

محمود شاكر

التبليغ الإسلامي

التبليغ، المعاصر

وادي النيل
مصطفى الشوباني

١٣٤٣ - ١٤٠٩ هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩ هـ

الكتب الإسلامي

التبليغ الإسلامي

التبليغ الإسلامي

-١٣-

التبليغ المعاصر

وادي النيل
مصر والسودان

التلخيص الإسلامي

- ١٣ -

التلخيص المعاصر

وادي النيل

مصر والسودان

١٣٤٢ - ١٤٠٩ هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله
إمام المرسلين وخاتم النبيين وعلى إخوانه وآله وأصحابه ومن سار على
بجهته إلى يوم الدين وبعد:

فإن التاريخ المعاصر لوادي النيل ذو أهمية خاصة، إذ للموقع الذي
يحتله مكانة بين دول العالم وعند المسلمين. إن وقوعه في منطقة التقاء
القارات، ومنطقة صلة الغرب بالشرق عن طريق قناة السويس قد جعل
العالم يتجه بأنظاره إلى هذا الموقع وتفكر القوى الكبرى في السيطرة عليه
أو جعله على الأقل تحت نفوذها، وفي الوقت الذي يفكر حكامه بالتمكين
لأنفسهم والتميز تعمل الدول الكبرى على الاعتناء على المنطقة لإبقائها
تحت هيمنتها كما حدث عام ١٣٧٦ هـ، وإن كان الذي تم يومذاك يرمي
إلى هدف آخر وهو إبراز ذلك الحاكم ليناسب مع الدولة التي يحكمها
وموقعها وليسجم الموقف مع القوة المحركة في المنطقة والتي أرادت تثبيت
أقدامها في مصر بشكل قوي، هذا بالإضافة إلى إمكانات المنطقة
الاستهلاكية بالنسبة إلى الدول الصناعية، والمواد المتوفرة في أراضيها
والتي يمكن أن تمد بها معامل تلك الدول والتي هي بأشد الحاجة إليها.

ويجب ألا تنسى ابدأ الموقع المهم الذي تجاور فيه المنطقة دولة اليهود
التي أقامتها الدول الصليبية من غربية وشرقية لتكون امتداداً لها ولحضارتها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

المكتبة الإسلامية

بيروت - غرب ١ - ٩/٣٧٧١ - وقفاً - إسلامياً - تلخس - ١٠٥١ - هاتف ١٤٠٣٨
دمشق - غرب ١ - ١٣٠٧٩ - هاتف ١١٣٢١
حلب - غرب ١ - ١٨٢٠٦٥ - هاتف ١٥٦٦٥ - هاتف ٧١٨٥٧٢

حيث تعدّ هذا تاراً لما أصاب أسلافها في المدينة، ووادي القرى، وخيبر،
وفدك نتيجة جرائمهم وما اقترفته أيديهم، كما تعدّ ذلك مرحلة من
مراحل تحقيق سيطرتها على العالم، وهذا من أهداف الصليبيين خاصة
وأعداء الله عامة من كل نوع وأصحاب كل عقيدة غير عقيدة الإسلام
فهذا إذلال للمسلمين، وإضعاف لشوكتهم، وإخاد لناهم، وتحقيق لمآرب
أصحاب القوى والأطباع.

يُدرِك المسلمون هذا، ويعرفون لسان وادي النيل مكانتهم لموقع
بلادهم، وفضل علمائهم، ومراكزهم العلمية، وإمكاناتهم القتالية بما يملكون
من أعداد كبيرة من الجنود، وقدراتهم الدفاعية، وجهادهم أعداء الله خلال
مراحل التاريخ.

ويُدرِك الأعداء هذا أيضاً، لذا فهم يُوجهون اهتمامهم إلى هذه المنطقة
لتسليط البغاة عليها، ومحاولة نشر الفساد بين أهلها، ونشر الأفكار الخبيثة
والعنصرية، ومنها أن مصر من الناحية الحضارية مرتبطة بأوروبا أو أنها
جزء منها وأنها تُدير ظهرها للشرق تماماً، ويعمل الأعداء على إبراز الذين
يحملون هذه الأفكار، ويُظهروهم على كل صعيد، ويُطلقون عليهم
الألقاب العلمية، ويرفعوهم إلى أعلى المراتب، ولا شك أن هذا لا يأتي
من فراغ، فإن لديهم إمكانات، ويملكون مواهب أمثال طه حسين
وأضرابه، كما يدعمون أولئك الذين يعملون على الخط من شأن الإسلام
والقاء الشبه على تعاليمه أو النيل من اللغة العربية لأنها لغة القرآن ومصدر
الثقافة الإسلامية من أمثال علي عبد الرازق وسلامة موسى وغيرهم، وفي
الوقت نفسه يعملون على الخط من شأن الذين يتجهون النهج السليم
ويؤمنون للأمة معالم الطريق القويم وإذا أدى الأمر إلى قتلهم كان ذلك
أفضل أمثال حسن البنا وسيد قطب، وإن مقاومة الحركات الإسلامية
وخصمها باستمرار غذا من الأمور المعروفة، وإن العمل على احتواء
الشخصيات والحركات أصبح شائعاً، وإن اتهام الذين يمسدون أمام

المادية ولتنقل فكرها والباديء التي تقوم عليها إلى المسلمين في سبيل تهدم
عقيدتهم وإبعادهم عن مبادئهم مع العمل الدائب لنشر الفساد بين أبنائهم
كما يتخللوا عن دينهم وفكرهم. ولتكون هذه الدولة المغرورة بين المسلمين
شوكة في خلقهم تُؤرقهم في كل وقت، وتعمل على ضرب كل من تُسوّل
له نفسه بالخروج عن قبضة القوى التي أنشأتها، أو لتسببهم على حالة من
الضعف والتجزئة كما لا تقوم لهم قائمة، ولتنفق مع كل حاكم مُستغرب،
وكل مسؤول مُرتبط، وكل زعيم مُتحرر من مبادئه وتعاليم دينه تدغمه
وتنفق معه سرّاً حتى لا يفتضح أمره، ويضعف مركزه بين شعبه، ويتعد
عنه أنصاره، وينتهي وضعه بل ربّما يُظهر له العداة كما يبرز في وعيته
ويُظنّ به الخير والإخلاص، حتى أصبح الذين تتكلم عنهم بالسوء وتُردد
تخوفها منهم إن هم إلا أنصاراً لها، وتسكت دائماً عن أعدائها وقد تنفي
على بعض مواقفهم ليرتاب الناس في أمرهم، ويشكوا في إخلاصهم،
وتوجه إليهم التهم. وقد يأتي قريباً اليوم الذي تُكفر فيه عن أنبياءها،
وتُظهر تحالفها صراحة مع من تُؤيد، وتعلن عداوتها بوضوح لمن تكروه
وتُحارب، وربّما كان هذا بعد أن يتمكن أنصارها، ويُدلّ المسلمون،
ويقبلون الخنوع، ويرضخون للطفاة الذين يقبلون بالدولة المزروعة بينهم
ويعترفون بها وينظامها ويعملون على التعاون معها، وذلك بعد أن يُقدّمون
هذا لشعوبهم جرعة بعد جرعة إذ يرفض المسلمون قبول هذا، ويحشي
الطفاة على أنفسهم من هذا الرفض الذي قد يُطبخ بعروشهم، ولكن قد
يتجرعون دفعة بعد أخرى بشيء من الصعوبة والإكراه ولكن ما العمل
وقد ذلوا من كثرة التكتات الداخلية والخارجية وشدة الضربات حتى
طأطؤوا رؤوسهم وخنعوا.

وتعمل دولة اليهود على التوسع حسب خططها المرسومة والتي تحمل بها
وتعمل على تحقيقها وهي امتداد سيطرتها من النيل إلى الفرات، ولن يكون
هذا التوسع إلا على حساب المسلمين، وهذا ما نرغم إليه دولة اليهود

الأعداء، ويمتدّون بإسلامهم، ويدعون لدينهم، ويمتدّون عن غيرهم
بخطّهم ومواقفهم ليحاربون في كل مكان، ويجتمع الشرق والغرب، وأنبياء
هذا وأزلام ذلك على مطاردتهم أينما حلّوا وفي أي مكان نزلوا، وربما لم
يبق لبعضهم موضع قدم على هذه الأرض على رحبها، ومع ذلك لم يبنوا
ولم يمزنوا ويشعروا دائماً أنهم الأعلون بإيمانهم، وعندهم ثقة كبيرة بنصر
الله ما داموا معه يسرون على الطريق الحق.

وربما نجد أن التركيز في هذا على مصر أكثر من غيرها من الأمصار
وإن كانت البقية لا تخلو من هذا أبداً، وخاصة بلاد الشام التي يركّز
عليها الأعداء منذ أيام الحروب الصليبية بل منذ رحيل الروم عنها. وما
التركيز على مصر إلا بسبب الذي ذكرنا، وسرى هذا بوضوح أثناء
دراستنا لتاريخها المعاصر في هذا الجزء من هذه الموسوعة - إن شاء الله -

نسأل الله التوفيق، وسداد الخطأ، وقول الحق، وإنا لا نستعين إلا به،
ولا نعمل إلا في سبيله، ولا نرجو الأجر إلاّ منه، وهو حسبنا ونعم
الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

غرة صفر عام ١٤٠٩ هـ

عماد عسكر

الباب الأول

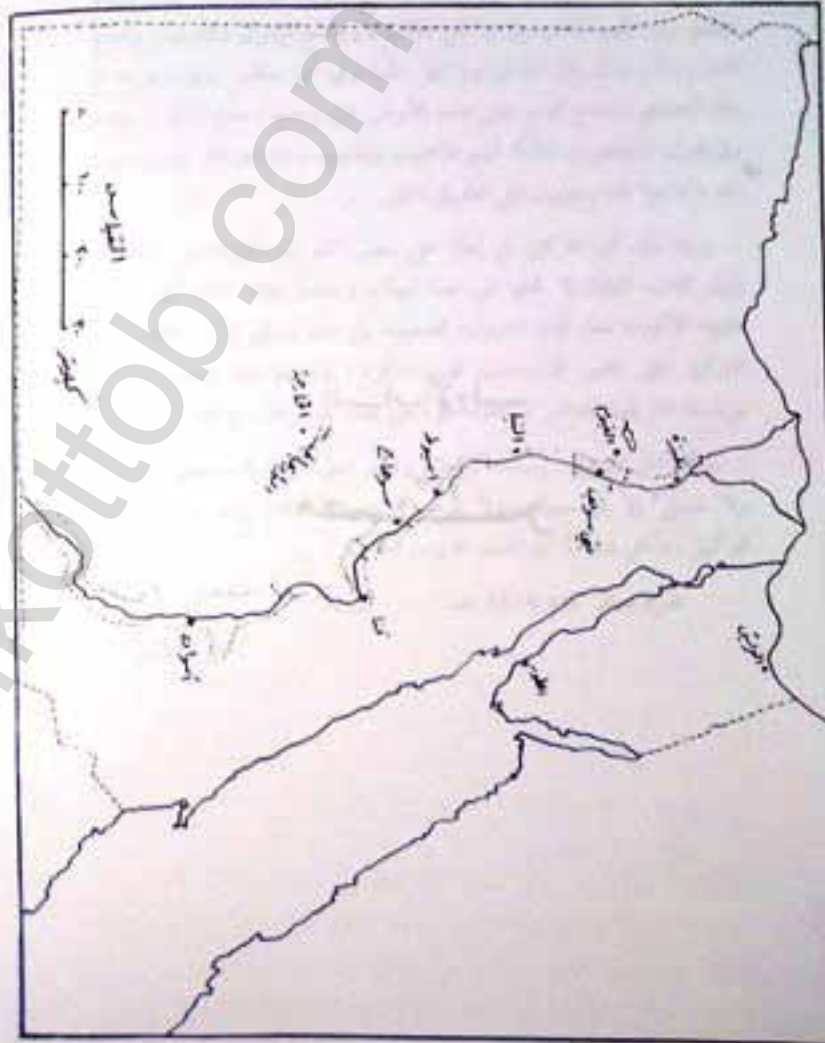
مصر

لمحة تاريخية

من احتلال انكلترا لمصر حتى إلغاء الخلافة

بعد فتح قناة السويس، ومدّ مصر بالفروض المالية الفرنسية والإنكليزية، وبعد مُناوراتٍ سياسيةٍ فإن انكلترا قد احتلت وادي النيل حيث دخلت مصر إثر الثورة العراقية عام ١٢٩٩هـ كما دخلت السودان أو جددت احتلالها بعد الثورة المهديّة، ورغم هذا الاحتلال إلا أن مصر قد بقيت مرتبطة بالدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. وقد عقدت انكلترا مع مصر عام ١٣١٧هـ معاهدةً ثنائيةً لحكم السودان حيث قضت هذه المعاهدة أن يكون الحكم مشتركاً بين الدولتين حتى أطلق على البلاد اسم السودان المصري - الإنكليزي.

حرصت انكلترا منذ احتلالها لمصر أن تبحث عن عناصر قوية تستطيع عن طريقها التمكين لنفسها في مصر أو تثبيت دعائمها لإبقاء سيطرتها على البلاد وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية فيها. وهي تعلم أن الذين يرمعون أمام أصحاب السلطة كثيرون وأن الذين يتزلقون لكل حاكم جديد أكثر غير أن هؤلاء لا يمكن الاعتماد عليهم إلا من أجل الغوغاء ونشر الشائعات والتجسس، أما استمرارية ذلك وتنفيذ المخططات الاستعمارية فإن الأمر يحتاج إلى من هم أصلب منهم عوداً وأرسخ قواعد بين الشعب وأثبتت على المؤازرة أثناء الشدائد، فإن المتزلقين وأصحاب المصالح لا يشتون على وضع إذ ينصرون دائماً الوضع القائم ويقفون مع القوي فإذا بدا عليه



شيء من الضعف تحلوا عنه ونفرتوا من حوله إذ يميلون مع الريح حسب مصالحهم للذين حودهم وشدة خوفهم.

كان أكثر رجالات مصر ينضون تحت لواء الحركة الوطنية أو ما عُرف بالحزب الوطني، ويُعادون الاحتلال، ويرون أنه مؤقت، وخاصةً أن البلاد تتبع اسمياً الدولة العثمانية فهي صاحبة الحق الشرعي، وليست الكلترا سوى دولة مُحْتَلَّة باغية مُستعمرة، وإن أغلب هؤلاء الرجال قد تأثروا بفكر جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده، الفكر الذي يظهر من مُعاداة المُحتلِّين ومُحاربة أعداء الإسلام إذ لم يكونوا على درجة من الوعي ليُدركوا خفايا النفوس، وخَيْبِ التوابع، وسرية الأهداف، حيث لم تعرف بعد أبعاد المُحتلِّطات، ومكر الأعداء، وشبَّ المؤسسات الماسونية ومخالفها، وخرج جمال الدين الأفغاني من مصر، وأيد الشيخ محمد عبده الحركة العربية ودفع الناس وحرَّضهم ضدَّ التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، فأبعد إلى بلاد الشام وانتقل بعدها إلى فرنسا حيث عمل مع أستاذه الأفغاني في تحرير العروة الوثقى، واستمرت الحركة الوطنية تُؤذي دورها.

أما الخديوي توفيق بن إسماعيل فقد انحنى أمام المحتلِّين الإنكليز ورضخ لأوامرها بعد أن كان ضلَّهم قبل أن يؤول إليه الأمر، وبدا فقد أصبح الوضع في قبضة الأعداء تماماً، وانطلقوا يبحثون عن ضالَّتهم، وبدروا بعض الحبِّ ونثروا شيئاً من الإغراءات، فرجع الشيخ محمد عبده عام ١٣٠٦هـ، وتولَّى منصب القضاء، ثم كان مُستشاراً في محكمة الاستئناف، ثم مُعتباً للديار المصرية عام ١٣١٧هـ. وبرز الدين رغب فيهم المحتلِّون ولم يرغبوا إلا في الذين عندهم استعداد للتخلي عن مبادئهم والتحرُّز من كل ما تفرَّضه عليهم العقيدة الإسلامية، وظهر سعد بن إبراهيم زغلول الذي كان قد لازم جمال الدين الأفغاني مُدَّةً، واشتغل مع الشيخ محمد عبده بتحرير مجلة «الوقائع»، واشترك في الثورة العربية،

وسجن بعدها، ولخرج فاشتغل بالمحاماة، ثم عيِّن قاضياً، واختير مُستشاراً، ونجح في الاختيار إذ أوكلت إليه وزارة المعارف، ثم وزارة العدل والمُفتية، ووكالة الجمعية التشريعية وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى. وبعد نجاحه بدأت عملية إظهاره إثر تلك الحرب، فكان رجل مصر وخطيبها، وأول من خلعت زوجه الحجاب. كانت عليه تبعه تنفيذ المُحتلِّطات الاستعمارية، وإليه تُوجَّه الأنظار، وفي الوقت نفسه تُعلن له العداوة الظاهرة لبدو وطنيه وليزداد تألُّفاً ولمعاناً.

ومات الخديوي توفيق عام ١٣١٠ هـ، وقام مكانه ابنه عباس حلمي الثاني، وكان يُسَّير الحركة الوطنية، ويكره الاحتلال الإنكليزي ولكن يُخفي ذلك ولا يُبديه، غير أنه إذا اشتدَّ الضغط عليه أعلن خصومه وإمكانية تلقِّه الأوامر منهم، وبدا كانت هناك فئات ثلاث أو قوى ثلاث هي: جماعة قصر عابدين التي تُؤيِّد الخديوي، وجماعة الاحتلال التي تتلقَّى الدعم من الإنكليز وتعيش على مُساعدتهم وتحقيق رغباتهم، والحركة الوطنية التي تلتقي مع الخديوي أحياناً في مُحاربة الاحتلال، وربما كان بعض رجال الحركة الوطنية يرون أن التعاون مع الدولة العثمانية امر واجب من جانب إسلامي، وما دامت هي صاحبة السلطة الاسمية في مصر إضافةً إلى ما في ذلك من غيظٍ للمحتلِّين، وقد بدأ الصراع بين هذه القوى الثلاث وظهر على صفحات الصحف والمجلات إذ كان لكلِّ جماعة وسائل إعلام خاصة بها، كما تكوَّنت عام ١٣٢٥هـ الأحزاب السياسية التي نشأت على هذه التقسيمات فكان الحزب الوطني الذي يتزعمه مصطفى كامل، والذي أعلن تأسيسه في ١٦ رمضان ١٣٢٥هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٠٧) رغم قيامه قبل هذا التاريخ، ويرى العمل على الاستقلال ضمن دولة الخلافة، ومن الضروري بمكان وجود حزب واحد تنضوي تحت لوائه كلُّ العناصر الوطنية لمقاومة المحتلِّين. ورغم أن معظم رجال الأحزاب كانوا في هذه المرحلة من الطبقة العليا (إن صحَّت هذه التسمية) وهم

غالبًا من الأعيان والملاك ثم من المثقفين، والملاك غالبًا هم الذين يتسلمون الوظائف، وإن الذين يشتغلون بالأعمال الحزبية والسياسية يعملون بها بمقدار ما يحصلون على سلطة وتنفوذ. ومع هذا فإن الحزب الوطني كان يضم عناصر من فئات أخرى وقد انضموا إليه بسبب سوء وضعهم فثاروا على المحتلين واخرطوا في صفوف هذا الحزب الذي يرفع هذا شعار ويعمل له. ولهذا فقد اتهمه أعداؤه أنه حزب الطبقة الوطنية، وكان بردًا عليهم بأن هذه الطبقة تشكل تسعة أعشار الأمة.

وظهر حزب الأمة في ١١ شعبان عام ١٣٢٥ هـ بعد أن تجمعت شركة الجريدة إلى حزب، ويُعدّ حزب الملاك، ورئيسه محمود سليمان ووكيلاه حسن عبد الرازق، وعلي الشعراوي، وأمين سرّه أحمد لطفي السيد، ويرى الاستقلال الكامل، وضرورة الاشتراك بالحكم، ولم يُطالب بالدستور وكان نائمه الشيخ محمد عبده واضحًا على هذا الحزب، وقد كانت سياسته تقوم على الدين والاعتدال مع الاحتلال، وعلى مُعاداة الحديوي.

وبرز حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وقد عرض الحديوي عباس الثاني على شركة الجريدة قبول علي يوسف صاحب جريدة «المؤيد» فيها، غير أن محمود سليمان رئيس الشركة قد رفض ذلك، فخلّف الحديوي من الجريدة، وأسس حزب الإصلاح، وكان الشيخ علي يوسف رئيسًا له، وأحمد حشمت وكيلًا، ويُعدّ هذا الحزب حزب الحديوي عباس حلمي، أو حزب القصر، ومن مهمته السرية تغليب حزب الأمة. وكان عبد العزيز فهمي محامي هذا الحزب وفي الوقت نفسه محامي جريدة الحزب «المؤيد».

هذه الأحزاب الرئيسية الثلاثية في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، ورتبًا كان الحزب الوطني أهمها وأكبرها، وعندما أعلن مصطفى كامل تأسيسه أزعج الحزبين الآخرين لأن الطلاب قد اتجهوا نحوه، وكان

زعماؤه يعدّون حزب الأمة قد فتت الحركة الوطنية التي يجب أن تسخر ضمن تجمّع واحد، والحزب الوطني له جذوره القديمة التي تعود إلى ما قبل الحركة العربية وإن كان إعلان تأسيسه قد ظهر بعد قيام حزب الأمة. ويصنّف هذا الحزب على عداء الاحتلال، والتعاون مع الحديوي، والولاء للخلافة الإسلامية.

وإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الكبيرة وجدت أحزاب أخرى صغيرة، وتسير في فلك إحدى القوى البارزة الحديوي أو الاحتلال أوها صفة التجمّع الطائفي أو العرقي ومن أبرز هذه الأحزاب. حزب الأحرار الوطني الحر، ورئيسه محمد وحيد، ووكيله نشأت بك، ويرى تأييد الاحتلال الذي يُعدّ - في نظره - أسعد عصور مصر لما فيه من خير لأبناء مصر.

والحزب الدستوري الذي يرى تأييد الحديوي والاحتلال. والحزب المصري الذي كان أكثر أعضائه من الأقباط، ويرأسه «أخوخ قانوس»، ويميل إلى انكلترا، وقد انسحب أكثر الأقباط من الحزب الوطني عندما تأسس الحزب المصري. وحزب النلاء. وأكثر أعضائه من السكان ذوي الأصول التركية. والحزب الجمهوري الذي يرأسه محمد غام، وشعاره (حرية - إخاء - مساواة) وهو شعار الثورة الفرنسية أو شعار «الماسون» وأكثر أعضائه من ذوي التأثير بالثقافة الفرنسية. والحزب الاشتراكي.

وقد تمثّل الصراع بين الأحزاب على صفحات الجرائد إذ كان لكل حزب صحيفته الخاصة به، إن لم يكن له أكثر من صحيفة فكانت جريدة اللواء، صحيفة الحزب الوطني الرئيسية، ويرأس تحريرها عبد العزيز جابوش، هذا إضافة إلى جريدته «الدستور» التي يُحررها محمد فريد وجدي. ومصر الفتاة، التي يُحررها «سيد علي»، و«صياح الشرق»، في

القاهرة ويُحررها محمود حبيب، و«وادي النيل» في الإسكندرية ويُحررها
«أحمد الكتكتة»، و«البلاغ المصري» ويُحررها إسماعيل شيمي، و«القطر
المصري» ويُحررها أحمد حلمي، و«جريدة العلم» هذا إضافة إلى جريدتين
إحداها تصدر بالفرنسية والأخرى بالإنكليزية.

وكانت صحيفة «المؤيد» تنطق بلسان حزب «الإصلاح»، وقد
صدرت منذ عام ١٣٠٧ هـ بتأييد من رئيس الوزراء رياض باشا،
ونطقت باسم الاحتلال في بداية الأمر، وكانت تنفرد بنشر شعر أحمد
شوقي، كما كتب فيها الكثير من الشخصيات مثل مصطفى كامل،
ومصطفى لطفي المنفلوطي، ومحمد عبده، وأحمد تيمور، وقاسم أمين،
وسعد زغلول...

وكانت صحيفة الجريدة تنطق بلسان حزب الأمة، ورئيس تحريرها
أحمد لطفي السيد، وهناك الصحف الثانية التي عمل فيها الشاميون أو
عملوا على تأسيسها إذ أن الاحتلال الإنكليزي لمصر قد شجّع كثيراً من
نصارى الشام للقدوم إلى مصر لدعمه، وقد عمل يعقوب صروف جريدة
«المقتطف» و«جرجي زيدان» مجلة «الهلل»، وكان شيلي شميل يكتب في
الأخبار، وفرج أنطون في الجامعة، وأسس فيليب تفلأ جريدة
«الأهرام»...

وأعطى المحتلون نصارى الشام والأرمن كثيراً من الوظائف الكبرى
حتى كان بأيديهم ٣٠٪ من تلك المناصب على حين لم يكن بيد المصريين
سوى ٢٨٪ منها.

كان المنعم البريطاني في هذه المدة من الاحتلال وحتى عام ١٣٢٦ هـ
يتصرف تصرف المستعمر، وخاصةً كرومر، الذي وجد صداقات مع
بعض الرجال أمثال الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية. وسعد زغلول

وأمثالها، ووقعت حادثة «دانشواي» عام ١٣٢٤ هـ. فثار الناس على ظم
الإنكليز بعد أن ألغى مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني حماية الشعب،
وانصرفت الكتكتة لسحب المنعم البريطاني كرومر.

وفي هذه الأثناء وقعت حادثتان غيرت من السياسة العامة قلباً حتى
كان عام ١٣٢٦ هـ عام وفاق تقريباً، أما الحادثتان فأولاهما وفاة زعيم
الحزب الوطني مصطفى كامل وهو في ريعان الشباب، وعمره لا يزيد على
خسة وثلاثين عاماً، وكانت وفاته في العاشر من شهر محرم عام ١٣٢٦ هـ
(١٠ شاط ١٩٠٨ م). وانتُخب مكانه في رئاسة الحزب محمد فريد وكان
موقفه مع الخديوي أصعب من مصطفى كامل، وذلك أن مصطفى كامل
كان في حالة اجتهادية متوسطة فكان يميل دعم الخديوي ومُساعدته للحزب
فهو على حينٍ ومرونة معه على حين كان محمد فريد من كبار المُلاك ولا
يقلل أية مُساعدة ومن هنا جاءت صلاته. غير أنه قد وُجد في صفوف
الحزب من يُؤيد الإبقاء على التعاون مع الخديوي وينطق بلسان هؤلاء
صحيفة «الدستور» وصحيفة «مصر الفتاة» التي وُجدت لتحمل هذا
الرأي. وأما الحادثة الثانية فهي وجود تقارب بين الخديوي عباس حلمي
وبين المنعم البريطاني «غورست» الأمر الذي قوّب نسبياً بين الأحزاب
الثلاثة الكبرى على الأقل.

لم تلبث أن عادت سياسة الفهر بعد مُضي عام ١٣٢٦ هـ، وذلك أنه
حدث الشقاق في صفوف حزب الأمة وانفصل عنه أحمد عفيفي، وفتح
زغلول، وتم تقارب بين الحزب الوطني وحزب الأمة، ثم حدث الانقلاب
في الدولة العثمانية ضدَّ السلطان عبد الحميد في جادى الآخرة من عام
١٣٢٦ هـ الأمر الذي قَلَّل من الدعوة إلى الولاء لدولة الخلافة، وخلف
من هبة الخديوي ما دام يُعْتَل رسماً الدولة العثمانية. وبدأ الحزب الوطني

يستند وزارة بطرس غالي انتقاداً قوياً، وهي أول وزارة تألفت بناءً على رأي الخديوي وليس حسب رغبات المحتلين وذلك في شوال من عام ١٣٣٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٠٨ م). وبدأ الخديوي يسعى لدب الخلاف بين الحزب الوطني وحزب الأمة، والعقل لتفتيت الحزب الوطني وقد نجح في العمل على إصدار جريدة «مصر الفتاة» من قبل جماعة من الحزب الوطني، وتنادي بضرورة بقاء التعاون بين الحزب الوطني والخديوي على خلاف مع بقية أعضاء الحزب الذي يرون البعد عن الخديوي. وانحل رئيس الوزراء بطرس غالي^(١) في صفر عام ١٣٣٨ هـ (شباط ١٩١٠ م) ، وتم تقارب بين حزب الأمة وبين الخديوي عباس حلمي وحزبه «الإصلاح»، وبدأ العمل بتطبيق قانون المطبوعات للضغط على الحزبات، واضطر الحزب الوطني إلى العمل السري.

ولم يمض عام ١٣٣٨ هـ حتى عاد الخلاف بين الخديوي والمعتمد البريطاني الجديد «كشر» الذي تسلّم المنصب الجديد بعد وفاة المعتمد السابق «غورست»، فاستمر في سياسة القهر، وعمل الخديوي^(٢) على التقرب من ممثلي الحركة الوطنية ولكنه فشل مع الحزب الوطني على حين نجح مع حزب الأمة، واقتنع عدد من رجالات هذا الحزب باستقلال مصر

(١) انحل رئيس الوزراء بطرس غالي على يد ابراهيم ناصف الورداني من جبهة التضامن الأحرى، واتهم أعضاء آخرون من الجمعية، وقد ذكر القائل ان أسباب الرحيل: ١ - عدم امتياز شركة قناة السويس الى عام ١٩٠٩ م بعد ان كانت الى عام ١٩١٥ م

٢ - التوقيع على اتفاقية السودان ١٨٩٩ م

٣ - إصدار القوانين الجائرة

وأعدم القائل شقاً في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٣٨ هـ (٢٨ حزيران ١٩١٠ م)

(٢) سرت محاولة لقتل الخديوي عباس حلمي أثناء زيارته لسانتبول على يد الطالب محمود مطهر ، فأخطأه، وقتل أحد الحراس محمود مطهر بالسيف، وأسدل الستار على الحادث.

عن دولة الخلافة بعد أن تسلط الاتحاديون على حكم الدولة العثمانية، وإن لم تكن الخلافة قد ألغيت بعد.

اندلعت الحرب العالمية الأولى، ووقفت فيها الدولة العثمانية بجانب ألمانيا ضد الحلفاء الذين هم دول: انكلترا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، واليابان... ولما كانت مصر لا تزال تسع الدولة العثمانية رسمياً، وفيها من يدعو إلى تسوية الصلحة مع العثمانيين على أنهم يمثلون الخلافة الإسلامية، وأن العاطفة الإسلامية تدعو إلى ذلك، وكان الحزب الوطني أكبر التجمعات المصرية وأعضائها ينشئ هذا الاتجاه، لذا وبسبب ظروف الحرب فقد أعلنت انكلترا الأحكام العرفية في مصر، وفرضت الحماية عليها، وأعلنت فصلها عن الدولة العثمانية رسمياً، وخلعت الخديوي عباس حلمي الذي يعمل عاطفةً طيبةً تجاه دولة الخلافة وعيّن مكانه عمه حسين كامل، وأطلقت عليه لقب سلطان نكابةً بالسلطان العثماني ومضاهةً له، ومنعت الاجتماعات، وراقبت الصحافة، وألغيت الأحزاب، وسخرت اقتصاد البلاد لمصلحة الجيش الإنكليزي، وفرضت على الشعب أعمال السخرة في تعبيد الطرق، وحفر الآبار، ومد أنابيب المياه. وتوفي حسين كامل^(١) قبل نهاية الحرب فعيّن مكانه أخاه أحمد فؤاد بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي باشا.

(١) حرت عدة محاولات لقتل السلطان حسين كامل

١ - كانت اول محاولة على يد الطالب محمد خليل من بلدة المنصورة وذلك في مطلع شهر جمادى الآخرة ١٣٣٣ هـ (نيسان ١٩١٥ م). وقد أعدم محمد خليل بعد عدة أيام

٢ - وكانت المحاولة الثانية على يد محمد نجيب الفلاوي في ٢٧ شعبان ١٣٣٣ هـ (٩ محرم ١٩١٥ م)، ولقد ألقى الفلاوي قنبلة على السلطان لكنها لم تسبح، وقضى ثمانية أعوام في السجن مع زملائه المشتركين معه في محاولة القتل

انتهت الحرب العالمية الأولى وخرجت انكلترا وحلفاؤها منها منتصرين، وتوقعت بدء المطالبة بالاستقلال مع انتهاء الحرب. ومع الأمان التي كانت تقدمها للشعوب المغلوب على أمرها تمنحها الاستقلال بعد الحصول على النصر، وحسب السياسة البريطانية المشعة بتسليم البلاد لبعض أبنائها الذين يمكنهم أن ينفذوا سياستها، ويُطبقوا مخططاتها، ويعملوا عملها إذ ترى ذلك أفضل من السيطرة العسكرية لأنها تُكَلِّف الكثير، وتحتاج إلى الجهد، وتؤدي في النهاية إلى المفاصلة التامة بينها وبين البلاد التي تستعمرها فتخسرهما كسوق تُصرف فيها مَنتجاتها، وكمركزٍ للحصول على المواد الخام منها، هذا إضافةً إلى ما يفقده الطرفان من أرباحها في حركات المقاومة والثورات والعسل على إحداهما، وربما كانت هذه السياسة الإنكليزية الاستعمارية تختلف عن سياسة باقي دول أوروبا الاستعمارية التي تسع فرصة السياسة العسكرية وهيبتها التامة على مقدرات البلاد كلها على حين كانت انكلترا تُكَلِّف غيرها للقيام بهذه المهمة، وهي سياسة أكثر ليونةً، وأكثر حنكةً، وأكثر مكرًا ودهاءً، وأطول عهداً، وأقل كلفةً، وأقل ضجةً في العالم.

ووقع اختيارها للقيام بهذه المهمة على سعد زغلول وأعوانه فقد نجح في الاختيار الذي قامت به عليه أثناء تسلمه الوزارة قبل الحرب العالمية الأولى وعند توليه مهمة وكيل رئيس الهيئة التشريعية قبل الحرب كذلك، وأظهر الاستعداد اللازم، كما وجدت فيه الامكانيات التي تحوكه مثل ذلك المنصب الخطير.

أظهرت انكلترا اللين، وأبدت الاستعداد لفكرة الاستقلال، وأعقدت الضوء الأخضر للعمل، وأوحت إلى سعدٍ بالتحرك، فدعا إلى اجتماع في ٦ صفر عام ١٣٣٧ تمخض عن المطالبة بالاستقلال، وتشكيل وفدٍ للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح، وتشكل هذا الوفد من

سعد زغلول، وعلي شعراوي^(١)، وعبد العزيز فهمي^(٢). غير أن الأمر لا يصح بهذه الصورة من الهدوء إذ لا يذ من إحداث صحبة وتسلط الأضواء على هؤلاء الرجال أعضاء الوفد.

قابل الوفد مندوب السامي البريطاني، ريجينالد وينغت، وطلبوا منه السماح لهم بالسفر إلى انكلترا ليطلبوا باستقلال البلاد، ورفض المندوب السامي ذلك. وأتجه سعد وأصدقائه إلى جهة ثانية وهي استعدادهم للسفر إلى باريس ليُدافعوا عن قضية البلاد أمام مؤتمر الصلح، فعدت انكلترا هذا كمرزاً منهم، فألقت القبض على سعد زغلول^(٣)، وإساعيل صدقي^(٤)، ومحمد محمود^(٥)، وحمد الباسل^(٦). وكان سعد زغلول قد أبقى إلى الرئيس

- (١) علي شعراوي من حزب الأمة سابقاً والذي يرى القزوة مع الاحتلال.
- (٢) عبد العزيز فهمي: محامي حزب الإصلاح، حزب المحمدي، وقد زال المحمدي وأصبح مكانه سلطان مُضَي من قبل المُحتلِّين.
- (٣) سعد زغلول، ولد في (إبينة) من قرى الغربية عام ١٢٧٣، وتولى أبوه وهو في الخامسة، فتعلم في كتاب القرية، ودخل الأزهر عام ١٢٩٠، ولازم جمال الدين الأفطاني مدة، واشتغل بالتحريز في جريدة الوقائع المصرية مع الشيخ محمد عبده، واشترك بالثورة العربية، وقبض عليه عام ١٢٩٩ هـ، ودخل السجن عدة شهور، وأفرج عنه، واشتغل بالمحاماة عام ١٣٠١ هـ، واختير قاضياً، ثم مستشاراً، وتولى وزارة المعارف، فالتعدّل فوكالة رئاسة الجمعية التشريعية، وقاد مصر بعد الحرب العالمية الأولى، وتسلّم رئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، وتولى بالقاهرة عام ١٣١٦ هـ.
- (٤) إساعيل صدقي ابن أحمد شكري بن محمد سيد أحمد، ولد بالإسكندرية عام ١٢٩٢، وتعلم بمدرسة الفرير، المصرية، ودرس الحقوق، وولى نظارة الزراعة، وعمل مع الوفد في بدء تأسيسه، ثم اختلف معه اختلف مع سعد زغلول شهراً في ماطلة، وعين وزيراً للثروة عام ١٣٣٩، واشترك مع عبد الحائق تروت في مفاوضاته مع الجنرال الذي انتهى بتسريح ٢٨ شباط ١٩٢٢، وتولى رئاسة الوزارة من ١٣٤٩ - ١٣٥٢ هـ، وغير الدستور المصري، وأسس حزب الشعب، ورأس الوزارة ١٣٦٥ - ١٣٦٦ هـ، وفاز وزير الخارجية البريطانية «بيدن» ورفض ذلك منه المصريون، فاستقال من الوزارة، وسافر إلى فرنسا فمات في باريس عام ١٣٦٩ هـ، ونقل إلى القاهرة.
- (٥) محمد محمود سليمان بن عبد العال بن عثمان بن نصر بن حسب النبي، من بني سليم، ولد

الأمريكي متحدثاً على التصرف الإنكليزي، ومطالباً بإلغاء الخيابة، ولكنه لم يتلق جواباً، فأخذ يعقد الاجتماعات، وكتابة العرائض، وأخذ التوقعات تحت سمع وبصر السلطات الإنكليزية، ورأت السياسة الاستعمارية أن تعطيم صفة الوطنية ففتنهم إلى مالمطة، فقامت في البلاد ثورة عارمة شملت كل أرجائها، وقطعت الاتصالات مع القاهرة، وقامت مجموعات من السكان بحصار الحاميات الإنكليزية حينها وجدت في الصعيد، وحصلت اعتداءات على جنود الاحتلال، واستعملت الطائرات لنقل الجنود، وبقيت البلاد دون وزارة بعد استقالة وزارة حسين رشدي^(١٤) إذ كان رئيسها متعاطفاً مع الحركة الوطنية. وقامت مظاهرة تسائية برئاسة هدى شعراوي^(١٥)، وزوجة علي شعراوي، وصفيّة بنت مصطفى فهمي^(١٦) زوجة سعد

زغلول، والغريب في هذه المظاهرة أن النساء خرجن يتدنن بالإنكليز فليست أدري لماذا انقلب غضبهن من مُعاداة المحتل الدخيل إلى المحاب حيث نزلت كل من هدى شعراوي، وصفيّة زغلول حجابها وأحرقته وكذلك فعلت بعض النساء من أمثالهن؟ لا شك أنه كان وراء هذا التصرف أيدٍ قادرة تحرك النظاهرات ضد الإسلام عن طريق بعض النسوة بسهن، فلو كان الإنكليز هم الذين فرضوا الحجاب على النساء لكان التصرف سليماً وطبيعياً ولكنه أمر ديني لا علاقة للإنكليز به، بل هذا التصرف من الأمور الأساسية التي يعمل لها الإنكليز، وهذا يؤيدهم، ويسرهم، ويُظهر الرضا عنهم، وعن سياستهم وأسلوبهم فهذا تقليد لهم.

بدأت الثورة بتظاهر كلية الحقوق يوم ٧ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٩ آذار ١٩١٩ م) ثم انضم إليهم طلبة الهندسة والزراعة، والطب، والتجارة، وتصدى الإنكليز للمظاهرات بالرصاصة فوقع عدد من القتل والجرحى.

وفي يوم ٩ جمادى الآخرة أي بعد يومين أصرب المحامون احتجاجاً على المقاومة العنيفة التي قامت بها السلطات ضد الطلاب.

وبعد ٤ أيام أخرى (١٣ جمادى الآخرة) أصرب عمال العنابر، وتتابع إضراب الفئات الأخرى، وإذا كانت المظاهرات قد بدأت سليمة إلا أنها تحولت مع الأيام، ومع تصرف السلطات إلى قطع أسلاك الهاتف، وتعطيل المواصلات والقيام ببعض أعمال التخريب.

وكانت مظاهرة النساء التي أُلحنا عنها يوم ١٤ جمادى الآخرة.

الآخرة حتى عام ١٣٣٧ هـ وأثناء المذبذب هانس حنسي ففقت كرومر، وخالف المذبذب، وقد عرفت صفيّة بعد زواجها من سعد زغلول باسم - صفيّة زغلول - على إعادة الأحياء حيث نسب المرأة لزوجها، وكذلك كان أمر ساليها هدى شعراوي

- (١٤) في بلدة ساحل سليم بأسبوط عام ١٢٩٤ هـ. تعلم بأسبوط والقاهرة وجامعة الإسكندرية بالكلية، نلّم مديراً للقبوم، ثم محافظاً للقناة، ثم مديراً للبحرية انتقل عن الوقت بعد عودته إلى مصر، واختير وكيلاً ثم رئيساً لـ «الأحرار الدستوريين»، رأس الوزارة عام ١٣٤٦، وحل البرلمان، وقاوض مندريسون. واستقال عام ١٣٤٧. وشارك في مفاوضات ١٣٥٥ هـ ثم عاد لرئاسة الوزارة، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٦٠ هـ.
- (١٥) هدى الساملي، ابن محمود بن محمد الساملي، عمري الأصل، مصري المولد والوفاة، كان عمدة لقبية «الرماح» بالقبوم، توفي بالقاهرة عام ١٣٥٩ هـ. ودفن بالقبوم.
- (١٦) حسين رشدي ولد في القاهرة عام ١٢٨٠، وتعلم فيها، وفي باريس، تولى وزارة العدل، واستلم رئاسة الوزارة أربع مرات، وفي أولها منع هانس حنسي من القديوية، وكان مع عدلي بكل في المفاوضات، وبعدها عين في مجلس الشيوخ، ثم رئيساً لمكات المجلس وتوفي في هذا المنصب أن ابن تولى في القاهرة عام ١٣٦٤ هـ.
- (١٧) هدى شعراوي وولدت في المناء، مصر الوسطى، عام ١٢٩٦ هـ. وكان أبوها محمد سلطان رئيس أول مجلس نيابي في مصر، ونشأت في القاهرة إذ انتقل أبوها إليها، وبراحت على شعراوي أحد أعضاء لجنة التشريعية، وقد خرجت في المظاهرة تسائية ساهرة، فهي أول امرأة مسلمة ترفع الحجاب في مصر - ومات زوجها عام ١٣٤٠ هـ وارت لها ثروة ضخمة كانت من أسباب بظرفها، وألفت حفيّة، الاتحاد النسائي - بمصر، وحضرت عدة مؤتمرات تسائية، وتوفيت بالقاهرة عام ١٣٦٧ هـ.
- (١٨) سلم الإنكليز مصطفى فهمي الوزارة ثلاث مرات ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١٢، واستمرت =

وأخيراً أصرب الموظفون جميعاً في ٢ رجب ١٣٣٧ هـ (٢ نيسان ١٩١٩ م)، وتركوا العمل، ووزعت المنشورات، واستمر إضراب الموظفين ثلاثة وعشرين يوماً حيث أصدرت اللجنة العليا للموظفين منشوراً أعلنت فيه إنهاء الإضراب يوم ٢٥ رجب ١٣٣٧ هـ (٢٥ نيسان ١٩١٩ م)، ورافق ذلك كله موجة من الاغتيالات السياسية.

وأذيع يوم ٢٢ رجب اعتراف الرئيس ويلسون ورئيس الولايات المتحدة الامريكية بالحماية البريطانية على مصر حتى استأنف الشعب المظاهرات.

وتتابعت الوزارات بعضها يعقب بعضه فقد كلف محمد سعيد^(١) بتشكيل الوزارة بعد استقالة حسين رشدي في ٢١ شعبان ١٣٣٧ هـ (٢١ أيار ١٩١٩ م)، غير أن محمد سعيد قد قدم استقالة حكومته في ١٢ صفر ١٣٣٨ هـ (٥ تشرين الثاني ١٩١٩ م)، وحلّفه يوسف وهبه^(٢) الذي استقال أيضاً يوم ٢ رمضان ١٣٣٨ هـ (١٩ أيار ١٩٢٠ م) وبعد ثلاثة أيام شكّل الوزارة محمد توفيق نسيم^(٣).

كانت انكفرا قد استعدت مندوبها السامي (رينالد وينغث) لتعرف

(١) محمد سعيد، ولد في الاسكندرية عام ١٢٧٩ هـ. وأسس العروة الوثقى فيها. درس الحقوق بالقاهرة. ونسب وزارة الداخلية. وأسست فيه رئاسة مجلس الوزراء عام ١٣٢٩ هـ. فقامت الحرب الوطني- وحاربي السياسة الانكليزية واستقال ١٣٣٢ هـ. ثم عاد الى رئاسة مجلس الوزراء عام ١٣٣٧ هـ فناصر الحركة الوطنية. واستقال وأخيراً شغل منصب وزير المعارف في وزارة سعد زغلول، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ.

(٢) يوسف وهبه، ولد عام ١٢٦٩ هـ. فطنى الأصل، كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة. ونسب وزارة الخارجية عام ١٣٣٢ هـ. وأسست فيه رئاسة مجلس الوزراء. وتوفي عام ١٣٥٢ هـ.

(٣) محمد توفيق نسيم، محمد توفيق بن محمد نسيم بن حسن بن حسين- تركي الأصل، مصري المولد وانشأه والوالد، تخرج من مدرسة الحقوق، تولى وزارات الأوقاف، والثانية. ونسب رئاسة مجلس الوزراء مرتين. وتوفي عام ١٣٥٧ هـ.

أحوال مصر منه بشكلٍ دقيقٍ غير أن الواقع قد استدعته لتسهي عمله، فغادر مصر في ١٩ ربيع الثاني عام ١٣٣٧ هـ (٢١ كانون الثاني ١٩١٩ م)، واندلعت الثورة وهو غائب عن البلاد. ولم يأت خلفه بعد. وجاء الجنرال (الني) مندوباً سامياً، وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع من لندن يوم ١٩ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٢١ آذار ١٩١٩ م) أنه (وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومأسستها حتى يُعيد القانون والنظام في هذه البلاد، وحتى يُدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظرًا إلى ضرورة تأييد حيازة جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة).

وصل الجنرال الني إلى القاهرة يوم ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٢٥ آذار ١٩١٩ م) فجمع الأعيان وكبار مسؤولي الدولة وبين مهمته وحدد الأساس الذي يجب عمله.

١ - وضع حدًا للاضطرابات الحالية.

٢ - عمل تحرياتٍ دقيقةٍ في جميع الأسباب التي حلت أهل البلاد على الشكوى.

٣ - إزالة كل الشكاوي التي تستوجب العدالة إزالتها.

أراد الجنرال الني جعل المصريين يقبلون الحماية البريطانية لهم لذا فقد أبدى شيئًا من اللين وأظهر التعاطف مع الشعب، وأبدى رغبته في التعرف على مطالب المجتمع بكل صراحةٍ ووضوحٍ.

أرسل إلى انكفرا يوم ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٣١ آذار ١٩١٩ م) ينصح بإطلاق سراح المنفيين في مالطة، والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا لعرض مطالبهم، وإبداء آرائهم، لما كان من انكفرا إلا أن وافقت على ذلك، وكانت قد انتهت من الانلاقات مع الدول الثانية مثل فرنسا والولايات المتحدة وحلت المشكلات الخاصة بها بينها، وادعت أنها قد

منحت مندوبها كل الصلاحيات في التصرف فهي توافق على الخطة التي
يريد أن يسير عليها وتسهل له الطريق.

وفي ٧ رجب (٧ نيسان) أذاع، اللبي، بلاغاً أعلن فيه أنه بالاتفاق
مع صاحب العقلمة السلطان فؤاد، لم يبق حجز على السفر، وأن جمع
المصريين الذين يريدون مغادرة البلد لهم مُطلق الحرية، وأن المنفيين في
مالطة قد أطلق سراحهم من الاعتقال ولهم حق السفر كذلك، وما أن
أذيع هذا البلاغ حتى سارع بعض الشخصيات إلى تنظيم أنفسهم، وتشكيل
وفد للسفر إلى أوروبا مؤلف من: علي شعراوي، سيتوت حنا، جورج
خياط، مصطفى الحارس، حافظ عفيفي، على أن يضم إليهم في مالطة
الذين كانوا منفيين فيها، سعد زغلول، إسماعيل صدقي، حمد الناسل، محمد
محمود. وبدأ جمع التبرعات لهذا الغرض، فأبدى المواطنون أريحية طيبة جداً
ولسابقوا في الدفع.

وفي ١١ رجب ١٣٣٧ هـ (١١ نيسان ١٩١٩ م) غادر الوفد البلاد،
ووصل إلى باريس بعد ثمانية أيام، وبدأ الاتصال بالمسؤولين في مؤتمر
الصلح غير أن كل شيء كان مهتماً صدهم، وهو ما فعلته انكلترا في المدة
السابقة. وأرسل سعد زغلول إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية -
صاحب مبدأ حق تقرير المصير - يطلب منه الإذن في مغالبة خاصة للوفد
المصري، فجاء الجواب بعدم الإمكانية، وأن الولايات المتحدة قد اعترفت
بالهامة البريطانية على مصر يوم ١٩ رجب (١٩ نيسان) أي يوم وصول
الوفد المصري إلى باريس.

وفي ٢٢ رجب أذاعت دار الهامة في القاهرة نص الكتاب الذي تلقته
من (هامسون غاري) مُعتمد الولايات المتحدة بمصر ويقول فيه:
«أشرف بإخباركم أن حكومتي قد كلفني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف
بالهامة البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ كانون

أول ١٩١٤ م (١ صفر ١٣٣٣ هـ)، ومع موافقة الرئيس على هذا
الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل
ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات
المتحدة، وبهذه المناسبة فقد كلفت أن أقول: إن الرئيس والشعب
الأمريكي يعطفان كل العطف على أعاني الشعب المصري المشروعة لتوسعة
نطاق الحكم الذاتي، على أنها ينتظران بعين الأسف إلى أي مجهود يُبذل
لتحقيق ذلك باللجوء إلى القوة والشدة.

أعلنت شروط الصلح التي قررها الخلفاء، وسلمت إلى الوفد الألماني في
مؤتمر (فرساي) يوم ٧ شعبان ١٣٣٧ هـ (٧ أيار ١٩١٩ م)، وفيها ثمان
مواد تتعلق بمصر، وأرقامها من ١٤٧-١٥٤، وتلزم ألمانيا على الاعتراف
بالهامة البريطانية، والتنازل عن الامتيازات في مصر، ونقل السلطات
المحوّلة إلى تركيا (الدولة العثمانية) بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية
المرور في قناة السويس إلى بريطانيا.

وقررت انكلترا إرسال لجنة ملتر للتحقيق في شأن الاضطرابات،
واقترح القانون الضروري للحكم الذاتي، وضمان المصالح الأجنبية في ظلّ
الهامة البريطانية.

كان حسين رشدي قد عاد إلى رئاسة الوزارة في ٩ رجب ١٣٣٧ هـ
أي قبل سفر الوفد بيومين، ولكن هذه الوزارة لم تطل مدتها إذ قدم
رئيسها حسين رشدي استقالة حكومته في ١٩ شعبان ١٣٣٧ هـ (١٩ أيار
١٩١٩ م) أي لم تحكم سوى شهر وعشرة أيام، وذلك لأن حسين رشدي
قد شعر بالخرج أمام مطالب الضباط الذين أصروا أن تكون الحراسة من
اختصاصهم في الميادين العامة، وكذلك شعر بالخرج أمام مطالب الموظفين
الذين شكلوا لجنة مؤلفة من اثنين وثلاثين موظفاً تكون صلة بين الحكومة
والموظفين في موضوع الأمور السياسية التي تتعرض لها البلاد.

وشكل الوزارة من جديد محمد سعيد في ٢١ شعبان، وكانت مهمتها إعادة الهدوء وعدم التدخل بالأمور السياسية التي تتعلق بمركز مصر ووضعها الدولي. وقد نجحت هذه الحكومة نسبيًا، إذ استطاعت تحويل قضايا المواطنين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية إذ تمكن رئيسها من إقناع السلطات البريطانية للموافقة على ذلك، وأصرح عن بعض المعتقلين السياسيين، وإلغاء الرقابة عن الصحف. واعترض محمد سعيد على مجي لجنة ملتر قبل توقيع الصلح مع تركيا، كما نصح الجنرال الذي بعدم مجي اللجنة قبل عدة شهور (قبل شهر ايلول) حتى تستطيع الحكومة أن تثبت أقدامها في الحكم.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٧ هـ (٢٢ ايلول ١٩١٩ م) أعلن في انكلترا تشكيل لجنة من جميع الأحزاب البريطانية للسفر إلى مصر والتحقيق في الاضطرابات التي حدثت، وكانت اللجنة برئاسة وزير المستعمرات (ألغريد ملتر).

وفي ١٥ صفر ١٣٣٨ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩١٩ م) أعلنت دار الهيئة البريطانية في مصر بلاغًا رسميًا يشيء عن قرب وصول لجنة ملتر إلى البلاد، ويحدد مهمتها باقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية. فرد الحزب الوطني بشعاره المعروف لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام.

وبعد إعلان هذا البلاغ زادت المظاهرات، وتأججت نار الثورة فقدم محمد سعيد استقالة حكومته في ٢٧ صفر ١٣٣٨ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩ م)، وشكل الوزارة يوسف وهبة في ٢٨ صفر.

وصلت لجنة ملتر إلى مصر في ١٦ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ (٨ كانون أول ١٩١٩ م)، وما أن حطت رحالها في البلد حتى وجدت معارضة شديدة لها، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانًا إلى الشعب

جاء فيه: لقد تم الإجماع على مقاطعة لجنة «الورد ملتر»، وتعود أسباب تلك المقاطعة إلى:

١ - إن المسألة المصرية مسألة دولية، وقبول المفاوضة مع لجنة ملتر يُفقدنا هذه الصعقة، ويجعلها مسألة داخلية بين مصر وانكلترا.

٢ - إن اللجنة تُريد المفاوضة على أساس الحماية، مع أن الشعب لم يقبل الحماية، بل رفضها رفضاً باتاً، وأعلن انه لا يرضى إلا بالاستقلال التام.

٣ - إن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية. وإن إصرار انكلترا على إرسال هذه اللجنة على الرغم من الإجماع الذي تجلّى في كثير من المظاهر، لا يُفيد إلا أن السياسة الخاطئة تُريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع الوطني.

واتفقت كلمة الشعب على أن وفد مصر في باريس، هو صاحب الرأي في المفاوضة، واتصل «ملتر» بكل من حسين رشدي، وعدلي يكن، وعبد الخالق ثروت فرفضوا المفاوضة، وطلبوا أن يتوجه إلى الوفد للمحادثة، وإنما كتبوا إلى الوفد في باريس يقترحون عليه العودة إلى القاهرة للمفاوضة مع لجنة ملتر، ولكن الوفد رفض العودة إلا إذا كان الغرض منها الوصول إلى مُعاهدة تضمن استقلال مصر التام. ولم يكن سعد يرفض المُفاوضة إذا حدثت في أوروبا. وقد أرسل الوفد محمد محمود مندوبًا إلى الولايات المتحدة للعمل هناك للقضية المصرية.

سافرت لجنة «ملتر» من مصر في ٢٨ جمادى الآخرة عام ١٣٣٨ هـ (١٨ آذار ١٩٢٠ م) وعندما وصلت إلى لندن، أرسلت أحد أعضائها إلى باريس ليدعو الوفد للسفر إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة.

سافر الوفد المصري إلى لندن في ١٩ رمضان ١٣٣٨ هـ (٥ حزيران ١٩٢٠م)، وبعد يومين بدأت المفاوضات، وقدم (ملتر) مشروعاً رفضه الوفد المصري، وقدم سعد مشروعاً رفضته لجنة ملتر، وتوقفست المفاوضات، وتوسط عدلي يكن في الأمر فأرجأ الوفد عودته، وتسلم المذكورة الثانية من لجنة ملتر في ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (٥ آب ١٩٢٠م)، وبدأت المفاوضات من جديد واستمر ذلك حتى ١ ذي الحجة، واختلفت آراء الوفد، واقترح بعضهم عرض المشروع على الشعب، فأرسل الوفد أربعة أعضاء منه وهم: محمد محمود، وعلي ماهر، وأحمد لطفى السيد، وعبد اللطيف المكياتي، وينضم إليهم في القاهرة حافظ عفيفي، ومصطفى النحاس، ووبصا أصف لعرض المشروع على الشعب والعودة إلى لندن لاستئناف المفاوضات مع لجنة (ملتر). وقام أعضاء الوفد في القاهرة بالمهمة، وكان اتجاه أكثرية الشعب إلى قبول المشروع مع بعض التحفظات التي تحد من تدخل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة.

رجع سعد من لندن إلى باريس في ٢٠ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ، وتبعه في اليوم التالي بقية أعضاءه، وبعد يومين وصل عدلي يكن.

ورجع أعضاء الوفد من القاهرة إلى باريس، ودعا (ملتر) الوفد المصري إلى لندن فسافر عدلي يكن وتبعه سعد زغلول في ٨ صفر ١٣٣٩ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٢٠م)، وتبين من بداية المفاوضات أن (ملتر) يرفض رفضاً قاطعاً التحفظات التي وضعها الوفد المصري على المشروع، ويقول: إما أن يؤخذ المشروع كما هو أو يرفض، وهكذا تعثرت المفاوضات فنرك الوفد المصري لندن ورجع إلى باريس في ٢٨ صفر عام ١٣٣٩ هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠م)، وفي باريس وقع الخلاف بين أعضاء الوفد المصري، إذ رأى أعضاء الوفد أن يتركوا عدلي يكن يتفاوض (ملتر)، ويترقب الوفد المفاوضات عبر أن سعداً قد رفض ذلك إذ عد نفسه أنه هو الموكّل من الأمة وحده وليس الوفد، وهو

مسؤول أمام الأمة لا أمام غيرها ولا يحترم إلا إرادتها، ولن يخضع للأغلبية. وعاد أعضاء الوفد إلى مصر إلا سعداً.

رفع (ملتر) تقريراً إلى حكومته وأوصاها بالعدول عن سياسة الحماية، والعمل على معاهدة يرضاهما الطرفان، فيها تحقيق لأمانتي المصريين، ومصالح البريطانيين والأجانب كأن تحصل انكلترا على إبقاء قوة عسكرية في مصر لحماية مواصلاتها، وتكون لها الرقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب، وإبعاد السودان عن هذه السوية. وبعد ترك شؤون مصر الداخلية بيد أبنائها، وهو ما يُعرف بالاستقلال المُقيّد.

وافقت الحكومة البريطانية على ترك نظام الحماية واستبداله بعنارة العلاقة بين مصر وانكلترا، ورأت أن أعضاء الوفد يتفاوضون في خطة السوية والمفاوضات، وقد أبلغت السلطات فؤاد في ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٩ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٢١م) رغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات (ملتر) مع وفد يُعيّنه السلطان للوصول إن أمكن استبدال الحماية بمعاهدة تضمن مصالح انكلترا والأجانب وتُحقق أمانتي المصريين.

وفي ٦ رجب ١٣٣٩ هـ (١٥ آذار ١٩٢١م) عُرضت الوزارة على عدلي يكن^(١) قبلها على أن يكون هدفة المباشر استئناف المفاوضات. شكّل عدلي الوزارة وعرفت بوزارة الثقة، وذلك لأن سعد كان يرى وهو في أوروبا تأليف وزارة ثقة تضع الدستور وتتولى أمر المفاوضات. وقد جاء في بيان وزارة عدلي أن الحكومة ستعمل على وضع دستور للبلاد، وسيكون لمعنى الشعب كلمة الفصل في الاتفاق الذي سيتبعه عن المفاوضات التي تقوم بها الحكومة مع انكلترا.

(١) عدلي يكن: عدلي بن إبراهيم يكن، ولد في القاهرة عام ١٢٨٠ هـ، وتعلم في المدارس الأخرى فيها، تسلم وزارة الخارجية، والمعروف في عدة حكومات، ثم أسندت إليه رئاسة الوزارة ثلاث مرات، ودعا لمفاوضة انكلترا وفضل، وهو من مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين توفي في باريس ١٣٥٢ هـ، ونقل إلى القاهرة.

دعا عدلي يكن سعداً للاشتراك في المفاوضات، وكان سعد لا يزال في أوروبا، فأجاب بأنه سيحضر إلى مصر، وفعلاً فقد وصل إلى الإسكندرية في ٢٦ رجب ١٣٣٩ هـ (٤ نيسان ١٩٢١ م) وفي اليوم التالي وصل إلى القاهرة.

لم يلبث أن وقع الخلاف بين عدلي يكن وسعد زغلول، وذلك لأن سعداً يرى نفسه مُستقلاً للأمة وقائماً بأمر الشعب، لذا يجب أن يكون هو رئيس الوفد للمفاوض، ويجب أن يكون الوفد من أنصاره ومؤيديه، من صفاته أنه عندما لا تكون المهمة مُلقاةً على عاتقه يظهر من أشدّ الوطنيين ومن أكثر المُخلصين بل من المُضطربين، ولكن عندما يكون على رأس مهمةٍ بلين ويتنازل، ومن خالفه على كل حال فهو خائن أثم، ولو كانت المخالفة على أبسط الأمور، أما عدلي فكان يرى أن يكون الوفد رسمياً لتحتمل الحكومة أمره. غير أن الخلاف بين الرجلين قد ظهر من قبل وذلك أن سعداً تقدّم بشروطه عندما تسلّم بيان وزارة عدلي يكن ولا يزال في أوروبا، وقد تضمنت هذه الشروط

١ - الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تاماً صريحاً أي إلغاء الحماية التي فُرضت على مصر عندما قامت الحرب العالمية الأولى مرةٍ صغر عام ١٣٣٣ هـ (١٨ كانون الأول ١٩١٤ م).

٢ - الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاماً ودولياً عاماً سواء في الداخل أم في الخارج مع إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدّمها الوفد للجنة (ملتر).

٣ - إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات

٤ - يجب أن تكون غالبية المفاوضين للوفد، ورياسة المفاوضات من الوفد

وليس أكثر من هذا تطرّف ومع ذلك فإن الخلاف إنما وقع حول الشرط الرابع إذ أن عدلي قد تمسك بأن تكون له الرياسة ما دام رئيس الحكومة، مستنداً إلى التقاليد السياسية التي لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئةٍ سياسيةٍ لا يكون فيها رئيساً، وهذا أمر طبيعي ومنطقي بل لا يصح أن يكون غيره. وكان عدلي أيضاً مُخطئاً إذ يظن أن الوفد بجانبه لأنهم هم الذين اقترحوا أن يكون عدلي هو المفاوض، وما دام عدلي قد خالف سعداً فإن الغضب قد وقع عليه ويجب أن يجعل أوزار كل ما وقع وما سيقع، وهو خائن حميل. وفعلاً فقد ألقى سعد خطاباً في (شبرا) يوم ١٧ شعبان عام ١٣٣٩ هـ (٢٥ نيسان ١٩٢١ م) أعلن فيه الخلاف، ووصف عدلي وإخوانه بأنهم برادع للإنكليز، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنكليز فإن ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يُفاوض جورج الخامس.

واستمرّ الخلاف ما يقرب من شهرين ألقى خلالها سعد حملاً وقذائف من النُهم والخيانات، وفي هذا الجو الحار من الخلاف سافر عدلي مع وفدٍ إلى لندن، واستغلّ الإنكليز هذا الوضع وتشدّدوا في مطالبهم وشروطهم، وفي ١٠ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ م) تسلّم (كبيرزون) الوفد المصري مشروع الحكومة البريطانية. فرأى الوفد أن هذا المشروع لا يُحقّق الغاية التي سافر من أجلها، لذا لا يصح أن يُتابع موضوع المفاوضات، وفشلت المباحثات وسبب ذلك يعود إلى إصرار الإنكليز على إبقاء حامية إنكليزية في مصر، وعدم الاتفاق على تحديد الإشراف على شؤون مصر الخارجية. ومع ذلك فقد حدّد هذا المشروع علاقات الإنكليز مع مصر، واستمرّ ذلك مدة أربعة عشر عاماً. وقد أظهر (كبيرزون) من قبل رفض المفاوضات مع سعد، ولكنه يمكنه التفاوض مع حسين رشدي وبعدي يكن، غير أن حسين رشدي قد رفض ذلك كي لا يحدث الانقسام داخل الحركة الوطنية.

رجع عدلي إلى مصر في ١٩ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٢١م)، ومع هذا الفشل في المفاوضات مع المعتدلين في مصر كان على بريطانيا إما أن تستجيب لمصر ولكن تقف أمامها عقبة سعد الذي لا يرضى شيئاً إلا إذا كان صادراً عنه، ويستمع الشعب منه وينقاد له. أي أنها لا ترضى عن المفاوضات فعندما تريدها تتفاوض مع سعد أو تطلب منه الموافقة، ولكن لا تريدها هي فلا يمكن ان يقبل سعد، وإما أن تحير مصر على الخضوع والخنوع غير أن هذا له نتائجه إذ تخشى استثمار الحركات وتأتجج نار الثورة، إضافة إلى أن مندوبها السامي في مصر وهو الجنرال (اللسي) كان ضد هذه السياسة.

رأت الكتلرا أنه لا سوجد زعم يدين له بقية رجالات مصر، وأن سعداً رغم ما هيء له من فرص فلا تزال أمامه معارضة، فالأولى أن تسح له مجالات أخرى كمي يبدؤ الآخرين، وأفضل هذه المجالات التي الذي يجعل الشعب يرتبط به، ويُطالب به، وفي الوقت نفسه يكون قد ضعّف خصومه وبدا أنهم يتساهلون مع المحتل، كما يمكن مرحلياً أن تتم المُفاوضة معهم، وعلى هذا جرت السياسة الإنكليزية في هذه المرحلة.

جرى اتفاق بين المتمد البريطاني في القاهرة وبين عبد الحالق ثروت وعدلي يكن واسماعيل صدقي وذلك في ١٤ جمادى الأول ١٣٤٠هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٢٢م)، وقد نص الاتفاق على تأليف وزارة برئاسة عبد الحالق ثروت شريطة موافقة الحكومة البريطانية على النقاط الآتية: إلغاء الحماية، والاعتراف بمصر دولةً مستقلة ذات سيادة، وإعادة وزارة الخارجية، وإنشاء مجلس نيابي، وتأليف حكومة دستورية، وإلغاء الأحكام العسكرية، وأن أربع تقاط قفط للتسوية وهي: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية. الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، السودان.

طلب الجنرال اللسي من حكومته اعتراف هذا الاتفاق، وبعد عدة اتصالات وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع ولكن أدخلت عليه بعض التعديلات منها جعل الهيئة التشريعية بيد مجلسين، مجلس للنواب ينتخبه الشعب، ومجلس للشيوخ يعينه الملك، وبهذا أصبح الملك ذا نفوذ وقوة يستطيع أن يضغط بها.

وقد ضمّ المشروع المعدل وثيقتين مهمتين أولاهما تصريح ٢ رجب ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) وينص على إنهاء الحماية عن مصر مع أربعة محفظات، وثانيها كتاب مفصل عن السلطان.

وقد جاء في التصريح: بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال بالاعتراف بمصر دولةً مستقلة ذات سيادة، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تُعلن المبادئ الآتية:

١ - انتهاء الحماية البريطانية عن مصر، وتُصبح مصر دولةً مستقلة ذات سيادة.

٢ - حالما تُصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطات العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر، تُلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤م (١٤ ذي الحجة ١٣٣٢هـ).

٣ - إلى أن يبين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات وذية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

ج - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

د - السودان.

أما السلطان أحمد فؤاد^(١) فقد أصبح ملكاً على مصر.

الفصل الأول الملكيّة أو الاستقلال المقيد

بعد نصريح ٢ رجب (٢٨ شباط) أصبحت مصر دولةً مستقلة ذات سيادة، ولكنها مقيدة بشروط. وشكل الوزارة عبد الحائق ثروت^(١) بناءً على الاتفاق الذي سبق مع الجنرال (الني). وفي الوقت نفسه نُفي سعد زغلول إلى عدن فجزيرة سيشل تمهيداً لظهوره بشكل أفضل، وكانت

(١) عبد الحائق بن إسماعيل ثروت، ولد بالقاهرة عام ١٢٩٠ هـ. وتعلم الحقوق فيها. وعهد إليه بوزارة العدل في عدة وزارات، وأصبح رئيساً للوزراء بعد الاستقلال. وكذلك شكل وزارة ثانية بعد وزارته الأولى بأربع سنوات. وتوفي في باريس عام ١٣٤٧ هـ، ونقل إلى القاهرة.

وكانت وزارة عبد الحائق ثروت على النحو الآتي في ٣ رجب ١٣٤٠ هـ (١ آذار ١٩٢٢ م)

- ١ - عبد الحائق ثروت، رئيساً للوزراء.
- ٢ - إسماعيل صدقي، وزيراً للمالية.
- ٣ - إبراهيم فنحي، وزيراً للحرية والبحرية.
- ٤ - جعفر ولي، وزيراً للأوقاف.
- ٥ - مصطفى ماهر، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٦ - محمد شكري، وزيراً للزراعة.
- ٧ - مصطفى فنحي، وزيراً للتحقافية.
- ٨ - حسين واصف، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٩ - واصف سمكة، وزيراً للمواصلات.

(١) ولد أحمد فؤاد ١٢٨٦ هـ، وكان مع أبيه عندما نفي إلى إيطاليا عام ١٢٨٨، ولم يرد عمره على السنين بومذاك، وتعلم هناك الإيطالية، كما تعلم الفرنسية. ودخل الجيش الإيطالي ثلاث سنوات. ورجع إلى مصر، وعنه ابن أخيه عباس حلمي كبيراً عاشته، وأعطاه رتبة نواء بالجيش. وعندما مات السلطان حسين كامل اتناه الحرب الأولى بتاريخ ٢٣ ذي الحجة عام ١٣٣٥ هـ (٩ تشرين الأول ١٩١٧ م) ورفض ابنه كمال الدين حسين العرش، وتزوج أحمد فؤاد، وكان قد اختاره لذلك أخوه الأكبر حسين كامل عندما رفض ابنه، وأعلنت الكفلة أنها هي التي رشحته فكان بيانه الأول اعترافه بعملها إذ أعلن أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين ونصف جنيه إلى الكفلة للأعمال العسكرية.

وزارة محمد توفيق نسيم^(١)

كان عبد الخالق ثروت قد قدم استقالة حكومته، ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م) وعُهد إلى محمد توفيق نسيم بتشكيل وزارة جديدة فألغها، ولم يطل عهدها إذا استقلت بعد شهرين، وبعد أن حذفت النصوص الخاصة بالسودان من مشروع الدستور.

وزارة يحيى إبراهيم:

عُهد إلى يحيى إبراهيم^(٢) بتشكيل الوزارة وبقيت مصر أكثر من شهر دون وزارة وفي عهده صدر الدستور في ٤ رمضان ١٣٤١هـ (١٩ نيسان

(١) كانت وزارة محمد توفيق نسيم قد شكلت على النحو الآتي:

- ١ - محمد توفيق نسيم، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٢ - إسماعيل حري، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٣ - أحمد ذو الفقار، وزيراً للحقانية.
- ٤ - يحيى إبراهيم، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٥ - محمد توفيق رفعت، وزيراً للمواصلات.
- ٦ - محمود فخري، وزيراً للخارجية.
- ٧ - يوسف شاهان، وزيراً للمالية.
- ٨ - أحمد علي، وزيراً للزراعة.
- ٩ - محمد إبراهيم، وزيراً للأوقاف.
- ١٠ - محمود عزمي، وزيراً للحربية والبحرية.

(٢)

يحيى إبراهيم، ولد عام ١٢٨٧ هـ في بلدة (بيشين) من قرى بني سويف، وتعلم بمدرسة الأقباط الكبرى في القاهرة، ودرس الحقوق، ودسها، وعمل رئيساً لمحكمة الاستئناف، وعمل وزيراً للمعارف ثم استلم رئاسة الوزراء، كما تسلم منصب وزير المالية في وزارة أحمد زيور، وأسس حزب الاتحاد، وأخيراً كان من أعضاء مجلس الشيوخ حتى توفي عام ١٣٥٥ هـ.

ألف يحيى إبراهيم وزارته بعد شهرين من استقالة وزارة توفيق نسيم وكانت وزارته على النحو الآتي:

- ١ - يحيى إبراهيم، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٢ - أحمد حشمت، وزيراً للخارجية.

حجة نفيه أنه قام بجولة في الوجه القبلي يُؤَلَّب فيها الشعب على حكومة عدلي، وحاولت السلطة منعه فحدثت اشتباكات بين الشعب والشرطة، فأصدرت أمراً بكفّه عن النشاط وعدم مواصلة رحلته فأبى فحدثت إقامته ثم قامت بنفيه، وصدر كذلك الأمر إلى كل من فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، وجعفر فخري، وأمين عز العرب، وصادق حنين، ومكرم عبيد، وسينوت حنا، ولكنهم رفضوا الأوامر أيضاً، فقررت الحكومة نفي سعد زغلول، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا إلى سيثل يوم ٢ رجب ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) بعد أن كانت السلطة قد نفتهم إلى عدن ومعهم فتح الله بركات وعاطف بركات في ربيع الثاني ١٣٤٠هـ (كانون الأول ١٩٢١م).

وزارة عبد الخالق ثروت:

وفي ١٧ رجب ١٣٤٠هـ، أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد، واتخذه لقب ملك مصر، وعهد إلى رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت اتخاذ الإجراءات لوضع دستور البلاد.

وفي ٩ شعبان ١٣٤٠هـ ألفت الوزارة لجنة لوضع الدستور، وقد سُمّت ثلاثين عضواً، وقد رفض كل من الحزب الوطني، وحزب الوفد الاشتراك فيها بحجة أنها معيّنة، ويجب أن تكون مُنتخبة، وقد بدأ سعد كعادته بالهجوم عليها فأطلق عليها «لجنة الأشقياء»، وكانت هذه اللجنة نواة لحزب الأحرار الدستوريين.

وفي ١٣ محرم ١٣٤١هـ (٤ أيلول ١٩٢٢م) نقل سعد زغلول ومن معه إلى جبل طارق، وبقي في منفاه حتى ٣ شعبان ١٣٤١هـ (٢٠ آذار ١٩٢٢م) أي سبعة أشهر ونصف.

١٩٢٣م)، ووصل سعد زغلول إلى البلاد بعد الإفراج عنه، وأصبح زعيماً لا مناص له، واطمأن الإنكليز إلى نهاية الصراع مع المصريين. ومَرَّ سعد على فرنسا مع زملائه بعد الإفراج عنهم، ومنها عادوا إلى مصر. وقد منح الدستور صلاحيات واسعة للملك ومنها:

١ - حق حلّ المجلس النيابي.

٢ - حق تأجيل انعقاد المجلس النيابي.

٣ - إصدار مراسيم تشريعية في حالة غياب المجلس.

٤ - تعيين الوزراء وإقالتهم.

٥ - تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ. أما الباقيون فيُنتخبون من قبل الأشخاص الذين لا يقل دخلهم عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه في العام.

وزارة سعد زغلول:

وجرت الانتخابات النيابية، واجتمع أول مجلس نيابي بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٢٣م)، وأحرز حزب الوفد نجاحاً كبيراً، وقدم يحيى إبراهيم حكومته، وكلف سعد

- ١ - محمد عبد
- ٢ - أحمد زبور
- ٣ - أحمد ذو الفقار
- ٤ - محمد توفيق رفعت
- ٥ - أحمد علي
- ٦ - محمود عزمي
- ٧ - حسن حافظ
- ٨ - فوزي حرمي

زغلول بتأليف حكومة جديدة^(١)، وقد تم تشكيل الحكومة في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤م) وهي أول وزارة انتخابية. وقد استخدمت أسط الوسائل للحصول على الأكثرية في مجلس النواب، وكانت هذه الطريقة - مع الأسف - سلوك الأحزاب كلها.

وفي ١٠ ذي الحجة عام ١٣٤٢هـ (١٢ تموز ١٩٢٤م) سافر سعد زغلول إلى لندن للمفاوضة مع رئيس وزراء انكلترا (رامزي مكدونالد) رئيس حزب العمال، وكان قد زار مصر قبل ثلاث سنوات وقال لسعد يومذاك: سنحلّ معاً القضية المصرية قبل أن تنتهي من شرب فنجان القهوة، وفي التجارة عندما أصبح جدباً تعثرت المفاوضات، ورجع سعد إلى مصر بعد غياب ما يزيد على ثلاثة أشهر.

وفي ٢٢ ذي الحجة عدل سعد وزارته وهو غائب في لندن فعيّن أحمد زبور وزيراً دون وزارة.

ولما رجع سعد من لندن إثر فشل المفاوضات عيّن الملك أحمد فؤاد وكيلاً للديوان الملكي فؤاد حسن نشأت دون إقرار الوزارة لذلك التعيين، ونار سعد لتصرف الملك وقدم استقالته وأصرّ عليها وعلى أن لا يعود

(١) كانت وزارة سعد زغلول على النحو الآتي:

- ١ - سعد زغلول، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدخالية.
- ٢ - محمد سعيد، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٣ - محمد توفيق نسيم، وزيراً للقالية.
- ٤ - أحمد مقلوم، وزيراً للأوقاف.
- ٥ - حسن حبيب، وزيراً للبحرية والبرية.
- ٦ - محمد فتح الله بركات، وزيراً للزراعة.
- ٧ - مرقص حنا، وزيراً للأشغال العامة.
- ٨ - مصطفى النحاس، وزيراً للمواصلات.
- ٩ - واصف بطرس غالي، وزيراً للخارجية.
- ١٠ - محمد نجيب غرابي، وزيراً للحقانية (العدل).

للوزارة إلا إذا سَمَّ الملك ورضي أن يكون فقط حاكماً دستورياً للبلاد، وانتهت الأزمة ورضخ الملك فترجع سعد عن استقالته، وكسب الجولة.

محاولة اغتيال سعد زغلول:

وعندما أراد سعد زغلول ان يركب القطار بمحطة القاهرة للسفر الى لندن لإجراء المفاوضات أطلق عليه شاب من الحزب الوطني، ويدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني النار من مسدس فأصيب في يده وتجلد وتابع السفر بعد ان ضمدت جراحه، وحاول رجال حزب الوفد اتهام الحزب الوطني بتدبير المؤامرة وتوجهت الأنظار نحو عبد العزيز جاويش، ولم يثبت شيء، وحكم على الشاب بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.

مقتل حاكم عام السودان:

وانتجعت انظار بعض الفدائيين لقتل أمين سر (سكرتير) عام حكومة السودان الذي كان يقم بميدان توفيق غير أنه في ذلك الوقت قد وصل إلى مصر حاكم عام السودان والذي كان في الوقت نفسه سردار الجيش المصري وهو (سبرلي ستاك) فتحولت الأنظار اليه، وبدأت مراقبته، وكان يزور وزارة الحربية يومياً، وتقرر إطلاق النار عليه عند تقاطع شارع القصر العيني مع أحد الشوارع حيث يضطر سائق سيارته لتهدئة السرعة، وتمت الخطة وقتل حاكم عام السودان، وثارت نائرة انكلترا وأعلنت عن مطالبتها بدفع مصر غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وسحب الجيش المصري من السودان، والقبض على المجرمين ومعاقبتهم أشد عقوبة، واعتذار حكومة مصر عن الجريمة. وكان ذلك يوم ٢١ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤ م)، وبعد أربعة أيام انطلق المندوب السامي الإنكليزي الجنرال (النتي) مع عدد كبير من العسكريين مما يشبه المظاهرة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ووجه إنذاره إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وعاد. ورغم أن سعداً قد وافق على دفع الغرامة، والاعتذار، والقبض على المجرمين إلا

أن السلطات البريطانية لم تقنع بذلك واحتلت جمارك الاسكندرية، واضطرت حكومة سعد إلى الاستقالة بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ.

وزارة أحمد زبور^(١):

بعد تقديم سعد زغلول استقالة حكومته عهد الى أحمد زبور بتأليف حكومة جديدة فألقها في اليوم نفسه^(٢). ونفذت هذه الحكومة كل ما

(١) أحمد زبور، ولد في الاسكندرية عام ١٢٨٢ هـ من أب تونقزي، وتعلم في مدرسة فرنسية بالاسكندرية ثم في كلية (المجريت) في لبنان - بيروت حيث حصل على إجازة في الحقوق. وتلقى في وظائف النيابة العامة والقضاء ورئاسة المحاكم، ثم اختير محامياً عاماً، ثم مستشاراً للحكمة الاستئناف، ثم محافظاً للاسكندرية، وتعين وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدي، والمعارف في وزارة محمد سعيد، والمواصلات في وزارات محمد سعيد، ويوسف وهبة، وعهد توفيق نسيم، وعبدللي يكن، ثم عين وزيراً لموصفاً في روما، ثم اختير وزيراً للمواصلات في وزارة يحيى إبراهيم، ثم رئيساً لمجلس الشيوخ، لوزيراً دون وزارة في حكومة سعد، وتسلم رئاسة الوزارة وعمره ستون سنة، وكان يجيد الإنكليزية والفرنسية، والاطيالية والتركية إلى جانب العربية.

(٢) كانت وزارة أحمد زبور على الشكل الآتي:

- ١ - أحمد زبور: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية (استقال بعد أسبوع لأنه وفدي).
- ٢ - أحمد خشة: وزيراً للمعارف، ووزيراً للحقانية بالوكالة (استقال بعد أسبوع لأنه وفدي).
- ٣ - عثمان بحرم: وزيراً للأشغال العمومية.
- ٤ - محمد سيد أبو علي: وزيراً للزراعة.
- ٥ - محمد صدقي: وزيراً للأوقاف.
- ٦ - يوسف قطاوي: وزيراً للمالية، وهو يهودي.
- ٧ - نغلة جورجي الطمحي: وزيراً للمواصلات.
- ٨ - محمد صادق يحيى: وزيراً للبحرية والخدمة.
- ٩ - أحمد موسى: وزيراً للعدل (الحقانية).
- ١٠ - إسمايل صدقي: تعين بعد أسبوعين وزيراً للداخلية.
- ١١ - محمد توفيق: دخل الوزارة بعد استقالة العضوين الوفديين.
- ١٢ - محمود صدقي: دخل الوزارة بعد استقالة العضوين الوفديين.

تريده انكثرا فقد دفعت التعويض المالي، وسحبت الجيش المصري من السودان، واعتذرت من انكثرا عما ارتكبه الجناة، وعبأت جهودها وكل أجهزتها السرية للبحث عن فتلة حاكم السودان، وجعلت عشرة آلاف جنيه لكل من يدل عليهم.

أعطى المجلس النيابي إجازة لمدة شهر، ثم صدر قرار بحله بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٤٣ هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٢٤ م) وحُدِّد موعد ١١ شعبان ١٣٤٣ هـ لإجراء الانتخابات، وقررت عملية الانتخابات وقار حزب الوفد على الأحزاب الأخرى المنافسة له، وكانت الحكومة قد عدلت قانون الانتخابات وجعلته على درجتين بعد أن كان على درجة واحدة وفي ١٨ شعبان قدّم أحمد زبور استقالة حكومته، ولكنه كُلف في اليوم نفسه بتشكيل حكومة من الاتحاديين، والأحرار الدستوريين والمستقلين^(١).

(١) شكل أحمد زبور وزارته المتعددة على النحو الآتي:
أولاً: المستقلون.

- ١ - أحمد زبور، رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية.
 - ٢ - إسحاق صدقي، وزيراً للداخلية. يتعاطف مع الأحرار الدستوريين.
 - ٣ - إسحاق سري، وزيراً للأشغال العمومية.
 - ٤ - يوسف قطاوي، وزيراً للمواصلات. وهو يهودي نائباً للأحرار الدستوريين.
 - ٥ - عبد العزيز فهمي، وزيراً للعدل، رئيس الحزب.
 - ٦ - محمد علي عطية، وزيراً للأوقاف.
 - ٧ - نوهيق دوس، وزيراً للزراعة كان ولدياً نائباً للاتحاديين.
 - ٨ - يحيى إبراهيم، وزيراً للمالية، رئيس الحزب.
 - ٩ - علي ماهر، وزيراً للمعارف العمومية.
 - ١٠ - اللواء عزاد موسى، وزيراً للحربية والبحرية نائب رئيس الحزب.
- استقال يوسف قطاوي بعد مدة وحل مكانه حلمي عيسى من حزب الاتحاد.

اجتمع المجلس النيابي في ٢٨ شعبان وجرى اقتراح على رئاسة المجلس ففاز سعد زغلول بأغلبية ١٣٣ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً لخالق الخالقي ثروت الذي رشحته الأحزاب الأخرى. وحُدِّد موعد لحل المجلس بعد شهرين أي في أول شهر ذي القعدة من العام نفسه هل أن تجري الانتخابات بعد يومين من ذلك التاريخ إلا أنها لم تجر إلا بعد سنة كاملة.

وجرت الانتخابات النيابية في ١١ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ (٢٢ أيار ١٩٢٦ م) ولم يحصل فيها حزب الاتحاد إلا على أربعة مقاعد من أصل ٢٣٥ مقعداً على حين حصل حزب الوفد على ١٥٩ مقعداً وحصلت بقية الأحزاب والمستقلون على ٧٢ مقعداً.

وزارة عدلي يكن الثانية:

وقدّم أحمد زبور استقالة حكومته الثانية ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ. وعهد الملك إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين عدلي يكن^(١) بتأليف حكومة فشكّل وزارة التلافية^(٢) من حزبه وحزب الوفد على حين تسلّم سعد زغلول رئاسة المجلس النيابي.

(١) عدلي بن خليل بن إبراهيم يكن، ولد بالقاهرة عام ١٢٨٠ هـ، درس مبادئ العلوم في استانبول ثم رجع إلى القاهرة فتعلّم في مدارس الإرساليات التنصيرية، ثم التحق بوظائف الدولة وترقى فيها، وتسلّم منصب وزارة الخارجية، فالمعارف، فالداخلية، وشكّل ثلاث حكومات، وهو من مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين، تولى في باريس عام ١٣٥٢ هـ، ونقل حثائه إلى القاهرة.

(٢) كانت هذه هي الوزارة الثانية لعدلي يكن إذ شكّل وزارة قبل هذا العهد وتألّفت على النحو الآتي:

- ١ - عدلي يكن، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٢ - عبد الخالق ثروت، وزيراً للخارجية.
- ٣ - فتح الله بركات، وزيراً للزراعة.
- ٤ - محمد نجيب العرابي، وزيراً للأوقاف.
- ٥ - أحمد محمد خشبة، وزيراً للبحرية والحربية.

شكل عبد الخالق ثروت وزارته^(١) في ٢٤ شوال ١٣٤٥ هـ (٢٦ نيسان ١٩٢٧ م)، في اليوم نفسه الذي استقالت فيه حكومة سلفه عدلي يكن. وجرت المفاوضات بينه وبين تشمبرلن، وقد تعثرت المفاوضات وفشلت، ورفض الشعب مشروع المعاهدة الذي قدم.

وتولى سعد زغلول في هذه الآونة بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤٦ هـ (٢٣ آب ١٩٢٧ م)، وأصبح مصطفى النحاس بعد ذلك زعيم حزب الوفد. واستقالت الحكومة في ١٣ رمضان ١٣٤٦ هـ (٤ آذار ١٩٢٨ م).

كان لموت سعد زغلول أثر في مصر، الأمر الذي رفع أسهم خليفت فلما استقال عبد الخالق ثروت كلف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة ائتلافية، ولكن لم يلبث أن تصدع الائتلاف فأقبلت حكومة مصطفى النحاس بتاريخ ٧ محرم ١٣٤٧ هـ (٢٥ حزيران ١٩٢٨ م).

كلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الذي أصبح رئيس حزب الأحرار

(١) مصطفى النحاس: ولد في (سنوده) عام ١٢٩٦ وتعلم بالقاهرة، وأحضر باخترق عام ١٣١٨ هـ، وعمل محامياً بالصورة، وعين قاضياً بالمحكمة الأهلية. وفصل من منته. وانتقل مع سعد زغلول، وتولى وزارة المواصلات، ثم رئاسة الوزارة خمس مرات ورئاسة المجلس النيابي، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ. تشكلت وزارة مصطفى النحاس الأولى في ٢٦ رمضان ١٣٤٦ هـ (١٧ آذار ١٩٢٨ م). وكانت ائتلافية من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، وشكلت على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى النحاس: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية.
- ٢ - جعفر ولي: وزيراً للبحرية والسياسة.
- ٣ - واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية.
- ٤ - محمد نجيب الغرابي: وزيراً للأوقاف.
- ٥ - علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
- ٦ - أحمد خشبة: وزيراً للأوقاف.
- ٧ - محمد محمود: وزيراً للتجارة.
- ٨ - محمد صفوت: وزيراً للزراعة.
- ٩ - إبراهيم فهمي كرم: وزيراً للأشغال العمومية.
- ١٠ - مكرم عبد: وزيراً للمواصلات.

(٢) شكل محمد محمود وزارته على النحو الآتي:

- ١ - محمد محمود: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.
- ٢ - جعفر ولي: وزيراً للبحرية والسياسة، ووزيراً للأوقاف بالوكالة.
- ٣ - عبد الحميد سليمان: وزيراً للمواصلات.

- ٦ - محمد محمود: وزيراً للمواصلات.
 - ٧ - أحمد أبو السعود: وزيراً للقطار.
 - ٨ - مرفس حنا: وزيراً للتجارة.
 - ٩ - علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
 - ١٠ - عثمان كرم: وزيراً للأشغال العمومية.
- (١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
- ١ - عبد الخالق ثروت: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
 - ٢ - جعفر ولي: وزيراً للبحرية والسياسة.
 - ٣ - أحمد زكي أبو السعود: وزيراً للقطار.
 - ٤ - محمد فتح الله بركات: وزيراً للزراعة.
 - ٥ - مرفس حنا: وزيراً للخارجية.
 - ٦ - محمد نجيب الغرابي: وزيراً للأوقاف.
 - ٧ - علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
 - ٨ - أحمد محمد خشبة: وزيراً للمواصلات.
 - ٩ - عثمان كرم: وزيراً للأشغال العمومية.
 - ١٠ - محمد محمود: وزيراً للتجارة.

الدستوريين بعد استقالة رئيسه الثاني عبد العزيز فهمي، وتم تأليف الوزارة في ٧ محرم ١٣٤٧ هـ، وقد روجت هذه الحكومة للمفاوضات مع انكلترا كثيراً، وتمت المفاوضات مع هندرسون ولكن الشعب قد رفض أيضاً التصديق على مشروع المعاهدة، وأخيراً قدم استقالته بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٢٩ م)، وقد حلت هذه الوزارة المجلس النيابي، وعطلت الدستور، وبقي معطلاً ثلاث سنوات.

وزارة عدلي يكن الثالثة:

بعد أن قدم محمد محمود استقالة حكومته كُلف عدلي يكن^(١) بتأليف حكومة مهمتها الإشراف على الانتخابات، وقد أصبح عدلي يكن مستقلاً بعد تركه رئاسة حزب الأحرار الدستوريين الذي أسسه وكان أول رئيس له.

- ١ - أحمد محمد حشة، وزيراً للحقابة
- ٥ - نغمة الطيحي، وزيراً للزراعة
- ٦ - علي ماهر، وزيراً للثأبة
- ٧ - إبراهيم فهمي كرم، وزيراً للأشغال العمومية
- ٨ - حافظ عفيفي، وزيراً للخارجية
- ٩ - أحمد لطفي السيد، وزيراً للمعارف العمومية
- (١) ألف عدلي يكن وزارته على النحو الآتي:
- ١ - عدلي يكن، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية
- ٢ - أحمد محمد سليم، وزيراً للخارجية
- ٣ - عبد الرحيم صبري، وزيراً للمواصلات
- ٤ - حسن درويش، وزيراً للحقابة
- ٥ - مصطفى ماهر، وزيراً للمالية
- ٦ - حسن واصف، وزيراً للأشغال العمومية
- ٧ - واصف سمكة، وزيراً للزراعة
- ٨ - أحمد علي، وزيراً للأوقاف
- ٩ - حافظ حسن، وزيراً للمعارف العمومية
- ١٠ - أحمد أفلاطون، وزيراً للحرية والحرية

أجريت الانتخابات، وأسفرت عن فوز كبير لحزب الوفد، وعادت الحياة النيابية إلى البلاد، بعد أن تعطلت مدةً ليست بالقصيرة، وقدم عدلي يكن استقالته بعد أن أدت مهمتها بتاريخ ٣٠ رجب ١٣٤٨ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٢٩ م).

وزارة مصطفى النحاس^(١) الثانية:

عهد إلى زعيم الحزب الذي فاز بالانتخابات بالأكثرية بتشكيل الوزارة، فشكّل الوزارة، ومنحه المجلس النيابي تفويضاً لإجراء المفاوضات مع بريطانيا، وأجريت المفاوضات ولكنها تعثرت بسبب المادة المتعلقة بالسودان، فقطعت من الطرفين، وعاد مصطفى النحاس إلى البلاد، وقامت العراقيل في وجه حكومته مما اضطره إلى الإستقالة في ٢١ محرم ١٣٤٩ هـ (١٧ حزيران ١٩٣٠ م).

وزارة إسماعيل صدقي^(٢):

عين الملك إسماعيل صبري رئيساً للوزارة فبدأ بالقيام بالأمر التي

- (١) ألف مصطفى النحاس وزارته الثانية على النحو الآتي:
- ١ - مصطفى النحاس، رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
- ٢ - واصف بطرس عالي، وزيراً للخارجية
- ٣ - محمد نجيب الغرابي، وزيراً للحقابة
- ٤ - عثمان محرم، وزيراً للأشغال العمومية
- ٥ - محمد صفوت، وزيراً للزراعة
- ٦ - مكرم عبيد، وزيراً للمالية
- ٧ - محمود فهمي القراشي، وزيراً للمواصلات
- ٨ - يحيى الدين بركات، وزيراً للمعارف
- ٩ - محمود بسولي، وزيراً للأوقاف
- ١٠ - حسن حسيب، وزيراً للحرية والحرية
- (٢) ألف إسماعيل صدقي وزارته على النحو الآتي:

تعمله سيداً مستبداً من غير أن يُحاسبه أحد، فأجل انعقاد المجلس النيابي شهراً، ثم فُصِّ الدورة النيابية، ثم صدر الأمر الملكي بإلغاء دستور عام (١٩٢٣ م) وذلك بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى عام ١٣٤٩ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٢٣ م)، وحلَّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ثم أُصدر دستوراً، ودستوراً جديداً للانتخابات، وأخيراً أنشأ حزب الشعب الذي كان رئيسه، وأصدر صحيفة تحمل اسم الحزب «الشعب». فعُتت المظاهرات البلاد، وأضرب العمال، وقاطعوا الانتخابات، وقوبلت المظاهرات بالعنف فوقع عدد من القتل، وجرح عدد آخر.

ووافق المجلس النيابي الذي انتخب على يديه على التنازل عن واحة (جنتوب) لايطاليا التي كانت تحتل ليبيا على حين لم توافق على ذلك المجالس النيابية السابقة بعد أن تنازل عن ذلك أحمد زبور. واضطر إسماعيل صدقي إلى تقديم، استقالته في ٨ رمضان ١٣٥١ هـ (٤ كانون ثاني ١٩٣٣ م)، وذلك بعد أن استقال وزير المعارف علي ماهر، ووزير الحفانية عبد الفتاح يحيى، ووقع خلاف في الوزارة بعد حادثة قتل مأمور البداري.

عهد الملك إلى إسماعيل صدقي بإعادة تشكيل الوزارة فشكلها في اليوم نفسه^(١)، واستمرت حتى ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ (٢٧ أيلول ١٩٣٣ م).

وزارة عبد الفتاح يحيى:

عهد إلى عبد الفتاح يحيى بتشكيل وزارة جديدة^(٢). كان عبد الفتاح

(١) كانت وزارة إسماعيل صدقي الثابتة على النحو الآتي:

- ١ - إسماعيل صدقي، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية وال المالية.
- ٢ - محمد شفيق، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٣ - أحمد علي، وزيراً للحفانية.
- ٤ - حافظ حسن، وزيراً للزراعة.
- ٥ - غلة المطيعي، وزيراً للخارجية.
- ٦ - محمد حلمي عيسى، وزيراً للمواصلات.
- ٧ - إبراهيم فهمي كرم، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٨ - علي جلال الدين، وزيراً للحرية والحرية.
- ٩ - محمد مصطفى، وزيراً للأوقاف.

واستقال حافظ حسن، ومحمد مصطفى، ودخل الوزارة نتيجة التعديل الذي تم بعد استقالة الوزيرين:

- ١ - محمد غلام، وزيراً للزراعة.
- ٢ - علي المنزلاوي، وزيراً للأوقاف.
- ٣ - محمود فهمي القيسي، وزيراً للداخلية.

(٢) شكل عبد الفتاح يحيى وزارته على النحو الآتي:

- ١ - عبد الفتاح يحيى، رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.
- ٢ - أحمد علي، وزيراً للحفانية.
- ٣ - محمد نجيب الغرابي، وزيراً للأوقاف.
- ٤ - محمد حلمي عيسى، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٥ - إبراهيم فهمي كرم، وزيراً للمواصلات.
- ٦ - محمود فهمي القيسي، وزيراً للداخلية.
- ٧ - علي المنزلاوي، وزيراً للزراعة.

- ١ - إسماعيل صدقي، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية، والمالية.
- ٢ - محمد توفيق رفعت، وزيراً للحرية والحرية.
- ٣ - عبد الفتاح يحيى، وزيراً للحفانية.
- ٤ - حافظ حسن، وزيراً للأشغال العامة والزراعة.
- ٥ - علي ماهر، وزيراً للمعارف.
- ٦ - توفيق دوس، وزيراً للمواصلات.
- ٧ - محمد حلمي عيسى، وزيراً للأوقاف.
- ٨ - حافظ عفيفي، وزيراً للخارجية.
- ثم تم تعيين:
- ٩ - إبراهيم فهمي كرم، وزيراً للأشغال.
- ١٠ - مراد سيد أحمد، وزيراً للمعارف.

بجى وكيلاً لرئيس حزب الشعب إسمايل صدقي غير أنه استقال من الوزارة تضامناً مع علي ماهر، وترك وكالة الحزب، فلما كلف برئاسة الوزارة عاد يحتفظ بوكالة الحزب، فوافق إسمايل صدقي على ذلك، ولكنه (إسمايل صدقي) لم يلبث أن استقال من الحزب ومن عضوية المجلس النيابي. وقدم عبد الفتاح بجى استقالة حكومته في ٧ شعبان ١٣٥٣ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ م). واقترح حزب الوفد على المتدوب السامي التدخل لتشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد توفيق نسيم، إذ بدأ الضعف واضحاً على الحكومة القائمة.

وزارة محمد توفيق نسيم:

شكلت وزارة جديدة^(١) وألغى دستور ١٩٣٠، وحل المجلس النيابي، وفي عهد هذه الحكومة، صرح وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطاني صموئيل هوم أن دولته تعارض عودة دستور عام (١٩٣٣ م) وذلك بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٥٤ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٣٥ م) فقام الطلبة بمظاهرات صاخبة احتجاجاً على تصريح صموئيل هوم، وعلى ضعف

- ٨ - صليب سامي - وزيراً للحرية والسياسة.
- ٩ - عبد العظيم راشد - وزيراً للأشغال العمومية.
- ١٠ - حسن صبري - وزيراً للثروة.
- (١) شكل محمد توفيق نسيم وزارته على النحو الآتي:
- ١ - محمد توفيق نسيم - رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٢ - أحمد عبد الوهاب - وزيراً للثروة.
- ٣ - أمين أنيس - وزيراً للتحفافية.
- ٤ - كامل إبراهيم - وزيراً للخارجية والزراعة.
- ٥ - عبد العزيز محمد - وزيراً للإوقاف.
- ٦ - أحمد نجيب الغلالي - وزيراً للتعريف العمومية.
- ٧ - عبد الحميد عمر - وزيراً للأشغال العمومية والمواصلات.
- ٨ - محمد توفيق عبد الله - وزيراً للحرية والسياسة.

رئيس الوزراء، وقوبلت المظاهرات فسقط عدد من القتل، وكانت المفاوضات كلها تطالب بالجملاء، وساعد الجنود الإنكليز المسلحين قوات الشرطة في مقاومة المظاهرات. وتحت الضغط ونتيجة الظروف الدولية لانت قناتة انكلترا، وسكتت عن الماتعة في عودة دستور عام (١٩٣٣ م) وأعلن الملك عن عودة الدستور، وناشد الشعب الأحزاب في الاتفاق قها بينها، وفعلاً تكوّنت في ١٨ رمضان ١٣٥٤ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٣٥ م) جبهة وطنية ضمت أقطاب الأحزاب، وعادت الحياة النيابية، وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم في ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م).

وزارة علي ماهر^(١):

بعد سقوط وزارة محمد توفيق نسيم، عهد إلى علي ماهر بتشكيل وزارة ائتلافية، ولم يظل عهدها إلى أكثر من أربعة اشهر.

أصدر الملك فؤاد مرسوماً ملكياً بتشكيل وفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس^(١) بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (١٣ شباط ١٩٣٦ م)، إذ كانت مهمتها إجراء الانتخابات، وقد تمت.

(١) شكل علي ماهر وزارته على النحو الآتي:

- ١ - علي ماهر - رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية والخارجية بالوكالة.
- ٢ - أحمد علي - وزيراً للتحفافية والأوقاف.
- ٣ - حافظ حسن - وزيراً للأشغال العمومية.
- ٤ - محمد علي علوية - وزيراً للتعريف العمومية.
- ٥ - حسن صبري - وزيراً للمواصلات والتجارة والصناعة.
- ٦ - أحمد عبد الوهاب - وزيراً للثروة.
- ٧ - صادق وهبة - وزيراً للزراعة.
- ٨ - علي صدقي - وزيراً للحرية والسياسة.
- (٢) شكل الوفد من مصطفى النحاس رئيساً، وعضوية كل من: محمد محمود، إسمايل صدقي، عبد الفتاح بجى، واصف بطرس غالي، أحمد ماهر، علي الشمسي، عليان -

وفي ٧ صفر ١٣٥٥ هـ (٢٨ نيسان ١٩٣٦ م) مات الملك فؤاد، وكان ولي العهد فاروق في انكلترا لمنابعة علومه، فعاد في ١٥ صفر ١٣٥٥ هـ وتشكل مجلس وصاية برئاسة الأمير محمد علي وعضوية عبد العزيز عزت، ومحمد شريف صبري واستمر المجلس يمارس وصايته إلى أن بلغ فاروق سن الرشد في (شهر تموز من عام ١٩٣٨ م).

وجرت الانتخابات النيابية في ١٢ صفر ١٣٥٥ هـ، وأسفرت عن نجاح حزب الوفد، وحصوله على أكثرية المقاعد، فدعا الملك زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الوزارة.

وزارة مصطفى النحاس^(١) الثالثة:

شكل مصطفى النحاس وزارته بتاريخ ١٩ صفر ١٣٥٥ هـ (٩ أيار

- محرم، حلمي عيسى، محرم عبد، حافظ صفدي، محمود فهمي النقرشي، أحمد حدي سيف النصر.
- ويمثل الوفد مختلف الأحزاب باستثناء الحزب الوطني الذي رفض في الاشتراك على أساس رفضه للتمثيل (لا مفاوضات قبل الخلاء).
- (١) كانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة على النحو الآتي:
- ١ - مصطفى النحاس: رئيساً للوزارة ووزيراً للدخالية، ووزيراً للصحة.
- ٢ - واصف بطرس غالي، وزيراً للخارجية.
- ٣ - عثمان محرم، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٤ - محمد صفوت، وزيراً للأوقاف.
- ٥ - محرم عبيد، وزيراً للمالية.
- ٦ - محمود فهمي النقرشي، وزيراً للتواصلات.
- ٧ - أحمد حدي سيف النصر، وزيراً للزراعة.
- ٨ - محمود غالب، وزيراً للحقانية.
- ٩ - علي فهمي، وزيراً للحرية والحرية.
- ١٠ - عبد السلام فهمي حجة، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١١ - علي زكي العراقي، وزيراً للمعارف العمومية.
- والوزارة كلها من أعضاء حزب الوفد.

١٩٣٦ م) وفي ٩ جمادى الآخرة ١٣٥٥ هـ (٢٦ آب ١٩٣٦ م) وقع مصطفى النحاس المعاهدة مع انكلترا والتي عرفت بمعاهدة عام (١٩٣٦) وتنص هذه المعاهدة على:

١ - إنهاء الاحتلال العسكري والوصاية البريطانية مع استثناء بعض القواعد العسكرية للدفاع عن وادي النيل وقناة السويس ضد أي عدوان خارجي.

٢ - وضع الأراضي المصرية، وطرق مواصلاتها، ومطاراتها، وموانئها تحت تصرف الجيش البريطاني في حالة قيام حرب.

٣ - تحلي انكلترا عن المصالح الأجنبية.

٤ - تعهد انكلترا بقبول مصر في عضوية عصبة الأمم.

٥ - إبقاء السودان شركة بين مصر وانكلترا.

٦ - تعهد الطرفين بعدم عقد معاهدة سياسية تتعارض مع مضمون هذه المعاهدة.

٧ - مدة المعاهدة عشرون سنة، ويُعاد النظر بعدها فيها.

وعاد مصطفى النحاس من لندن إلى مصر، وبدأ يُرَوِّج لهذه المعاهدة ويدعو إلى تأييدها، وأطلق عليها اسم معاهدة (الشرف والاستقلال).

انشق أحمد ماهر ومحمود فهمي النقرشي عن حزب الوفد وشكلوا الهيئة السعدية، وبدأ الصراع بين الطرفين، وظهر هذا فيما بعد.

وألقيت قبلة على دار للصور المتحركة (سينما) يرئسها الضابط الانكليزي وكانت بجانب جمعية الشبان النصرانية، وذهب نتيجة عدد من القتل والجرحى.

وجرت محاولة من عز الدين فهمي من أعضاء الحزب الوطني لقتل

مصطفى النحاس، ولكن أخطأ، وحكم على عز الدين فهمي بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وزارة مصطفى النحاس الجديدة:

وعندما تولى الملك فاروق سلطانه الدستورية في ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ (٢٩ تموز ١٩٣٧ م) عهد إلى مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الرابعة^{١١} وقد أخرج من وزارته السابقة أربعة وزراء ووضع بهمهم، وبقيت هذه الوزارة في الحكم حتى ٢٧ شوال ١٣٥٦ هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ م).

وزارات محمد محمود:

شكل محمد محمود الوزارة بعد إقالة حكومة مصطفى النحاس^{١٢} التي كان في عهدها قد تسلّم الملك فاروق مهامه إذ كان قد بلغ سن الرشد، فعين على ماهر رئيساً للديوان الملكي.

حلّت الحكومة المجلس النيابي خوفاً من فشلها في الحصول على الثقة، وأجرت الانتخابات ففاز أنصارها، وقدمت استقالتها، فعهد إليه الملك بتأليف وزارة جديدة^{١٣} بعد مدة في ٢٧ صفر ١٣٥٧ هـ (٢٧ نيسان

(١) تألفت وزارة محمد محمود الثانية على النحو الآتي:

- ١ - محمد محمود، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدخالية
 - ٢ - إسماعيل صدقي، وزيراً للدولة وبنوق وزارة المالية
 - ٣ - عبد الفتاح هيبي، وزيراً للدولة وبنوق وزارة الخارجية
 - ٤ - أحمد محمد خشبة، وزيراً للمطالبة
 - ٥ - عبد العزيز فهمي، وزيراً للدولة
 - ٦ - محمد حليم عيسى، وزيراً للأوقاف
 - ٧ - أحمد لطفي السيد، وزيراً للدولة
 - ٨ - محمد عبي الدين بركات، وزيراً للتعريف العمومية
 - ٩ - حسين صديقي، وزيراً للتواصلات
 - ١٠ - حسين رفعتي، وزيراً للبحرية والشرطة
 - ١١ - حسين سوري، وزيراً للأشغال العامة
 - ١٢ - مراد وهبة، وزيراً للزراعة
 - ١٣ - أحمد كاتيل، وزيراً للتجارة
 - ١٤ - محمد حافظ رمضان، وزيراً للدولة
 - ١٥ - محمد حسين هيكل، وزيراً للدولة
 - ١٦ - محمد كاتيل الشاذلي، وزيراً للصحة
- تألفت وزارة محمد محمود الثالثة على الشكل الآتي:
- ١ - محمد محمود، رئيساً للوزراء ووزيراً للدخالية
 - ٢ - إسماعيل صدقي، وزيراً المالية
 - ٣ - عبد الفتاح هيبي، وزيراً للخارجية

(٢) كانت وزارة مصطفى النحاس الرابعة على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى النحاس، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدخالية
 - ٢ - واصف بطرس علي، وزيراً للخارجية
 - ٣ - عثمان حرم، وزيراً للأشغال العمومية
 - ٤ - محمد سيوي، وزيراً للأوقاف
 - ٥ - مكرم عبد وزيراً المالية
 - ٦ - أحمد حدي سيف الدين شعير، وزيراً للتواصلات
 - ٧ - محمد صديقي أبو حنبل، وزيراً للمطالبة
 - ٨ - محمد خليل، وزيراً للزراعة
 - ٩ - عبد السلام فهمي جعد، وزيراً للشرطة والصناعة
 - ١٠ - علي زكي العربي، وزيراً للتعريف
 - ١١ - عبد الفتاح الطويل، وزيراً للصحة
- أي أنه قد أخرج من وزارته السابقة أربعة وزراء هم: محمد فهمي الشاذلي - محمد صديقي - محمد خالد - علي فهمي وجن مكاتب محمد سيوي - محمد محمود خليل - عبد الفتاح الطويل - محمد صديقي أبو حنبل.

١٩٣٨ م). واستقال علي ماهر من رئاسة الديوان الملكي في ٩ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ (٨ أيار ١٩٣٨ م). ويطمح في رئاسة الوزارة، وتقدم محمد محمود باستقالة حكومته في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ (٢٤ حزيران ١٩٣٨ م). فعهد إليه الملك بتأليف وزارة قومية جديدة اشترك فيها الهيئة السعيدة، وفي اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة^(١).

- ١ - أحمد محمد خشنة، وزيراً للثقافة
 - ٢ - محمد حسني عيسى، وزيراً للتواصلات
 - ٦ - أحمد لطفي السيد، وزيراً للدولة
 - ٧ - حسن مصري، وزيراً للشهوية والشهوية
 - ٨ - حسن سوري، وزيراً للأشغال
 - ٩ - مراد وهبة، وزيراً للشهوية والصناعة
 - ١٠ - أحمد كامل، وزيراً للصحة
 - ١١ - محمد حسني هيكل، وزيراً للمعارف
 - ١٢ - رشوان محفوظ، وزيراً للزراعة
 - ١٣ - مصطفى عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف
- (١) كانت وزارة محمد محمود الرابطة على الشكل الآتي
- ١ - محمد محمود، رئيساً للوزراء
 - ٢ - عبد القادح عيسى، وزيراً للخارجية
 - ٣ - أحمد ماهر، وزيراً للثانية
 - ٤ - أحمد محمد خشنة، وزيراً للثقافة
 - ٥ - محمود فهمي الشقراني، وزيراً للداخلية
 - ٦ - حسن مصري، وزيراً للشهوية والشهوية
 - ٧ - محمود غالب، وزيراً للتواصلات
 - ٨ - حسن سوري، وزيراً للأشغال والشهوية
 - ٩ - محمد حسني هيكل، وزيراً للمعارف والشهوية
 - ١٠ - رشوان محفوظ، وزيراً للزراعة
 - ١١ - مصطفى عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف
 - ١٢ - حامد محمود، وزيراً للصحة
 - ١٣ - سناء حسني، وزيراً للشهوية والصناعة
- ويخرج من هذه الوزارة مثلاً الأحزاب الصغيرة محمد حسني عيسى (حزب الاتحاد) وأحمد كامل (حزب الشعب).

وزارة علي ماهر:

قدم محمد محمود استقالته لأسباب صحية فقبلها الملك في ٣ رجب ١٣٥٨ هـ (١٨ آب ١٩٣٩ م) وعين مكانه علي ماهر^(١) رئيس الديوان الملكي فشكل الوزارة، وفي عهده اندلعت الحرب العالمية الثانية في ١٦ رجب ١٣٥٨ هـ، واستغلات انكفروا من بنود معاهدة (١٩٣٦) فدخلت الوزارة المصرية إلى إعلان الأحكام العرفية، ومراقبة المطبوعات، وقطع علاقاتها مع ألمانيا، وإلقاء القبض على رعاياها، ومصادرة أملاكها، وفي الوقت نفسه استولت انكفروا على أكثر المدن والنواحي المصرية، وصارت المحاصيل الزراعية. وعظمت عزلة رئيس أركان الجيش المصري عبد العزيز علي المصري منبهة إياه بالانحياز إلى الألمان، كما ظلت سرح القوة المصرية وتسلم أسلحتها للقوة البريطانية خوفاً من أن تطعمها من الخلف. واحتل الانكليز أيضاً ساحل مصر على البحر المتوسط من جهة الغرب.

(١) وتألفت وزارة علي ماهر على النحو الآتي

- ١ - علي ماهر، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية
 - ٢ - محمد علي طه، وزيراً دولة للشؤون المالية
 - ٣ - محمود فهمي الشقراني، وزيراً للمعارف
 - ٤ - محمود غالب، وزيراً للتواصلات
 - ٥ - حسن سوري، وزيراً الثانية
 - ٦ - حامد محمود، وزيراً للصحة
 - ٧ - سناء حسني، وزيراً للشهوية والصناعة
 - ٨ - عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف
 - ٩ - إبراهيم عبد الحادي، وزيراً دولة للشؤون المالية
 - ١٠ - مصطفى محمود الشوشي، وزيراً للعدل
 - ١١ - عبد السلام الشاذلي، وزيراً للشؤون الإجتماعية
 - ١٢ - عبد القوي أحمد، وزيراً للأشغال
 - ١٣ - محمد صالح حرب، وزيراً للشهوية والشهوية
 - ١٤ - محمد جويش الحفناوي، وزيراً للزراعة
- بعد هجرت الوزارة سقطت من المنطق وهبة من جهة السعيدة

وأرسلت إلى الجيش المصري مهمة الدفاع عن الجزء الداخلي المقابل لحدود ليبيا حيث الثليان والامان ويتحركون نحو جهة الشرق باتجاه مصر. وكانت انكلترا قد تضايقت من وزارة علي ماهر إذ ترى فيها عدواناً عليها إذ صمتت بعض العناصر ذوي الاتجاهات الإسلامية الذين ترى أنهم لا يؤيدون سياستها ومنهم محمد صالح حرب، وعبد الوهاب عزام، ومصطفى الشوريجي، وزاد الأمر تأكيداً تعيين عبد العزيز علي المصري رئيساً لأركان الجيش المصري لذا فقد كانت تحاربها وتعمل على إنهاء حكمها، وقدم علي ماهر استقالة حكومته في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ (٢٧ حزيران ١٩٤٠ م).

وزارة حسن صبري^(١)؛

كلف حسن صبري بتشكيل وزارة^(٢) في هذه الأوقات الحرجة، وزادت

(١) درس الحقوق، واشغل بالمحاماة وعين في القضاء، وتدرج بالنائب القضاة، ثم عين وزيراً مملوفاً في لندن عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٥ م). تسلم رئاسة الوزارة ١٣٥٩.

(٢) شكل حسن صبري وزارته على النحو الآتي:

- ١ - حسن صبري: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية.
- ٢ - عبد الحميد سليمان: وزيراً للثالية.
- ٣ - محمد حليم عيسى: وزيراً للعدل.
- ٤ - محمود فهمي الشراشي: وزيراً للدخلة.
- ٥ - محمود فهمي القيسي: وزيراً للدفاع الوطني.
- ٦ - صليب سامي: وزيراً للتعليم.
- ٧ - محمود غالب: وزيراً للمواصلات.
- ٨ - حسين صبري: وزيراً للأشغال العمومية.
- ٩ - محمد حافظ رمضان: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٠ - محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية.
- ١١ - مصطفى عبد الرزاق: وزيراً للأوقاف.
- ١٢ - إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٣ - أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة.

على انكلترا حرجاً إذ قامت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وهددت الجيوش الألمانية - الإيطالية في ليبيا القوات الإنكليزية في مصر، واشتدّت وطأة الهجوم الألماني على جزيرة مالطة، وقطعت الإمدادات الحربية عن مصر من جهة البحر المتوسط، وفكرت القيادة البريطانية بالانسحاب من حوض البحر المتوسط الشرقي وتركيز جهودها للدفاع عن جبل طارق.

وأحيل الفريق عبد العزيز علي المصري رئيس أركان حرب الجيش على التقاعد لكثرة حصوله على الإجازات وتم تعيين اللواء إبراهيم عطاالله مرافق الملك الخاص مكانه.

وفي ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ توفي رئيس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش أمام المجلس النيابي نيابة عن الملك فاروق الذي كان حاضراً الجلسة.

وزارة حسين صبري^(١) الأولى:

بعد وفاة حسن صبري في ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ (١٤ تشرين الثاني

١٤ - علي أيوب: وزيراً للدولة.

١٥ - علي إبراهيم: وزيراً للصحة العمومية.

١٦ - عبد الحميد إبراهيم صالح: وزيراً للدولة.

(١) ولد حسن صبري عام ١٣١٠ هـ وتخرج من المدرسة السعيدية عام ١٣٢٨ هـ، وحصل على شهادة الهندسة من لندن عام ١٣٢٥ هـ، وعين في وزارة الأشغال مساعداً لمدير تربي بالوزارة وترقى في المناصب حتى أصبح وكيلاً للوزارة. عين وزيراً للأشغال في وزارة محمد محمود عام ١٣٥٦ هـ، ثم تسلم وزارة الدفاع والثالية، والمواصلات، ثم عهد إليه بمنصب رئيس الوزراء. وعين رئيساً للديوان الملكي عام ١٣٧٠ هـ، وقبل قيام الثورة بثلاثة أسابيع اختير رئيساً للوزراء لعلي في منصفه ثلاثة أسابيع واستقال قبل قيام الثورة بيوم واحد.

١٩٤٠ م) عهد إلى حسين سري بتشكيل الوزارة، فألقها^(١)، وقد رشحه لذلك الملك والسفير الانكليزي في القاهرة.

أعلنت مصر أنها على الحياد في الحرب، غير أن الطائرات الايطالية بدأت تقصف المدن المصرية، وخاصة الاسكندرية التي بدأ أهلها يرحلون عنها، وأعطت دولته راتب شهر لكل موظف يريد ترحيل أسرته من الاسكندرية. وبدأت التبرعات تجمع للمتكويين. وأقبل الايطاليون الذين يعملون في مصر من مناصبهم وتقرر وقف الهجرة الداخلية الى مديرية البحيرة حيث اكتظت بالسكان.

في صباح يوم الجمعة ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٠ هـ (١٦ أيار ١٩٤١ م) قام اثنان من ضباط سلاح الطيران المصري ومعها ثالث بالاستيلاء على إحدى طائرات السلاح، وأثناء محاولتهم الحرب اصطدمت الطائرة بسلك كهربائي في المنطقة ما بين (قها) و (قليوب) فسقطت الطائرة، وحاول ركابها الثلاثة الفرار وتمكنوا من المغرب والوصول الى القاهرة، وتبين بالتحقيق أن هؤلاء هم: الفريق المتقاعد عبد العزيز علي المصري، والطيار

أول حسين ذو الفقار مصري، والطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف. وأعلنت الحكومة مكافأة ألف جنيه لمن يعاون أو يرشد أو يبدئ ببيانات تساعد في القبض عليهم.

وزارة حسين سري الثانية:

قدم حسين سري استقالة حكومته في ٨ رجب ١٣٦٠ هـ (٣١ تموز ١٩٤١ م) فعهده إليه بتشكيل حكومة جديدة^(١)، وقد ضمت هذه الوزارة خمسة وزراء من الهيئة السعدية، وخسة من حزب الأحرار الدستوريين، وخسة من المستقلين، وقد رفض حزب الوفد الاشتراك في الحكومة، واشترط حل المجلس النيابي.

وقد شهدت البلاد نقصاً في السلع التموينية، وغلاء في الأسعار، وأعلنت البلاد قطع علاقاتها السياسية مع اليابان، وسمحت لمن يريد من

(١) شكل حسين سري وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - حسين سري، رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية والخارجية.

٢ - أحمد محمد خشة، وزيراً للمواصلات.

٣ - عبد الحميد بدوي، وزيراً للمالية.

٤ - صليب سامي، وزيراً للخارجية.

٥ - محمود غالب، وزيراً للعدل.

٦ - محمد حسين هيكل، وزيراً للمعارف العمومية.

٧ - مصطفى عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف.

٨ - حامد محمود، وزيراً للصحة العمومية.

٩ - إبراهيم عبد الغادي، وزيراً للأشغال العمومية.

١٠ - عبد القوي أحمد، وزيراً للقواية المدنية.

١١ - حسن صادق، وزيراً للدفاع الوطني.

١٢ - إبراهيم نسوفي أباظة، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٣ - محمد رافع عطية، وزيراً للزراعة.

١٤ - عبد الرحمن عمرا، وزيراً للتجارة والصناعة.

١٥ - محمد حامد جودة، وزيراً للتسوين

(١) شكل حسين سري وزارته الأولى على النحو الآتي:

١ - حسين سري، رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، وزيراً للخارجية

٢ - محمد حلمي عيسى، وزيراً للعدل

٣ - صليب سامي، وزيراً للتجارة والصناعة.

٤ - محمد حسين هيكل، وزيراً للمعارف العمومية.

٥ - مصطفى عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف.

٦ - عبد القوي أحمد، وزيراً للأشغال العمومية.

٧ - أحمد عبد الغفار، وزيراً للزراعة.

٨ - عبد الحميد إبراهيم صالح، وزيراً للمواصلات والتسوين

٩ - علي إبراهيم، وزيراً للصحة العمومية.

١٠ - حسن صادق، وزيراً للمالية.

١١ - محمد عبد الحليل سمرة، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٢ - بونس صالح، وزيراً للدفاع الوطني

رعابا اليابان بالسفر، ومن رأت ضرورة باعتقالهم حفاظاً على الأمن
أودعتهم السجن، كما وضعت الأموال والممتلكات اليابانية في مصر تحت
الحراسة.

وصدر ميثاق الأطلسي بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس الأمريكي
(روزفلت) ورئيس وزراء انكلترا (ولستون تشرشل) وينص على احترامها
لحق جميع الشعوب في اختيار شكل حكوماتها، وأن تسترد الأمم المغلوبة
حقوقها المسلوبة، وأن لا يقع أي تبدل إقليمي يتعارض مع رغبة الشعوب
صاحبة الحق في ذلك. ولم يكن هذا الميثاق سوى محاولة لكسب ودة
الشعوب.

تم اجتماع في القاهرة بين الرئيس الأمريكي (روزفلت)، ورئيس
وزراء بريطانيا (تشرشل)، ورئيس حكومة الصين (شان كاي شيك).
واستغل زعماء المعارضة في مصر هذا الاجتماع فقدموا مذكرة إلى هؤلاء
الرؤساء يطالبون فيها برفع القيود التي فرضتها معاهدة عام (١٩٣٦ م)
على مصر، وبانسحاب القوات الأجنبية بعد انتهاء الحرب العالمية،
وبالاعتراف باستقلال مصر. غير أن حزب الوفد قد رفض نشر هذه
المذكرة في الصحف بل الإشارة إليها.

وفي منتصف محرم ١٣٦١ هـ (١ شباط ١٩٤٢ م) قامت المظاهرات
تطالب بإسقاط الحكومة حيث ظهر أنها توالي المعتدين الإنكليز، وصادف
ذلك هوى في نفس الملك فاروق فأقال تلك الحكومة بحجة أنها قطعت
العلاقة السياسية مع حكومة (فيشي) الفرنسية التي كانت برئاسة الجنرال
(بيتان) دون الرجوع إلى الملك، وبناء على تعليمات السفير الإنكليزي في
القاهرة، وأقبلت حكومة حسين سري أو قدم استقالته في ١٦ محرم
١٣٦١ هـ (٢ شباط ١٩٤٢ م)

أحداث ١٨ محرم ١٣٦١:

كلف علي ماهر بتشكيل الوزارة غير أنه لم يباشر البحث في تكوينها إذ
استمرت المظاهرات، وأبدت عداها الصريح لانكلترا حتى كانت تنهف
إلى الأمام يا رومل، وكان الألمان قد استعادوا مدينة بنغازي وتمكك
الحرف الإنكليزي حتى صاروا يغادرون البلاد.

وفي ١٧ محرم ١٣٦١ هـ (٣ شباط ١٩٤٢ م) اتصل السفير
الإنكليزي (مايلز لاميسون) بالملك فاروق وأخبره أن حكومته تنصر على
تغيير الوزارة القائمة، وتشكيل حكومة وقديبة برئاسة مصطفى النحاس.

ورد الملك فاروق على السفير في اليوم نفسه بأنه سيتصل في هذا اليوم
بالشخصيات السياسية للتشاور في الأمر، ومن بين هذه الشخصيات علي
ماهر ومصطفى النحاس، وذلك قبل أن يقطع بالأمر وحده، واجتمع
الملك بالشخصيات السياسية فعلاً في اليوم نفسه وتشاوروا في إصرار
انكلترا على تشكيل حكومة وقديبة برئاسة مصطفى النحاس.

وفي صبيحة يوم ١٨ محرم ١٣٦١ هـ سلم السفير الإنكليزي لمكتب
أحد حستين رئيس الديوان الملكي إنذاراً إنكليزياً خطيراً وينص «إذا لم
أسمع قبل الساعة السادسة مساء هذا اليوم أن مصطفى النحاس قد دعي
لتشكيل الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على
ذلك من نتائج».

إن الملك كان يريد أن يُثبت وجوده أمام زعماء بلاده السياسيين وأمام
انكلترا، وإن المحتل يريد أن يبدل الملك وبذل الشعب ويُعرفه أن ما تريده
انكلترا هو الذي يجب أن يكون ولا يصح أن تكون مخالفة أبداً من أية
جهة كانت مهما تعاضمت هذه الجهة، بل على الجميع الطاعة والإذعان،
والواقع أن الظروف كانت مساعدة لانكلترا فأحزب عالية، وأحداثها
خطيرة لا يمكن معها المناقشة والجدال.

واجتمع الملك ثانياً بزعماء مصر السياسيين، وقرأ عليهم رئيس الديوان الملكي الإنذار الإنكليزي، فأبدى الجميع تأثرهم الشديد، وشعروا بالإهانة التي لحقتهم، ولحقت بالشعب كله، فقرروا إرسال احتجاج للسفير ووقعوه جميعاً، ومصطفى النحاس من بينهم، وأجمعوا على تشكيل وزارة وطنية يرأسها مصطفى النحاس للتخلص من المأزق الذي وقعوا فيه غير أن مصطفى النحاس قد أصر على أن تكون الوزارة وفدية خالصة، فظهر الخلاف، ولكن هذا ما تريده انكلترا، فهي لا تنق إلا بمصطفى النحاس كما كانت تنق بعد زغلول من قبله، وإن كانت تظهر عكس ذلك، وتبدي مخالفتها له لتظهر وطنيته أمام الشعب، وتبين أنها تخاف منه ليكبر في أهين الناس فتستفيد من إخلاصه لها والتمكين لقواتها، وتستفيد من بناء زعامته وتسلمه السلطة، وتظهر حريتها له ولحزبه وقت الرخاء، وتستعين به وقت الشدة، وتعرضه وقت المحنة، وليس هناك من وقت أفضل من هذا الوقت لتستفيد من زعامته أو لتأخذ مما سبق لها أن بنته له من مجد فالحرب في الأوج، وتخشى من اقتحام الألمان مصر وقد أصبحوا على مقربة منها بل دخلوا جزءاً من أرضها، والمصريون ضدها يبتغون للقائد الألماني رومل، الذي غدا في (العلمين)، وليس لها من سند كمصطفى النحاس وحزبه، وليس من زعيم يمكن أن يضبط وضع البلاد في مثل هذه الظروف غيره، لما له من شعبية وقد لعبت دوراً كبيراً في بنائها له ولسلفه سعد زغلول من قبل، وأن لها أن تقطف بعض صنائعها وأن له أن يقدم الشكر لما قدمته لها.

ورفض السفير الإنكليزي احتجاج الزعماء المصريين، وأخطر رئيس الديوان الملكي أنه سيזור الملك بنفسه في الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم ليبين له الأمر، وتأزم الموقف.

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٨ صفر ١٣٦١ هـ (٤ شباط ١٩٤٢ م) وقبل موعد زيارة السفير للملك بنصف ساعة تحركت

الديابات البريطانية نحو قصر عابدين وطوقته، ومنع الجنود الدخول إليه والخروج منه، وجزءوا الحرس فيه من أسلحتهم، ولا يزال الملك مجتمعاً بالزعماء السياسيين.

وفي الساعة التاسعة انطلق موكب السفير إلى القصر، وكأنه ملك العالم، واتجه مباشرة إلى مكان لقاء الملك بالزعماء، ودخل عليهم متعظراً كأنه يريد أن يركل كل واحد منهم، فوثبوا وقوفاً احتراماً له وأسرعوا يسلمون عليه، فجلس وخير الملك وهو غاضب بين أمرين لا ثالث لهما، إما التوقيع على وثيقة تنازله عن العرش وإما التوقيع على تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فوراً، وشعر مصطفى النحاس بنشوة الظفر، ثم تكلم السفير فقال: إن الموقف لا يقبل التناطل أبداً، فاجيوش الألمانية داخل مصر على مشارف العلمين، ولا بد لبريطانيا العظمى من تأمين مركزها.

واختار الملك الأمر الثاني ووقع على تكليف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة^(١) فشكلها من أعضاء حزب الوفد، وبدا أن الأزمة قد انفجرت.

(١) شكل مصطفى النحاس وزارته الخامسة بتاريخ ١٨ محرم ١٣٦١ هـ (٤ شباط

١٩٤٢ م) على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى النحاس رئيساً للوزراء، وزيراً للدخالية، ووزيراً للخارجية
- ٢ - عثمان محرم، وزيراً للأشغال العمومية
- ٣ - مكرم عبيد، وزيراً للتربية
- ٤ - أحمد نجيب الغلالي، وزيراً للمعارف العمومية
- ٥ - أحمد حمدي سيد النصر، وزيراً للدفاع الوطني
- ٦ - عبد السلام فهمي محمد جمعة، وزيراً للزراعة
- ٧ - علي زكي العراقي، وزيراً للمواصلات
- ٨ - محمد صبري أبو عم، وزيراً للعدل
- ٩ - عبد الفتاح الطويل، وزيراً للصحة العمومية
- ١٠ - علي حسين، وزيراً للأوقاف
- ١١ - كامل صدقي، وزيراً للتجارة والصناعة.

بدأ رئيس الوزراء الجديد مهمته بإرسال خطاب شكر للوزير
الإنكليزي على ما قام به لتسلمه رئاسة الوزارة، وكان نص الخطاب:

« يا صاحب السعادة

لقد كُلفت بمهمة تأليف الوزارة وقيلت هذا التكليف الذي صدر من
جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية. وليكن مفهوماً أن الأساس الذي
قيلت عليه هذه المهمة هو أن لا المعاهدة البريطانية - المصرية ولا مركز
مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة انكلترا بالتدخل في
شؤون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها^(١).

وفي الأمل يا صاحب السيادة أن تفضلوا بتأييد ما في خطاي هذا من
المعالي وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص
المعاهدة.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام.

١٩٤٢/٢/٥ م

وأجاب السفير:

« يا صاحب المقام الرفيع

في الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل
متكم بتاريخ اليوم، وإني أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة
على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في
تسيير المعاهدة البريطانية - المصرية من غير أي تدخل في شؤون مصر

(١) يريد مصطفى النحاس أن يقول للشعب إنه لم يكن راضياً عما لا بأس، ولا يريد
أن تدخل انكلترا بشؤون مصر الداخلية، وإن ما حدث أمس لم يكن لتدخل ويجب
أن يلف عند هذا الحد وكفى.

الداخلية ولا في تأليف الحكومة أو تغييرها^(١).

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لرفعتكم فائق احترامي.

وبعد تأليف الوزارة في اليوم نفسه ذهب السفير وهما مصطفى النحاس
بين هتافات أفراد حزب الوفد بحياة بريطانيا.

واستمرت الحرب تتطور لمصلحة ألمانيا وحلفائها من طليان ويابانيين،
وعادت المظاهرات في مصر ترحب بالألمان حقداً على الإنكليز، وبدأت
القيادة البريطانية تستعد للرحيل عن مصر، وأخذت تحرق الوثائق، وتحل
مقرها. لكن لم تلبث أن تغيرت مجريات الحرب، ورجحت الكفة لصالح
الحلفاء انكلترا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفياتي. و... وانفجرت
الغمة عن انكلترا.

وزارة مصطفى النحاس السادسة:

كان قد عدل مصطفى النحاس وزارته بتاريخ ١١ جمادى الأولى
١٣٦١ هـ (٢٦ أيار ١٩٤٢ م) أي بعد أقل من أربعة أشهر من تكليفه
بالوزارة على أسنة الحراب الانكليزية، أو فرضه من قبل انكلترا على
مصر، وكان السبب الرئيسي في هذا التعديل الوزاري إخراج مكرم حبيب
وزير المالية من الوزارة^(١).

(١) أكد السفير ما يريد مصطفى النحاس، وأن من سياسة انكلترا عدم التدخل في شؤون
مصر فهي دولة مستقلة ذات سيادة وهكذا طمس على ما وقع مساء أمس.

(٢) شكل مصطفى النحاس وزارته السادسة على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى النحاس رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية.
- ٢ - عثمان محرم، ووزيراً للأشغال العمومية.
- ٣ - أحمد حبيب الغلامي، ووزيراً للمعارف العمومية.
- ٤ - أحمد حدي سيف النصر، ووزيراً للدفاع الوطني.
- ٥ - محمد صبري أبو علم، ووزيراً للتعدل.
- ٦ - عبد الفتاح الطويل، ووزيراً للمواصلات.

بقي مصطفى النحاس على رأس الحكم حتى انضج تماماً أن الوضع الانكليزي أصبح ثابتاً في مصر إذ زال الخطر الألماني في الغرب، وهزم رومل في (العلمين) وتراجع، كما تصدع موقف القوات الألمانية في روسيا وبدأت تراجع، وعندها تراخى قبضة انكلترا عن مصر، ولم تعد انكلترا تهتم بالوزارة المصرية، وشعر الملك بذلك فأقال مصطفى النحاس وتعاونت هذه الحكومة كثيراً مع انكلترا إذ سلمتها كل ما طلبت من أراضي ومياني، وتدفقت جيوش الحلفاء إلى مصر، وأهدى الملك قصر التين ليكون مستشفى للضباط الانكليز، وفي عهد هذه الوزارة تأسست جامعة الدول العربية. وهين مكانه أحد ماهر، ورئيس الهيئة السعدية.

وزارة أحمد ماهر^(١) الاولى:

عهد الملك بتشكيل الوزارة الى أحد ماهر^(١) بعد إقالة مصطفى

- ٧ - كمال صدقي، وزيراً للمالية
 - ٨ - محمد فؤاد سراج الدين، وزيراً للزراعة
 - ٩ - محمد عبد الهادي الحدي، وزيراً للأوقاف
 - ١٠ - عبد الحميد عبد الحق، وزيراً للشؤون الاجتماعية
 - ١١ - أحمد حنيفة، وزيراً للتعدين
 - ١٢ - مصطفى نصرت، وزيراً للوقاية المدنية
 - ١٣ - عبد الواحد الوكيل، وزيراً للصحة العمومية
 - ١٤ - محمود سليمان غنام، وزيراً للتجارة والصناعة
- (١) أحمد بن محمد ماهر، ولد بالقاهرة عام ١٣٠٥ هـ، وتعلم بها، ودرس الحقوق بالقاهرة وجامعة مونبليه بفرنسا، وعين استاذاً للاقتصاد والقانون، وعين وزيراً للمعارف في وزارة سعد زغلول، وهو من مؤسسي الهيئة السعدية التي انفصلت عن حزب الوفد، وتسلم رئاسة الوزارة، واقتيل عام ١٣٦٤ هـ، وهو رئيس للوزارة.
- (٢) شكل أحمد ماهر وزارته على النحو الآتي:
- ١ - أحمد ماهر، رئيساً للوزراء، ووزيراً للتداخلية
 - ٢ - محمود فهمي التفرشي، وزيراً للخارجية
 - ٣ - إبراهيم عبد الهادي، وزيراً للصحة

النحاس وذلك بتاريخ ٢١ شوال ١٣٦٣ هـ (٨ تشرين الأول ١٩٤٤ م). وقد أعاد أحد ماهر الموظفين الذين عزلهم مصطفى النحاس، وألقى كافة الترفيعات التي تمت في عهد الحكومة السابقة، وأحال على التقاعد كل من تعاطف مع الوفد من كبار الموظفين، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في أيام الوزارة السابقة في ظل الأحكام العرفية.

وتشكلت لجنة برئاسة وزير المالية مكرم عبيد للتحقيق في التصرفات التي تمت في زمن حكومة مصطفى النحاس.

وحلّت الحكومة الجديدة المجلس النيابي ٣٠ ذي القعدة ١٣٦٣ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤ م) وأجرت الانتخابات النيابية في ٢٤ محرم ١٣٦٤ هـ، ولم يشترك حزب الوفد في هذه الانتخابات، وإنما قاطعها لذا فقد حصلت الهيئة السعدية على ١٢٥ مقعداً، وحصل حزب الأحرار الدستوريين على ٧٤ مقعداً، وحصلت الكتلة الوفدية التي شكلها مكرم عبيد على ٢٩ مقعداً، وحصل المستقلون على ٢٩ مقعداً، وحصل الحزب الوطني على سبعة مقاعد، وهي مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعداً.

واجتمع المجلس النيابي في ٤ صفر ١٣٦٤ هـ، وصدر مرسوم بإعادة

- ١ - مكرم عبيد، وزيراً للمالية
- ٢ - محمود غالب، وزيراً للأشغال العمومية
- ٣ - حافظ رمضان، وزيراً للعدل
- ٤ - محمد حسين هيكل، وزيراً للمعارف العمومية، والشؤون الاجتماعية
- ٥ - مصطفى عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف
- ٦ - إبراهيم عبد الهادي، وزيراً للصحة العمومية
- ٧ - أحمد عبد الغفار، وزيراً للزراعة
- ٨ - إبراهيم نسومي أباطة، وزيراً للمواصلات
- ٩ - عبد محمد عبد الوهاب السامي، وزيراً للتعدين
- ١٠ - رابع حنا، وزيراً للتجارة والصناعة
- ١١ - السيد سليم، وزيراً للدفاع الوطني

الشيوخ الذين أخرجتهم وزارة مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ.

واستمر تقدم الحلفاء في الحرب على دول المحور، وأحست انكفرا باقتراب النصر، ولكن أخذت تستعجل به، ورأت أن تعلن كل الدول ذات السيادة الاسمية الحرب على دول المحور. فزار وزير الخارجية البريطانية (إيدن) مصر، وقابل أحمد ماهر رئيس الوزراء، وأطلعته على الموقف في جهات القتال، وطلب منه إعلان الحرب على دول المحور، وربما كان هذا الإعلان سبباً لقبول مصر في عضوية هيئة الأمم المتحدة. فرأى أحمد ماهر أن يسرع في هذا الإعلان عسى أن تُصيب مصر منه خيراً في الحصول على الاستقلال التام.

وزارة أحمد ماهر الثانية:

قدم أحمد ماهر استقالة حكومته الأولى ليستسئ له تأليف وزارة جديدة^(١١)

- (١١) شكل أحمد ماهر وزارته الثانية على النحو الآتي:
- ١ - أحمد ماهر: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية
- ٢ - مكرم عبد وزيراً للثألية
- ٣ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للخارجية
- ٤ - محمود عاتب: وزيراً للأشغال العمومية
- ٥ - حافظ رمضان: وزيراً للعدل
- ٦ - مصطفى عبد الرزاق: وزيراً للأوقاف
- ٧ - إبراهيم عبد الحفيظ: وزيراً للصحة العمومية
- ٨ - السيد سليم: وزيراً للدفاع الوطني
- ٩ - حفي محمود: وزيراً للتجارة والصناعة
- ١٠ - أحمد عبد العفار: وزيراً للزراعة
- ١١ - إبراهيم السبوعي: وزيراً للتواصلات
- ١٢ - طه محمد عبد الوهاب السامي: وزيراً للتعمير
- ١٣ - راجح حنا: وزير دولة
- ١٤ - عبد الرزاق السهوري: وزيراً للتعارف العمومية
- ١٥ - عبد الحميد بدر: وزيراً للشؤون الاجتماعية

على ضوء الانتخابات التي حصل عليها حزبه فقبلت الاستقالة وكلف بتشكيل وزارة جديدة في ١ صفر ١٣٦٤ هـ وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٦٤ هـ (٢٤ شباط ١٩٤٥ م) ألقى أحمد ماهر بياناً في جلسة سرية لمجلس النواب دعا فيه بحرارة إلى إعلان الحرب ضد دول المحور، ووجد تأييداً في مجلس النواب، وخرج ليُلقى البيان نفسه في مجلس الشيوخ، وهو في طريقه مبتهجاً بما حصل عليه من تأييد في مجلس النواب إذ يلقى عليه أحد شباب الحزب الوطني وهو محمود العيسوي الذي يعمل محامياً في مكتب عبد الرحمن الرفاعي أربع طلقات أصابته في صدره فوق قنبراً، ولم يفر محمود العيسوي بل وقف مكانه، واعترف بالقتل، ورغم العذاب الشديد الذي ناله في السجن للاعتراف بشركائه له في الجريمة لم يعترف بشيء، وإنما ذكر أنه أقدم على هذه العملية بسبب ما يريد رئيس الوزراء من القيام بإعلان الحرب على دول المحور وهذا موضوع لا يهم مصر كثيراً أو قليلاً، وأعدم محمود العيسوي شنقاً بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٦٤ هـ (٢٨ محوز ١٩٤٥ م) أي بعد انتهاء الحرب، وقبل صعوده إلى حبل المشقة تَوْضُحاً وصل ركعتين.

وزارة محمود فهمي النقراشي^(١٢):

وخلف أحمد ماهر في رئاسة الوزارة نالته في رئاسة الهيئة السعدية، ورغب على ما يبدو في تهدئة الأوضاع، وحاول أن يكسب رضا الشعب، ورفع مذكرة إلى السفير الانكليزي بتاريخ ١٦ محرم ١٣٦٥ هـ (٢٠

(١٢) محمود فهمي بن علي النقراشي: ولد عام ١٣٠٥ هـ بالإسكندرية، وتعلم بها ثم بجامعة (بونيهام) بانكلترا، واشتغل بالتدريس، وتسلم إدارة نظيم أسبوط، وانضم إلى حزب الوفد فأصبح وكيلاً لمحافظة القاهرة، فمُكَيِّلاً لوزارة الداخلية، وتسلم وزارة الاتصالات، وانشق عن حزب الوفد وأسس مع أحمد ماهر الهيئة السعدية، وعين رئيساً للوزارة بعد أن اغتيل أحمد ماهر. وتسلم رئاسة الوزارة الثانية، واغتيل وهو رئيس للوزارة بعد أن حل الإخوان المسلح وذلك عام ١٣٦٨ هـ.

كانون الأول ١٩٤٥ م) يُطالب فيها بتحقيق أهداف الشعب المصري في الجلاء عن مصر، ووحدة وادي النيل غير أن السفير قد رفض المذكورة وادعى أن الوقت لم يحن بعد لبحث هذه الموضوعات، على الرغم من أن الحرب قد انتهت منذ أكثر من أربعة أشهر.

ووقف حزب الوفد موقف المعارض من هذه المذكورة لأنها لم تكن عن طريقه، فالصراعات كانت من أجل السلطة لا من أجل قضايا الشعب المهمة.

وجرت محاولة لاغتيال مصطفى النحاس في ٣ محرم عام ١٣٦٥ هـ، ولكن انفجرت القنبلة التي ألقيت عليه خلف السيارة وذلك في الاحتفال بذكرى رأس السنة الهجرية.

ويبرز في هذه الآونة أمين عثمان^(١) الذي كان أمين سر عام هيئة المفاوضات التي جرت بين مصر و إنكلترا في لندن والتي وقعت في ٩ جمادى الآخرة عام ١٣٥٥ هـ (٢٦ آب ١٩٣٦ م) وكان له يد في نجاحها، ثم كان صلة الوصل بين إنكلترا وحزب الوفد. وقد أسس عام ١٣٦٣ هـ جماعة لتوثيق الروابط بين إنكلترا ومصر سماها «رابطة النهضة»، واتخذ مقراً لها في ٢٤ شارع عدلي بالقاهرة، وأخذ يقوم بنشاطات واضحة في مقر الرابطة فيلقي المحاضرات، ويُعطي التصريحات، وكان مما صرح به، وانتقده الكثيرون عليه «إن إنكلترا ومصر متزوجتان زواجاً كاثوليكيّاً لا انفصام بينهما، ففي الوقت الذي قدّم فيه الشعب

(١) أمين عثمان، ولد في الإسكندرية عام ١٣١٧ هـ، ودرس في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وحصل على الثانوية العامة منها عام ١٣٣٥ هـ، وسافر إلى إنكلترا ودرس الحقوق في جامعة أكسفورد، ونال درجة الأستاذية عام ١٣٤٠ هـ وتزوج من السيدة كاتلين غريغوري الإنكليزية، وعاد إلى مصر عام ١٣٤٣ هـ، وسار في فلك إنكلترا وعمل نهباً، وتدرج في الوظائف الحكومية وعين وزيراً للخالية في وزارة مصطفى النحاس أثناء الحرب العالمية الثانية.

الضحايا ويقوم بالمظاهرات ويُطالب بالجلاء يتنادي أمين عثمان بزيادة الارتباط مع إنكلترا، بل فعل أكثر من هذا إذ سافر بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنكلترا وقدم للحكومة البريطانية مبلغ مائة ألف جنيه على أنه تبرع جمعه من الشعب المصري للمساعدة في إعادة بناء إحدى القرى التي دمرتها الغارات الألمانية أثناء الحرب. قام بهذا الفعل والشعب المصري يتضوى جوعاً من الفقر، والقرى المصرية شبه خربة. وترددت شائعات أن إنكلترا ترشحه لتشكيل الوزارة وسيكون من عداد أعضائها عدد من ترضى عنهم إنكلترا. وفي ٢ صفر ١٣٦٥ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٤٦ م) أُطلق عليه ثلاثة من الشباب الرصاص فأصيب ونقل إلى المستشفى غير أن المنية أدركته، واتهم في قتله حسين توفيق وألقي القبض عليه وسجن، ثم هرب من السجن، كما اتهم عزيز المصري، وأنور السادات، وسرت شائعات في هرب حسين توفيق كثيرة، والواقع أنه هرب إلى مدينة (قنا) ومنها إلى القصر، وأجر بسزورق إلى السعودية، وقد ساعده الأمير فيصل بن عبد العزيز تقديراً لوطنيته.

طالب رئيس الوزراء الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات للنظر في تعديل معاهدة (١٩٣٦ م) وخاصة أن الحرب قد انتهت، وأن مصر قد قدمت خدمات وتضحيات لمصلحة الحلفاء وقامت المظاهرات الطلابية في البلاد فاضطر إلى الاستقالة بعد إستقالة عدد من الوزراء.

وفي شهر ربيع الأول ١٣٦٥ هـ قدم محمود فهمي النقراشي استقالة حكومته، وعُين إسماعيل صدقي رئيساً للوزارة الجديدة.

وقد وجهت هذه الحكومة اهتماماً واضحاً في تطوير صناعة مصر، وفي شتى الجوانب الاقتصادية. وقررت في ١٦ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ (١٩ أبريل ١٩٤٦ م) تأليف هيئة للمفاوضات، وعرضت على حزب الوفد الاشتراك فيها، على أن يمثل كل حزب بعضو واحد، ويُمثل حزب الوفد بعضوين، لكن حزب الوفد قد رفض ذلك وطالب بأن تكون الأكثرية والرئاسة فتكونت هيئة المفاوضات دون اشتراك حزب الوفد فيها، وكانت على النحو التالي.

- ١ - إسماعيل صدقي: رئيساً.
- ٢ - حسين سري: عضواً.
- ٣ - علي ماهر: عضواً.

- ٤ - محمود فهمي التفرشي: عضواً.
- ٥ - إبراهيم عبد الهادي: عضواً.
- ٦ - مكرم عبيد: عضواً.
- ٧ - لطفى السيد: عضواً.
- ٨ - حافظ عفيفي: عضواً.
- ٩ - عبد الفتاح يحيى: عضواً.
- ١٠ - شريف صبري: عضواً.
- ١١ - علي شمسي: عضواً.
- ١٢ - محمد حسين هيكل: عضواً.

ورأس الوفد البريطاني (أرست بينغ) وزير الخارجية.

ونارت صحف الوفد على سياسة إسماعيل صدقي في تشكيل هيئة للمفاوضات من غير أن يكون الوفد فيها كل شيء، وتكون له الرئاسة فيها والكبرياء في الأرض، وهذا ما اضطر إسماعيل صدقي إلى مصادرتها أولاً ثم إلغاء رخصتها وإلقاء القبض على محرريها وزجهم في السجن.

كان رأي الوفد البريطاني في المفاوضات أن يكون الجلاء عن مصر بعد خمس سنوات، وأن يسمح لانكلترا باستخدام الأراضي المصرية كاملة أثناء الحرب. أما الوفد المصري فكان يرى أن يتم الجلاء خلال سنتين، ومن الضروري وحدة وادي النيل، ولا علاقة للتهديدات أثناء وقوع الحرب، وأرادت الحكومة المصرية التساهل غير أن أكثرية هيئة المفاوضات قد رفضت ذلك.

ولما أخفقت المفاوضات رجع إسماعيل صدقي مع من معه، ورأى الملك فاروق أن يتعهد شخصياً بتنفيذ أية معاهدة يتم الاتفاق عليها وبعث برسالة خاصة إلى عبد الفتاح عمرو السفير المصري في انكلترا. ورأى الملك كذلك أن يُشكل وزارة برئاسة خاله شريف صبري وكلفه بذلك بتاريخ

(١) شكل إسماعيل صدقي وزارته من المستقلين إلا أن بقيل الاشتراك معه في الوزارة من الأحزاب سوى حزب الأحرار الدستوريين الذين شغلوا أربعة مناصب وزارية. وقد حدثت تعديلات وزارية كثيرة في أيام الحكومة الأولى لأنها خرجت على الأعراف الدستورية حيث لم تعتمد على قاعدة نيابية. وقد تشكلت على النحو الآتي:

- ١ - إسماعيل صدقي: رئيساً للوزارة، ووزيراً للداخلية، والثالثة.
- ٢ - أحمد لطفى السيد: وزير دولة، وزير خارجية.
- ٣ - مينا حشيش: وزيراً للتجارة، والصناعة، والتعمير.
- ٤ - عبد القوي أحمد: وزيراً للأشغال العمومية.
- ٥ - محمد عبد الحليم سمرة: وزيراً للتعاون الاجتماعي.
- ٦ - إبراهيم دسوقي أبانغا: وزيراً للأوقاف.
- ٧ - حفي محمود: وزيراً للمواصلات.
- ٨ - اللواء أحمد عفيفي: وزيراً للدفاع الوطني.
- ٩ - محمد كامل عرسى: وزيراً للعدل.
- ١٠ - محمد حسن العشماوي: وزيراً للمعارف العمومية.
- ١١ - حسين عثمان: وزيراً للزراعة.
- ١٢ - سلطان عزمي: وزيراً للصحة العمومية.

١٢ ذي القعدة ١٣٦٥ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٤٦ م) بالاسكندرية، وبدأت المشاورات لتشكيل هذه الوزارة مع محمود فهمي النقراشي، ومحمد حسين هيكل، وحسين سري في منزل حسين سري ولكنها باءت بالفشل، واعتذر شريف صبري عن تشكيل الوزارة مما اضطر الملك إلى رفض إستقالة إسماعيل صدقي.

استمرت حكومة إسماعيل صدقي في الحكم، وعرض رئيسها السفر إلى لندن للمفاوضة غير أن الهيئة قد رفضت ذلك، وعرض على ماهر وعلي شمسي أن لا تقوم مفاوضات مع انكلترا أبداً.

سافر إسماعيل صدقي رئيس الوزراء مع إبراهيم عبد الهادي وزير خارجيته إلى لندن، ووضع مشروع معاهدة، ولكن انكلترا أخذت تماطل بالتوقيع عليه رسمياً بعد أن وقعت عليه بالأحرف الأولى، وذلك لأن الحكومة البريطانية كانت قد طلبت اشتراك حزب الوفد في المفاوضة لكنه لم يشترك، وهي لا تريد الاتفاق على معاهدة لا يكون حزب الوفد طرفاً فيها، هكذا سياستها التي عرفت بها، وأخيراً وقعت، ورجع إسماعيل صدقي وإبراهيم عبد الهادي يحملان مشروع المعاهدة. وأذيع في مصر أن المشروع يشمل وحدة وادي النيل فكذبت انكلترا الخبر ببيان أذاعه رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد جاء فيه أن انكلترا لن تجلو عن السودان.

أما مشروع المعاهدة التي عرفت باسم (صدقي - بيلغن) فينص على:

أولاً: إنهاء العمل بالمعاهدة ١٩٣٦ م.

ثانياً: جلاء القوات البريطانية التام عن الأراضي المصرية في موعد أقصاه أيلول ١٩٤٩ م.

ثالثاً: في حالة الاعتداء المسلح على مصر يتخذ الطرفان بالاتفاق أي إجراء يروونه ضرورياً.

رابعاً: تكوين لجنة دفاع مشترك من السلطات الحربية لدى الحكومتين لدراس وسائل الدفاع عنها برّاً، وبحراً وجواً.

خامساً: الاحتفاظ بمعاهدة ١٨٩٩ م المتعلقة بالسودان.

عرض المشروع على هيئة المفاوضات فرفضته، فحلّ إسماعيل صدقي الهيئة. وتقدم بالمشروع على الوزارة فاستقال لطفي السيد منها. وعرض على مجلس النواب فانسحب من المجلس حصة وخسون عضواً ويمثلون الحزب الوطني، وحزب الوفد، والكتلة الوفدية والمستقلين^(١).

وخطر في نية إسماعيل صدقي إرسال وزير خارجيته إبراهيم عبد الهادي إلى لندن للتوقيع على مشروع المعاهدة، فقامت المظاهرات، وأعمال الشعب، وإلقاء المتفجرات، واضطر إسماعيل صدقي إلى تقديم إستقالته بتاريخ ١٣ محرم ١٣٦٦ هـ (٧ كانون الأول ١٩٤٦ م)، وعهد الملك إلى محمود فهمي النقراشي بتشكيل حكومة جديدة.

وزارة محمود فهمي النقراشي الثانية:

شكل محمود فهمي النقراشي حكومته^(٢) في منتصف محرم أي بعد يومين

(١) اتفق الإخوان المسلمون هذه المفاوضات. فجرت انفصالات في صفوفهم، وكان من بين المنفصلين أحمد السكري وقامت مظاهرات ضد هذه المفاوضات فصعدت لها الشرطة، وأصيب حسن البنا بجرح في يده.

(٢) شكل محمود فهمي النقراشي وزارته الثانية على النحو الآتي:

- ١ - محمود فهمي النقراشي، رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، والخارجية.
- ٢ - أحمد محمد حشّة، وزيراً للعدل.
- ٣ - محمد علي عثمان، وزيراً للأوقاف.
- ٤ - إبراهيم عبد الهادي، وزيراً للمالية.
- ٥ - أحمد عبد العطار، وزيراً للزراعة.
- ٦ - عبد الحميد إبراهيم صالح، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٧ - إبراهيم دسوقي أبانة، وزيراً للتواصلات.

من تكليفه، وحاول إقناع إنكلترا بإعادة النظر في معاهدة (١٩٣٦ م) وبأنها متناقضة للاتفاقات الدولية، وطالب بحل القوات البريطانية عن مصر ولوح بأن الاحتلال لو استمر فلن يكون في إمكانية أحد إخماد ثورة الشعب العارمة. كما طالب بإنهاء النظام الإداري القائم بالسودان. غير أن إنكلترا قد أصرت على موقفها من الرفض وتمسكت بتنفيذ شروط المعاهدة القائمة بينها وبين مصر، ولما فشل محمود فهمي النقراشي لجأ إلى مجلس الأمن في رمضان ١٩٣٦ هـ (أب ١٩٤٧ م) وعرض عليه القضية المصرية مطالباً بإصدار قرار فيها، ولكن مجلس الأمن برعى شؤون الدول الكبرى ولا ينظر في قضايا الدول المغلوب على أمرها إلا بمقدار ما تريده الدول العظمى فلم يصدر أي قرار ولم يبال بما قاله محمود فهمي النقراشي أمامه بأن الشعب معاً للثورة. وربما كان سبب إهمال مجلس الأمن للقضية المصرية المذكورة التي أرسلها حزب الوفد في أن حجة المفاوضات لا تمثل مصر، بل تمثل نفسها وإنما يمثل مصر حزب الوفد الذي يملك الأغلبية، وهكذا تصرف السادة إن لم يكونوا في المقدمة وعلى الواجبة مع الأعداء ضد إخوانهم. وما أن عاد النقراشي إلى البلاد حتى قامت المظاهرات في كل البلاد تطالب بالجللاء العاجل والاستقلال، ونتيجة للخطر الذي ربما ينجم عن هذه المظاهرات فقد بدأت القوات البريطانية ترحل عن داخل مصر إلى منطقة قناة السويس وتتركز فيها حيث أقامت هناك قاعدة عسكرية، ومطارات واسعة، ومستودعات للذخيرة، ووصل عدد قواتهم هناك إلى ثمانين ألف جندي. ولكن المصريين لم يقبلوا هذا الجلاء الجزئي فبقيت النفوس مُعبأة.

- ٨ - عبد الرزاق أحمد السهوري، وزير المعارف العمومية.
- ٩ - عبد الحيد بدر، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٠ - أحمد عطية، وزيراً للدفاع الوطني.
- ١١ - محمود حسن، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٢ - نجيب اسكندر، وزيراً للصحة العمومية.

عين الملك فاروق رئيساً جديداً للديوان الملكي هو إبراهيم عبد الهادي الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة. وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد في ٥ رجب ١٣٦٧ هـ بسبب أحداث فلسطين، وعين محمود فهمي النقراشي حاكماً عسكرياً.

جرت محاولة جديدة لاختيال مصطفى النحاس إذ لقيت قبلة على حرفة نومه، ولم يصب بأذى.

وفي ٢٤ صفر ١٣٦٨ هـ (٢٥ كانون الأول ١٩٤٨ م) أصدر محمود فهمي النقراشي قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين، وبعد ثلاثة أيام أطلق عليه النار من المدس الطالب عبد المجيد حسن الطالب في كلية الطب البيطري فأرداه قتيلاً وهو يتم بدخول وزارة الداخلية صباحاً، وكان الطالب يرتدي زياً عسكرياً، ولم يخطر بباله الحرب بل وقف مكانه حتى قبض عليه، وحقق معه واعترف ولكن التحقيق رغم التعذيب الشديد لم يستطع أن يأخذ منه شيئاً وأعدم شقاً.

وعهد إلى رئيس الديوان الملكي إبراهيم عبد الهادي بتشكيل وزارة جديدة فهو نائب محمود فهمي النقراشي في رئاسة الهيئة السعيدة.

وزارة إبراهيم عبد الهادي^(١):

أعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية، وزجت في السجون مئات

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - إبراهيم عبد الهادي، رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، والالية.
- ٢ - أحمد عبد الغفار، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٣ - إبراهيم دسوقي أباطة، وزيراً للخارجية.
- ٤ - عبد المجيد عبد الحق، وزيراً للتشؤون.
- ٥ - طه محمد عبد الوهاب السامي، وزيراً للدولة.
- ٦ - عبد الرزاق أحمد السهوري، وزيراً للمعارف العمومية.

الإخوان المسلمين، وأوعزت إلى سلطات السجون بتعذيبهم أشد العذاب، ولكن لم ينفذ ذلك شيئاً إذ كانوا كالكثلة من الصخر. وفي ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ اغتيل حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر.

جرت معادلات عسكرية مع الجنرال سليم قائد القوات البريطانية في قناة السويس، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة، حيث كانت انكلترا باستمرار أنها لا تريد التفاوض مع أحزاب الأقلية، أي تبني المفاوضة مع حزب الوفد فقط.

عمل إبراهيم عبد الهادي لإجراء انتخابات جديدة، وكان هجوم المعارضة عليه عنيفاً فقد كان مصطفى النحاس يصف حكمه بالوضع الإرهابي نتيجة الأحكام العرفية القائمة.

وطلب الملك من إبراهيم عبد الهادي التقاهم مع حزب الوفد فلم يستطع تقديم استقالته في ٤ شوال ١٣٦٨ هـ (٢٩ تموز ١٩٤٩ م)، وبعد أن اختلفت الأحزاب المشاركة للوزارة على تقسيم الدوائر الانتخابية.

وزارة حسين سري الثالثة:

عهد الملك إلى حسين سري بتشكيل وزارة جديدة تكون ائتلافية من الأحزاب جميعها، وبدأ الخلاف من البداية إذ كان إبراهيم عبد الهادي زعيم الهيئة السعدية، ومحمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين يعترضان على تسلّم فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية. وأخيراً شكّلت الوزارة^(١).

ثم ظهر الخلاف في الوزارة حول الإفراج عن الإخوان، وإعادة نشاطهم فترسّس الوزارة حسين سري وحزب الوفد يوافقان على الإفراج عن

(١) ضمت الوزارة ٤ أعضاء من حزب الوفد، و٤ من الهيئة السعدية، و٤ من الأحرار الدستوريين، و٤ من المستقلين، و٢ من الحزب الوطني وكانت على النحو الآتي:

- ١ - حسين سري، رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية.
- ٢ - أحمد محمد خشبة، وزيراً للعدل.
- ٣ - عثمان محرم، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٤ - محمود غالب، وزيراً للدولة.
- ٥ - أحمد عبد الغفار، وزيراً للزراعة.
- ٦ - نجيب اسكندر، وزيراً للصحة العمومية.
- ٧ - الفريق محمد حيدر، وزيراً للبحرية والحرية.
- ٨ - محمد زكي علي، وزيراً للدولة.
- ٩ - محمد محمد الوكيل، وزيراً للدولة.
- ١٠ - أحمد علي عثمان، وزيراً للدولة.
- ١١ - علي أيوب، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٢ - إبراهيم دسوقي أباظة، وزيراً وزيراً للأوقاف.
- ١٣ - محمد فؤاد سراج الدين، وزيراً للمواصلات.
- ١٤ - مصطفى نصرت، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٥ - أحمد س بدر، وزيراً للمعارف العمومية.
- ١٦ - مصطفى مرعي، وزيراً للدولة.
- ١٧ - حسين فهمي، وزيراً للمالية.
- ١٨ - عبد الرحمن الرافعي، وزيراً للتعليم.
- ١٩ - محمد هاشم، وزيراً للدولة.

- ٧ - محمود حسن، وزيراً للدولة.
- ٨ - نجيب اسكندر، وزيراً للصحة العمومية.
- ٩ - مندوح رياض، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٠ - علي عبد الرزاق، وزيراً للأوقاف.
- ١١ - الفريق محمد حيدر، وزيراً للبحرية والحرية.
- ١٢ - جلال فهم، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٣ - أحمد مرسي بدر، وزيراً للعدل.
- ١٤ - رياض عبد العزيز سيف النصر، وزيراً للمواصلات.
- ١٥ - عباس أبو حسن، وزيراً للزراعة.
- ١٦ - مصطفى مرعي، وزيراً للدولة.

الإخوان، ويرفض ذلك السعديون والأحرار الدستوريون، وأخيراً أفرج عن الإخوان.

وبدأ الخلاف في توزيع الدوائر الانتخابية فاختلف فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على ذلك فتصدع الائتلاف، وقدم حسين سري استقالة حكومته في ١٢ محرم ١٣٦٩ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ م).

وزارة حسين سري الرابعة:

شكل حسين سري وزارة بمحايدة^(١) للإشراف على الانتخابات، وقد تمت الانتخابات وحصل حزب الوفد على الأكثرية حيث حصل على ٢٢٨ مقعداً على حين حصل السعديون على ثمانية وعشرين مقعداً، والأحرار على ٢٦ مقعداً، والحزب الوطني على ستة مقاعد، والحزب الاشتراكي على مقعد واحد على حين حصل المستقلون على ٣٠ مقعداً.

وبذا أصبحت رئاسة الوزارة من حق حزب الوفد، وكان الملك لا

(١) تشكلت وزارة حسين سري الرابعة، وهي المحايدة على النحو الآتي:

- ١ - حسين سري، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدخالية.
- ٢ - صلب سامي، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ٣ - محمد حسن العشماوي، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٤ - حسين هان، وزيراً للزراعة.
- ٥ - الفريق محمد حيدر، وزيراً للحرية والبحرية.
- ٦ - محمد هاشم، وزيراً للدولة.
- ٧ - محمد المفتي الجزائري، وزيراً للأوقاف.
- ٨ - محمد عبد الحائق حسونة، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ٩ - عبد الشافي عبد المتعال، وزيراً للمالية.
- ١٠ - إبراهيم شوقي، وزيراً للصحة العمومية.
- ١١ - محمد علي راتب، وزيراً للتعمير.
- ١٢ - مصطفى فهمي، وزيراً للأشغال العمومية.
- ١٣ - سيد مصطفى، وزيراً للعدل.
- ١٤ - محمد علي نمازي، وزيراً للمواصلات.

يريد أن يتسلم مصطفى النحاس رئاسة الحكومة، ففرض ذلك على أمين سر الحزب فؤاد سراج الدين فرفض تجاوز زعيمه، وكلف مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٠ م)، وبعد يومين قدم حسين سري استقالة حكومته.

واجتمع مجلس الوزراء في أول جلسة في ٢٥ ربيع الأول، واجتمع مجلس النواب في ٢٧ من الشهر نفسه.

وزارة مصطفى النحاس^(١):

جاء وزير خارجية بريطانيا (بيغن) الى زيارة مصر بتاريخ ٩ ربيع

(١) تشكلت وزارة مصطفى النحاس السابعة على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى النحاس، رئيساً للوزراء.
- ٢ - عثمان محرم، وزيراً للأشغال العمومية.
- ٣ - علي زكي العرابي، وزيراً للمواصلات.
- ٤ - عبد الفتاح العقيل، وزيراً للعدل.
- ٥ - محمد فؤاد سراج الدين، وزيراً للدخالية.
- ٦ - أحمد حمزة، وزيراً للزراعة.
- ٧ - مصطفى نصرت، وزيراً للحرية والبحرية.
- ٨ - محمود سليمان غنام، وزيراً للصناعة والتجارة.
- ٩ - محمد محمد الوكيل، وزيراً للاقتصاد الوطني.
- ١٠ - أحمد حسين، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١١ - مرسي فرحات، وزيراً للتعمير.
- ١٢ - ياسين أحمد، وزيراً للأوقاف.
- ١٣ - عبد اللطيف محمود، وزيراً للصحة العمومية.
- ١٤ - إبراهيم فرج، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١٥ - حامد زكي، وزيراً للدولة.
- ١٦ - محمد صلاح الدين، وزيراً للتخارجية.
- ١٧ - طه حسين، وزيراً للمعارف العمومية.
- ١٨ - محمد زكي عبد المتعال، وزيراً للمالية.
- ١٩ - محمد حيدر، وزيراً القائد العام للقوات المسلحة.

الثاني ١٣٦٩ هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٥٠ م) حيث قابل وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين.

كانت الحكومة تنوي إجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية من أجل الجلاء وإلغاء معاهدة (١٩٣٦ م)، والمباحثات تعني عدم كتابة محاضر للجلسات لتكون وثائق كما هي حال المفاوضات، وقد رأيت أن يتولى شؤون المباحثات وزير الخارجية محمد صلاح الدين، ووزير الشؤون البلدية والقروية إبراهيم فرج، أما المفاوضات فيتولى أمرها رئيس الوزراء مصطفى النحاس.

بدأت المباحثات بين مصطفى النحاس والجنرال سليم بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٦٩ هـ (٥ حزيران ١٩٥٠ م) وكانت انكلترا ترغب إنشاء حلف للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ويكون مؤلفاً من انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والدول العربية، أما مصطفى النحاس فكان يرفض هذا الرأي كلياً، ويبدو أن فؤاد سراج الدين يرغب في إقامة دفاع بين الدول العربية فقط. وقد طالقت المباحثات والتأجيل، وفي ٨ محرم عام ١٣٧١ هـ (٨ تشرين أول ١٩٥١ م) ألغى مصطفى النحاس المعاهدة بخطاب أمام مجلس النواب.

وقابل سفراء الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا، وتركيا وزير الخارجية محمد صلاح الدين، واحتجوا على إلغاء المعاهدة بتقديم كل واحد منهم مذكرة احتجاج باسم دولته.

وكانت العقبة الرئيسية هي السودان، فإن الجلاء عن مصر أمر مفروغ منه، ولكن موضوع السودان هو المشكلة، وهو الذي بحاجة إلى مناقشات ومباحثات. وطالبت مذكرات السفراء الرجوع إلى السودانيين وإجراء استفتاء حول قضية مصر، أما المصريون فإنهم يرون أن الموضوع متني فالسودان جزء لا يتجزأ من مصر، فالخرطوم والاسكندرية سواء. وعندما

عرضت مذكرات السفراء على مجلس الوزراء رفضت.

وشجعت الحكومة أعمال الفدائيين في قناة السويس بعد إلغاء المعاهدة، وكانت تمدهم بالسلاح عن طريق ضباط الشرطة، بل انضم إليهم عدد من ضباط الجيش، وكان أكثر الفدائيين من شباب الإخوان المسلمين وخاصة طلاب الجامعة منهم.

واحتجت الولايات المتحدة على مقتل راهبة ممرضة أمريكية قُتلت برصاص الإنكليز غير أن الحكومة قد رفضت هذا الاحتجاج.

وبعد إلغاء المعاهدة قدم السفير البريطاني «والف ستيفسون» مذكرة إلى رئيس الحكومة في ١٣ محرم ١٣٧١ هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٥١ م) تنطوي على مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مقر قيادته القاهرة وتشارك فيه: الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا، وتركيا، وقد رفضت الحكومة هذه المذكرة أيضاً.

وبقيت وزارة النحاس حتى حريق القاهرة يوم ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ م) حيث سزل الجيش إلى المدينة بأسمر وزير الداخلية بعد استئذان الملك. وفي المساء أقيمت الحكومة، وكلف علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة.

وزارة علي ماهر الثالثة^(١):

لم يطل عمر هذه الوزارة إلا مدة قصيرة تزيد على الشهر كانت كلها خلافاً مع القصر لأمرٍ بسيطة، وتعيينات. وطلب منه الملك حل المجلس

(١) شكل علي ماهر وزارته على النحو الآتي:

١ - علي ماهر: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية، والحربية والبحرية.

٢ - مصطفى سامي: وزيراً للزراعة.

٣ - محمد عبد الحافظ حسونة، وزيراً للمعارف العمومية.

النباي ذي الأثرية الوفدية والقيام بحركة تطهير، ولكنه رأى أن تندأ الحكومة بالمفاوضة مع الحكومة البريطانية ووضع حلّ للمشكلات الخارجية، ثم تلتفت بعدها إلى المشكلات الداخلية، وقد أعلنت الدولة الأحكام العرفية.

وقدم علي ماهر استقالة حكومته في ٦ جادى الآخرة ١٣٧١ هـ (٢ آذار ١٩٥٢ م). وكلف أحمد نجيب الهلالي بتشكيل وزارة جديدة، وكان قد اعتذر من قبل عن تشكيل الحكومة، ورشح لها علي ماهر.

وزارة أحمد نجيب الهلالي^(١)

كان نجيب الهلالي من حزب الوفد، ثم تركه عندما أصبح فؤاد سراج

١ - إبراهيم شوقي وزيراً للصحة العمومية، والشؤون البلدية والقروية.

٢ - محمد علي غزالي وزيراً للعدل.

٣ - محمد زكي عبد النعال وزيراً للتجارة والاقتصاد.

٤ - أحمد مرغني المرغمي وزيراً للدخالية.

٥ - إبراهيم عبد الوهاب وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.

٦ - سعد الشان وزيراً للأوقاف.

٧ - محمود حسن وزيراً للشؤون الاجتماعية.

٨ - حامد سلطان وزيراً للأشغال العمومية والمواصلات.

(٩) أحمد نجيب الهلالي ولد بأسيوط عام ١٣٠٨ هـ، ودرس بمدرسة الخلق الخديوية،

ودرس بها، وعمل بالمحاماة، وتدرج بمناصب القضاء، ثم تسلّم وزارة المعارف، فوزارة

التجارة، وله مصنفات بالقانون، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ.

وقد شكل وزارته على النحو الآتي:

١ - أحمد نجيب الهلالي: رئيساً للوزارة.

٢ - صليب سامي وزير للتجارة والصناعة والتموين.

٣ - ط محمد عبد الوهاب السامي وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

٤ - محمد كامل مرسي وزيراً للعدل.

٥ - محمد القفي الجزائري وزيراً للأوقاف.

٦ - محمد عبد الحافظ حسونة وزيراً للخارجية.

٧ - محمد زكي عبد النعال وزيراً للتجارة والاقتصاد.

الدين أميناً لسرّ الحزب، ورشح نجيب الهلالي اللواء محمد نجيب ليكون وزيراً للحربية غير أن الملك قد رفض ذلك. كما رفض نجيب الهلالي اقتراحاً للملك بتعيين أحد النقيب وزيراً للصحة. وحددت الحكومة إقامة فؤاد سراج الدين بجمدة أنه لا يزال يمرض الغدائين في منطقة قناة السويس. وفشل نجيب الهلالي في جرّ الإخوان المسلمين إلى الاشتراك في الانتخابات. وأجلت الحكومة المجلس النيابي مدة شهر ثم حلته، وأعلنت عن موعد للانتخابات ولكن تأجل الموعد...

قدم الهلالي استقالة حكومته في ١٠ شوال ١٣٧١ هـ (٢ تموز ١٩٥٢ م).

وزارة حسين سرّي:

شكل حسين سرّي الوزارة^(١) في ١٠ شوال ولم تدم أكثر من عشرين يوماً، حيث استقال في ١ ذي القعدة ١٣٧١ هـ.

وكان قد نجح اللواء محمد نجيب في إدارة مجلس نادي الضباط على غير

٨ - أحمد مرغني المرغمي وزيراً للدخالية، والحربية، والبحرية.

٩ - محمد رفعت وزيراً للمعارف العمومية.

١٠ - محمد فريد زعلوك وزير دولة للدخالية.

١١ - طراف علي وزيراً للمواصلات.

١٢ - نجيب إبراهيم وزيراً للأشغال العمومية.

١٣ - محمود عثمان غزالي وزيراً للزراعة.

١٤ - راضي أبو سيف راضي وزيراً للشؤون الاجتماعية، والصحة العمومية.

(١) كانت وزارة حسين سرّي على الشكل الآتي:

١ - حسين سرّي: رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية والحربية والبحرية.

٢ - محمد هاشم وزيراً للدخالية.

٣ - محمد علي راتب وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

٤ - نجيب إبراهيم وزيراً للأشغال، والتالية، والاقتصاد بالوكالة.

٥ - سامي مازن وزيراً للمعارف العمومية.

٦ - كرم ثابت وزير دولة.

رغبة القصر الذي عمل على حل مجلس إدارة النادي فاستقال اللواء محمد نجيب، وعمل رئيس الوزراء على إنقاذ الموقف بأن يعين محمد نجيب وزيراً للحربية فلم يفلح فقدم استقالة حكومته. وكان قد اقترح من قبل تعيين عزيز علي المصري وزيراً للحربية، فرفض طلبه أيضاً بحجة أن صحته لا تسمح بذلك.

وحاول القصر وخاصة الملك نهي حسين سري عن تقديم استقالته، ولكن رئيس الوزراء لم يرضخ وأصر، فقبلت بشيء من الجفاء.

وزارة أحمد نجيب الهلالي:

وهي آخر وزارة قبل الثورة، ولم تستمر أكثر من يومين إذ شكلت يوم ٢٩ شوال وفي ٣ ذي القعدة قامت الثورة^(١).

- ٧ - سيد عبد الواحد، وزيراً للمواصلات.
 - ٨ - أحمد زكي، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
 - ٩ - محمد علي الكيلاني، وزيراً للزراعة.
 - ١٠ - حسن كامل العمراوي، وزيراً للتأمين.
 - ١١ - عبد المعطي خيال، وزيراً للتجارة والصناعة.
 - ١٢ - محمود محمد صلاح الدين، وزيراً للصحة العمومية.
 - ١٣ - علي بدوي، وزيراً للعدل.
 - ١٤ - محمد أحمد فرج السنهوري، وزيراً للأوقاف.
- (١) كانت وزارة أحمد نجيب الهلالي على الشكل الآتي:
- ١ - أحمد نجيب الهلالي، رئيساً لمجلس الوزراء.
 - ٢ - طه محمد عبد الوهاب السامعي، وزيراً للتأمين.
 - ٣ - محمد كامل مرسي، وزيراً للعدل.
 - ٤ - محمد المني الحزاري، وزيراً للأوقاف.
 - ٥ - محمد عبد الحالق حسونة، وزيراً للخارجية.
 - ٦ - محمد زكي عبد المنعال، وزيراً للمالية والاقتصاد.
 - ٧ - أحمد مرتضى المرادي، وزيراً للدخالية.

وقالوا فيها بعد: إن حافظ عفيفي الذي له علاقة بسفارة الولايات المتحدة قد ألح كثيراً لبسّم إسماعيل شبرين وزارة الحربية وقد تم ذلك، وهذا لتزداد نفعة الجيش والشعب على القصر، وليمهد بذلك لحركة الجيش أن تقوم إذ كان إسماعيل شبرين معروفاً بتعلقه بالقصر، ومكروهاً، وهو زوج الأميرة فوزية أخت الملك. وقد أحسن إسماعيل شبرين بما يجري، ولم يخلف اليمين الدستورية، وكان يرى أن يكلف مصطفى النحاس برئاسة الوزارة وهو الطريق الوحيد للحيلولة دون حدوث انقلاب عسكري فإن البلاد مُقبله عليه... وتردد الملك، وفكر بإرسال إسماعيل شبرين لاستقدام النحاس غير أن رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي سأل غير ذلك... وكان الإعداد للحركة قد انتهى وبعد ثلاثة أيام حدثت الثورة...

وقد اشترط أحمد نجيب الهلالي شروطاً لرئاسة الوزارة، وهي:

- أ - إخراج كرم ثابت من الإذاعة.
- ب - أن يكون حافظ عفيفي المعتمد الوحيد بين القصر والوزارة.
- ج - أن يختار وزراءه حسب ما يريد دون تدخل القصر.
- د - إبعاد العناصر الفاسدة من رجال الشرطة.

- ٨ - محمد رفعت، وزيراً للمعارف.
- ٩ - محمد فريد زعلوك، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٠ - طراف علي، وزيراً للمواصلات.
- ١١ - راضي أبو سيف راضي، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٢ - إسماعيل شبرين، وزيراً للحربية والبحرية.
- ١٣ - حسن كامل الشيشي، وزيراً للزراعة.
- ١٤ - يوسف سعد، وزيراً للأشغال العمومية.
- ١٥ - مريت عالي، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١٦ - سيد شكري، وزيراً للصحة العمومية.

هـ - إلغاء الأحكام العرفية، وأن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات دون تدخل القصر.

وأمام الظروف القائمة لم يكن أمام الملك سوى قبول هذه الشروط التي تألفت بمقتضاها الوزارة.

وهذا ملخص عن الحكومات المتتالية في العهد الملكي:

١ - عبد الحالق ثروت والأولى: ٣ رجب ١٣٤٠ - ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١ هـ (١ آذار ١٩٢٢ - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ م).

٢ - محمد توفيق نسيم الثانية: ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٤١ هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٩ شباط ١٩٢٣ م).

٣ - يحيى إبراهيم: ٢٨ رجب ١٣٤١ - ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٤٢ هـ (١٥ آذار ١٩٢٣ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤ م).

٤ - سعد زغلول: ٢١ جمادى الآخرة ١٣٤٢ - ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤ - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ م).

٥ - أحمد زيسور الأولى: ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ - ١٨ شعبان ١٣٤٣ هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ - ١٣ آذار ١٩٢٥ م).

٦ - أحمد زيسور الثانية: ١٨ شعبان ١٣٤٣ - ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ (١٣ آذار ١٩٢٥ - ٧ حزيران ١٩٢٦ م).

٧ - عدلي يكن الثانية: ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤ - ١٩ شوال ١٣٤٥ هـ (٧ حزيران ١٩٢٦ - ٢١ نيسان ١٩٢٧ م).

٨ - عبد الحالق ثروت الثانية: ٢٤ شوال ١٣٤٥ - ١٣ رمضان

١٣٤٦ هـ (٢٦ نيسان ١٩٢٧ - ٤ آذار ١٩٢٨ م).

٩ - مصطفى النحاس الأولى: ٢٥ رمضان ١٣٤٦ - ٧ محرم ١٣٤٧ هـ (١٦ آذار ١٩٢٨ - ٢٥ حزيران ١٩٢٨ م).

١٠ - محمد محمود الأولى: ٧ محرم ١٣٤٧ - ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٨ هـ (٢٥ حزيران ١٩٢٨ - ٣ تشرين الأول ١٩٢٩ م).

١١ - عدلي يكن الثالثة: ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٨ - ٣٠ رجب ١٣٤٨ هـ (٣ تشرين الأول ١٩٢٩ - ٣١ كانون الأول ١٩٢٩ م).

١٢ - مصطفى النحاس الثانية: ١ شعبان ١٣٤٨ - ٢١ محرم ١٣٤٩ هـ (١ كانون الثاني ١٩٣٠ - ١٩ حزيران ١٩٣٠ م).

١٣ - إسمايل صدقي الأولى: ٢٣ محرم ١٣٤٩ - ٨ رمضان ١٣٥١ هـ (١٩ حزيران ١٩٣٠ - ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ م).

١٤ - إسمايل صدقي الثانية: ٨ رمضان ١٣٥١ - ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ (٤ كانون الثاني ١٩٣٣ - ٢٧ أيلول ١٩٣٣ م).

١٥ - وزارة عبد الفتاح يحيى: ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٢ - ٧ شعبان ١٣٥٣ هـ (٢٧ أيلول ١٩٣٣ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ م).

١٦ - محمد توفيق نسيم الثالثة: ٧ شعبان ١٣٥٣ - ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م).

١٧ - علي ماهر الأولى: ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ - ١٩ صفر ١٣٥٥ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ - ٩ أيار ١٩٣٦ م).

١٨ - مصطفى النحاس الثالثة: ١٩ صفر ١٣٥٥ - ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ (٩ أيار ١٩٣٦ - ٢٩ تموز ١٩٣٧ م).

- ١٩- مصطفى النحاس والرابعة: ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ - ٢٧ شوال ١٣٥٦ هـ. (٢٩ تموز ١٩٣٧ - ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ م).
- ٢٠- محمد محمود، الثانية: ٢٨ شوال ١٣٥٦ - ٢٧ صفر ١٣٥٧ هـ. (٣١ كانون الأول ١٩٣٧ - ٢٧ نيسان ١٩٣٨ م).
- ٢١- محمد محمود، الثالثة: ٢٧ صفر ١٣٥٧ - ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ. (٢٧ نيسان ١٩٣٨ - ٢٤ حزيران ١٩٣٨ م).
- ٢٢- محمد محمود والرابعة: ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ - ٣ رجب ١٣٥٨ هـ. (٢٤ حزيران ١٩٣٨ - ٨ آب ١٩٣٩ م).
- ٢٣- علي ماهر والنظيرية: ٣ رجب ١٣٥٨ - ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ. (١٨ آب ١٩٣٩ - ٢٧ حزيران ١٩٤٠ م).
- ٢٤- حسن صبري: ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ - ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ. (٢٧ حزيران ١٩٤٠ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠ م).
- ٢٥- حسين سري والأولى: ١٥ شوال ١٣٥٩ هـ - ٨ رجب ١٣٦٠ هـ. (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ - ٣١ تموز ١٩٤١ م).
- ٢٦- حسين سري والثانية: ٨ رجب ١٣٦٠ - ١٨ محرم ١٣٦١ هـ. (٣١ تموز ١٩٤١ - ٤ شباط ١٩٤٢ م).
- ٢٧- مصطفى النحاس والخامسة: ١٨ محرم ١٣٦١ - ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ هـ. (٤ شباط ١٩٤٢ - ٢٦ أيار ١٩٤٢ م).
- ٢٨- مصطفى النحاس والسادسة: ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ - ٢١ شوال ١٣٦٣ هـ. (٢٦ أيار ١٩٤٢ - ٨ تشرين الأول ١٩٤٤ م).
- ٢٩- أحمد ماهر والأولى: ٢١ شوال ١٣٦٣ - ١ صفر ١٣٦٤ هـ. (٨ تشرين الأول ١٩٤٤ - ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ م).
- ٣٠- أحمد ماهر، الثانية: ١ صفر ١٣٦٤ - ١٢ ربيع الأول ١٣٦٤ هـ. (١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ - ٢٤ شباط ١٩٤٥ م).
- ٣١- محمود فهمي النقراشي والأولى: ١٤ ربيع الأول ١٣٦٤ - ١٤ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ. (٢٤ شباط ١٩٤٥ - ١٥ شباط ١٩٤٦ م).
- ٣٢- إسمايل صدقي، الثالثة: ١٥ ربيع الأول ١٣٦٥ - ١٥ محرم ١٣٦٦ هـ. (١٦ شباط ١٩٤٦ - ٩ كانون الأول ١٩٤٦ م).
- ٣٣- محمود فهمي النقراشي، الثانية: ١٥ محرم ١٣٦٦ - ٢٧ صفر ١٣٦٨ هـ. (٩ كانون الأول ١٩٤٦ - ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨ م).
- ٣٤- إبراهيم عبد الهادي: ٢٧ صفر ١٣٦٨ - ٤ شوال ١٣٦٨ هـ. (٢٨ كانون الأول ١٩٤٨ - ٢٩ تموز ١٩٤٩ م).
- ٣٥- حسين سري، الثالثة: ٤ شوال ١٣٦٨ - ١٢ محرم ١٣٦٩ هـ. (٢٩ تموز ١٩٤٩ - ٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ م).
- ٣٦- حسين سري والرابعة: ١٢ محرم ١٣٦٩ - ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ. (٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ - ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ م).
- ٣٧- مصطفى النحاس والسابعة: ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ - ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ هـ. (١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ م).
- ٣٨- علي ماهر، الثالثة: ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ - ٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ. (٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ - ٢ آذار ١٩٥٢ م).
- ٣٩- أحمد نجيب الملالي، الأولى: ٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ - ١٠ شوال ١٣٧١ هـ. (٢ آذار ١٩٥٢ - ٢ تموز ١٩٥٢ م).

- ١٩- مصطفى النحاس والرابعة: ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ - ٢٧ شوال ١٣٥٦ هـ. (٢٩ تموز ١٩٣٧ - ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ م).
- ٢٠- محمد محمود، الثانية: ٢٨ شوال ١٣٥٦ - ٢٧ صفر ١٣٥٧ هـ. (٣١ كانون الأول ١٩٣٧ - ٢٧ نيسان ١٩٣٨ م).
- ٢١- محمد محمود، الثالثة: ٢٧ صفر ١٣٥٧ - ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ. (٢٧ نيسان ١٩٣٨ - ٢٤ حزيران ١٩٣٨ م).
- ٢٢- محمد محمود والرابعة: ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ - ٣ رجب ١٣٥٨ هـ. (٢٤ حزيران ١٩٣٨ - ٨ آب ١٩٣٩ م).
- ٢٣- علي ماهر والنظيرية: ٣ رجب ١٣٥٨ - ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ. (١٨ آب ١٩٣٩ - ٢٧ حزيران ١٩٤٠ م).
- ٢٤- حسن صبري: ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ - ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ. (٢٧ حزيران ١٩٤٠ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠ م).
- ٢٥- حسين سري والأولى: ١٥ شوال ١٣٥٩ هـ - ٨ رجب ١٣٦٠ هـ. (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ - ٣١ تموز ١٩٤١ م).
- ٢٦- حسين سري والثانية: ٨ رجب ١٣٦٠ - ١٨ محرم ١٣٦١ هـ. (٣١ تموز ١٩٤١ - ٤ شباط ١٩٤٢ م).
- ٢٧- مصطفى النحاس والخامسة: ١٨ محرم ١٣٦١ - ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ هـ. (٤ شباط ١٩٤٢ - ٢٦ أيار ١٩٤٢ م).
- ٢٨- مصطفى النحاس والسادسة: ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ - ٢١ شوال ١٣٦٣ هـ. (٢٦ أيار ١٩٤٢ - ٨ تشرين الأول ١٩٤٤ م).
- ٢٩- أحمد ماهر والأولى: ٢١ شوال ١٣٦٣ - ١ صفر ١٣٦٤ هـ. (٨ تشرين الأول ١٩٤٤ - ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ م).

٤٠- حسين سري الخامسة: ١٠ شوال ١٣٧١ - ١ ذي القعدة ١٣٧١ هـ. (٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٢ تموز ١٩٥٢ م).

٤١- أحمد نجيب الهلالي «الثانية»: ١ ذي القعدة ١٣٧١ - ٢ ذي القعدة ١٣٧١ هـ. (٢٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٣ تموز ١٩٥٢ م).

وهكذا تعاقبت إحدى وأربعون وزارةً في عهد الملكية في مدة لا تزيد كثيراً على الثلاثين سنة ونصف السنة من: ٣ رجب ١٣٤٠ إلى ٣ ذي القعدة ١٣٧١ هـ. (١ آذار ١٩٢٢ إلى ٢٣ تموز ١٩٥٢ م).

وإذا كان بعض هذه الوزارات قد زادت مدة حكمها على الستين كوزارة محمود فهمي النقراشي الثانية ووزارة مصطفى النحاس السابعة فإن بعضها لم تصل مدتها إلى ٢٤ ساعة كوزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية آخر وزارة في العهد الملكي.

وقد رأس حزب الوفد لثمان وزارات منها:

٨ وأسس حزب الأحرار
٨ وعبد الخالق ثروت رأس وزارتين.

٨ وعبدلي يكن رأس وزارتين
ومحمد محمود رأس أربع وزارات.

٥ وأسس حزب الهيئة السعدية
٥ أحمد ماهر رأس وزارتين.

٥ وحسن وزارات
ومحمود فهمي النقراشي رأس وزارتين.

٤ وإبراهيم عبد الهادي رأس وزارة واحدة.

٤ وأسس حزب الشعب
٤ إسمايل صدقي رأس ثلاث وزارات

٤ وأربع وزارات
وعبد الفتاح يحيى رأس وزارة واحدة.

٣ وأسس حزب الاتحاد
٣ يحيى إبراهيم رأس وزارة واحدة.

٣ وثلاث وزارات
محمد توفيق نسيم رأس وزارتين.

أما باقي الوزارات فقد تسلمها مستقلون:

٢ وتسلم أحمد زيور وزارتين
وتسلم علي ماهر

٣ ثلاث وزارات
وتسلم حسين سري

٥ وحسن وزارات

٢ أحمد نجيب الهلالي وزارتين

وتسلم حسن صبري

١ وزارة واحدة

٤١ وزارة

الفصل الثاني الجمهورية أو الاستقلال

انتهت الحرب العالمية الثانية، وظهر في العالم دولتين عظميين: الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، ولها هيمنة على دول القارة الأمريكية وعلى دول غربي أوروبا بقوتها العسكرية وضخامة اقتصادها، والاتحاد السوفيتي في الشرق وله سيطرته على أراضي الإمبراطورية الروسية ودول شرقي أوروبا. وكان في العالم معسكران أو حلقان: حلف شمالي الأطلسي أو المعسكر الغربي ويشمل دول غربي أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وحلف وارسو، أو المعسكر الشرقي ويشمل دول شرقي أوروبا وما يُسيطر عليه الروس في القارة الآسيوية. ودول العالم الأخرى تبع لهذا أو ذاك، تسير في فلك دولة كبرى أو تخضع لها أو تتلقى دعماً مادياً أو مساعدات عسكرية أو تعيش في ظلّ حمايتها والمحافظة على الحكم فيها.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن المعسكر الشرقي أكثر تكتلاً وأكثر ترابطاً وانسجاماً إذ فيه رأس واحد هو الإمبراطورية الروسية، هو يُصدر الأوامر، ويستجيب الآخرون، ويضع الخطط ويتصد الآخرون، هو الأصل وبقية دول المعسكر تسير في فلكه من غير رأي ولا معارضة. أما المعسكر الغربي ففيه أكثر من رأس كلٌّ يُريد لنفسه الهيمنة، ويسعى إلى السيطرة، ويرغب في القوة ليتفوق على الآخرين، وهناك إلى جانب الولايات المتحدة كل من انكلترا، وفرنسا، كما أن ألمانيا الغربية تمدّ

برأسها لتطاول أشغالها، بل وتتنافس فرنسا وانكلترا في مستعمراتها ومناطق نفوذها، حتى يبدو أن في هذا المعسكر خللاً إذا ما قُورن مع خصمه المعسكر الآخر.

ورأت الولايات المتحدة أن الخلاص من هذا العمل على زيادة قوتها والسمي لزيادة اقتصادها كي يقوى نفوذها أكثر بين حلفائها، وتنمّة للخطة لا بد من إصعاف دول معسكرها أمامها وليس أمام خصمها لتكون مكانتها كمكانة الاتحاد السوفيتي بين دول معسكره. وإن أقرب طريق لهذا هو أن تحلّ الولايات المتحدة محلّ انكلترا وفرنسا في مناطق نفوذها فتزداد قوتها، ويتعاطم اقتصادها وفي الوقت نفسه تنقل منافسة هاتين الدولتين لها لما يُصعبها من صعق، وإن هذا لن يفقد المعسكر شيئاً فإن ما كان يأتيه من إمكانات لا يزال يأتيه بل يزيد نتيجة ضخامة رأس المال وتوحيد الجهود، وكل ما هنالك أنه كان يدخل عليه من جهة فأصبح يدخل من جهة ثانية. وإن من مناطق النفوذ هذه مصر التي كانت ضمن مناطق نفوذ انكلترا.

أتجهت الولايات المتحدة نحو مصر بعد أن كانت قد حلّت محلّ انكلترا وفرنسا في عددٍ من الدول التي كانت تخضع لتلك الدولتين، وكانت تجد مقاومةً وعتقاً في البلدان التي يكون نفوذ إحدى الدولتين ذا جدور مثبّنة حتى تضطر للنهية لعدة انقلابات أو بذل رؤوس أموال أكثر ضخامةً، ولربما تجد في بلدٍ واحد انقلاباً يتلو انقلاباً تُهيء واحداً فيُعبه من صديقتها المنافسة لها انقلاب ثانٍ وهكذا مراتٍ ومراتٍ، وقد لا يحتاج الأمر أكثر من صراعٍ واحدٍ، وحتى يكون هذا، وكي لا يُكلّفها كثيراً بدأت تُركّز بشكلٍ أفضل من السابق فالتجربة سيّدة العلم وقاعدة الدراسات.

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في مصر: ملك غارق في قهوه، منه بسط نفوذه وسيطرته كي لا تكون لأحدٍ سواء كلمة. وأحزاب تتصارع

على الحكم، لا يُبالي بالشعب إلا وقت الانتخابات، ومجلس نوابٍ يُحلّ بأمرٍ ويُرجع بأخر لا يختلف عن أحزابه المتعددة، والشعب فقير بالس مسحوق بالحكم ومطحون من قبل ملاك الأرض. وقد بدأت أعداد كبيرة من الشعب والتي تسمح لها ظروفها بالتعلّم والتحرّك نتجه نحو دعوة الإخوان المسلمين بحكم عاطفتها الدينية، ولعلّها تتخلّص مما تُعاني أو على الأقلّ ترتاح نفسياً من مُشكلاتها وخاصةً بعد أن برزت جماعة الإخوان المسلمين بالدعاية التي حصلت عليها في القتال في فلسطين، وفي حرب القناة، وبعد أن لاحظ الشعب سلوك أفراد هذه الجماعة الطيّب، خُلُقاً، وعادةً، ومعاملةً، واستقامةً، وتزداد هذه الجماعة قسوةً بنظامها الخاص، وضباطها في الجيش وقد عادت أكثر قوّةً منظمّةً حزبياً في مصر.

وضعت الولايات المتحدة خطةً لنفسها وهي النهية لانقلاب عسكري بالاتصال بضباط الجيش الناقمين على الحكم لوضعه، اللهو، والفساد، وإهمال الجيش وقد ظهر ذلك في القتال في فلسطين، ويُؤيّد هذا الانقلاب شعبياً بالإخوان المسلمين نتيجة القنوات التي تصل بين الضباط الناقمين وضباط الإخوان، حتى إذا تمّ الأمر وحدث الانقلاب كان الضباط الناقمون على معرفةً تامةً بتنظيم الإخوان، وضباطهم، ومراكز قوتهم، ونقاط ضعفهم، بل ومن المقيد جداً أن تُهيء مستمكات على الإخوان أثناء العمل المشترك كمخازن للأسلحة أو غيرها، كما يجب العمل على ضمّ ما أمكن ضمّه من ضباط الإخوان إلى الضباط الناقمين على الحكم للإفادة منهم في الحركة، وفي ضرب الإخوان عندما يُباشرون بذلك.

بدأ الاتصال بضباط الجيش الناقمين على الحكم، وقد كان لهم تنظيم سرّي في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، وكانت لأكثرهم صلة مع الإخوان، ثم انفرد عقد هذا التنظيم، وانقطعت الصلة مع الإخوان نتيجة الأحكام العرفية التي أعلنت للظروف الحرب، ثم نتيجة حلّ تنظيم جماعة الإخوان بعد مقتل النقراشي، واستمرّ ذلك حتى عام ١٣٦٩هـ

حيث رجع العمل إلى التنظيم كما عاد الاتصال مع ضباط الإخوان والتعرف عليهم، ولم يكن هؤلاء الضباط الذين بدأوا بالتنظيم من الضباط الذين يطلبون الدعم والمساعدة من الإخوان وإنما أظهروا المخراطهم في صفوف الجماعة، ولم يُبال قادة الإخوان بذلك كثيراً بل على العكس شعروا بالارتياح حيث ظنوا أن هذا الانضمام إيمان حقيقي بالدهوة وإيمان سليم في النفوس، وكذلك أحسن قادة جماعة الإخوان أن حركتهم تنمو فالشعب ذو فطرة سليمة وعاطفة دينية صحيحة، ولم يُدركوا أن هذا التخطيط مكر، وقد سبق أن خطب الحكام وذ الإخوان غير أن الإخوان قد عزموا عن كل شيء لأنهم لم يكونوا طلاب سلطة ولا أصحاب مصلحة وجاؤا، واستمرت المفاصلة مع الحكام.

وزاد عدد الضباط الناقمين على الحكم، وعُرف تنظيمهم باسم الضباط الأحرار، وزادت صلتهم مع الإخوان، وتم التنسيق، وكرت اللقاءات، وجاءت الظروف المناسبة، وفي صباح يوم الأربعاء، ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) تم الانقلاب، وسيطر القائلون بالحركة على الوضع تماماً، وكان التعاون بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، وقد أوعز الإخوان إلى ضباطهم في الجيش والشرطة بتنفيذ أوامر رجال الحركة، وقد تم ذلك إذ أدى ضباط الإخوان كل ما طلبت الحركة منهم القيام به، كما أن أفراد جماعة الإخوان وبعض أعضائهم قد سيطروا على طريق القاهرة - السويس حساباً لأية عملية قد تقوم بها القوات الإنكليزية الموجودة في منطقة القناة.

وكان المقدم أنور السادات قد دخل مجموعته دار الإذاعة، وسار إلى غرفة الأخبار ليُذيع بيان الثورة، ولكن المذيع رفض السماح له بذلك إلا بعد موافقة الرقيب العام أنور حبيب، فانصل أنور السادات (١) هاتفياً

(١) كان حسين توفيق قد شكل لجنة سرية هو وأنور السادات. وقد اضطلع أنور السادات -

بأنور حبيب فوافق على إذاعة البيان على مسؤوليته الخاصة، وأعلن المقدم أنور السادات من الإذاعة، انتهى عهد وبدأ عهد.

قدم اللواء محمد نجيب إلى رئيس الوزراء نجيب الهلالي طلبات الجيش وهي:

١ - تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة.

٢ - تعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة.

٣ - طرد ستة من حاشية الملك.

رفع رئيس الوزراء طلبات الجيش إلى الملك فوافق عليها، وقدم نجيب الهلالي استقالة حكومته، وكلف الملك علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة. وكان الإخوان المسلمون هم الذين رشحوا علي ماهر إلى رجال الثورة لرئاسة الوزارة فوافق الضباط الأحرار عليه.

وافق علي ماهر يوم الخميس ٣ ذي القعدة على قبول التكليف، وتحدد موعد مقابله مع الملك لأداء الوزارة للبعين الدستورية، وقد تم ذلك في اليوم نفسه حيث كان علي ماهر قد دبر أمره مع الضباط والوزراء الذين

- في شهر ذي الحجة من عام ١٣٦١ هـ (كانون الأول ١٩٤٢ م) بنهضة صلته مع الألمان وقضى ما يقرب من عامين في السجن، وعندما أفرج عنه في شوال ١٣٦٣ هـ اغتفى.

وألقى حسين توفيق قبلاً في أوائل شوال ١٣٦٤ هـ على سيارة مصطفى النحاس. وبعد ذلك بقليل قتل أمين عثمان بنهضة صلته مع الإنكليز، قتل على أنور السادات في ٩ صفر عام ١٣٦٥ (١٢ كانون الثاني ١٩٤٦ م).

وفي الوقت نفسه كان أنور السادات على صلة مع القصر حتى ٥ ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ تموز ١٩٥٢ م) أي حتى اليوم الثالث من قيام الثورة، وكانت تلك الصلة عن طريق طبيب القصر يوسف رشاد، وعبد الرؤوف نور الدين الضابط في السراي الهديدي الذي يقوم القصر من يلق في وجه القصر.

وقع الاختيار عليهم وأذيع يومها تأليف الوزارة^(١).

وذهب اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة يوم الجمعة ٤ ذي القعدة إلى رئاسة مجلس الوزراء ومعه قائد الجناح جمال سالم والقيب إساعيل فريد، فاستقبلهم علي ماهر، وطلب اللواء محمد نجيب إبعاد السنة من حاشية الملك وهم: إلياس أندراوس، وأنطوان بولي، والطيار حسن عاكف، والدكتور يوسف رشاد، ومحمد حلمي حسين، ومحمد حسن. كما أن كرم ثابت كان قد قدم استقالته، ولما أخبر الملك وافق، وقدم الجميع استقالاتهم. وأمر الملك بإعطاء محمد نجيب رتبة فريق. كما انتقل الملك من

(١) تم تشكيل وزارة علي ماهر على الشكل الآتي:

- ١ - علي ماهر، رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية والخارجية والحربية والشرطة.
- ٢ - إبراهيم شوقي، وزيراً للصحة العمومية.
- ٣ - إبراهيم عبد الوهاب، وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.
- ٤ - سعد الشاذلي، وزيراً للمعارف العمومية.
- ٥ - محمد علي رشدي، وزيراً للتعليم.
- ٦ - عبد الحليم إبراهيم العمري، وزيراً للتجارة والاقتصاد.
- ٧ - أنور حريس، وزيراً للزراعة.
- ٨ - محمد زهير جمانة، وزيراً للمواصلات والشؤون الإجهادية.
- ٩ - محمد كامل سبيح، وزيراً للأشغال.
- ١٠ - فؤاد شبرين، وزيراً للأوقاف.
- ١١ - عبد العزيز عبد الله سالم، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

وفي ١٧ ذي الحجة ١٣٧١ هـ صدر مرسوم بحل استقالة كل من:

- ١ - محمد كامل سبيح، وزير الأشغال.
 - ٢ - عبد العزيز عبد الله سالم، وزير الشؤون البلدية والقروية.
- وتعيين كل من:

- ١ - مريث غالي، وزيراً للشؤون القروية.
- ٢ - محمود محمد محمود، وزيراً للمواصلات.
- ٣ - مراد فهمي، وزيراً للأشغال.
- ٤ - إبراهيم بيومي منصور، وزيراً للإنشاء والتعمير.
- ٥ - نور الدين خراف، وزيراً للشؤون البلدية.

قصر المنتزه إلى قصر رأس التين ومعه زوجته (ناريمان) وابنه ولي العهد أحمد فؤاد، وبناته وقاد الملك السيارة بنفسه.

واقترب بعض الجنود من قصر رأس التين فأطلق عليهم جنود القصر النار فردوا عليهم النار بالمثل، ثم توقف الرمي، واستدعى الملك علي ماهر لمعرفة ما يُقصد من إطلاق النار، كما وصل المستشار بالسفارة الأمريكية مبعوثاً من السفير (جيفرسون كافري) لمعرفة الخبر. وعرف الجميع أن إطلاق النار لم يكن سوى خطأ وقع من جنود القصر إذ ظنوا أن جنود الجيش يريدون الاعتداء على القصر فأطلقوا عليهم النار فردوا عليهم بالمثل. كما وصل إلى القصر الفريق محمد نجيب وقدم له إنداراً من الجيش للملك بالتنازل عن العرش قبل الظهر، ومقادرة البلاد قبل آخر النهار وكان ذلك كله يوم السبت ٥ ذي القعدة. وذهب علي ماهر إلى قصر رأس التين، وقابل الملك، وأبلغه الإنذار، ونصحته بالقبول فوافق.

مطالب الملك فاروق:

طلب الملك أن يُسافر إلى إيطاليا بجزراً على ظهر الباخرة المحروسة^(١) وأن تصحبه زوجته ناريمان، وولي عهده، وبناته، وأن يقوم الأسطول المصري بحماية الباخرة حتى إيطاليا.

وأن يُودع بصورة تتناسب بملك تنازل عن عرشه باختياره.

وأن تشارك الحكومة في وداعه مُثَلَّةً برئيسها.

وأن يشارك الجيش في الوداع مُثَلَّةً بالفريق محمد نجيب.

وأن يُقابل السفير الأمريكي «جيفرسون كافري» قبل السفر.

(١) اصح اسم الباخرة المحروسة، فما بعد الحرب، وعلى ظهرها سافر جده إساعيل باشا إلى إيطاليا مستنلاً عن الحكم.

ووافق محمد نجيب على هذه المطالب كلها عدا حراسة الباخرة، فإن حراسة الأسطول المصري لما سيكون حتى نهاية المياه الإقليمية لمصر، وليس إلى إيطاليا.

وصدر الأمر الملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢م.

لجن فاروق الأول ملك مصر والسودان.

لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبني سعادتها ورفقتها.

ولما كنا نرغب رغبةً أكيدةً في تجنب البلاد المصائب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة.

وتزولاً على إرادة الشعب.

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس النين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١هـ - ٢٦ تموز ١٩٥٢م.

وغادر الملك القصر، وأنزل العلم الملكي، وسلمه قائد الحرس الملكي إلى علي ماهر الذي قدمه بدوره إلى الملك، واستقل الملك الزورق، وأطلقت المدفعية واحدةً وعشرين طلقةً، وأدى حرس الشرف التحية العسكرية. وتحدثت الملك مع علي ماهر والسفير الأمريكي، وصالح مؤذنيه، وجاء للواء محمد نجيب ومعه العقيد أحمد شوقي، والمقدم حسين الشافعي، وقائد جناح جمال سالم، والنقيب إسحاق فريد، وأدى محمد نجيب التحية العسكرية. وأوصى فاروق اللواء محمد نجيب بالجيش، وكان مع جمال سالم صا، فأمره الملك بالقاءها، وحاول جمال الامتناع فأمره محمد نجيب بالقاءها لقاها، وودع فاروق الحضور، وأجرت الباخرة، وفي مساء ذلك اليوم

تُودي بالملك أحمد فؤاد الثاني ملكاً على البلاد وأعلن عن مجلس الوصاية، واستمر ذلك حتى أعلنت الجمهورية في ٦ شوال ١٣٧٢هـ (٢٨ حزيران ١٩٥٢).

وفي الساعة السادسة والنصف مساءً أذاع اللواء محمد نجيب بصوته البيان التالي:

بني وطني: إنماماً للعمل الذي قام به جيشكم الباسل في سبيل قضيتكم قمت في الساعة التاسعة من صباح اليوم ٢٦ تموز ١٩٥٢م الموافق الرابع من ذي القعدة عام ١٣٧١هـ بمقابلة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء، وسلّمته عريضةً مُوجّهةً إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول تحمل مطلبين على لسان الشعب.

الأول: أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولي عهده قبل ظهر اليوم.

الثاني: أن يُعَادَ جلالته البلاد قبل الساعة السادسة مساءً.

وقد تفضّل جلالته فوافق على المطلبين وتمّ التنفيذ في المواعيد المحددة دون حدوث ما يُعكّر الصفو. وإن تجاحتنا الآن في قضية البلاد يعود إلى تضافركم معنا يفلوكم وتنفيذكم لتعلّياتنا وإخلاقكم إلى الهدوء والسكينة.

وإني أعلن أن الفرع قد يفيض عن صدوركم لهذا النبا غير أنني أتوسل إليكم أن تستمروا في التزام الهدوء حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان.

ولي كبير الأمل في أنكم ستلبّون ندائي في سبيل الوطن، وفقنا الله جميعاً لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام.

وفي الساعة الثامنة أيضاً بثّت الإذاعة البيان الثاني للقائد الحركة اللواء محمد نجيب بصوته أيضاً وقد جاء فيه:

بني وطني: إن ما يُنسب إليّ من عمل مجيد إن هو في الحقيقة إلا

جهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط ولم يكن لي إلا شرف قيادتهم.

وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إستاند منصب القيادة العامة إلي بأن يُنعم علي برتبة فريق بدرجة الوزير فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل ذلك غرضاً أسوأ وهو تنازل الملك عن العرش.

والآن وقد انتهت الأمور فإني أعلن تنازلي عن هذه الرتبة قائماً برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المادية.

وفي اليوم التالي غادر الفريق محمد نجيب الاسكندرية راجعاً إلى القاهرة وشكل الضباط الأحرار مجلس قيادة الثورة برئاسة الفريق محمد نجيب^(١) وصار الرائد عبد الحكيم عامر مديراً لمكتبه.

وفي ١٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢ آب ١٩٥٢م) صدر أمر بإلغاء الألقاب التي كان معمول بها رسمياً، وهي ألقاب تركية مثل (باشا) و(بك) و(أفندي)، وإن كانت قد ألغيت رسمياً إلا أنها بقيت سائدة

(١) تشكل مجلس قيادة الثورة من:

- ١ - الفريق محمد نجيب رئيساً.
- ٢ - المقدم جمال عبد الناصر عضواً.
- ٣ - المقدم زكريا محي الدين عضواً.
- ٤ - المقدم عبد اللطيف البغدادي عضواً.
- ٥ - المقدم جمال سالم عضواً.
- ٦ - المقدم حسين الشافعي عضواً.
- ٧ - المقدم عبد المنعم أمين عضواً.
- ٨ - الرائد خالد محي الدين عضواً.
- ٩ - الرائد عبد الحكيم عامر عضواً.
- ١٠ - الرائد حسن إبراهيم عضواً.
- ١١ - الرائد صلاح سالم عضواً.
- ١٢ - الرائد كمال الدين حسن عضواً.

على ألسنة الشعب المصري، ولم يستطع التخلص منها، وكل رجل يُعاطب أعلى منه لا بد له من إضفاء أحد هذه الألقاب، ويعظم القبح كلما كان يُريد المتكلم إظهار التعظيم أو التزلف.

وفي ١٨ ذي الحجة من العام نفسه، طلب من علي ماهر تقديم استقالة حكومته، وشكل محمد نجيب بنفسه الوزارة^(١).

(١) شكل محمد نجيب الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء، وزير الحربية والبحرية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة.
 - ٢ - سليمان حافظ: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية.
 - ٣ - عبد الحليم إبراهيم العمري: وزير المالية والاقتصاد.
 - ٤ - عبد العزيز عبد الله سالم: وزير الزراعة.
 - ٥ - مراد فهمي: وزير الأشغال.
 - ٦ - نور الدين طراف: وزير الصحة العمومية.
 - ٧ - أحمد حسين: وزير العدل.
 - ٨ - إسماعيل محمود القباني: وزير المعارف.
 - ٩ - حسين أبو زيد: وزير المواصلات.
 - ١٠ - أحمد محمد فراج طابع: وزير الخارجية.
 - ١١ - عبد العزيز علي: وزير الشؤون البلدية والقروية.
 - ١٢ - أحمد حسن الباقوري: وزير الأوقاف.
 - ١٣ - محمد فوزي جلال: وزير الشؤون الاجتماعية.
 - ١٤ - محمد صبري منصور: وزير التجارة والصناعة.
 - ١٥ - فريد النطون: وزير التعمير.
 - ١٦ - فتحي رضوان: وزير الدولة.
- وفي ٢٩ صفر ١٣٧٢هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م) صدر مرسوم بتعيين فتحي رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومي.
- وفي ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٩ كانون أول ١٩٥٢م) صدر مرسوم بقبول استقالة كل من:
- ١ - عبد العزيز عبد الله سالم: وزير الزراعة.
 - ٢ - أحمد محمد فراج طابع: وزير الخارجية.
 - ٣ - عبد العزيز علي: وزير الشؤون البلدية والقروية.

ومن المفارقات في وزارة علي ماهر، أن الوزارة الأولى التي شكلها تولت سلطات الملك الدستورية بعد وفاة الملك فؤاد، وتولى الملك فاروق عرش مصر، وها هو يُشكّل الوزارة الرابعة لتتولى سلطات الملك الدستورية بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد.

وفي ٢٠ ذي الحجة ١٣٧١هـ (٩ أيلول ١٩٥٢م) صدر قانون الإصلاح الزراعي حيث حدّد الملكية، وجعلها لا تزيد على ثلاثمائة فدان لمن له أولاد، ومائتين لمن ليس له أولاد.

وفي ٢٣ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (١٠ كانون الأول ١٩٥٢م) صدر أمر بإلغاء الدستور بحجة أن الملك كان يتخذ من الدستور مطيةً لتحقيق أغراضه وتنفيذ أهوائه.

وجرت الاتصالات مع زعماء السودان من أجل المفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء عن مصر، وحلّ مشكلة السودان، ولا بدّ من فصل المشكّلتين بعضهما عن بعض لإمكانية نجاح المفاوضات وقد وافق الزعماء السودانيون على هذا الإجراء وهو فصل المشكّلتين بعضهما عن بعض. وعمل زعماء مصر الجدد على دمج الأحزاب السودانية الاتحادية (التي تُنادي بالاتحاد مع مصر) مع بعضها بعضاً ونشأ منها الحزب الوطني

١ - فريد الطون، وزير الشؤون.

وتعيين كل من

١ - محمد فؤاد حلال، وزير الشؤون الاجتماعية ووزيراً للإرشاد القومي.

٢ - محمد صبري منصور، وزير التجارة والصناعة ووزيراً للشؤون.

٣ - فتحي رضوان، وزير الإرشاد القومي ووزيراً للدولة.

٤ - محمود فوزي، وزيراً للخارجية.

٥ - عباس مصطفى حمار، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

٦ - حلمي سحبت بدوي، وزيراً للتجارة والصناعة.

٧ - عبد الرزاق صدقي، وزيراً للزراعة.

٨ - ولیم سیم حنا، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

الاتحادية^(١). وكان على الشعب السوداني أن يبحث في حق تقرير مصيره بالاتحاد مع مصر أو بالاستقلال.

بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية، وتوصل المتفاوضون إلى الاتفاق بسرعة ووقعت بينها المعاهدة في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٣ شباط ١٩٥٣م) وكانت هذه المعاهدة تتألف من خمس عشرة مادة، ولعلّ أهمّ ما جاء فيها:

١ - الاحتفاظ بوحدة السودان شمالية وجنوبية.

٢ - تمديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لإنهاء الإدارة الثنائية.

٣ - انتخاب مجلس نيابي سوداني بإشراف لجنة.

٤ - تأليف لجنة للسودنة.

٥ - وضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية.

وكان الرائد صلاح سالم هو المُكلّف بشؤون السودان، فقام بتصرفات أفسدت العلاقات بين السودانيّين ومصر، إذ اختلف مع إسماعيل الأزهرى، فاتصل مع نائبه محمد نور الدين بعد أن أوقع بينها، كما اتخذ من الرشوة وسيلةً لكسب الزعماء إلى صفّ الاتحاد مع مصر، وقام بالتقرّب من الشيوعيين، وهذا ما كرهه السودانيّين بالاتحاد، وحتى ابتعد عن الاتحاد كثير من الذين كانوا يُؤيّدونه سابقاً، وسقطت وزارة إسماعيل الأزهرى التي تشكّلت على أساس العمل للاتحاد مع مصر، وتألّفت وزارة عبد الله خليل التي كانت ترى الاستقلال. وأخيراً تمّ اتفاق زعماء السودان على استقلال بلادهم على أنها دولة مستقلة خاصة بالسودان من حدود مصر حتى حدود أوغندا.

(١) كان إسماعيل الأزهرى رئيساً للحزب الجديد، ومحمد نور الدين نائباً للرئيس.

وفي ٢ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م) صدر قرار بحل الأحزاب السياسية واستئني من هذا القرار الإخوان المسلمون على أنهم جمعية دينية اجتهادية.

وفي ٦ شوال من عام ١٣٧٢هـ (١٨ حزيران ١٩٥٣م) أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري بمصر. وقد كانت مصر تحكم منذ ٥ ذي القعدة ١٣٧١هـ أي بعد قيام الثورة بثلاثة أيام ومنذ تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه باسم ذلك الطفل الصغير أحمد فؤاد بن فاروق. وبعد أن عدد القرار سلبيات الأسرة التي كانت تحكم البلاد والتي ذكر منها الخيانة، والعبودية، وهدم احترام الدستور أعلن البيان التالي موقفاً من مجلس قيادة الثورة.

(١) - نعلن اليوم باسم الشعب إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

(٢) - إعلان الجمهورية وتولي اللواء محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطانه الحالية في ظل الدستور المؤقت الصادر في ١٠ شباط ١٩٥٣م (٢٦ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ).

(٣) - يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية، واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

وكان قد صدر قرار في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ بتشكيل لجنة لوضع الدستور، وقد تألفت من خمسين عضواً، وقد ضمت عدداً من رجال الأحزاب (إذ سبق هذا قرار حل الأحزاب بأربعة أيام) حيث شملت أربعة من حزب الوفد، واثنين من حزب الأحرار الدستوريين، واثنين من الهيئة السعدية، وثلاثة من الإخوان المسلمين، وثلاثة من الحزب الوطني.

وثلاثة من رجال القضاء، وثلاثة من العسكريين، وعدداً من أساتذة الجامعة.

وبعد ثلاثة أيام صدر إعلان دستوري ينص على أن يتولى مجلس قيادة الثورة أهال السيادة العليا، وأن يتولى قائد الثورة اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة، ويكون من حقه تعيين الوزراء. وينظر مجلس قيادة الثورة مع مجلس الوزراء في سياسة البلاد العامة، وتكون السلطة بيد المجلسين، وذلك ريثما يصدر الدستور المؤقت، والذي لم يصدر إلا بعد ثلاثة أعوام.

وقد شملت هذه المرحلة إلى الآن أربعة رؤساء جمهوريات وهم:

- ١ - محمد نجيب.
- ٢ - جمال عبد الناصر.
- ٣ - أنور السادات.
- ٤ - حسني مبارك.

عبد الناصر، وجمال سالم، وصالح سالم مضايقات لرئيس الجمهورية محمد نجيب، فكانت تُختصر كلماته في وسائل الإعلام، وتُهمل أحياناً، ويطلب منه إبعاد بعض أحواله دون سبب، ويُشتم أمام أنصاره ويطلب منهم إبلاغه، وأمام هذه المضايقات قدم محمد نجيب استقالته إلى مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩ جادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٢ شباط ١٩٥٤م)، وبعد ثلاثة أيام صدر قرار مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب على أن يقوم جمال عبد الناصر بكافة سلطاته حتى تُحقق الثورة أهدافها بخلاء المستعمر.

١ - عهد محمد نجيب

مع انتهاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، استقالت وزارة محمد نجيب^(١) الأولى، فشكّل وزارةً جديدةً ضمت عدداً من العسكريين وفي الوقت نفسه قلّ فيها عدد المدنيين. وأصبح محمد نجيب رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً لمجلس الوزراء.

وكان أول قرار وقّعه الرئيس محمد نجيب مرسوم ترقية الرائد عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء، وتعيينه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة.

أما نائب رئيس الوزراء السابق سليمان الحافظ فقد عين مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية.

وفي ٨ جادى الأول ١٣٧٣هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٥٤م) صدر قرار بحلّ جماعة الإخوان المسلمين. واتخذ بعض رجال الثورة وخاصةً جمال

(١) ولد محمد نجيب بالخرطوم في ٢ ذي القعدة ١٣١٨ هـ، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة عام ١٣٣٥، وعندما تخرج عُيّن بالخرطوم، ونقل عام ١٣٤٠ إلى القاهرة إلى الحرس الملكي.

حصل على الإجازة بالخرطوم عام ١٣٤٦ هـ، وحصل على رتبة عميد (امبرالي) عام ١٣٦٧ هـ، واشترك في حملة فلسطين، وتال عام ١٣٧٠ رتبة لواء، وعين مدير سلاح الحدود، ثم سلاح المشاة.

وزارة جمال عبد الناصر^(١)

قامت المظاهرات المؤيدة لرئيس الجمهورية محمد نجيب وقد قادها الإخوان المسلمون، واشترك فيها كل العناصر المناوئة للاستبداد والمعارضة

(١) شكل جمال عبد الناصر وزارته على النحو الآتي:

- ١ - القدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - قائد الجناح جمال سالم، نائياً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للمواصلات.
- ٣ - عبد الحليم إبراهيم العمري، نائياً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للشؤون الاقتصادية.
- ٤ - نور الدين طراف، وزيراً للصحة.
- ٥ - أحمد حسني، وزيراً للعدل والشؤون رئاسة الجمهورية.
- ٦ - أحمد حسن البالوري، وزيراً للأوقاف.
- ٧ - فتحى رضوان، وزيراً للدولة.
- ٨ - محمود فوزي، وزيراً للخارجية.
- ٩ - حلمي بهجت بدوي، وزير دولة للشؤون العامة.
- ١٠ - سالم حنا، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١١ - عباس مصطفى همار، وزيراً للمعارف.
- ١٢ - عبد الرزاق صدقي، وزيراً للزراعة.
- ١٣ - قائد الجناح عبد التلطيح محمود البغدادي، وزيراً للحرية.

للتسلط العسكري، وكان من بينها بعض الضباط الذين لا يرون الحكم العسكري، وانطلقت هذه المظاهرات من الجامعات وقد شارك أكثر أعضاء هيئة التدريس الجامعي فيها. وساهمت الهيئة القضائية، ونقابة المعلمين، ونقابة الصحافة في هذه المظاهرات، وأعلنوا جميعاً ضرورة الإفراج عن المعتقلين، وعودة الحكم المدني، والسحاب الجيش إلى النكتات.

رأى بعض رجال مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر تصفية الإخوان المسلمين والشيوخ وزعماء الأحزاب المخلة، ولكنه لم يؤيد هذا الرأي، وخاصة أن المظاهرات كانت عنيفة إذ يخشى معية الأمر فيها إذا حدثت تصفيات، كما أن سلاح الفرسان قد تحرك وطالب بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية، ورجوع الجيش إلى النكتات ودخل ضباطه في نقاش حاد مع جمال عبد الناصر.

وزارة محمد نجيب الثانية:

اجتمع مجلس قيادة الثورة في مبنى القيادة واتخذ قراراً بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية، وأن يُشكل خالد محيي الدين وزارةً انتقاليةً لمدة ستة أشهر مهمتها القيام بإجراء انتخابات جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستورٍ للبلاد، ويعود أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى وحداتهم.

١٤- الرائد أركان حرب صلاح الدين سالم، وزيراً للإرشاد القومي ووزير دول لشؤون السودان.

١٥- أحمد عبده الشرباجي، وزيراً للأشغال العامة.

١٦- المقدم أركان حرب زكريا محيي الدين، وزيراً للدخالية.

١٧- الرائد أركان حرب كمال الدين حسن، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٨- حسن أحمد بغدادوي، وزيراً للصناعة والتجارة والتأمين.

١٩- علي الحريشي، وزيراً للتربية والاقتصاد.

واجتمعت مجموعة أخرى من الضباط^{١١} بعد هذا في مبنى القيادة نفسه واتخذت قرارات معاكسة لقرارات مجلس قيادة الثورة، والمقاومة سلطة خالد محيي الدين التي كانت ترمي إلى أخذ محمد نجيب من منزله إلى قصر عابدين بمظاهرة عسكرية من سلاح الفرسان، وقد اتخذت هذه المجموعة القرارات التالية:

١ - أن يقوم سلاح الجو بالتحليق فوق سلاح الفرسان في أول بزوغ الفجر يحول دون حركة سلاح الفرسان.

٢ - أن تقوم الشرطة العسكرية باعتقال الضباط الذين يتزعمون الحركة في سلاح الفرسان.

٣ - أن يُعتقل محمد نجيب ويُحتفظ به في سلاح المدفعية به (ألمظة)، ويُمنع الاتصال به.

وقد قام النقبان كمال رفعت، وداود عويس باعتقال محمد نجيب، وأبلغاه إلغاء ما اتفق عليه مجلس قيادة الثورة من إعادته رئيساً للجمهورية، ومن تشكيل خالد محيي الدين للحكومة الانتقالية، كما أخبراه بأن سلاح الفرسان محاصر، وقد صدق كل ما قيل له حيث كان سلاح الطيران يُحلق في الجو.

واجتمع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٧ شباط ١٩٥٤م) وأصدر قرارات جديدة بعد لراجعها عما سبق أن أصدر قبل أقل من ٢٤ ساعة، وقد قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة إلى رئاسة

(١١) ضمت هذه المجموعة النقيب كمال رفعت، والرائد صلاح نصر، والرائد محدي

حسن، والرائد محمد وحيد أباطة، والنقيب سعد زاهد، والنقيب حسن الهامي، والنقيب

أحمد أنور، والنقيب داود عويس وغيرهم.

(١) - تحويل جمهورية مصر إلى جمهورية نيابية باسم «الجمهورية النيابية المصرية».

(٢) - تشكيل جمعية تأسيسية تُمثل كافة هيئات الشعب المختلفة، تُؤدّي مهمة المجلس النيابي مؤقتاً، وتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها.

(٣) - إجراء انتخابات بعد ذلك لإجراء الحياة النيابية في مدة أقصاها المرحلة الانتقالية.

وقد قبل محمد نجيب أن يعود إلى رئاسة الجمهورية على هذا الأساس، واستمرت المظاهرات، وأخذت الآن تُعلن فرحتها وابتهاجها بعودة الرئيس محمد نجيب.

اجتمع مجلس قيادة الثورة في مطلع شهر رجب ١٣٧٣هـ (٥ آذار ١٩٥٤م)، وقرّر أن تشكّل اللجنة التأسيسية عن طريق الانتخاب، وأن تُلغى الأحكام العرفية، وأن تُلغى الرقابة عن الصحافة.

وفي ٣ رجب ١٣٧٣هـ (٨ آذار ١٩٥٤م) صدر أمر بمجلس قيادة الثورة بتعيين اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة رئيساً لمجلس الوزراء، والمقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين نائباً لرئيس مجلس الوزراء، كما صدر في اليوم نفسه أمر آخر بتأليف الوزارة برئاسة اللواء محمد نجيب^(١).

أشاع الذين يُريدون التسلّط من الضباط أن نهاية الثورة معناه سوق

(١) تشكلت وزارة اللواء محمد نجيب على النحو الآتي:

عدد منهم إلى السجن فخشى عدد كبير منهم وتمسكوا بمواقفهم ورفضوا في استمرارية الحكم العسكري، وكانوا أثناء هذه الأحداث قد تعرّفوا على مؤيدي محمد نجيب فعملوا على التخلص منهم وإخراجهم من الجيش بأية وسيلة من الوسائل، وعملوا على إلقاء المتفجرات في عدد من أحياء القاهرة وروّجوا أن سياسة الدين لن تُؤدّي إلا إلى خراب البلد لذلك يجب الضغط على الشعب، وإظهار قوة السلطة، وتهديد المعارضين. وصدر قرار بإعادة جاعة الإخوان المسلمين فتراجع عدد منهم عن المعارضة.

١ - اللواء محمد نجيب: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ - المقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

٣ - قائد الجناح جمال سالم: وزيراً للمواصلات.

٤ - عبد الحليم إبراهيم العمري: وزيراً للمالية والاقتصاد.

٥ - نور الدين طراف: وزيراً للصحة.

٦ - أحمد حسني: وزيراً للعدل والشؤون رئاسة الجمهورية.

٧ - أحمد حسن القاطوري: وزيراً للأوقاف.

٨ - فحسي رضوان: وزيراً للدولة.

٩ - محمود فوزي: وزيراً للخارجية.

١٠ - حلمي بهجت بدوي: وزير دولة للشؤون العامة.

١١ - ولیم سليم حنا: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

١٢ - عباس مصطفى حمار: وزيراً للمحارف.

١٣ - عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.

١٤ - قائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادي: وزيراً للحرية.

١٥ - فرالد أركان حرب صلاح الدين مصطفى سالم: وزيراً للإرشاد القومي ووزير دولة لشؤون السودان.

١٦ - أحمد عبده الشرباجي: وزيراً للأشغال.

١٧ - المقدم أركان حرب زكريا محي الدين: وزيراً للداخلية.

١٨ - فرالد أركان حرب كمال الدين حسين: وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٩ - حسن أحمد بغدادي: وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.

٢٠ - علي المجرنتلي: وزيراً للمالية والاقتصاد.

واجتمع مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢١ رجب ١٣٧٣ هـ (٢٥ آذار ١٩٥٤ م) وتقدم جمال عبد الناصر بعدد من المقترحات التي تناصر الحرية والحياة النيابية ومنها:

١ - يسمح بتشكيل الأحزاب ونشاطها.

٢ - لا يؤلف مجلس الثورة حزباً.

٣ - لا يحرم أحد من الحقوق السياسية.

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مُباشراً وتكون له سلطة السيادة وسلطة المجلس النيابي.

٥ - حلّ مجلس قيادة الثورة في ٢٤ محوّر أي بعد مرور عامين عليها، وبذلك تكون قد انتهت.

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية بمجرّد انعقادها رئيس الجمهورية.

حدث إضراب عام للمواصلات بتدبير الرائد إبراهيم الطحاوي. فوافق المجلس على ذلك. وبعدها نزل عمال مديرية التحرير إلى القاهرة وهم يهتفون للثورة ويُنادون بسقوط محمد نجيب بتدبير من الرائد مجدي حسين.

هاجم عمال مديرية التحرير وجنود الشرطة العسكرية بملابسهم المدنية وبإمرة الرائد حسين عرفة مجلس الدولة لأنه أيد الحياة النيابية، وأجبروا عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وباقي الأعضاء على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة.

ونتيجة هذه الأحداث توقف نشاط المعادين لرجال الثورة.

واجتمع مجلس قيادة الثورة وأوقف تنفيذ قرارات ٢١ رجب (٢٥ آذار).

وجرت عدّة اعتداءات على محمد نجيب وصل بعضها إلى الضرب من المقدم أحمد أنور، فنأثر، وأصح صورة في الرئاسة.

وزارة جمال عبد الناصر:

قدم محمد نجيب استقالته فاستلم مكانه جمال عبد الناصر وشكّل وزارته الثانية، في ١١ شعبان ١٣٧٣ هـ (١٧ نيسان ١٩٥٤ م)^(١)، وبدا التسلّط

(١) شكّل جمال عبد الناصر وزارته الثانية على النحو الآتي:

- ١ - المقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسي، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - قائد الجناح جمال سالم، وزيراً للمواصلات.
- ٣ - نور الدين طراف، وزيراً للصحة.
- ٤ - أحمد حسي، وزيراً للعدل.
- ٥ - أحمد حسن الباقوري، وزيراً للأوقاف.
- ٦ - فنجي رضوان، وزيراً للدولة.
- ٧ - محمود فوزي، وزيراً للخارجية.
- ٨ - عبد الرزاق صدقي، وزيراً للزراعة.
- ٩ - قائد الجناح عبد الطيف محمود العنّادي، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١٠ - الرائد أركان حرب صلاح الدين سالم، وزيراً للإرشاد القومي، وزير دولة لشؤون السودان.
- ١١ - المقدم أركان حرب زكريا محي الدين، وزيراً للداخلية.
- ١٢ - الرائد أركان حرب كمال الدين حسين، وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٣ - المقدم أركان حرب حسين الشافعي، وزيراً للحربية.
- ١٤ - قائد الجناح حسن إبراهيم، وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
- ١٥ - أحمد عبده الشرباجي، وزيراً للأشغال.
- ١٦ - محمد عوض محمد، وزيراً للمعارف.
- ١٧ - حسن مرعي، وزيراً للتجارة والصناعة.
- ١٨ - جندي عبد الملك، وزيراً للتأمين.
- ١٩ - عبد الحميد الشريف، وزيراً للمالية والاقتصاد.
- ٢٠ - النقيب أركان حرب عبد الفتاح حسن، نائباً لوزير الدولة لشؤون السودان.
- ٢١ - عبد المنعم القيسوني، نائباً لوزير المالية والاقتصاد.
- ٢٢ - محمد أبو نصير، نائباً لوزير التجارة والصناعة.

واضحاً والاستبداد ظاهراً، وبتركيز على الحكم في يد فرد، وتدور أجهزة الدولة في اتجاه شخص واحد هو جمال عبد الناصر وإن كانت له حتى هذا الوقت مظاهر في بعض الضباط الآخرين يُوجههم ويُؤمّنهم لبيخدموه، وأخذت بعض الاجراءات الاستبدادية تظهر بشكل قوانين جائرة تفوح منها روائح الحقد والنشفي، ومن هذه الإجراءات:

١ - أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٤ شعبان عام ١٣٧٣هـ قراراً بحرمته كل من تولّى الوزارة من عام (١٩٣٦م) حتى قيام الثورة من الوظائف العامة لمدة خمس سنوات.

٢ - فصل بعض الطلاب من الجامعات أو حرمان بعضهم من الامتحانات، ويقصد بذلك الطلاب الذين قادوا المظاهرات التي خرجت تطالب بعودة محمد نجيب إلى الرئاسة.

٣ - فصل بعض أعضاء هيئة تدريس الجامعة أو إحالتهم على التقاعد لدعمهم المظاهرات أو مشاركتهم فيها أو تشجيع الطلبة عليها.

٤ - طرد أفراد الأسرة التي كانت تحكم مصر من البلاد نهائياً.

٥ - وضع قوانين جائرة للصحافة ومصادرة بعض الصحف والمجلات.

٦ - حرمان بعض السياسيين القدامى من الحقوق السياسية ومحكمة بعضهم دون سبب.

٧ - التخلص من بعض المحامين من أعضاء النقابة.

وكان نتيجة ذلك أن استقال معظم الوزراء من غير العسكريين، ولم تعد هناك قدرة لمحمد نجيب على الوقوف في وجه تيار الاستبداد، وأبعد

- وفي ٢٤ شعبان ١٣٧٢هـ (٣٠ نيسان ١٩٥٤م) صدر أمر مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة كل من:

١ - محمد حوض محمد وزير المعارف.

خلالده محي الدين عن مجلس قيادة الثورة، وعين سفيراً للبلاد دون سفارة وذلك لموقفه بجانب محمد نجيب أثناء الأزمة. وتحوّل السودانيون من هذا الظلم ففضلوا الاستقلال والابتعاد عن مصر حتى أولئك الذين كانوا يُنادون في الوحدة بين الجزأين. وأُنلفت الأشرطة التي كانت مسجلة بخط محمد نجيب كلها وكذلك الأشرطة التي فيها ثناء عليه.

وكانت حركة التحرير التي أنشئت بعد سنة أشهر من قيام الثورة بحال حركة العسكريين والنطق باسمها، والدعوة، والظلم، وتحقيق الأهداف باسمها ولمصلحتها وفي سبيل المحافظة عليها، واستمرت هذه الحركة كحزب للدولة مدة أربع سنوات.

اتفاقية الجلاء:

لقد كان موضوع السودان هو نقطة الخلاف دائماً بين المفاوضين المصريين والإنكليز، فالمصريون يعدّون السودان جزءاً من مصر لا يمكن التنازل عنه، والإنكليز يُريدون الفصل بين الجزأين ولهذا كانت تتعثر المفاوضات بين الطرفين مدة ثلاثين سنة كاملة، فلما وافق رجال الثورة المصرية على الفصل سارت المفاوضات بشكلٍ سريع نحو التوصل إلى الاتفاق بين وجهات النظر.

بدأت الاجتماعات لاتفاقية الجلاء عن مصر في ١٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٣م) غير أنها لم تلت أن توقفت بعد عشرة أيام (٢٤ شعبان ١٣٧٢هـ). واستمرت متوقفةً أكثر من سنة حيث عادت اللقاءات في شهر ذي القعدة وفي ٢٧ منه (٢٧ تموز ١٩٥٤م) تمّ التوقيع على بنود الاتفاقية بالأحرف الأولى. ثم تمّ التوقيع النهائي عليها في ١٤ صفر ١٣٧٤هـ (١١ تشرين الأول ١٩٥٤م)، وبما سهل أيضاً التفاهم إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر في الأمن وأن مصر لن تعتدي على إسرائيل، ولن تحول دون استخدامها خليج العقبة للملاحة إذ كانت إسرائيل من قبل

تعذ وجود القوات الانكليزية في قناة السويس حاجزاً بين مصر وإسرائيل فإن تم الجلاء زال المانع في انتقال قواتٍ مصريةٍ ضخمةٍ من أرض مصر إلى سيناء وإلى ضفاف خليج العقبة الغربية، لذا كانت تمناع في الجلاء وتطالب انكفرا باستمرارها، فلما زار عبد الرحمن صادق المستشار الصحفي جمال عبد الناصر إسرائيل سرّاً طمأن اليهود من ناحية مصر، وأن الخطر لا يمكن أن يأتي إلى إسرائيل من جهة الثورة المصرية، وصدر البلاغ المشترك بين انكلترا ومصر بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية وقد جاء فيه:

وقع اليوم في القاهرة رئيس وزراء جمهورية مصر وزملاؤه أعضاء الجانب المصري، والسيد (تانغ) وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية، والسفير البريطاني، وميجور جنرال (يسون) اتفاقاً بشأن منطقة قاعدة السويس، الغرض منه إقامة العلاقات المصرية - الإنكليزية على أساس جديد من التعاون، ولقد بذل الجانبان جهداً كبيراً للوصول إلى اتفاق واضح شامل يكون أداة بناءة لقضية السلام.

١ - انتهاء معاهدة (١٩٣٦م).

٢ - جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية في مدة أقصاها عشرون شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٣ - يحق للقوات البريطانية العودة إلى هذه القاعدة في حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى معاهدة الضمان الجماعي أو تركيا إلى هجوم مسلح من الخارج، ومن أجل هذا تبقى القاعدة في حالة صالحية للاستعمال ومعدّة للاستخدام فوراً، ويقوم بالإشراف عليها خبراء مدنيون بريطانيون لا يتجاوز عددهم ألف خبير.

٤ - إذا حدث ما يستدعي العودة للقاعدة فإن الجيوش البريطانية تحلوا عنها مجرد وقف القتال الذي استدعى العودة إليها.

٥ - في حالة التهديد بحرب في المنطقة السابقة بحري اتصالات بين

مصر وبريطانيا لتقرير ما يلزم.

٦ - مدة الاتفاقية سبع سنوات، ويتشاور الطرفان في السنة الأخيرة منها لتقرير ما يلزم من تدابير. وكان رئيس الجانب المصري بالمفاوضات جمال عبد الناصر.

وبناء على هذه الاتفاقية أخذت القوات البريطانية بالجلاء عن القناة في ٥ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (١٣ حزيران ١٩٥٦م)، وانتهى بعد أكثر من شهر قليلاً في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٥هـ (١٨ تموز ١٩٥٦م).

انتقد كثيرون اتفاقية الجلاء هذه إذ أبقت مصر مرتبطةً بانكلترا، ولانكلترا قاعدة في مصر تعود إليها، واحتمال الاعتداء على تركيا أمر قائم بل كان مُتوقَّعاً يومذاك في كل لحظة، وكان الإخوان المسلمون أكثر من انتقد هذه الاتفاقية، ولكنه الرئيس جمال عبد الناصر لم يتعوذ أن يُنتقد في عمل يقوم به لذا فقد حطَّط للإيقاع بالإخوان المسلمين.

حادثة المنشية:

أقيم حفل تكريم لجمال عبد الناصر ورفاقه الذين وقعوا اتفاقية الجلاء وكان مكان الحفل في حديقة المنشية بمدينة الاسكندرية في ٢٩ صفر ١٣٧٤هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤م). وقد اتخذت الاحتياطات الأمنية اللازمة، وحُصِّصت الأماكن كلها القريبة من جمال عبد الناصر لهيئة التحرير، ومديرية التحرير، والحرس الوطني. وأثناء الحفل أطلقت ثمانية عبارات نارية من مسدس باتجاه جمال عبد الناصر، ولكنه لم يصب أحد، وأدعى أن محمود عبد اللطيف الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين هو الذي قام بإطلاق النار يُريد اغتيال جمال عبد الناصر بتخطيط من الإخوان المسلمين، ورغم أن المسرحية واضحة إلا انها أخذت حقيقةً فالإخوان المسلمون لا يمكن أن يرسلوا فرداً واحداً مثل هذه المهمة، وعندهم

الإمكانات الكافية. ولم يحدث زعر في الحفل في المقاعد الأولى إذ كان من المفروض أن يحدث وأن يُغادر المكان بعضهم وأن تأتي قوّة جديدة من قوات الأمن ولم يحدث هذا أبداً مما يدل على أن الأمر كان معروفاً. ولم يوجد أي أثر للرصاص على الجدار الذي خلف جمال عبد الناصر فكان الطلقات كانت محشوةً باروداً فقط، بل إن أسرة جمال عبد الناصر لم تصب في منزلها بأي زعرٍ وكانت تعرف ماذا سيتم من تمثيل. وبدأت بعدها الأخيصة تسبح في الأوهام، وكلها تُعطي دلالة على أن الحادثة لم تخرج عن كونها مسرحية، ومثلاً خرجت جريدة الأهرام بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٣٧٤هـ لنقول: اعترف محمود عبد اللطيف بأن الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين سلمه المسدس الذي استخدمه في ارتكاب الجريمة، وأعطاه جنهين للإنفاق على أسرته أثناء غيابيه لارتكاب الحادث بالاسكندرية، وأن الأستاذ هنداي دوير المحامي في أمبابة هو الذي حرّضه وأعطاه المسدس. (وكان جنهين فيها إعالة أسرة).

كما ذكرت الصحف المصرية عقب الحادث أن نوبياً اسمه آدم خديوي عثر على المسدس الذي استعمل في الجريمة وذهب سراً على الأقدام من الاسكندرية إلى القاهرة. يا سبحان الله، ألم يُؤخذ المسدس من الجاني؟ ألم يُسأل عنه؟ لماذا السير على الأقدام؟ ألا يخشى أن يسأله أحد؟ أمور مضحكة، ورغم ذلك جعلوها حقيقةً وأكثرها من الحديث فيها. وشكّلت محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، وكانت على مستوى تلك المسرحية وصدر حكم الإعدام بحق ستة من كبار الإخوان المسلمين: حسن المهضبي المرشد العام، ومحمد الفرغلي، وعبد القادر عودة، ويوسف طلعت، وإبراهيم الطيب، وهنداوي دوير، ثم محمود عبد اللطيف، ثم خُفّف الحكم عن المرشد العام لكره سنه، ومرّضه ونُقِّذ بالأخريين. ثم زج بالآلاف في السجون، ومارس المسؤولون أشنع أنواع العذاب وأقساه وأحقره، ولم تنج النساء من ذلك.

ودارت الشائعات حول محمد نجيب، وتفرّز تقديمه إلى المحكمة، ثم اقتصر جمال عبد الناصر على عزله من منصبه، وتعهد بإقامته، وحرمانه من الحقوق السياسية، وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى توفي.

أما جمال عبد الناصر فسُخّر بعدئذٍ وسائل الإعلام كلها لتمجيدِه والثناء عليه ورفعته فوق مستوى الشعب، حتى فُرض على المدارس أن تفتح نهارها بأناشيد المدح له وتنتهي يومها بمثل ذلك، ولم يعد في الساحة ناقد بعد القضاء على الإخوان المسلمين. وبعد أن أتمنّ الوضع الداخلي أتجه نحو خارج مصر ليبيي مجده أمام شعبه، ولتحقق آمالي النفس بالعظمة التي يبغونها، وكذلك كانت الدول التي وضعت في ذلك الموضع تريد ذلك ليرتفع شأنه وتنفذ من ورائه مخططاتها.

مؤتمر باندونغ

عُقد في مدينة باندونغ في أندونيسيا مؤتمر حضرته تسع وعشرون دولة مما جعل له تلك الأهمية، وكانت الجلسات من ٢٦ شعبان - ٢ رمضان ١٣٧٤هـ (١٨ - ٢٤ نيسان ١٩٥٥م)، وقد زار باكستان في طريقه واستقبل كرئيس لدولة إسلامية استقبلاً ضحماً، وزار الهند وبالغت الهند في الترحيب به لتكسبه إلى جانبها ضدّ باكستان حيث الخلاف بينها كبيراً، ولما وصلت أخبار استقباله في باكستان والهند أعدت أندونيسيا له استقبلاً مماثلاً، وفي كل هذه الجولة ووسائل الإعلام المرافقة تشيد وتُمجّد وتبث بالمعلومات المبالغ فيها إلى وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام المصرية فتقوم بدور كبير وتُتم أعمال الوسائل المرافقة، حتى عظم الرجل في أعين الجبل الناشئ من غير حق.

وفي أندونيسيا في مؤتمر باندونغ أعلن أنه سيتوجه إلى طلب السلاح من الشرق ويكسر احتكار الغرب للسلاح، وفعلاً طلب السلاح من روسيا وأرسلت له صفقة تشيكية أول الأمر وتلتها روسية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تُريد الحصول على بعض الأسرار والمعلومات الروسية، وتبقي مفتاحاً لها لتنفيذ هذا الغرض فأتخذت من جمال عبد الناصر هذا المفتاح، ورسمت له الطريق فصار فيه، وكانت تُوجِّه له النقد للتعمية ويقوم هو بالم هجوم عليها للغرض نفسه. وتُظهر الاعتماد عنه ومحاولة إرباكه، ويُبدي التأني عنها والتعالي عليها ليرتبط فيه الشعب وتستطيع تنفيذ ما تُريد.

السذ العالي

سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تحويلها للسذ العالي وحالت دون إمداد البنك الدولي له بالفروض، فأتجه نحو روسيا فأعطته الخبراء وتعمّدت بيناء السذ العالي، وكان مجالاً آخر للدعاية والفخر، واستمر يتحرك نحو اليمين ويُهاجمه ويُنادي بالتوجه نحو الشمال ويُبني عليه.

المؤتمر الإسلامي

عُقد في القدس المؤتمر الإسلامي، وكان يضمّ عدداً من زعماء الإخوان المسلمين، ويتسلم سعيد رمضان أمانة سرّه فأغاط ذلك جمال عبد الناصر، فعمل على إنشاء المؤتمر الإسلامي الدولي الذي شمل عدداً من الدول الإسلامية، وأوكل أمانته العامة إلى أنور السادات، وكان هذا العمل مجالاً آخر للدعاية رغم أنه لم يُقدّم شيئاً مع الإمكانيات الضخمة التي وُضعت تحت تصرفه من بعض الدول الغنية. ثم حلّ المؤتمر الإسلامي الدولي بعد أقلّ من عشر سنوات، وحلّ محله المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الرئاسة

انتهت المرحلة الانتقالية التي حدّدها مجلس قيادة الثورة، فقرّر جمال عبد الناصر التفرّد بالسلطة، والانهاء من رجال الثورة إذ يُريد أن يضعهم تحت يده يتصرف بهم، ويتنقل بهم حيث يشاء كأخجار الشطرنج، وأعلن

أنه يريد أن يحسّر بالبلاد نحو الحياة الدستورية، فيكون هناك رئيس للجمهورية، ويجلس تشريعي.

كان الدستور المؤقت قد صدر في ٣ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٥٦م)، فأعلن عن الترشح لثلاثة الجمهوريّة، ورشّح نفسه وبشكل طبيعي لم يترشّح آخر، حيث لا يجوزُ ثانٍ على ترشّح نفسه إلا إن كان يريد الانتحار، وبالنهاية يبقى جمال عبد الناصر وحده في الميدان، وجرى الاستفتاء على هذا الترشّح، والاستفتاء لعبة من الأعباء المتضاعف لكسب الصفة الشرعية، وحصل على الأصوات كلها إلا ما استثني لإظهار الحزبية وكانت نسبة ما حصل عليه ٩٩،٩٩٩٪، وبدا أصبح رئيساً للجمهورية، وانتهت مهمّة مجلس قيادة الثورة وانتهى دوره وحلّ تلقائياً منذ ١٧ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٢٥ حزيران ١٩٥٦م).

وبعد مرور ثلاث سنواتٍ ميلاديةٍ تماماً على قيام الثورة عدت المرحلة الانتقالية قد انتهت وجرى الاستفتاء على الدستور المؤقت، في ١٥ ذي الحجة ١٣٧٥هـ (٢٣ تموز ١٩٥٦م)، وتمت الموافقة عليه وبدا أصبح لمصر رئيس جمهوريةٍ ولها دستور قد وافق عليه الشعب.

تعاقت في هذه المرحلة ست وزارات وهي:

- ١ - وزارة علي ماهر: ٣ ذي القعدة ١٣٧١ - ١٨ ذي الحجة ١٣٧١هـ. (٢٤ تموز ١٩٥٢ - ٧ أيلول ١٩٥٢م).
- ٢ - وزارة محمد نجيب الأولى: ١٨ ذي الحجة ١٣٧١ - ٦ شوال ١٣٧٢هـ. (٧ أيلول ١٩٥٢ - ١٨ حزيران ١٩٥٣م).
- ٣ - وزارة محمد نجيب الثانية: ٦ شوال ١٣٧٢ - ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ. (١٨ حزيران ١٩٥٣ - ٢٢ شباط ١٩٥٤م).
- ٤ - وزارة جمال عبد الناصر الأولى: ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٢ - ٤

رجب ١٣٧٣ هـ. (٢٢ شباط ١٩٥٤ - ٨ آذار ١٩٥٤ م).

٥ - وزارة محمد نجيب الثالثة، ٤ رجب ١٣٧٣ - ١٤ شعبان ١٣٧٣ هـ.
(٨ آذار ١٩٥٤ - ١٧ نيسان ١٩٥٤ م).

٦ - وزارة جمال عبد الناصر الثانية، ١٤ شعبان ١٣٧٣ - ١٧ ذي القعدة
١٣٧٥ هـ. (١٧ نيسان ١٩٥٤ - ٢٥ حزيران ١٩٥٦ م).

٢ - عهد جمال عبد الناصر

تسلّم جمال عبد الناصر مهمة رئاسة الجمهورية بعد انقضاء ثلاث سنواتٍ على قيام الثورة أو بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ومارس صلاحياته من ذلك اليوم، وإن كان يُأرْسها حقيقةً ومن غير منازعٍ منذ استقالة محمد نجيب وقبول ذلك ثم العودة عن القبول ورجوعه إلى الرئاسة في ٢٤ جادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (٢٧ شباط ١٩٥٤ م).

تأميم قناة السويس:

كان أول عمل قام به جمال عبد الناصر بعد تسلّمه منصب رئاسة الجمهورية رسمياً إضافة إلى رئاسة الوزراء^(١) تأميم قناة السويس في ١٨ ذي

(١) أصدر جمال عبد الناصر أمراً بتشكيل الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - عبد اللطيف البغدادي، وزيراً للشؤون البلدية والقروية، ووزير دولة للتخطيط.
- ٢ - زكريا عبد المجيد محي الدين، وزيراً للداخلية.
- ٣ - حسين محمود الشافعي، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- ٤ - عبد الحكيم عامر، وزيراً للحربية مع احتفاظه بالقيادة العامة.
- ٥ - كمال الدين حسين، وزيراً للتربية والتعليم.
- ٦ - نور الدين طراف، وزيراً للصحة.
- ٧ - أحمد حسني، وزيراً للعدل.
- ٨ - أحمد حسن الباقوري، وزيراً للأوقاف.

الحملة ١٣٧٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٥٦ م) أعلن ذلك من الاسكندرية دون دراسة ومن غير نظير إلى ما سيؤذي إليه هذا التصرف ومن غير استشارة أحد من مستشاريه أو من المقربين إليه بل من المسؤولين عن الجيش والقوات المسلحة بحيث إمكانية التصدي للاحتالات المترتبة. أعلن ذلك رداً فعلياً لتصریح أدل به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس وقال فيه: إن الاقتصاد المصري مهمل.

ترك المرشدون الأجانب عملهم في القناة وعددهم ١٦٥ مرشداً، وبقي منهم سبعة فقط من اليونان إضافة إلى أربعين آخرين من مصر، ولكن لم يلبث أن حل محلهم خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ويوغسلافيا، والمهند وسار الأمر بشكل طبيعي ومنظم.

وضعت مصر يدها على أموال الشركة في البنك العثماني وقبضتها خمسة ملايين جنيه.

كسان رداً فعلت انكلترا أن جددت الحساب الجاري لمصر بالعملية الاسترلينية وقبضت مائة وأثنا عشر مليوناً من الجنيهات، وفرضت الحراسة على أموال الشركة في لندن.

- ٩ - فسي رضوان، وزيراً للإرشاد القومي.
- ١٠ - محمود فوزي، وزيراً للبحرية.
- ١١ - عبد البرزاق صدقي، وزيراً للقراة.
- ١٢ - أحمد عبد الشرباشي، وزيراً للأشغال.
- ١٣ - عبد المنعم القسوي، وزيراً للتجارة والاقتصاد.
- ١٤ - محمد أبو نصير، وزيراً للتجارة.
- ١٥ - كمال حمزي استينو، وزيراً للتعاون.
- ١٦ - عزيز صدقي، وزيراً للصناعة.
- ١٧ - مصطفى خليل كامل مصطفى، وزيراً للتواصلات.
- ١٨ - سيد مرعي، وزير دولة للإصلاح الزراعي.
- ١٩ - عبد الفتاح حسن، نائباً لوزير الخارجية.

وجدت فرنسا أرصدة مصر في البنوك الفرنسية.

وجدت الولايات المتحدة كذلك أرصدة مصر في البنوك الأمريكية وأقدر ستمليون جنيه.

رفضت فرنسا وانكلترا دفع رسوم على سفنها التي تمر في القناة وكانت من قبل لدفع الرسوم للشركة القديمة في لندن وباريس.

قررت الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا عقد مؤتمر للدول البحرية وعددها ثمان وهي المتوقعة على معاهدة استانبول، إضافة إلى ست عشرة دولة متوقعة بالقناة، وعقد المؤتمر في لندن بتاريخ ١٠ محرم ١٣٧٦ هـ (١٦ آب ١٩٥٦ م)، وقمّر المؤتمر بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة مع مصر تعرف باسم «هيئة المتفعين»، مع الاعتراف بحق السيادة المصرية على القناة، وضمان دخلي عادل لمصر منها، وأرسل لجنة إلى مصر برئاسة (روبرت متريس) رئيس وزراء أستراليا لإبلاغها القرار غير أن مصر قد رفضت هذا القرار.

بدلت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها السُّعُت أو الذي كان يظهر عليه التُّعُت، وأبدت التساهل مع مصر، وأعلن وزير خارجيتها جون فوستر دالاس أن قناة السويس لا تمثل مركزاً رئيسياً من اهتمام الولايات المتحدة.

عرضت انكلترا وفرنسا الأمر على مجلس الأمن في ١ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٥٦ م) وبعد المناقشة أصدر مجلس الأمن القرار الآتي:

- ١ - تكون الملاحة حرة في قناة السويس ومفتوحة للجميع دون تمييز.
- ٢ - أن تحترم سيادة مصر عليها.
- ٣ - أن تكون إدارة القناة منفصلة عن سياسات كل الدول.
- ٤ - أن تحدد رسوم القناة بالاتفاق بين مصر والمتفعين بالقناة.

٥ - أن تُخصّص نسبة عادلة للتحسينات والتطوير.

٦ - يسوّى الأمر في حالة النزاع بالتحكيم.

(يلاحظ في البند الأول أن عدم التمييز إنما يقصد به إسرائيل).

وقد وافقت مصر على هذا القرار الذي عُرف بالمبادئ الستة ولكن انكلترا وفرنسا قد أصرتا على قرار هيئة المنتفعين، وأخذتا بالاستعداد لعمل شيء حاسم في الموضوع، وكانت الأمور تُشير إلى ذلك، فوصلت معلومات من الملحق العسكري المصري ثروت عكاشة في فرنسا تُشير بذلك، ونقل الأمريكيون معلومات عن ذلك إلى السفير المصري في واشنطن غير أن جمال عبد الناصر لم يقنع بهذا كله، واستبعد ذلك، أو هو يعلم ذلك ولكنه لا يريد أن يظهر هذه المعرفة، أو يحسب للأمر حساباً لذا بدا أنه غير مصدق وأن الخبر عابر عن الصحة. لذا لم يتخذ أية احتياطات وأهملت انكلترا وفرنسا دولة إسرائيل في أن التأمير إنما يقصد منه حصارها ومنع السفن القادمة إلى إسرائيل أو المنطلقة منها من المرور في القناة لذا عليها القيام بعمل ضد هذا الإجراء. ولأى يعقبه آخر. ووصلت الأخبار بالخشود الإنكليزية والفرنسية في قبرص إلى زكريا العادل الملحق العسكري المصري في تركيا عن طريق الأتراك وأبلغ بذلك الحكم المصري، ولكن جمال عبد الناصر لم يُبد أي اهتمام.

وتقوم إسرائيل بالمجوم على سيناء يوم الاثنين مساءً تاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ م)، وأنزلت المظليين عند عم (منلا)، فصدت الأوامر إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية صدقي محمود لضرب القوات الإسرائيلية فأجاب بعدم الاستعداد لعدم توفر الوقود اللازم للطائرات لديه.

أرسلت انكلترا وفرنسا إنذاراً إلى كلي من مصر وإسرائيل بحسب قواتها بعيداً عن قناة السويس مسافة لا تقل عن عشرة أميال. وأن قوات

انكلترا وفرنسا ستحتلّ النقاط الرئيسية في كلي من بور سعيد والإسكندرية والسويس لضمان الملاحة بالقناة لجميع سفن العالم، وكان هذا الإنذار يوم الثلاثاء ٢٦ ربيع الأول، وذكرنا أن الإنذار إن لم يُنقذ خلال ١٢ ساعة فإنها ستضطران للتدخل العسكري.

صدرت الأوامر إلى القوات المصرية في سيناء بالانسحاب وذلك مساء يوم الأربعاء، وبدأت الغارات على القاهرة، واستمر ذلك يوم الخميس والجمعة، ودُمّرت الطائرات المصرية بضرية واحدة. وبدأ التعب على الجنود في القتال، وعلى المسؤولين في أماكنهم ويزداد ذلك ساعة بعد ساعة يوم السبت والأحد. وسافر جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي يوم الأحد إلى بور سعيد، وزادت الغارات عليها، فنقرّر الانسحاب من بور سعيد يوم الاثنين.

وتدخلّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ايزنهاور يوم الاثنين فأمر بوقف إطلاق النار فوراً، وأعلن يوم الثلاثاء أمين سرّ عام الأمم المتحدة (داغ همرشولد) موافقة انكلترا وفرنسا على وقف إطلاق النار في منتصف الليل حسب توقيت لندن. وبعد توقف إطلاق النار بعث (غروتشوف) و(بلغانين) الإنذار الروسي بوقف إطلاق النار.

انسحبت انكلترا وفرنسا يوم ٢١ جادى الأول ١٣٧٦ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٦ م)، وبعد ثلاثة أشهر انسحبت إسرائيل، ولكن بقيت قوة دولية في (شرم الشيخ) كي تتمكن إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة والانطلاق منه إلى البحر الأحمر فشرقي إفريقيا وجنوبي آسيا وشرقيها.

ورغم كل ما أصاب مصر فقد سقى جمال عبد الناصر يوم السحاب انكلترا وفرنسا ٢١ جادى الأول عيد نصر، وبدأت الأناشيد والأغاني تُشيد بهذا النصر حتى كاد الناس يُكذبون أنفسهم، ولكن الأطفال الناشئين قد ربّوا على هذا، واقتنعوا أنه كان نصراً على انكلترا وفرنسا.

أسس جمال عبد الناصر الاتحاد القومي كتجمع سياسي يحكم من طريقه البلد، وقد بعث علي صبري إلى البرتغال لدراسة الاتحاد القومي هناك الذي نظمته (سالازار) طاغية البرتغال. وقد نص دستور عام ١٩٥٦ م على هذا التنظيم، وذكر على أن هذا التجمع سياسي يعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ثورة عام ١٩٥٢ م.

ولم يكن هذا التنظيم حزباً سياسياً كما جرت العادة، وإنما كان تنظيمًا حكوميًا، حيث تتحمل خزينة الدولة كامل نفقاته. وقد أعلن عن قيام هذا التنظيم في ٢٩ شوال ١٣٧٦ هـ (٢٨ أيار ١٩٥٧ م) وتولى أنور السادات منصب الأمين العام له، ثم رأى جمال عبد الناصر غير ذلك، فأصدر مرسومًا بتعيين كمال الدين حسين مشرفًا عامًا عليه، يُمارس أعمال الأمين العام، وكان شعار هذا التجمع السياسي الحكومي (اشتراكيًا اشتراكية تملك. وليست اشتراكية مُصادرة)، وهذا يعني أن التنظيم كان اشتراكيًا من نوع جديد، أو عنوان اشتراكي يُمارس تحته مختلف أنواع الاستبداد. ولم يطل عمر الاتحاد القومي إذ حلّ مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، أي انتهى قبل أن يستدير العام على قيامه.

الانتخابات؛

كان من المقرر أن تجري الانتخابات في البلاد بعد صدور الدستور الذي تحدث عنها، غير أنها تأجلت بسبب أحداث القناة، وما أن انتهت الأحداث، وجلت القوات المعتدية الإنكليزية والفرنسية حتى بدأ الاستعداد للانتخابات وذلك منذ يوم عيد الفطر ٢١ جادى الأولى ١٣٧٦ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٦ م). وكان هناك اعتراض على حق الترشيح لها إذا أراد أحد الرجال غير المرغوب فيهم أن يُرشح نفسه، وكان الاتحاد القومي هو الذي يقوم بالترشيح لأعضاء مجلس الأمة، وقد أغلقت بعض الدوائر

الانتخابية وحصرت ببعض الفصائل الأحرار كي يؤمن نجاحهم.

انعقد مجلس الأمة بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٦ هـ (٢٢ تموز ١٩٥٧ م)، ولم يطل عمره أيضاً إذ حلّ مع قيام الوحدة كذلك، وقد كتم جمال عبد الناصر أنور السادات لرئاسة هذا المجلس وذلك قبل انعقاده بثلاثة أيام، ثم عاد فعدّل رأيه قبل الانعقاد بيوم واحد فكلف عبد اللطيف البغدادي برئاسة المجلس.

الوحدة بين مصر وسوريا؛

قام وقد ليالي من سوريا زيارة مصر، ودعا إلى الوحدة بين الدولتين العربيتين، وردّ وفد مصري الزيارة ورّحّب به، وكذلك قام وفد عسكري، وكان جمال عبد الناصر يُريد أن يقوم اتحاد بين الدولتين، ولا يرى الدمج، غير أن الوضع في سوريا كان قلقًا جدًّا، وكان الشعب يرى الوحدة رغبةً فيها وحبًا في التخلص مما هم فيه من التسلط العسكري، وتحكم الغوغاليين من البعثيين والشوعيين حتى صار الناس يخشون تصرفاتهم فيضطرون للسكوت عنهم بل ومُسايرتهم. وكذلك فإن رئيس الأركان السوري عفيف البزري ذا الميول الشيوعية كان يُدرك رغبة جمال عبد الناصر في الاتحاد وليس في الوحدة فأراد أن يُخرجه ليرفض الوحدة ويبقى بعيدًا عن سوريا التي تبقى في قبضة عفيف البزري والبعثيين ثم تقع في النهاية في أياب الشيوعية العالمية. لذا فقد عرض عفيف البزري الوحدة لها كان من جمال عبد الناصر إلا أن قبلها وقد أدرك أيضًا نوايا رئيس الأركان السوري.

تم الاتفاق على الوحدة في ١٢ رجب ١٣٧٧ هـ (أول شباط ١٩٥٨ م) وجرى الاستفتاء عليها وعلى الرئيس جمال عبد الناصر في ٣ شباط ١٣٧٧ هـ (٢٢ شباط ١٩٥٨ م).

عين جمال عبد الناصر أربعة نواب لرئيس الجمهورية اثنين من مصر

وأخريين من سوريا^(١). أما الوزارة فكانت هناك وزارة مركزية^(٢) في

(١) عين عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي نائبين لرئيس الجمهورية وهما من مصر. أما من سوريا فقد عين أكرم الحوراني الذي كان رئيس مجلس النواب، وصبري العسلي الذي كان رئيس الوزارة، أما شكري القوتلي الذي كان رئيساً للجمهورية السورية فقد أطلق عليه اسم (الوطن العربي الأول) ولم يتم بأي عمل سواء أكان رسمياً أم غير رسمي.

(٢) وكانت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - عبد اللطيف محمود البغدادي، نائب رئيس الجمهورية.
- ٢ - محمد عبد الحكيم علي عامر، نائب رئيس الجمهورية ووزيراً للحرية.
- ٣ - أكرم الحوراني، نائب رئيس الجمهورية.
- ٤ - صبري العسلي، نائب رئيس الجمهورية.
- ٥ - زكريا محيي الدين، وزيراً للدخلة.
- ٦ - حسين الشافعي، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير التخطيط بالإقليم المصري.
- ٧ - حسن حبارة، وزير التخطيط بالإقليم السوري.
- ٨ - كمال الدين حسين، وزير التربية والتعليم.
- ٩ - نور الدين طراف، وزير الصحة بالإقليم المصري.
- ١٠ - أحمد حسني، وزير العدل بالإقليم المصري.
- ١١ - عبد الوهاب حور، وزير العدل بالإقليم السوري.
- ١٢ - أحمد حسن الباقوري، وزير الأوقاف.
- ١٣ - فتحي رضوان، وزير الإرشاد القومي.
- ١٤ - محمود فوزي، وزير الخارجية.
- ١٥ - صلاح الدين البيطار، وزير دولة.
- ١٦ - نور الدين كحالة، وزير الأشغال بالإقليم السوري.
- ١٧ - عبد المنعم القيسوني، وزير الاقتصاد والتجارة بالإقليم المصري.
- ١٨ - خليل الكلاس، وزير الاقتصاد والتجارة بالإقليم السوري.
- ١٩ - فاخر كتيابي، وزير الخزانة بالإقليم السوري.
- ٢٠ - كمال رمزي استينو، وزير التعمير بالإقليم المصري.
- ٢١ - عزيز صدقي، وزير الصناعة.
- ٢٢ - مصطفى خليل كامل مصطفى، وزير المواصلات بالإقليم المصري.

القاهرة التي أصبحت عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، وهو الاسم الذي اختير لدولة الوحدة ومجلس تنفيذي في القاهرة لإدارة شؤون مصر، وآخر في دمشق لإدارة شؤون سوريا. وقد أطلق على شطري الوحدة اسم الإقليم المصري أو الإقليم الجنوبي، والإقليم السوري أو الإقليم الشمالي.

ولم يلبث جمال عبد الناصر أن عدل الوزارة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م)، وقد ضمت الوزارة المركزية (٥) الجديدة تسعة عشر وزيراً بينهم تسعة ضباط. أما المجلس

- ٢٣ - سيد مرعي، وزير الزراعة ووزير دولة للإصلاح الزراعي بالإقليم المصري.
 - ٢٤ - علي صبري، وزير شؤون رئاسة الجمهورية.
 - ٢٥ - حسن عباس زكي، وزير خزانة بالإقليم المصري.
 - ٢٦ - عبد الحميد السراج، وزير داخلية بالإقليم السوري.
 - ٢٧ - مصطفى حدون، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم السوري.
 - ٢٨ - أحمد عبد الكريم، وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم السوري.
 - ٢٩ - أحمد الحاج بونس، وزير الزراعة بالإقليم السوري.
 - ٣٠ - أمين النفوري، وزير المواصلات بالإقليم السوري.
 - ٣١ - شوكت القنوالي، وزير الصحة بالإقليم السوري.
 - ٣٢ - فتحي رزق أحمد، نائب وزير الحرية.
 - ٣٣ - كمال الدين محمود رفعت، نائب وزير شؤون رئاسة الجمهورية.
- (٥) تولف الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة من السادة:
- ١ - عبد اللطيف محمود البغدادي، نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للتخطيط.
 - ٢ - عبد الحكيم علي عامر، نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للحرية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة.
 - ٣ - أكرم الحوراني، نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للعدل.
 - ٤ - زكريا عبد المجيد محيي الدين، وزيراً للدخلة.
 - ٥ - حسين محمود الشافعي، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
 - ٦ - حسن حبارة، وزيراً للخزانة.
 - ٧ - أحمد حسن الباقوري، وزيراً للأوقاف.
 - ٨ - محمود فوزي، وزيراً للخارجية.
 - ٩ - صلاح الدين البيطار، وزيراً للتقانة والإرشاد القومي.

التنفيذي في القاهرة فقد شمل خمسة عشر وزيراً بينهم خمسة ضباطاً^(١)، وكان

- ١- أحمد عهده الشرباشي، وزيراً للأشغال.
 - ٢- عبد النعم القسوي، وزيراً للاقتصاد.
 - ٣- فاخر كيهالي، وزيراً للدولة.
 - ٤- كمال رمزي استينو، وزيراً للتعمير.
 - ٥- عزيز صدقي، وزيراً للصناعة.
 - ٦- علي صبري، وزيراً للشؤون رئاسة الجمهورية.
 - ٧- أحمد عبد الكريم، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
 - ٨- أمين نفوري، وزيراً للمواصلات.
 - ٩- كمال الدين محمود رفعت، وزيراً للدولة.
 - ١٠- بشير العظمة، وزيراً للصحة.
- ثم صدر مرسوم بتعيين نائب وزير الخارجية وهما:
- ١- حسين ذو الفقار صبري.
 - ٢- فريد زين الدين.

(١) أما المجلس التنفيذي للإقليم المصري فقد صدر مرسوم بتعيينه على النحو الآتي:

- ١- نور الدين طراف، رئيساً.
- ٢- أحمد حسني، وزيراً للعدل.
- ٣- محمد أبو نصر، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ٤- مصطفى خليل كامل مصطفى، وزيراً للمواصلات.
- ٥- حسن عباس زكي، وزيراً للاقتصاد.
- ٦- فتحى رزق أحمد، وزيراً للصناعة.
- ٧- ثروت عكاشة، وزيراً للثقافة.
- ٨- عباس رضوان، وزيراً للداخلية.
- ٩- محمد محمود نصار، وزيراً للصحة.
- ١٠- موسى عرفة، وزيراً للأشغال.
- ١١- أحمد نجيب هاشم، وزيراً للتربية والتعليم.
- ١٢- أحمد محمد المحروفي، وزيراً للزراعة.
- ١٣- حسن أحمد بنداوي، وزيراً للإصلاح الزراعي.
- ١٤- حسن صلاح الدين، وزيراً للخزينة.
- ١٥- محمد توفيق عبد الفتاح، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

المجلس التنفيذي في دمشق يضم أربعة عشر وزيراً بينهم أربعة ضباطاً^(١)، وبدأ فإن الحكومة كانت أقرب إلى العسكرية.

كما صدر مرسوم، يعتبر كل من رئيس المجلس التنفيذي للإقليم المصري، ورئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري وزيراً للدولة في

(١) كما تم تعيين المجلس التنفيذي في الإقليم السوري على النحو الآتي:

- ١- نور الدين كحالة، رئيساً، ووزيراً للأشغال والتخطيط.
- ٢- عبد الوهاب حمود، وزيراً للخزينة.
- ٣- خليل كلاس، وزيراً للاقتصاد.
- ٤- عبد الحميد السراج، وزيراً للاقتصاد.
- ٥- عبد الحميد السراج، وزيراً للداخلية.
- ٦- مصطفى حدون، وزيراً للإصلاح الزراعي.
- ٧- أحمد الحاج بونس، وزيراً للزراعة.
- ٨- شوكت الفتواي، وزيراً للصحة.
- ٩- نهاد القاسم، وزيراً للعدل.
- ١٠- عبد الغني قنوت، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

- ١١- وجيه السنان، وزيراً للصناعة.
 - ١٢- محمد العام، وزيراً للمواصلات.
 - ١٣- أحمد الطرابلسي، وزيراً للتربية والتعليم.
 - ١٤- طعمة العودة الله، وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
 - ١٥- رياض المالكي، وزيراً للثقافة.
- وتقدم الوزراء العثوني باستقالاتهم لمسلت وجرى تعديل وزارى على فعين في ٢١ رمضان ١٣٧٩ هـ (١٨ آذار ١٩٦٠ م).

- ١- حسني الصواف، وزيراً للاقتصاد. مكان خليل الكلاس المنقيل.
- ٢- أنكرم الديري، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل. مكان عبد الغني قنوت الذي نقل إلى الوزارة.
- ٣- أحمد الحميدي، وزيراً للإصلاح الزراعي. مكان مصطفى حدون المنقيل.
- ٤- ثابت ثابت العريسي، وزيراً للثقافة والإرشاد القومي. مكان رياض المالكي المنقيل.

المنقيل

م حيدر

- ١- جادو محمد الدين، وزير دولة للشؤون رئاسة الجمهورية منصب جديد.

الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة. وعيّن عبد الحكيم عامر حاكماً سورياً في ربيع الثاني ١٣٧٩ هـ (تشرين الأول ١٩٥٩ م). وفي العام التالي استقال وزراء حزب البعث ونائب رئيس الجمهورية البعثي الكرم الحوراني، وذلك لأنهم أقدموا على الوحدة وهم يظنون أنهم سيحكمون مصر وسوريا ما داموا منظمين، بل وسيؤثرون على جمال عبد الناصر، غير أنهم وجدوا غير ما توقعوا، فقد أصبحت سوريا تتعج بالمخابرات رغم كثرتها في السابق لكنها كانت لمصلحتهم في الماضي فأصبحت عليهم الآن، لذا لم يستطيعوا الصبر وقد اعتادوا أن يسايرهم الحكم اتقاء شرهم ويتوّد إليهم الناس خشية تسليط وسائل الإعلام ضدّهم. أما بقية الأحزاب فقد كان لهم دور أيضاً. فالإخوان المسلمون بينهم وبين جمال عبد الناصر عداوة وقد حلّوا تنظيمهم في سبيل مصلحة الأمة بالوحدة، ومشاركة لبقية الأحزاب والرغبة الشعب، أما وقد رأوا الاستبداد فمن واجبه مقاومة لذا عادوا إلى تنظيم أنفسهم سرّاً برئاسة عصام العطار. وكان الشيوعيون من البداية ضدّ الوحدة وقد غادر رئيسهم خالد بكداش البلاد عندما تقرّر إقامة الوحدة. وأما بقية الأحزاب وهي حزب الشعب والحزب الوطني فهما جمعيات مصلحية فكان لكل فرد رأيه وهواه حسب ما يُحقّق من مصالح في ظلّ الوحدة فكان بعضهم معها وبعضهم ضدها. وأما العامة فهم يؤيدون الوحدة عاطفةً.

حدث استياء عام في أوساط الطبقة المتعلمة في سوريا وفي الجيش. ففي مجال التعليم قدم إلى سوريا أعداد من المدرسين المصريين، وكلّ منهم يتولّى

٢ - يوسف مزاحم، وزيراً للأوقاف. منصب جديد.

٣ - جمال الصوري، وزيراً للتعليم. منصب جديد.

٤ - عبد الحميد السراج، رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية (في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ والموافق ٢٠ أيلول ١٩٦٠ م).

٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م) أصبح كمال حسين رئيساً للمكتب التنفيذي في مصر حتى الانقضاء.

شؤون (المدرس الأول) في المدرسة التي يعمل بها وعدد منهم له عمل خاص سرّي في المخابرات، وفي الجيش تسلّم عدد من الضباط المصريين قطعات في الجيش السوري، وكان كل صاحب رتبة من مصر هو أقدم من أي ضابط سوري يحمل الرتبة نفسها إضافة إلى أن أكثرهم كان ينظم أيضاً في سلك المخابرات، ولهذا كله حدث تذرر في صفوف ضباط الجيش وفي نقابة المعلمين، ولكن لم يستطع أحد أن يُعبّر عن رأيه أو يُلمح إلى ذلك خوفاً من البطش به. ولهذا كله تجمّع رجالات الأحزاب بعضها مع بعض، وبدأ بعض ضباط الجيش يعملون على تقريب العناصر التي يتقنونها من العاصمة أو يوزعونهم على القطعات بشكل يستفيدون منهم إن دعت الحاجة إلى ذلك، ومن بين هؤلاء العقيد عبد الكريم التحلاوي مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر ومدير شؤون الضباط، من غير فتح الموضوع إلى أي ضابط، ودون علم أحد بما كان يتوّه، فكان يستعين بالكتمان على تدبير شؤونهم، واستطاع أن يجمع حوله عدداً من الضباط من مختلف الاختصاصات وكلهم من ذوي الرتب الصغيرة التي دون رتبته، وينتظر الوقت المناسب.

أعاد الرئيس جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة في ٥ ربيع الأول ١٣٨١ هـ (١٦ آب ١٩٦١ م) وعيّن سبعة نواب لرئيس الجمهورية^(١).

(١) عين

١ - عبد اللطيف محمود الغدادي، نائباً لرئيس الجمهورية لشؤون التخطيط.

٢ - محمد عبد الحكيم علي عامر، نائباً لرئيس الجمهورية وزيراً للحرية.

٣ - نور الدين كحالة، نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج.

٤ - زكريا محيي الدين، نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة.

٥ - حسين محمود الشامي، نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية.

٦ - كمال الدين حسن، نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

٧ - عبد الحميد السراج، نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

أما الوزارة فتشكلت كما يلي:

جرت انتخابات للاتحاد القومي في الإقليمين على مستوى القرى، حيث

- ١ - نور الدين طراف، وزيراً للصحة.
- ٢ - أحمد حسني، وزيراً للدولة.
- ٣ - عبد الوهاب حوسري، وزير دولة للتخطيط [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول سنة ١٩٦١ م)].
- ٤ - محمود فوزي، وزيراً للخارجية.
- ٥ - أحمد عبد الشرباصي، وزيراً للأشغال.
- ٦ - عبد المنعم القيسوني، وزيراً للاقتصاد والمخزاة.
- ٧ - لاسر كياتي، وزير دولة استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٨ - كمال رمزي استيو، وزيراً للشؤون.
- ٩ - عزيز صدقي، وزيراً للصناعة.
- ١٠ - مصطفى خليل، وزيراً للمواصلات.
- ١١ - سيد مرعي، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ١٢ - علي صدي، وزيراً للشؤون رئاسة الجمهورية.
- ١٣ - أحمد الحاج بونس، وزيراً وزير دولة للزراعة والإصلاح الزراعي [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ١٤ - عباس زكي، وزيراً للاقتصاد والمخزاة.
- ١٥ - شوكت الفولاني، وزيراً للصحة. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ١٦ - كمال الدين محمود رفعت، وزيراً للعمل ووزير دولة.
- ١٧ - نهاد القاسم، وزيراً للعدل [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ١٨ - طعمة العودة الله، وزيراً للإسكان المرافق [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ١٩ - أحمد الطرابلسي، وزيراً للتعليم العالي. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٢٠ - ثروت حكاشة، وزيراً للتقانة والإرشاد القومي.
- ٢١ - عباس رضوان، وزيراً للداخلية.
- ٢٢ - موسى عرفة، وزيراً للسر العالي.

يكون لكل تجمع سكاني عدد من أعضاء الاتحاد القومي مع قلّ العدوى، ويتناسب عدد الأعضاء مع عدد السكان، ثم صدر قرار بتعيين سبعة أعضاء

- ٢٣ - أحمد محمد الحروي، وزير دولة للإصلاح الزراعي.
- ٢٤ - أحمد عبدالله طعمة، وزيراً للأوقاف.
- ٢٥ - أحمد حنيسي، وزيراً للإصلاح الزراعي. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٢٦ - أكرم دبري، وزيراً للاقتصاد والمخزاة. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٢٧ - جادو مر الدين، وزيراً للإدارة المحلية. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٢٨ - جمال الصوفي، وزيراً للشؤون. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٢٩ - شابت العريس، وزيراً للشؤون الاجتماعية. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٣٠ - يوسف مزاحم، وزيراً للأوقاف. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٣١ - محمد عبد القادر حاتم، وزيراً للدولة.
- ٣٢ - عبد المحسن أبو النور، وزيراً للإدارة المحلية.
- ٣٣ - فريد زين الدين، وزيراً للدولة. [استقال في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
- ٣٤ - أحمد علي فرج، وزير دولة للتخطيط.
- ٣٥ - محمد يوسف، وزيراً للتربية والتعليم.
- ٣٦ - صلاح الدين هدايت، وزيراً للصحت العلمي.
- ولي التاريخ نفسه صدر أمر بتعيين
- ١ - حسين ذو الفقار صبري، نائباً لوزير الخارجية.
- ٢ - محمد علي حافظ، نائباً لوزير التربية والتعليم.
- ٣ - عبد الوهاب الشري، نائباً لوزير الحربية.
- وعندما استقال الوزراء السوزيون في ١ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١) بعد الانفصال صدر أمر بتدب:
- ١ - زكريا يحيى الدين، لوزارة العدل.
- ٢ - كمال رفعت، لوزارة الشؤون الاجتماعية.

في مجلس الأمة وقد اختيروا من بين أعضاء الاتحاد القومي، وكان أربعاً من الإقليم الجنوبي ومائتان من الإقليم الشمالي، واختير أنور السادات رئيساً لمجلس الأمة هذا.

انعقد مجلس الأمة الثاني في أوائل عام ١٣٨٠ هـ (تموز ١٩٦٠ م)، وحلّ هذا المجلس مع قيام الانفصال.

الانفصال:

وقع الانفصال في ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (٢٨ أيلول ١٩٦١ م)، بتدبير عسكري قام به عدد من ضباط الجيش السوري بتخطيط من العقيد عبد الكرم النحلوي^(١)، ولم يعلم بهذا التخطيط أحد قبل التنفيذ إلا ما عرفه العقيد مهيب المهدي شقيق زوج عبد الكرم النحلوي أما بقية المشاركين في التنفيذ فقد علموا به قبل يومين فقط، وبعد الانفصال كُلف

- ٣ - عبد المحسن أبو النور: لوزارة الإسكان.
- ٤ - محمد يوسف: لوزارة التعليم العالي.
- ثم جرى التعديل التالي، وصدر مرسوم من رئيس الجمهورية في ٩ جمادى الأولى ١٣٨١ هـ (١٨ تشرين أول سنة ١٩٦١ م) بتعيين:
- ١ - عبد الطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيراً للتخطيط والتخطيط.
- ٢ - محمد عبد الحكيم علي عامر: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحرية.
- ٣ - زكريا عبد المجيد يحيى الدين: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للداخلية.
- ٤ - حسين محمود الشافعي: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.
- ٥ - كمال الدين حسين: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخدمات ووزيراً للإدارة المحلية والإسكان والمرافق.
- ٦ - محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
- ٧ - أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
- ٨ - عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد.
- ٩ - كمال رمزي استينو: وزيراً للتعمير.
- ١٠ - عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
- ١١ - مصطفى خليل: وزيراً للمواصلات.
- ١٢ - علي صبري: وزيراً للشؤون رئاسة الجمهورية.
- ١٣ - كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل.
- ١٤ - ثروت محمود لهماي عكاشة: وزيراً للتقافة والإرشاد القومي.
- ١٥ - عباس رضوان: وزيراً للدولة.
- ١٦ - موسى عرفة: وزيراً للسد العالي.
- ١٧ - محمد عبد القادر حاتم: وزير دولة.
- ١٨ - محمد عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي.
- ١٩ - أحمد علي فرج: وزير دولة للتخطيط.
- ٢٠ - محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
- ٢١ - صلاح الدين هدايت: وزيراً للبحث العلمي.

- ٢٢ - عبد العزيز السيد: وزيراً للتعليم العالي.
 - ٢٣ - فتحي الشرفاوي: وزيراً للعدل.
 - ٢٤ - محمد نجيب حشاد: وزيراً للزراعة.
 - ٢٥ - محمد التويي المهندس: وزيراً للصحة.
- كما صدر في الأمر نفسه تعيين:
- ١ - حسين ذو الفقار صبري: نائباً لوزير الخارجية.
 - ٢ - محمد علي حافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.
 - ٣ - عبد الوهاب الشري: نائباً لوزير الحرية.
- (١) كان أبرز ضباط الانفصال:

- ١ - اللواء عبد الكرم زهر الدين: وضع واجهة يوم التنفيذ.
- ٢ - العميد عبد الفي دهمان: قائد معسكرات لطنا.
- ٣ - العميد موفق عصاصة: قائد سلاح الجو.
- ٤ - العقيد عبد الكرم النحلوي: مدير مكتب الشيخ عبد الحكيم عامر.
- ٥ - العقيد مهيب المهدي: رئيس أركان اللواء ٧١ في لطنا.
- ٦ - المقدم حيدر الكوبري: قائد قوات العشار.
- ٧ - الرائد هشام عبد ربه.
- ٨ - الرائد فايز عرفاني.

(١) شكّل جمال عبد الناصر مجلساً للثلاثة في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (٢٧ إبريل ١٩٦٢ م) من السادة:

- ١ - جمال عبد الناصر: رئيس الجمهورية رئيساً.
- ٢ - عبد اللطيف البغدادي: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
- ٣ - عبد الحكيم عامر: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
- ٤ - زكريا يحيى الدين: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
- ٥ - حسين الشافعي: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
- ٦ - أنور السادات: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
- ٧ - حسين إبراهيم: عضواً.
- ٨ - علي صبري: رئيس المجلس التنفيذي عضواً.
- ٩ - نور الدين طراف: عضواً.
- ١٠ - كمال الدين رفعت: عضواً.

وفي الأول من جادى الأول ١٣٨٢ هـ (٢٩ إبريل ١٩٦٢ م) شكّل المجلس التنفيذي برئاسة علي صبري حلّ النحو الآتي:

- ١ - علي صبري: رئيساً للمجلس التنفيذي.
- ٢ - محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
- ٣ - عبد النعم القيسوني: وزيراً للخزينة والتخطيط.
- ٤ - كمال رمزي استينو: وزيراً للتسوين.
- ٥ - عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
- ٦ - مصطفى خليل: وزيراً للمواصلات.
- ٧ - عباس رضوان: وزيراً للإدارة المحلية.
- ٨ - محمد عبد القادر حاتم: وزيراً للثقافة والإرث القومي.
- ٩ - عبد الحسن أبو النور: وزيراً للإصلاح الزراعي. وإصلاح الأراضي.
- ١٠ - محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
- ١١ - صلاح الدين هدايت: وزيراً للبحث العلمي.
- ١٢ - عبد العزيز السيد: وزيراً للتعليم العالي.
- ١٣ - فتحى الشرفاوي: وزيراً للعدل.
- ١٤ - محمد نجيب حشاد: وزيراً للزراعة.
- ١٥ - محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
- ١٦ - حسن زكي: وزيراً للأشغال.

السد العالي:

تعهد الروس ببناء السد العالي، ووضع الرئيس جمال عبد الناصر الحجر الأساس له في ١١ رجب ١٣٧٩ هـ (٩ كانون الثاني ١٩٦٠ م)، وانتهت المرحلة الأولى منه عام ١٣٨٤ هـ. وكان بمجمل النفقات على بناء السد ٣٢٠ مليون جنيه.

القوانين الاشتراكية:

في ٦ صفر ١٣٨١ هـ ولدت أربعة أيام سنّت عدة قوانين اشتراكية، وربما كان لهذه القوانين أثر في زيادة التذمّر في الإقليم السوري والإسراع في قيام الانفصال.

الاتحاد الاشتراكي:

بعد قيام الانفصال، وحلّ مجلس الأمة الثاني، حلّ بشكل طبيعي الاتحاد القومي، فأقام الرئيس جمال عبد الناصر تنظيمًا جديدًا أطلق عليه

- ١٧ - عبد الوهاب الشري: وزيراً للحرية.
 - ١٨ - أحمد زند: وزيراً للاقتصاد.
 - ١٩ - أحمد محرم: وزيراً للإسكان والمرافق.
 - ٢٠ - طلعت حيري: وزير الدولة للشباب.
 - ٢١ - محمد صدقي سليمان: وزيراً للسد العالي.
 - ٢٢ - عبد العظيم لهسي: وزيراً للداخلية.
 - ٢٣ - محمد السهي: وزيراً للأوقاف وشؤون الأضرحة.
 - ٢٤ - حكمت أبو زيد: وزيرة للشؤون الأجنبية.
 - ٢٥ - محمد عبد اللطيف سلامة: وزيراً للعمل.
- كما صدر في الأمر نفسه تعيين كل من:
- ١ - حسين ذو الفقار صبري: نائباً لوزير الخارجية.
 - ٢ - محمد علي حافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.
 - ٣ - محمد لبيب شلمغ: نائباً لوزير التخطيط.
 - ٤ - إبراهيم نجيب إبراهيم: نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

اسم الاتحاد الاشتراكي، وأعلن رئيس الجمهورية عن قيامه في ٢ صفر ١٣٨٢ هـ (٤ تموز ١٩٦٢ م) فحل محل الاتحاد القومي وانبثق عنه مجلس الأمة الثالث الذي انعقد في ١٣ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (٢٦ آذار ١٩٦٤ م) وعهد إلى علي صبري برئاسة الوزارة الجديدة (١).

(١) شكل علي صبري وزارته التالية على النحو الآتي:

- ١ - علي صبري، رئيساً للوزراء، ووزيراً للتخطيط.
- ٢ - نور الدين طراف، نائباً لرئيس الوزراء، ويشرف على وزارات: العدل، والعمل والشباب.
- ٣ - أحمد عبد التواب، نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وشؤون الأزهر، ووزيراً للأوقاف.
- ٤ - كمال الدين محمود رفعت، نائباً لرئيس الوزراء للشؤون العلمية ويشرف على وزارات: التعليم العالي، والبحث العلمي.
- ٥ - محمود فوزي، نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ويشرف على وزارات الخارجية، ووزارة العلاقات الثقافية الخارجية.
- ٦ - عبد المنعم القيسوني، نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزيراً للائتماد والتجارة الخارجية ويشرف على وزارة الخزانة.
- ٧ - كمال رمزي استيوار، نائباً لرئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية، ووزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.
- ٨ - عزيز صدقي، نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية، ووزيراً للتعددين والبترون، ووزيراً للصناعة الثقيلة، ويشرف على وزارات: الصناعات الثقيلة، والقوى الكهربائية.
- ٩ - مصطفى خليل، نائباً لرئيس الوزراء للمواصلات والنقل ويشرف على وزارة المواصلات ووزارة النقل.
- ١٠ - عباس رضوان، نائباً لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات، ووزيراً للإدارة المحلية، ويشرف على وزارات: التربية والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والإسكان والمرافق.
- ١١ - محمد عبد القادر حاتم، نائباً لرئيس الوزراء للتقانة والإرشاد القومي ويشرف على وزارات: الإعلام، والسياحة والآثار.
- ١٢ - عبد المحسن أبو النور، نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي، ويشرف على وزارات: الري، والزراعة.

حرب اليمن:

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا، أعلن الإمام أحمد إمام اليمن انضمام دولة اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة، ونشأ ما سُمّي باسم اتحاد الدول العربية، وبذلك ضمن الإمام أحمد عدم شنّ الحرب الإعلامية على

- ١٣ - محمد أبو نصير، وزيراً للإسكان والمرافق.
 - ١٤ - محمد يوسف، وزيراً للتربية والتعليم.
 - ١٥ - عبد العزيز السيد، وزيراً للتعليم العالي.
 - ١٦ - محمد السيوي المهندس، وزيراً للصحة.
 - ١٧ - حسن زكي، وزيراً للري.
 - ١٨ - عبد الوهاب البشري، وزيراً للحرية.
 - ١٩ - محمد صدقي سلمان، وزيراً للتد العالي.
 - ٢٠ - عبد العظيم فهمي، وزيراً للداخلية.
 - ٢١ - حكمت أبو زيد، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
 - ٢٢ - محمد عبد اللطيف سلامة، وزيراً للعمل.
 - ٢٣ - حسين خلاف، وزيراً للعلاقات الثقافية الخارجية.
 - ٢٤ - بدوي إبراهيم حودة، وزيراً للعدل.
 - ٢٥ - محمد لبيب شقير، وزيراً للدولة للتخطيط.
 - ٢٦ - محمد عزت سلامة، وزيراً للقوى الكهربائية.
 - ٢٧ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.
 - ٢٨ - أحمد رياض تركي، وزيراً للبحث العلمي.
 - ٢٩ - سمير حلمي إبراهيم، وزيراً للصناعات الثقيلة.
 - ٣٠ - محمود محمد رياض، وزيراً للمواصلات.
 - ٣١ - محمود عبد السلام، وزيراً للنقل.
 - ٣٢ - تزيه أحمد صيف، وزيراً للخزانة.
 - ٣٣ - شفيق علي الحشن، وزيراً للزراعة.
- وفي المرسوم نفسه صدر الأمر بتعيين كل من:
- ١ - محمد علي الحافظ، نائباً لوزير التربية والتعليم.
 - ٢ - نجيب إبراهيم نجيب، نائباً لوزير الإسكان والمرافق.
 - ٣ - عبد الملك سعد، نائباً لوزير المواصلات.

وعلى دولته، والعيش بمنأى عن شائمه صوت العرب من القاهرة. فلما قام الانفصال في ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ حُلَّ اتحاد الدول العربية تلقائياً، لذا نالت اليمن قسطاً من الحرب الإعلامية ضدها.

توفي الإمام أحمد ٢٠ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٢ م) وخلفه في الإمامة ابنه البدر، ولم تلبث أن قامت الثورة عليه بإمرة العقيد عبدالله السلال وذلك في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (٢٦ أيلول ١٩٦٢ م)، وهرب البدر من البلاد، وأخذ يستعد للعودة. أيدت مصر الثورة في اليوم التالي من قيامها ٢٨ ربيع الثاني، ووصلت طلائع القوات المصرية إلى اليمن في ٧ جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٦٢ م)، ووصل أنور السادات أيضاً حيث عقد مع اليمن معاهدة الدفاع المشترك.

قطعت مصر علاقتها السياسية مع المملكة العربية السعودية في ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ، وخسرت مصر في حربها باليمن الأموال الكثيرة وأعداداً من الجنود كبيرة، أو وقعت في ورطة لم تستطع التخلص منها. وقد عزل كمال الدين حسين من مناصبه نتيجة معارضته للحرب في اليمن، وكانت إسرائيل تخضع بصورة غير مباشرة على زيادة إشعال النار في اليمن لتغطي على ما تقوم به. ولم يخرج الجنود المصريون من اليمن إلا بعد عام ١٣٨٧ هـ بعد الحرب التي حدثت بين الدول العربية وبين إسرائيل، وكان الخروج نتيجة الاتفاق الذي تم بين الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وبين الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وذلك في مؤتمر الخرطوم بالسودان.

مجلس الرئاسة؛

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن تشكيل مجلس للرئاسة للحد من سلطته الفردية واستشارة الآخرين، وإنما على ما يبدو للحد من سلطة عبد

الحكيم عامر التي قويت بين العسكريين حتى خشبها، وتشكل هذا المجلس من نور الدين طراف، وأحمد عبده الشرياصي، وعلي صبري، وكمال الدين رفعت، ومن بقي من الأحياء من مجلس قيادة الثورة، وذلك في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (٢٧ أيلول ١٩٦٢ م)^(١).

اقترح جمال عبد الناصر على مجلس الرئاسة أن يكون تعيين قادة الأسلحة من اختصاص مجلس الرئاسة، وفي الجلسة التي عقدت لبحث هذا الموضوع رأس الجلسة عبد اللطيف البغدادي لغياب جمال عبد الناصر، واعترض عبد الحكيم على هذا الاقتراح فأعمل، وأعمل معه المجلس... ثم بدأت الاستقالات حتى انتهى، وهذا يدلنا على الهدف من تشكيله.

وصدر دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ١١ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (٢٤ آذار ١٩٦٤ م) وقام ما سمي بالتنظيم الطبيعي الذي ترتبط به منظمات الشباب، ويرأس هذا التنظيم شعراوي جمعة، وسعد زايد، وسامي شرف، وحلمي السعيد، ومحمد فائق، وأحمد كامل، ويوسف غزولي، ومحمود عروقي، ومحمود أمين العالم.

وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (١ تشرين الأول ١٩٦٥ م) عهد رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر برئاسة الوزراء إلى زكريا محيي الدين^(٢).

(١) انظر هوامش الصفحات السابقة.

(٢) صدر قرار التعيين على النحو الآتي:

المادة الأولى: عين زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.

المادة الثانية: عين كمال من:

١ - أحمد عبده الشرياصي، نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف، والشؤون الاجتماعية، وشؤون الأزهر.

٢ - محمود فوزي، نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية.

٣ - عبد المنعم القيسوني، نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية.

ما قامت حرب في المنطقة إلا وَرَجَّ قبلها العلماء والإخوان المسلمون، ورجال الحركات الإسلامية في السجون، وفي الوقت نفسه يُعَلِّق العنان

- ٤ - كمال رمزي استينو، نائب رئيس الوزراء للتسويق والتجارة الداخلية.
- ٥ - مصطفى خليل، نائب رئيس الوزراء للصناعة، والثروة المعدنية، والكهرباء، ووزيراً للصناعة والثروة المعدنية، والكهرباء.
- ٦ - محمد عبد القادر حاتم، نائب رئيس الوزراء للتعاون والإرشاد القومي، والسياحة.
- ٧ - عبد المحسن أبو النور، نائب رئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح، واستصلاح الأراضي.
- ٨ - محمود بونس، نائب رئيس الوزراء للنقل والواصلات، ووزيراً للواصلات

المادة الثالثة

- ١ - محمد يوسف، وزيراً للتربية والتعليم.
- ٢ - محمد السوي المهندس، وزيراً للصحة.
- ٣ - عبد الوهاب الشكري، وزيراً للحرية.
- ٤ - محمد طلعت خيرى، وزير دولة للشباب.
- ٥ - محمد صدقي سليمان، وزيراً للسر العالي.
- ٦ - محمد عبد اللطيف سلامة، وزيراً للعمل.
- ٧ - محمد لبيب شفيق، وزيراً للاقتصاد، والتجارة الخارجية، والتخطيط.
- ٨ - محمد عزت سلامة، وزيراً للإسكان والمرافق.
- ٩ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.
- ١٠ - محمود عبد السلام، وزيراً للنقل.
- ١١ - نزيه أحمد صيف، وزيراً للخرائط.
- ١٢ - شفيق علي الحشن، وزيراً للزراعة.
- ١٣ - شعراوي محمد جمعة، وزيراً للدولة.
- ١٤ - سليمان حزين، وزيراً للتقانة.
- ١٥ - عبد الفتاح حسن، وزيراً للدولة.
- ١٦ - محمد عصام الدين حسونة، وزيراً للعدل.
- ١٧ - أحمد حدي أحمد عبيد، وزير دولة للإدارة المحلية.
- ١٨ - عبد الحائق الشناوي، وزيراً للري.
- ١٩ - محمد نور الدين قره، وزيراً للتسويق والتجارة الداخلية.

للمفسدين والشيوعيين للحركة والنشاط وبث الأفكار.

لقد صدر عفو عام شامل عن العقوبات التي صدرت فيما مضى ضد الشيوعيين. وتشكلت لجنة برئاسة عبد الحكيم عامر لتصفية الإقطاع وكان الغرض منها إثارة أصحاب الأملاك ضد عبد الحكيم عامر، وهذا ما يُريده جمال عبد الناصر، وإثارتهم أيضاً ضد الحكم عامة وهذا ما يهدف إليه الذين كانوا وراء التخطيط لهذا الموضوع.

وبدأت اعتقالات الإخوان المسلمين في ٢ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ (٣٠ تموز ١٩٦٥ م)، وأجريت المحاكمات وحُكِم على سيد قطب واثنين من إخوانه بالإعدام، وتُنقذ فيهم الحكم رغم وساطاتٍ كثيرةٍ من العالم الإسلامي، ومظاهراتٍ تُنوّذ بالظلم والطغيان.

وفي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ (١٠ أيلول ١٩٦٦ م) غيّر الرئيس جمال عبد الناصر الوزارة، وكَتَف محمد صدقي سليمان برئاستها^(١).

- ٢٠ - عزيز أحمد ياسين، وزيراً للسياحة والآثار.
- ٢١ - أمين حامد هويدي، وزيراً للإرشاد القومي.
- ٢٢ - حسين محمد سعيد، وزيراً للتعليم العالي.

المادة الرابعة:

عين كل من

- ١ - إبراهيم نجيب إبراهيم، نائباً لوزير الإسكان والمرافق.
- ٢ - عبد الملك سعد، نائباً لوزير المواصلات.
- ٣ - يوسف حافظ، نائباً لوزير الداخلية.
- ٤ - أحمد محمد خليفة، نائباً لوزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية.

(١) قرر رئيس الجمهورية.

المادة الأولى: قَبِن السيد محمد صدقي سليمان، رئيساً للوزراء.

المادة الثانية: قَبِن كل من

- ١ - محمود فوزي، نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية.
- ٢ - عبد المحسن أبو النور، نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.

كانت الثورة المصرية قد قامت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية

وبتوجيه منها لتحتل محلّ الكتلرا في مصر، واتجهت هذه الثورة في بداية أمرها إلى تسوية الوضع الداخلي بإزالة المعارضة، وما تُريد الدول الغربية تنفيذه فأزاحت الشيوعيين ونكّلت بالإخوان المسلمين، وكتمت الأفواه، ولكن هذا التصرف قد قطع الصلة بين الحكم العسكري القائم وبين الشعب في مصر بل وفي المنطقة العربية، لذا فقد اتّجه قادة الثورة بعدئذٍ إلى كسب الرعاية لأنفسهم في مصر والمنطقة العربية كلها، فكانت فكرة السّدّ العالي، وتأميم قناة السويس، وكان العدوان الثلاثي على مصر، وقامت وسائل الإعلام بدورها فربح المحكام المحولة وكسبوا الدعاية، وأصبح جمال عبد الناصر الناطق الرسمي باسم الشعب العربي، وذلك كله بالتوجيه نفسه والرعاية ذاتها التي قامت الثورة في مصر مستندة عليها.

وبالتوجيه نفسه أخذت مصر بالتقرب نحو الكتلة الشرقية، فكانت الولايات المتحدة تقوم بتصرف تجعل مصر تنتج نحو روسيا فتقبل روسيا ما رفضته الولايات المتحدة ويسير المخطط، ترفض الولايات المتحدة مثلاً مئة مصر بالسلاح فتنتج مصر نحو الكتلة الشرقية فتقوم بإعطاء السلاح، تسحب الولايات المتحدة عرضها بتحويل السّدّ العالي فتتحرك مصر نحو روسيا فتتعهد روسيا بتحويل السّدّ العالي، وتقوم بتنفيذ ما تعهدت به.

وأحتت روسيا بالدور الذي يقوم به جمال عبد الناصر، وأحتت بوقوعها بالمخطط الذي رُسم لها لذا فقد وقفت موقفاً عدائياً للوحدة بين مصر وسوريا وكذلك وقف عملاؤها الشيوعيون في كلا البلدين لذا فقد لاحظنا أن الزعماء الشيوعيين في سوريا قد غادروا البلاد عندما تمت الوحدة إشارة إلى رفضها ومُحاربتها، وقد نكّل عبد الحميد السراج وكيل جمال عبد الناصر في سوريا ببعض من بقي منهم، وقد أذاب فرج الله

٢ - عبد الملك سعد: نائباً لوزير المواصلات.

٣ - يوسف حافظ: نائباً لوزير الداخلية.

٢ - محمود بونس: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء، والشمس، والشمس، والشمس.

١ - ثروت عكاشة: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتجارة.

المادة الثالثة: عين كل من:

١ - حسن عباس زكي، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢ - محمد يوسف، وزيراً للتربية والتعليم.

٣ - محمد السوي المهندس، وزيراً للصحة.

٤ - عبد الوهاب الشوي، وزيراً للإنتاج الحربي.

٥ - محمد طلعت حوي، وزير دولة للشباب.

٦ - محمد عبد اللطيف سلامة، وزيراً للعمل.

٧ - محمد لبيب شقير، وزيراً للتخطيط.

٨ - محمد عزت سلامة، وزيراً للتعليم العالي.

٩ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.

١٠ - محمود عبد السلام، وزيراً للنقل.

١١ - تزيه أحمد صيف، وزيراً للخزينة.

١٢ - شفيق علي الحشن، وزيراً للزراعة.

١٣ - شعراوي محمد جمعة، وزيراً للداخلية.

١٤ - محمد عصام الدين حسونة، وزيراً للمعدل.

١٥ - أحمد حدي أحمد عبد، وزير دولة للإدارة المحلية.

١٦ - عبد الخالق الشاوي، وزيراً للري.

١٧ - محمد نور الدين قره، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.

١٨ - عزيز أحمد ياسين، وزيراً للإسكان والمرافق والسياحة.

١٩ - أمين حامد عويدي، وزيراً للدولة.

٢٠ - شمس الدين بدران، وزيراً للبحرية.

٢١ - أحمد توفيق البكري، وزيراً للصناعة.

٢٢ - محمد محمد فائق، وزيراً للإرشاد القومي.

٢٣ - كمال هنري أباندا، وزيراً للمواصلات.

٢٤ - أحمد محمد خليفة، وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.

المادة الرابعة:

عين كل من:

١ - إبراهيم نجيب إبراهيم، نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

غير أن روسيا لا ترغب أن تظهر بسذاجتها أمام الشعوب لذا فقد أبت الصلة الظاهرة مع جمال عبد الناصر، وبقيت على مذبذبة بالسلاح مكتفية بما تريجه من دعاية لنفسها ولنظامها بين أفراد الشعب، وبما تحققت لأنصارها من تمكين، لكنها لا تدخر وسماً في المحاولة لتحطيم جمال عبد الناصر لترية سوء عاقبة ما يقوم به.

وشعرت الولايات المتحدة أن روسيا قد أحتت باللعبة الدولية، لذا فقد طلبت من جمال عبد الناصر أن يتجاهل ما يُريده الروس، وما يقوم به هو، وأن يزيد من صلته بالروس، ويحقق لهم بعض ما يرغبون فيه، لذا نراه يعفو عن الشيوعيين، ويشكّل لجنة لتصفية الإقطاع، ويبدأ باعتقال الإخوان وهذا ما يهيمّ بالروس ويعملون من أجله بل إنه يزور موسكو ومن هناك يهتم الإخوان ويُعلن عن اعتناهم، وكل ذلك ليُبعد الروس عما ظنوا به، ولكن الروس تجاهلوا أيضاً وأظهروا رضاهم، وأضمرروا في أنفسهم شيئاً.

وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً توريث جمال عبد الناصر، فقد استهلك ولم يعد لها رغبة فيه إذ كُشف للروس دوره، وهو في الوقت نفسه لم يؤد مهتمته إذ كان قد رسم له أن يخطو خطوة واسعة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية غير أن خطوته كانت أقل مما توقع الأعداء، لقد اقتصر على عدم تقوية الجيش المصري، وتفرقة صفوف الدول العربية، والعمل على إبراز منظمة التحرير الفلسطينية لتؤدي دورها في المستقبل نيابة عن الحكومات العربية، والتهديدات المستمرة لليهود لتدعوهم إلى العمل الجاد. لذا كان من الضروري للولايات المتحدة أن يُستبدل بشخص آخر يمكنه أن يخطو خطوة جديدة وربما تكون أوسع لمصلحة اليهود ومن هذا المنطلق كان التخطيط.

وكان جمال عبد الناصر وحكام سوريا من البعثيين كغرمي زهان على المناجزة بالمعصية العربية، ومحاولة كسب الشعب، وإرضاء الجماهير، لذا كان البعثيون يرغبون فعلاً في تحطيم جمال عبد الناصر، ولا يقل هو عنهم في نظرته إليهم بل لا ينسى كارثة الانفصال. ولهذا لم يُوضّح البعثيون حقيقة الوضع على حدودهم مع فلسطين إذ لم تكن أية حشود يهودية هناك^(١)، كما كان يُدّاع بل حرصوا على تأكيد ذلك لتوريط جمال عبد الناصر في الموضوع.

وأما إسرائيل فكانت تُريد التوسّع غير أنها بحاجة، وتوجد في سبيلها قوات دولية للطوارئ، وتحشى التوسّع في جهات الأردن، وسوريا، ولبنان قبل تأمين الجبهة الجنوبية لذا لا يد من حرب على تلك الجبهة وإخراج مصر من المعركة أولاً ثم التوجّه إلى الجبهات الثانية.

لقد كانت اللعبة دولية، ومثل كل طرف دوره أحسن تمثيل منهم من يدري أين يسير، ومنهم لا يدري وإنما يُنفذ ما يُطلب منه، وربما كان يظن أنه يسير في طريق يخدم أمته، وتُحقق له مصلحته وزعامته إذ نُصح وأفهم أن النتيجة ستكون كذلك.

قامت إسرائيل في ٢٧ ذي الحجة ١٣٨٦هـ (٧ نيسان ١٩٦٧م) بشنّ غارة على سوريا انتقاماً من القذافييين الذين دخلوا فلسطين من الجبهة

(١) كان الكاتب على الحدود قبل القتال بشهر ولم تكن هناك أية حشود، وبدأ القتال على الجبهة المصرية ومعظم جنود اليهود على تلك الجبهة، أما الجبهة السورية فكانت شبه خالية حتى جاء دورها في القتال. واستمر هناك إلى أيام القتال، ولا أُخلت القوات السورية فذائف مدافعيتها على أرض فلسطين لم يكن هناك من جنود يهود. وبقي الوضع على الحدود على هذه الحالة، ولم تتقدم القوات السورية في الأرض الفلسطينية رغم أنه لا يوجد ما يمنحها أو يحول دون ذلك، فلما جاءت القوات اليهودية حيث الدور للحجبة السورية، انسحب الجيش السوري أمامها، وكل ذلك بأوامر من وزارة الدفاع السورية.

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء بريطانيا ولسون مؤيدين لإسرائيل.

وصل الأمين العام للأمم المتحدة (يونانث) إلى القاهرة في ١٥ صفر عسى أن يحلّ الموضوع بشكلٍ سلمي، ولكن جمال عبد الناصر نعت ورفض ذلك أيما رفض، ولكن خرج (يونانث) من القاهرة وقد أخذ ضماناتٍ من مصر ألا تقوم بالهجوم، وهو المطلوب.

وفي اليوم التالي سافر وزير الحربية المصري شمس الدين بدران إلى موسكو، فنصحته الروس أن لا يكون المصريون مهاجمين، لأنهم لو قاموا بالهجوم لفسدت الخطة، وإنما يجب أن ينتظروا حتى يُباغتوا بالصدفة لتكون القضية وهذا ما حدث.

وبدأت وسائل الإعلام المصرية، وخطب جمال عبد الناصر تُذكي نار الحرب بالتهديدات التي تُطلق دون معرفةٍ للنتائج.

وفي ٢٠ صفر بُحث موضوع النزاع المصري - الإسرائيلي في مجلس الأمن دون فائدةٍ وذلك لأن اللعبة الدولية تقضي بقيام حربٍ لتحقيق الأهداف المرسومة.

ولإخراج الدور بشكلٍ جيدٍ قام الملك حسين بزيارة للقاهرة يوم ٢١ صفر ووقع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، ونسي الخلاف الذي كان قائماً بين الطرفين قبل أيامٍ في سبيل مواجهة العدو المشترك، ولم تلبث العراق أن انضمت إلى هذه الاتفاقية بعد أربعة أيامٍ فقط أي قبل يومٍ واحدٍ من بدء القتال.

والواقع أن الجيش المصري لم يكن مُهيأً إذ لم يهتّم به جمال عبد الناصر أبداً، ولم يكن يتوقّع أن تكون هناك حرب في بداية الأمر أو منذ أن قام الجيش بحركته وكان يتصور أن الهدنة ستحول دون قيام نزاعٍ مسلحٍ،

السورية وقاموا ببعض العمليات، وتمكنت إسرائيل من إسقاط بعض الطائرات السورية التي تعرضت لها فوق أجواء ضواحي دمشق. وأبلغ الروس آنذاك جمال عبد الناصر أن إسرائيل قد حشدت عشرة ألويةٍ على الحدود السورية لغزوها، ويُريدون توريطة في حربٍ للقضاء عليه.

كانت المهاترات قائمةً بين بعض حكام الدول العربية، وكان هجوم جمال عبد الناصر على الملك حسين ملك الأردن شديداً، وأراد الملك حسين الدفاع عن نفسه وردّة الهجوم فأعلن أن مصر تضع قوات الطوارئ الدولية على أرضها وعلى نفقتها، وفي الوقت نفسه تفسح المجال لليهود بالملاحة عبر خليج العقبة حيث توجد أيضاً قوات للأمم المتحدة في (شرم الشيخ)، وكان هذا كله سرّاً ومجهولاً من قبل الشعب.

أخذت جمال عبد الناصر الحمية أو استُدراج إليها فأمر يوم ٥ صفر ١٣٨٧ هـ (١٤ أيار ١٩٦٧م) القوات المصرية أن ترحف إلى سيناء، وهي منزوعة السلاح منذ عام ١٣٧٦ هـ. وطلب في اليوم التالي من (يونانث) الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية في الأرض المصرية، فاستجاب يونانث للطلب مباشرةً، فاحتلّ المصريون مكانها في سيناء وفي شرم الشيخ^(١)، وتأزّم الوضع.

وأعلنت مصر في ١٤ صفر ١٣٨٧ هـ (٢٣ أيار ١٩٦٧م) إغلاق خليج العقبة أمام السفن اليهودية، والسفن التي تحمل بضائع لإسرائيل ولو لم تكن السفن إسرائيليةً، وأن ذلك هو ما كان معمولاً به قبل عام ١٣٧٦ هـ.

أما إسرائيل فقد أعلنت أنها ستقوم بفتح مضائق نيران بالقوة إن استدعى الأمر ذلك وإذا لم تجد الوسائل السياسية، وقد وقف جونسون

(١) شرم الشيخ سيناء بطل على مضائق (نيران) التي تشرف على الملاحة بين خليج العقبة والبحر الأحمر

يقول محمود رياض في مذكراته: (تحدثت مع الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أكثر من مرة في بداية عام ١٩٥٣م حول ضرورة تقوية الجيش المصري بغرض الحفاظ على توازن القوى مما يحول دون إقدام ابن غوريون على مغامرة عسكرية من أجل التوسع إلا أن الرئيس عبد الناصر كان من رآيه ضرورة إعطاء مشاريع التنمية الأولوية في الإنفاق، كما كان مقتنعاً بأن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح.

وقد استمر عبد الناصر على موقفه هذا إلى أن قامت إسرائيل بهجوم على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥م، مما أدى إلى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين، وكان ذلك الهجوم نقطة تحول في المنطقة، فقرر عبد الناصر ضرورة الإسراع بتقوية الجيش بعد أن تبين له بوضوح أن ابن غوريون لا يرغب في السلام لأنه يعوق خطته التوسعية^(١). وقد عقدت اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا في ٤ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٥٥م) وانضمت إليها الأردن قبل أقل من عام، ولكن لم يكن لهذه الاتفاقية أي مفعول فلم تحل لها أي أثر في العدوان الثلاثي، وقد طلبت سوريا عدة مرات التدخل في القتال وزحف الجيش على فلسطين من الشمال لتخفيف الضغط عن المصريين في الجنوب، وكذلك طلبت الأردن، ولكن جمال عبد الناصر أبقى وحذر، ولذا لا تدري هل كان عدم الاهتمام بالجيش المصري الثغرة إلى مشروعات التنمية أم السبب ضمن تخطيط مرسوم، وأنا أميل إلى الجانب الثاني، يقول محمود رياض في مذكراته: (وعرضت سوريا والأردن معاونتها العسكرية لمصر بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها، إلا أن الرئيس عبد الناصر طلب عدم اشتراكها في المعركة حتى لا يتعرضا للعدوان البريطاني - الفرنسي).

وقد حضرت جلسةً صالحةً لمجلس الوزراء السوري يطلب من رئيس

(١) مذكرات محمود رياض البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ص ١٨.

الجمهورية شكوي القوتلي لإقناع الوزراء بأن مصر هي التي تلجأ في عدم لخص سوريا المعركة، وكان عدد من الوزراء يصرون على دخول المعركة بجانب مصر مهما كانت النتائج، ويؤكدون لا يبق أن يسجل التاريخ أن مصر كانت تضرب والشعب السوري ساكن لا يتحرك^(٢).

وإذا كان جمال عبد الناصر قد اهتم بالجيش المصري قبل العدوان الثلاثي وبعده كما يزعم محمود رياض، وهو غير صحيح، فقد شغله بأمر ما له أن يشغله بها إذ أرسل قوات إلى الكونغو، وإلى قبرص وساعد نكروما، ونقل أكفأ الضباط إلى وزارة الخارجية، وأشغل بعضهم بالسياسة فكان منهم الوزراء، ومدبرو المديرات والمؤسسات، وهؤلاء الذين تدرّبوا على السلاح والقتال قبل الثورة، أما الذين دخلوا الكليات الحربية في ظل الثورة فقد تربّوا على المخابرات لذا فقد امتلأت بهم الدوائر في مصر، والسفارات خارج مصر، وعندما تتعرض مصر للعدوان لا يجد الجنود وسيلة لهم إلا التراجع بل يتلقون أوامر الانسحاب قبل التفكير بالتراجع^(٣).

(١) المرجع نفسه ص ٢١.

كان من المفروض دخول سوريا والأردن المعركة إلى جانب مصر ليظهر للأعداء ان الشعب العربي متضامن حتى يحسوا حساباً لكل عمل يقدمون عليه ضده في أية لحظة كانت.

(٢) وكان هناك تدمير في صفوف الجيش للتصرفات التي تحدث:

ففي ٨ شوال ١٣٨٦ هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ م) تقدم عشرون ضابطاً يطلب من عبد الحكيم عامر لرفع الحظر المفروض على عبد اللطيف السعداوي وكان الدين حسين، وكان عبد اللطيف السعداوي قد أعفي من مهامه منذ عام ١٩٦٢ م ووضع تحت الإقامة الجبرية، وحقه كمال الدين حسين في عام ١٩٦٥ م. وفي ١١ شوال ١٣٨٦ هـ بدأت المطالبة بالحرية الدستورية. ووضعت منفرجات في مكاتب أجهزة الإعلام المصري. وأعلنت حالة الطوارئ وقرض مع التحول في ست قرى مصرية. وأحرق مقر وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة. وشكلت لجنة برئاسة عبد الحكيم عامر لتقصي الأخبار عن العناصر المحركة للمعارضة للحكم

قامت إسرائيل بالمحسوم صباح ٢٧ صفر ١٣٨٧ هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) واستهدفت المطارات بغاراتٍ خاطفةٍ، وما هي إلا ساعة من الزمن إلا وغدا الطيران المصري خارج المعركة بعد أن فقد معظم طائراته، وتعتلت المطارات، وبدا فقد الجيش المصري الحماية وأصبح مكشوفاً، وجاءت أوامر الإنسحاب، فكان الطيران الإسرائيلي يعمل حصداً في المنسحبين مما كان له أكبر الأثر في زيادة الخسائر، ولو أن الجيش المصري لم يتراجع وإنما تقدم واشتبك مع الجيش الإسرائيلي في القتال لُغف أثر الطيران الإسرائيلي وربما لم تكن الخسائر بهذه الصورة وخاصةً إذا علمنا أن اليهود لا يبرؤون على القتال إلا في قرىٍ محصنةٍ أو من وراء جُدُرٍ، لذا فإن قنالم الرئيسي إنما يعتمد على المدرعات والطيران فإن خفقتا من أثر طيرانهم بالاشتباك ما دما قد فقدنا طيراننا فيجب أن ننازلهم بالبر ومدرعاننا وأسلحتنا لم تصب بعد بأذى.

ونتيجة الإنسحاب فقد خسر الجيش المصري ٨٠٪ من سلاحه، وقصد عشرة آلاف جندي، وألف وخمسة صابط، وتوكل من الأسرى خمسة آلاف جندي، وخمسة صابط، وطلبت مصر وقف إطلاق النار، وتوقفت الحرب على الجبهة المصرية، والتفتت إسرائيل إلى الجبهة الأردنية، وكانت لا تزال حتى هذا الوقت هادئةً، فاحتلت الضفة الغربية رغم المقاومة

ووضعت مذكرة على مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بتوقيع الصراط الأحرار وفيها

بعض المطالب ومن أهمها

- ١ - وجوب سحب القوات المصرية من اليمن
- ٢ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المدنيين والعسكريين
- ٣ - إلغاء مجلس الأمة
- ٤ - إلغاء الاتحاد الاشتراكي
- ٥ - إلغاء الحلف بين موسكو والقاهرة
- ٦ - إبعاد البعثة الروسية

الشريفة، ولكن ما النتيجة والروح المعنوية منهارة والقوى غير متكافئة، وطلبت الأردن وقف إطلاق النار فكان لها، واتجهت إسرائيل نحو الجبهة السورية وكانت لا تزال هادئةً حتى ساعدت، بل لم يكن على الجانب الإسرائيلي أية جنودٍ رغم ما أذمى قبل الحرب من وجود حشودٍ يهوديةٍ عليها، وجاءت الأوامر من وزارة الدفاع السورية بالإنسحاب قبل أن يكون اشتباك جاءت الأوامر للقوات الاحتياطية فقط دون تعميم على القوات العضوية لكن لم ير قادة القوات العضوية السحاب الاحتياط حتى سبقهم عشوائياً دون تحطيط، ولم تحدث مقاومة إلا من القطاع الشمالي حيث بدأ الحرق الإسرائيلي من جهة (الفلع) وكانت المقاومة في موقع (تل الفخار) حيث ظهرت البطولة إذ كان هناك من ضباط الإخوان المسلمين الذين أبعدهوا إلى الجبهة، وسقطت مرتفعات الجولان مع قاعدتها مدينة القنيطرة، وتوقفت القتال، وتفتت إسرائيل الصعداء بعد ما بذلته من جهدٍ، وشعرت بنشوة النصر، وشعر قادة الجيوش المهزومة بالحزى.

أهل الرئيس المصري أنه سيتخلى عن السلطة ما دام قد حُزم في المعركة، غير أنه من جانبٍ آخر قد أوعز إلى المخابرات، وعمال مصانع الدولة والمؤيدين له بالقيام بالمظاهرات والمنافات له رئيساً للبلاد، وبجياته، ومُتابعة طريق العزة والكرامة التي أهداها للشعب المصري، فاستجاب الزعيم لهذه النداءات واستمر على رأس السلطة يتحمل المسؤولية كاملةً بكل جرأةٍ لا يُبالي بالعواصف العاتية.

وظهرت نغمة جديدة تيريراً للهزيمة المتكررة، وهي أن إسرائيل قد فشلت في حربها فقد استهدفت الأنظمة القائمة في مصر وسوريا، ولم تستطع تحقيق هدفها إذ تبنت الأنظمة وظهر صمودها، أما الأرض فلا قيمة لها حيث تسترجع وإن القبعة كل القبعة لهذه الأنظمة التي منحها الله للشعب في هذين المصرين.

وعاش الشعب بئساً لهزيمته ولاستمرار هذين النظامين اللذين ابتلاه الله

بها، وبدأ يسمى لتضميد جراحه لبأني النظام بمجديد يُوسَع فيه الجراح،
 ويزيد له جراحاً أخرى. وأعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة في ١١
 ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (١٩ حزيران ١٩٦٧ م) برئاسته (١).

بعد الحرب:

عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وتحدث جمال عبد
 الناصر في اللقاء الذي تم يوم ٢٧ و ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٧ هـ، وانتقد نقداً
 شديداً نظام الحكم القائم، واقترح أن يكون حزباً آخر مُعارضاً لغير
 الاتحاد الاشتراكي حتى لا يكون استبداد في المستقبل يؤدي إلى سيطرة
 فردٍ أو جماعة على الحكم، واقترح إجراء انتخاباتٍ في شعبان (كانون
 الأول من عام ١٩٦٧ م) على أساس قيام حزبين.

ونتيجة المناقشات تم الاتفاق على عدم إجراء أي تعديلٍ في الحكم حتى
 إزالة آثار العدوان.

وعدّ جمال عبد الناصر قيادة عبد الحكيم عامر للجيش سبباً من أسباب
 الهزيمة حيث اتهمه بأنه قد سلّم القيادة لعناصر ليست بذات كفاءة، مواليةً
 له، لذا فقد تمّ عزله، ثم مات بالسم مقتولاً أو منتحراً، وتم تعيين الفريق
 أول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة.

ورأى الحكم أن يكون الجيش بعد الآن لتحرير الأرض لا لحماية
 النظام.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقفت موقفاً تظهر فيه
 الشدة ضدّ مصر، وانفقت مع روسيا بشأن عدم جواز غزو الأراضي
 بواسطة الحرب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويطلب مشروع القرار الذي تمّ

٢١ - كمال هنري أبادير، وزيراً للمواصلات.

٢٢ - أمين مصطفى شاكر، وزيراً للسياحة.

تمّ صدر في ٢٤ شوال ١٣٨٧ هـ (٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ م) قرار بتعيين:

١ - عبد المحسن أبو النور، وزيراً للإدارة المحلية.

٢ - محمد فوزي، وزيراً للحرية.

٣ - أمين حامد مويدي، وزيراً للدولة.

(١) شكل جمال عبد الناصر الوزارة برئاسته وكانت على النحو الآتي:

جمال عبد الناصر - رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء.

زكريا يحي الدين، نائباً للرئيس.

حسن محمود الشافعي، نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.

علي مصري، نائباً للرئيس ووزيراً للإدارة المحلية.

محمد صدقي سلمان، نائباً للرئيس ووزيراً للصناعة والكهرباء، ولسد العالي.

وقبّل كل من:

١ - كمال الدين محمود رفعت، وزيراً للعمل.

٢ - عبد المنعم القيسوني، وزيراً للتخطيط.

٣ - عبد المحسن أبو النور، وزيراً للإصلاح الزراعي.

٤ - محمد بونس، وزيراً للتعليم، والبرق، والقوة المعدنية، والإسكان والمرافق.

٥ - ثروت حكاشة، وزيراً للتقانة.

٦ - سيد مرعي، وزيراً للزراعة، والإصلاح الزراعي.

٧ - عبد العزيز السيد، وزيراً للتربية والتعليم.

٨ - محمد السوي المهندس، وزيراً للصحة.

٩ - عبد الوهاب البشري، وزيراً للحرية والإنتاج الحربي.

١٠ - محمد طلعت خيري، وزيراً للشباب.

١١ - محمد لبيب شعير، وزيراً للتعليم العالي.

١٢ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.

١٣ - نزهة أحمد صيف، وزيراً للخزينة.

١٤ - شعراوي محمد جمعة، وزيراً للإدخالية.

١٥ - محمد عصام الدين حسونة، وزيراً للمعدل.

١٦ - عبد الحافظ الشاوي، وزيراً للثروة.

١٧ - محمد نور الدين قره، وزيراً للتسويق والتجارة الداخلية.

١٨ - أمين حامد مويدي، وزيراً للدولة.

١٩ - أحمد شفيق السكري، وزيراً للدولة.

٢٠ - محمد محمد فائق، وزيراً للإرشاد القومي.

اليهود لما يراه من جرائم وعدوان. وأعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة^(١).

(١) أعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة برئاسة أيضاً وكانت على النحو الآتي:

- ١ - حسين محمود الشافعي، نائباً للرئيس، ووزيراً للأوقاف.
- ٢ - محمد صدقي سليمان، وزيراً للكهرباء، والسد العالي.
- ٣ - كمال الدين محمود رفعت، وزيراً للعمل.
- ٤ - عزيز صدقي، وزيراً للصناعة، والترول، والتمرد المدنية.
- ٥ - عبد الحسن أبو النور، وزيراً للإدارة المحلية.
- ٦ - ثروت حكاثة، وزيراً للتجارة.
- ٧ - محمد أبو نصير، وزيراً للعدل.
- ٨ - سيد مرعي، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ٩ - حسن عباس زكي، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ١٠ - محمد التوي المهندس، وزيراً للصحة.
- ١١ - محمد عبد الوهاب الشري، وزيراً للإنتاج الحربي.
- ١٢ - محمد لبيب شفيق، وزيراً للتعليم العالي.
- ١٣ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.
- ١٤ - شعراوي محمد حمزة، وزيراً للداخلية.
- ١٥ - أمين حامد هويدى، وزيراً للدولة.
- ١٦ - محمد محمد فائق، وزيراً للإرشاد القومي.
- ١٧ - كمال هنري أبادي، وزيراً للمواصلات.
- ١٨ - محمد حلمي مراد، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.
- ١٩ - محمد فوزي (فريق أول)، وزيراً للشرطة.
- ٢٠ - محمد عبدالله مرزيان، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.
- ٢١ - إبراهيم زكي قناوي، وزيراً للري.
- ٢٢ - علي زين العابدين صالح وزيراً للنقل.
- ٢٣ - أحمد مصطفى أحمد، وزيراً للبحث العلمي.
- ٢٤ - السيد جاب الله السيد، وزيراً للتخطيط.
- ٢٥ - حسن حسين مصطفى، وزيراً للإسكان والمرافق.
- ٢٦ - محمد بكر أحمد، وزيراً لاستصلاح الأراضي.
- ٢٧ - عبد العزيز محمد حجازي، وزيراً للخزينة.
- ٢٨ - محمد حافظ عام، وزيراً للسياحة.

الاتفاق عليه من كل أطراف النزاع أن تقوم إسرائيل دون تأخير بسحب قواتها من الأراضي التي تم احتلالها بواسطتها بعد ٤ حزيران ١٩٦٧م. لكن الولايات المتحدة عادت فسحبت موافقتها على مشروع القرار ليزول الشك من الصلة مع الحكم المصري القائم. وفي الوقت نفسه فقد ارتأى جمال عبد الناصر أن يلتجئ إلى الروس نهائياً أمام الموقف الأمريكي، وأعلم بذلك الروس الذين حذروا للمرة الثانية، وطلبوا زيارة جمال عبد الناصر لموسكو غير أنه قد ردّ عن طريق السفير الروسي في القاهرة الذي قابل وزير الخارجية المصري محمود رياض أن العرف المتبع أن يُزار المصاب في بيته ولا يذهب لزيارة الآخرين. وبالفعل فقد وصل إلى القاهرة يوم ١٤ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (٢١ حزيران ١٩٦٧م) من موسكو بودغورني، ورئيس أركان الجيش المارشال زحاروف، وتمت اللقاءات وحضرها من الجانب المصري إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر كل من زكريا محيي الدين، وعلي صبري، ومحمود رياض، والفريق أول محمد فوزي. وبدأ التجراء الروس بعدها يصلون إلى مصر، وتندفق الأسلحة الروسية في الوقت نفسه تتراكم الديون على مصر.

وعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٤ جادى الأولى ١٣٨٧هـ (٢٩ آب ١٩٦٧م) وتمهدت دول النفط وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا تقدم مساعدات كتعويض للخسائر التي مُتبت بها الدول العربية التي اعتمدت عليها إسرائيل، وقد تمهدت أن تدفع الكويت ٥٥ مليون جنيه استرليني والسعودية ٥٠ مليون جنيه استرليني. وليبيا ٣٠ مليون جنيه استرليني (١٣٥ مليون جنيه استرليني)، وهو المبلغ الذي طلب من هذه الدول. ولم تحصل سوريا على شيء، إذ كانت تهاجم المملكة العربية السعودية باستمرار، ولم تحضر مؤتمر القمة هذا.

وكان الضغط على مصر من كل جهة لعقد صلح منفرد مع إسرائيل غير أن الحكم لم يستطع أن يخطو هذه الخطوة أمام الشعب الذي يحدد على

وقد جرى الاستفتاء في ٤ صفر ١٣٨٨هـ (٢ أيار ١٩٦٨م)، كما جرت انتخابات الاتحاد الاشتراكي.

حرب الاستنزاف:

بدأت المناوشات بين المصريين والإسرائيليين في شهر جمادى الآخرة عام ١٣٨٨هـ (أيلول ١٩٦٨م) كما جرت كذلك على الجبهة السورية، وعرفت هذه المناوشات باسم حرب الاستنزاف إذ كان السوريون والمصريون يُريدون إنهك العدو الإسرائيلي بهذه المناوشات إضافة إلى ما يقوم به القذافيون الفلسطينيون من عمليات جريئة داخل فلسطين، ولا شك فإن حالة اليهود الاقتصادية السيئة في فلسطين ستضطرهم إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلّوها لأن الاستنزاف الدائم في الجيش

٢٩- محمد صفدي الدين أبو العز، وزيراً للشباب.

٣٠- فهاد الدين محمد داود، وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزير دولة للشؤون مجلس

الأمة

وهي:

عبد العزيز كامل، نائباً لوزير الأوقاف.

وفي ٦ شعبان ١٣٨٨هـ (٢٨ تشرين أول ١٩٦٨م) صدر أمر بتعيين:

١ - عبد العزيز كامل، وزيراً للأوقاف.

٢ - محمد حدي عاشور، وزيراً للإدارة المحلية.

٣ - عبد الوهاب علي الرئسي، وزيراً للتعليم العالي.

٤ - محمد عبد الوهاب شكري، وزيراً للصحة.

٥ - حافظ بدوي، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وفي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (١٠ تموز ١٩٦٩م) صدر أمر بتعيين:

١ - محمد حافظ عام، وزيراً للتربية والتعليم.

وفي ١٨ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٣١ آب ١٩٦٩م) صدر أمر بتعيين:

١ - مصطفى كامل إساعيل، وزيراً للتدقيق.

وفي ١٠ رجب ١٣٨٩هـ (٢٢ أيلول ١٩٦٩م) صدر أمر بتعيين:

١ - محمد عوض القوي، وزيراً للسياحة.

يُكَلِّف نفقات باهظة إضافة إلى التدمير الذي يحدث في البلاد، والروح المعنوية التي تضعف تدريجياً بالمناوشات، وبالمقابل فإن اليهود أخذوا يشتون غارات جوية على مصر وسوريا، ثم أخذت تدخل في الأحواق، وتستهدف المؤسسات الاقتصادية بل والمنشآت الاجتماعية، فهي أغارت في شهر ذي الحجة ١٣٨٩هـ على مصنع أبي زعبل وقتلت سبعين عاملاً وجرح منهم، وأغارت في شهر صفر عام ١٣٩٠هـ على مدرسة بحر البقر وقتلت ستة وأربعين طفلاً وجرح أكثر منهم.

ورحّب جمال عبد الناصر بمبادرة روجرز للسلام قُبداً المحوم الفلسطيني عليه من إذاعة صوت فلسطين في القاهرة فأغلق الرئيس المصري هذه المحطة.

وفي ١٠ شوال ١٣٨٩هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٩م) عين جمال عبد الناصر زميله أنور السادات رئيساً أول لثلاثة الجمهوريّة، وذلك قبيل مغادرته القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي في الرباط، وقد فشل المؤتمر وانسحب الرئيس المصري منه.

ووقعت مصر اتفاقية عسكرية مع سوريا.

وجرى خلاف بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية أدى إلى صدامات واسعة بين الطرفين في شهر رجب ١٣٩٠هـ (أيلول ١٩٧٠م) قُدّم الفلسطينيون خلالها كثيراً من الضحايا، ودعا الرئيس المصري إلى عقد مؤتمر قمة عربي مستعجل في القاهرة لتدارك الوضع، وتم اللقاء ولم تُدعِ الأردن إلى ذلك المؤتمر، وأرسل المؤتمر وفدًا إلى الأردن، فأبلغهم الملك بأنه سيحضر إلى القاهرة وقد حضر وشرح للمجتمعين الموضوع، وانتهى المؤتمر، وأخذ المسئولون يُعادرون القاهرة، ويؤدّعهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكان آخر المغادرين أمير الكويت، وخرج جمال لوداعه، فكانت وفاته يوم الاثنين ٢٨ رجب ١٣٩٠هـ (٢٨ أيلول ١٩٧٠م) أثناء الوداع.

وهكذا دامت رئاسة جمال عبد الناصر أكثر من أربعة عشر عامًا،
وتعاقبت خلالها عشر وزارات.

شكّل جمال عبد الناصر منها	أربع وزارات
ونور الدين طراف	وزارة واحدة
وكمال الدين حسين	وزارة واحدة
وعلي صبري	وزارتين
وزكريا محيي الدين	وزارة واحدة
ومحمد صدقي سليمان	وزارة واحدة

- ١٣٨٦ هـ - (١ تشرين الأول ١٩٦٥ - ١٠ أيلول ١٩٦٦ م).
٨ - محمد صدقي سليمان: ٢٥ جادى الأول ١٣٨٦ - ٢٧ صفر
١٣٨٧ هـ - (١٠ أيلول ١٩٦٦ - ٥ حزيران ١٩٦٧ م).
٩ - جمال عبد الناصر (الخامسة): ١٢ ربيع الأول ١٣٨٧ - ٢١ ذي
الحجة ١٣٨٧ هـ - (١٩ حزيران ١٩٦٧ - ٢٠ آذار ١٩٦٨ م).
١٠ - جمال عبد الناصر (السادسة): ٢١ ذي الحجة ١٣٨٧ - ٢٨ رجب
١٣٩٠ هـ - (٢٠ آذار ١٩٦٨ - ٢٨ أيلول ١٩٧٠ م).

١ - جمال عبد الناصر (الثالثة): ١٧ ذي القعدة ١٣٧٥ - ١٥ شعبان
١٣٧٧ هـ - (٢٥ حزيران ١٩٥٦ - ٦ آذار ١٩٥٨ م).

٢ - جمال عبد الناصر (الرابعة): ١٥ شعبان ١٣٧٧ - ٢٤ ربيع الأول
١٣٧٨ هـ - (٦ آذار ١٩٥٨ - ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م).

٣ - نور الدين طراف: ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٨ - ٩ ربيع الثاني
١٣٨٠ هـ - (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ - ٣٠ أيلول ١٩٦٠ م).

٤ - كمال الدين حسين: ٩ ربيع الثاني ١٣٨٠ - ١٨ ربيع الثاني
١٣٨١ هـ - (٣٠ أيلول ١٩٦٠ - ٢٨ أيلول ١٩٦١ م).

٥ - علي صبري (الأولى): ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ - ١٢ ذي القعدة
١٣٨٢ هـ - (٢٨ أيلول ١٩٦١ - ٢٥ آذار ١٩٦٤ م).

٦ - علي صبري (الثانية): ١٢ ذي القعدة ١٣٨٢ - ٦ جادى الآخرة
١٣٨٥ هـ - (٢٥ آذار ١٩٦٤ - ١ تشرين الأول ١٩٦٥ م).

٧ - زكريا محيي الدين: ٦ جادى الآخرة ١٣٨٥ - ٢٥ جادى الأول

الناصر منصب الرئاسة بالنيابة ريثما تنفق الهيئات العليا للدولة على اختيار رئيس جديد، ثم رشح أنور السادات نفسه من قبل الاتحاد الاشتراكي لتولي المنصب، وقد تم هذا في الاستفتاء الذي أجري في 15 شعبان 1390هـ (15 تشرين الأول 1970م). وقدم وزير الإعلام محمد حسنين هيكل استقالته من الوزارة وقبل ذلك الرئيس، واستقالت الحكومة، وعهد إلى محمود فوزي تشكيلها⁽¹⁾ وصدر القرار بالتعيين في 19 شعبان 1390هـ (20 تشرين الأول 1970م).

٣ - عهد أنور السادات

انتهى جمال عبد الناصر في نظر الغرب والشرق، فالولايات المتحدة شعرت أن روسيا قد أحست بالدور الذي يلعبه جمال عبد الناصر في التفاهم مع المعسكر الشرقي لمصلحة الغرب، ولذا فلم يعد يصلح لها للقيام بهذه المهمة، ومن جانب آخر فإنه لم يستطع أن يخطو خطوة واسعة لمصلحة إسرائيل التي يطالب بها اليهود حكومة الولايات المتحدة ويستعملونها في ذلك ويؤكدون عليها باستمرار، ومع أنه قد انسحب مرتين أمام إسرائيل، وتحلى في المرتين لها عن سيناء إلا أنه لا يزال يخشى الضغط الشعبي مع أنه قد وصل إلى مرحلة يستطيع معها أن يحرك الشعب العربي وكثيراً من الشعوب الإسلامية التي تؤيد العرب من باب العاطفة الإسلامية والشعور بوحدة الأمة غير أنه يخاف أن يهدم ذلك المجد الذي بناه لنفسه لذا فهو يترنح في الجراءة السياسية التي عرف بها، ويجذر التقدم نحو إسرائيل أو الركوع أمامها أكثر مما فعل، لذا يجب استداله من جهة الولايات المتحدة بأخر يخطو خطوة أخرى وأوسع نحو إسرائيل. وانكشف أمره أمام المعسكر الشرقي وانتهى. إذن لا بد من التخلص منه بأية صورة، ووضع له الزئبق في الطعام، وكان ما كتبت له من حياة قد انتهت بأمر الله ومات فجأة - كما رأينا -.

تسلم أنور السادات النائب الأول لرئيس الجمهورية في عهد جمال عبد

(1) صدر قرار عن رئاسة الجمهورية في مصر، يقضي بتشكيل الحكومة الجديدة على الشكل الآتي:

- ١ - محمود فوزي، رئيساً للوزراء.
- ٢ - محمد صدقي سليمان، وزيراً للكهرباء، وسند العالي.
- ٣ - كمال الدين محمود رفعت، وزيراً للعمل.
- ٤ - عزيز صدقي، وزيراً للصناعة والبتروك والتمويل والثروة المعدنية.
- ٥ - ثروت عكاشة، وزيراً للتجارة.
- ٦ - سيد مرعي، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ٧ - حسن عباس زكي، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٨ - محمود رياض، وزيراً للخارجية.
- ٩ - شعراوي محمد جمعة، وزيراً للداخلية.
- ١٠ - أمين حامد هويدي، وزيراً للدولة.
- ١١ - محمد محمد فائق، وزيراً للإرشاد القومي.
- ١٢ - كمال هنري بادير، وزيراً للمواصلات.
- ١٣ - محمد فوزي، وزيراً للحرية.
- ١٤ - محمد عبد الله سرزبان، وزيراً للتعاون والتجارة الداخلية.
- ١٥ - علي زين العابدين صالح، وزيراً للنقل.
- ١٦ - إبراهيم زكي فتاوي، وزيراً للري.
- ١٧ - أحمد مصطفى أحمد، وزيراً للبحث العلمي.
- ١٨ - سيد جاب الله السيد، وزيراً للتخطيط.
- ١٩ - حسن حسن مصطفى، وزيراً للإسكان والمرافق.
- ٢٠ - محمد بكر أحمد، وزيراً لاستصلاح الأراضي.

أسلوب تعاملته للموضوعات، ويعود في نهاية الخطبة أو في آخر الحديث إلى الترخّم عليه، وعلى كلّ فقد استطاع تدريجياً أن يُقوّي مركزه، وأن يَبْنِي أعرانه في مراكز السلطة، وأن يُقلّل من مكانة جمال عبد الناصر من النفوس، ويُخفّف من هيئته التي فرضها بالقسوة، وأخاف بها الناس بالنجس عليهم وبالقتل وعدم الخوف من الله، وارتكاب أشنع الجرائم بمخالفيه.

وفي ١٧ رمضان ١٣٩٠ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٠ م) قدّم محمود فوزي استقالته للرئيس المصري أنور السادات الذي قبلها، وكلفه بتشكيل حكومة جديدة. وطلب من الوزراء الاستمرار في أعمالهم حتى صدور قرارات إعادة التشكيل التي تمت بعد يومين^(١).

(١) شكل محمود فوزي وزارته الثانية على النحو الآتي:

- ١ - محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
- ٢ - عزيز صدقي: نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للصناعة والنقل والطاقة المعدنية.
- ٣ - سيد سرعي: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ٤ - محمود رياض: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
- ٥ - شعراوي محمد جمعة: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدخالية.
- ٦ - محمد محمد فائق: وزيراً للإعلام.
- ٧ - كمال هنري بادير: وزيراً للمواصلات.
- ٨ - محمد فوزي: وزيراً للحربية.
- ٩ - محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ١٠ - إبراهيم زكي فتاوي: وزيراً للري.
- ١١ - علي زين العابدين صالح: وزيراً للثقل.
- ١٢ - أحمد مصطفى أحمد: وزيراً للبحث العلمي.
- ١٣ - السيد حجاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
- ١٤ - محمد بكر أحمد: وزيراً لاستصلاح الأراضي.
- ١٥ - عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزينة.

لم تكن شخصية أنور السادات تلك الشخصية البارزة في العهد السابق، ولست أدري فيما إذا كانت قوة شخصية جمال عبد الناصر قد طغت عليه، أم طبيعة أنور السادات هي كذلك لا يمكنها الظهور فيما إذا كانت تعمل تحت إدارة غيرها وهي مُتَعَدّة وليست صانعة للقرار، ولكنها تلعب عندما تكون القرارات بأيديها؟ وربما كانت المهمة المنوطة به هي التي جعلته يُؤدّي دور العمود في المرحلة الأولى ودور الخطأ الواسع والتحدّي في المرحلة الثانية، وكلها أسئلة ربما كانت أجوبتها واحدة أو متكاملة بعضها مع بعض.

بدأ الرئيس السادات يُبدي أنه يسير على غرار ما سار عليه جمال عبد الناصر، ولكنه يغمز منه، ويُلمح إلى عدم الحكمة في منهجه في الحكم وفي

- ٢١ - عبد العزيز محمد حجازي، وزيراً للخزينة.
 - ٢٢ - محمد حافظ فام: وزيراً للتربية والتعليم.
 - ٢٣ - محمد صفي الدين أبو العز: وزيراً للشباب.
 - ٢٤ - عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
 - ٢٥ - محمد حدي عاشور: وزيراً للإدارة المحلية.
 - ٢٦ - عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للتعليم العالي.
 - ٢٧ - حافظ علي بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
 - ٢٨ - عبد محمود سلام: وزيراً للصحة.
 - ٢٩ - مصطفى كامل إساعيل: وزيراً للعدل.
 - ٣٠ - محمد عوض التوفيق: وزيراً للسياحة.
 - ٣١ - حسن محمد النحاسي: وزيراً للدولة.
 - ٣٢ - محمد سعد الدين زايد: وزيراً للدولة.
 - ٣٣ - عبد الرؤوف سامي شرف: وزيراً للدولة.
- وأصدر الرئيس أنور السادات قراراً بتعيين الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون السياسية.
- وأصدر قراراً ثانياً بتعيين محمد محمد فائق وزير الإرشاد القومي ووزيراً للخارجية بالنيابة.
- وأصدر قراراً ثالثاً بتعيين حسين الشافعي وعلي صدي نائبين لرئيس الجمهورية

وحدّ محمود فوزي إسرائيل من أنه ليست هناك فرص للسلام طالما ظلّت فوق الأرض العربية. وأعلن أن مصر تُريد السلام، وقد قبلت قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة وزير الخارجية الأمريكية، ولين روجرز، ووافقت على وقف إطلاق النار ولكن ليست هناك استجابة من إسرائيل.

وأخذ الرئيس السادات يُصرّح بضرورة الحرية الفكرية، وطرق المناقشة والحوار، وأن حكومته لن تكون حكومة الرأي الواحد مثل طريق المرور. فالاستبداد هو عدم السماح بإبداء الرأي وعدم السماح آراء غير رأي أصحاب السلطة.

كما بدأ بالتركيز على موضوع السلاح، والثناء على موقف الروس في تزويد مصر بالأسلحة ويُطالب بالمزيد منها، ويبدو أنه كان يُفكّر بموضوع ويعمل له، ويسعى إليه، ثم يقوم فجأة بالتنفيذ.

كانت الوزارة دائمة التغيير، رغم أن معظم وزرائها هم أنفسهم لم يتغيروا أبداً، ورئيس الوزراء نفسه وهو الدكتور محمود فوزي، وقد شكّل أربع وزارات مُتلاحقة، وكانت مدة الوزارة حوالي ستة أشهر، ففي ١٩ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٤ أيار ١٩٧١م) شكّل محمود فوزي الوزارة الثالثة^(١).

(١) كانت الوزارة الثالثة على النحو الآتي:

- ١ - محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
- ٢ - عزيز صدقي: نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج والتجارة، ووزيراً للصناعة والبتروك والنفط المعدنية.
- ٣ - محمد عبد القادر حاتم: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام.
- ٤ - سيد مرعي: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.
- ٥ - محمود رياض: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- ٦ - كمال هندي بادير: وزيراً للمواصلات.
- ٧ - محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزيراً للتسويق بالنيابة.
- ٨ - السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
- ٩ - عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزينة.
- ١٠ - محمد حافظ غام: وزيراً للتربية والتعليم.
- ١١ - عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
- ١٢ - محمد حدي عاشور: وزيراً للإدارة المحلية.
- ١٣ - عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للبحث العلمي.
- ١٤ - حافظ بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- ١٥ - عبده محمود سلام: وزيراً للصحة.
- ١٦ - محمد حافظ إسمايل: وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ١٧ - محمد أحمد محمد: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

- ١٦ - محمد حافظ غام: وزيراً للتربية والتعليم.
 - ١٧ - محمد صلي الدين أبو العز: وزيراً للشباب.
 - ١٨ - عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
 - ١٩ - محمد حدي عاشور: وزيراً للتعليم الداخلي.
 - ٢٠ - عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للتعليم العالي.
 - ٢١ - حافظ بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.
 - ٢٢ - عبده سلام: وزيراً للصحة.
 - ٢٣ - محمد سعد الدين زايد: وزيراً للإسكان والمرافق.
 - ٢٤ - سامي شرف: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
 - ٢٥ - حلمي السيد: وزيراً للكهرباء.
 - ٢٦ - محمد حافظ إسمايل: وزيراً للدولة.
 - ٢٧ - محمد أحمد محمد: وزيراً للإدارة المحلية.
 - ٢٨ - حسن المهدي البدوي: وزيراً للعدل.
 - ٢٩ - عصمت عبد المجيد: وزيراً للدولة.
 - ٣٠ - أحمد السيد درويش: وزيراً للسياحة.
 - ٣١ - بدر الدين أبو غازي: وزيراً للتقانة.
 - ٣٢ - عبد الطيف بلطجة: وزيراً للعمل.
 - ٣٣ - محمد الخواجة: نائباً لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ثم صدر قرار بتعيين أحمد نوح وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني كما أُلحق بقرار آخر بتعيين محمد عبد السلام الزيات وزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة.

وكان أنور السادات على خلافٍ مع بعض الشخصيات التي كانت تحيط بجمال عبد الناصر والتي كانت تقوم بدور كبير في الحكم، وتسلط على الناس، وكانت الكراهية تتحكم في الفريقين ولا بُدَّ من أن يأكل أحدهما الآخر، فلما تسلم السلطة أنور السادات أبدى أنه سيركز الأمور على حالتها الأولى، وسيبقى كلاً في مكانه الذي يحتله ومركزه الذي يشغله. ثم وجد أعاوناً له واعتمد على الفريق محمد صادق قائد الجيش، وعلى ممدوح سالم قائد الشرطة، وانفق معها على إنهاء وضع التسليطين، وقد أوكل إلى الفريق محمد صادق وزارة الحربية، وإلى ممدوح سالم وزارة الداخلية في وزارة محمود فوزي الثالثة وفي اليوم التالي لاستلام هذه الحكومة

١٨- حسن فهمي البدوي، وزيراً للعدل.

١٩- أحمد عصمت عبد الجيد، وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

٢٠- أحمد السيد درويش، وزيراً للسياحة.

٢١- عبد اللطيف بلطجة، وزيراً للعدل.

٢٢- أحمد نوح، وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني.

٢٣- محمد عبد السلام الزيات، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة.

٢٤- ممدوح سالم، وزيراً للداخلية.

٢٥- محمد أحمد صادق، وزيراً للحربية.

٢٦- محمد مرسي أحمد، وزيراً للتعليم العالي.

٢٧- أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.

٢٨- علي السيد محمد، وزيراً للإسكان والمرافق.

٢٩- سليمان عبد الغني، وزيراً للثقل.

٣٠- محمد عبد الرقيب، وزيراً للزرا.

٣١- علي والي، وزيراً للدولة للترول والثروة المعدنية.

٣٢- مصطفى كمال طه، وزيراً للشباب.

٣٣- إسمايل حام، وزيراً للثقافة.

٣٤- إسمايل مصري عبد الله، نائباً لوزير التخطيط.

ثم عين محمد فتح الله الخطيب، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وعين عبد الملك سعد، وزيراً للمواصلات وأهني كمال هنري بادير.

وعينت عائشة نائب، وزيرة للشؤون الاجتماعية.

السلطة ضرب أنور السادات ضربته واعتقل مخالفه^(١)، وقد صب أنور السادات عداوه على منافسيه على حين ترك الذين يلعبون بشؤون الناس من المحتكرين وتجار المخدرات وغيرهم يرحون كما يملو لهم.

ولما نجح أنور السادات في مساعيه أعاد تشكيل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي بل ومجالس المؤسسات والأندية وأصبح للعهد الجديد صفة خاصة تختلف عما كانت عليه أيام جمال عبد الناصر، وغدا السادات سيد البلاد، وله حاشية جديدة.

وأصدر قراراً بإعادة إطلاق كلمة (مصر) على البلاد، واصبح الاسم الرسمي هو جمهورية مصر العربية، بعد أن حلت اسم الجمهورية العربية المتحدة ما يقرب من اثني عشرة سنة أي منذ الوحدة بين مصر وسوريا حتى بعد وفاة جمال عبد الناصر سنة واحدة.

وشكل محمود فوزي وزارته الرابعة والأخيرة^(٢) في ٢٩ رجب ١٣٩١هـ

(١) كان على رأس مخالفه علي مصري نائب رئيس الجمهورية في عهد جمال عبد الناصر وشعراوي محمد جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق، ومحمد فوزي وزير الحربية، وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وشامي بدران، وصلاح نصر

(٢) كانت وزارة محمود فوزي على النحو الآتي:

- ١ - محمود فوزي، رئيساً للوزراء.
- ٢ - عزيز صدقي، نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.
- ٣ - محمد عبد القادر حاتم، نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للثقافة والإعلام.
- ٤ - سيد مرعي، نائب لرئيس مجلس الوزراء للزراعة والري ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.
- ٥ - محمود رهاص، نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للشرطة.
- ٦ - محمد عبد الله مرزيان، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزيراً للتأمين والتجارة الداخلية بالنسبة.
- ٧ - السيد جاب الله السيد، وزيراً للتخطيط.
- ٨ - عبد العزيز حجازي، وزيراً للخزينة.

وفي أول ذي الحجة ١٣٩١هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٧٢م) شكلت هيئة
 صدقي الوزارة بعد استقالة حكومة محمود فوزي الرابعة.

(١١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

- ١ - عزيز صدقي، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - محمد عبد القادر حاتم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإعلام والثقافة.
- ٣ - محمد عبد السلام الزيات، نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- ٤ - محمد عبد الله مروان، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٥ - مدوح سالم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
- ٦ - محمد أحمد صادق، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحرية والإنتاج القومي.
- ٧ - محمود رياض، وزيراً للمواصلات.
- ٨ - السيد جاب الله السيد، وزيراً للتخطيط.
- ٩ - عبد العزيز حجازي، وزيراً للتجارة.
- ١٠ - أحمد نوح، وزيراً للطيران المدني.
- ١١ - أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.
- ١٢ - محمد سلامة، وزيراً للعدل.
- ١٣ - محمد إبراهيم حسن سليم، وزيراً للإنتاج القومي.
- ١٤ - محمد مراد غالب، وزيراً للخارجية.
- ١٥ - عائشة راتب، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
- ١٦ - عبد العزيز كمال محمد، وزيراً للإسكان والتشييد.
- ١٧ - إسماعيل صبري عبد الله، وزيراً للدولة للتخطيط.
- ١٨ - محمد حسن الزيات، وزيراً للخارجية.
- ١٩ - يحيى الملا، وزيراً للصناعة والتجارة والتمويل والتجارة المعدنية.
- ٢٠ - مؤاد موسى، وزيراً للتعاون والتجارة الداخلية.
- ٢١ - أحمد محمد حنت، وزيراً للنقل الجوي.
- ٢٢ - مصطفى اعلي، وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
- ٢٣ - عبد الحليم محمود، وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
- ٢٤ - علي عبد الرزاق، وزيراً للتربية والتعليم.
- ٢٥ - عزيز يوسف سعد، وزيراً للري.
- ٢٦ - زكي غانم، وزيراً للسياحة.
- ٢٧ - عبد النعم يوسف هبار، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.

(١٩ أيلول ١٩٧١م). وبدأ الرئيس محمد أنور السادات بعمل على إطلاق
 الحريات، ذلك لأن المهمة المهيأة لم تقتض أن يكون ذلك، فالجرب مثلاً
 إذا دخلها مستبداً ولم تكن نتائجها في مصلحته أثارت عليه الرعب، وربما
 قضى ذلك قبل أن يؤدي الدور المعد له وهو بالنسبة إلى الرئيس المصري
 أنور السادات القيام بخطوة واسعة نحو التقارب مع إسرائيل لذا فقد وُجّه
 نحو إطلاق الحريات فأخرجت أفواج من السجن، وبدأ الحديث عن
 الحريات، وجرى شيء من الانفتاح بالنسبة إلى الصحف والمجلات، كما
 أخذ الرئيس نفسه يستمع إلى بعض رجالات البلاد وأبناء الشعب.

- ٩ - محمد حافظ غام، وزيراً للتربية والتعليم.
- ١٠ - عبد العزيز كامل، وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
- ١١ - محمد أحمد محمد، وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
- ١٢ - أحمد عصمت عبد المجيد، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
- ١٣ - أحمد السيد درويش، وزيراً للصحة ووزيراً للشؤون الاجتماعية بالنيابة.
- ١٤ - عبد اللطيف بطيعة، وزيراً للقوى العاملة.
- ١٥ - أحمد نوح، وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني.
- ١٦ - مدوح سالم، وزيراً للداخلية.
- ١٧ - محمد أحمد صادق، وزيراً للحرية.
- ١٨ - محمد مرسى أحمد، وزيراً للتعليم العالي.
- ١٩ - أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.
- ٢٠ - علي السيد محمد، وزيراً للإسكان والتشييد.
- ٢١ - سلیمان عبد الحمي، وزيراً للنقل والمواصلات.
- ٢٢ - محمد عبد الرقيب، وزيراً للري.
- ٢٣ - علي والي، وزيراً للدولة لشؤون البترول والتمويل المعدنية.
- ٢٤ - إبراهيم نجيب، وزيراً للسياحة.
- ٢٥ - محمد سلامة، وزيراً للعدل.
- ٢٦ - محمد إبراهيم حسن سليم، وزيراً للدولة لشؤون الإنتاج القومي.
- ٢٧ - محمد مراد غالب، وزيراً للدولة لشؤون الخارجية.
- ٢٨ - محمود حدي، وزيراً للنقل البحري. (توفي بعد ثلاثة أشهر وقام سليمان عبد الحمي
 بأعمال الوزارة).

ومنذ ٢٧ جمادى الأولى ١٣٩٢هـ (٨ تموز ١٩٧٢م) أخذ الروس يتباطؤون بإرسال الأسلحة إلى مصر، وأحسن الرئيس أنور السادات أن الموضوع مُتَعَدِّدٌ إذ اكتشف الروس أن الانحياز المصري للتقرب بين وواضح، ويجب ألا يُخدعوا أكثر من مرةٍ لذا أخذوا لا يُبالون في إرضاء مصر أم غضبها، فأبلغ الرئيس المصري السفير الروسي بإنهاء عمل الخبراء الروس في مصر، مع استبقاء الوحدات العسكرية الروسية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض الطلب فعليها أن تُغادر الأراضي المصرية قبل يوم ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١٧ تموز ١٩٧٢م). وغادر الروس مصر، واستعدت مصر القاعدة العسكرية التي كانت قد منحتها للخبراء الروس، وشنَّ الروس على مصر حملةً إعلاميةً شعواءً في أنها دولةٌ تسير ضمن المخطط الاستعماري، وأنها تأتمر بأوامر الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٢٢ صفر ١٣٩٣هـ (٢٧ آذار ١٩٧٢م) شكَّل رئيس الجمهورية أنور السادات حكومةً جديدةً برئاسة برئاسته^(١)، وأحسن أنه سائر في دربٍ تنتهي

- ٢٨ - عثمان عدلي بدران، وزيراً للإصلاح الأراضي.
- ٢٩ - شمس الدين الوكيل، وزيراً للتعليم العالي.
- ٣٠ - حسن حيدة، وزيراً للتلف.
- ٣١ - محمود محمد محفوظ، وزيراً للصحة.
- ٣٢ - صلاح الدين محمد حرب، وزيراً للتقوى العاملة.
- ٣٣ - أحمد كمال أبو المجد، وزيراً للدولة للشباب (من فما بعد).
- ثم قُيِّن: أحمد إسماعيل علي، وزيراً للحرية.
- أحمد كامل البديري، وزيراً للإنتاج الحربي.
- (١) شكَّل أنور السادات الحكومة على النحو الآتي:
- بتولى رئيس الجمهورية محمد أنور السادات رئاسة مجلس الوزراء.
- ١ - محمد عبد القادر حاتم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتجارة والإعلام.

به إلى حربٍ، فالروس لا يُقدِّمون السلاح حيث لا يُريدون لمصر أن تنتصر على إسرائيل بل لا يستطيعون ذلك لأن الولايات المتحدة لا تُوافق

- ٢ - مدوح محمد سالم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
- ٣ - عبد العزيز محمد حجازي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٤ - عبد العزيز عبد القادر كامل، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الدينية ووزيراً للأوقاف.
- ٥ - أحمد إسماعيل علي، وزيراً للحرية.
- ٦ - محمود رياض، وزيراً للمواصلات.
- ٧ - السيد جاب الله السيد، وزيراً للتخطيط.
- ٨ - محمد مراد غالب، وزيراً للإعلام.
- ٩ - عائشة راتب، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
- ١٠ - إسماعيل صبري عبد الله، وزيراً للدولة للتخطيط.
- ١١ - محمد حسن الزيات، وزيراً للتجارة.
- ١٢ - علي عبد الوارث، وزيراً للتربية والتعليم.
- ١٣ - عزيز يوسف سعد، وزيراً للثروة.
- ١٤ - عثمان عدلي بدران، وزيراً للإصلاح الأراضي.
- ١٥ - محمود محمد محفوظ، وزيراً للصحة.
- ١٦ - صلاح الدين محمد حرب، وزيراً للتقوى العاملة.
- ١٧ - أحمد كمال أبو المجد، وزيراً للدولة للشباب.
- ١٨ - أحمد كامل البديري، وزيراً للإنتاج الحربي.
- ١٩ - يوسف السامعي، وزيراً للتجارة.
- ٢٠ - فتحي محمد عبد النبي، وزيراً للعدل.
- ٢١ - محمد صيب محمد زكي، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ٢٢ - أحمد فؤاد يحيى حسن، وزير الدولة لأمانة الحكم المحلي والمنظمات الشعبية.
- ٢٣ - محمود أمين عبد الحافظ، وزيراً للإسكان والتشييد.
- ٢٤ - أحمد عز الدين حسن هلال، وزيراً للثروة المعدنية.
- ٢٥ - إبراهيم سالم محمد، وزيراً للصناعة.
- ٢٦ - حسن أحمد الشريف، وزيراً للتأمينات.
- ٢٧ - عبد الفتاح عبد الله محمود، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
- ٢٨ - أحمد محمد ثابت، وزيراً للتسويق والتجارة الداخلية.

على هذا، وروسيا تُخطط مع دولة كبرى هي الولايات المتحدة ولا تُخطط مع مصر أو أية دولة أخرى صغيرة وهكذا تكون لعبة الأمم، وكذلك لا تريد الولايات المتحدة أن تنتصر مصر على إسرائيل لما لإسرائيل نفوذ في الولايات المتحدة أولاً ثم لأن مصر لو انتصرت على إسرائيل لأسرعت خطا المنطقة نحو التجمع والاتحاد ولكان لها شأن ربما أزعج الولايات المتحدة وروسيا معاً، وهذا ما ترفضانه وتحولان دونه كل الحيلولة.

حرب رمضان:

شعر العرب بالمرارة في حرب ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) إذ تظاهر عليهم الشرق والغرب، وحتى في البلدان العربية أصبحت فجوة بين الشعب الذي اعتقد أن أصحاب السلطة قد قصرُوا في الاستعداد وتهاوتوا في القتال وبين الذين ييدهم الأمر إذ اعتمدوا على سلاح الشرق فخذلهم، ولم يتوقعوا من الغرب دعم لإسرائيل بهذه الصورة نتيجة الصلة معه فخاب الظن، ووقف الغربيون بجانب اليهود وخذلوا العرب. وكان الشعب العربي والمسلمون من ورائه يتألمون لما أصابهم،

٢٩- إسماعيل فهمي وزيراً للسياحة.

٣٠- عبد العزيز محمد عيسى وزيراً للشؤون الأزهرية.

٣١- محمد كامل ليلة وزيراً للتعليم العالي.

٣٢- عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي وزيراً للنقل البحري.

٣٣- الحسيني عبد اللطيف عبد الرحمن وزيراً للنقل.

ثم قُتِل:

عنان أحمد عثمان وزيراً للتعمير.

عبد الحميد حسن محمد نائباً لوزير الدولة للشباب.

ثم جرى تعديل فأسخ:

إسماعيل فهمي وزيراً للخارجية.

ومحمد حسن الزيات مستشاراً لرئاسة الجمهورية.

ومحمد عبد القادر حاتم وزيراً للإعلام.

وأصبح عندهم أمل للدفاع ذاتياً دون الاعتماد على أحدٍ عليهم يُحرزون بعض ما عجزت عنه الجيوش.

ودرس الغرب والشرق هذه الظاهرة وحاولوا التخفيف من مرآها على العرب خوفاً من حركاتٍ داخلية تقوم دون إمكانية استيعابها وخاصةً أنهم قد وجدوا تحركاً في العمل العدائي الفلسطيني وتأبيداً مُتزايداً له بل والدفاعاً نحوه. وإذا كانت رؤوس خيطاته بأيديهم لكنهم لا يضمنون نفلت بعض هذه الخيوط تحت تأثير الضغوط المتزايدة والرغبة في قيادة التيارات المألحة والظهور على أكتافها وتجاوز القيادات القائمة وخاصةً أن الأسلحة قد أصبحت في مُتناول الأيدي، أيدي الأفراد الذين تأخذهم الحماسة وربما انفلتوا من عقابهم وتركوا قيادتهم.

وجد الغرب والشرق مُتفاهمين تخفيف المرارة على سكان المنطقة، ورأوا إعادة الربط بين السلطة والشعب إلى حدٍّ، فتغيرت الواجهات السياسية في مصر وسوريا قطعي المعركة والقتال، وإن لم تكن الواجهات الجديدة بعيدة عن الساحة عام ١٣٨٧هـ إلا أنه تغيير، وإذا كان التغيير في مصر قد أعلن سيره نحو الغرب فقد أبدى المسؤولون في سوريا تحركهم نحو الشرق أو المحافظة على ما كان سلفهم عليه مع اتهام من سبقهم بالتوجه نحو الغرب، والحقيقة التي لا مراء فيها أن كلا الواجهتين سواء أكانتا قبلاً أم حديثاً فإنها تشيران من متهلٍ واحدٍ وتشيران في فلكٍ واحدٍ، مع ادعاءاتٍ مُشابهة، ونصريحاتٍ تُشير إلى خطيٍ وتسير في خطيٍ، ومع وعودٍ بالتحريب ومُناداةٍ بالاستعداد صبر الناس وانتظروا وهم على يقين ألا يحدث جديد ولا يتم إلا ما هو مُخطط له أن يتم.

ورأى الغرب والشرق مُتفاهمين أن يحدث جديد بعد التغيير يُخفف من المرارة ويُعيد للشعب شيئاً من الطمأنينة بعدم التكالب على المسلمين من كل الجهات، كما يُعيد للقيادات شيئاً من الثقة في نفوس رعاياهم، ولكنه

لن يكون هذا أبداً على حساب إسرائيل بل لا يصح أن يكون، وإنما يمكن أن يكون انتصاراً وهيباً، وحداً لو كان سياسياً، أو يكون بتقدم طرف في قطاع وتراجع في قطاع ثانٍ فيكون كل فريق قد أحرز نصراً أمام شعبه، ونأني صافرة الحكم التي هي مجلس الأمن الدولي وبلف كل فريق في مكانه، وتكون إسرائيل قد تفوقت أمام اليهود في القطاع الذي تقدمت فيه، أو الجبهة التي أحرزت فيها نصراً وتبقى في أعين شعبها ذات إمكاناتٍ دفاعيةٍ منطويةٍ، وتكون الحكومات العربية التي دخلت المعركة قد استرجعت بعض الأجزاء التي فقدتها، ولو كان الإسترجاع لمدةٍ محدودةٍ أو في معركةٍ فاستعادت شيئاً من هيبتها أمام رعاياها بل استعادت مكانتها أمام جيرانها، وهذا ما كان من سير المعركة، وإن كنا نتوقعه من بعد انتهاء حرب عام ١٣٨٧هـ بمدةٍ وجيزة، ويجب ألا ننسى أن الحقد العربي على الدول الكبرى يقلّ إذ يمنحه النصر الوهمي الذي تُنادي به وسائل الإعلام كلها.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تَمّ العملية سياسياً فلم تُوفق إذ استمرت سنةً ونصف السنة قبل المعركة وهي تُحاول توقيع اتفاقية بين مصر وإسرائيل تحت رعايتها، وأخيراً سدّد جهده وزير خارجيتها «كيسنجر» فلم، ينجح، إذ أن الشعب العربي لا يمكنه أن يرضى عن هذا ولا يمكن أن يسبح السادة إلا في التيار نفسه خوفاً من العرق.

وكان الاتفاق والتنسيق بين مصر وسوريا على حرب إسرائيل ومُتابعة القتال لتحرير الأرض المحتلة عام ١٣٨٧هـ، وعلى هذا الإعلان للشعب دخلنا الحرب بعد تحطيط وتوقيت، ولم تكن الأردن بعيدة عن المخطط، وإن كان طول جبهتها لا يسمح لها بزعج قواتها في المعركة قبل جلاء بعض النتائج ووضوح سيرها.

في ١٠ رمضان ١٢٩٢هـ (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) اجتازت القوات

المصرية قناة السويس، وانتقلت إلى الضفة الشرقية، واقتحمت خط بارليف الذي أقامه اليهود على حدود شبه جزيرة سيناء الغربية والذي حصّوه جيداً ووضعوا أسامه نلاً لترايباً ليحمي تحركهم عن أعين المصريين الراصدة، وكان هذا العبور وهذا الاقتحام المُفاجيء والسريع قد زاد في مبالغة وسائل الإعلام العربية كلها بل والعالمية حتى أصبح مُعجزةً في نظر العرب عامةً والمصريين خاصةً، وتاجرت به القيادة مدّةً طويلةً ولا تزال تتغذى عليه، ولكن الجيش المصري مع الأسف لم يتابع تقدمه في سيناء ليحرّرها مع وجود الإمكانيات يومذاك، كما لم يتجه نحو المضائق ليلغلقها في وجه إسرائيل ويحصرها من جهة الجنوب، وإنما اتخذ له مواقع دفاعيةً على بعد عشرة كيلومترات من شاطئ القناة الشرقي في داخل سيناء، وهذا ما عرّض مصر للتقذ السوري إذ أن إسرائيل استطاعت بهذا التصرف المصري أن تنقل قواتها من الجبهة المصرية إلى الشمال وترمي بتلقها وبإمكاناتها كاملةً ضدّ الجيش السوري بينا اتخذ الجيش المصري موقف المدافع في الوقت الذي هو فيه قادر على الهجوم والتقدم لتحرير الأرض ولتحقيق الضغط الإسرائيلي عن الجبهة السورية، ولكنه مُخطّط مرسوم لا يمكن للجيش المصري أن يتجاوزه. وبهذا نال الجيش المصري شرف هذا النصر واستعادت القيادة هيبتها واكتفت بهذا تُردّده، واستمرت في ترديده حتى بعد قيام اليهود بالمحوم المعاكس والحصول على النصر.

وفي ٣٠ رمضان عبرت عدّة دباباتٍ يهوديةٍ قناة السويس في منطقة (الدفوسوار)، وفتحت تفرّةً في القوات المصرية فتبعت الدبابات دبابات أخرى وقوات انتشرت على طول القناة على الضفة الغربية، وحاصرت مدن القناة، وحجزت القوات المصرية في سيناء، وبهذا انقطعت وسائل الاتصال بين القطعات المصرية، وبدت إسرائيل أمام اليهود جميعاً أنها المنتصرة، وأنها مُتحكّمة في القوات المصرية في سيناء، ويمكنها أن تعدها أسيرةً لديها، كما حاولت دخول مدن القناة إذ قامت بعدة هجماتٍ في سبيل

اقتحام السريس، والإسهابلية، وبور سعيد ولم تنجح، وبذا لم تفقد شيئاً من مكانتها السابقة التي حققتها بعد حرب ١٣٨٧هـ.

أما الجبهة على الحدود السورية فقد تقدمت القوات السورية بشكل سريع في القطاع الجنوبي، ووصلت إلى مياه بحيرة طبريا أي استعادت في هذا القطاع كل ما فقدته في حرب ١٣٨٧هـ، ولكنها لم تنظف المنطقة التي استعادتها بشكل جيد فبقيت فيها بعض الجزر اليهودية في تحصيناتها، ولكن القوات الإسرائيلية تقدمت في القطاع الشمالي ودخلت عدة قرى جديدة إذ وصلت إلى قرب قرية «مسع» وتراجعت أمامها القوات السورية، ولكن تصوير المعركة في وسائل الإعلام لم يكن واضحاً وخاصة بالنسبة إلى الذين لا يعرفون المنطقة، إذ تصمد القوات السورية أمام القوات الغازية في موقع في معركة، ثم تنسحب إلى موقع خلفي، ولكن لا تذكر وسائل الإعلام هذا الانسحاب، ثم تعود إلى الصمود في الموقع الخلفي ثانية، وهكذا فيتصور المستمع أن الصمود مستمر في المواقع المتقدمة ما دام لا يعرف المنطقة.

ولمّا اتخذت القوات المصرية خطة الدفاع، واتخذت مواقع لذلك، ووقفت عندها، نقل اليهود قواتهم من الجبهة المصرية إلى السورية وزجروا بقواتهم كلها في المعركة واستطاعوا احتلال ما خرجوا منه من القطاع الجنوبي، وخسر الجيش السوري كثيراً في هذا التراجع إذ حاول التثبيت فيها دخله ولكن دون جدوى. وإذا كان السوريون قد حزوا هذا الانسحاب الذي اضطروا إليه إلى المصريين الذين لم يتقبلوا بما انفقوا عليه من دخول المعركة معاً والخروج منها معاً، واستمرار القتال على الجبهتين حتى لا تنتهي الفرصة لإسرائيل لنقل قواتها من جهة إلى جهة وتجميع قواتها ضد طرف واحد^(١). إلا أن هذا النقد السوري كان سرياً وعلى

(١) انظر الجزء العاشر من هذه الموسوعة. موضوع حرب رمضان.

المستويات الرسمية دون إعلانها، أو إذاعة شيء من. أما من حيث الإعلام فقد كانت سوريا أيضاً تُردّد تقدمها في الأيام الأولى في القطاع الجنوبي ونسبي من ذلك أمجاداً، وتُردّد وسائل الإعلام كلها ذلك بما أعاد للسلطة شيئاً من المكانة التي فقدتها في حرب ١٣٨٧هـ، حيث كان المستمع يسمع هذا من أية محطة إذاعية استمع إليها، وهدت حقيقة في الأوساط الرسمية والشعبية. وفي الوقت نفسه فإن إسرائيل كانت تفتخر أمام شعبها بتقدمها في القطاع الشمالي والرجوع إلى ما تحلّت عنه في القطاع الجنوبي وأعلنت شعبها أنها لم تخسر شيئاً واحداً من الأرض التي سبقت أن احتلتها عام ١٣٨٧هـ بل زادت فيها وبذا فقد احتفظت بمكانتها أيضاً. وعلى هذا فقد تمّ ما خطّط له الشرق والغرب.

كانت فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ١٤ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (٧ كانون الثاني ١٩٧٤ م) وقد عقد الرئيس أنور السادات مجلس الدفاع لمناقشة هذا الموضوع في ١٦ ذي الحجة، ورأى أعضاء تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى بالإجماع.

وكانت مصر قد وافقت على ما تقدّم به وزير خارجية الولايات المتحدة (كينسجر) من حيث وقف إطلاق النار وذلك في ١٤ شوال ١٣٩٣هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ م).

وزار كينسجر الرئيس المصري في أسوان فوافق على فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل في ٢٤ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ م)، أما سوريا فقد تمت الموافقة منها على فض الاشتباك بعد ستة أشهر من موافقة مصر.

المهجوم على الكلية الفنية العسكرية:

وفي شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٤هـ (نيسان ١٩٧٤ م) وقع الهجوم على الكلية الفنية العسكرية بإمرة صالح عبد الله سرية، فقدّم هو وزملائه

شيء من التأييد بعد أن اعتقد الناس أنه قد حقق نصراً على العدو

- ١١- عاتق راتب، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
 - ١٢- إسحاق صبري عبد الله، وزيراً للتخطيط.
 - ١٣- عثمان عبد المنعم، وزير دولة للشؤون السودانية.
 - ١٤- محمود محمد محفوظ، وزيراً للصحة.
 - ١٥- صلاح الدين محمد حبيب، وزيراً للقوى العاملة.
 - ١٦- أحمد كمال أبو المجد، وزيراً للإعلام.
 - ١٧- أحمد كامل النوري، وزيراً للإنتاج الحربي.
 - ١٨- يوسف السامي، وزيراً للتجارة.
 - ١٩- محمد عبد محمد زكي، وزيراً للتربية والتعليم والأراضي.
 - ٢٠- أحمد غزاد يحيى الدين، وزير دولة للحكم المحلي والقطاعات الشعبية.
 - ٢١- أحمد عز الدين حسن هلال، وزيراً للترول.
 - ٢٢- إبراهيم سالم محمد، وزيراً للصناعة والتعدين.
 - ٢٣- حسن أحمد الشريف، وزيراً للتأمينات.
 - ٢٤- عبد الفتاح عبد الله محمود، وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
 - ٢٥- عبد العزيز محمد عيسى، وزيراً للشؤون الأخرى.
 - ٢٦- عبد المنعم أحمد إسحاق الحربي، وزيراً للنقل البحري.
 - ٢٧- البت برسوم سلامة، وزير دولة للشؤون مجلس الشعب.
 - ٢٨- عثمان أحمد عثمان، وزيراً للإسكان والتعمير.
 - ٢٩- مصطفى أبو زيد فهمي، وزيراً للعدل.
 - ٣٠- أحمد علي كمال، وزيراً للري.
 - ٣١- محمد عبد الفتاح إبراهيم، وزيراً للمالية.
 - ٣٢- محمد هادي المغربي، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.
 - ٣٣- فحي أحمد السويدي، وزيراً للتجارة الخارجية.
 - ٣٤- مصطفى كمال حلمي، وزيراً للتربية والتعليم.
 - ٣٥- يحيى عبد العزيز الجمل، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء.
- وقد تم تعيين
عبد الحميد حسن، نائب وزير للشباب.
محمد أحمد السبي، نائب وزير للمساعدة والقطاعات الشعبية.
ثم تم تعيينها بعد
محمد مسيح أبو، وزير دولة للشؤون الخارجية.

إلى المحكمة التي حكمت على بعضهم بالإعدام وعلى بعضهم الآخر بالسجن لمدة مختلفة، وقد صادق الرئيس المصري على الأحكام في ٨ شوال ١٣٩٥هـ. وقد نفذ حكم الإعدام بصالح عبد الله سرية وكرام عزت الأنصولي.

تخلّص الرئيس أنور السادات قبل حرب رمضان ١٣٩٣هـ من بقايا أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم يبق منهم سوى حسين الشافعي الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية ولم يكن سوى صورة في هذا المنصب الذي يتقلده، وبعد الحرب أنيبت مهمة حسين الشافعي، وعيّن مكانه نائباً لرئيس الجمهورية حسني مبارك. وبذا انتهت آثار الثورة التي هزّت المنطقة بمسائل الإعلام، وبالغروب، والتهديدات، وقيام الاتحادات ولم يبق من آثارها سوى الرئيس نفسه أنور السادات، الذي أعلن بصورة غير رسمية تبرؤة منها، ومن سلغته الذي حمل اسمها أو حملت اسمه وهو جمال عبد الناصر الذي لم تقتصر وبلاته على مصر بل تجاوزت ذلك إلى المنطقة كلها.

وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤م) أعاد أنور السادات تشكيل الوزارة^(١)، وأخذ يسير نحو ما أطلق عليه الحرية، فقد حصل على

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - يتولى رئيس الجمهورية منصب رئيس الوزراء.
- ٢ - عبد العزيز محمد حمادي، نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.
- ٣ - محمود محمد سالم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٤ - عبد العزيز عبد القادر كامل، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للشؤون الدينية.
- ٥ - أحمد إسحاق علي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتحرية.
- ٦ - محمود رياض، وزيراً للنقل والواصلات.
- ٧ - إسحاق فهمي، وزيراً للخارجية.
- ٨ - أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.
- ٩ - إسحاق غام، وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ١٠ - إبراهيم نجيب إبراهيم، وزيراً للمساعدة والقطاعات الشعبية.

الإسرائيلي وذلك تحت تأثير وسائل الإعلام، والشعب في مصر عاطفي يتأثر بسرعة إضافة إلى ما أعطى من حرية بالنسبة إلى سلفه، ولما كانت خطوته المقرر القيام بها لم تتم بعد لذا كان لا بد من مقدمات لها من حرية، وإظهار الإخلاص، والعمل لصالح البلاد... والاستماع إلى بعض الرجال، وإن كان يرغب أن يكون هناك صراع بين الفئات ليتمكن من الخطو وإذا ما حدث نقد فإنما يقع الصراع بين الفئات المتباينة في الداخل، ويبقى هو في منأى، وتتم العملية.

وفي ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤م) شكل عبد العزيز حجازي الوزارة^(١)، وبهذا فقد ترك الرئيس منصب رئاسة الوزارة ليكون

(١) تشكلت الوزارة على النحو التالي:

- ١ - عبد العزيز محمد حجازي، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - محمود محمد سالم، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٣ - عبد العزيز عبد القادر كامل، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الدينية، ووزيراً للأوقاف.
- ٤ - أحمد إسماعيل علي، نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للحرية.
- ٥ - محمود رياض، وزيراً للثقل والمواصلات.
- ٦ - إسماعيل فهمي، وزيراً للخارجية.
- ٧ - أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.
- ٨ - إسماعيل غام، وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ٩ - إبراهيم نجيب إبراهيم، وزيراً للسياحة والطيران المدني.
- ١٠ - عائشة راتب، وزيرة للشؤون الأجنبية.
- ١١ - إسماعيل مصري عبد الله، وزيراً للتخطيط.
- ١٢ - عثمان عددي بدران، وزير دولة للشؤون السودانية.
- ١٣ - صلاح الدين محمد محرم، وزيراً للقوى العاملة.
- ١٤ - أحمد كامل البدوي، وزيراً للإنتاج الحربي.
- ١٥ - محمد كمال أبو المجد، وزيراً للإعلام.
- ١٦ - يوسف السباعي، وزيراً للثقافة.
- ١٧ - أحمد فؤاد يحيى الدين، وزيراً للصحة.
- ١٨ - أحمد عز الدين حسن هلال، وزيراً للشؤون.

العمل باسم الحكومة التي ستحتل المهمة الأساسية في التصرف، وبدأت الخطا تسرع نحو القيام بالمهمة المعدة له والمقرر أن يقوم بتنفيذها، وكان العمل يسير بالتقرب من إسرائيل وفي الوقت نفسه نهياً للظروف الدولية، كما يسعى للتقرب من البلدان العربية وخاصة الشرقية منها، مع السعي للدعاية لنفسه في الداخل والقيام ببعض المشروعات التي تكون أداة لتلك

١٩ - حسن أحمد الشريف، وزيراً للتأمينات.

٢٠ - عبد الفتاح عبد الله محمود، وزير دولة للمتابعة والمراقبة.

٢١ - عبد العزيز محمد عيسى، وزيراً للشؤون الأزهرية.

٢٢ - عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي، وزيراً للثقل الحربي.

٢٣ - البوت برسوم سلامة، وزير دولة للشؤون مجلس الشعب.

٢٤ - عثمان أحمد عثمان، وزيراً للإسكان والتعمير.

٢٥ - مصطفى أبو زيد فهمي، وزيراً للعدل.

٢٦ - أحمد علي كمال، وزيراً للري.

٢٧ - محمد عبد الفتاح إبراهيم، وزيراً للمالية.

٢٨ - فتحي أحمد السولي، وزيراً للتجارة.

٢٩ - مصطفى كمال حلمي، وزيراً للتربية والتعليم.

٣٠ - يحيى عبد العزيز الجمل، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء.

٣١ - محمد سمح أنور، وزير دولة للشؤون الخارجية.

٣٢ - طاهر أمين حسن، وزير دولة للتعاون الاقتصادي.

٣٣ - محمود علي حسن، وزيراً للصناعة والتعمير.

٣٤ - محمود أحمد عبد الأخر، وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.

٣٥ - محمد حامد محمود، وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية.

٣٦ - عبد الرحمن الشاذلي، وزيراً للتصوين.

ثم عين أحمد حدي الشار، وزيراً للمالية،

وأُسندت وزارة التأمينات إلى محمد عبد الفتاح إبراهيم بعد وفاة حسن أحمد الشريف وزير التأمينات.

وعين الفريق أول محمد عبد القوي الجمسي وزيراً للحرية بعد وفاة أحمد إسماعيل علي وعين

عبد الحميد حسن، نائباً لوزير الشباب.

محمد أحمد السبي، نائباً لوزير السياحة والطيران المدني.

الدعاية، وأكثر ما كان يهتم الشعب المصري يوم ذلك قناتة السويس،
وحقول النفط في سيناء لأنها تؤمن دخلاً لمصر وربما أثر ذلك على حياة
الشعب الذي يعيش في حالة من اليأس إذ لا تتوقف الحاجات الضرورية.

وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ (١٦ نيسان ١٩٧٥م) أعيد تنظيم
المنصب العليا في الدولة، وعهد إلى ممدوح سالم بتشكيل الوزارة^(١).

(١) صدر القرار رقم ٢٢٦ الذي قسّم بموجب

أ - محمد حسي مبارك، نائباً لرئيس الجمهورية.

ب - ممدوح محمد سالم، رئيساً لمجلس الوزراء.

ج - محمد حافظ عام، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتعليم العالي.

د - إسماعيل فهمي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتجارة.

هـ - محمد عبد العلي العمسي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للشريعة.

وكان أعضاء الوزارة على النحو الآتي:

١ - عبد اللطيف بلطية، وزيراً للقوى العاملة والتدريب.

٢ - أحمد سلطان، وزيراً للكهرباء.

٣ - إبراهيم نجيب، وزيراً للسياحة.

٤ - عائشة راتب، وزيرة للشؤون الاجتماعية.

٥ - عثمان عدلي بدران، وزيراً للزراعة، ووزير دولة لشؤون السودان.

٦ - أحمد كمال أبو النجد، وزيراً للإعلام.

٧ - أحمد كامل البدري، وزيراً للإنتاج الحربي.

٨ - يوسف الساهي، وزيراً للثقافة.

٩ - أحمد فؤاد محي الدين، وزيراً للصحة.

١٠ - أحمد عز الدين هلال، وزيراً للتقنية.

١١ - عبد الفتاح عبد الله محمود، وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، والرقابة.

١٢ - البيرت برسوم سلامة، وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.

١٣ - عثمان أحمد عثمان، وزيراً للإسكان والتعمير.

١٤ - محمد عبد الفتاح إبراهيم، وزيراً للسياحة.

١٥ - مصطفى كمال حلمي، وزيراً للتربية والتعليم.

١٦ - محمد حامد محمود، وزير دولة للحكم المحلي، والتنظيمات الشعبية.

١٧ - عبد الرحمن الشاذلي، وزيراً للتسويق.

١٨ - عادل بونس، وزيراً للعدل.

الخبرات:

وأخذ الرئيس المصري يُعطي الخبرة تدريجياً إذ وجد أنه من الأصح
له أن يستمع إلى آراء الآخرين، ويتصرف من خلال ما يشكل عنده من
انطباعات خوفاً من العمل السري ضده، فقد أصدر قراراً بتاريخ ٢٤
جاءى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٣ تموز ١٩٧٥م) بإعادة أملاك تسع عشرة
شخصية سياسية كانت قد أتمت أملاكهم، ومن بينهم فؤاد سراج الدين
أمين سر حزب الوفد، وإبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الأسبق والأمين
العام للهيئة السعدية.

وكان قد أصدر قراراً في ٢٨ جادى الآخرة بالعمو عن ألفين من
السياسيين الذين صدرت بحقهم أحكام قبل ٢٠ ربيع الأول ١٣٩١ هـ
(١٥ أيار ١٩٧١م) أي قبل المحاولة التي تزعمها علي صبري وعدد من

١٩ - محمود عبد الرحمن فهمي، وزيراً للنقل البحري.

٢٠ - إبراهيم حلمي عبد الرحمن، وزيراً للتخطيط.

٢١ - حسين فهمي، وزيراً للداخلية.

٢٢ - زكريا توفيق عبد الفتاح، وزيراً للتجارة.

٢٣ - عبد العظيم عبد الله أبو العطا، وزيراً للري.

٢٤ - عيسى عبد الحميد شاهين، وزيراً للصناعة والتعدين.

٢٥ - محمد عبد الحمود الحجيلي، وزيراً للبحث العلمي والطاقة الذرية.

٢٦ - جمال الدين محمد صدقي، وزيراً للنقل.

٢٧ - أحمد أحمد أبو إسماعيل، وزيراً للمالية.

٢٨ - محمد محمد زكي شافعي، وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.

٢٩ - محمد كمال الدين حسين، وزيراً للمواصلات.

٣٠ - محمد حدي أبو زيد، وزيراً للطيران المدني.

٣١ - محمد السيد حسنة الدعي، وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.

تم قسّم لها بعد

محمد محمود رياض، وزيراً دولة للشؤون الخارجية.

السياسيين عدده، وقد شمل هذا القرار العفو عن الإخوان المسلمين،
والشيوعيين.

وصدر في لحة شهر رجب قرار من مجلس الدولة المصري بالإجازة
للأفراد بإصدار صحف خاصة، وكانت الصحف قد أمتعت منذ عام
١٣٨٠هـ بموجب قانون تنظيم الصحافة.

ووافق الرئيس المصري على اقتراح من أعضاء المؤتمر القومي للاتحاد
الاشتراكي بإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لفترة ثانية، حيث انتهت مدة
رئاسته في شهر شوال ١٣٩٦هـ.

ووافق على إعادة فتح قناة السويس، وابتدأ تطهيرها بعد السحاب
إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة، وقد أعيد فتحها في ٢٦ جادى الأخرى
١٣٩٥هـ (٥ حزيران ١٩٧٥م) أي بعد مرور ثمان سنوات على إغلاقها.

وفي هذه الأثناء توترت العلاقات بين مصر وليبيا إذ حاولت الثانية
منها العمل لضم قسم من الصحراء الغربية المصرية إليها، وأخذت كل
منها تنهت الأخرى باتهامات متبادلة، ثم تحسنت العلاقات بين الطرفين، وقام
ممدوح سالم رئيس الوزارة المصرية بزيارة ليبيا.

وفي مطلع رمضان من عام ١٣٩٥هـ أعلن فك الارتباط الثاني، وتقرّر
السحاب إسرائيل إلى ما بعد المعرات في سيناء وعودة مكامن النفط في
البحر الأبيض المتوسط إلى مصر.

وفي ١٧ شوال ١٣٩٥هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٧٥م) أخذت فكرة
العودة إلى تعدد الأحزاب للمعارضة البناء خوفاً من استبداد الرأي
الفردى وحب التسلّط، وبدأت فكرة إقامة المنابر الحرة تمهيداً لقيام
الأحزاب، ولكن ذلك لم يجد أذناً صاغية لدى الشعب إذ تم ذلك ضمن
الاتحاد الاشتراكي الذي يرمز إلى الاستبداد والطغيان الذي مارسه الحاكم
ضد رعيته، ثم كلّف الرئيس المصري أنور السادات رئيس وزارته أن

يؤلّف حزب مصر الذي لم يكن سوى امتداد للاتحاد الاشتراكي الذي هو
أيضاً امتداد للاتحاد القومي، وما الاتحاد القومي سوى تسمية لهيئة التحرير
كما أشار إلى إبراهيم شكري أن يؤلّف حزب العمل، وأنشأ مصطفى كامل
مراد حزب الاتحاد، وخالد محيي الدين حزب التقدم، وكانت خيوط هذه
التجمعات تلتقي في يد الرئيس.

ثم ظهر حزب الوفد الجديد ولم يستمر سوى مائة يوم حيث توقّف
نشاطه بعد ذلك لحرمان رئيسه فؤاد سراج الدين من الحقوق السياسية.
وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٩٦هـ (١٩ آذار ١٩٧٦م) عدّل تشكيل
الوزارة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ برئاسة ممدوح سالم^(١) الذي بعد

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي

- ١ - ممدوح سالم، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - محمد حافظ عام، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتربية والاجتماع والخدمات، ورئيساً
للجنة الوزارة للحكم المحلي.
- ٣ - إسماعيل فهمي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
- ٤ - محمد عبد العلي الحمسي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحرية والإنتاج
الحرى.
- ٥ - أحمد سلطان، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة.
- ٦ - عبد المنعم بطلية، وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
- ٧ - إبراهيم نجيب، وزيراً للسياحة والطران.
- ٨ - عائشة راتب، وزيرة للشؤون الاجتماعية، والتأمينات.
- ٩ - أحمد فؤاد محيي الدين، وزيراً للصحة.
- ١٠ - أحمد عز الدين هلال، وزيراً للتقوى.
- ١١ - عبد الفتاح عبد الله محمود، وزيراً للنقل والواصلات.
- ١٢ - هرت برسوم سلامة، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الشعب.
- ١٣ - عثمان أحمد عثمان، وزيراً للإسكان والتنمية.
- ١٤ - مصطفى كمال حلمي، وزيراً للتعليم.
- ١٥ - محمد حامد محمود، وزيراً للدولة للحكم المحلي، والتنظيمات الشعبية والسياسية.
- ١٦ - عادل بونس، وزيراً للعدل.

رئيس حزب مصر، وهو زعيم الأغلبية في مجلس الشعب رغم أن هذا المجلس والوزارة لم يكونا سوى امتداد للاتحاد الاشتراكي أي المجموعة التي تتحكم في شؤون البلاد، حتى النقابات ومنها الاتحاد النسائي الذي تشرف عليه زوج الرئيس المصري والتي تُسمى سيدة مصر الأولى، ولم يكن دورها في السلطة بأقل من زوجها أبداً. بل كانت تتدخل في كل الموضوعات وتحل القضايا باسمها، ولم يكن من يستطع الوقوف في وجهها، وربما كانت من أسباب النقمة الرئيسية على أنور السادات زوجها.

وفي ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٦م) أعاد بمذوح

- ١٦- محمود عبد الرحمن فهمي، وزيراً للنقل البحري.
- ١٧- زكريا توفيق عبد الفلاح، وزيراً للتجارة والتموين.
- ١٨- حسين فهمي، وزيراً للداخلية.
- ١٩- عبد العظيم عبد الله أبو العطا، وزيراً للزراعة والري.
- ٢٠- عيسى عبد الحميد شاهين، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
- ٢١- محمد عبد المنعم الحبيبي، وزيراً للدولة للبحث العلمي والثقافة الدينية.
- ٢٢- جمال الدين محمد صدقي، وزيراً للدولة للإنتاج الحربي.
- ٢٣- أحمد أحمد أبو إسحاق، وزيراً للتأليف.
- ٢٤- محمد محمد زكي شالعي، وزيراً للاقتصاد والدولة للتموين الاقتصادي.
- ٢٥- محمد السيد حسين الذهبي، وزيراً للأوقاف وشؤون الأهرام.
- ٢٦- محمد محمود رياض، وزيراً للدولة للعلاقات الخارجية.
- ٢٧- أحمد فؤاد الشريف، وزيراً لشؤون مجلس الوزراء والتابعة والرقابة والتنمية الإدارية.
- ٢٨- جمال العظمي، وزيراً للإعلام والثقافة.
- ٢٩- حسن نجحت محمد حسين، وزيراً للدولة للزراعة وشؤون السودان.
- ٣٠- محمد محمود الإمام، وزيراً للتخطيط.
- وتوفي عادل يونس فقيهن مكانه أحمد سمح خلعت.
- وتوفي أحمد فؤاد الشريف.

سالم تشكيل الوزارة بقرار من رئيس الجمهورية^(١).

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي:

- ١- بمذوح محمد سالم، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢- عبد المنعم القسوي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية.
- ٣- أحمد حافظ عام، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتربية الاحترافية والخدمات.
- ٤- إسحاق فهمي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
- ٥- عبد الغني الحمصي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحرية والإنتاج الحربي.
- ٦- أحمد سلطان، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للكهرباء والطاقة.
- ٧- عبد المنعم بلطبة، وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
- ٨- إبراهيم يحيى، وزيراً للسياحة والطيران.
- ٩- عائشة راتب، وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.
- ١٠- أحمد فؤاد يحيى الدين، وزيراً لشؤون مجلس الشعب.
- ١١- أحمد عز الدين هلال، وزيراً للترول.
- ١٢- عبد الفلاح عبد الله محمود، وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
- ١٣- الثروت برسوم سلامة، وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء والتابعة والرقابة.
- ١٤- مصطفى كمال حلمي، وزيراً للتعليم.
- ١٥- محمد حامد محمود، وزير دولة للتحكم المحلي، والشباب، والنسب والشؤون النسائية.
- ١٦- حسين فهمي، وزيراً للداخلية.
- ١٧- زكريا توفيق عبد الفلاح، وزيراً للتجارة والتموين.
- ١٨- عبد العظيم عبد الله أبو العطا، وزيراً للزراعة والري.
- ١٩- عيسى عبد الحميد شاهين، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
- ٢٠- محمد عبد المنعم الحبيبي، وزيراً للدولة للبحث العلمي، والثقافة الدينية.
- ٢١- جمال الدين محمد صدقي، وزير دولة للإنتاج الحربي.
- ٢٢- محمد محمود رياض، وزير دولة للعلاقات الخارجية.
- ٢٣- جمال العظمي، وزيراً للإعلام والثقافة.
- ٢٤- عبد العزيز حسين، وزير دولة للزراعة وشؤون السودان.
- ٢٥- محمد محمود الإمام، وزيراً للتخطيط.
- ٢٦- أحمد سمح خلعت، وزيراً للعدل.
- ٢٧- علي عبد الحميد عبد، وزير دولة للتنمية الإدارية.
- ٢٨- حسن محمد حسن، وزيراً للإسكان والتعمير.

وفي ٢٥ محرم ١٣٩٧هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٧) وقّعت معاهدة دفاع بين مصر والسودان، وقد وقّعها نيابةً عن مصر، الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي وعن السودان الفريق بشر محمد علي.

وفي اليوم التالي وجّهت مصر تحذيراً للحبشة التي كانت تقوم بمشد جيوشها على حدود السودان استعداداً للهجوم عليها، وأعلنت الحبشة أن أي هجوم على السودان إنما هو هجوم على مصر.

أعمال الشعب:

وقد قامت بعض أعمال التخريب في البلاد في يومي ٢٩ و ٣٠ محرم فألقى الرئيس المصري أنور السادات خطاباً اتهم فيه الحزب الوجودي التقدمي اليساري أنه وراء هذه الأعمال، وأنه يتلقّى التعليمات من موسكو.

الحرية السياسية:

وفي ١٤ صفر ١٣٩٧هـ (٢ شباط ١٩٧٧ م) أعطى أنور السادات حرية تكوين الأحزاب السياسية. وفي اليوم نفسه أعلن عن تعديل الوزارة^(١).

وفي هذا الوقت كانت المحاولة السياسية تنجح نحو إقامة وحدات بين بعض الأمصار العربية، وقد قطعت مرحلة بين كل من مصر، وسوريا، والسودان، وفي ١٤ رمضان ١٣٩٧هـ (٢٨ آب ١٩٧٧ م) أعلنت أسبأ القيادة السياسية بين هذه الأمصار الثلاثة.

زيارة إسرائيل:

كان التخطيط أن يخطو الرئيس المصري خطوةً أوسع مما قبله من حكام مصر، ومن غيره من البقية، لذا كان عليه أن يتفاهم مع عددٍ من رؤساء الدول العربية حتى لا يتفرد وحده بهذه الخطوة أو يضمن على الأقل عدم الهجوم عليه بشكلٍ واسعٍ وخاصةً أن الشعب العربي لن يتقبل هذه الخطوة ويضطر الرؤساء في كثيرٍ من الأحيان مُسايرة الشعوب قبل سير مثل هذه الخطوات، وكان أكثر ما يُريده أن يتفاهم مع سوريا التي تعدّ مركز الجبهة الشمالية وقوتها الرئيسية، كما أن مصر مركز الجبهة الجنوبية وقوتها الرئيسية، وإذا كان الشعب العربي في مصر أكثر ليونةً وتقبلاً لهذه الخطوة إلا أنه في بقية الدول العربية لن يتقبل ذلك بتلك السهولة التي ربما بسكت عنها الكثير من المصريين.

قام أنور السادات في ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧هـ (٢٦ تشرين الأول

- ٤ - عبد النعم محمد الصاوي، وزيراً للإعلام والثقافة.
- ٥ - إبراهيم محمد شكري، وزيراً للزراعة.
- ٦ - محب رمزي شينو، وزيراً للسياحة والطيران المدني.
- ٧ - أمال عثمان، وزيرة للشؤون والشؤون الاجتماعية.
- وأبعد - حسين فهمي وزير الداخلية.
- جمال العطفي وزير الثقافة والإعلام.
- وقدّين محمد بنوي إسماعيل، نائباً لوزير الداخلية.
- كمال حامد خير الله، نائباً لوزير الداخلية.
- ثم تمّين عبد الرزاق عبد القادر عبد المجيد وزيراً للتخطيط.

- ٢٩ - حامد عبد الطيف الساج، وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.
 - ٣٠ - إبراهيم حبل مصطفى بدران، وزيراً للصحة.
 - ٣١ - محمود صلاح الدين حامد، وزيراً للمالية.
 - ٣٢ - محمد متولي عبد الحافظ الشعراوي، وزيراً للأوقاف، ووزير دولة للشؤون الأزهرية.
- (١) شمل التعديل الوزاري:
- ١ - محمود محمد سالم، رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
 - ٢ - عبد العظيم عبد الله أبو العطا، وزيراً للثروة.
 - ٣ - عبد العزيز حسين، وزير دولة للمجمعات الزراعية والصناعة والثروة المائية وشؤون السودان.

١٩٧٧م) بتعديل الوزارة، وعهد إلى ممدوح سالم رئيس الوزارة نفسه بإعادة تشكيلها^(١١).

(١١) أعاد ممدوح سالم تشكيل وزارته على النحو الآتي:

- ١ - ممدوح محمد سالم، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - عبد المنعم القيسوني، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، ووزيراً للتخطيط.
- ٣ - محمد حافظ فام، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية، ووزيراً للشؤون مجلس الوزراء، وشؤون السودان.
- ٤ - محمد عبد الغني الجمسي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحرية والاشارة القومي.
- ٥ - أحمد سلطان، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للكهرباء والطاقة.
- ٦ - أحمد فؤاد يحيى الدين، ووزيراً للشؤون مجلس الشعب.
- ٧ - أحمد عز الدين هلال، ووزيراً للصناعة والشؤون والتعدين.
- ٨ - مصطفى كمال حلسي، ووزيراً للتعليم ووزير دولة لبحث العلمي.
- ٩ - محمد حامد محمود، ووزيراً للدولة للحكم المحلي، والشباب، والشؤون الثقافية والسياحة.
- ١٠ - زكريا توفيق عبد الفتاح، ووزيراً للتجارة والتصدير.
- ١١ - عبد العظيم عبد الله أبو العطا، ووزيراً للري واستصلاح الأراضي.
- ١٢ - عيسى عبد الحميد شاهين، ووزيراً للدولة للرقابة والمتابعة.
- ١٣ - محمد محمود رياض، ووزيراً للشؤون الخارجية.
- ١٤ - أحمد سمح طلعت، ووزيراً للعدل.
- ١٥ - حامد عبد المنعم السايح، ووزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.
- ١٦ - إبراهيم حجيل مصطفى بدران، ووزيراً للصحة.
- ١٧ - محمود صلاح الدين حامد، ووزيراً للثروة.
- ١٨ - محمد متولي عبد الحافظ الشعراوي، ووزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
- ١٩ - عبد المنعم محمود الصاوي، ووزيراً للإعلام والثقافة.
- ٢٠ - إبراهيم محمود شكرى، ووزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
- ٢١ - محب رمزي سيني، ووزيراً للسياحة والضيافة المدني.
- ٢٢ - أمال عثمان، ووزيرة للشؤون والتأهيلات الاجتماعية.
- ٢٣ - محمد بنوي إسمايل، ووزيراً للداخلية.
- ٢٤ - حسب الله محمد الكفراوي، ووزيراً للإسكان والتعمير.

وأعلن في ٢٨ ذي القعدة ١٣٩٧هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م) أمام مجلس الأمة أنه على استعداد للذهاب إلى جنيف للمفاوضة مع إسرائيل بل بإمكانه الذهاب إلى الكنيست ومناقشة اليهود هناك، وربما كان هذا التصريح جسناً لبعض للشعب والمعرفة رد الفعل الذي يمكن أن يكون داخل مصر وخارجها.

وأمام هذه التصريحات فقد قدّم استقالته من الوزارة المصرية لإسماعيل فهمي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، ومحمد محمود رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقد قبل الرئيس المصري هذه الاستقالات، وعيّن وزير الدولة بطرس بطرس غالي وزير دولة للشؤون الخارجية.

وقام الرئيس المصري بزيارة مفاجئة إلى سوريا، وأمله كبير في أن يتجه إلى القدس مع الرئيس السوري حافظ الأسد، غير أن الشعب العربي في سوريا لا يمكنه السكوت عن مثل هذا التصرف، وقبول مثل هذا الضيم، وقد رفض الرئيس السوري مشاركة الرئيس المصري في هذه الخطوة ونصحها أثناء وداعه بالعدول عنها، غير أن السادات كان من المقرر أن يقوم بها، وقد عزم على ذلك، ولا يمكنه أن يتراجع، وفعلاً قام بزيارة القدس في ٨ ذي الحجة ١٣٩٧هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م).

وما إن عاد من الزيارة حتى تغيرت النظرة إليه داخلياً وخارجياً، ففي

٢٥ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة.

٢٦ - نعم مصطفى أبو طالب، وزير دولة.

٢٧ - عبد الستار مجاهد عرفة، ووزيراً للنقل والمواصلات والفلل البحري.

٢٨ - علي السلس، وزير دولة.

٢٩ - سعد محمد أحمد، ووزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.

٣٠ - نوري إسماعيل فهمي، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية.

٣١ - محمد محمود رياض، وزير الدولة للشؤون الخارجية.

٣٢ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة للشؤون الخارجية.

الداخل شعر الشعب أن الحرية التي أعطاها ولو كانت نسبية إلا أنه كان يقصد منها أن يشتغل الناس في الخلافات فيما بينهم، فالصراع الحزبي يُلهي رجال الأحزاب بعضهم عن بعض وخاصةً أن النشاط في أوله، كما حرص الرئيس المصري على إثارة الخلافات الدينية فأثار التصاري على المسلمين الذين اتهمهم بالتعصب والتطرف، كما عمل على تفرقة المسلمين فيما بينهم ونعت جماعة منهم بالرجعية وآخرين بالمرونة وإمكانية التفاهم معهم وذلك من أجل الايقاع بهم، كل هذا من أجل أن يشتغل الناس عن خطوته التي خطاها.

ولكن هذا قد جعل حقدًا عليه وخاصةً من الفئات الإسلامية التي اعتاد أن يُوجّه إليها اللوم في مناسباتٍ وغير مناسبة، واستطاع أن يستوعب بعض المشايخ من أهل السوء ويطلب منهم مناقشة من سجن من الفئات الإسلامية في عملية لفصل الأدمغة حسب تحصيله إلا أن بعض هؤلاء الشباب كان أقدر على الجدل من أولئك المشايخ ما داموا على الحق، وما داموا يتكلمون مؤمنين بما يقولون، أما أهل الشر فلنما يتكلمون إرضاء لمن يعينهم، وزُلفى، وفي سبيل الحصول على مفتح عند السلطان، دون الإيمان بما يُخاطبون به الذين يُناقشونهم، بل إن أحاديثهم للناس أثناء الوعظ والتذكير لختلف عما يُجادلون به مع من كَلَّفوا مجادلهم.

وفي الوقت نفسه فقد أعطى شيئاً من الحرية، وسمح بإصدار الصحف والمجلات، وأقام ما أطلق عليه اسم المناظر في سبيل رصد عناصر كل مجموعة لمراقبة أهل الرأي فيها والمركبين من أفرادها، فقد سمح للإخوان المسلمين بإصدار مجلة الدعوة، وكان همته رصد العناصر العاملين فيها والذين ينشطون في الكتابة والتوزيع، وعملية الطباعة إذ أن ضعف إمكانياتهم المادية تُلزمهم على تكليف أفرادهم للقيام بمثل هذه المهمة، وقد استطاع أن يرصد ما أراد لحسن نية الإخوان وعدم إدراك قادتهم الأعيب السياسة، وسوء المقصد.

كما أن المسلمين الملتزمين إسلامياً قد ضاقوا ذرعاً بزواج الرئيس «جيهان» التي كانت كالصبي المراهق تقطع البلاد طولاً وعرضاً، وتتحرك بيناً وشمالاً، لتلتقي مع الرجال والنساء على حدٍ سواء ومع النساء والتنظّمات الاجتماعية، وتندخل بأمور السياسة، بل كانت صاحبة باعٍ طويلٍ فيما أطلق عليه «تقنين الشريعة» وهي في كل هذه الحركة حاضرةً سافرةً هائلةً كالغيان.

وكانت كل الأحزاب التي وجدت حذرةً منه، تتحرك على حذر، وتصدر البيانات على وجل، تخشى رجال المخابرات وتخاف سامة البطش المفاجئة.

واستمرّ الحقد على الرئيس المصري والحذر منه حتى اغتيل عام ١٤٠٢هـ في احتفالٍ عامٍ بتخطيطٍ وتدبيرٍ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً، أما من الناحية الخارجية فقد وقف في وجه تصرفه الحكومات العربية، فقاطعت مصر سياسياً إضافةً إلى وقف عضويتها في جامعة الدول العربية والمنظمات والمؤتمرات العربية والإسلامية، وانتقل مقرّ الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وكذا المؤسسات العربية الأخرى التي توزعت في عواصم الدول العربية، واستمرّ ذلك مدة عهد أنور السادات ومدة من عهد خلفه حسني مبارك.

كان سكوت الشعب العربي في مصر على هذه الخطوة التي أقدم عليها رئيسه نتيجة تخطيط عدّة عقودٍ من السنوات أذاق المسؤولين في البلد رعاياهم الدلّ، وسقوهم من كأس الإهانة حتى يصلوا إلى هذه المرحلة من الخنوع والسكوت عن كل ما يقوم به رؤسائهم خوفاً من أن يُصيهم ما أصابهم سابقاً. وأما الأحزاب التي قامت فلم تكن بحالة أفضل من عناصر الشعب العاديين ليس خوفاً وإن كان هذا عند الأعضاء العاديين وإنما للسر في الطريق نفسه وأخذ الماء عنصر الحياة عندهم من التبع ذاته. وإذا

كانت الحركة الإسلامية قد أبدت بعض التأفف وعدم الرضا إلا أن الصوت كان ضعيفاً والخطورة أضخم منه والمخلف أكثر منه، ولم يحدث رد فعل بالمعنى الصحيح ومزت العاصمة ولم يحدث شيء رغم تسخُّع السياسيين، ولم يكن أحد يتوقع هذا، وربما كانت تظهر همسات وترتفع أحياناً لتصل إلى إعلانات وتصريحات بأننا موافقون على ما تم فقد قدمت مصر الكثير من الضحايا ومن الأموال والتضحية في المصلحة ولم تصل إلى نتيجة، كل ذلك في سبيل الفلسطينيين الذين يعيشون بحالة أفضل مما يعيش المصريون، فليضحوا من أجل بلدهم وأرضهم، ولا شك أن هذه كلمات مسومة وموجهة من أعداء ومن لا يخافون الله ويؤددها جهلة عاملون وعلى كل حال لم تحدث اضطرابات ولم تفتح معتقلات.

وفي ٢ جمادى الآخرة عام ١٣٩٨ هـ (٩ أيار ١٩٧٨ م) عهد الرئيس المصري إلى ممدوح سالم بإعادة تشكيل الوزارة^(١).

(١) أعيد تشكيل الوزارة على النحو الآتي

- ١ - ممدوح محمد سالم، رئيس مجلس الوزراء
- ٢ - محمد عبد الغني الحسني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير للتحربية والإنتاج الحربي
- ٣ - أحمد سلطان، نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير الكهرباء والطاقة
- ٤ - أحمد فرهاد محي الدين، وزير الشؤون مجلس الشعب
- ٥ - أحمد عز الدين هلال، وزير للصناعة والبقول والتعدين
- ٦ - مصطفى كمال حلسي، وزير للتعليم، ووزير دولة للبحث العلمي
- ٧ - محمد حامد محمود، وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسة والشباب
- ٨ - زكريا توفيق عبد الفتاح، وزير للترول
- ٩ - عبد العظيم عبد الله أبو العطا، وزير للري، ووزير دولة للشؤون السودانية
- ١٠ - عيسى عبد الحميد شاهين، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء والشباب والرفاهية
- ١١ - حامد عبد اللطيف السايح، وزير للاقتصاد والتعاون الاقتصادي
- ١٢ - إبراهيم حبيب مصطفى بدران، وزير للصحة
- ١٣ - محمود صلاح الدين حامد، وزير للثالثية

ولم تكن الأوضاع في البلدان الأخرى بأفضل حالاً، إذ حدثوا ذلك قصة محلية، أو أن ما أصاب الشعب العربي في مصر قد أصابه في الأمصار الأخرى، على حين اتخذ الحكام في البلدان العربية إجراءات ضد الحكم المصري أكثر مما حدث من ردود فعل من الشعب إذ كانوا يتوقعون حركاتٍ ساحبة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سياسة الضغط والقمع التي اتخذت مدة ليست قصيرة قد ألحمت وألزمت الشعب على الملوع والسكوت عما يحدث بسبب الخوف، وبسبب تعميق وتوسيع الفكرة الإقليمية حيث أصبح الشعب يعد كل ما يحدث في مصر آخر قضايا محلية لا علاقة له بها، حتى قضية فلسطين أصبحت محلية تخص أبناءها وأبعدت عنها الصفة الإسلامية، وهذا ما يخطط له الأعداء ويعملون له منذ مدة طويلة.

- ١٤ - محمد منوي عبد الحافظ الشعراوي، وزير للأوقاف، ووزير دولة للشؤون الأزهرية
- ١٥ - عبد النعم محمد الصاوي، وزير للتقافة والإعلام
- ١٦ - إبراهيم محمود شكوي، وزير للاستصلاح الزراعي
- ١٧ - محمد رحوي ستيو، وزير للصناعة والقطران المدني
- ١٨ - أمال عثمان، وزيرة للشؤون والتأهيلات الاجتماعية
- ١٩ - عبد الرازق عبد المجيد، وزير للتخطيط
- ٢٠ - محمد إبراهيم كامل، وزير للخارجية
- ٢١ - محمد تويي إسماعيل، وزير للداخلية
- ٢٢ - حسب الله محمد الكفراوي، وزير للتعمير والمنشآت الجديدة
- ٢٣ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة للشؤون الخارجية
- ٢٤ - نعيم مصطفى أبو طالب، وزير للنقل والنواصط والنقل البحري
- ٢٥ - عبد السار مجاهد عرفة، وزير دولة للإنتاج الحربي
- ٢٦ - علي السلس، وزير دولة للتنمية الإدارية
- ٢٧ - سعد محمد أحمد، وزير للتقوى العاملة والتدريب المهني
- ٢٨ - أحمد طلعت توفيق، وزير للإسكان
- ٢٩ - أحمد ممدوح عطية، وزير للعدل
- ٣٠ - محمود محمد داود، وزير للزراعة
- ٣١ - حافظ عبد المقصود إبراهيم طاحون، وزير للشؤون

وفي ٣ ذي القعدة ١٣٩٨هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٨م) قبل الرئيس المصري استقالة حكومة ممدوح سالم وعهد إلى مصطفى خليل بتشكيل الوزارة^(١). ولم تكن استقالة ممدوح سالم إحساناً منه بما قام به من دور.

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

- ١ - مصطفى خليل، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - فكري مكرم عبيد، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، لشؤون مجلس الشعب.
- ٣ - كمال حسن علي، وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
- ٤ - أحمد عز الدين هلال، وزيراً للتشؤون.
- ٥ - حامد عبد اللطيف السابح، وزيراً للإقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي.
- ٦ - محمد بيوي إسمايل، وزيراً للداخلية.
- ٧ - محمود أمين عبد الحافظ، وزيراً للتسليحة والطيران المدني.
- ٨ - أمال عبد الرحمن عثمان، وزيرة للشؤون والتأهيلات الاجتماعية.
- ٩ - عبد الرزاق عبد المجيد، وزيراً للتخطيط.
- ١٠ - حسام الله محمد الكفراوي، وزيراً للتعمير والمجمعات الجديدة.
- ١١ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ١٢ - علي محمد السلمي، وزير دولة للتعاضد والرقابة.
- ١٣ - سعد محمد أحمد، وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
- ١٤ - محمود محمد داود، وزيراً للزراعة.
- ١٥ - ناصف عبد القصور، تعاون، وزيراً للتسويق والتجارة الداخلية.
- ١٦ - حسن محمد إسمايل، وزيراً للتعليم والبحث العلمي والثقافة.
- ١٧ - أحمد علي موسى، وزيراً للعدل.
- ١٨ - سليمان متولي سليمان، وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للحكم المحلي.
- ١٩ - توفيق حامد كركرة، وزيراً لاستصلاح الأراضي.
- ٢٠ - محمد عبد الحادي سيادة، وزيراً للري ووزير دولة لشؤون السودان.
- ٢١ - عبد الآخر محمد عمر عبد الآخر، وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.
- ٢٢ - علي فهمي الداهستاني، وزيراً للتشغيل والواصلات والنقل البحري.
- ٢٣ - مصطفى متولي الخفناوي، وزيراً للإسكان.
- ٢٤ - إبراهيم عبد الرحمن، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
- ٢٥ - مصطفى كمال مصري، وزيراً للكهرباء.
- ٢٦ - علي جمال الشاخر، وزير دولة للتعاون الاقتصادي.

ولا تأثراً بما يسمع من نقد أو ما يُهمس نحوه من خيانة قام بها سيده وإنما كانت مهمته قد انتهت، وقد ذكرنا أن أنور السادات قد طلب منه أن يؤلف حزب مصر، وقد قام بما أوكل إليه، ثم رأى الرئيس المصري أن يكون هو زعيم حزب يحكم البلاد، فأنشأ الحزب الوطني الديمقراطي، وقد أُضيفت كلمة ديمقراطي لأنه لم يكن الدستور يُسبح إعادة حزب قديم، وكذا صيغت كلمة «الجديد» إلى حزب الوفد. فلما تأسس الحزب الوطني الديمقراطي انضم إليه رجالات وأعضاء حزب مصر، وبقي رئيسه ممدوح سالم دون أية قاعدة فانسحب واستقال من الحكم، إذ فقد سبب وجوده، فالحزب الوطني هو امتداد لحزب مصر الذي قام مكان الاتحاد الاشتراكي وريث الاتحاد القومي بديل هيئة التحرير. وهكذا فهذا الحزب ونظيره لم يعم على مبدأ أو فكرة وإنما لمصلحة وصول صاحب السلطة فلما كان أنور السادات يدعم حزب مصر لقي تأييداً فلما أقام حزباً جديداً تبعته العناصر وانصوت تحت جناحه.

وفي ٢٤ رجب ١٣٩٩هـ (١٩ حزيران ١٩٧٩م) أعاد مصطفى خليل تشكيل الوزارة^(١). وأخذ الاستبداد يظهر من جديد والتشهير في الأموال

- ٢٧ - محمد عبد الرحمن بعبار، وزيراً للأوقاف ووزير دولة للشؤون الأزهرية.
 - ٢٨ - حسني محمد السيد علي، وزير دولة للإسكان.
 - ٢٩ - كمال توفيق أحمد نصار، وزير دولة للإنتاج الحربي.
 - ٣٠ - ممدوح كمال جبر، وزيراً للصحة.
 - ٣١ - علي لطفي محمود لطفي، وزيراً للهاوية.
 - ٣٢ - محمد أحمد العلي، وزيراً للدولة.
- (١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
- ١ - مصطفى خليل، رئيساً لمجلس الوزراء.
 - ٢ - فكري مكرم عبيد، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، لشؤون مجلس الشعب.
 - ٣ - كمال حسن علي، وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
 - ٤ - أحمد عز الدين هلال، وزيراً للتشؤون.
 - ٥ - مصطفى كمال حسني، وزيراً للتعليم والبحث العلمي.

العامه يبدو على الرئيس إذ أصبح له في كل مدينة مصرية قصر يجعل ايم واستراحة، ولا يقبل نصفاً ولا رأياً من أحد بما أخذ النقد بقتة والمعارضة الداخلية السرية تظهر.

وفي ٢٩ جادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (١٤ أيار ١٩٨٠ م) شكل الرئيس

- ٦ - حامد عبد الطيف السليح - وزيراً للاقتصاد والحدود الخارجية والعمارة الاقتصادية
- ٧ - محمد سوي إسماعيل - وزيراً للداخلية
- ٨ - محمود أمين عبد الحافظ - وزيراً للتساحة والطيران المدني
- ٩ - أسد عبد الرحمن عثمان - وزيراً للشؤون والتأمينات الاجتماعية
- ١٠ - عبد الرزاق عبد الحميد - وزيراً للتخطيط
- ١١ - حسب الله محمد الكفراوي - وزيراً للتعمير والجمعيات الجديدة
- ١٢ - بخرس بخرس علي - وزير دولة للشؤون الخارجية
- ١٣ - سعد محمد أحمد - وزيراً للتقوى العلمية والتدريب الفني
- ١٤ - مصطفى عبد القويوم طاحون - وزيراً للشؤون والتجارة الداخلية
- ١٥ - سليمان سوي سليمان - وزيراً للشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للحكم المحلي
- ١٦ - توفيق حامد كرامة - وزيراً لاستصلاح الأراضي
- ١٧ - محمد عبد الحادي سامية - وزيراً للزراة ووزير دولة للشؤون السودانية
- ١٨ - عبد الآخر محمد عبد الآخر - وزير دولة للشؤون مجلس الشعب
- ١٩ - علي فهمي الداعقاني - وزيراً للتقوى والمواصلات والنقل البحري
- ٢٠ - مصطفى سوي الحفادي - وزيراً للإسكان
- ٢١ - إبراهيم عبد الرحمن عثمان - وزيراً للصناعة والزراة المعدنية
- ٢٢ - مصطفى كمال حسني - وزيراً للتقوى
- ٢٣ - علي جمال الشاهر - وزير دولة للشؤون الاقتصادية والتسويق الخارجي
- ٢٤ - كمال توفيق نهار - وزير دولة للإنتاج الحربي
- ٢٥ - صلاح كمال حبر - وزيراً للصحة
- ٢٦ - علي فهمي محمود لطفي - وزيراً للتربية
- ٢٧ - عبد السلام أحمد الشرا - وزيراً للأوقاف
- ٢٨ - عبد الحميد حسن محمد - وزير دولة للتقوى والتربية
- ٢٩ - أنور عبد الفتاح أبو سحلي - وزيراً للتعليم
- ٣٠ - منصور محمد محمود حسن - وزير دولة لرئاسة الجمهورية

المصري أنور السادات ووزارة برثاسه ١١. ويبدو أن دور أنور السادات قد

١٧ - يكون رئيس الجمهورية محمد أنور السادات وثالثه مجلس الوزراء

أ - يحيى محمد حسني مبارك ثالثاً لرئيس الجمهورية

ب - يحيى كمال من

١ - أحمد فؤاد يحيى الدين ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء

٢ - فكري مكرم عبد - ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون مجلس الشعب

٣ - أحمد عمر الدين هلال ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للشؤون

٤ - محمد سوي إسماعيل ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون ووزيراً للداخلية

٥ - عبد الرزاق عبد الحميد - ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والثالث

وزيراً للتخطيط والتالية والاقتصاد

ويؤيد أحمد فؤاد يحيى الدين عن رئيس الجمهورية في الإتراف على اجتهادات مجلس

الوزراء في حالة غياب، وهو يولي لقبه بمراتب الوزارة لمجلس الشعب

ج - يحيى كمال من

١ - أحمد عدوي عبد أحمد - وزيراً للتقوى والإنتاج الحربي

٢ - مصطفى كمال لطفي - وزير دولة للتعمير والبحث العلمي

٣ - أسد عبد الرحمن عثمان - وزيراً للتأمينات الاجتماعية، ووزير دولة للشؤون

الاجتماعية

٤ - حسب الله محمد الكفراوي - وزيراً للتعمير ووزير دولة للإسكان واستصلاح

الأراضي

٥ - بخرس بخرس علي - وزير دولة للشؤون الخارجية

٦ - سعد محمد أحمد - وزير دولة للتقوى العلمية والتدريب

٧ - محمود محمد داود - وزير دولة للتقوى والأمن الصناعي

٨ - سليمان سوي سليمان - وزيراً للتقوى والمواصلات والنقل البحري

٩ - محمد عبد الحادي سامية - وزيراً للزراة، ووزير دولة للشؤون السودانية

١٠ - عبد الآخر محمد عبد الآخر - وزير دولة للشؤون مجلس الشعب

١١ - علي جمال الشاهر - وزيراً للتساحة والطيران المدني

١٢ - صلاح كمال حبر - وزير دولة للصحة

١٣ - أنور عبد الفتاح أبو سحلي - وزيراً للتعليم

١٤ - منصور محمد محمود حسن - وزير دولة للتقوى والأعلام

١٥ - محمد عبد كمال - وزيراً للصناعة والزراة المعدنية

١٦ - جمال محمد عثمان سامية - وزيراً للتقوى

انتهى ويجب أن يأتي غيره ليقوم بدور جديد، فما قام به لم يكن له رد فعل عند الشعب العربي في مصر أو في غيرها ومعنى هذا أنه أصبح الوضع عند الشعب قابلاً لإنهاء قضية فلسطين أو بالأحرى إسرائيل غير أن أنور السادات لا يمكنه أن يقوم بأكثر مما قام به، وخاصة أن الشعب قد مله، وكرهه، ولذا فقد وُجّه لاتباع سياسة الظلم ليكون ضحيتها.

لقد قام باعتقالات واسعة في شهر ذي القعدة من عام ١٤٠١هـ، وقد شملت ما يزيد على ١٢٣٥ شخصاً، وتحتل العناصر الإسلامية الطليعة فيها، مما أثار النعمة، وأخذت النفوس تتوثب، وكانت الحياة التي قام بها في زيارته للقديس، واشتداده على العناصر الإسلامية، وبمحاولة النيل منها في كل مناسبة، واستهتاره بأمر الدين رغم محاولة إظهاره، وتبديره لأموال المسلمين، وتصرف زوجته جيهان كلها عوامل دعت إلى اغتياله.

وفي الاحتفال الذي أقيم في ٨ ذي الحجة عام ١٤٠١هـ (٦ تشرين

١٧ - أحمد أحمد نوح وزير للتعاون والتجارة الداخلية

١٨ - جمال السيد إبراهيم وزير دولة للإنتاج الحربي

١٩ - زكريا البري وزير دولة للأوقاف

ثم عين

١ - فؤاد كمال حسين وزير دولة للمالية

٢ - سليمان سليمان نور الدين وزير دولة للاقتصاد

٣ - عثمان أحمد عثمان نائب لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الشعبية. ولم يلبث أن استقال

٤ - سعد محمد السيد الشريفي وزير دولة للتنمية الشعبية

٥ - محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع والإنتاج الحربي وقائدًا عامًا للقوات المسلحة

٦ - أحمد صفير سامي وزير العدل بعد استقالة أنور عبد الفتاح أبو سحلي

ثم عين ألبرت بروسوم سلامة وزير دولة

ومحمد رشوان محمد وزير دولة للشؤون مجلس الشعب والشورى

ومحمد عبد الحميد رضوان وزير دولة للتجارة

ومختار حسن سالم هادي وزير دولة للشؤون مجلس الشعب والشورى

الأول ١٩٨١م) بمناسبة حرب رمضان ١٣٩٣هـ، وبينما كان على منصة الشرف يرتدي النزة العسكرية وحوله أعمامه، وتمز أمامه أرنال الخند ويختلف أسلحة الجيش تقدم منه الضابط خالد إسلامبولي وأطلق عليه النار وأزدها قتيلاً.

تولّى أنور السادات حكم مصر ما يزيد على أحد عشر عامًا، حكمت خلالها ست عشرة وزارة، شكّل:

٤	أربع وزارات	محمود فوزي منها
١	وزارة واحدة	وعزيز صدقي
٣	ثلاث وزارات	وأنور السادات نفسه
١	وزارة واحدة	وعبد العزيز حجازي
٥	خمس وزارات	وممدوح سالم
٢	وزارتين	ومصطفى خليل

١٦ وزارة

وكانت على الشكل التالي:

- ١ - محمود فوزي (الأول): ١٩ شعبان ١٣٩٠ - ١٧ رمضان ١٣٩٠ هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٧٠ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ م)
- ٢ - محمود فوزي (الثانية): ١٧ رمضان ١٣٩٠ - ١٩ ربيع الأول ١٣٩١ هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ - ١٤ أيار ١٩٧١ م)
- ٣ - محمود فوزي (الثالثة): ١٩ ربيع الأول ١٣٩١ - ٢٩ رجب ١٣٩١ هـ (١٤ أيار ١٩٧١ - ١٩ أيلول ١٩٧١ م)
- ٤ - محمود فوزي (الرابعة): ٢٩ رجب ١٣٩١ - ١ ذي الحجة ١٣٩١ هـ (١٩ أيلول ١٩٧١ - ١٧ كانون الثاني ١٩٧٢ م)
- ٥ - عزيز صدقي: ١ ذي الحجة ١٣٩١ - ٢٢ صفر ١٣٩٣ هـ (١٧

كانون الثاني ١٩٧٢ - ٢٧ آذار ١٩٧٣ م

٦ - أنور السادات (الأولى): ٢٢ صفر ١٣٩٣ - ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (١٧ آذار ١٩٧٣ - ٢٥ نيسان ١٩٧٤ م)

٧ - أنور السادات (الثانية): ٣١ ربيع الثاني ١٣٩٤ - ٩ رمضان ١٣٩٤ هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤ - ٢٥ أيلول ١٩٧٤ م)

٨ - عبد العزيز حجازي: ٩ رمضان ١٣٩٤ - ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤ - ١٦ نيسان ١٩٧٥ م)

٩ - ممدوح سالم (الأولى): ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ - ١٨ صبح الأول ١٣٩٦ هـ (١٦ نيسان ١٩٧٥ - ١٩ آذار ١٩٧٦ م)

١٠ - ممدوح سالم (الثانية): ١٨ ربيع الأول ١٣٩٦ - ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ (١٩ آذار ١٩٧٦ - ٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ م)

١١ - ممدوح سالم (الثالثة): ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦ - ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٧ م)

١٢ - ممدوح سالم (الرابعة): ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧ - ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٧٧ - ٩ أيار ١٩٧٨ م)

١٣ - ممدوح سالم (الخامسة): ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٨ - ٣ ذي القعدة ١٣٩٨ هـ (٩ أيار ١٩٧٨ - ٥ تشرين الأول ١٩٧٨ م)

١٤ - مصطفى خليل (الأولى): ٣١ ذي القعدة ١٣٩٨ - ٢٤ رجب ١٣٩٩ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٨ - ١٩ حزيران ١٩٧٩ م)

١٥ - مصطفى خليل (الثانية): ٢٤ رجب ١٣٩٩ - ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (١٩ حزيران ١٩٧٩ - ١٤ أيار ١٩٨٠ م)

١٦ - أنور السادات (ثالثة): ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ - ٨ ذي الحجة ١٤٠١ هـ (١٤ أيار ١٩٨٠ - ٦ تشرين الأول ١٩٨١ م)

٤ - عهد محمد حسني مبارك

انتهى دور مصر المرهلي بالخطوة التي خطاها الرئيس أنور السادات بزيارة القدس، والاعتراف بإسرائيل والصلح معها والتبادل السياسي مع حكومتها، وأدى هذا إلى مقاطعة الدول العربية لمصر وانتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، كما نُقلت المؤسسات التابعة إلى الجامعة إلى العواصم العربية الأخرى، وإذا كان أنور السادات قد أدى هذا الدور فإن عمل خلفه محمد حسني مبارك أن يَنتهي دور القطيعة العربية، وأن يُعيد لمصر مكانتها السابقة بين شقيقاتها، وأن يسير بها إلى ما سار سلفه أنور السادات دون أن تكون مُعارضته لها لسياسة مصر، ولا انتقاد منه لما تسير عليه بل ينطلق الجميع في مسيرة واحدة نحو ما سُمّي بالتحلّ السلمي وإحلال السلام في المنطقة حسب الاصطلاح الذي أُطلق يومذاك.

قُتل الرئيس محمد أنور السادات يوم ٨ ذي الحجة عام ١٤٠١ هـ (٦ تشرين الأول ١٩٨١ م) في الحفل الذي أقيم للاحتفال بذكرى حرب رمضان عام ١٣٩٣ هـ، فتولّى رئاسة الجمهورية مؤقتًا رئيس مجلس الأمة ضوي أبو طالب حسب الدستور المصري، فأصدر في اليوم التالي قرارًا عُيّن فيه محمد حسني مبارك نائبًا لرئيس الجمهورية، كما فُوّض في مُباشرة الاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وترأس اجتماعات مجلس الوزراء القائم.

وانقضت عطلة عيد الأضحى التي كانت تبدأ في اليوم التالي، وتسلم بعدها محمد حسني مبارك مهمة رئاسة الجمهورية، وفي ١٦ ذي الحجة ١٤٠١هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨١م)، شكل وزارة جديدة برئاسته (١).

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - بنو محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية وثلاثة مجلس الوزراء.
- ٢ - يحيى أحمد فؤاد يحيى الدين نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، وبنوب عن رئيس الجمهورية في رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء في حالة غياب، وبنوب تقديم برنامج الوزارة لمجلس الشعب.
- ٣ - يحيى كل من:
فكري مكرم عبد نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
كيال حسن علي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
أحمد عز الدين هلال نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزيراً للشؤون.
محمد نبوي إسمايل نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات، ووزيراً للداخلية.
عبد الرزاق عبد المجيد نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية.
ووزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد.
- ٤ - يحيى كل من:
١ - محمد عبد الحليم أبو غزالة - وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
٢ - ثروت برسوم سلامة - وزير دولة.
٣ - مصطفى كمال حلمي - وزير دولة والبحث العلمي.
٤ - أمال عبد الرحمن عثمان - وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية.
٥ - حسب الله محمد الكفراوي - وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي.
٦ - بطرس بطرس غالي - وزير دولة للشؤون الخارجية.
٧ - سعد محمد أحمد - وزير دولة للقوى العاملة والتدريب.
٨ - محمود محمد داود - وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي.
٩ - سليمان مندو سليمان - وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
١٠ - محمد عبد الحادي سباحة - وزيراً للثروة ووزير دولة للشؤون السودانية.
١١ - عبد الآخر محمد عمر عبد الآخر - وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
١٢ - علي جمال الناطق - وزيراً للتسليحة والعلوم المدني.

وتم إعدام قاتل الرئيس السابق أنور السادات، وسارت البلاد بعدها بشكل يظهر عليه الهدوء لتأدية الدور المنوط بها. ولم يكن من خلافات سياسية مع البلدان العربية إلا ما كان مع ليبيا ومع سوريا وكلها صراعات إعلامية فقط لم تتعد ذلك، وأما بقية البلدان العربية فكانت السياسة الخارجية معها هادئة تماماً.

اكتمل الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء عام ١٤٠٢هـ، ولم يبق من خلاف على الأرض بين مصر وإسرائيل سوى موقع طابا على خليج العقبة.

عادت مصر إلى نشاطها في المؤتمر الإسلامي، وألغى قرار الاعتقال الذي صدر في أواخر عهد الرئيس السابق أنور السادات.

وفي ٨ ربيع الأول ١٤٠٢هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨٢م) كلف الرئيس المصري محمد حسني مبارك الدكتور أحمد فؤاد يحيى الدين بتشكيل وزارة

- ١٣ - مدوح كيال جبر - وزير دولة للصحة.
- ١٤ - محمد طه زكي - وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
- ١٥ - محمد ماهر محمد عثمان أبانة - وزيراً للكهرباء والطاقة.
- ١٦ - أحمد أحمد نوح - وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية.
- ١٧ - جمال السيد إبراهيم - وزير دولة للإنتاج الحربي.
- ١٨ - زكريا البري - وزير دولة للأوقاف.
- ١٩ - فؤاد كمال حسين - وزير دولة للمالية.
- ٢٠ - سليمان سليمان نور الدين - وزير دولة للاقتصاد.
- ٢١ - سعد محمد السيد الشرسبي - وزير دولة للتسمية الشعبية.
- ٢٢ - أحمد سمير سامي - وزير للتعدل.
- ٢٣ - محمد رشوان محمود - وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ٢٤ - محمد عبد الحميد رضوان - وزير دولة للتقانة.
- ٢٥ - مختار حسن سالم عاني - وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.

وقفت مصر بجانب العراق في حربها مع إيران، ودعمتها بشكل

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي

- ١ - أحمد فؤاد يحي الدين - رئيساً لمجلس الوزراء
- ٢ - فكري مكرم عبيد - نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشعب والشورى
- ٣ - كمال حسن علي - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية
- ٤ - أحمد عز الدين هلال - نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للشؤون
- ٥ - محمد سوي إسماعيل - نائباً لرئيس مجلس الوزراء للمخدرات، ووزيراً للتحكم المحلي
- ٦ - محمد عبد الفتاح إبراهيم - نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والبلدية ووزيراً لشؤون الاستشارة والتعاون الدولي
- ٧ - محمد عبد الحلیم أبو غزالة - وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي
- ٨ - عزت برسوم سلامة - وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج
- ٩ - مصطفى كمال حلمي - وزير دولة للتعليم والبحث العلمي
- ١٠ - محمود صلاح الدين حامد - وزيراً للتربية
- ١١ - أمال عبد الرحمن عثمان - وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية
- ١٢ - حسب الله محمد الكفراوي - وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان والمستصلاح الأراضي
- ١٣ - بطرس بطرس غالي - وزير دولة للشؤون الخارجية
- ١٤ - سعد محمد أحمد - وزير دولة للتربية العامة والتعليم
- ١٥ - سليمان متولي سليمان - وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري
- ١٦ - محمد عبد الحادي سيادة - وزيراً للزراعة ووزير دولة لشؤون السودان
- ١٧ - محمد ماهر محمد عثمان أباطة - وزيراً للكهرباء والطاقة
- ١٨ - أحمد أحمد نوح - وزيراً للتسويق والتجارة الداخلية
- ١٩ - جمال السيد إبراهيم - وزير دولة للإنتاج الحربي
- ٢٠ - سعد محمد السيد الشربيني - وزير دولة للتسمية الشعبية
- ٢١ - أحمد صبح سامي - وزيراً للمعدل
- ٢٢ - محمد رشوان محمود - وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى
- ٢٣ - محمد عبد الحميد رضوان - وزير دولة للتلفاز
- ٢٤ - مختار حسن سالم مالي - وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى

واضح تقريباً من السياسة العربية، وقد توج هذا الموقف بقيام مجلس التعاون العربي بين كل من مصر، والعراق، والأردن، واليمن وذلك عام ١٩٥٩هـ.

وسمح لأحزاب المعارضة باستئناف النشاط، إذ سمح حزب الوفد بالعودة إلى ممارسة نشاطه وصدر قرار بطلان حرمان رئيسه فؤاد سراج الدين من الحقوق السياسية بل صدر قرار آخر بأن حزب الوفد لم يُحل ولكنه جُمِد، ويحق له النشاط في الوقت الذي يراه مناسباً، وأخذ الوضع يسير نحو الحياة الدستورية بصورة باهتة، ولكنها لم تكن سوى صفة اسمية للحياة الدستورية.

وفي ١٢ ذي القعدة ١٤٠٢هـ (٣١ آب ١٩٨٢م) تشكلت حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء السابق أحمد فؤاد يحي الدين^(١).

- ٢٥ - حاد الحق علي حاد الحق - وزير دولة للأوقاف
 - ٢٦ - محمد صبري زكي - وزير دولة للصحة
 - ٢٧ - عادل محمود عبد النافي - وزيراً لشؤون مجلس الوزراء ووزير دولة للتسمية الإدارية
 - ٢٨ - محمد صلوات محمد يوسف الشريف - وزير دولة للإعلام
 - ٢٩ - كمال أحمد الخزوري - وزيراً للتخطيط
 - ٣٠ - فؤاد إبراهيم أبو رغبة - وزيراً للصناعة والثروة المعدنية
 - ٣١ - عادل إبراهيم طاهر - وزيراً للتسايحة والطيران المدني
 - ٣٢ - حسن سليمان أبو باشا - وزيراً للدخالية
 - ٣٣ - فؤاد عثمان عوض - وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
 - ٣٤ - يوسف أمين والي - وزير دولة للزراعة والأمد الغذائي
- لم تكن حاد الحق علي حاد الحق شخصاً للأزهر، ومن إبراهيم الدسوقي عبد الحميد مرمي وزيراً للأوقاف

(١) تشكلت الحكومة الجديدة على النحو الآتي

- ١ - أحمد فؤاد يحي الدين - رئيساً لمجلس الوزراء
- ٢ - كمال حسن علي - نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة المصرية تسير بخط متوازي مع السياسة العربية كفي تعود إلى الجامعة العربية حتى تستطيع أن تؤدّي الدور

- ٣ - محمد عبد العليم أبو غزالة، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
- ٤ - أحمد عز الدين هلال، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للتقنية.
- ٥ - مصطفى كمال حلمي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات، ووزيراً للتعليم والبحث العلمي.
- ٦ - البوت برسوم سلامة، وزير دولة للشؤون المصرية والمصريين في الخارج.
- ٧ - محمود صلاح الدين حامد، وزيراً للقيامية.
- ٨ - أمال عبد الرحمن عثمان، وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية.
- ٩ - حسب الله محمد الكفراوي، وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان والاستصلاح الأراضي.
- ١٠ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ١١ - سعد محمد أحمد، وزير دولة للتقنية العاملة والتدريب.
- ١٢ - أحمد محمود عطية، وزيراً للتعداد.
- ١٣ - سليمان متولي سليمان، وزيراً للنقل والواصلات والنقل البحري.
- ١٤ - محمد عبد الهادي سباحة، وزيراً للري.
- ١٥ - محمد ماهر محمد عثمان أبانقة، وزيراً للكهرباء والطاقة.
- ١٦ - أحمد أحمد نوح، وزيراً للتعمير والتجارة الداخلية.
- ١٧ - جمال السيد إبراهيم، وزير دولة للإنتاج الحربي.
- ١٨ - محمد رشوان محمود، وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ١٩ - محمد عبد الحميد رضوان، وزير دولة للتجارة.
- ٢٠ - مختار حسن سالم هاني، وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ٢١ - محمد عصري زكي، وزير دولة للصحة.
- ٢٢ - عادل محمود عبد النافي، وزيراً للشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للتنمية الإدارية.
- ٢٣ - محمد صفوت محمد يوسف الشريف، وزير دولة للإعلام.
- ٢٤ - كمال أحمد الجبروري، وزيراً للتخطيط.
- ٢٥ - فؤاد إبراهيم أبو زعلة، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
- ٢٦ - حسن سليمان أبو باشا، وزيراً للداخلية.

المناط بها والمُكَلَّفَة به لكنها من حيث السياسة الداخلية لم تعمل على إقامة مشروعات حيوية تُعَدِّد الاقتصاد الوطني وترفع من مستوى المواطن المصري، وهذا ما جعل الوضع الاقتصادي يتردى باستمرار، ويشعر السكان باليأس والشقاء، ويحسون بالحياة تطحنهم، فانزوى بعضهم يؤسأ والحسن بعضهم زلغى يتقرب من السلطة يتبني لقمة العيش. وفي ٥ شعبان ١٤٠٤هـ (٥ أيار ١٩٨٤م) تولي رئيس الوزراء، وهو في مكته فنولي رئاسة الوزارة نائبه كمال حسن علي حتى ١٧ شوال ١٤٠٤هـ (١٦ محوز ١٩٨٤م) حيث كلفه الرئيس المصري محمد حسني مبارك رسمياً بتشكيل حكومة جديدة^(١).

- ٢٧ - يوسف أمين والي، وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي.
- ٢٨ - إبراهيم الدسوقي عبد الحميد مرعي، وزير دولة للأوقاف.
- ٢٩ - يوسف عصري أبو طالب، وزير دولة للتنمية الشعبية.
- ٣٠ - وجيه محمد شدي، وزيراً للشؤون الأستشار والتعاون الدولي.
- ٣١ - مصطفى كامل السيد إبراهيم، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٣٢ - لوفيق عبد إسمايل، وزيراً للسياحة والطيران المدني.
- ثم عين في ٢٨ جادى الأول ١٤٠٣هـ:
- ١ - محمد سعد الدين سامون، وزير دولة للتحكم المحلي.
- ٢ - محمد ناجي محمود شقة، وزيراً للتعمير والتجارة الداخلية.
- ٣ - محمد السيد الخوري، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.

(١)

- ١ - كمال علي حسن، رئيساً لمجلس الوزراء.
- ٢ - مصطفى كمال حلمي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ٣ - محمد عبد العليم أبو غزالة، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
- ٤ - أحمد عصمت عبد المجيد، وزيراً للتجارة.
- ٥ - البوت برسوم سلامة، وزير دولة للشؤون المصرية والمصريين في الخارج.
- ٦ - محمود صلاح الدين حامد، وزيراً للقيامية.
- ٧ - أمال عبد الرحمن عثمان، وزيرة للتأمينات الاجتماعية، والشؤون الاجتماعية.

ومع الحرية المزعومة والحياة الدستورية المدعاة إلا أن الحزب الحاكم والحزب الوطني الديمقراطي، كان يتصرف بأموار البلاد والعباد، بل إن قانون الانتخابات المبني على أساس القائمة الواحدة والذي يجعل من أصوات الأحزاب الضعيفة التي لم تحصل على نسبة معينة من الأصوات

٨ - حسب الله محمد الكفراوي، وزيراً للتعمير والجمعيات الجديدة، واستصلاح

الأراضي

٩ - بطرس بطرس غالي، وزير دولة للشؤون الخارجية

١٠ - سعد محمد أحمد، وزيراً للقوى العاملة والتدريب

١١ - أحمد محمود عطية، وزيراً للعدل

١٢ - سليمان متولي سليمان، وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري

١٣ - محمد ماهر عثمان أباطة، وزيراً للكهرباء والطاقة

١٤ - جمال السيد إبراهيم، وزير دولة للإنتاج الحربي

١٥ - محمد عبد الحميد رضوان، وزيراً للتقانة

١٦ - محمد صفوت محمد يوسف الشريف، وزيراً للإعلام

١٧ - محمد صبري زكي، وزيراً للصحة

١٨ - كمال أحمد الجززوري، وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي

١٩ - حسن سليمان أبو باشا، وزيراً للحكم المحلي

٢٠ - يوسف أمين والي، وزيراً للزراعة والأمن الغذائي

٢١ - وجيه محمد شدي، وزيراً للسياحة والطيران المدني

٢٢ - مصطفى كامل السيد إبراهيم، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية

٢٣ - توفيق عبده إسمايل، وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى

٢٤ - محمد ناجي محمود شنتة، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية

٢٥ - أحمد رشدي، وزيراً للداخلية

٢٦ - عصام راضي عبد الحميد راضي، وزيراً للري

٢٧ - محمد محمود فرج عبد الوهاب، وزيراً للصناعة

٢٨ - عبد الهادي محمد قسبل، وزيراً للترول والثروة المعدنية

٢٩ - عاطف محمد محمد عبد، وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية

٣٠ - عبد السلام عبد القادر عبد الغفار، وزيراً للتربية والتعليم

٣١ - حسن عبد الفتاح صدقي، وزيراً للإسكان والمرافق

٣٢ - محمد الأحدي أبو التور، وزيراً للأوقاف

تكون من نصيب أكبر الأحزاب، وهي طريقة وحيدة في الدنيا، وتجعل الحزب الحاكم يستمر في حصوله على الأغلبية وتبقى السلطة بيده على الدوام، كما تضعف الأحزاب الأخرى بجانبه، ولذا يقبض على الحكم بكلتا يديه ويستبد، وتضعف المعارضة ويكون أثرها محدوداً.

وفي ٢٠ ذي الحجة ١٤٠٥ هـ (٥ أيلول ١٩٨٥م) عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى علي لطفى محمود لطفى بتشكيل الوزارة فألف الحكومة من اثنين وثلاثين وزيراً^(١).

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

١ - علي لطفى محمود لطفى، رئيس مجلس الوزراء

٢ - محمد عبد الحليم أبو غزالة، نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج

الحربي

٣ - أحمد عصمت عبد المجيد، نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية

٤ - كمال أحمد الجززوري، نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط والتعاون

الدولي

٥ - يوسف أمين والي، نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة والأمن الغذائي

٦ - محمود صلاح الدين حامد، وزيراً للمالية

٧ - أمال عبد الرحيم عثمان، وزيرة للناسيات والشؤون الاجتماعية

٨ - حسب الله محمد الكفراوي، وزيراً للتعمير والجمعيات الجديدة واستصلاح

الأراضي

٩ - بطرس بطرس غالي، وزيراً للدولة للشؤون الخارجية

١٠ - سعد محمد أحمد، وزيراً للقوى العاملة والتدريب

١١ - أحمد محمود عطية، وزيراً للعدل

١٢ - سليمان متولي سليمان، وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري

١٣ - محمد ماهر عثمان أباطة، وزيراً للكهرباء والطاقة

١٤ - جمال السيد إبراهيم، وزير دولة للإنتاج الحربي

١٥ - محمد عبد الحميد رضوان، وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى

١٦ - محمد صفوت الشريف، وزيراً للإعلام

١٧ - حسن سليمان أبو باشا، وزيراً للحكم المحلي

١٨ - محمد ناجي محمود شنتة، وزيراً للتأمين والتجارة الداخلية

وفي ٩ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٨٦م) عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى عاطف محمد نجيب صدقي بتشكيل الحكومة^(١).

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

- ١ - عاطف محمد نجيب صدقي، رئيس لمجلس الوزراء.
- ٢ - محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
- ٣ - أحمد عصمت عبد الحيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
- ٤ - كمال أحمد الجزوري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.
- ٥ - يوسف أمين والي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
- ٦ - أمّال عبد الرحيم عثمان، وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.
- ٧ - حسب الله محمد الكعراوي، وزيراً للإسكان والمرافق والتعمير والمجمعات العمرانية.
- ٨ - بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ٩ - أحمد محمود عطية، وزيراً للتعدل.
- ١٠ - سليمان متولي سليمان، وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
- ١١ - محمد ماهر عثمان أباطة: وزيراً للكهرباء والطاقة.
- ١٢ - جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.
- ١٣ - محمد عبد الحميد رضوان، وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ١٤ - محمد صفوت الشريف: وزيراً للإعلام.
- ١٥ - عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للري.
- ١٦ - محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.
- ١٧ - عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للتزول والثروة المدنية.
- ١٨ - عاطف محمد محمد عبد: وزيراً للشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية.
- ١٩ - السيد علي السيد: وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ٢٠ - أحمد عبد القصور هيكل: وزيراً للثقافة.
- ٢١ - غزاد عبد المعطي سلطان: وزيراً للسياحة والطران المدني.
- ٢٢ - زكي مصطفى بدر: وزيراً للداخلية.
- ٢٣ - محمد جلال الدين أبو الذهب: وزيراً للتسوين والتجارة الداخلية.

ومع ضعف المعارضة وعدم إقامة مشروعات حيوية في البلاد فقد ضاق بعض الناس ذرعاً بالحكم، وظهرت بعض الأحداث التي أطلقت عليها السلطة أعمال الشعب والقوضى، وكان للتجمعات الإسلامية التصيب الأوفى منها لأنها كانت مستهدفة باستمرار، وكان كل ما لا يروق الدولة يُعرف بالتطرف أو هكذا تُسمّيه وكل ما يُسأبرها هو المرونة والتعقل حتى أصبح العمل الإسلامي إذا ما أوضح حقيقة الإسلام كان تطرفاً إذ الدولة لا تسير على النهج الإسلامي، وكل من ناقق وتزلف وانتقد العمل الإسلامي كان هو العارف لدين الله الملتزم بشرعه، وأصبح كل من ينتقد يتهم بالتطرف، وظهرت كتابات كثيرة عن التطرف، ومن كان اليوم منطوقاً يُصبح غداً غير مُتطرف، فما لو ظهر على الساحة من يُنادي بالاستقامة، فكل مستقيم مُتطرف في نظرهم، والواقع أن الضمط هو الذي يوجد التطرف.

- ٢٤ - أحمد رشدي: وزيراً للداخلية.
- ٢٥ - عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للري.
- ٢٦ - محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.
- ٢٧ - عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للتزول والثروة المدنية.
- ٢٨ - عاطف محمد محمد عبد: وزيراً للشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للتنمية الإدارية.
- ٢٩ - محمد الأحدي أبو النور: وزيراً للأوقاف.
- ٣٠ - محمد سلطان أبو علي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٣١ - السيد علي السيد: وزير الدولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ٣٢ - منصور إبراهيم حسين: وزيراً للتربية والتعليم.
- ٣٣ - عبد الرحمن لسب: وزيراً للإسكان والمرافق.
- ٣٤ - أحمد عبد القصور هيكل: وزيراً للثقافة.
- ٣٥ - وليم نجيب سيفين: وزير دولة للشؤون العمرة والتصريين في الخارج.
- ٣٦ - محمد فسي محمد علي: وزيراً للتعليم العالي والتمت العلمي.
- ٣٧ - غزاد عبد التظيف سلطان: وزيراً للسياحة والطران المدني.
- ٣٨ - حلمي عبد الرزاق الهديدي: وزيراً للصحة.

وقامت الدولة تضغط على الحركة الإسلامية، وتُحاول أن تُوقع بين الجماعات منها بعضها ضد بعض، وتأخذ آراء بعض العناصر البارزة عن التطرف فيتحدثون عن التمسب والشدة في طلب الحق، ويُقصد منه العمل الإسلامي، وقد لجأ العمل الإسلامي إلى إنشاء مؤسسات إسلامية لسد ما قصرت به الدولة بإيجاد عمل لبعضهم واستئثار أسواق من يملك منها فضغلت عليها الدولة وعملت على اتهامها وإماتتها والقضاء عليها بصورة شتى.

وعهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ٢٠ صفر ١٤٠٨هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٨٧م) إلى عاطف محمد نجيب صدقي بتشكيل حكومة جديدة^(١).

- ٢٤- عادل عبد الحميد عز: وزير دولة لشؤون البحث العلمي.
 - ٢٥- محمد راجب دويدار: وزيراً للصحة.
 - ٢٦- يسري علي مصطفى: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
 - ٢٧- أحمد سلامة محمد: وزيراً للحكم المحلي.
 - ٢٨- أحمد فتحي سرور: وزيراً للتعليم.
 - ٢٩- محمد أحمد الرزاز: وزيراً للمالية.
 - ٣٠- محمد علي محبوب: وزيراً للأوقاف.
 - ٣١- عدلي عبد الشهيد بشاي: وزير دولة لشؤون المحرة والمصريين في الخارج.
 - ٣٢- عاصم عبد الحق صالح: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.
- (١) تشكلت الحكومة الجديدة على النحو الآتي:
- ١- عاطف محمد نجيب صدقي: رئيساً لمجلس الوزراء.
 - ٢- محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
 - ٣- أحمد فضمت عبد الحميد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
 - ٤- كمال أحمد الجنزوري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط.
 - ٥- يوسف أمين والي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
 - ٦- أمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأسيات والشؤون الاجتماعية.

وبدا الحكم ضعيفاً وأخذ يترنح رغم استبداد الحزب الواحد، وأخذ وزير الداخلية اللواء زكي مصطفى يدر يُشدّد قبضته، ويخرج عن دائرة الحرية السياسية والعمل الرسمي، ويتحدث بكلام غير مألوف لا يليق،

٧- حسب الله محمد الكسراوي: وزيراً للإسكان والمرافق والتعمير والتحصينات العمرانية الجديدة.

- ٨- بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ٩- سليمان منولي سليمان: وزيراً للنقل والواصلات والنقل البحري.
- ١٠- محمد ماهر عثمان أباطة: وزيراً للكهرباء والطاقة.
- ١١- جمال الدين السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.
- ١٢- محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ١٣- محمد صفوت الشريف: وزيراً للإعلام.
- ١٤- عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للأشغال العامة والموارد المائية.
- ١٥- محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.
- ١٦- عبد الحادي محمد قنديل: وزيراً للتبويل والثروة المعدنية.
- ١٧- عاطف محمد محمد عبد: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية.
- ١٨- فؤاد عبد اللطيف سلطان: وزيراً للسياحة وال الطيران المدني.
- ١٩- زكي مصطفى بدر: وزيراً للداخلية.
- ٢٠- محمد جمال الدين أبو الذهب: وزيراً للتبويل والتجارة الداخلية.
- ٢١- عادل عبد الحميد عز: وزير دولة لشؤون البحث العلمي.
- ٢٢- محمد راجب دويدار: وزيراً للصحة.
- ٢٣- يسري علي مصطفى: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ٢٤- أحمد سلامة محمد: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
- ٢٥- أحمد فتحي سرور: وزيراً للتعليم.
- ٢٦- محمد أحمد الرزاز: وزيراً للمالية.
- ٢٧- محمد علي محبوب: وزيراً للأوقاف.
- ٢٨- عاصم عبد الحق صالح: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.
- ٢٩- فاروق محمود سيف النصر: وزيراً للعدل.
- ٣٠- مومني مكرم الله واصف: وزير دولة لشؤون التعاون الدولي.
- ٣١- فؤاد اسكندر اسكندر: وزير دولة لشؤون المحرة والمصريين في الخارج.
- ٣٢- فاروق عبد العزيز حسني: وزيراً للتقانة.

ويبدو أن دور الحرية المزهومة قد انتهى، وتسير الموجة نحو حكم استبدادي جديد لتأدية دور مطلوب بعد أن خنع الشعب، ويبدو أنه قد دنا من الاستسلام حتى الشركات اليهودية التي كانت المقاطعة العربية قد وضعتها ضمن قائمة المحظور التعامل معها قد نزلت إلى السوق لتأخذ مكانها، وكان آخرها شركة «فسود»، للسيارات، وشركة «كولا»، للترطبات.

وفي ٧ شعبان ١٤٠٩هـ (١٤ آذار ١٩٨٩م) تم الاتفاق بين الجانب المصري والجانب الإسرائيلي بشأن بلدة (طابا) وما جاورها حيث عادت إلى مصر، ودفعت حكومة مصر ما يزيد على خمسة وأربعين مليون جنيه استرليني لمن الفنادق القائم هناك والمنشآت السياحية.

ولما كانت الحكومة تريد إضعاف الجماعات الإسلامية وهذا أمر أصبح طبيعياً كلما أرادت دولة أن تقوم بعمل أو تدخل معركة لا يذ لها من القبض على رؤوس العمل الإسلامي، وقبل أن يقع مثل هذا فقد طلبت الدولة من عددٍ ممن يُشار إليهم أن يتحدثوا عن التطرف، وأن الحكومة لا تعتمد مخالفة الشرع، وقد أصدر هؤلاء المشايخ بياناً ذكروا فيه أن الحكومة لا تترد حكماً لله، ولا تقوم بعمل يُخالف الشرع، وإنما تُحرص المحرص كله على العمل بمنهج الله، وتعمل تدريجياً حتى تجد الوقت المناسب لتطبيق الشريعة فعمل الشباب ألا يتسرعوا في الحكم عليها، ولا يتصرفوا بما يخالفها ويشتر عليها^(١).

(١) انظر مجلة الاعتصام العدد العاشر للربيع ١٥ جادى الآخرة عام ١٤٠٩هـ (كانون الثاني ١٩٨٩م).

الفصل الثالث الصراعات الداخلية

يُقدَّر عدد سكان مصر بما يقرب من ستِّ وأربعين مليوناً عام ١٤٠٨هـ، وتُقدَّر الزيادة السنوية باثنين بالمائة، وتزيد هذه النسبة في الريف على ما هي عليه في المدن نتيجة العمل الزراعي.

يعيش معظم السكان في الوادي والدلتا أي في مساحة لا تزيد على ثلاثة وثلاثين ألفاً من الكيلومترات المربعة، وهو ما يُعادل ٣٠/١ من مساحة مصر البالغة مليون كيلومتر مربع تقريباً. أي أن ٩٨٪ من السكان يعيشون في هذه المنطقة، وتكون الكثافة ١١٠٠ في الصعيد، و٩٠٠ في الدلتا. أما الصحراء الغربية فيعيش فيها ٢٥٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٤٥٠,٠٠٠ كم^٢. وفي الصحراء الشرقية يعيش ٧٢,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٣٠,٠٠٠ كم^٢. وفي شبه جزيرة سيناء يعيش ٢١٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٢٢,٠٠٠ كم^٢. وفي الساحل الشمالي الغربي يعيش ٢٥٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ١٨,٠٠٠ كم^٢.

ويتجمع ربع سكان مصر في المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية إذ يعيش فيها ما يزيد على أحد عشر مليوناً لذا فإن الحياة السياسية تكاد تتركز فيها.

يدين ٩٢,٥٪ من السكان بالإسلام، وجميعهم من أهل السنة والجماعة،

وقد وُجد في الآونة الأخيرة أفراد من الفرقة البهائية الضالة. وهناك ٦,٥٪ من النصارى وجلّهم من الأقباط. وقد وقدهم أفواج من نصارى بلاد الشام قبيل الحرب العالمية الأولى، وأكثر هؤلاء النصارى يعيشون في المدن، وتكون نسبتهم في القاهرة ١٠,١٣٪، وفي الإسكندرية ٦,٧٤٪، وتقل نسبتهم في مدن القناة فهي ٢,٧٨٪، في الإسماعيلية، و٤,٢٤٪ في بورسعيد، و٤,٢٧٪ في السويس. وأقل نسبة لهم في الدلتا في دمياط إذ لا تزيد على ٠,٢٥٪، وترتفع نسبتهم في مصر الوسطى أو في شمال الصعيد فهي ١٤,٦٪ في سوهاج، و١٩,٣٨٪ في المنيا، و١٩,٩٩٪ في أسيوط، وفي الفيوم ٣,٧٧٪ وفي البحيرة ٣,٨٣٪.

وتعيش في مصر جاليات اوروبية نصرانية منها: اليونانية والإيطالية وغيرها، ويُقيم أكثرها في القاهرة والإسكندرية.

أما اليهود فلا تزيد نسبتهم على ٠,٥٪ وبذا فلا يصل عددهم إلى ٢٥٠ ألفاً، وقد غادر أكثرهم مصر إلى فلسطين عندما استطاع اليهود السيطرة على القسم الأكبر منها وأقاموا لأنفسهم فيها دولة، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم من اليهود في البلدان العربية الأخرى التي كانوا يسكنون فيها يأسين وأسان. ويُقيم معظم من بقي من اليهود في القاهرة والإسكندرية.

ويتكلم السكان جميعاً اللغة العربية، غير أن اللهجة المصرية قد دخلها كثير من الكلمات الأجنبية وخاصة التركية والإنكليزية والفرنسية نتيجة حب التقليد عند المصريين وبسبب سيادة التركية من قبل، ثم شيوع الإنكليزية والفرنسية، ومن اللهجة المصرية انتقلت هذه الكلمات إلى عدد من البلدان العربية نتيجة أسقية مصر في التعليم، ووجود عددٍ من أبنائها يعملون في هذه المهنة في بلدان عربية ثانية، إضافة إلى أسقية مصر لشقيقاتها في مهنة النميل.

ويعمل أغلب سكان مصر في الزراعة، وهم أهل الريف، أما أهل المدن فيعملون في الصناعة والتجارة، وبعضهم من الملاك، ومع الأسف فإن بعضهم متفرغ لما يُسمونه الفن، وللسرقة، وأحياناً للسؤال بطريقةٍ من الطرق. وجلّهم يعيش حياة استقرارٍ ولا تُمثل البداوة سوى ٠,٧٪ من السكان، وأكثر القبائل تحيا حياة شبه استقرارٍ في الصحراء الغربية والشرقية وشبه جزيرة سيناء والساحل الشمالي الغربي.

يمكن أن نُعيّر في هذا العصر الصراعات الداخلية في مصر حسب ثلاث مراحل:

١ - المرحلة الأولى: وتمتد من ٢ رجب ١٣٤٠ - ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢ - ٢٣ تموز ١٩٥٢م). وتتميّز بالصراعات الحزبية، والأحزاب بزاد عددها في مصر مع مرور الأيام. وعدد منها قد انشق عن حزب الوفد، ويلتقي معظمها على مُحاربة حزب الوفد، ويُحفظ لذلك القصر والإنكليز كي يبقى التوازن قائماً - حسب اصطلاحهم - فلا يطفى الوفد، ويتحكّم بالبلاد وتكون له القوة وربما خرج عن رأي المحتلّين، أما القصر فيختلف عن المحتلّ في نظرتهم هذه، لأن الوفد على خلاف دائم مع القصر، فكل منها يريد أن لا يكون له مُنازع في حرية اليد، ولا معادي في بسط النفوذ.

٢ - المرحلة الثانية: وتمتد من ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ - ١٥ شعبان ١٣٩٠هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢ - ١٥ تشرين الأول ١٩٧٠م). وتتميّز بالصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، واتخاذ كل الإجراءات لإضعاف شأن الإخوان، واستعداد الناس عليهم وتسخير وسائل الإعلام للتليل منهم، وفي الوقت نفسه التمجيد بشخصية الحاكم وإرواء غروره بالسلطة.

٣ - المرحلة الثالثة: وتمتد من ١٥ شعبان ١٣٩٠هـ... إلى اليوم (١٥ تشرين الأول ١٩٧٠م -). وتتميّز بعودة الحياة الحزبية وصراعها فيما بينها وتقلل الإخوان بين الأحزاب، وتعدّد الجبهات الإسلامية.

المرحلة الأولى

بدأ النشاط الحزبي بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يبق من الأحزاب التي نشأت قبل الحرب سوى الحزب الوطني، أما بقية الأحزاب أو التجمعات فقد وُجِدت من جديد، وكان أهمها حزب الوفد الذي يرجع عدد من رجاله إلى حزب الأمة الذي كان قائماً قبل الحرب والذي برز المرونة مع الاحتلال. وعندما برز واكتسب شعبية للظروف التي نشأ فيها أو نتيجة العوامل الخارجية لظهوره على الساحة أسرع إليه أصحاب المصالح والذين يرغبون في الشهرة فأنضوا تحت لوائه. لقد بدأ سعد زغلول بالانتقاء بالزعماء وضمهم إليه وتجميعهم حوله، وقد كان من غير شك صاحب إمكانيات ومواهب، ولو لم يكن كذلك لم يقع الاختيار عليه ليقوم بمهمة التمكين لانكلترا في مصر، ولم يستطع أن يقوم بما قام به، ولم يؤد الدور الذي أداه ورُسِم له.

حزب الوفد:

تأسس حزب الوفد في ٨ صفر ١٣٣٧هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨)، وقد التقى سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي الشعراوي، ومحمد محمود سليمان، وحده الباسل مع المتمد البريطاني ريجينالد وينجت، فنقلوا إلى جزيرة مالطة، ومنها سافروا إلى باريس، ولما رجعوا تشكلت هيئة الوفد المصري من سبعة أعضاء، خمسة منهم من حزب الأمة والمتعاطفين معه، واثنان من الحزب الوطني.

توالى على رئاسة حزب الوفد اثنان من الزعماء فقط وهما: سعد زغلول، واستمرت حتى وفاته عام ١٣٤٦هـ، وخلفه مصطفى النحاس الذي بقي في رئاسة الحزب حتى أُلغيت الأحزاب بعد الحركة الانقلابية ٢ ذي القعدة عام ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م).

وشكّل حزب الوفد سبع وزاراتٍ حزبية، كما شارك في ثلاث وزاراتٍ ثانية، ولم يقبل الإنكليز إبرام أية معاهدةٍ إلا مع حزب الوفد، لأن الأحزاب الأخرى لم تكن واثقة بنفسها من الناحية الشعبية، كما لم يثق الإنكليز بقدرتها، على حين يتوقّر هذا لحزب الوفد، ومن ناحيةٍ أخرى فإن انكلترا ترغب في إبراز هذا الحزب في الوقت الذي تُعلن أنها غير راضية عنه، كما تُجره أحياناً لتترك الحكم تأكيداً لعدم رغبتها في سياسته، غير أنها في الظروف الحرجة التي تُريد أن تضمن تأييدها والسير بجانبها تُجره على تسلّم السلطة.

الأحرار الدستوريون

وبعد فشل مفاوضات عدلي - كبرزون وتصريح ٢ رجب ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) وانتقاد سعد الحاد لعدلي يكن تأسس حزب (الأحرار الدستوريون) في ٩ ربيع الأول من عام ١٣٤١هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٢م) برئاسة عدلي يكن. وقد توالى على رئاسة هذا الحزب أربعة زعماء وهم: عدلي يكن، وعبد العزيز فهمي، ومحمد محمود، ومحمد حسين هيكل، وكان أكثر أعضائه من الذين كانوا من حزب الأمة أو ممن كانت لهم علاقة بهذا الحزب، ومنهم: مدحت يكن، وحافظ عفيفي، وأحمد عبد الغفار، ودسوقي أباطة. وكان الصراع بين الوفديين والأحرار الدستوريين واضحاً.

حزب الاتحاد

وظهر حزب الاتحاد في الثالث من جمادى الآخرة من عام ١٣٤٢هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٢٤م)، وقد عمل على تأسيسه وكيل الديوان الملكي حسن نشأت، وكان رئيسه الفعلي، ولكن رسمياً برأسه يحيى إبراهيم رئيس الوزارة السابق، وكانت مهمته الإيقاع بين الوفديين، والسير على سياسة

الديوان الملكي، وظهرت جريدة الاتحاد التي تنطق باسم هذا الحزب،
ورأس تحريرها النائب الوفدي الذي انضم إلى حزب الاتحاد عبد الحليم
السبلي، وظهرت كذلك في الاسكندرية جريدة «الشعب المصري» إضافة
إلى جريدة «الليبرية» التي تصدر باللغة الفرنسية. وجعل هذا الحزب
شعاره «الولاء للعرش» وعمل حسن نشأت تأسيس هذا الحزب الجديد
بقوله: إن في البلد حزبين لا ثالث لهما، والحزب الجديد يُراد به أن يكون
حزب موازنة في المجلس النيابي، يستطيع القصر به أن يُقلب أحد الحزبين
على الآخر. وقد انضم إليه محمد سعيد رئيس الوزراء الأسبق بعد أن انشق
عن الوفد، واللواء المتقاعد موسى فؤاد. وأطلق على هذا الحزب «حزب
الملك».

أقيم حفل تأسيس الحزب في فندق سميراميس يوم ٣ جمادى الآخرة
عام ١٣٤٢هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٢٤م) وحضر الحفل ثلاثمائة شخص
وتم اختيار لجنة تضم ثمانية وعشرين شخصاً بينهم ستة أعضاء في مجلس
الشيوخ. ولم يتم بعد اختيار رئيس للحزب.

وقشلت محاولات إقناع توفيق نسيم، وأحمد ذو الفقار، وأحمد زبور في
تسلم رئاسة حزب الاتحاد، كما اعتذر للملك عزيز عزت في قبول هذا
المنصب. ويبدو أنه قد انضم إلى هذا الحزب خمسة وعشرون عضواً في
مجلس الشيوخ من بين خمسة وأربعين يُعلنون معارضتهم لسعد زغلول.
وأصبح مكتب حسن نشأت في قصر عابدين ملتقى لأولئك الذين يرغبون
التزلف للملك، أو إنه مقر للحزب غير رسمي، وقسم الحزب كثيراً من
ملأك الأراضي الأغنياء، وأخيراً رست رئاسة الحزب على يحيى إبراهيم.

وكان لنجاح حزب الاتحاد، ولانفصاف بعض الزعماء عن الوفد أثر
كبير في نفسية سعد وهذا ما جعله يترك قصره في القاهرة، ويذهب إلى
فندق «مينا هاوس» بجوار الحرم ليعتكف هناك.

ولكن لم يلبث هذا الحزب أن ضعفت إذ لم يحصل إلا على أربعة مقاعد
في انتخابات (١٩٢٦ م) وعلى ثلاثة مقاعد في الانتخابات (١٩٢٩ م). وقد
شارك بعد هذا بعضوين في وزارة محمد محمود، وبوزير واحد في كل من
وزارتي حسن صبري، وحسين صبري، وبوزير في وزارة محمد محمود الرابعة.

صدر أمر بحل المجلس النيابي في ٢٨ جمادى الأولى من عام ١٣٤٣هـ
(٢٤ كانون الأول ١٩٢٤م)، والدعوة إلى انتخابات، وأشرفت وزارة
أحمد زبور على إجراء الانتخابات العامة.

عدّل رئيس الوزراء أحمد زبور قانون الانتخابات وجعلها على درجتين
بعد أن كانت مباشرة على درجة واحدة، وجرت الانتخابات، وحصل
الأحرار الدستوريون وحزب الاتحاد على خمسة وثلاثين مقعداً أي أقل من
ثلث مقاعد المجلس بينما حصل حزب الوفد على مائة وثلاثة وعشرين
مقعداً. وقد سقط عدلي يكن في الانتخابات عن دائرة عابدين، وفاز
لخصمه طباخه الخاص الذي رشحه سعد زغلول ضد سيده، فغضب عدلي
يكن من هذه النتيجة المخزية، واستقال من رئاسة الحزب، وتنجح عبد
العزیز فهمي في استلام منصب رئاسة حزب الأحرار الدستوريين.

اجتمع المجلس النيابي في ٢٨ شعبان ١٣٤٣هـ (٢٣ آذار ١٩٢٥م)،
وتلا أحمد زبور خطاب العرش، وهو البيان الوزاري، وجرى اقتراع على
رئاسة المجلس ففاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد عبد الحامق
ثروت الذي رشحته الأحزاب الأخرى والذي حصل على ٨٥ صوتاً،
وتحدد موعد حل المجلس النيابي في أول ذي القعدة من عام ١٣٤٣هـ
(٢٣ أيار ١٩٢٥م) على أن تجري عملية الانتخابات بعد يومين أي في
الثالث من ذي القعدة غير أنها لم تجر إلا بعد عام من هذا التاريخ.

وكان أحمد زبور قد قدم استقالته وزارته في ١٨ شعبان ١٣٤٣هـ

(١٣ آذار ١٩٢٥م)، وكلف في اليوم نفسه بتشكيل وزارة من الاتحاديين والأحرار الدستوريين والمستقلين.

ولكن الوثام بين الحزبين لم يكن قائماً، وكانت مهمة أحد زبور وإسمايل صدقي التوفيق بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين.

وفي ١٨ ذي القعدة من عام ١٣٤٣هـ (٩ حزيران ١٩٢٥م) صدر قانون العقوبات للتشديد على الصحافة، وبعد ٢٤ ساعة من صدور هذا القانون يسافر رئيس الوزراء أحد زبور في إجازة صيفية شُددت بأربعة أشهر، فتولّى مكانه بالنيابة يحيى إبراهيم أي في منصب رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، وكان يحيى إبراهيم ضعيفاً يخضع لزوجته وتفرض عليه المحسوبيات، ويضطر إلى أن يلجأ إلى عدم الصدق، والمنصب الذي تسلّم بالنيابة جعل منه أحاديث الشارع. كما كان الحديث يتناول أحد زبور الذي سبّاه إلى أوروبا، وسبّاه على لندن وسيلتقي بالمدوب السامي الجديد (جورج لويد) في الوقت الذي لا توجد في البلاد حياة نيابية، وسعد زغلول معتزل، والحكم ضعيف بل إن يحيى إبراهيم قد وقع تحت نفوذ حسن نشأت وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة، وحسن أنيس وكيل وزارة الخارجية.

وكان هناك خلاف بين يحيى إبراهيم وبين إسمايل صدقي فقد اتهم إسمايل صدقي بعلاقته مع ابنة يحيى إبراهيم، وانتحرت الفتاة نتيجة ذلك، ولا يستطيع أحدهما أن يرى الآخر مع أن كلاهما في وزارة واحدة أحدهما وزيراً للداخلية والآخر وزيراً للمالية، فلما سافر رئيس الوزراء أحد زبور وآلت الرئاسة إلى يحيى إبراهيم لم يستطع إسمايل صدقي أن يتحمل ذلك، فقرر السفر في إجازة صيفية إلى أوروبا أيضاً بعيداً عن مصر وعن يحيى إبراهيم.

ولما كان المدوب السامي «نيجيل هندرسون» قائماً بالنيابة أيضاً لذا

لقد بقي بعيداً عن الصراعات الداخلية في مصر، وترك أصحابها يُوجهون اهتمامهم إلى الخلافات الحزبية.

موضوع كتاب «الإسلام وأصول الحكم»

وبدأ يتأجج الصراع الداخلي بسبب كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، مؤلفه الشيخ علي عبد الرازق، القاضي الشرعي بمحكمة المنصورة، والشح من أسرة مصرية معروفة واسعة النفوذ والأملك، وكانت ترعى حزب الأمة، وتعمل على تحويل حزب الأحرار الذي يعدّه كثير من السياسيين امتداداً لحزب الأمة.

وتوجد خصومة شخصية بين الملك وهذه الأسرة لأنها رفضت بيع بيتها المجاور للقصر الملكي في عابدين، وقد رفض الملك تعيين محمود عبد الرازق وزيراً عندما رشحه محمد محمود عام ١٣٤٧هـ.

وحسن عبد الرازق شقيق الشيخ علي كان مؤيداً للإنكليز في ثورة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م)، وقتل عند خروجه من اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين الذي عُقد في مقرّ جريدة «السياسة» وشقيقاه محمود، ومصطفى من رجال الحزب البارزين.

وفي ٢ ذي الحجة من عام ١٣٤٣هـ (٢٣ حزيران ١٩٢٥م) برقع اثنان وستون عالماً من رجال الأزهر إلى شيخه وإلى بعض المقامات العالية طلباً لمحاكمة الشيخ علي عبد الرازق.

الحزب الوطني يُهاجم من خلال صحفه الكتاب، ويستعدي الملك على حزب الأحرار الدستوريين، وفي الوقت نفسه يكون قد استعدي حزب الاتحاد، وهو حزب الملك على الأحرار أيضاً، ويقف حزب الوفد الموقف نفسه.

ويحرم حزب الاتحاد ألا يخوض في هذا الموضوع، ولذا فقد بقيت

صحيفة الاتحاد، صامته ثم أخذت بعد شهرين تتحدث عن الرأي وحرية الكلام...

أما جريدة السياسة، صحيفة حزب الأحرار الدستوريين فهي وحدها التي دافعت عن الكتاب وصاحبه.

وفي ٨ محرم ١٣٤٤هـ (٢٩ تموز ١٩٢٥م) أعلنت هيئة كبار العلماء اتهامات الشيخ علي وأبلغته إياها، وأن المحاكمة ستكون يوم ١٥ محرم، فطلب التأجيل أسبوعاً واحداً لإعداد دفاعه، فأجلت المحكمة إلى ٢٢ محرم، وعقدت في اليوم المذكور برئاسة محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر.

واستعان أنصار الشيخ وحزب الأحرار الدستوريين بالملك وبالندوب السامي لمنع المحاكمة. وكثر الحديث والجدل حول هذا الموضوع.

ومن المعلوم أن مجلس العلماء يتمتع بمقتضى قانون عام (١٩١١م) بسلطة تجريد العالم من صلاحيته الدينية إذا نشأت إدانته باقتراف أمر غير لائق، ويتضمن هذا القرار بصورة آلية طرده - كإجراء إداري - من أي وظائف مدنية قد يشغلها.

ولما كان الشيخ علي قاصياً في المحاكم الشرعية، فإن إدانته سيعقبها أمر موقّع من وزير العدل (الحقانية) بحرمانه من هذا المنصب. ووزير العدل هو عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين فلا يمكنه أن يوقع مثل هذا الأمر، ويستقيل من الوزارة ولن يوقع هذا الأمر، ويستقيل معه وزيراً الحزب أيضاً وهما محمد علي علوية وزير الأوقاف، ونوفيق دوس وزير الزراعة، وربما تعاطف معهم وزير الداخلية إسمايل صدقي. ومعنى ذلك سيؤدي الأمر إلى استقالة الحكومة ويختلف الحزبان اللذان تتألف منها الحكومة (الاتحاد والأحرار الدستوريين).

وسرت إشاعة أن الملك هدد بطرد شيخ الأزهر إن لم يصوت ضد الشيخ علي، ويدينه. وذلك لأن الملك أحد فؤاد كان يطمح بالترشيح للخلافة بعد أن ألقى مصطفى كمال الخلافة في تركيا، فإذا لم يقف بجانب العلماء فمعنى ذلك أنه لا يستحق أن يكون خليفة للمسلمين إضافة إلى أن الملك لا يمكن تقديره لأسرة عبد الرازق للخلاف الذي سبق أن ذكرناه، كما أنه لا يجب الأحرار الدستوريين.

لكن المعتمد البريطاني كان يرغب أن تكون وقبة بين الملك وحزب الاتحاد من جهة وبين حزب الأحرار من جهة أخرى ويكون صراع بين الطرفين وتستفيد السلطة البريطانية فتتخذ مخططاتها.

وجاء الموعد المحدد للمحاكمة يوم ٢٢ محرم ١٣٤٤هـ، وحضر الشيخ علي، وجرت المحاكمة واستمرت ساعتين ونصف، وأصدرت بعدها هيئة كبار العلماء الحكم الآتي: «حكمتنا نحن شيخ الجامع الأزهر، بإجماع أربعة وعشرين معاً من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي عبد الرازق، أحد أعضاء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية، ومؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) من زمرة العلماء».

الصراعات الشخصية:

كانت هناك صراعات بين رجالات مصر الكبار، وكان لهذه الصراعات دورها الكبير على السياسة الداخلية.

١ - بين إسمايل صدقي وعبد الخالق ثروت: يبدو للعامّة أن هناك صداقة حميمة بين الرجلين، والواقع أن بينهما خلافاً واسعاً. كان إسمايل صدقي يأمل أن يتسلم رئاسة الوزارة غير أن عبد الخالق ثروت كان يتشدّ أمامه الطريق. لذا كان إسمايل صدقي يلمح ليكون عبد الخالق عضواً في مجلس الشيوخ، كي يتعد عن مجلس النواب، وهذا ما تم له أخيراً عن طريق الملك.

٢ - بين عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين وبين يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد، وقد بدأ المراء عندما كان يحيى إبراهيم رئيساً للوزراء، وقد كانت الوزارة يومذاك مكلفة بوضع الدستور، فكان عبد العزيز فهمي يوجه خطابات مفتوحة في الصحف يُطالب فيها رئيس الوزراء بصدور الدستور.

وفي وزارة أحمد زيور كان عبد العزيز فهمي وزيراً للعدل، وقد طلب يحيى إبراهيم لابنه منصباً قضائياً استثناءً، وقد رفض عبد العزيز فهمي هذا الطلب بعنف، فلما استقال عبد العزيز فهمي من الوزارة عُيِّن ولد يحيى إبراهيم في المنصب الذي طلبه.

٣ - بين يحيى إبراهيم وإسماعيل صدقي، إن يحيى إبراهيم ضعيف في بيته ولزوجه أثر كبير عليه، وهذا ما جعل بناته يتصرفن بحرية، ونشأت علاقة بين إسماعيل صدقي وإحدى بنات يحيى إبراهيم وتطورت الصلة حتى فُضح الأمر، فانتحرت الفتاة فنشأت عداوة بين الرجلين.

٤ - وكان الملك أحمد فؤاد يكره عبد العزيز فهمي لأمر تتعلق بوقوف عبد العزيز فهمي أمام مصالح الملك في تبادل بعض أملاكه مع بعض أملاك الدولة، هذا إضافة إلى كونه رئيس حزب الأحرار الدستوريين غير المرغوب كثيراً عند الملك.

٥ - ويكره الملك أحمد فؤاد إسماعيل صدقي أيضاً لأنه يظهر الاستقلالية مع أنه يتعاطف مع حزب الأحرار الدستوريين أكثر من أعضاء الحزب الليبراليين، ويرى الملك أنه ليس هناك من مُحايد، فلا بُدَّ للرجل من أن يكون صاحب اتجاه واضح وخط بَيِّن، وهذا لم يجده عند إسماعيل صدقي لذا كان بعده مُتناقضاً.

هذا إلى جانب الخلافات الحزبية وصراعات القيادات فكل ما عدا الوفديين يُحارب سعد زغلول ويقف في وجه الوفد، ويتضابق سعد زغلول

عندما يرى رجلاً عمل على إبرازهم، ثم تركوه وانفضوا من حوله، وساروا نحو أحزاب أخرى، ويعملون من خلالها على حربه. وكان عبد العزيز فهمي يرى نفسه أحقَّ بقيادة الأمة من سعد زغلول.

الصراعات الحزبية:

تُوفِّي أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو إبراهيم سعيد، وكان من حزب الوفد فأراد حزب الأحرار الدستوريين أن يُعيِّن مكانه رجل من الحزب ورشح لهذا المنصب أحد رجاله وهو إبراهيم هلباوي، غير أن الاتحاديين قد رفضوا ذلك واشتدَّ الخلاف بين الحزبين.

ورغب الأحرار أن يحصل إبراهيم هلباوي على رتبة باشوية، ورفض الاتحاديون أيضاً فزاد الخلاف.

وجاء موضوع كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ورئيس الوزراء أحمد زيور غائب في أوروبا، وإسماعيل صدقي الذي يدعم الأحرار غائب في أوروبا أيضاً. وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت من رؤساء الوزارات السابقة وهم من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين أيضاً في أوروبا. وسبعة آخرون من زعماء الحزب في أوروبا وهم: محمد محمود وحافظ عفيفي وكيل الحزب، وإبراهيم هلباوي، ووعيب دوس، ومحمد الشريعي، ونعمان الأعصر، وكامل بطرس.

أرسل شيخ الجامع الأزهر الحكيم إلى رئيس الوزراء طالباً تنفيذه لأن المادة ١٦٨ من قانون الأزهر تجعل رئيس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ هذا القانون.

المادة ١٠١ من قانون الجامع الأزهر، والتي أُدين بمقتضاها الشيخ علي صريجة، وتقول: «إذا وقع من أحد العلماء أيها كانت وظيفته أو مهنته ما لا يُناسب وصف العالمية يُحكم عليه من شيخ الأزهر، بإجماع تسعة عشر

حالاً معه من هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء، ولا يُقبل الحكم في هذا الحكم.

ويترتب على الحكم نحو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى، وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتباته من أي جهة كانت، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أم غير دينية.

وكان رئيس الوزراء بالنيابة يحيى إبراهيم لا يعرف ماذا يفعل؟ هل يُفصل القاضي بقرار من مجلس الوزراء أم بمرسوم ملكي، لأن القضاة يُعينون بمرسوم ملكي، أم يُحال الأمر إلى وزير العدل للفصل الشيخ؟

وكان وزير العدل عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين بحيرة أكبر من حيرة رئيس الوزراء بالنيابة فالملك يريد تفتيت حزب الأحرار وهذه فرصة مناسبة، فإذا قام بفصل الشيخ عليّ عبد الرزاق فإن أمرته ستختل عن الحزب وهي أسرة يعتمد عليها الحزب، وتُشكل بعض عناصره البارزين، وستنقسم الحزب، وإذا رفض الفصل فإن أعداد الحزب سينهمونه بالإلحاد وستكون فرصة لإخراجه من الحكم، وسيظاهر الملك بأنه من أنصار الدين ورجال العلم لتحقيق ما يُريد.

ووزير العدل عبد العزيز فهمي عضو في لجنة الدستور، ومن المعروف بالدفاع عن الدستور، فكيف يتخذ إجراء غير دستوري؟ ويبدو أنه كان مستعداً للفصل الشيخ على الأيُّوع قرار الفصل بنفسه حسبما كان يُسرّ لبعض إخوانه.

المتعمد البريطاني لم يكن متعاطفاً مع حزب الأحرار إلى الحد الذي يُؤيد بقاءه في الحكم، فلم يُنذر المتعمد البريطاني (هندرسون) ولم يتوعد كما كان سابقه، اللني، وإنما يُريد أن يتصارع زعماء مصر بعضهم مع بعض ليلعب كما يرغب.

القصر مُرتد، أيترك الأزمة قائمة ليحلها رجالها بأنفسهم، ويستمر الصراع أم يتدخل، وسحب الثقة من الوزارة حتى تسقط الوزارة ويأتي بغيرها بالصورة التي يبغيها؟

ويرى وزير العدل عبد العزيز فهمي من ناحية أخرى أن قرار الفصل لو جاء من مجلس الوزراء فإن ذلك سيُريه إذ يُخلبه من مسؤولياته تجاه الحزب والأسرة، ولما لم يفعل مجلس الوزراء ذلك وإنما أحال الموضوع إلى وزير العدل، لذا فإن وزير العدل كان يُريد تأجيل الموضوع حتى تنتهي الأزمة، ويتخلص من بعض الإحراجات له.

أرسل شيخ الجامع الأزهر الحكم بحبيثانه إلى الشيخ علي نفسه، والذي قام بدوره بإبلاغ وزير العدل أن القرار باطل، وأرسل الوزير يستشير أهل القانون، وتبحث الموضوع في مجلس الوزراء عدة مرات، وطُوب وزير العدل بتنفيذ الأمر فأبى أن يُنفذه على غير بيئته، وأجاب: أنا لا أفعل إلا ما يرضى عنه ضميري مهما كانت الأحوال، وخرج رئيس الوزراء بالنيابة من الجلسة ليُقابل المندوب السامي والملك. وفي الجلسة التالية: أعلن مخاطباً وزير العدل أن عملنا معاً غير متيسر، فإما أن تستقيل وإما أن أقيلك، ورفض الوزير الاستقالة. فاستصدر يحيى إبراهيم مرسوماً بتعيين علي ماهر وزيراً للعدل بالنيابة.

وحزت محاولات لعدم فرط عقد التحالف بين الأحرار والاتحاديين، باشتراك أحد أعضاء حزب الأحرار بالوزارة، أو استقالة يحيى إبراهيم أو غير أن حزب الأحرار قد قرّر في اجتماع مجلس الإدارة التخلي عن الوزارة. ويُقدم وزيراً حزب الأحرار (توفيق دوس، ومحمد علي علوبة) استقالتها، ويطلب منها رئيس الوزراء بالنيابة الاستمرار في عملها انتظاراً لقرار جلالة الملك، فكان الوزيران يحضران إلى مكنتيهما ويوقعان بعض الأوراق الرسمية.

وكانت الفكرة عند الديوان الملكي ورئيس الوزراء بالنسبة للتخلص من
إسمايل صدقي بل بتكلم وزارة الاتحاد عن استقلالهم فيها إذا بقي إسمايل
صدقي في الوزارة، ويعلم إسمايل صدقي أن دوره قادم لطرده من الوزارة
لذا فقد قدم استقالته تضامناً مع حزب الأحرار رغم ادعائه أنه مستقل.
وقبلت استقالته قبل قبول استقالة وزراء الأحرار. وتأخر الملك في قبول
استقالة وزيرى الأحرار غير أنها امتنعت عن مزاوله عملها في الوزارة،
وأخيراً صدر مساء الأحد ٢٤ صفر عام ١٣٤٤هـ (١٢ أيلول ١٩٢٥م)
مرسوم ملكي بتعديل تأليف الوزارة التي استقال منها وزراء حزب الأحرار
والتي يرأسها أحمد زيور. وقد عيّن أحمد ذو الفقار وزيراً للعدل مكان
عبد العزيز فهمي، وعيّن محمد توفيق رفعت وزيراً للأوقاف والمواصلات
مكان محمد علي حلوة، وعيّن نجفة جورجي المطيعي وزيراً للزراعة مكان
توفيق دوس، وعيّن حلمي عيسى وزيراً للداخلية مكان إسمايل صدقي.

وانضمّ الوزراء الجدد بعد تعيينهم وزراء إلى حزب الاتحاد، فأصبحت
الوزارة كلها اتحادية، وانفرد حزب الاتحاد بالحكم.

تمّ كل هذا ورئيس الوزراء أحمد زيور في مدينة (فيشي) بفرنسا
يستجماً، وأخبر يرقياً بكل ما حدث، وبقي هناك حيث كان رئيساً
صورياً.

ويستمرّ الصراع الحزبي بين الاتحاد وبين الأحرار، ويتمثل في الحرب
الصحفية في جريدتي الاتحاد والسياسة، وأخيراً يستقبل توفيق دوس من
حزب الأحرار.

وتنقذ وزير العدل الجديد علي ماهر حكم هيئة كبار العلماء ضد الشيخ
علي عبد الرازق.

ووصل إلى مصر المندوب السامي الجديد (جورج لويد) بتاريخ ٤ ربيع

الثاني ١٣٤٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٢٥م)، وبدأت لقاءاته بالملك
وكبار رجال الدولة.

وعاد رئيس الوزراء أحمد زيور بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني (٩ تشرين
الثاني)، واشتدت معارضة الحكومة التي أصبحت ضعيفة، وتناولها الوفديون
والأحرار، والقصد من ذلك النيل من الملك، وحسن نشأت، ورئيس
الحكومة.

تدخل المندوب السامي وضغط على الملك لنقل حسن نشأت من الديوان
الملكى فعيّن وزيراً مفوضاً في مدريد.

واجتمع المجلس النيابي المنحل تلقائياً في ٤ جادى الأول أي بعد شهر
من وصول المندوب السامي، وطالب الشعب بالدستور بل إن كثيراً من
أفراد الأسرة المالكة قد طالبوا الملك أحد فؤاد بالدستور.

استقال عبد العزيز فهمي من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين في
شعبان ١٣٤٤هـ (آذار ١٩٢٦م)، واستقال أحمد زيور رئيس الوزارة،
وأجريت الانتخابات في شوال ١٣٤٤هـ (أيار ١٩٢٦م)، ونشكّلت وزارة
التلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين لعام ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤هـ
(٧ حزيران ١٩٢٦م)، وكانت برئاسة عدلي يكن أول رئيس لحزب
الأحرار الدستوريين، ورفض المندوب السامي أن يتسلم سعد زغلول رئاسة
الوزارة ليكون فوق رؤساء الأحزاب. وإمكانية الضغط به على من يُريد،
ولكن اختير رئيساً للمجلس النيابي. وكان قد اجتمع مؤتمر الخلافة في
القاهرة في شهر شوال من عام ١٣٤٤هـ. ولم يحصل حزب الاتحاد في
الانتخابات إلا على أربعة مقاعد.

حصلت أزمة حول كتاب ألفه طه حسين أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة (جامعة فؤاد سابقاً) فثار ضده علماء الأزهر، والطلاب الوفديون، واجتمع مجلس الجامعة لبحث الموضوع وترك الأمر لمدير الجامعة أحمد لطفي السيد ليتصرف بالموضوع، وعندما عاد طه حسين إلى مصر من سفره في فرنسا تراجع عما ورد في الكتاب مما يتعلق في الأمور الدينية، غير أن الجامعة جمعت نسخ الكتاب من السوق، ولكن طه حسين أعاد طباعة الكتاب بعنوان جديد «في الأدب الجاهلي» بعد أن حذف بعض الفصول منه.

كان طه حسين يُهاجم سعد زغلول في جريدة السياسة، فعمل بسخط الوفديون ويثيرون حلفاءهم في الوزارة الأحرار الدستوريين، أم يتكون حرية الرأي ولينكلم طه حسين كما يُريد، ويتلقون نقمة أهل العلم وكانت المعركة داخل المجلس النيابي، وكان وزير المعارف وهدياً وهو علي الشامي كما كان وزير العدل وهدياً وهو أحمد زكي أبو السعود، وهما أصحاب الشأن في هذا الموضوع، وزادت المناقشة عنفاً بين رئيس مجلس النواب سعد زغلول ورئيس الوزراء عدلي يكن، ولما تدخل وزيراً المعارف والعدل مؤيدي رأي رئيس الوزراء على الرغم من أنها من حزب الوفد غضب سعد زغلول وخرج من المجلس بعد أن رفعت الجلسة. واسترضى عدد من رجالات البلاد سعد زغلول أمثال حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ، وعدلي يكن رئيس مجلس الوزراء، ومحمد محمود، وفتح الله بركات.

وعاد المجلس النيابي للاعتقاد في اليوم التالي، وأصر سعد زغلول على حق المجلس النيابي في مراقبة وتوجيه الحكومة، هل حين بقي عدلي يكن يرفض هذا المبدأ ولكنه تقرر ترك قضية طه حسين بين يدي وزير المعارف.

أسس إسماعيل صدقي حزب الشعب في ٢٦ جمادى الآخرة من عام ١٣٤٩هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠م)، وأصدر جريدة الشعب التي يرأسها محمد زكي عبد القادر، وقد رأس الوزارة التي أجرت الانتخابات النيابية، وأشرفت عليها، وحصل حزب الشعب على أكثرية مقاعد المجلس النيابي فيها، وأعاد تشكيل الوزارة، ثم اختلف مع الملك أحمد فؤاد إذ خاف الملك من تسلط إسماعيل صدقي. ثم شارك الحزب في وزارة عبد الغناح يحيى التي تشكلت بعد وزارة صدقي الثانية.

الهيئة السعدية

أجرت وزارة علي ماهر الانتخابات النيابية، وقد فاز فيها حزب الوفد فشكل زعيم الحزب مصطفى النحاس الوزارة في ١٠ صفر ١٣٥٥هـ (١ أيار ١٩٣٦م)، وفي أيام هذه الوزارة تولى الملك فاروق السلطة الدستورية في ١٨ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (٢٦ تموز ١٩٣٧م) فكان على مصطفى النحاس أن يقدم استقالة حكومته فقدمها، وكلف ثانية بإعادة تأليفها فراهأ فرصة مناسبة للتخلص من بعض الوزراء ومنهم وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي، فكان أن انشق حزب الوفد، وتأسس منه حزب الهيئة السعدية، وأصدر محمود فهمي النقراشي بياناً بتاريخ ٢ رجب ١٣٥٦هـ (٧ أيلول ١٩٣٧م) انتقد فيه مصطفى النحاس، وبعد ذلك أصدر حزب الوفد بياناً بعد ستة أيام (٨ رجب) فصل فيه النقراشي من الحزب.

وفي ١٨ رجب ١٣٥٦هـ انسحب رئيس المجلس النيابي من حزب الوفد بعد أن أصدر بياناً أيضاً انتقد فيه الوزارة النحاسية. وفي أواخر عام ١٣٥٦هـ تكوّنت الهيئة السعدية التي اختارت أحمد ماهر رئيساً لها.

وفي ٢٧ شوال ١٣٥٦هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٣٧م) قدم مصطفى

النحاس استقالة حكومته، وكلف محمد محمود بتشكيل حكومة جديدة. وقد جرت الانتخابات التيابية في شهر صفر من عام ١٣٥٧هـ (نيسان ١٩٣٨م) حصل فيها السعديون على أكثرية في المجلس إذ فازوا بثلاثين مقعداً على حين لم يحصل الوفديون إلا على اثني عشر مقعداً.

الحزب الوطني:

توفي رئيس الحزب الوطني محمد فريد في أوروبا عام ١٣٣٨هـ، وكانت أهم النقاط التي يتركز عليها هذا الحزب: ١ - رفض الاحتلال. ٢ - الجامعة الإسلامية. ٣ - تأييد الحديوي عباس حلمي، لذا لم يعترف الحزب بالسلطان حسين كامل ولا بحليفته أحمد فؤاد. غير أن أحمد فؤاد قد قوي مركزه عندما أصبح ملكاً.

وعاد الحزب الوطني إلى النشاط عام ١٣٣٨ في صحيفته «المحررة» القاهرية، و «الأمة» في الاسكندرية، ولم تلبث أن صدرت بعد عام «اللواء المصري» التي يرأس تحريرها حافظ رمضان، وكان نائب رئيس الحزب علي فهمي كامل شقيق مصطفى كامل، وقد تبادل البرقيات مع الحديوي عباس حلمي متجاهلاً السلطان أحمد فؤاد، فطلب منه السلطان مغادرة مصر، وأصدر أمراً بتعطيل صحيفة «اللواء المصري» ولكنها لم تلبث أن عادت إلى الصدور بعد عام، وانتخب حافظ رمضان بعد عام آخر رئيساً للحزب بسبب غياب علي فهمي كامل. وقد ترك الحزب الروابط مع الكاليين ومع الحديوي عباس الثاني، واعترف بالملك فؤاد. وعلى كلٍ فإن شعار الحزب الوطني كان لا مفاوضات قبل الجلاء، والعمل الثوري.

ولم يكن الحزب الوطني على وفاقٍ مع الوفد ولا مع بقية الأحزاب التي انشقت عن الوفد كالأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية، وذلك بسبب

موقفه من الإنكليز وكذلك بالنسبة إلى بقية الأحزاب كالاتحاد بسبب موقفه من الملك.

لقد كان معظم نشاط الحزب الوطني منصباً في بداية الأمر على الصحافة، ومن هذا المجال كان يُهاجم خصومه السياسيين عندما يجد فرصة لذلك. وكان على صلةٍ حسنةٍ مع مصر الفتاة، أما بالنسبة إلى المشاركة السياسية الإدارية فقد كان بعيداً عن الوزارات ولكنه شارك لأول مرة في وزارة محمد محمود التي تألقت في ٢٩ شوال ١٣٥٦هـ (١ كانون الثاني ١٩٣٨م)، وفي وزارة حسن صبري (١٣٥٩هـ)، ووزارة أحمد ماهر، ووزارة محمود فهمي النقراشي وقد استقال حافظ رمضان من وزارة النقراشي في ٢ شوال عام ١٣٦٤هـ (٩ ايلول ١٩٤٥م)، وقد عُرف من رجالات هذا الحزب إضافةً إلى حافظ رمضان، نور الدين طراف، وعبد الرحمن الراجحي، وفكري أباطة، فتحي رضوان، سعد الدين كامل، ويوسف حلمي.

مصر الفتاة

وقد ظهرت في النصف الثاني من عام ١٣٥٢هـ، وأسّسها أحمد حسين، وفتحي رضوان، وكان الهدف الاستفادة من الشباب، وجذبهم عن طريق العادة على الطاعة والنظام، وحفظ نشيد يردّدونه، ولباس زي واحد، وهذا يُغري الشباب، إذ يُشعرهم بالقوة عندما يكثر عددهم. وقد اتخذوا لباس القمصان الخضراء، وقد اتهمهم أعداؤهم بأنهم يريدون السيطرة بالقوة.

وكانوا يُعادون حزب الوفد، وقد اتخذ حزب الوفد لشبابه ليس القمصان الزرقاء وحدث صدامات بين الجهايتين، حتى اضطرت الدولة إلى إلغاء لباس القمصان الملوّنة بعد خمس سنواتٍ من تشكيل الجهاية، إذ أن

أصحاب القمصان الزرقاء. قد تمكّنوا من ضرب أصحاب القمصان
الخضراء.

لما كانت العداوة قد نأصلت بين مصر الفتاة وحزب الوفد، لذا فإن
رجال حرب مصر الفتاة قد حاولوا الإفادة من معاداة بعض الأحزاب
لرؤفد، وتقرّبوا منهم: مثل حزب الوطني، والأحرار الدستوريين، بل
وصلوا إلى درجة أكبر من ذلك حيث عملوا على التعاون مع العلبان الذين
برزوا يومذاك أيام موسوليني من أجل ضرب الإنكليز في مصر، وفكّر
رجال الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، تسمية حزبهم بالحزب الإسلامي
الوطني، وقد قضى هؤلاء الرجال أكثر أيام الحرب في المعتقلات.

وبعد الحرب العالمية الثانية ترك فنحي رضوان جماعته والتحق بالحزب
الوطني، وانفرد أحمد حسين برئاسة الحزب وسار به نحو خط الاشتراكي
حتى أطلق عليه اسم «الحزب الاشتراكي» وكانت الصحيفة الناطقة باسمه
تسمى «الاشتراكية» وتصدر مرتين في الأسبوع.

كان هذا الحزب أكثر الأحزاب صحة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد
أظهر الصخب في المقاهرات، والاجتماعات، ووسائل العمل السياسي،
ومهاجة الإنكليز والقصر، وأنهم أعضاء هذه الجماعة في حريق القاهرة ٢٨
ربيع الثاني ١٣٧١ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ م).

ولم تشترك هذه الجماعة في المجالس النيابية ولا في الوزارات المتتالية
لأن الحكومات كانت دائماً تلاحقها، وإن كان إبراهيم شكري وحده قد
نجح في انتخابات عام ١٩٥٠ م عن دائرة «شربين»، ودخل المجلس النيابي
لشهرته في منطقته لا لكونه أحد أقطاب مصر الفتاة أو الحزب الاشتراكي.

الكتلة الوفدية

نشأت خلافات في حزب الوفد، وربما بدأ هذا الخلاف قبيل الحرب
العالمية الثانية إذ بينا كان مكرم عبيد يُسيطر على الحزب، دخلت عناصر
لتلق في وجه هذه السيطرة وتمكّنت من جذب زينب الوكيل زوجة زعيم
الحزب مصطفى النحاس إلى جانبها ومن بين هذه الشخصيات فؤاد سراج
الدين فأصبح في الحزب جناحان.

ولما نجح مكرم عبيد في فرض سيطرته وحدث أن انشق محمود فهمي
التقراشي وأحد ماهر وتشكّلت الهيئة السعدية ظهرت في الأفق إشارات إلى
هيئة مكرم عبيد فأصبحت بعض الشخصيات تحافه، وتعمل في الخفاء على
إبعاده عن الحزب.

ولما فرض الإنكليز أثناء الحرب العالمية الثانية حزب الوفد فرعاً على
الحكم ليأمنوا المحافظة على الوضع في مصر، وهذا رغم أنف القصر. لذا
فإن رجال القصر يريدون أن يثاروا من حزب الوفد ويعملوا على تجزئته
في سبيل إضعافه، وهذا ما بذله رئيس الديوان الملكي أحمد حسين باشا،
وجاءت الفرصة المناسبة إذ طلب النحاس بعض الاستثناءات ورفضها وزير
المالية مكرم عبيد ونشر مذكرة اللجنة المالية التي عدّها مصطفى النحاس
شهيراً به، فعدّل الوزارة وأخرج منها وزير المالية مكرم عبيد، ثم أخرج
من الحزب.

تقدّم ١٤ نائباً وقيادياً وثلاثة شيوخ من هيئة الوفد باستقلالهم في
مذكرة مشهورة وشكّلوا «الكتلة الوفدية» برئاسة مكرم عبيد، وتذكّر
هذه المذكرة برنامج الكتلة المزمع إنشاؤها.

وكانت ظروف الحرب قائمة، ويُعدّ رئيس الوزراء مصطفى النحاس
حاكماً عسكرياً، ومع ذلك فقد أصبحت الكتلة الوفدية تتحداه، بل رفع
رجالها مرصعة إلى الملك يريدون فيها مخالفات الحاكم العسكري، وهذا ما

دعا إلى اعتقال مكرم عبيد واتخاذ إجراءات قمع ضد الكتلة الوفدية.

دخل الحزب الجديد الانتخابات التي جرت في أواخر عام ١٩٤٤م وحصل على تسعة وعشرين مقعداً، ولم يدخل الحزب انتخابات سوى هذه المرة، وشارك في وزارات السعديين الثلاث التي تشكلت مرتين برئاسة أحمد ماهر والثالثة برئاسة محمود فهمي النقراشي.

بقي مكرم عبيد يُعطي لنفسه المكانة التي كانت له في حزب الوفد، قبلاً بنفسه أكبر من الجميع حتى من رئيس الوزارة التي يُشارك هو فيها، ويُعد أحد أعضائها إذ كان بالفعل أكبر منه يوم كانا معاً في الحزب، فلما سار كل في خطه عدت مكانته الشخصية مرهونة بمركزه الذي يحتله وبمكانته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما سبب مُتعضات واضحة في وزارة النقراشي مما جعلها تستقيل بسبب استقالة مكرم عبيد ورفاقه منها في ١٣ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (١٤ شباط ١٩٤٦م)، وهذه آخر مرة يشترك فيها مكرم عبيد أو بقية أعضاء حزبه في وزارة.

وأصدرت الكتلة صحيفة الكتلة، ولكنها بقيت ضعيفة بسبب ضعف الحزب أولاً وأخراً، رغم إمكانات مكرم عبيد البلاغية وجهده الكبير الذي يبذله حيث يظهر أثره في كل موضوع ولكن من الصعب بمكان أن يستمر إنسان وحده يبذل هذه الطاقة لمدة طويلة، الأمر الذي جعل الموضوع يتراجع تدريجياً.

والأمر الذي يُلفت الانتباه أن الأحزاب تنشأ، وتتمكن مباشرة من الحصول على أكثرية في المجلس النيابي، وتُشكل الوزارة أو تُشارك في ائتلافٍ وزارتي، يلاحظ هذا في حزب الأحرار الدستوريين، والاتحاد، والهيئة السعدية، والكتلة الوفدية، وحزب الشعب، وإذا كان حزب الاتحاد قد برز بقوة القصر، وحزب الشعب بشخصية إسمايل صبري فإن بقية الأحزاب، وإن كنا لا نُنكر قوة زعمائها المؤسسين لها، إلا أنها مُشقة عن

حزب الوفد، والشكل الطبيعي ألا تحتل المكان الذي احتلته بهذه السرعة وربما يعود هذا لأسباب منها:

١ - طبيعة الشعب في مصر الذي يُؤيد من بيده السلطة، ويرغب في التزلف إليه دون النظر إلى ماضيه أو السياسة التي يرتبط بها.

٢ - التلاعب في الانتخابات، فالذي يُشرف على الانتخابات يحصل على نتائج طيبة، وهذا يرتبط بالسبب الأول إلى حد.

٣ - رغبة القصر، ورغبة المندوب السامي أو المعتمد البريطاني في عدم بقاء السيطرة لحزبٍ واحد حتى ولو كانت ترضى عنه الجهة التي تدعمه، خوفاً من تطورات تحدث دون علمها، وعلى غير رأيها، وربما كان هذا السبب الذي دعا إلى الانشقاق المتتابع عن حزب الوفد، وإن كان لطابع النفوس دور، كما للخلافات دور، وللمصالح مثل ذلك.

وكما تظهر الأحزاب بقوة مباشرة تعود للاختفاء سريعاً، فبعد أن تبرز إثر دورة انتخابية تعود للانكماش فترجع أحزاباً ثانوية لما بعض الأثر، وقد تُشارك في إئتلافٍ وزارتي، وربما اختفت من الساحة السياسية.

وإذا كان حزب الوفد قد بقي قوياً رغم الانشقاقات المتتابعة التي تعرض لها فإن ذلك يعود إلى أنه لم يكن على وفاقٍ أبداً مع القصر الذي لم يرتح إليه الشعب في غالب الأحيان، كما يظهر للعامة أنه على خلافٍ مع الإنكليز الدخلاء المعتدين الذين يكرههم الشعب في قرارة نفسه، وإن كان يبدو أحياناً غير ذلك على عادة المصريين في عدم وقوفهم أمام المتسلط بقوة أو رغبة بعضهم في التزلف وإن كان هذا ليس عاملاً فإن في مصر من الفحول ما فيها، وفيها الكثير من المعالقة الرجال والقادة الأبطال فالغالب لا يتبع وجود المخصوص، والواقع أن الإنكليز على رضئ تام عن زعمي الحزب الذين تولوا أمره، وهم الذين أبرزوهم، إذ لم يرغبوا في مفاوضة إلا مع هذا الحزب، وإذا حزب الأمر لم يقبلوا غيره حاكماً، وفي

الحرب العالمية الثانية عندما اشتد أمر المحور واقترب الألمان مع حلفائهم
الغليان من حدود مصر الغربية، ضغط الإنكليز على القصر والرؤساء في
إعطاء الحكم لحزب الوفد وشكل مصطفى النحاس الوزارة مرثين حتى إذا
انتهت الحرب وزال خوف الإنكليز وتراجع المحور، جرت الانتخابات
وفازت الهيئة السعدية وتسلمت الحكم، وابتعد الوفد عن الساحة السياسية
نسبياً. ولما اشتد ضغط الشعب على الإنكليز عام ١٣٧٠هـ، وحررت
أعمال الغداء على ضفاف قناة السويس وكانت قضية فلسطين تؤثر تأثيراً
واضحاً في النفوس ويخشى من أحداث لم يجد الإنكليز بداً من تسليم الحكم
إلى حزب الوفد، وعاد مصطفى النحاس يُشكل الوزارة، غير أن انكلترا
كانت تظهر عداها لحزب الوفد ولزعيمائه عندما لا تكون بحاجة إليهم
لترسخ نفوذهم عند الشعب، وتقوي سلطاتهم في نفوس أفراد المجتمع
العاديين، وأكثر شعبنا ومعظم مجتمعاتنا على درجة من الساطة حيث
يصدقون ما ننشره وسائل الإعلام حتى أولئك الذين يدعون أنهم يتابعون
الأحداث، ويعرفون خلفاها السياسية. وتذخر انكلترا الوفد لوقت الملمات
وساعة حاجتها إليه.

أما الحزب الوطني فمعروف بعدائه للمحتل ويطرح دائماً شعار لا
مفاوضات قبل الجلاء، كما هو معروف بخلافه مع القصر لذا فإنه قد بقي
في ظل السياسة على الرغم من وجود عناصر قوية في عداد أعضائه، وإذا
دعت الحاجة شاركت بعض هذه العناصر في الوزارة لقوتها لا لانتهاها إلى
الحزب الوطني، ولكن تحسب عليه بصفها الحزبية. ومع هذا لا يمكننا أن
ننفي إمكانية استغلال بعض عناصر هذا الحزب وتسييرها بحظ معين
والإفادة منها سياسياً غير أن هذه العناصر أيضاً تستغل لضعفها أو لسرها
وراء مصالحتها وشهواتها لا لانتهاها إلى الحزب.

الحزب الشيوعي

على الرغم من انتشار الفقر في المجتمع المصري ووجود أصحاب
الأموال الواسعة وهما ما تركز عليها الشيوعية في دعائها، ولجد المناخ
الملائم في مثل هذا الوسط لبث سمومها، ومع هذا فلم تجد البيئة المناسبة لها
في مصر ولم تقم خلافاً شيوعية ظاهرة على الأقل، ولعل ذلك يعود إلى
سيطرة العاطفة الدينية لدى المصريين وهذا ما يحول دون نقلهم مثل هذه
الأفكار الإلحادية التي تختفي تحت غطاء الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
هذا إضافة إلى أن انكلترا صاحبة الكلمة الأولى في مصر ذات نظام
اقتصادي يختلف عن النظام الشيوعي وهذا ما حال أيضاً دون الجهر بمثل
هذه الآراء خوفاً من السلطة، وهيبةً من أصحاب النفوذ من الملاك.

غير أن الحرب العالمية الأولى قد أفرزت في نهايتها سيطرة الحزب
الشيوعي على مقدرات روسيا، وأخذ يمتد إلى بقية الأجزاء التي يسيطر
عليها الروس، وإذا كان قد وجد مقاومةً في كثير من الجهات إلا أنه في
النهاية قد ترتب على كل أجزاء الإمبراطورية الروسية، وهذا ما شجع قيام
بعض الحركات التي حملت اسم الاشتراكية، وطرحت بعض الآراء في
الصحف، في البلدان الأخرى ومنها مصر إذ ظهرت فيها تظاهرات اشتراكية
ومن أهمها: الحزب الاشتراكي المصري الذي نشر برنامجه في جريدة
الأهرام في ٢٥ ذي الحجة من عام ١٣٣٩هـ (٢٩ آب ١٩٢١م) ومن
أبرز أعضائه: حسن عسري صاحب الرأي الماركسي، وسلامة موسى
الاشتراكي النزعة، ولم يستمر العام حتى حدث الشقاق في هذا الحزب إذ
انفصلت شعبة الحزب في الإسكندرية ذات الاتجاه الماركسي، وسيطر
الشيوعيون على الحزب، ولم يلبث أن قام زعمائه بحركة للسيطرة على
المعامل في شهر رجب من عام ١٣٤٢هـ (شباط وآذار من عام ١٩٢٤م)
فصدت لهم حكومة سعد زغلول واعتقلت الزعماء وأودعتهم السجن،
وأصدرت أحكاماً ضدّهم في شهر ربيع الأول من عام ١٣٤٣هـ (نشرين

الأول ١٩٣٤م) وهكذا قُضي على هذا الحزب، غير أن الفكر لا يقضي عليه بالضغط ولا يُحارب بالشدة، وإنما بالفكر والحجة الأقوى، لذا قامت مجموعات مُتعددة حول أشخاص معروفين، وإن كانت أكثر اهتمامها على العناصر النصرانية من يونانية، وإيطالية، وشامية.

وجاءت الحرب العالمية الثانية واشتدَّ الغلاء حيث سبقت المواد الغذائية إلى الجبهات، وكانت الحكومات وخاصةً الخاصة منها لنفوذ أو لسيطرة الدول المتحاربة تجتمع المواد الغذائية بالإكراه، وإبقاء السكان بحالة من الجوع، والفقر، والمرض فتأثر الناس، وطُرحت عليهم شعارات المعسولة فتقبلتها بعض النفوس نتيجة الضيق الذي تُعانيه، فظهرت الحركة المصرية للتحرر الوطني، و«الشرارة»، و«تحرير الشعب»، و«الطلیعة»، و«الفجر الجديد»، و«عصبة الماركسيين»، كان هذا ولم تنته بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي نهاية الحرب كانت هناك ثلاثة تنظيمات شيوعية هي: «طلیعة العمال»، و«تصدر مجلة «الفجر الجديد» و«الشرارة» ونضم مجموعة من المتعلمين، و«الحركة المصرية للتحرر الوطني» وتشمل تنظيمين، أولهما «عصبة الماركسيين»، وثانيهما «شعوب وادي النيل» وقد أصدرت صحيفة «أم درمان» التي يُشرف عليها الشيوعيون السودانيون من داخل هذا التنظيم.

قام الشيوعيون بحركاتٍ تحريبية لإشاعة الفوضى كعادتهم إذ أن حياتهم تنتعش في الفوضى، وهذا ما أدى إلى استقالة حكومة النقراشي في ربيع الأول ١٣٦٥هـ (شباط عام ١٩٤٦م) وقيام حكومة إسماعيل صدقي التي ضغلت على الشيوعيين.

وجاءت أحداث فلسطين وأعلنت الاحكام العرفية، واضطر الشيوعيون إلى الخنوع، وخاصةً أن الامبراطورية الروسية، التي اعتمدوا على دعمها، وقوي مركزهم بمساعدتها قد أُيدت تقسيم فلسطين، ووقفت موقفاً مؤيداً

لليهود فخلج من كان يستحي من الشيوعيين وسكتوا عن الحديث عن فكرتهم.

وعادت الحرية السياسية منذ تشكيل وزارة حسين سري الائتلافية في شوال من عام ١٣٦٨هـ حتى قيام الانقلاب العسكري في ذي القعدة من عام ١٣٧١هـ فتأسس الحزب الشيوعي المصري، وأصدر جريدة «رابية الشعب»، وكان هذا التنظيم سرّياً، ومُعادياً صريحاً للوفد.

الإخوان المسلمون

أسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا المعلم في الإسماعيلية، وقد وجد مجاوباً طيباً فالدعوة حق، والرجل مُخلص ونشط، والزربة خصبة فالمصريون أصحاب عاطفة دينية، وقد يشوا من الأنظفة الوضعية الفاسدة وملأوا الوعود الخلافة بتحسين الأوضاع بانتهاء الاحتلال الأجنبي وغروج الدخيل على حين أن أصحاب الوعود يرمون أمام القصر، وينلقون تعلبات المحتل، ويسرون على نهجه وحسب إرشاداته، وكبار مُلاك الأرض يرتعون في المناصب ويدخلون ضمن الأعباء السياسة.

وبعد خمس سنواتٍ من العمل في الإسماعيلية بدءاً من عام ١٣٤٦هـ انتقل إلى القاهرة فوجد ما لقيه في الإسماعيلية من نجاح، وقويت الجماعة وبخاصةً بعد عام ١٣٥٥هـ نتيجة تأييد الثورة في فلسطين، فدعم الحاج محمد أمين الحسيني الحركة، كما تقرب إلى حسن البنا عدد من الزعماء في مصر أمثال عبد الرحمن عزام، وعلي ماهر ليستفيدوا من نشاطه وحركته في مصر، بل ولي الدعاية لهم خارج مصر.

وفي عام ١٣٥٧هـ قرّر البنا الدخول في معترك السياسة المصرية، وأصدر مجلة «التذير» وأعلن أن شُعب الإخوان قد بلغ عددها ثلاثمائة شُعبة، وأعلن للإخوان أنه سيُخاطب رجالات البلاد، ويدعوهم للعمل بالإسلام، وسيصحح، وأبان أن الإخوان سيواجهون خصوماً عتيفين داخل

وجاءت الحرب العالمية الثانية وزاد نشاط الإخوان، وكثر عددهم، وانضم إليهم أعضاء جدد كثيراً، وأصبح لهم فرق للجوالة، وجمع السلاح، وتنظيم خاص سرّي يتدرّب على الطاعة والسلاح.

كان لهذا الإقبال الشديد على الجماعة، وهذا التنظيم والتدريب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فمن الإيجابيات المساهمة في القتال في فلسطين وقد أبدوا ضروباً كبيرة من الشجاعة والتضحية بل إن العمل المصري في فلسطين يكاد يقتصر على ما قدّمه الإخوان، وإنهم قد دهموا الجيش المصري وأنقذوه عدة مرات من مأزق وقع فيها. وكانت الصحف كلها تذكر لهم هذه المآثر وتفتخر بها، ومن الإيجابيات أيضاً قتالهم الإنكليز على ضفاف قناة السويس لطرده من الأراضي المصرية كلها وذلك في عام ١٣٧١هـ، ويمكن أن نُضيف إلى الإيجابيات إنقاذهم لكثير من الشباب من الوقوع في مهاوي الرذيلة والأخذ بأيدي أعضائهم إلى طريق الخير وتأثير ذلك على المجتمع كله.

أما السلبات فيمكن أن نقول: إن أعداداً قد دخلوا في صفوف الجماعة ولم يُربوا التربية الكاملة بما يعرضهم للوقوع تحت التأثيرات الكثيرة التي قد تُؤدّي إلى زلزلة الجماعة وتمزيق صفوفها، أو السرير ببعض تجمّعات منها نحو طرق غير سليمة. بل إن كثرة الإقبال كثيراً ما كانت حائلاً دون إمكانية احتضان وتربية كل العناصر الملتزمة حديثاً، وهذا ما يُؤدّي أيضاً إلى ضعف في التربية الإسلامية في صفوف الجماعة. وإن القوة التي أظهرتها الجماعة في القتال سواء أكان ذلك في فلسطين أم على ضفاف القناة أم في المظاهرات أم في كثرة الأعداد التي كثيراً ما كانت قهر رجالها قد جعل منها ما ينتاب أعداءها الحذر سواء أكانوا في الخارج أم في الداخل، وبدأت توضع الخطط للقضاء عليها أو لضربها من الداخل بزورع أفراد فيها

ورعايتهم وتوجيههم أو للتأثير على بعض العناصر بالمعريات المتعددة، وربما كان بعض الأحيان بإثارة حاسة الشباب في نفوس بعضهم بعضاً فيقوم بعض الأعمال التي تُؤدّي بالجماعة إلى الهاوية. وإن النظام السري قد نما وشعر قاده بإمكاناتهم وقوتهم وهذا ما أفقدتهم عنصر الطاعة عندما لا يؤخذ برأيهم، ويُحكّم السلاح وخاصة عندما غاب المرشد الأول حسن البنا وكذلك لعبت حاسة الشباب في هذا النظام الدور نفسه، بل ربما استطاع بعضهم أن يخون بعض هؤلاء الشباب تحت التأثير، ودوافع الخيانة، والإخضاع للقوة. ولهذا كل ما يحدث من تفجيرات أو تحريب يُسب للإخوان ولو كانوا يعيدون عنه كل البعد، وربما قامت به عناصر معادية لهم كمي يُسب إلى الإخوان، وإذا ما اغتيل أي إنسان له خصومة أو خلاف مع الإخوان نُسب إليهم ذلك الاغتيال أو تلك الجريمة، وهم غالباً لا يقومون بمثل هذه الأعمال خوفاً من الله إلا إذا كانت واضحة كل الوضوح في خيانة إنسان ضال أو وقوف أحدٍ يُحارب الله ورسوله علناً ويتحدى الدعوة.

ونتيجة الخوف من جماعة الإخوان المسلمين من أطراف متعددة، منها الإنكليز، والفرنسيين، ورجال الأحزاب الأخرى فقد أصدر رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي أمراً بحل الجماعة بتاريخ ٧ صفر ١٣٦٨هـ (٨ كانون الأول ١٩٤٨م)، ولكن لم يمض أكثر من أربعة وعشرين يوماً حتى قُتل النقراشي بتاريخ ٢٧ صفر فتمتعت الجماعة لضغوط كثيرة، وقُتل حسن البنا بعد ذلك بتاريخ ١٤ ربيع الثاني أي بعد مقتل النقراشي سنة وأربعين يوماً، واستمرّ قرار حل الجماعة حتى ألغى في عهد وزارة حسين سري في أوائل عام ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م)، حيث شاركت الجماعة في أعمال الغداه على ضفاف قناة السويس، وكان لها الدور الأساسي في تلك الأعمال.

وكان هم خصوم الإخوان العمل ضدّهم مثل: الوقوف في وجه ترشيح

المرحلة الثانية

سبق أن ذكرنا أن هذه المرحلة قد امتازت بالصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، وإذا كانت الأحزاب قد أُلغيت وتوقفت دورها ونشاطها خلال هذه المرحلة إلا أن الإخوان المسلمين لبسوا حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح أو لبسوا كبقية الأحزاب فهم أصحاب منهج وفكر وعمل لن يستطيعوا أن يتخلّوا عنه كما تفعل بقية الأحزاب التي يترك أعضاؤها مركزهم ولقاءهم فيه، ويصبحوا مثل بقية الأفراد العاديين في المجتمع، وربما التفت بعضهم مع بعض فنحدثوا عن أوضاع البلاد أو انتقدوا أو... وربما أخذ بعضهم منصباً فسي ما كان يدعو إليه بالأسس أو تحققت مصلحة له فأصبح يُنظف في المديح ويُثني. أما الإخوان فإن عليهم واجباتٍ يميزوا بها عن غيرهم، وهي العبادات، وصحيح أنها واجبة على كل مسلم، وليس كل مسلم منخرطاً في تنظيم إلا أنه معروف من كان داخل التنظيم من غيره، وما دام مواظباً على عباداته وسلوكه فهو في نظر غير المنتظمين بالعبادة والسلوك مُنظف في جماعة أو داخل في تنظيم، وهذا أمر أصبح معروفاً في أكثر الأمصار الإسلامية.

والواقع أن الحرب كانت على الإسلام أكثر من أن تكون على جماعة الإخوان، فالخندق الصليبي على الإسلام كبير، وقد بأخذ أشكالاً متعددة. فلو كان الحرب على التنظيم لكان شأن الإخوان شأن بقية الأحزاب، أغلقت المراكز، ومنعت الاجتماعات وانتهى الأمر بمصادرة صحف ومجلات وأموال الفئات كلها، ولكن الأمر غير ذلك فلو أن أحد أعضاء الإخوان استمر في عباداته وارتباده على المساجد وهذا واجبه، يفرضه عليه دينه لهذا العضو أنه لا يزال على نشاطه وصلاته بإخوانه فيخضع للرقابة والضغط والاعتقال، ويُحال بينه وبين أي عمل حكومي يُريد أن يتسلمه، ولكن لو أن أحد الأعضاء - وهو نادر - ترك عبادته، وانجح إلى

حسن البناء للمجلس النيابي، حلّ الجماعة، ومُصادرة أملاكها، ومطاردة أعضائها، بثّ الشائعات ضدّها، اختلاق التهم ورمي أعضاء الجماعة بها، ارتكاب الجرائم ونسبها للإخوان مثل: حريق القاهرة، وإلقاء المتفجرات.

الصراع الديني

منذ أن فتح المسلمون مصر والأقباط يعيشون في ظلّ الحكم الإسلامي بكل أمنٍ وحرية مُطمئين على أنفسهم، وأملاكهم، وأمواهم، وأعراضهم التهم إلا في أوقاتٍ قصيرةٍ يعمل فيها الأقباط بتحرير من الأوروبيين فينالون جزاء خيانتهم كما حدث أيام نزول الصليبيين في مصر سواء أكان ذلك أيام الحملات الصليبية أم أيام الاستعمار الصليبي من فرنسيين وإنكليز، وما أن يخرج الصليبيون من البلاد حتى يعود الأقباط إلى رشدهم خوفاً أو تعقلاً فلا يجردون عند المسلمين إلا العفو والمسامحة حتى تزيد أحياناً على الحدّ، الأمر الذي يجعل الحياة تتكرّر.

وفي هذه المرحلة أسس الأقباط حزباً خاصاً بهم، أمام دعوة الحزب الوطني للخلافة الإسلامية - على زعمهم - وكانت لهم صحفهم، بل كانوا أصحاب عدة صحفٍ ومجلات، وكان الإنكليز يدعمونهم، ويُحرضونهم على بعض الأعمال وضدّ بعض الفئات، ويركنون إلى المحتلّين، وقد حاول الإنكليز إثارة الأقباط ضدّ الفدائيين من الإخوان المسلمين أثناء القتال على ضفاف قناة السويس، وقام جنود المحتلّ بإحراق كنيسة السويس وادعوا أن الإخوان أقدموا على هذا الفعل. وزار حسن المصطفي المرشد العام للإخوان المسلمين البطريرك الذي ذكر أنه على يقين تام أن الإخوان يريثون من هذا العمل.

لهو وفساده لعمد أنه قد صلح حاله وسار في طريق سليمة، وهذا منتهى الغرابة فالمستقيم الذي يسير في طريق صحيحة غير مرضي عنه ويسير في درب غير سليمة، والمتحرف الذي يمشي في الفساد والفجور مستقيم، وهذا في عرف أعداء الإسلام، ومن هذا يصل المرء إلى أن العداة كان للإسلام لا لتنظيم جماعة الإخوان، وكل مسلم مستقيم لا يرمون عنه ينسونه إلى الإخوان المسلمين أو أية جماعة إسلامية أخرى غير مرضي عنها من قبل المحتلين الأعداء أو المستلطين المحصوم، لذا كان الضغط منصباً عليهم دون سواهم.

وسبق أن ذكرنا في الفصل السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تحل محلّ انكلترا في مصر من جملة المراكز الأخرى التي سعى أن تحل محلّ انكلترا وفرنسا فيها، وإذا كانت الولايات المتحدة وانكلترا أعداء للإسلام وللحركات الإسلامية الواعية كبقية الدول الصليبية إلا أن سبيل الولايات المتحدة في حربها ضد الإسلام يختلف عن طريق انكلترا العريقة في الاستعمار والتي لها أسلوبها الخاص في محاربة الإسلام. كانت انكلترا تستعدي في مصر القصر ومؤيديها من الأحزاب ورجالات البلاد على الحركات الإسلامية وأفرادها، ونشيع الشائعات وتحاول تنفير الناس من الحركات الإسلامية، وتدفع من يقوم ببعض الجرائم وتصلقها بأعضاء الحركات، ولا تترك وسيلة إلا وتتخذها لتدمير التنظيمات بل ونشجع الفرق المنحرفة والضالة وربما يصل الأمر بها إلى تبنيها، أما الولايات فقد رأت زرع أعوان لها بين أفراد الحركات الإسلامية وخاصة الإخوان منهم واستخدامهم وسيلة لجرّ بعض الأعضاء البارزين إليها أو كسبهم إلى جانب أتباعها للتعاون معاً والسير بالجماعة إلى تغيير النظام، وهي تسعى إليه، وجعله ينتج للسير في فلنكها بدلاً من أن يكون في خطّ انكلترا، فاتصلت بضباط في الجيش المصري ووجهتهم ليكونوا على صلة بضباط تنظيم الإخوان في الجيش وفي النظام الخاص، وقد جرت صلات في القتال في

فلسطين وفي القناة، وتوقعوا أن يكون بعض الضباط الذين احتكوا بهم على صلة بالإخوان نتيجة السلوك والعبادة. الإخوان يريدون تغيير النظام لتطبيق الإسلام، والولايات المتحدة تريد تغيير النظام وإيجاد نظام تابع لها، والإخوان قوة يمكن الاستفادة منها بل أول الفئات التي تتجه الأنظار نحوها للإفادة منها أو لاستغلالها لقوتها، وهكذا التقى الطرفان في هدف واحد هو تغيير النظام، وإن عمل كل منهما وحده، غير أن الإخوان يظنون أن الضباط الآخرين مخلصين وطنيين ما داموا من أبناء البلاد فهم يسعون لمصلحة بلادهم، وقد رأوا فساداً قد استشرى يريدون إصلاحه، لذا فقد مدّ الإخوان أيديهم نحوهم، أو كانت لهم قنوات تصلهم بهم. أما الطرف الآخر فإنه يريد استغلال الإخوان لذا كان يحرص على إغراء بعضهم بكل الوسائل للسير معهم وربما حصلوا على بعض النصر فكسبوا بعض العناصر الأساسية والمهمة وبخاصة عندما تمكّنوا من السلطة، وكان من خطة الولايات المتحدة أن تحصل على مواضع أسلحة الإخوان التي استعملوها في فلسطين، وعلى مواطني ضعفهم، ومقاتلهم، ومراكز قوتهم من الصلة بين عناصرها - أقصد العناصر التي أصبحت تستطع توجيهها - وعناصر الإخوان أو من الأعضاء الذين تمكّنت عناصرها من كسبهم وذلك لضرب الإخوان الضربة القاضية، أو استخدام تلك العناصر لحياكة بعض الألاعيب أو التمثيليات ورمي الإخوان ببعض التهم أو إصاقها بهم، أو جعل بعض هؤلاء الأفراد يؤدّون بعض الأدوار فيجترأ الإخوان إلى المهالك أو القيام بردود الفعل، وإذا تصرف أحد هذه العناصر ببعض الأعمال أخذت الجماعة بحريّة عمله وقضى عليه وعليها.

استطاعت الولايات المتحدة بالفعل تغيير النظام في مصر في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ، وساعدها على ذلك نقمة الشعب على الحكم وفساده، والقصر وفساده، ونقمة الجيش على أوضاعه وتسلط الديوان عليه عن طريق بعض الأفراد، وكان للإخوان دور في هذا التغيير عن طريق عناصرهم في

الجيش، وعن طريق تأييدهم للحركة والوقوف إلى جانبها عسى أن يكون فيها خير للبلاد والمجتمع.

وتنهض الجيش بالأمر، وأصدر قراراً بإلغاء الأحزاب، واستنسى الإخوان على أنهم جماعة دينية وليسوا حزياً سياسياً، وقام الإخوان في هذه المدة بنشاطٍ فعال ودورٍ تأييدي بناءً. فلما تمكن رجال الجيش المهثون لذلك أزاحوا من طريقهم كل مراكز القوى التي يمكن أن تقف في وجههم وفي مقدمتها الإخوان المسلمون، وصدر الأمر بحل الجماعة، فلما قامت تهيئة الدفاع عن نفسها وحماية ما اكتشف من مراكزها عن طريق تلك الصلات بينها وبين السلطة الجديدة، وقف جمال عبد الناصر في وجهها، وهو الرجل القوي لأنه المهيأ لهذا الدور، فأزاح من طريقه كل ما يمكن أن تستند عليه الجماعة في حماية نفسها، ثم كانت حادثة تشيية الأركبة، وبدأ الصراع واضحاً مكشوفاً سافراً بين جمال عبد الناصر ومن وراءه والإخوان المسلمين، ومن يؤازرهم من الشعب أو بالأحرى من بقي إلى جانبهم لأن المؤيدين يكثرون في الرخاء وعند اقتراب جي المصالح حسب توقعهم ويقفون عند الشدة فيتنازرون من جانب من ساروا بالقرب من بالأمس عسى....

وأقول هنا وأكثّر وربما لألف مرة لا للنقد ولا لإصلاح رجال اليوم فإن أيامهم قد انصرفت وإنما لتربية الأجيال ولتعريف الدعاة، وكما زرع أبائنا للأكل، ونزوح لياكل أبناءنا وأحفادنا، وكذلك نكتب لتعير الأجيال من بعدنا ولتقدم ما وصلنا إليه، إن تجميع الأعضاء والحرص على كثرة الأعداد دون تربية لا يؤدي إلا إلى الاختلاف، والانشقاقات، والاحتواء، وضياح الدعوة إن وجود أصحاب مصالح في أية حركة يجعل الخلاف يقع بين أفرادها بعد مدة وجيزة وخاصة إن وجدت مقام أو لاحت في الأفق مصالح.

لقد حرص الإخوان المسلمون في مصر وفي كثير من الأمصار

الإسلامية على زيادة الأعداد وحشد الأفراد لا إساءة أو تغافراً وإنما رغبة في إسلام الناس وبجة في الأجر وأملأ في تطبيق الإسلام، ولم تكن عندهم الإمكانات لاحتواء هذه الجموع وتربيتها لذا بقي هناك نقص ظاهر في التربية، وعدم معرفة الواقع، والتصرف السليم في الأوقات المرحية، وفي الوقت نفسه كانت هناك أعداد من الذين التحقوا بالجماعة قد انضمت إليها مُجاملَةً وصحبةً لأصدقائهم الملتزمين، ومنهم من انضم لأن أسرته قد عُرفت بهذا الاتجاه فدافع عنها عصبيةً لا إيماناً ومن الدفاع انقلب إلى عضو أو مُدَّ منها لدفاعه عنها، ومنهم من ينوي الرفع، ومنهم من يحرص على الفائدة بعد أن رأى النشاط والقوة فظن أن الوقت قد حان لقطف الثمار، وقد وصل بعض هؤلاء إلى القيادة ولا تزال الأفكار التي دخل عليها ترتع في نفسه وتراوده بين الحين والآخر، ولا شك أن هناك فئة وهي الغالبة ما انضوت في صفوف الجماعة إلا إيماناً صادقاً للعمل في سبيل الله.

إن الخلل لا يظهر إلا في القادة الكبار الذين يظهرون للناس حياءً ولهذا بدا الأمر واضحاً في قيادة الثورة، الضباط الأحرار، الذين حكموا البلد، والذين لم يكن التحاق أكثرهم بحركة الإخوان المسلمين إلا مصلحةً وإفادةً من قوة الإخوان العسكرية والشعبية فأرادوا استقلالها للوصول إلى أهدافهم التي وضعوها نصب أعينهم، كما أن كثيراً من المدنيين لم يكونوا أقل من العسكريين مصلحةً، وقد أفاد العسكريون عندما وصلوا إلى السلطة من هؤلاء المدنيين أصحاب المصالح، فانتزعوهم من حركة الإخوان بتأمين بعض المصالح لهم، وضربوا بهم الجماعة وفرقوا صفوفها فأضعفوها ثم تصرفتوا حيث شاءوا وقد زالت من أمامهم أكبر قوة كانوا يخشونها، وأكبر عثرة تُعرقل خط سيرهم المنحرف.

ولما كان العسكريون قد حكموا مصر، وسُئلت عليهم الأصوات، وعرفهم الناس، فلا بد من بحث موضوع الصراع معهم. بدأ عمل الإخوان

في الجيش منذ عام ١٣٥٧هـ، وخاصةً أن مجلة «الذبير» الإخوانية كانت تناقش بعض القضايا التي تحدث في الجيش ومنها القضايا الاجتماعية، وموضوع خدمة الضباط من قبل الأفراد الأمر الذي جعل كثيراً من أفراد الجيش يقرؤون هذه المجلة فتأثر بها عدد منهم، كما أن الإخوان كانوا دائمى الحديث عن الجهاد، وموضوع القوة، وعدم الخضوع للأعداء، وكانت مصر تئن من وطأة الاستعمار الإنكليزي، وهذه الموضوعات تُعري الشباب وتُثير فيهم الحماسة، وتُهبّ مشاعرهم، وهذا ما جعل أعداداً من العاملين في الجيش يلتفتون نحو الإخوان، ويتأثرون بهم، أو يطمحون بالوصول إلى أهدافهم عن طريق هذه الجماعة.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية أراد بعض أفراد الجيش الاستفادة من ظروف الحرب القائمة وتحقيق بعض مصالح مصر، فتقدم عدد منهم في شهر ذي القعدة عام ١٣٦٠هـ، (كانون الأول ١٩٤١م) بعريضة تحمل توقيع اسم «الجنود الأحرار»، ورفعوها إلى السلطات العليا مُطالبين بإلغاء اتفاقية ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، مع الإنكليزا ومنع كل ما يتعارض مع الإسلام في الجيش، وكان المسؤول عن هذا النشاط صلاح شادي فإذا ما توسم في ضابط الخبر ولاحظ عليه العبادة تعرّف عليه، وعرفه على المرشد، ويقوم المرشد باللقاء معه، ثم يُعرفه على وكيل الجماعة للشؤون العسكرية محمود لبيب، وأخيراً يجمعه محمود لبيب برئيس النظام الخاص عبد الرحمن السندي، إذ كان العمل العسكري في الإخوان المسلمين مرتبطاً يومذاك بالنظام الخاص الذي وجد عام ١٣٥٩هـ أي في نهاية السنة الأولى من بداية الحرب العالمية الثانية، وكان يُشرف عليه في أول الأمر لجنة مؤلفة من: صالح عشاوي، وحسين كمال الدين، وحامد شريت، وعبد العزيز أحمد، ومحمود عبد الحلیم، ثم رُشّح لورثته عبد الرحمن السندي، وبقي يخضع لإشراف حسن عشاوي، وحسين كمال الدين المسؤولين عن الإخوان في القاهرة.

لاكثر عدد الإخوان في الجيش أفرد لهم قسم خاص، وكان رئيس قسم الحوالة في الإخوان محمود لبيب هو المسؤول عن هذا القسم وسُاعده في هذا الحقل الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف، ويتم التنسيق عادةً بين كل من:

محمود لبيب الضابط السابق، وعبد المنعم عبد الرؤوف الضابط الطيار في الجيش.

صلاح شادي الضابط في الشرطة (البوليس).

عبد الرحمن السندي رئيس النظام الخاص

حسين كمال الدين المسؤول عن الإخوان في القاهرة.

وكان عدد الضباط الذين اتصلوا بالإخوان عن هذه الطريق، وأثناء الحرب العالمية الثانية كبيراً، ومنهم: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وحسين الشافعي، وكمال الدين حسين، وخالد محيي الدين، وصلاح سالم، وحسن إبراهيم، وحدي أبو زيد، وعبد الرحمن عنان أي أكثر رجال الثورة. وقد عمل عدد منهم على تدريب الإخوان على الأسلحة في أوقات مُتعددة، ومن هؤلاء المدربين جمال عبد الناصر، وصلاح سالم الذي كان يشترى الأسلحة للإخوان وينقلها إليهم من العريش إلى قناة السويس، وعبد اللطيف البغدادي الذي شكّل كتاب فداية من الإخوان وأمدهم بالأسلحة والذخيرة. ويبدو أن أكثر هؤلاء قد انضموا إلى الإخوان حساسةً للجهاد والقتال الذي كان يُنادي به الإخوان، أو طمعاً إلى الوصول إلى السلطة، وإن كنا لا نستطيع أن ننفي الأثر الإيماني الذي يتجلى في بعض الأوقات عند كثير منهم وخاصةً عند كمال الدين حسين.

وكان الشباب عامةً والضباط خاصةً يتألمون من وجود الإنكليز في قناة السويس ويتبنون في كل حين لو يتمكنون من إزالتهم ويستعدون لليوم الذي يُفسح أمامهم المجال لطردهم، وقد بلغت هذه الحماسة ذروتها

أثناء الحرب العالمية الثانية إذ كانت الظروف مناسبة لذلك وربما كان أنسب تلك الظروف عندما تقدم الألمان مع الطليان في ليبيا نحو مصر، حتى فكر عدد من الضباط بالانصال مع الألمان للعمل على طرد الإنكليز من مصر، ومن هؤلاء الضباط أنور السادات، وقد دخل السجن من أجل هذا، وفرّ بعض الضباط المصريين إلى الألمان، وانتقل أحدهم بطائرته إليهم، ولكنه لم يستطع الوصول لسقوط الطائرة (عبد المنعم عبد الرؤوف).

وربما نستطيع أن نلاحظ رغبة بعض هؤلاء الضباط بالسلطة، وحب المصلحة من الصلة بكل مراكز القوى القائمة يومذاك، ولناخذ مثلاً أنور السادات الذي كان على صلة مع القصر عن طريق عبد الرؤوف نور الدين أحد ضباط السنار الحديدي الذي يعمل لخدمة الملك وحياته وتنفيذ أوامره، وعن طريق يوسف رشاد طبيب القصر الخاص، وقد نقد أنور السادات بعض العمليات لحساب القصر، وفي الوقت نفسه انصل بالإخوان المسلمين، ولنا ندري إن كانت له صلات أخرى مع جهات ثانية، وهذا نموذج من الضباط الأحرار.

كان أبرز الضباط بلا شك وألمهم وأكثرهم طموحاً جمال عبد الناصر، وكان لا يقف في وجه طموحه أخوة ولا عهد. انصل جمال بالإخوان المسلمين بعد عودته من السودان، ولم يجد عند عبد الرحمن السدي رئيس النظام الخاص ورئيسه المباشر ما يُحقّق أطباعه ويملأ نفسه، وقد قام جمال عبد الناصر في هذه المرحلة بتدريب الإخوان على السلاح. واتصل في عام ١٣٦٣هـ بالرائد محمود لبيب وسرّ كل منها بالآخر، واستمرت الصلة بينهما، ولكن يبدو أن جمال عبد الناصر قد بدأ منذ عام ١٣٦٥هـ بالعمل لنفسه فكان يجمع الضباط حوله من خلف الرائد محمود لبيب، ولذا كان يبدى له كثيراً من الودّ كي لا ينتهه إلى ما يُخطّط له.

وقترت الصلة بين الإخوان وبين مجموعة الضباط في المدة التي صدر فيها

قرار حلّ الجبهة أيام حكومة محمود فهمي النقراشي، ونعود مرةً أخرى إلى ضعف التربية لدى الإخوان فنلاحظ أن هؤلاء الضباط في أيام غياب الجبهة عن الساحة يضيعون فيسر كل في هواه على حين أن تربية الضباط يجب أن تكون على شيء من التركيز نتيجة ظروفهم والبيئة التي يعيشون فيها، وربما إذا أردنا أن نجد بعض الأعداء لهم نقول: إن الظروف التي مرت فيها الجبهة بين أوقات تعلق فيها الأحكام العرفية، وأيام تنوّقت عن النشاط بسبب الحيل كل هذا جعل التربية ضعيفة عند الضباط. ففي هذه المدة أهدي لخالد محي الدين بعض الكتب الشيوعية فتأثر بها ونحس نحوها فابتعد عن الخط الإسلامي الذي كان أحد أفرادها.

وجاءت حكومة حسين سري إثر استقالة إبراهيم عبد الهادي فأصدرت الحكومة الجديدة قراراً بإعادة الجبهة وعاد النشاط إلى الإخوان، وأرادت مجموعة الضباط أن تستفيد من هذا النشاط وخاصة أن معظمها كان له صلة سابقة مع الإخوان تنظيمياً أو عملاً. وعرض صلاح سالم على عبد الفتاح غنيم إعادة تشكيل الضباط الذين كانوا من جماعة الإخوان قبل حلّها، فجمعه مع صلاح شادي الذي وافق على هذا العرض، وتمّ اللقاء بين كل من صلاح شادي، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وجمال عبد الناصر، وصلاح سالم، وكان اللقاء في مكتب حسن عشراوي، وطلب جمال عبد الناصر يومها برنامجاً ثقافياً لمجموعة من الضباط فقام حسن عشراوي بعمل ذلك النهج وقدم لجمال عبد الناصر.

وفي نهاية عام ١٣٧١هـ (مطلع عام ١٩٥٢م) زاد النشاط العسكري، وزاد نشاط الإخوان المسلمين، وظهرت الحركة الشيوعية، وأحسّت المخابرات الأجنبية بهذه التحركات كلها، بل إن نشاط جماعة الإخوان المسلمين كان شبه مكشوفٍ وظاهراً، وهذا ما دعا وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن تُرسل كيرميت روزفلت، إلى مصر، واستمرت هذه الزيارة ثلاثة أشهر، اتصل خلالها بالمسؤولين، كما اتصل بقيادة الضباط

الأحرار، ورجع وقد استكمل الصورة الحقيقية عن واقع مصر يومذاك، ورفع تقريراً إلى وزير خارجية الولايات المتحدة (دين اتشبون) وقد جاء فيه ما ملخصه:

١ - لم تعد وزارة الخارجية تخشى الثورة الشعبية التي يسمي إليها الإخوان المسلمون أو الشيوعيون.

٢ - لم يعد هناك أمل في إبعاد الجيش عن القيام بالثورة.

٣ - يرفع قادة الانقلاب شعارات فيها لين للشعب لإسكانه وليس فيها ما تحشاه الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - يجب موافقة الحكومة الأمريكية على إقصاء فاروق عن الحكم وربما التخلص من النظام الملكي نهائياً.

وقد رسم جمال عبد الناصر المسؤول عن تنظيم الضباط الأحرار لنفسه خطة في مطلع عام ١٣٧٢هـ يمكن أن نلخصها بما يلي:

١ - إبقاء الصلة مع الإخوان المسلمين للإفادة من قوتهم وشعبيتهم، وذلك بإظهار استمرار الارتباط بهم وتلقي التوجيه منهم.

٢ - إبعاد ضباط الإخوان عن مجموعة الضباط الأحرار، ولذا فقد أطاح برأس ضباط الإخوان عبد المنعم عبد الرؤوف قبل الحركة بثلاثة أشهر تقريباً، وأن تستمر الصلة به شخصياً أو بمن يتق به على ألا يتفرد بلقاء.

٣ - ألا يدخل مجموعة الضباط الأحرار ضابط ذو رتبة أعلى من رتبة جمال عبد الناصر كي يبقى هو المسيطر، وذلك حتى قبيل الحركة بقليل حيث يمكن قبول عناصر ذات رتبة عالية تستغل مرحلياً، ويمكن التخلص منها بسهولة بعد الحركة إذ ليست ذات جذور بين رجال الثورة، وذلك

كي تعود له القيادة دون مُتَازِع، وهذا ما حدث مع محمد نجيب على سبيل المثال.

٤ - الحرص على إيجاد نقاط إداة للإخوان المسلمين تكون جاهزة عندما يُريد أن يسطرد بهم، فيشج الثاعاع عنهم، ويُبر حوهم النهم.

وجاءت الأمور مناسبة منذ أواخر عام ١٣٧١هـ فقد وقع حريق القاهرة في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢م)، ويعود السبب - كما مرّ معنا في الفصل الثاني - إلى أن القوات البريطانية في الإسماعيلية قد حاصرت قوات الشرطة المصرية، وطلبت منها تسليم الأسلحة ورفع الأيدي، فرفض ضباط الشرطة، ووقعت معركة ذهب ضحيتها سبعون من رجال الشرطة المصريين، فصدرت أوامر الحكومة المصرية إلى القوات في (الحيزة) والمكثفة بحماية الجامعة بالسفر إلى الإسماعيلية لمعاونة إخوانهم هناك، واستلام أماكنهم، وفي الطريق وأثناء المرور بالقاهرة أخذ أفراد القوات يهتفون ضدّ الإنكليز، وضدّ الحكومة ويبدو أن هذا قد تمّ للفت نظر الشعب إلى ما حدث وإلى ما قد يحدث، وإشعار الناس بتقصير الحكومة، وفي الوقت نفسه فقد أحرقوا المحلات الإنكليزية. وكان ذلك اليوم قد بلغ العمل الفدائي مداه في قناة السويس، وأعلنت في مصر الأحكام العرفية، وأقبلت حكومة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، وكثّف على ماهر بتشكيل حكومة جديدة، وهذا الإنكليز بالزحف على القاهرة لإعادة النظام.

وكان جمال عبد الناصر قد كلف مجدي حنين بتدريب شباب الإخوان على استخدام الأسلحة الخفيفة، فلما كان يوم حريق القاهرة ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١هـ، طلب جمال من الإخوان مكاناً لإخفاء الأسلحة الموجودة في مدرسة الأسلحة الخفيفة، فنقلت بسارات متبر دلة، وحسن عشماوي، وعبد القادر حلمي، وصالح أبو الرقيق إلى منزل عبد القادر حلمي، ثم نقلت إلى عزبة والد حسن عشماوي في الريف بناءً على طلب

الحركة:

بعد حادثة حريق القاهرة كثر اللقاء بين جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين، وكان يُمتثلهم: صالح أبو الرقيق، صلاح شادي، حسن عشاوي، عبد القادر حلمي. وقد ناقشوا موضوع الحركة، وتوصلوا إلى:

١ - الانقلاب: إمكانية النجاح قائمة بل مضمونة إذ ذكر جمال عبد الناصر أن الحراسة في القاهرة بيد الجيش، وأكثر المشرفين عليها من الضباط الأحرار، ولي كل قطعة مجموعة منهم عدا البحرية ولكن لا يُخشى منها إذ لا تُشكّل خطراً على الحركة.

٢ - الحكم: استبعدوا أن يظهر الإخوان في الواجهة فإن ذلك يُثير الدول الأخرى وخاصة الكبرى منها. ولكن يُؤيد الإخوان ويوجهون.

كما أن الجيش يجب أن يعتمد عن السلطة وإنما يبقى الموجه لها. لذا يجب أن يكون الحكم بيد سلطة مدنية، وقد اقترح الإخوان حكومة مدنية برئاسة علي ماهر.

٣ - التأييد الشعبي: اتفقوا على أن رجال الأحزاب سيؤيدون الحركة بل يسرعون في التقرب لتأمين مصالحهم، ولن يستكف سوى الشيوعيين، ولكن لا وزن لهم، وسيقوم الإخوان بالتأمين الشعبي، كما سيتولون حراسة المنشآت.

٤ - الموقف الدولي: أكد جمال عبد الناصر أن أمريكا لا تتدخل بل تؤيد أي انقلاب ضد الملك، ولكن ليس لديه معلومات عن اتكلترا.

٥ - الملك: إن الظروف هي التي تتحكم في وضعه.

وفي يوم ٢٧ شوال ١٣٧١هـ (١٨ تموز ١٩٥٢م) تم لقاء في دار صلاح شادي حضره عن جماعة الإخوان المسلمين: صلاح شادي، وصالح أبو الرقيق، وحسن عشاوي، وعبد القادر حلمي، وعن مجموعة الضباط

جمال عبد الناصر الذي ذهب إلى العزبة، ورسم مخطط مكان التخزين بنفسه. واحتفظ جمال عبد الناصر لنفسه بالسرا الذي يكمن وراء نقل هذه الأسلحة وتخزينها، فستكون يوماً تهمة للإخوان على حيازة الأسلحة لمحاولات إجرامية وتغيير نظام الحكم.

ومن الأمور التي جاءت متواترة للضباط الأحرار تغيير الوزارات المستورة، فقد أقبلت حكومة الوفد إثر حريق القاهرة يوم ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٧١هـ، وجاءت حكومة علي ماهر ولم تدم أكثر من ثلاثة وثلاثين يوماً، إذ استقالت في ٣ جادى الآخرة، وجاءت وزارة نجيب الهلالي ولم تزد مدتها على أربعة أشهر، إذ استقال إثر عيد الفطر مباشرة، وقد أشرفت حكومته على الانتخابات، وفشلت في جرّ الإخوان إلى دخول المعركة الانتخابية. وجاءت حكومة حسين سري ولم تستمر في عملها سوى سبعة عشر يوماً إذ استقالت في ٢٨ شوال من العام نفسه، وقد طلب تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، ولكن الملك رفض وطلب تعيين حسين عامر، وعاد نجيب الهلالي إلى رئاسة الوزارة وعين إسمايل شيرين وزيراً للحربية، غير أن هذه الحكومة لم تكمل يومها الثاني إذ قامت الحركة في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م).

ومن الأمور التي جاءت مناسبة للضباط الأحرار، انتخابات نادي القوات المسلحة إذ رشح عامة الضباط اللواء محمد نجيب، واعترض الملك عليه ورشح أحد أعوانه، غير أن نتائج الانتخابات قد أعطت اللواء محمد نجيب رئاسة النادي بالأغلبية، فكان هذا حافزاً لإمكانية العمل ضد القصر إذ دلّت هذه الحادثة أن الملك ليس له مؤيدين بين الضباط إلا النذر اليسير في حقيقة الأمر لا في الظاهر.

الأحرار: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين. وقد رأوا ضرورة القيام بالحركة ولكن يجب أخذ موافقة المرشد العام حسن المصبي قبل ذلك، وكان المصبي في الاسكندرية. فأرسل الإخوان إليه فحضر إلى القاهرة، وتم اللقاء مع الضباط يوم ٣٠ شوال. وانفقوا على تطبيق الشريعة، وأن تكون الحركة مشاركة بين جماعة الإخوان المسلمين وجموعه الضباط الأحرار. وانطلق كل ليؤدي دوره.

وقد لاحظ ضباط من الإخوان المسلمين (عبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحفي) تحركات الضباط الأحرار فجاءوا إلى صلاح شادي يستوضحان عن الأمر فلم يخبرهما إذ لم يكن مخولاً من المرشد بإعلام أحد عن الحركة.

وفي الساعة الثالثة من فجر ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) تحركت القطعات العسكرية، واستلمت مراكزها، واستولت على المراكز المحددة لها، وجاءت الأوامر إلى عبد المنعم عبد الرؤوف بمحاصرة قصر الملك بالاسكندرية بقواته فأذى دوره تماماً، ولم ينظر إلى خلافه مع جمال عبد الناصر الذي عمل على إبعاده عن الضباط الأحرار منذ ثلاثة أشهر. وقام الإخوان بدورهم أيضاً فوقفت جماعات منهم على طريق السويس لمقاومة الإنكليز فيما إذا فكروا بالندم نحو القاهرة، وكانت جماعات منهم أيضاً تقوم بحماية المنشآت والسفارات حسب خطة مرسومة بين القيادة العسكرية وقيادة الإخوان.

وبعد الانتهاء من استلام السلطة والسيطرة على جميع المرافق استدعى جمال عبد الناصر حسن عشاوي وطلب منه أن يصدر المرشد حسن المصبي بياناً بتأييد الثورة.

وفي ٥ ذي القعدة أجبر الملك على التنازل عن العرش إلى ولي عهده الصغير أحد فؤاد الذي لم يتجاوز من العمر ستة أشهر على أن يقوم عليه

مجلس وصاية من كل من: الأمير محمد عبد المنعم، ورشاد مهنا، وجمال الدين بركات.

وفي ٧ ذي القعدة تم اللقاء بين حسن المصبي وجمال عبد الناصر في منزل محمود عبد الحلیم وحضر اللقاء من الإخوان صلاح شادي، وعشاوي، وعبد القادر حلمي، وقال يومها جمال عبد الناصر لحسن المصبي: قد يقال لك إننا اتفقنا على شيء والواقع أننا لم نتفق على شيء بعد. ودعا المصبي جمال عبد الناصر إلى تطبيق القرآن فردد بأن الثورة قامت ضد الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي والاستعمار الإنكليزي لا لتحكيم القرآن، وقد طالبت الثورة بالتحقيق في مقتل البنا، وطالبت حكومة علي ماهر بالافراج عن السياسيين وفي مقدمتهم الإخوان.

وتشكل مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب، وعهد إلى علي ماهر بتشكيل وزارة حسب رأي الإخوان.

وفي ٩ ذي القعدة تم لقاء أيضاً في دار صالح أبو الرقيق بين حسن المصبي وجمال عبد الناصر.

الصراع بين الاخوان والثورة.

استقرت الأوضاع واستتب الأمر لرجال الثورة، وشعرت جماعة الإخوان أنها شاركت مشاركة فعالة في الحركة، وأن لها اليد الطولى في النجاح سواء أكان ذلك في التأييد الشعبي أم في تأدية الدور المطلوب منها عسكرياً، وجوالة وفي التوجيه والتخطيط.

ورأى جمال عبد الناصر أنه قد آن الأوان للسفر في مخططة لقطف ثمار جهده والمثل لنفسه، وقدر أن يسير بالأمر منفرداً، يتخلص من الإخوان كما يتخلص من الضباط أصحاب الرتب الذين هم أعلى منه رتبة، ورأى أن عليه:

١ - توجيه الأنظار إلى الضباط الكبار بإبرازهم بدءاً للمتخلص منهم، فسلم اللواء محمد نجيب رئاسة مجلس قيادة الثورة، ثم رئاسة الوزارة، ثم رئاسة الجمهورية وليس بعد ذلك إلا الإقالة والعزل.

وحل الأحزاب والإبقاء على جماعة الإخوان المسلمين الذين يفتنون أن هذا الاستثناء قريبي لهم وحسن صلي، وهو في الواقع حقداً، وفي سبيل إحصاء تحركاتهم وتصرفاتهم، وهم المجموعة القوية شعبياً، القوية عدداً، القوية تنظيمياً.

وعندما تزول القوى الرئيسية من أمامه والتي تستطيع أن تقول: لا - لا يوجد بعدئذ من يقول له: لا، أو يقف في وجهه. وعندما يخلق أحدنا أو يذعي أشياء ضد من يريد لا يوجد هناك من يكذبه، وأجهزة الإعلام بيده، والمتزلفون يؤمنون على أفعاله، ويصفونها بالإلهام.

٢ - إبعاد الإخوان عن الضباط الأحرار كي لا يكون لهم عليهم أي أثر، وكل ما يذعيه ضدهم يُصدق من قبل رجال الثورة، وقد رأينا كيف أبعاد عبد المنعم عبد الرؤوف قبل ثلاثة أشهر من قيام الحركة. وإذا استطاع شراء بعض عناصرهم التي في الجيش فهو أمر مطلوب، ويسعى له، وقد فعل، وتمكّن من إغراء بعضهم.

٣ - العمل على التفرقة بين الإخوان، وضرب مجموعة بأخرى لإضعافهم، وإمكانية القضاء عليهم. وقد حرص على ضرب المرشد بالنظام الخاص الذي يرأسه عبد الرحمن السندي على الرغم من عدم محبته للسندي والشكوى السابقة منه. ويُمكنه استعمال طرق الإغراء بالمناصب لبعض هؤلاء. ما دام الأمر قد أصبح بيده. وقد تمكّن من بعض النجاح عن هذه الطريق. فقد أخرج أحمد حسن الباقوري من الجماعة بتسليمه وزارة الأوقاف. وهياً صالح العشماوي لاستلام منصب المرشد العام، وسلم إبراهيم الطحاوي رئاسة هيئة التحرير، وأعطى مجدي حسنين مديرية

التحرير، وترك له حرية العمل بالرشوة. واستقدم نجيب جويغل من بيروت وأعطاه جواز سفر، وكلفه بمهمة التفرقة بين الإخوان في البلدان العربية ليكون بمنزلة المرشد العام. وقد استجاب هؤلاء لأطباعهم ومشوا في الطريق التي رسمت لهم.

والغريب أن جماعة الإخوان حتى الآن لم تأخذ عبرة من هذه الدروس، ويعود السبب في ذلك إلى أن أفرادها لم يعترفوا بهذه الأخطاء، وإنما يبدون الأعدار والمبررات، وما دامت لا توجد أخطاء، فالأمر صحيح وليس هناك من عبرة، وإلى الآن لا يوجد في الجماعة جهاز لحماية أفرادها والسهر على أمنها لذا فكل ينصرف بما يُرشده إليه فكره دون رقابة ولا مُحاسبة، وربما وُجد مثل هذا الجهاز في بعض الأوقات في بعض الأمصار ولكن لم يُمارس صلاحياته فبقي مُعطلاً كأن لم يوجد. كما لا يوجد في الجماعة مكتب استشاري، يُشير على المسؤول الأول، ويُقوّم أعماله لذا كانت تصدر تصريحات وخاصة في الآونة الأخيرة غير موفقة تُظهر ما يجب ستره، وتستر ما يجب إظهاره، بل تحدث بعضهم عن أوائل حياته وقال: إنه رقص، وإنه مارس كل شيء سوى الزنا والخمر، وهذا أمر ستره الله عليه، فيجب ستره لأنه يُقلّل من هيبة الرجل ويُضعف من شأنه، ولم ينصح أحد من إخوانه ولم ينتقده أحد من جماعته، فالجماعة كأنها معصومة فلا أخطاء. ولذا لا توجد عبرة نستفيد منها، وتقوم العصية الحزبية التي لا يقرها أحد، ولو تكلم أحد وأراد التصح أجابه بعض صغار العقول، إن للجماعة علماءها وهم على معرفة، ويُمكنهم التقييم وإسداء النصح عند الحاجة إليه فما حدث صحيح، ولا يمكن أن يصدر إلا صحيح لأن علماء الجماعة قد عرفوه وأقرّوا ذلك، فيصل بذلك إلى العصية ولا يدري ما يقول سوى العصية، وصحيح أنه توجد مجالس شورى في أكثر الجماعات الإسلامية القائمة لكنها لا تُمارس ما يجب مُمارسته وإنما يظن أعضاءها أن مهمتهم قانونية فقط ومناقشة بعض الجوانب وخاصة السياسية منها.

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣٧١هـ (أيلول ١٩٥٢م) استدعى جمال عبد الناصر إلى مكتب قيادة الثورة حسن عشاوي، وأبلغه عن تضاييق مجلس قيادة الثورة من رئيس الوزراء علي ماهر، وقد اتخذ قراراً للتخلص من علي ماهر وإستناد رئاسة الوزارة إلى اللواء محمد نجيب، وأن يشترك عدد من الضباط الأحرار في هذه الوزارة، وأن يكون سليمان حافظ نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وأن يشترك الحزب الوطني أيضاً بوزيرين، ويرغب مجلس قيادة الثورة أن يشار الإخوان المسلمين في هذا الموضوع.

وتم اللقاء بين حسن المصفي وجمال عبد الناصر، وقد دعا جمال عبد الناصر الإخوان إلى الاشتراك بالوزارة بثلاثة وزراء، وفي حالة عدم الرغبة في الاشتراك ترشيح أشخاص للوزارة، وكان يرى جمال أن يكون وزراء الإخوان: أحمد حسن الباقوري، وحسن عشاوي، ومنير دلة.

اجتمع مكتب الإرشاد وقرّر عدم الاشتراك بالوزارة غير أنه قد رشح بعض العناصر لها مثل عبد العزيز علي، وأحمد حسني، وقد تسلّموا مناصب وزارية فعلاً، غير أن جمال عبد الناصر قد استطاع إقناع أحمد حسن الباقوري بالخروج عن قرار مكتب الإرشاد وقبول وزارة الأوقاف، وكان أن قدّم استقالته من الإخوان كلياً، وهكذا بدأت الإغراءات وبدأت عوامل التجزئة تظهر. وحاول كمال الدين حسين إقناع الجماعة بالعدول عن قرارها غير أنه لم يفلح، وعند جمال عبد الناصر هذا التصرف خلافاً بينه وبين الجماعة.

وما مرّت أربعة أشهر من العام الجديد ١٣٧٢هـ حتى بدأت الأحداث تتلاحق وتزدحم إذ بدأ كل طرف - بالسرعة - لإلحاح ما خفظ له.

هيئة التحرير:

صدر قرار بحلّ الأحزاب السياسية ولم يتل هذا القرار الإخوان المسلمين على أنهم جماعة إصلاحية دينية وليسوا حزباً سياسياً، وقد قصد هذا القرار إزالة العقبات من وجه جمال عبد الناصر للتفرد بالسلطة، وإراحة كل منظمة يُمكن أن يصدر منها نقد للحاكم الوحيد، إذ يُمكن بعدها تأسيس جماعة يعتمد عليها في دعم سلطانه وتقوم بتنفيذ مآربه، وتُحقّق له كل ما يرغب، ونهتّى السبيل لذلك.

قام جمال عبد الناصر بجولة في الوجه القبلي تهيئةً لتأسيس جماعته بإبراز شخصه بالاحتفالات وتسليط الأضواء على زعيم مصر المساعد إلى القمة بالمناقشات، وطلب من الإخوان قبل الزيارة تهيئة الاستقبال الشعبي له حيث يزعم، وقد قاموا بالفعل، غير أن هذا قد كان مُنعصاً لهم. إذ كانت تُشير مناقشاتهم الخاصة بدعوتهم، على حين كان يُريد أن يكون كل شيء مُوجّهاً له ولمصلحته الخاصة التي يُريد منها الآن ظهوره في المجتمع بمظهر الزعيم المنقذ والرائد المصلح. وأحسن من داخله وبكل جوارحه أنه لا يُمكن وجود جوادين في آن واحد، فإما هو وإما جماعة الإخوان، لذا يجب البدء بالتخطيط للقضاء عليهم وإخلائهم منهم.

وكان الإخوان قد ظنّوا عندما صدر القرار بحلّ الأحزاب السياسية واستثنى الإخوان إنما يُراد لهم غير غير أنهم شعروا الآن أن ذلك القرار قد استبقاهم ليكونوا مطية يرتقي عليهم جمال عبد الناصر، لذا يجب الحذر، ولم يقوموا بتقويم تلك المرحلة التي اجتازوها، ويعترفوا بما وقعوا فيه من زلات وإنما أوجدوا لأنفسهم التبريرات واعتقدوا أن كل ما قاموا به صحيحاً.

رجع جمال عبد الناصر من رحلته، وصدر الأمر بتشكيل هيئة التحرير لتكون القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الحكم وأسرع إليها المُتَرَفِعُونَ

وانضموا إليها، وهرع نحوها أصحاب المصالح، وانضوا تحت لوائها، وأصبحت تمثل قطاعاً كبيراً من الشعب، وأسندت رئاستها إلى إبراهيم الطحاوي.

ومن الأمور التي يجب ملاحظتها أنه تشكل في سوريا في هذه الآونة حزب سياسي يحمل الاسم نفسه، هيئة التحرير، ويتزعمه رئيس جمهورية سوريا العسكري أديب الشيشكلي ومن المعلوم أنهما يسيران في فلك واحد، وقد جرت محاولات للتسيق بين الهيئتين.

وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين تمثل بالنسبة إلى جمال عبد الناصر وإلى هيئة التحرير الجبهة الصرار، ولا بد من إزالة إحدى الهيئتين، ولا شك فإن جماعة الإخوان المسلمين هي التي ستزول بصفتها المعادية لحاكم البلاد العسكري، وبصفتها المرمية نسيباً على حين أن هيئة التحرير شابة وضخمة الإمكانيات ما دامت بمحوعة الحكم ويدها الإغراءات من مناصب ومراكز و... ولكن الواقع غير ذلك فالإخوان المسلمون جماعة منضمة تحمل فكراً وتمثل عقيدة يؤمن بها أكثر المجتمع المصري على حين أن هيئة التحرير منظمة تضم أصحاب المصالح الذين ينفرتون عنها ويتعدون منذ أول أزمة إذ لا يمكن لفرود من أعضائها أن يضحى في سبيل لا شيء، وهو قد وجد في موقعه لمصلحته فقط فإن زالت مصلحته فلا داعي لوجوده أساساً، وهذا ما حدث فقد زالت هيئة التحرير وعفى عليها الزمن ونسيها الناس، ولا تزال جماعة الإخوان المسلمين قائمة.

رأى جمال عبد الناصر لإزالة جماعة الإخوان المسلمين دعجها في هيئة التحرير فتدوب شخصيتها، وبزول تميزها، ويتوزع أعضاؤها في المراكز والمناصب، وتطلعاتهم والإغراءات التي توفرها السلطة لهم.

اتصل جمال عبد الناصر بحسن عشاوي وأرسل إليه إبراهيم الطحاوي ليطلب منه العمل على دمج جماعة الإخوان المسلمين في هيئة التحرير، وقد

جعل هذا الطلب تحت شعار كاذب (توجيه الهيئة والإشراف عليها)، ويحمل هذا الطلب في طياته الإغراءات الواسعة إذ يقصن توجيه السلطة واستلام الأمر وهذا ما تم الاتفاق عليه عند التخطيط للقيام بالحركة العسكرية. وطلب جمال عبد الناصر في الوقت نفسه تحديد موعد للقاء. وتم اللقاء في دار عبد القادر حلمي وحضره من جانب الإخوان: حسن عشاوي، صالح أبو الرقيق، فريد عبد الخالق، منير دلة، عبد القادر حلمي، محمود عبد الحليم، وحضره من جانب الضباط: جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، عبد اللطيف البغدادي، صلاح سالم، أنور السادات، وأحمد أنور (قائد البوليس الحربي). ورفض الإخوان هذا الدمج، وهذا أمر طبيعي إذ من المستحيل الموافقة عليه لأن الهدف منه معروف وهو إذابة كيان الجماعة ضمن إطار هيئة التحرير. وبعد الرفض أجابهم جمال عبد الناصر: إنكم عصاة. وإن جرى نقاش حول هذه العبارة إلا أن القصد من إلقائها هو الإيذان بيده الخلاف والإشعار بأن كل طرف يسير في طريق.

المفاوضات مع الإنكليز

كانت انكلترا تعتقد أن الحركة التي حدثت في مصر كانت مشاركة بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الضباط الأحرار، وكانت الحركة موجهة ضد انكلترا بالدرجة الأولى ولما أحست بشيء من الخلاف بين الطرفين المشاركين في الحركة وفي السلطة اليوم، وقد فكرت زيادة الخلاف وكسب طرف من هاتين الجاعتين إليها، وهذا الطرف هو الإخوان طبعاً رغم كرهها الشديد للإخوان بل حقدتها الدفين عليهم وعلى دعوتهم، كما أن الإخوان لا يقلون كرهاً لها عن كرهها لهم، والطرف الثاني وهو الضباط الأحرار مرتبسط مع منافستها في الاستعمار الولايات المتحدة الأمريكية على حين أن الإخوان لا إرتباط لهم بأية جهة من الجهات، فإذا استطاعت كسب وء الإخوان مرحلياً، وانتصرت بهم فقد رجعت إلى

مركزها وتسلطها على مصر، وإن حدث قتال بين الطرفين وانتهامات، وإن مجرد الاتصال بالإخوان سيحدث هذا فإن المجموعتين تضعقان ويمكثها إعادة نفوذها عن طريق رجالها الذين لم تنزل لهم قوة، وإن انتصر الطرف الثاني وهو رجال الثورة من الضباط فإنها تكون قد تحلقت من أحد العدوين، ولن يكون أسوأ مما حدث فقد تزعمت أركانها في مصر. وربما تكفي بإشاعة هي أن الإخوان عملاء. فإن لم يشعر أحد أشاعته هي ونشرت ما تم من لقاءات بينها وبينهم.

وكان مجلس قيادة الثورة العسكرية يرى ضرورة التفاوض مع الكنترا للجلاء عن قناة السويس وإن لم يتم ذلك عن طريق التفاوض والتفاوض فليس هناك من حل سوى العودة إلى الجهاد.

اتصل محمد سالم الذي له علاقة بالسفارة الإنكليزية نتيجة علاقته بها كمستشار في إحدى المؤسسات مع صالح أبو الرقيق ونقل له رغبة السفارة الإنكليزية بالالتقاء ببعض المسؤولين من الإخوان، فأبلغ صالح أبو الرقيق المرشد العام حسن المصفي بهذا الخبر، فكلف المرشد العام كلاً من منير دلة وصالح أبو الرقيق بالالتقاء مع (إيفانز) المستشار الشرقي للسفارة، وطلب منها الاستماع دون إبداء الرأي، كما كلف في الوقت نفسه حسن هشاموي لإبلاغ عبد الناصر بهذا الخبر.

أوضح (إيفانز) للإخوان أن الكنترا أصبحت على قناعة تامة بضرورة الجلاء خلال سنتين على أن تكون هناك علاقة بينها وبين مصر بعد الجلاء، ونقل الإخوان هذا الحديث إلى المرشد فكلف صالح أبو الرقيق بكتابة محضر عن اللقاء وإرسال نسخة منه إلى جمال عبد الناصر.

وتم لقاء بين المرشد و(إيفانز) في بيت المرشد بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (٩ شباط ١٩٥٣م)، واتصل المرشد إثرها بجمال عبد الناصر، وحدثت لقاءات في بيت منير دلة. وضرب موعد للقاء جديد في ٨

جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (٢٢ شباط ١٩٥٣م) بين المرشد و(إيفانز) في منزل المرشد، وأبلغ جمال عبد الناصر بالموعد فحضر قبل يومين من الموعد فأعلم ثانية بأن الموعد مع (إيفانز)، ورأى جمال عبد الناصر ألا تكون هناك مفاوضات قبل أن يكون هناك اتفاق تام مع الإخوان.

وحام الموعد المحدد، وأتى (إيفانز) إلى بيت المرشد، وعرض العرض نفسه الذي عرضه على صالح أبي الرقيق ومنير دلة.

وتم لقاء بين جماعة الإخوان وممثلي مجلس قيادة الثورة في منزل منير دلة بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (٢٥ شباط ١٩٥٣م) حضره عن جماعة الإخوان: حسن المصفي المرشد العام، وحسن هشاموي، وصالح شادي، وصالح أبو الرقيق، وعبد القادر حلطي، ومنير دلة، وحضره عن مجلس قيادة الثورة: جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، صلاح سالم. وفي اللقاء أبدى جمال عبد الناصر بُعد إمكانية التوجه نحو المعسكر الشرقي، ولكن التوجه نحو الغرب أمر طبيعي يفرضه الواقع ونحتم الظروف، وما يمنع إبقاء قاعدة الإسماعيلية بيد الإنكليز، ولكن يجب تعداد عدد المستشرقين الإنكليز فهم عشرة آلاف ويرى المصريون ألا يزيد ذلك العدد على حصة آلاف. وكذلك يوافق - على عودة الإنكليز إلى القاعدة في حالة قيام حرب فعلية في بلاد تقع في خط الدفاع الأول عن مصر مثل تركيا، وليس كما يعرض الإنكليز في حالة وجود خطر قيام الحرب.

يبدو من هذا الكلام الذي طرحه جمال عبد الناصر وهو يحوي الخطوط الرئيسية التي قاست عليها اتساقية الجلاء، فما بعد أن هناك مشاورات بين السفارة الإنكليزية في القاهرة وبين مجلس قيادة الثورة المصري إذ كان الإنكليز يتحركون على محورين ففي الوقت الذي كانوا يتفاوضون الإخوان المسلمين كانوا يتشاورون مع مجلس قيادة الثورة حيث

كانوا يرغبون في مسك أطراف الحياوط كلها بأيديهم أو أنهم عندما وجدوا تشدداً من المرشد حسب رأيهم إذ طلب من (ايغانز) الجلاء مباشرة دون شروط، وأنه إذا أرادت انكلترا قيام علاقة طيبة مع مصر فإن ذلك لا يكون إلا بجلائها عن قناة السويس. فلما رأت السفارة الإنكليزية ذلك اتجهت إلى مجلس قيادة الثورة لعلها تجد تحالفاً أكثر أو مرونة أفضل، فوجدت تساهلاً لم يكن يخطر على بالها. وأغلب الظن أن الولايات المتحدة كانت وراء عملية التفاهم بين قيادة الثورة وانكلترا فكل طرف حليف لها في جهة قيادة الثورة في مصر، وانكلترا في حلف الأطلسي ولكل مصلحة في الجهة التي يرتبط فيها.

ولكن جمال عبد الناصر مُتملاً لمجلس قيادة الثورة كان يُخفي ما يدور في سرِّه بين الإنكليز، ويمكر بالإخوان، ويخطط لصرهم والتخلص منهم بينما كان الإخوان من باب حسن النية أو إن شئت أن تسميها غفلة يذكرون كل شيء مباشرة لجمال عبد الناصر ويُعلمونه ما يُريدون طرحه وموعده اللقاء، ويظنون أن هذا يُبرِّز لهم تلك اللقاءات المربية إذ لا يحق لهم الاتصال بدولة أجنبية ما داموا لا يُمتثلون جهة رسمية، ويعتقدون أن إخبار السلطة مُتملةً بجمال عبد الناصر يُبرِّز لهم ذلك غير أن جمال عبد الناصر كان يستفيد من هذا كثيراً فيحفظ بهذا، من وثائق ومخاطبات لإبرازها وقت الحاجة، الوقت الذي يُريد فيه ضرب الإخوان فيبرز هذا للناس ويُبرهن على أنهم كانوا على صلة رسمية بدولة أجنبية ولديه الدليل، ولا يستطيع أحد أن يكذبه، بل لا يستطيع أن يقول له: إنك كنت على علم بكل تفصيلات الموضوع وخطوة بخطوة قوسائل الإعلام بيده وليس في مصر فوقه أحد، ولا يُسمع سوى صوته، وهذا ما حدث فعلاً. لقد أصبحت الوثائق بيده وعلف صالح أبو الربيع، والمكالمات مُسجلة بينه وبين حسن المضيبي، كما أنه على علم بموضع الأسلحة التي جلبها بيده في عربة وولد حسن عشراوي وبناء على رأيه وتوجيهاته بل

وصنع المخزون حسب تخطيطه وكل هذه مستسكات بيده، ويدبر بها الإخوان ويستعملها وقت الحاجة إليها. ولكن - مع الأسف - لا يزال الإخوان على موقفهم لم يعترفوا بهذه الغلظة التي وقعوا فيها، إذ ليس لهم الحق بالاتصال بأية سفارة ما داموا لا يعملون الصفة الرسمية، مهما كانت قوتهم ومهما كان دورهم في الثورة، ومهما كانت شعبيتهم، لذا لم يأخذوا العبرة مما حدث، وهم على وضعهم الذي كانوا فيه يوم ذاك. مع اعتبار التراجع بالنسبة إلى مرور الزمن.

وفي ١٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٣م) تشكل وفد المفاوضات المصري برئاسة اللواء محمد نجيب وعضوية كل من جمال عبد الناصر، وصلاح سالم، ومحمود فوزي، وحامد سلطان، وعلي حسن زين العابدين. ولما رأت انكلترا التساهل من الطرف المصري تشددت في مطالبتها من مصر الأمر الذي أوقف المفاوضات في ٢٧ شعبان ١٣٧٢هـ (١١ أيار ١٩٥٣م) وجاء في اليوم نفسه (جون فوستر دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة لزيارة مصر.

كانت الولايات المتحدة ترغب في الاتفاق بين مصر وانكلترا بخلاص انكلترا عن قناة السويس وإنهاء وضعها في مصر، ولم تكن ترغب في الصدام، وكان اللواء محمد نجيب قد طلب من الرئيس ابراهيم رئيس الولايات المتحدة في ربيع الأول ١٣٧٢هـ (أوائل عام ١٩٥٣م) مساعدات عسكرية ومالية، فأجاب بموافقة الولايات المتحدة على ذلك إذا ما تم الاتفاق بين مصر وانكلترا، وقد رأينا أن المفاوضات قد بدأت ولكنها تعثرت وتوقفت، ثم استؤنفت في ١١ ذي القعدة ١٣٧٣هـ (١١ محوز ١٩٥٤م)، واستمرت ستة عشر يوماً، حيث انتهت بوساطة الولايات المتحدة التي قدمت لمصر أربعة وأربعين مليون دولار أمريكي، وثلاثة ملايين دولار أيضاً هدية شخصية لرئيس الدولة، وجاء مندوبان لتزويد مصر بالسلاح الذي يحتاج له الأمن الداخلي. ووقع على الاتفاقية نهائياً في

٢٣ صفر ١٣٧٤هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٥٤م)، وقد انتقد الإخوان هذه الاتفاقية لأنها زادت في رباط قناة السويس بانكلترا بدلاً من أن تنهيه، وذلك لأن انكلترا كانت مُلزَمةً بالجللاء عن قناة السويس حسب اتفاقية عام (١٩٣٦م) قبل أقل من عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية الأخيرة، أما الآن فلها الحق في العودة إليها في حالة اعتداء على أية دولة عربية أو على تركيا، كما كان رأي الإخوان أن معاهدة كهذه يجب أن تُعرض على مجلس منتخب. ويجب أن نلاحظ هنا نقطةً رئيساً يقول بعضهم: كيف تُناقس الولايات المتحدة الأمريكية انكلترا وفي الوقت نفسه تُرغب في عقد اتفاقية بين مصر وانكلترا بل دفعت أموالاً في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية؟ والأمر واضح فإن الولايات المتحدة قد أخرجت انكلترا من مصر، وبقيت القناة - مرتبطةً في المعسكر الغربي ككل، وقابل جمال عبد الناصر انتقاد الإخوان بالتنكيل بهم.

انتقاد الإخوان للنورة

كان الإخوان ينتقدون الحكم العسكري لما فيه من تسلطٍ واستبداد، والحكم من قبل فردٍ أو على الأقل من قبل مجموعة قليلة العدد وربما لا خبرة لها في السياسة، لذا كانوا يرفضون حلّ التنظيمات السياسية والأحزاب ولو استثناءً من ذلك، فهم يعملون لمصلحة الأمة لا لمصلحة أنفسهم، ولا يُفكرّون في العصبية الحزبية والمكاسب الخاصة. وكانوا يدعون إلى إجراء انتخاباتٍ عامةٍ والعودة إلى الحياة النيابية، وهذا لا شك يُخالف رأي العسكريين الذين يُريدون أن يتأثروا بالسلطة، ويُطالب الإخوان بتحديد موعدٍ لإعلان الدستور، غير أن العسكريين لن يرضوا بهذا لأنه يحدّ من تسلطهم واستبدادهم.

وكان الإخوان ينتقدون الحفلات التي تُسَمَّى بالترفيهية والتي تُقام في المعسكرات والتي كان يُقيمها وجيه أباطة وأمثال

وانتقد الإخوان الغابية الجللاء، كما سبق أن ذكرنا، وقد هاجم حسن دوح زعيم الإخوان في الجامعة هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٣هـ (٢٧ آب ١٩٥٤م)، وفي اليوم نفسه هاجم جمال عبد الناصر الإخوان بمقرّ هيئة التحرير.

تخطيط جمال عبد الناصر للصراع

إن لجمال عبد الناصر دوراً عليه أن يُؤدبه لغيره، وهو تأمين مصالح الذين دعموه، وهذه المصالح تكاد تكون ثابتةً للولايات المتحدة، وربما كان أهمها: التمكين لليهود في فلسطين، وتأمين قواعد للمعسكر الغربي في نقاطٍ مُهمّةٍ بها يُستَورس بالشرق الأوسط، ومحاربة الإسلام وضرب التنظيمات الإسلامية الحركية وخاصةً الإخوان المسلمين، وخنق الشيوعية. وكذلك فإن لجمال عبد الناصر دوراً يُؤدبه تجاه نفسه فهو يُريد الزعامة بل لا يمكن أن يعمل في أي مجال يكون فيه الرجل التالي بل لا بد من أن يكون دائماً الرجل الأول بل الرجل الذي يأمر فلا يُخالف، ويتكلم فلا يُناقش، وهذه ميزات أهله ليكون موضع الاختيار في الدور الذي سيؤدبه والمُهمّة التي ستقع على عاتقه، وهي مُهمّة صعبة، ولكن إمكانيات الرجل كافية، وطموحه وميزاته مناسبة.

لقد أدى جمال عبد الناصر الخطوة الأولى، وحلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّ انكلترا في مصر، وأخذ يستعدّ لتنفيذ المراحل الثانية لهُمّة الشخصية والعالمية.

عندما حُطّط أو حُطّط له كان عليه أن يستغلّ جماعة الإخوان المسلمين وقد فعل وعليه الآن أن يتخلّص منهم. فما أن انتهى من المرحلة الأولى ووضع رجله على أول درجةٍ من السلم حتى أخذ يُفكر في الثانية وهي التخلص من جماعة الإخوان المسلمين ومن ضروبهم. فبدأ بإخبارهم أن هناك مجموعتين: مجموعة الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين ولكل

لها طريقها ومنهجها لتبدو التفرقة من بداية الطريق، فقال حسن المهدي المرشد العام للإخوان المسلمين: إننا لم نتفق على شيء، وعندما زاره صلاح شادي ومتر دلة، وطلبنا منه عرض القوانين على الإخوان قبل إصدارها أجازها، لا نريد وصاية من أحد. وعندما رفض الإخوان إجابة كتابهم في هيئة التحرير قال لهم: إنكم عصاة، وعندما دعاه حسن المهدي إلى تطبيق الشريعة أجاب: إن الثورة قد قامت ضد الظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي، والاستعمار الإنكليزي لا لتطبيق الشريعة، إذن فالمنهج متباين، والفكر متغاير.

إن جمال عبد الناصر لا يستطيع أن يُنزل الضربة بجبهة الإخوان المسلمين ما دامت هناك فئات أخرى، وما دامت كلمة لم تُزل بين كلمات، فهناك الملك ومجلس الوصاية، وهناك محمد نجيب، وهناك الأحزاب، فأخذ يُزِيل عقباً بعد عقب. حل الأحزاب بعد الثورة بستة أشهر، وأزال النظام الملكي بعد أقل من سنة في ٤ شوال ١٣٧٢هـ (١٦ حزيران ١٩٥٣م)، فلم يبق إلا محمد نجيب والإخوان فلا بد من مشاورات ليرى بأنهم يبدأ.

وجه اهتمامه ضد جماعة الإخوان المسلمين، وحاول أن يفرق بينهم، ولم يكن من فصل أحد حسن الباقوري، وكيل الجبهة بإدخاله في وزارة محمد نجيب، وكان يلتقي مع عبد الرحمن السدي رئيس النظام الخاص رغم كرهه له، ويحرصه على المرشد العام وعلى القيادة، ويعمل على إبعاد حسن المهدي فيشيع الشائعات ضدّه بأنه غريب عن الجماعة - والواقع أنه كان من الجماعة ومن بين أعضائها غير أن منصبه قد اقتضى في المدة الأولى أن يكون بعيداً عن الجهر العام - وهذا بناء على اتفاق بينه وبين حسن البنا. ويُرشح صالح العشاوي لتولي منصب المرشد العام حقداً لا حياءً، وأخيراً رشح النظام الخاص صالح عشاوي ليكون مرشداً، وقامت محاولة في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣م) لاحتلال المركز العام

من قبل الفئات التي تريد التغيير، لإجبار المهدي على الاستقالة، وكانت النتيجة أن فصل من الجماعة: عبد الرحمن السدي، وصالح عشاوي، وأحمد زكي، وأحمد عادل كمال، وأحمد عبد العزيز جلال، ومحمد الغزالي، ومحمود الصباغ، وسيد سابق وعدد من الإخوان، ومع ما في هذا الحادث من فاجعة إلا أن الإخوان قد تماسكوا واستمرت الدعوة، وتبين يوسف طلعت مكان عبد الرحمن السدي مسؤولاً عن النظام الخاص.

وأرسل جمال عبد الناصر شاباً يدعى نجيب جويغل إلى البلدان العربية ليقوم بالدور نفسه في التفرقة بين الإخوان بعد أن كسبه إلى صفه باستقدامه من بيروت، وكان قد فرّ إليها خلسةً بعد اتهامه في مقتل حامد جودة، وقدم له جواز سفر رسمي وأكرمه. وقد تمكن نجيب من أداء مهمته وخاصة في سوريا^(١)، واضطر حسن المهدي يومذاك من السفر إلى سوريا ولبنان في ٢٧ ذي القعدة ١٣٧٢هـ لحل هذه المشكلة غير أنه لم يُفلح، ووقع الخلاف في سوريا أو بالأحرى قد استمر إذ كانت رغبة نجيب جويغل إبعاد مصطفى السامي عن قيادة العمل، والتف حول نجيب لعنف من الشباب الطامحين، وشكل منهم نظاماً خاصاً، وأراد ربطه بمصر بحجة أن العمل في البلدان العربية كلها مرتبط في مصر، وذلك ليكون الارتباط بعبد الرحمن السدي أو نائبه أحمد زكي، وجاء المرشد، وأنكر هذا، وقال: كل بلد عربي قد اختار نسبة خاصة للمسؤول عن التنظيم فمصر اختارت المرشد العام، واختارت سوريا، والأردن، والكويت والسودان المراقب العام، واختارت لبنان أمير الجماعة، واختارت العراق رئيس جمعية إنقاذ فلسطين، ولكل بلد ظروفه الخاصة، فلا يصح أن يتحمل التنظيم في بلد ما يحدث في البلد الثاني، ولكن الفكر واحد،

(١) تراجع في هذا الموضوع ان الجزء الثالث من هذا الكتاب في كتاب الأول - الفصل الثالث.

والتعاون قائم، غير أن نجيب لم يسمع لأنه لا يرغب أن يسمع إذ في نفسه شيء يريد أن يحققه، واستمر الخلاف أو بالأحرى الانشقاق كما استمرت هذه الذكرة كلُّ يريد أن يُفسرها كما تروق له، واستمر لكل بلبس تنظيمه حتى كان المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في البلاد العربية في عام ١٣٨٢هـ، برئاسة عصام العطار من سوريا، ولما اقترح التنظيم السوري أن يكون التنظيم في البلدان العربية كلها واحداً، كانت مصر أول المعارضين وكذلك العراق، والسودان. ولما عاد النشاط للتنظيم المصري بعد وفاة جمال عبد الناصر رأى القادة المجدد في التنظيم أن يكون لهم نفوذ على بقية البلدان العربية وحدث نتيجة ذلك انشقاق في سوريا، وهذا أمر غريب إذ أن دعوة الإخوان تقوم على المناداة بتطبيق الإسلام، ومن مبادئ الإسلام التي لا يجهلها أحد أن الخليفة لا يشترط فيه أن يكون من مكان دون مكان، على حين أنهم يفرضون على تنظيمات البلدان العربية أن يكون المسؤول (المرشد) - ويمثل الخليفة - من مصر.

وعندما فشل جمال عبد الناصر بالإيقاع بين الإخوان بالشكل المطلوب استدعى محمد فرغلي لإغرائه ففشل معه، وأصدر بعدها قراراً بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٥٤م) بحل جماعة الإخوان المسلمين.

ووجد الحظ قد حالفه فبدأ الضغط على محمد نجيب حتى أجبره على تقديم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة وقبلت في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٥ شباط ١٩٥٤م)، غير أن الضغط الشعبي كان كبيراً إضافة إلى ما بدا على العسكريين من تذمر، وخاصة ضباط الفرسان، وذلك أن كمال رفعت وحسن التهامي قد قبضا من نفسها على محمد نجيب ونقلوا إلى مقر سلاح المدفعية، وبعد حركة ضباط سلاح الفرسان في ٢٤ جمادى الآخرة التقى مجلس قيادة الثورة وورد عزم أكيد على تدمير سلاح

الفرسان، ولكن تغيرت في الوقت نفسه وصدر قرار عودة محمد نجيب وعودة الحكم المدني.

وفي اليوم التالي ٢٥ جمادى الآخرة أعيد محمد نجيب إلى مناصبه رئيساً للجمهورية، والوزارة، ومجلس قيادة الثورة، ولكن جمال عبد الناصر قد احتفظ لنفسه بالحكم العسكري.

وفي اليوم التالي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (١ آذار ١٩٥٤م) تظاهر الشعب وفرح بعودة الرئيس محمد نجيب، وكان الإخوان من المؤيدين لهذه المظاهرات والشاركين فيها، وكان عبد القادر عودة بينهم، وخرج محمد نجيب ليرة على المظاهرين، فرأى عبد القادر عودة فدعاه ووقف إلى جانبه، وقال محمد نجيب في خطابه ذلك، «إننا قررنا أن تكون الجمهورية نيابية»، وعلى أساس أن ندأ فوراً بتأليف جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة لتؤذي وظيفة المجلس النيابي مؤقتاً، وتراجع مواد الدستور بعد أن يتم وضعها، وبعد ذلك تعود الحياة النيابية إلى البلاد، وفي مدة أقصاها المرحلة الانتقالية وهذا متفق عليه، ونحن عند وعدنا الذي قطعناه على أنفسنا، من أننا لم نقم إلا لإعادة الدستور على أساس سليم في نهاية فترة الانتقال.

وفي ٢٨ جمادى الآخرة قامت سلطات الشرطة العسكرية (البوليس الحربي) باعتقال ١١٨ رجلاً منهم ٤٥ من الإخوان المسلمين، و٢٠ من الاشتراكيين و٥ من حزب الوفد، و٤ من الشيوعيين بتهمة أنهم يريدون إحداث فتنة مستغلين الفرحة بعودة محمد نجيب، وكان من بين الإخوان: حسن المهضبي، وعبد القادر حلمي، وصالح أبو الرقيق و... وكان جمال عبد الناصر قد ظن أن لعبد القادر عودة دوراً فيها قاله الرئيس محمد نجيب إذ كان يجانه الأمر الذي زاد من حقه على الإخوان.

وفي ٢١ رجب ١٣٧٣هـ (٢٥ آذار ١٩٥٤م) أعلن أن مجلس قيادة

الثورة لن يؤلف حزباً، وليس هناك من حرمان أحدٍ من الحقوق السياسية، وأن مجلس قيادة الثورة سجل في ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٣هـ (٢٤ تموز ١٩٥٤م)، ومنتخب الجمعية التأسيسية انتخائباً مُمثلاً، ومنتخب هذه الجمعية رئيس الجمهورية وفي هذا اليوم أفرج عن الإخوان المعتقلين جميعاً، وزارهم جمال عبد الناصر في بيت المرشد، وفي اليوم التالي عاد الإخوان إلى النشاط. وبعد أربعة أيام أي في ٢٥ رجب خرج عمال وزارة الزراعة في سيارات هباتها لهم الوزارة وبشجيع منها، وكانوا يبتغون في الشوارع، لا أحزاب، ولا حزبية، لا انتخابات ولا جمعية تأسيسية، وبني جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة على هذا أن الشعب لا يريد مجلساً نيابياً ولا إجراء انتخاباتٍ لذا فقد تراجع عما سبق أن أعلن، وبقي مجلس قيادة الثورة يُمارس صلاحياته وكذا الحاكم العسكري جمال عبد الناصر.

وكانت بعد ذلك قد بدأت حرب الشرقات التي كان يُصدرها الإخوان يُتدَدون فيها بالناقدية الجلاء، ويُنشون عَوَارها.

وفي ٢٧ ذي القعدة خرج حسن المصطبي إلى سوريا ولبنان لإصلاح ما حدث من خلافٍ ولم يُوفق، ورجع بعد غيابٍ دام ستة وعشرين يوماً.

محاولة اغتيال جمال عبد الناصر

افتتح جمال عبد الناصر أنه لا بد من إزالة ضربة قاسية بالإخوان المسلمين، ودبّرت تمثيلية، وأخذ محمود عبد اللطيف أحد عمّال الإخوان إلى المكان المعد ليكون ساحة التمثيلية وبينما كان جمال عبد الناصر يُلقِي خطاباً أطلقت عليه النار فوقع أرضاً ثم قام ليُلقِي خطاباً حاسياً وكان ذلك في ميدان المنشية في الإسكندرية بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٧٤هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤م) فألقي القبض على محمود عبد اللطيف وقيل: إنه هو الذي أطلق النار مُحاولاً اغتيال جمال عبد الناصر. واستكر كثير من

الناس هذا الأسلوب، وعُدّت الحادثة حقيقةً فليس هناك من مصدرٍ سوى من خَطَط لهذه الحادثة ورسم خططها وقام على تنفيذها.

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٥٤م) شكّلت محكمة عسكرية برئاسة قائد الجناح جمال سالم، وقُدّم للمحكمة عدد من المتهمين وفي طليعتهم: يوسف طلعت، رئيس النظام الخاص، وصلاح شادي قائد تنظيم رجال الشرطة (البوليس)، وعبد المنعم عبد الرؤوف قائد التنظيم العسكري. وكانت النتيجة أن أُعدم ستة من الإخوان وهم: يوسف طلعت، وعبد القادر عودة، ومحمد فرغلي، وهنداوي دويسر، وإبراهيم الطيب، ومحمود عبد اللطيف، وقضت المحكمة بسجن المئات وأكثرهم من كبار الإخوان، وقضى بعضهم عشرين سنةً في السجن، وتوسّط عدد من زعماء المسلمين لتخفيف الحكم فلم يُجد ذلك، وتقدّم الحكم، وخرجت مظاهرات في أكثر أقطار العالم الإسلامي تندّد بالظلم والتسلّط والحكم الاستبدادي وجمال عبد الناصر، وهذا ما زاد من حقد حاكم مصر. وانطلقت وسائل الإعلام تُطلق الشائعات، وتفتري الكذب على الإخوان، وقُدّم لما جمال عبد الناصر ما ادخروه في جعبته، مخزون الأسلحة الذي صنعه بنفسه والمفاوضات التي كان على علم بها وحيكت من هذين الموضوعين قضايا واتهامات لا حصر لها.

وتعرّض الإخوان عامّةً لمحنةٍ قاسيةٍ داخل السجون بنفوسهم وأجسامهم وخارج السجون بأسرهم، ومنهم صرّ شديد، وحدثت أحداثٌ بندي لها الجبين، وسكت الإخوان على آلامهم وجراحهم، واستمرت المحنة أكثر من عشر سنوات، وما كادت تنفرج حتى أعقبتها محنة ثانية، وقُدّم الإخوان فوجاً جديداً من الشهداء الأبرار.

كان سيد قطب قد ألقى في السجن في المحنة الأولى ١٣٧٤هـ، وقضى عشر سنوات، وقُدّم ما حدث، وأحسن أنه كان هناك توسع أفقي في التنظيم، ويجب أن تتكوّن قبل ذلك قاعدة صلبة يقوم عليها هيكل البيان

التنظيمي، ونظر في المجتمع وتطلعاته، ولمح المجاهلية الحديثة بكل أبعادها، واتجه إلى منطلقات جديدة وأخذ يُدون بعض أفكاره، فكانت الأجزاء التي صدرت من كتابه في ظلال القرآن في السجن تختلف عما كان قد صدر منها قبل السجن، كما صدر له كتاب معالم في الطريق، فكان له أثره في الناس وخاصة الناشئة منهم، وأخذ يُفكر في أسس بناء تنظيمي جديد، وخرج من السجن عدة أشهر، ثم أعيد، ورأى المستأمنون والمجاهلون خطراً في هذا الرجل عليهم، بل كان هذا رأي أعداء الإسلام من قبل، فحُكمت مؤامرة لقتله، وأنهم أنه يعمل لتغيير الأوضاع القائمة بالقوة، ونُفذ فيه حكم الإعدام بتاريخ ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ (١ آب ١٩٦٦م) مع مجموعة من الإخوان، رغم وساطاتٍ كثيرة من زعماء العالم الإسلامي ومنهم: عبد السلام عارف الرئيس العراقي الذي لقي حتفه بعد هذه الوساطة، واستمرت بحثة الإخوان أو تحدثت، غير أن الرئيس المصري كان قد بلغ أوج جبرونه، وبدأت بعدها تنواري هزائمه ويتعاقب فشله، وأحسن موجهوه أن دوره قد انتهى، ولم يعد قادراً على تأدية مهماتٍ أخرى، وكان من مُخططاتهم أن تدخل قضية فلسطين مرحلة جديدة، وتتقدم خطوة أخرى بالنسبة إلى مسؤولي جبراتها، ويجب أن يرحل هذا الصديق الذي خدمهم ثمانية عشر عاماً، وكان أن أخذ الزئبق بدخل في طعامه، ومات فجأةً مَرهقاً وهو يستقبل أو يودع حاكم الكويت.

الصراع مع الشيوعيين

برز الرئيس جمال عبد الناصر مؤيداً ومؤيداً للمعسكر الغربي ومنه، وخاصةً الولايات المتحدة، وقد أدخل نفوذها إلى مصر وأحلّه محلّ النفوذ الإنكليزي، وأخذ يُؤذي دوره المرسوم له ضمن دائرة طموحاته وحبته الشديد للزعامة وإرضاء غروره بها. غير أن ذلك قد بدا واضحاً وضوحاً صارخاً كما يُفقد إمكانية تأدية الدور الواجب عليه عمله. كما أن استبداده وجبرونه وتعلّقه بالوصول إلى القمة فجأةً قد أبعث الناس فيه

وأكرههم له، ولم خرجت مظاهرات في كثير من الأمصار الإسلامية تُندد بالظلم والاستبداد وخاصةً أن بعضها قد أزيح عنه شيء من الكابوس الذي كان يهيم عليه من ضغط الاستعمار، وظلم المسؤولين فيه، والأحكام العرفية التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، ورأى بصيصاً من نور فانطلق يطلب المزيد من الضوء، ويعمل للزحزحة قليلاً من تحت ما وضع فوقه، فلما شعر أن ركاماً ثقيلاً وعملاً غليظاً قد جُمع به ليوضع فوق كاهل أبناء مصر ويحشى أن يلحقه منه أذى، أو يُصيب شرر منه انطلق يُحاربه ويتف بسقوطة. فكان هل الموجهين أن يخرجوا الرئيس المصري من الهوة التي كاد يسقط فيها، وأن يُهدوا له الطريق ليصل إلى هدفه ويُوصل إليهم ثمن ما قدموه إليه.

وتخرج المسلمون المرز من الاستعمار الغربي إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها ويكفي ذكر ما أصابهم منه في فلسطين وكشمير، ويكفي جلوسه على صدور المسلمين في كثير من أمصارهم وكآتهم بهذه الهجرة الشديدة المرارة قد نسوا ما لحقهم من مُتأفة الاستعمار الشرقي في بلاد القفقاس، وتركستان، وبلاد التتار، وكان الشدة القائمة نسي السابقة أو لا يذكر الإنسان إلا معاناته الحالية، لذا فكان كل من يتعاون أو يُفكر في ذلك أو يلقي تأييداً ودعمًا من تلك الجهة فقد حُكم عليه بالإعدام من قبل الشعب، ولما كان الارتباط سافراً بين جمال عبد الناصر والمعسكر الغربي لذا كان لا بد من وضع قناع يُخفي تلك الحقيقة ويُغطي بشاعتها. وإذ يجب إدخال الرجل في دور التجميل وإخراجه للناس من جديد في ثوب قشيب - حسب تفكيرهم السياسي -

كان العدوان الثلاثي، وكانت كراهية الناس شديدة لدول العدوان من قدم استعماراً وعقيدة وظلماً وسوءاً، وانجهوا لمحارسة تلك الدول، واضطروا للانضواء تحت لواء الذي يرفع شعار محاربتها أو من وضعته الظروف رمزاً لقتالها، فكان جمال عبد الناصر يطل الحرب المتوج وإليه

نتجته الأنتظار لذا رُشِّع لتمثيل هذا الدور وهو التوجه نحو المعسكر الشرقي، حتى التحق به العامة وكانوا بالأمن يُحاربونه وتركوا خصومه وكانوا البارحة معهم، وفدا أعداؤه خصوم الأمة - حسب التصور الجديد - ويُرسَل مندوبه من قريب إلى الشام فلا يوجد من يستقبله واليوم نحن إليه نفوس الشاميين.

ويُعلن توجهه إلى المعسكر الشرقي لأخذ السلاح فيُصبح كلامه شعاراتٍ لأصاف المتعلمين وأصحاب الغايات الذين يُريدون مُعاداة الحركة الإسلامية خصمهم التقليدي.

ولكن الزعيم المصري لا يُمكنه أن يُقدم على عملية التأميم التي قد تُؤذي إلى حرب إلا إذا ضمن الموقف الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وإذا كانت الولايات المتحدة مضمون موقفها ولكنها غير مستعدة في هذه الظروف للدخول في حرب مع الاتحاد السوفيتي أو شن حرب عالمية، لذا يجب ضمان موقف الاتحاد السوفيتي ليكون منسجماً مع موقف الولايات المتحدة وهذا يستدعي أيضاً التوجه نحو الاتحاد السوفيتي، ولكن لا يمكن أن يكون التوجه هكذا مباشرة، ودون مُقدماتٍ أو أسباب، ومن الدواعي لذلك أن يكون الأمر دولياً، ولا تعدم الدول الكبرى أسباباً تجعل لصنائعها مجالاً للتحرك لتخدم مصالحها وتُحقق أغراضها وتُنقذ لها مخططاتها. فقد سحبت الولايات المتحدة وانكلترا في ١١ ذي الحجة عام ١٣٧٥هـ (١٩ تموز ١٩٥٦م) تعهدهما بتحويل السد العالي وأعلن ذلك البنك الدولي، وأسرع الاتحاد السوفيتي ليُعلن استعداده لتمويل السد العالي وبنائه، وانطلت اللعبة، وبدأت العلاقة تتوطد مع الروس، وأعلن جمال عبد الناصر في ١٧ ذي الحجة قرار تأميم قناة السويس وظُهر الأمر طبعياً - حسب اللعبة الدولية - إذ كان رد فعل من الرئيس المصري، ولما كانت الولايات المتحدة وانكلترا تمثلان المعسكر الغربي، فتكون ردة الفعل بالتوجه نحو المعسكر الشرقي، وبدا

للناس استقلالية الرئيس المصري ووطنية وإخلاصه، وتتابع مسلسل اللعبة الدولية فقام رد الفعل الغربي، وشنت انكلترا وفرنسا غارة على القاهرة في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٦م) على أنها من أصحاب أسهم قناة السويس، وحدث العدوان الثلاثي، وانطلق الشعب المصري بعمل على رد المعتدين ويقف وراء رئيسه، وأخذت وسائل الإعلام تُشيد بالرئيس المهلم، والوطنية، والزعامة... وتدخل الرئيس الأمريكي والرئيس السوفيتي، وأندرت دول العدوان الثلاثي بإنهاء القتال وتوقف. وخرج جمال عبد الناصر مُتصراً أمام الشعب، وبلغ أوجه القوة وليس هذا في مصر بل وفي البلدان العربية جميعها، وربما تعدى ذلك إلى كثير من المسلمين خارج بلاد العرب إذ لم يعرف الشعب شيئاً عن خفايا السياسة الدولية، وما يجري خلف الأستار.

وتسعت الولايات المتحدة الأمريكية لدقة إخراج اللعبة فقد بدا كبير أنصارها أنه من أعوان المعسكر الشرقي أو على الأقل قد تخلص من ربكة النفوذ والاستعمار الغربي، وهذه هي اللعبة السياسية: أن يبدو المرء على غير حقيقته يتحرك نحو البعير ويُشير إلى الشبال.

وهلّل الشيوعيون بالتوجه نحو الروس، وهتفوا لجمال عبد الناصر بهذا الحدث العظيم، ورحبوا بوصول النفوذ الروسي إلى مصر، ودخل الخبراء الروس لإقامة السد العالي، وأبدوا إعجابهم بتقدمية جمال عبد الناصر بضرب الحركة الإسلامية وتحاوزه لآثار الرجعية في الأمة غير مبال بما تُعتمش في عقول الناس من أفكار وآراء رجعية، وقد زال أمامهم الخطر الإسلامي الذي يعدونه عدوهم الأول الذي يسبق الامبريالية بأشواطٍ طويلة.

ليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي بعيد عن اللعبة الدولية أو أن ساسته مغفلون لدرجة لم يُدركوا حقيقة جمال عبد الناصر وما يحدث على الساحة المصرية، نعم يُدركون كثيراً من الحقائق ولكن رضوا بما يحصلون

عليه من ربح في وضع أقدامهم على أرض مصر، ودخول رجالهم إليها كخبراء وصلتهم مع أنصارهم مباشرة، وتوجه الشعب نحو الروس خلف الرئيس، وإذا كان الرئيس ميؤوس منه إلا أن الشعب لا يُدرك ما يدور في الخفاء، ويظن أن الروس أصدقاؤه كما يُردد، وهذا غاية ما يأمل به سدة الكرملين.

ويبدو أن الشيوعيين قد غالوا في هذا التصور الذي أحرزوه بعد أن رأوا الخبراء الروس يصلون إلى مصر، والأسلحة الروسية تندفق على مصر، وحمادوا في تمجيد الرئيس المصري حتى خاف جمال عبد الناصر من طغيانهم، وخافت الولايات المتحدة من أن يتسرب الدخان إلى المشم دون رؤية واضحة، حتى سدة السياسة الروسية قد خشوا أن يتعلق الشيوعيون في مصر بجمال عبد الناصر، وأن ينقلب عندهم الفكر الشيوعي العالي إلى شيوعية وطنية. وكان على الولايات المتحدة أن توجه للحد من النشاط الشيوعي وتخوف منه، وكان على جمال عبد الناصر أن يضغط، وكان على روسيا أن تؤكد على الأفكار الشيوعية التي تتبناها.

وضغط جمال عبد الناصر على الشيوعيين وكبح جماحهم، وارتاحت الولايات المتحدة لهذا التصرف، وصحوا الشيوعيون من سكرتهم وأحسوا أن جمال عبد الناصر ليس إلا صديقاً مؤقتاً وأنه في الواقع بعيد عن الفكر الشيوعي بل وعدوه له. وارتاحت موسكو لهذا أيضاً إذ بعد أنصارها عن جمال عبد الناصر، وتريد منهم أن يترثوا في المحن وتحت الضغط لينشأوا حاقدين على مجتمعاتهم. وأعلن جمال عبد الناصر أنه صديق للروس، وأنه من دعاة السلام (الذي ينادي به الروس) ولكنه على خلاف مع الشيوعيين في مصر وسوريا ولا يقبل منهم تصرفاتهم السياسية والاجتماعية وذلك كي لا يئثم في دينه من قبل أعدائه. غير أن الشيوعيين لا يريدون هذا فقط ولا يقبلون إلا أن يكون المرء منهم شحارياً للأديان، عدواً للأوطان، لذا فهم عملوا ضد مشروعاته، وعندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقف

الشيوعيون ضدها، وخرج خالد بكداش الزعيم الشيوعي السوري من سوريا، وقبض عبد الحميد السراج المتصرف في سوريا باسم جمال عبد الناصر على فرج الله الخلو، وأذابه في حفص الكبريت المكتف. وظهرت الغيوم في جو العلاقات الودية بين جمال عبد الناصر والشيوعية، وكان الخط البياني لسياسة الرئيس المصري قد بدأ ينزل، وحدث الانفصال بين مصر وسوريا، ونجراً الناس على الهجوم على شخصه، وتورط في اليمن، وبدأت تظهر حلات إعلامية ضده.

أراد جمال عبد الناصر أن يعود ثانية إلى دفعته حلف وارسو والاتحاد السوفيتي والشيوعية فزار موسكو ومنها أعلن إعدام سيد قطب فابتهجت موسكو رضى عن ذلك التصرف وإن لم ترض عن جمال عبد الناصر ولا عن سياسته، وصفتت واشتطن بكل ارتياح، غير أن نزوله استمر، وجاءت حرب ٢٧ صفر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) فأنزله من مكانته، وأخذ يُعالج موقفه، ويُحاول تضسيد جراحه من غير جدوى، وجاءه الأجل المحتوم.

ومن المعلوم أنه لم يكن في هذه المرحلة صراع بين الأحزاب لأنه لم يوجد سوى حزب واحد هو حزب الرئيس جمال عبد الناصر سواء سمي حركة التحرير أم الاتحاد القومي أم الاتحاد الاشتراكي حسب المراحل التي مرّ فيها.

المرحلة الثالثة

مات جمال عبد الناصر فجأة، وكاد يحصل صراع على السلطة لأن نواب الرئيس لم تكن لهم بالواقع سلطة، وإنما كانوا أساء من غير مُسمَّيات، لأن شخصية جمال عبد الناصر كانت تغطي عليهم ولم تترك لهم مجالاً للعمل، كما أن الخوف منه كانت تجعلهم يسمعون ويُطيعون بل ويُحتنون رؤوسهم، فقد تخلص من أصدقائه، وأحب الناس إليه، ومن خدموه في العسر واليسر وأظهروا له الخضوع، وبتدوا فيه الرجولة، وقصروا حياتهم في رفعه والعمل على تعظيمه، فقد انتهى جمال سالم ولا تعرف كيف قضى نحبه، وانتهى صلاح سالم كأخيه، وغرل كمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادي وحسين الشافعي من غير سبب، وفرغت على علي صبري الإقامة الجبرية دون داع لها، ونُحر عبد الحكيم عامر وقالوا: انتحر، وأقصي خالد محيي الدين، وهؤلاء الذين عاونوه، وهم الذين نهضوا بالعيب معه، وتحملوا سوء تصرفاته، وحوه في الشدة، ووقفوا في وجه خصومه وهم يعلمون أن صاحبهم مُخطئ، ومن رأى العبرة بغيره فليعتبر، وكان قد بقي من جماعته الكبار أنور السادات، وعلي صبري، وزكريا محيي الدين لذا كانوا قوى سكوت فلما مات جمال عبد الناصر برز الذين كانوا الأداة المُنفذة له والأبدي الباطشة بأمره من محاورات وأجهزة خاصة مثل: شمس الدين بدران، وسامي شرف، وصلاح نصر، وشعراوي جمعة، ومحمد فائق و...

مات جمال عبد الناصر وقد خلف وراءه تركة ثقيلة تتمثل في نقطتين:

١ - رهبة شديدة من السلطة نتيجة الظلم الذي لحق بالشعب عامة وبالإخوان المسلمين خاصة حتى لم يعد أحد يجرؤ على قول الحقيقة وأصاب الدلّ الناس، وهذا ما يهدف إليه المستبدون.

٢ - فقر مدقع نتيجة الإجراءات التي اتخذها ومنها ما أطلق عليه الإشتراكية، حتى كره الناس هذا الاسم ومن يحمله رغم رفعه شعاراً والمناداة به أحياناً بسبب الخوف ومسايرة الحاكم فيها يقول.

جاء أنور السادات ليؤدّي المهمة مهمة التمكين لليهود، والتي يجب دفعها خطوة نحو الأمام، إذ أصبح جمال عبد الناصر في أواخر أيامه عاجزاً عن دفعها بسبب القتل الذي مني به والمزائم السياسية التي أصابته، ورأى أنور السادات أنه عاجز عن معرفة رأي الشعب بسبب ما حلّ أيام جمال عبد الناصر من خوفٍ فهو يقول ما يريد الرئيس لذا قرّر أن:

١ - يُعطي الحرية ويسمح بقيام الأحزاب السياسية، ويُسرح عن المعتقلين السياسيين فقد كانت السجون تغيص بهم وتحتلها خاصة بالإخوان المسلمين.

٢ - طرد الخبراء الروس والتوجه إلى الولايات المتحدة صراحة مع الإبقاء على كلمة الاشتراكية. وفتح المجال أمام التجار والذين يُريدون العمل خارج مصر.

وتأمل أن تؤدّي هذه السياسة إلى المصارحة مع الشعب، ودفع العجلة للاعتراف بدولة اليهود في فلسطين.

ولكن لا يستطيع أن يسير في هذه الطريق قبل أن يتخلص من منافسه والذين يدؤوا في الصراع معه ما داموا يحملون شرف الانتباه إلى تلك النورة التي هدّت كاهل مصر بالديون، والأهباء، والتضحيات، وقتل الكثيرين من السكان وإذلال من بقي، وهم من رجالها ومن مساعدي بطلها جمال عبد الناصر.

لقد استطاع أنور السادات أن يكسب الجولة على منافسه وأن يقبض على رؤوسهم: علي صبري، وشعراوي محمد جمعة، ومحمد فوزي، وسامي

شرف، ومحمد فائق، وشمسى بدران، وصلاح نصر. وأصبح سيد الموقف، ولا منافس له، ولا منازع فقد انتهى أصحاب شرف الانتهاء إلى الثورة وبقي فريدهم، وحامل مشعلها. وإذا بقي ضابط آخر هو حسين الشافعي فوضعه في ظله نائباً له في رئاسة الجمهورية لكن لم يكن سوى صورة وكان من قوى السكوت.

استطاع أنور السادات إخراج منافسيه من ساحة الصراع إذ قبض عليهم يوم ٣٠ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٥ أيار ١٩٧١م)، فشعر الناس بالراحة إذ وجدوا ركائز الظلم تنهدم وقواعد الاستبداد تُدك القاعده تلو الأخرى، وكسب السادات شيئاً من المحبة.

وأفرج عن المعتقلين السياسيين فخرج الآلاف من الأقبية ورأوا النور وخاصة الإخوان المسلمين فأحسن الناس بشيء من الحرية، وإن كان الحدرد يشوب كل حركة إذ لا يزالون يتصورون الإحرام السابق، ويرون في الرئيس الجديد شريكاً للرئيس السابق فيخشونه، ومع ذلك فقد شعروا بتقليل من الإنفراج، وإن كان الخوف لا يزال قائماً فيسبب الموقف اليوم أحد طغاة الأمم.

وطرد الخبراء الروس، وسار متوجهاً نحو الغرب، واستقبل الناس هذا بابتهاج لعلمهم بمحصلون على لقمة العيش التي حرمتهم إياها الاشتراكية والدعوة إليها، ولقي التأييد ونال محبة جزء من الناس وهم غالباً الذين أجمعتهم الاشتراكية وأذلّتهم.

وطرح فكرة الحرية، وأعطى الضوء الأخضر لقيام الأحزاب، وسمح بإنشاء الصحف والمجلات فلقى هذا سروراً من الشعب، وظنوا أن الضوء سينلج وينتهي الغلام فاكتسب شيئاً من الشعب على الرغم مما يقوم به المحكرون، وما تعيشه البلاد من ضالقة إذ نسوا هذا أمام ما يحصلون عليه، والذي طال انتظارهم له، ويعذون أملاً لهم.

ودخل الحرب مع اليهود حرب رمضان، وأخذ الدعابة بالنصر في الأيام الأولى التي غطت على الأيام التالية، كما كانت الدعابة الواسعة من شتى الجهات كفيلة أن تُعطي على كل ما أنت به الأيام التي تلت العبور للقناة السويس واجتياز خط (بارليف) بل كفيلة بأن تُعطي على أضعاف ما حدث. كما انتبه الشعب في مصر بإعادة افتتاح قناة السويس.

ومن هذه الأعمال التي قام بها حصل على كل ما كان يريد إذ ربح الجولة على منافسيه وسبقهم فقبض عليهم، وبقي السيد الوحيد، وارتفع في أعين شعبه وعدا يمكنه أن يتصرف بما يرغب وخاصة أن مناقشة أصبحت بين الأحزاب التي أوجدها، فهي حديثة النشأة ويريد قادتها الحصول على مركزٍ ممتازٍ في البلد ليستكنوا من الحكم، ومن ناحية ثانية فإنه منذ مدة لم يحدث نشاط يُمارسه الشباب، ولم تُعط الحرية منذ وقتٍ طويلٍ لممارسة هذا النشاط فاندفع الشباب، كما ينساقون إلى الخروج في المظاهرات في يوم مسمّى من أيام الربيع جاء بعد أيام مطيرةٍ وقت عطلة.

وقبل أن يخطو الرئيس المصري خطواته المطلوب منه أن يسيرها جعل صراعاً في مصر يقوم بين الأحزاب أولاً ثم بين الأديان، أما الأحزاب وإن أخذت في محاولة لمناقشة الحزب الحاكم وهو الحزب الوطني الديمقراطي إلا أنها محاولة يائسة، فالحزب الحاكم بيده السلطة التي بيده المناصب والوظائف، والمصريون ياملون السلطة كثيراً ويتوددون لأصحاب المناصب أكثر، ولربما كان الضغط الكثير الذي قاسوه هو الذي جعل هذه العادة متأصلةً في نفوسهم، ولربما كان الفقر والحاجة هما اللذان يدفعانهم لهذا السلوك، وإذا كان للسلطة اعتبار يُقوم بين ٦٠-٧٠٪ في بلاد العالم فإن هذا الاعتبار يصل في مصر إلى أكثر من ٨٠٪، ثم هناك قانون الانتخابات الذي يجعل للحزب الحاكم تفوقاً دائماً وهذا ما يبقى السلطة بيده باستمرار ويشجع الناس للتزلف له وإظهار التأييد والانحراط في صفوفه وطلب العضوية. وأما الأديان فقد رغب الرئيس المصري أن

يُشجع الأقباط ويُهدد بهم المسلمون بأن الحركات الإسلامية فيما إذا بقيت على إصرارها بالطالبة بتطبيق الشريعة وإظهار الشدة فإن الأقباط سيتحركون، ويطلبون إبعاد الشريعة وسيحدث انشقاق في الصف الوطني لذا يجب على المسلمين أن يكونوا على درجة من اللين والتعقل، وقد أخذ يدعو إلى لقاءات يحضرها علماء من المسلمين وبطريقة الأقباط ويستمع من كلا الطرفين، ويعزز أحياناً بالمسلمين كلما سنحت له الفرصة، ولم يكن هذا التصرف في مصلحته أو مصلحة مصر حسب زعمه إذ نلاحظ أن الأقباط قد بدأوا يشغلون في مناطق تجمعهم وخاصة في الوجه القبلي في (أسبوط والنيا تم بني سويف) غير أن هذا النشاط القبطي قد قابله نشاط إسلامي في المناطق نفسها، وربما أدى هذا إلى احتكاك وانقسام على حين لو ترك الأمر على حاله الطبيعية لم يُفكر الأقباط بأي شيء فهم يعيشون في أمن واستقرار وطأينة واحترام منذ أن دانت مصر بالإسلام ٢٠ للهجرة حتى يومنا هذا، وهذا ما يُطالب به أتباعه في معاملة أهل الذمة، وإذا حدثت بعض المنغصات في التاريخ فذلك عندما يقوى الصليبيون ويهددون المسلمين ويقربون من حدودهم ويتصلون ببعض الأقباط فيستجيبون لهم، وهذا ما تم أيام الحروب الصليبية، ويوم مجيء الفرنسيين والانكليز مستعمرين وهذا ما أراد له أنور السادات أن يتم ليحمي نفسه من الحركات الإسلامية، غير أن الأقباط ما أن ينتهي أمر الصليبيين ويوزل خطرهم عن ديار الإسلام، أو يخلوا عن الأرض حتى يعلموا أنهم كانوا على وهم، فيعودون يظلمون العفو من المسلمين فيجدونهم رجاء رغم تكرار هذه الحيلة والأصل ألا يقبل المسلمون غدرًا تكرر.

أما الحركات الإسلامية فقد كانت قبل الثورة قوية تتمثل بالإخوان المسلمين، وإن وجدت بمحوعات أخرى فدونها، فقد وجدت جمعية الشبان المسلمين غير أنها كانت على صلة وثيقة بالإخوان وكذلك وجدت جمعية أنصار السنة لكن لم تكن تختلف مع الإخوان، وهكذا تبدو الانسجام

غير أنه بعد انتهاء جمال عبد الناصر ومجيء أنور السادات إلى الحكم والإفراج عن الإخوان المسلمين ظهرت الحركة الإسلامية مهضة الجناح، فهناك انقسامات حدثت في صفوف الإخوان في بداية الثورة، ووجد علماء استلهم الشيطان فوقفوا ضد الإخوان مسابرة لرجال الحكم نزلًا وعملاً في مقم، وهناك من استطاعت السلطة شراءهم، وكان عدد منهم من رجال الأزهر المعروفين أو أصحاب المناصب البارزين وهذا ما وضعف الحركة ثم كان الضغط وكان السجن وكان العذاب فسقط بعضهم وإن كان أكثرهم قد ثبت وأعانه الله على الصبر وتحمل الأذى غير أن كثيراً من الناس الذين كانوا قريبين من الإخوان قد أخافهم الأمر فابتعدوا عن الجماعة وهكذا فقدت الحركة بعض أنصارها الذين كانوا بجانبها في السابق.

وفتح أنور السادات أبواب السجن وخرج الإخوان، خرجوا بقلوب ثابتة غير أن بعضهم قد أنقله العذاب داخل السجن فخرج متآقلاً، وبعضهم قد قضى ما يقرب العشرين سنة داخل الأقبية صابراً محسباً غير أن الزمن قد هذ من جسمه وحط السن من بدنه وإن كانت الروح المعنوية عالية في أغلب الأحيان عند أكثرهم، ولكن الشباب وإن دبت الهامة فيهم وتحركت روح الإيمان عندهم فاندفعوا إلى العمل، غير أنهم أحبوا النشاط تحت أجنحة القداماء الذين عرفوا فلا صبر عليهم والذين تحووا في الامتحانات. وأراد أنور السادات أن يرصد نشاطهم من خلال تحركهم فسمح لهم بإصدار مجلة الدعوة أو العودة إلى إصدارها باسم صاحبها الأول رغم تركه الجماعة منذ مدة ليست قصيرة المهمة كانت عنده الرصد، وعندهم الحركة، فانطلقوا في مهمتهم وتابع تنفيذ مخططة.

رأى الإخوان ألا يبرز أحدهم لذلك اعتمدوا على تشكيل قيادية حاجية من غير أن تُعرف عند المجتمع ومن غير أن يعرف من يبيع عند قادة الإخوان في البلدان العربية، وهذه طريقة بعيدة عن الإسلام لذا فقد

تعرضوا لنقد شديد من هذه الناحية.

أرادت قيادة الحركة الإخوانية في مصر رغم اختلافاتها لفء الإخوان المسلمين في بقية الأمصار تحت جناحها، رغم رفضهم هذه الفكرة سابقاً لأنه لكل بلد مشكلاته الخاصة وأوضاعه السياسية الخاصة التي قد تعرض الآخرين لأمرهم في غنى عنها، ولم يكن الذين سبقوهم ليقرؤوا هذا، وقد استبعد حسن المهضيبي - رحمه الله - هذا الموضوع كثيراً، وهذا التصرف قد سبب انشقاق الإخوان في سوريا، وعرض الإخوان في مصر لانتقادات كثيرة منها غياب المسؤول، وعدم معرفة القائد.

ونتيجة هذا النقد ظهر عمر التلمساني - رحمه الله - كمسؤول ومن بعده حامد أبو النصر وكلاهما من الذين قضوا وقتاً مديداً في السجن، وتحملوا الكثير، وثبوا ومحجوا في الامتحانات، ولكن لم يكونا بالفعل هما اللذان يقودان العمل إنما هناك أيدٍ تحركها وهما واجهة، ورغم فضلها لكن ليست لديها كفاءة القائد^(١)، إن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه من السابقين للإسلام وله من الفضل ما لغيره، وإن سعيد بن زيد من العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين وله من الفضل ما لغيره وإذا ما تحرك جيش الجهاد يقوده خالد بن الوليد أو عمرو بن العاص رغم أفضلية ابن مسعود وسعيد بن زيد عليهما، والقاعدة الشرعية تصح ولاية الفاضل مع وجود الأفضل، وأبو بكر رضي الله عنه يقول: «إني لقد وليت عليكم ولست بخيركم»، ولكن يبدو أن عمر التلمساني - رحمه الله - وحامد أبو النصر قد وضعاً لأههما معروفان فلا حاجة للتعبئة عنهما، وبارزان لا يحتاج الأمر للدعاية لها كثيراً، وقد ثنا أثناء المحنة فاكسياً فضلاً بحرفه هم أصحاب الفضل والإيمان أما الذين غير معروفين فيجب أن يبقوا خلف الواجهات يعملون لله، وربما ليسيران بالجماعة حسب رأيهم، ونرجو أن

(١) ولم يكن اختيارها إلا لتقدمها في الجماعة وثباتها، ولم أعرف سداً لقرار هذا الاختيار ولو صح لاختير بلال خلفه

يكون في ذلك الخير. وإن كان يبدو على الشاشة بوضوح أن بطانة الرجلين ليست من النصح إذ كثيراً ما صدرت تصريحات للمسؤول الأول لا تدل على خبرة في القيادة ومعرفة في السياسة، وأمر يُحب ويغفل سترها، وإذا كان أغلبها يدل على إيمان وطيب إلا أن بعضها يعطي خطأ في السياسة ليس صحيحاً، وبعيداً عن الوعي الإسلامي والفكر الإيماني، وأكثر هذا ما كان في السياسة وهو الذي كان يمس قضية فلسطين، ولتم سريعاً على بعضها، أجاب المرشد العام للإخوان المسلمين على سؤال وجهته إليه مجلة المجتمع الكويتية ضمن أسئلة كثيرة: هل يؤيد الإخوان إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، أم أن الأمر لن يضيف شيئاً؟ فقال: إن أمر تكوير حكومة فلسطينية في المنفى هو من شأن الإخوة الفلسطينيين أنفسهم فهم أدري الناس بحقيقة أمورهم، ونحن نؤيد كل خطوة سليمة وصادقة نعتبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الكريم^(١).

ولنتظر إلى بعض الفقرات من الرسالة التي وجهها المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر حامد أبو النصر إلى الرئيس المصري حسني مبارك: لهذا يقتضينا الواجب الديني والوطني أن نتقدم لسيادتكم ببعض المقترحات رجاء أن نجدوا فيها ما ينفع الأمة في حاضرها ومستقبلها.

أولاً: عدم الدخول في أي تحالف عسكري تحت أي اسم^(٢). وعدم منح تسهيلات عسكرية لأية دولة من الدول^(٣) لما لذلك من أخطار ماحقة لا تحفى على سيادتكم.

(١) مجلة المجتمع

الواقع أن قضية فلسطين قضية إسلامية، وإقامة حكومة لهم لهم المسلمين حتماً وليست من شأن الفلسطينيين وحدهم، وخاصة إذا علمنا أن الذي يطلق باسم الفلسطينيين هم منظمة التحرير وهي تنطلق من منطلقات علمانية، وليست من منطلقات إسلامية لا يمكن أن تترك فة حرية التصرف، وتبكت إن كانت هناك ضرورات الكلام.

(٢) أضحى لم تكن التحالف إسلامياً ضد عدو له؟

(٣) أضحى لم تكن دولة إسلامية تعني مدافعة يهود؟

ثانياً: عدم التورط في أي حرب إقليمية عربية أو غير عربية^(١)، فمن اليسور أن تبدأ الحرب ولكن من العسر انتهائها وحسبنا تجربة اليمن الماضي، والعراق حالياً^(٢).

وجاء في الرسالة نفسها في فقرة السياسة الداخلية: أما في مجال السياسة الداخلية فأود أن أعرض على سيادتكم بعض الحقائق

أولاً: إن مصر هي زعيمة العالم الإسلامي وحاميته على مدى القرون، ومنازته عبر الأجيال بها يبتدون، ومنها يستمدون. وفي أزهرها الشريف يتعلمون أسس المعارف وأرقى العلوم، وإن المصريين القدماء كانوا يؤمنون بالدين ويقدمون شعائره، وقامت حضارتهم القديمة منذ أكثر من سبعة آلاف عام مضى^(٣)، ثم أصبح المصريون في تاريخهم الحديث حماة الأمة الإسلامية والخلافة الإسلامية ومهبط آل بيت رسول الله ﷺ. إن الصحو الإسلامية التي تشهدها مصر الآن ليست ننوءاً بل هي نصير صادق من صمم وجدانها أدركت هذا با سيادة الرئيس منذ أكثر من خمسين عاماً مضت.

ويقول في الرسالة نفسها في مجال التعليم:

١ - إصلاح التعليم: فينبغي أن يتوحد التعليم في مصر حتى تتقارب ثقافات أبناء الوطن الواحد، ولا بد أن يكون التعليم في مستوى عالمي، يحفظ للأجيال المصرية قدراً من العلم لا يقلّ مجال عن أندادهم في الدول الأخرى، ولا بد أن يكون التعليم تعلقاً قومياً^(٤)، لا يضيع معه تراث

الوطن وتاريخ الأمة، ولا تطفئ عليه الثقافات الأجنبية كل هذا مع الحرص التام على تدريس المواد الدينية في كافة مراحل التعليم، كل بما يناسبها، بالقدر الذي ينبغي على كل مسلم ومسلمة أن يعلمه من أمور دينه، كما ينبغي العناية بالتربية والسلوك والعمل حتى يشبّ النشء على مبادئ الأخلاق الفاضلة الكريمة.

ويبدو أن السياسة العامة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين قد أخذت تنتج للسير في طريق لا تُرفض عالمياً إذ يمكنها أن تحضّع للعبة الدولية وتتحرك ضمن أطرها العامة دون معرفة من القواعد التي تتحرك إيماناً فقط ولا من شخصية المرشد العام الطيب.

إن طريقة اختيار المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر بأن يكون أكبر أعضاء مكتب الإرشاد في الماضي سناً لطريقة غريبة جداً، إذ لا تهم بالكفاءة على القيادة ولا بأمرٍ آخر، وكأن القصد منها إيجاد شخص لا يستطيع الإشراف على مؤسسات الجماعة كاملة كي يتمكن أفراد من العمل باسمه من خلفه. وإنما لطريقة لا تختلف عن طريقة قانون الانتخابات المصري الذي يحرص على إبقاء الحزب الحاكم في السلطة وأخذ أصوات الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على نسبة معينة إليه.

ولما كان قانون الانتخابات المصري لا يسمح للجماعات التي تحمل صفة دين معين دخول الانتخابات والوصول إلى المجلس النيابي، وكان الإخوان يروغبون في دخول المجلس النيابي، لذا فقد تحالف الإخوان مع حزب الوفد ودخلوا الانتخابات تحت مظلة وشعاره. وفي الدورة الانتخابية التالية تحالفوا مع حزب الأحرار بل انضم بعض أفرادهم إليه، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على عدم التميّز الإسلامي الصحيح، وعدم السمي وراء هذا التميّز.

- على سطحه. وعدم وضوح في التربية، وعدم وجود صحة من الإخوة الأحماء، إلا تعرض أمثال هذه الرسالة على غنة^٥، وأظن أن الهدف إظهار القرونة وعدم التمييز تقول فكر الجماعة داخلياً وخارجياً.

(١) هل لو كانت ضد اليهود، أو دعم دولة إسلامية لتعرضت لعزو اليهود؟

(٢) مجلة الشعب العدد ٣٧٦ الثلاثاء ١٨ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ - (١٧ شباط ١٩٨٧م).

(٣) هل يقول أكثر من هذا أكثر دعاء القومية المصرية نظراً؟

(٤) هل يقول دعاء القومية أكثر من هذا؟

الواقع أن الرسالة تطالب بعنفاً واجب الإكثار منها، مفروض الصحح للمسؤولين. غير أنها جاءت بفكر متزجت فيه الفكرة الإسلامية بالدعوة القومية الأمر الذي يدلّ -

يقول - وقد كثرت أفراد هذه الجماعة حتى ضاعوا حركة الإخوان أو سزؤهم
أو هكذا يتصور المراقبون.

وأصبح تجمع خاص بالحركة السلفية أيضاً، وقد برز في الإسكندرية
الطبيب محمد إسماعيل، وفي القاهرة أسامة عبد العظيم وهو أحد الأساتذة في
جامعة الأزهر.

وهناك جماعة أنصار السنة التي يُشرف عليها محمد حامد الفقي
والجمعة الشرعية التي يتبعها عبد اللطيف المشتهري، وجمعة الشبان
المسلمين و...

كما أن هناك عدداً من العلماء الذين يرون رأي أصحاب السلطة
ويتحركون بتوجيههم في سبيل مراكزهم وبعض المغام التي يأملون بها،
وهؤلاء أكثر ما يُضايق الشباب.

أما صراعات الأحزاب في هذه المرحلة فتكاد تكون ضعيفة لأنها
تتصبى بين الفئات المعارضة كلها وبين الحزب الحاكم الذي بين السلطة
ويملك الأغلبية وهذا ما يجعل المعارضة لا وزن لها، وخاصة أن قانون
الانتخابات المصري يقي الوضع على حاله الراهن. وتتمثل المعارضة في
حزب الوفد الذي يرأسه نؤاد سراج الدين، وحزب الأحرار الذي يرأسه
مصطفى كامل مراد، ويعمل الإخوان قسمه وهم عدد من النواب من
المجلس النيابي، وحزب العمل الذي يرأسه إبراهيم شكري، وإن برز
مجاهد أحمد الذي يُنافس إبراهيم شكري على زعامة الحزب، وحزب
التجمع الذي يرأسه خالد محيي الدين، وهناك حزب الأمة برئاسة أحمد
الصاحي.

ولكن الحزب الحاكم لا يبالي بهذه المعارضة الحزبية وإنما يحسب حساباً
للتجمعات الشعبية التي تتمثل بالدرجة الأولى في التيار الإسلامي الذي يبرز
في الجماعات التي تحدثنا عنها ولي مقدمتها الإخوان المسلمون. ثم أخذت

وعندما قامت الثورة في إيران كان هناك تعاطفاً من التنظيم الدولي
للإخوان المسلمين نحوها بل إن بعض التنظيمات فيه مثل لبنان، وسوريا قد
اندفعوا خلفها وكانوا المتألمين عنها من غير نظر صحيح إلى موضوع
العقيدة، ثم لم يلبث التنظيم السوري أن تحالف مع العراق وبدأ حملة شعواء
عليها، وهذه تنظيمات ضمن التنظيم الدولي الذي يتبع تنظيم مصر وإن لم
يتغير الوضع إلى هذه الدرجة في مصر. لذا فإن وزير الداخلية المصري
زكي بدر يزعم ويتهم الإخوان أنهم أتباع إيران كذباً وزوراً، ويريد
المحجوم عليهم وتشبيه فكرتهم بحركة الخمسيني بعد أن ظهر أنها ليست
إسلامية وإنما عصبية متعصبة لمذهب بعيد عن الإسلام، أنها ديموية
متطرفة.

هذه السلوكيات قتلت الحركة الإسلامية الواحدة في مصر وجعلتها
جماعات وإن لم يكن بينها صراعات صارخة إلا أنها قائمة، وسهل على من
يريد الوقوف في وجهها بعد أن كان صعباً إذ كانت كلها من قبل وراه
حركة الإخوان المسلمين.

بعد إعدام سيد قطب - رحمه الله - نشأت جماعة فهمت أن المفاصلة
مع المجتمع الجماهيري مفاصلة نائمة وليست مفاصلة شعورية، لذا فقد كفرت
هذا المجتمع، وانفردت برأيها وتصرفها وعُرفت باسم جماعة الهجرة
والتكفير وبرزت مدّة ثم قُلَّ شأنها، وعُرف زعيمها مصطفى شكري.

وفي عام ١٩٠٦هـ لما عادت جماعة الإخوان المسلمين إلى النشاط رأى
شباب عدم الانصواء تحت لوائها فالقيادة غير معروفة ولا يوثق بمجهول،
ولما ظهر المرشد العام عمر النعماني ظهر لهم أنه يستغل ولا يشرف تماماً
على كافة مؤسسات التنظيم وأن آخرين يتحركون من خلفه ليسوا نصحاً له
ولا للدعوة، لذا فإن هؤلاء الشباب رفضوا الانصواء تحت جناح الإخوان
وعملوا دون تنظيم ثم لم يلبثوا أن أطلقوا على أنفسهم اسم الجماعات
الإسلامية «تنظيم الجهاد» وبرز منهم عمر عبد الرحمن كمراسم لهم - هكذا

تظهر جمعيات ضعيفة تتمثل في الشوعيين والناصرين ولكن لا يؤبه بها أمام التيار الإسلامي لقلّة أتباعها.

ويبدو أن هذه الحرية الدستورية المزعومة القائمة في مصر ستحول إلى استبداد عسكري يفوقه استبدادية الحزب القائم بكثير وهذا ما يشير إليه خطّ مجريات الأحداث.

المراجع

- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، بوشان لبيب رزق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - أيار ١٩٧٧م.
- الإخوان المسلمون رؤية من الداخل، محمود عبد الحلیم.
- أمرار مجلس الوزراء، كامل مرسي، المكتب المصري الحديث، القاهرة - الإسكندرية.
- أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق، محسن محمد، دار المعارف - القاهرة.
- البناء السياسي، إشراف: محمد فتح الله الخطيب، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الناشر الصامت، عبد العزيز علي، دار المعارف - القاهرة.
- ثورة بوليو الأمريكية، محمد جلال كشك، للزهراء للإعلام العربي.
- دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ - ١٩٥٢م، صبري أبو المجد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- موسوعة التاريخ الإسلامي، أحمد شلي، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٨٨م.

البَابُ الثَّانِي
السُّودَانُ

www.alkottob.com

لمحة تاريخية من احتلال إنكلترا للسودان حتى إلغاء الخلافة

احتل محمد علي باشا والي مصر عام ١٢٣٦هـ منطقة وادي النيل في السودان الشمالي وبقي حكم هذا الجزء لأسرته من بعده، وفي عام ١٢٨٧هـ عين إسمايل بن إبراهيم بن محمد علي ضابطاً إنكليزياً يهودياً هو وصموئيل بيكر، على السودان، وأعطاه رتبة فريق، وعهد إليه بتفتح جنوبي السودان بما في ذلك ما يُسمى اليوم أوغندا، فعمل بيكر لمصلحة بني حبه وأهل عقيدته، ولما انتهت مدة عقده اختار إسمايل ضابطاً إنكليزياً آخر هو غوردون، وقد جاء هذا أيضاً إلى المنطقة لخدمة المصالح البريطانية، وعمل في أوغندا للوقوف في وجه الإسلام، وبذل جهده لاعتناق الوثنيين النصرانية، وعندما انتهى عقده كافأه إسمايل فعينه حاكماً عاماً للسودان فعمل على بث الفوضى، وإثارة الاضطرابات، والإساءة إلى زعماء القبائل في المنطقة كي يشعر أهل البلاد بفساد الحكم المصري، ويطلبوا الانصواء تحت ظل السيطرة الإنكليزية، كما أخذ يُفرق بين المصريين والسودانيين، وبين شمالي السودان وجنوبه، وهذا ما حرك مشاعر السكان، وقامت الثورة المهدية عام ١٢٩٩هـ، ونجحت في السيطرة على المنطقة.

أما المنطقة الغربية من السودان ودارفور، فكانت تحت حكم أسرة الفور، وقد تمكن الزبير باشا من دخول المنطقة، وأنهى حكم آخر ملوكها



«سواكن» على ساحل البحر الأحمر نحو الداخل ليحول دون التفاهم بين المهديين والأحباش.

وتشكل جيش مصري تحت قيادة إنكليزية من أجل إعادة احتلال السودان، وتجمع في حلفاء، وصدرت الأوامر للجيش بالتقدم نحو السودان من المدون السامي الإنكليزي دون علم الحكومة المصرية، فلما علمت بالخبر أبدى الخديوي غضبه لعدم استشارته غير أنه اضطر للخضوع للأمر الواقع، وإظهار الرضا بما تم إذ ليس له من الأمر شيء، وطلبت الحكومة المصرية نصف مليون جنيه من الاحتياطي العام لهذا الغرض.

قاد الجيش «كشتر» وهو ضابط إنكليزي من سلاح الهندسة، وبلغ عدد أفراد هذه القوة عشرة آلاف مقاتل بالاستعداد الكامل، وتجمعت القطعات في الجنوب في منطقة «حلفاء»، وفي ١٩ ذي القعدة من عام ١٣١٣هـ (١ أيار ١٨٩٦م) أعطيت له الأوامر بالتقدم في أرض السودان، وفي اليوم نفسه حدث اصطدام بين دورية من هذا الجيش وقوة من الأنصار.

وحدثت معركة «فرقة» يوم ٢٦ ذي الحجة ١٣١٣هـ (٧ حزيران ١٨٩٦م) ولم يكن عدد السودانيين يزيد على ثلاثة آلاف على حين كان الجيش المصري بكامله وهو عشرة آلاف، فكانت النتيجة أن قُتل لمئات من السودانيين بينهم قائدهم «حودة»، وجرح خمسين، وأسر ستانبة، وتراجع بقية الجيش نحو «دنقلة». وجرت اتصالات سرية بين الضباط الإنكليز وأعيان «كردفان»، وزعيم الكباش، وعبد الله ولد سعد زعيم قبيلة المصلين لإعادة الحكم المصري. غير أن الجيش المصري قد أصيب بكارثة انتشار مرض الكوليرا بين أفراد.

وجد أمير دنقلة ولد بشارة أنه لا يستطيع الصمود أمام الغزاة فأخلى مدينته ودخلها «كشتر» دون مقاومة، ووصل إلى مدينة «مروي». ومد

وقته عام ١٣١٢هـ، وأعلن ضم هذه المناطق التي سيطر عليها كلها إلى الحكم المصري الذي يتبع بدوره الدولة العثمانية اسمياً، فمسخ الخديوي لقب باشا^(١)، ثم ترك ابنه سلهمان وسار هو إلى مصر، وجاءت القوات المصرية بقيادة «جس» الإيطالي، فاستلم له سلهمان بعد أن أعطى الأمان، ولكن «جس» غدر به وقتله مع سبعمائة من رجاله رماً بالرصاص، أما رابع أحد قاداته فقد انتقل مع ألف من أتباعه إلى متطقة تشاد حيث أسس دولة له هناك. وحكم المنطقة «سلاطين باشا» المتساوي الذي استلم للمهدين عام ١٣٠٢هـ، وأعلن إسلامه.

سيطر المهديون على السودان كلها، وجاءت الأوامر الإنكليزية للمصريين بالانسحاب من السودان، وأحس المصريون خطراً هذا الانسحاب ومصالحة انكلترا فيه فرفض رئيس الوزارة محمد شريف الأوامر واستقال، ورفض رياض باشا تشكيل الوزارة، فعهد إلى نوبار الأممي النصارى فشكل الوزارة ونفذ أوامر الانسحاب، وتوفي المهدي في أواخر عام ١٣٠٢هـ، وخلفه عبد الله النعاشي، وجاءت على البلاد سنوات عجاف.

وتنوي انكلترا العودة إلى السودان واحتلالها من جديد، وأخذت تستعد لذلك. وهزمت إيطاليا أمام الجيثة في معركة «عدوة» في ١٧ رمضان ١٣١٣هـ (١ آذار ١٨٩٦م) فاستجذت إيطاليا بانكلترا وطلبت منها أن يتحرك الجيش من الشمال من «حلفاء» باتجاه السودان أو من

(١) وقع الخلاف بين الزبير باشا وبين حاكم السودان المصري إسماعيل أيوب، فاستدعي الزبير إلى مصر، وترك دارفور لابنه سلهمان، وسار الزبير عام ١٢٩٨هـ لقتال الروس بجانب العثمانيين، ولما انتهت الحرب عام ١٣٠٢هـ عاد إلى مصر، واتهم بالتآمر مع المهديين فسي إلى جبل طارق، وبعد عامين ونصف رجع إلى مصر، وتوفي في السودان عام ١٣٣٣هـ.

الإنكليز خطأً حديدياً على جناح السرعة بين «حلفاء» و «أبو حدة»، وحاولت قوة مهدية المقاومة في «أبو حدة» غير أنها قد هُزمت أمام قوة السلاح رغم ما قدمت من تضحية. وكذلك فقد انسحب أمير «بربر» إلى أم درمان.

وجاءت قوة من الجيش المصري من «سواكن» على البحر الأحمر، ونفذت نحو الداخل، وأخذت مدينة «كسلا» من أيدي الإيطاليين وذلك في ٢٦ رجب عام ١٣١٥هـ (٢٠ كانون الأول ١٨٩٧م). وانتصر «كنشتر» على قائد الجيش السوداني «محمود» في بلدة «الخطيفة» على نهر عطبرة في ١٥ ذي القعدة ١٣١٥هـ (٦ نيسان ١٨٩٨م).

وتقدم الإنكليز بحسودهم المصريين نحو الجنوب وجررت معركة «كرري» في منتصف الطريق بين «شندي» و «أم درمان» يوم ١٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ (٢ أيلول ١٨٩٨م) وقتل في هذه المعركة عشرة آلاف من الأنصار من بينهم يعقوب أخو الخليفة عبد الله التعايشي ومحمد بن المهدي. وانتقل عبد الله التعايشي إلى إقليم «كردفان».

ودخل «كنشتر» الخرطوم ورفع عليها العلمان المصري والإنكليزي. وتم التفاهم مع الفرنسيين في «فاشودة».

وفي ٨ رمضان ١٣١٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م) تم التوقيع على الحكم الثنائي للسودان وذلك بين «كرومر» المندوب السامي الإنكليزي في مصر، ووزير خارجية مصر بطرس غالي. وقد جاءت هذه الاتفاقية كما يأتي:

اتفاقية

بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وجناب حكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة فخامة الحضرة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي تمت باتحاد حكومتي

جلالة ملكة الإنكليز والجناب العالي الخديوي. وحيث قد أصبح من الضرورة وضع نظام خاص لإدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة، وسن القوانين اللازمة لها لمراعاة ما هو عليه من الأهمية الكبرى لتلك الأقاليم من التخلف وعدم الاستقرار على وضع حتى الآن، وما يلزم لكل جهة من الاحتياطات المختلفة، وبمقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتب على ما لها من حق الفتح فإن من حقها أن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الأنف ذكره، وفي تنفيذه، وتوسيع نطاقه في المستقبل، وقد تبين أنه من الأفضل إلحاق «وادي حلفاء» و«سواكن» إدارياً بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها. ولذلك فقد تم الإتفاق والاقرار بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

المادة الأولى: يُطلق لفظ السودان في هذه الاتفاقية على جميع الأراضي الواقعة جنوب خط العرض ٢٢ شمالاً. وهي:

أ - الأراضي التي لم تُخلها قط الجنود المصرية منذ عام ١٨٨٢م (١٢٩٩هـ).

ب - الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفقدتها مؤقتاً، ثم أعادت دخولها حكومة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

ج - الأراضي التي قد تدخلها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن وإلى المستقبل.

المادة الثانية: يُرفع العلمان البريطاني والمصري في البر والبحر في جميع أنحاء السودان عدا مدينة «سواكن» فلا يرفع فيها إلا العلم المصري. (تم ألحقت «سواكن» بإدارة السودان في اتفاقية خاصة في ربيع الأول ١٣١٧هـ (تموز ١٨٩٩م).

المادة الثالثة: تُفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى

موظف واحد يُقَبَّ حاكم عموم السودان، ويتم تعيينه بأمر سامٍ من الخديوي بناءً على ترشيح من حكومة جلالة الملكة، ولا يُفصل من وظيفته إلا بأمر سامٍ من الخديوي بموافقة الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة: إن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين الإدارة في السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وما تزول إليه والتصرف فيها يجوز سنّها أو تحريمها أو نسخها من وقتٍ إلى آخر بمشورٍ من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزءٍ مُعيّنٍ منه، ويجوز أن يترسّب عليها صراحةً أو ضمناً تبديل أو نسخ أي قانونٍ أو لائحةٍ من القوانين واللوائح المعمول بها.

المادة الخامسة: لا يسري على السودان أو على أي جزءٍ منه شيءٌ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن وما بعد إلا ما يصدر بإجرائها منها منشور من الحاكم العام بالصورة السابق بيانها.

المادة السادسة: المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي يتم بموجبها التصريح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكن بالسودان أو الملكية ضمن حدوده لا يشمل تخصيص دولةٍ مُعيّنةٍ أو عدة دولٍ.

المادة السابعة: لا تُدفع رسوم على البضائع الواردة من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز دفع رسوم على البضائع العادية القادمة من غير الأراضي المصرية. وإذا ما وردت تلك البضائع عن طريق «سواكن» أو أي ميناءٍ آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تزيد الرسوم على القيمة التي تدفع على ما يتألفها من البضائع الواردة إلى مصر من الخارج. وتُقرَّر رسوم على البضائع التي تُصدرها السودان حسب ما

يُقدِّره الحاكم العام من وقتٍ إلى آخر بالمشورات التي تُصدرها بهذا الشأن.

المادة الثامنة: لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهةٍ من جهات السودان ولا يُعترف بها فيه بوجهٍ من الوجوه فيما عدا مدينة «سواكن» (أصبح الأمر نافذاً على مدينة سواكن) بعد اتفاقية ربيع الأول ١٣١٧ هـ (نحو ١٨٩٩ م).

المادة التاسعة: تُطبق في السودان بكل أراضيها (عدا سواكن) الأحكام العرفية وتبقى سارية المفعول حتى يتم خلاف ذلك بمشورٍ من الحاكم العام.

المادة العاشرة: لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري مراكز بالسودان، ولا يُسمح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة: يُمنع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو أخذه منها، وسيصدر منشور بالإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذا الأمر.

المادة الثانية عشرة: اتفقت الحكومتان على وجوب محافظتها على تنفيذ معاهدة بروكسل، المبرمة بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٣٠٧ هـ (٢ نحو ١٨٩٠ م) فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية، والدخائر الحربية، والحمور وبيعها أو تصنيعها.

القاهرة ٨ رمضان ١٣١٦ هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ م).

التوقيع: كرومر. بطرس غالي.

والواقع أن المتمد البريطاني في مصر يشرف على أوضاع السودان بشكلٍ غير مباشرٍ وخاصةً أيام المتمد كرومر. وكان المتمد البريطاني كرومر يرى أن تكون السودان لا تكثرها رغم أن الجندي المصري والحزبية المصرية تحتل العنق الكبير، ولكنه يرى أن كفاءة الجندي المصري القتالية

لولا التدريب الإنكليزي لم تكن موجودة. وأن المالبه المصرية إن كانت قد نمت فإنما هو بفضل الإنكليز. وأن وجود بريطانيا في السودان يُنهي السيادة العثمانية الاسمية. ولكن ربط السودان بإنكلترا يثير إشكالاتٍ دوليةٍ وخاصةً من قبل فرنسا لذلك فمن الأفضل تغطية وجود بريطانيا في السودان بإدخال مصر شريكاً لبريطانيا في الحكم للسودان، ومصر لا تتحرك إلا برأي الإنكليز وهم أصحاب السيادة الرسمية في مصر. ولو ضُمَّت السودان إلى مصر فإن السيادة العثمانية الاسمية هي المعترف عليها في مصر دولياً ولو كان ذلك نظرياً، والعلم عثماني، والتقدير المتداول عثماني، والحكومة الشرعية هي حكومة الخديوي، ويُعيّن الخديوي بمرسوم من السلطان، وإن كانت السلطة الفعلية بيد المعتمد السامي البريطاني. لذا فإن أفضل وسيلة لحكم السودان إنما هو اشتراك مصر وبريطانيا في ذلك، وهو ما أطلق عليه اسم «الحكم الثنائي» إذ أن ذلك يحول دون الإشكالات الدولية بوجود مصر وفي الوقت نفسه يُنهي السيادة العثمانية بوجود إنكلترا مع أن مصر تتحكم رسمياً من قبل بريطانيا.

وتُعيّن «كشش» أول حاكم عام للسودان مع احتفاظه بمنصبه في الجيش المصري.

كان الخليفة عبد الله التعايشي قد انتقل بعد معركة «كرري» إلى إقليم كردفان، فأقام مدةً في «أم ركية» غرب «كوستي»، ثم اتصل بقائد حامية «الأبيض» الختم موسى، ورحل إلى ديار قبيلة «الجوامعة»، واستقرّ في «الغبشة» واتصل بقائد حامية «القصارف» أحد فضيل.

حاول عبد الله التعايشي السير إلى جبال النوبة حيث يمكنه الاعتصام فيها لوعورة مسالكها، ولكنه وجد مقاومةً عنيفةً فسار إلى «قديرو» دار الهجرة الأولى للمهدي. واستقرّ هناك فأرسل له «كشش» حملةً مؤلفةً من ثمانية آلاف مقاتل، غير أن الحملة لم تواصل السير إذ بلغها أن عبد الله التعايشي قد سار إلى «أم درمان» لأخذها من يد السلطات الإنكليزية.

فخرج إليه «وينغ» في جيشٍ لصده عن العاصمة أم درمان. فالتقى الطرفان في «أم دويكرات» صباح يوم ٢١ رجب ١٣١٧هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٩٩م). فانتصر الإنكليز وقتل التعايشي وأصحابه في المعركة.

بقي الجيش المصري حامياً للوضع في السودان دون أن يكون جيشاً خاصاً بالسودان، مع وجود قوةٍ رمزيةٍ إنكليزيةٍ لحفظ الذخيرة والأسلحة.

وكان للحاكم العام - كما نصّت الاتفاقية - سلطات واسعة ولكن عن طريق المعتمد الإنكليزي في مصر، وكان كرومر في بداية الأمر هو المعتمد البريطاني فهو صاحب الكلمة المسموعة والرأي المطاع، وربما أكثر من أي معتمدٍ آخر جاء بعده.

عُيّن الحاكم العام في السودان «كشش» مُعاونيه من العسكريين في الإدارة المركزية، وكانت جميع الرواتب من الخزينة المصرية لأنهم ضباطاً بالأصل في الجيش المصري.

واضطرت إنكلترا إلى سحب «كشش» من السودان ونقله مع عددٍ آخر من الضباط الإنكليز الذين يعملون في الجيش المصري إلى جنوبي إفريقيا لرحمهم في حرب (البوير) التي كانت مُشتعلةً هناك. وسرت شائعة في الجيش وهي نقل عددٍ من الفصائل السودانية التي تعمل في الجيش المصري إلى جنوبي إفريقيا، وبدأ العمل على سحب الذخيرة من تلك الفصائل فرفض الجنود تسليم أسلحتهم والذخيرة التي معهم، ففصل عدد منهم وعوقب آخرون.

وتُعيّن حاكماً عاماً للسودان «رجلد وينغ» خلفاً له «كشش» المنقول إلى جنوبي إفريقيا، وفي الوقت نفسه كان «رينكند وينغ» مدير شؤون الضباط في الجيش المصري كما كان سلفه «كشش». واضطر الحاكم الجديد أن يُعيّن في الإدارة المركزية عدداً من الموظفين المدنيين ليحلوا محل أولئك الضباط الإنكليز الذين نُقلوا إلى جنوبي إفريقيا.

إن العاطفة الدينية قوية في السودان، واستطاعت الحركة المهديّة أن تزيدها رسوخاً، غير أن الجهل يُخيم على الأوساط الشعبية على نطاق واسع الأمر الذي يجعلهم يتأثرون بكل من ينادي بالإسلام سواء أكان من علم وبيّنة وحكمة أم عن هوى واستغلال، ولم يعدم وقت من الأوقات جهلة يريدون الإفادة من عاطفة الناس فيدعون دعواي باطلة. لذا كان بين الحركات من ادعى أمراً من الأمور كذباً ودجلاً.

في ١٣٢١ هـ سار الشريف محمد الأمين من مهاجري العرب لأداء فريضة الحج ورجع يحمل وثيقة تُثبت أنه من آل البيت وتدعو القبائل السودانية إلى مناصرته، فسُير إليه «ماهون» مدير كردفان حمله قسماً عليه قبل أن يقوى أمره.

وفي عام ١٣٢٢ هـ ادعى رجل في «سنجة» أنه نبي الله عيسى، عاد إلى الأرض ليصلحها ويُقيم حكم الله فيها.

وفي عام ١٣٢٤ هـ ثار مدير مركز «أبو رفاس» ولكن الحكم عاجله وقضى عليه.

وفي عام ١٣٢٥ هـ ادعى رجل آخر في القضارف أنه النبي المنتظر عيسى عليه السلام، ولكن أمره لم يتوسع.

وفي عام ١٣٢٦ هـ أعلن العصيان أحد رجال قبيلة الخلاويين، ويدعى «عبد القادر ولد حبيوة»، وقد كان مع الأنصار، ورافق الحملة التي انطلقت لغزو مصر بإمرة عبد الرحمن النجمي وأسر، ولكن قُضي عليه وأهدم مع أتباعه.

وقامت ثورة في جبال النوبة، واستطاعت الحكومة القضاء عليها في شهر صفر من عام ١٣٣٦ هـ (كاتون الأول ١٩١٧ م).

كانت أسرة «سولونغ» تحكم منطقة دارفور حتى عام ١٢٩٣ هـ حيث استطاع الزبير باشا أن يدخلها وأن يقتل آخر الملوك فيها وهو إبراهيم. وأعلن الزبير تبعية دارفور للدولة العثمانية مع بقائه حاكماً عليها باسم العثمانيين، ثم استدعي إلى مصر بعد أن وقع خلاف بينه وبين إسماعيل أيوب حاكم السودان من قبل مصر، فسار إلى القاهرة وترك ابنه سلهان مكانه، وفي مصر اعتقل الزبير ونفي إلى جيل طارق حيث قضى هناك عامين ونصف العام، وأعيد إلى مصر حيث بقي فيها حتى أيامه الأخيرة، ثم رجع إلى السودان، ومات فيها عام ١٣٢٣ هـ، ودُفن بقرية (الخبلي) سقط رأسه في محافظة الخرطوم على الضفة الشرقية لنهر النيل.

أما سلهان بن الزبير الذي حكم مكان أبيه عندما استدعي إلى مصر فقد أرسلت له حملة عام ١٢٩٧ هـ بإمرة (جسن) الإيطالي، وطلب منه الاستسلام بعد إعطائه الأمان، وإرسال الصبح له من أبيه بالتسليم، فلما أصبح بيد (جسن) أمر بقتله رمياً بالرصاص مع ٧٠٠ رجل من أتباعه، وهكذا انتهت أسرة الزبير أيضاً من دارفور.

حكم دارفور سلاطين باشا الذي استلم جيش المهديين، وأعلن إسلامه، غير أن عبدالله التعايشي حاكم السودان بعد المهدي والذي حل اسم خليفة قد استقدم إليه زعماء دارفور، ومنهم سلاطين باشا، ومنهم علي دينار بن زكريا من أسرة «سولونغ» التي كانت تحكم دارفور قبل محمي الزبير إليها، وبقي هؤلاء على باب عبدالله التعايشي حتى معركة «كرري».

فرّ سلاطين باشا من بيت عبدالله التعايشي ووصل إلى مصر، وجاءه في جيش «كشتر» لدخول السودان.

وقبل معركة «التخيلة» على نهر عطبرة في ١٥ ذي القعدة عام

قبيلة الرزيقات سار إليها على دينار وأخضعها إلا أن زعيمها موسى مادبو قد التحق إلى الخرطوم فأوته الحكومة، فأخذ على دينار يعتب على الحكومة في هذا التصرف.

كان سلاطين باشا النمساوي قد ارتد عن الإسلام الذي أظهره أيام المهديين، وجاء إلى أم درمان ليعيش فيها على باب عبدالله التعايشي ثم فر إلى مصر وجاء مع ككتشه وارتفعت مكانته ثانية، وأصبح ضابط الاتصال بين الحكومة وبين علي دينار وكان في رده على خطابات علي دينار يظهر نوعاً من الاستعلاء عليه، ويرفض علي دينار مثل هذه الأجوبة لسلطان.

بدأت العلاقات تتوتر بين الحكومة السودانية والسلطان علي دينار، فهي ترى أن شهرته قد وصلت إلى درجة أصبحت تزعجها، وكان يرسل بحملات إلى الحجاز في كل عام كبقية حكام المسلمين، وهي تتأثر من هذا كل التأثر، ويستطيع أن يخضع ما تعجز عنه، وبالمقابل فإنه يرى أنه لا يحصل على حقه ولا يلقى أية مساعدة فيطلب أسلحة وذخيرة فلا يُعطى، ويعتدي الفرنسيون من نشاد على دارفور فلا تقوم حكومة السودان بأي رد فعل بل تسكت عن هذا كلياً، ويقوم زعيم قبائل الرزيقات بمناهضة وتؤويه حكومة السودان، ويعتدي الكباش على دارفور فلا تُصنف الحكومة منهم، وتفر قبائل الزيادة من وجهه إلى كردفان فلا تعيدها الحكومة، ويُرسَل مندوباً إلى الحجاز لشراء الذخيرة، فلا يسمح للمندوب بالسفر. وبدا فقدت الثقة بين الحكومة والسلطان.

اندلعت الحرب العالمية الأولى ودخلت الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا ضد الحلفاء الذين هم: انكلترا، فرنسا، وروسيا، وإيطاليا و... وبدأت الشائعات تروج في كل مكان فأعداء أي طرف يُشعرون الأخبار غير الصحيحة ضد الطرف الثاني، ومن هنا كان أعداء الإنكليز في السودان يروجون الشائعات ضد الحلفاء ولمصلحة العثمانيين ويحمد آذاناً

١٣١٥هـ (٦ نيسان ١٨٩٨م) هرب من جيش المهديين إبراهيم علي الذي يمت إلى أسرة «سولونغ» بصلة والتحق إلى جيش المصريين فأرسله ككتشه إلى دارفور ليشر الأمن في ربوعها - على حد زعمه - ويتسلم زمام السلطة الوقتة إلى أن يفرغ الجيش من مهمته في السيطرة على أرض السودان كله، وبعدها يرى ككتشه ما يراه صالحاً لحكم دارفور.

وبعد معركة «كرري» في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣١٦هـ (٢ أيلول ١٨٩٨م) أو في اليوم السابق لها غادر أم درمان علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد الفضل مع مجموعة من أصحابه تقل عن عشرة أفراد مُستغلين فرصة الاضطراب التي سادت أم درمان، واتجهوا نحو الغرب ناحية دارفور، وكان أثناء طريقه ينضم إليه بعض أبناء منطقتهم فما وصل إليها إلا ومعه ما يقرب من ألفي رجل، وما حل في (الفاشر) حتى سلّمت له السلطات التي كانت تُباشر الحكم نيابة عن المهديين.

بدأت المنافسة بين علي دينار وإبراهيم علي، وأخير ككتشه، بالخير فطلب منها التريث ريثما ينتهي من أمر السودان تماماً، غير أن إبراهيم وجد نفسه دون علي دينار لذلك فقد تنازل له عن الأمر دون تدخل الحكومة.

كانت رغبة حكومة السودان بإيجاد سلطنة في دارفور بإمرة علي دينار، حيث تُترك له حكم المنطقة ذاتياً على أن يطلب المستشارين منها، ويُقيم بحواره معتمد من قبلها، وأبدى علي دينار الموافقة والتزم يدفع ضريبة معلومة سنوياً، ولكنه لم يكن في قرارة نفسه ليرغب أن تتدخل حكومة السودان في شؤونها، لذا بدأ يعمل ضمناً لاستقلاله عنها. وفي الواقع فإن الحكومة قد تركته وشأنه وخاصة أنه قد وطد الأمن في منطقتهم والتي عجزت الحكومة بل ومن قبلها حكومات على توطيد الأمن في جهات دارفور. ولكن زعماء بعض القبائل المجاورة لدارفور بقيت تشن الغارات عليها كالبقارة، والرزيقات، والناما وغيرها. وفي إحدى الغارات التي شنتها

صاحبة عند المسلمين الذين يتعاطفون مع العثمانيين، وكثرت الشائعات من هذا النوع في دارفور حتى اضطرت الحكومة السودانية أن تخبر السلطان علي دينار أن الأخبار الصحيحة هي ما تنشره جريدة السودان التي تصدر في الخرطوم وما عدا ذلك فهو غير صحيح يجب تكذيبه ومُعاينة مُرَوِّجيه. ولما كان السلطان علي دينار مُتدينًا فقد كان مُتعاطفًا مع العثمانيين ويقل الأخبار التي تُشاع ضد الخلفاء وأن هزيمتهم أصبحت وشيكة، وقد بعث علي دينار برسالة إلى خليفة المسلمين يُبدي له عواطفه نحو دولة الخلافة، وردَّ أنور باشا وزير خارجية الدولة العثمانية على رسالة علي دينار بخطاب مؤرخ بـ ١٩ ربيع الأول ١٣٣٣هـ (٣ شباط ١٩١٥م) يذكر له فيه اعتداء الخلفاء، وفتوى علماء المسلمين بأن الجهاد أصبح فرض عين على المسلمين كافة، وأنه قد أرسل له جعفر بك في حين أرسل للسوسي في ليبيا نوري بك (شقيق أنور باشا)، ويروي له أيضاً انتصارات الدولة العثمانية وأصدقائها.

وردَّ السلطان علي دينار على خطاب أنور باشا وأعلمه أنه قد قطع علاقته مع الكفار منذ أن اندلعت الحرب العالمية الأولى واعتدى الكفار على خليفة المسلمين وما فعل ذلك إلا غيرة لدينه.

وصلت أخبار تلك المراسلات إلى الحكومة السودانية، وعرفت أن نية السلطان علي دينار إعلان العصيان على حكومة السودان، ورأت أن تبدأ به قبل أن يستعد أو يقوم هو بالهجوم، أو تصل إليه مساعدات من العثمانيين. وجهزت الحكومة حلةً قوامها ثلاثة آلاف مقاتل أغلبهم من الجنود المصريين وجعلت قيادتها إلى «كلي باشا»، وسارت الحملة إلى دارفور، وفي شمال الفاشر بعشرين كيلومترًا جرت وقعة «برنجية» بين الطرفين، وثبت جيش السلطان غير أنه هُزم في النهاية أمام الأسلحة الآلية وخلف خسائره قتيلاً في أرض المعركة. وترك السلطان العاصمة وانتقل إلى جبل «مرّة» يتحصن فيه، فتابه (هدلستون) بعد أن علم أن أتباع

السلطان قد بدأوا يتخلّون عنه، وقُتل السلطان علي دينار يوم ١١ محرم عام ١٣٣٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩١٦م)، وصُنفت دارفور إلى السودان.

وتلاحظ من هذه الحركات أن السودانيين لم يستكينوا لحكم الإنكليز ولم يهدأوا، وإذا كانت حركاتهم أو ثوراتهم غير كبيرة ولا مُنظمةً تنظيمًا دقيقًا فإن ذلك يعود لأسباب منها:

١ - البساطة التي تغلب على السودانيين، والعاطفة مع الجهل الذي يسود الأمر الذي يجعلهم يسيرون وراء كل ناعق دون المعرفة الجيدة التي يجب أن يتمتع بها. وخاصةً أن تلك المرحلة التي نتحدث عنها كانت تغلب عليها تلك الصفة ليس في السودان فحسب بل في العالم الإسلامي كله.

٢ - اتساع أرض السودان التي تجعل اتصال الناس بعضهم مع بعض ضعيفًا، وخاصةً إذا علمنا سوء المواصلات في تلك المرحلة، والفقر، والعوامل الطبيعية التي تفصل بين الأقاليم كالصحارى في الشمال.

٣ - تغلبة الاستعمار الإنكليزي بالحكم المصري، ومصر ترتبط اسميًا بالدولة العثمانية التي تمثل الخلافة الإسلامية، فالعلم في مصر عثماني، والنقد المتداول عثماني، والحديوي يُعين بأمر من السلطان إذن مصر جزء من دولة الخلافة، والسودان ترتبط بمصر، فالسودان من أراضي الخلافة الإسلامية، وليس وضع الإنكليز، وسيطرتهم، ونفوذهم إلا أمور طارئة نزول بقوة المسلمين. وهذا ما يجعل المتدينين في السودان يقدون على الإنكليز دون كبير نظرة سوء إلى الحكم لأنه من مصر، ومصر مسلعة، ومن أرض الخلافة الإسلامية وإن كان مغلوب على أمرها في الوضع الراهن، لذا لا يرون ضرورةً قصوى للقيام بالثورات التي قد تعود برد فعلٍ معاكسٍ قد يُؤذي إلى تمكين الإنكليز واتباع طريقة التحكم التام والضغط على السكان وزيادة الوطأة عليهم.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت انكلترا الهابة على مصر،

والغاء التبعية الاسمية للدولة العثمانية تغيير الوضع بالنسبة إلى السوڤانيين، وتغيرت نظرتهم إلى الإنكليز إذ غدت نظرة كره ومقت، فهم مستعمرون صليبيون يريدون إذلال المسلمين ومن دمائهم والسيطرة على بلادهم، غير أن ظروف الحرب، وتطبيق الأحكام العرفية قد حالت دون القيام بحركات النهب إلا ما كان من حركة علي دينار - كما رأينا - أو ظهور التبة عنده للقيام بحركة.

بعد الحرب:

بدأت مقاومة السوڤانيين للإنكليز بعد الحرب وأخذت طريق التنظيم وإن كان في أول أمره غير دقيق ولكنه يتفق والوسائل المتاحة له آنذاك، وإذا كان بعض شيوخ القبائل وبعض الأعيان تبدو عليهم الملاينة فإن ذلك يعود إلى وجودهم في الواجهة، واضطرارهم إلى التعاون مع المسؤولين في الحكم، والضغط عليهم أحياناً وإجبارهم على اتخاذ بعض المواقف في الأمور الرسمية كالتهنئة بالنصر إثر الحرب، والسفر إلى لندن للسب ذاته، وفي الوقت نفسه لا ننسى أن لبعضهم مصالح وارتباطات ولا تزال مقدمة على غيرها، وكما يجب أن تعترف أنهم ليسوا جميعاً على مستوى من الوعي الإسلامي أو الفكري والسياسي.

نشأت بعد الحرب جمعية الاتحاد السوڤاني، وهي جمعية سرية لمقاومة الإنكليز عن طريق المنشورات لنشر الوعي وتعبئة المجتمع ضد المستعمرين الصليبيين الدخلاء. وكان أكثر أعضاء هذه الجمعية من خريجي كلية «غوردن»، وقد بعثت هذه الجمعية بعض خريجي الكلية إلى مصر لمتابعة الدراسة.

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

ألقى مصطفى كمال الخلافة يوم ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) بتوجيه من انكلترا التي ارتبط بها الإبتاط كله، فتناثرت الدول الإسلامية التي كانت تشعر برابط يجمعها بعضها إلى بعض وإن كان يومها رابط تبدو عليه العاطفة غير أنه ذو جذور راسخة في النفوس، وغدا كل إقليم يتخذ لنفسه مساراً منفصلاً يسير فيه ويريد أن يتطور ضمن حدوده، وتنشأ نتيجة هذه الانفصالية أفكار خاصة غريبة من عقيدة سكان العالم الإسلامي وربما كانت موجهة إليهم من أعدائهم الأوروبيين، ويحدث بسبب ذلك التوقع.

لم تعد انكلترا ترى ضرورة لارتباط مصر والسودان بعضها مع بعض ما دامت دول الخلافة قد تناثرت، وأقاليمها قد تجزأت وتبعثرت، وغدت انكلترا تطرح فكرة (السودان للسوڤانيين)، وتحاول أن تصوّر للسوڤانيين الماضي وما حدث في ديارهم من آثار المصريين، دخول إسماعيل بن محمد علي وما فعله بالجليين، الأحداث التي قام بها الإنكليز تنسها إلى المصريين، الماضي التي تمت والمذابح والجرائم يوم عاد المصريون تحت قيادات إنكليزية إلى السودان إثر القضاء على الحركة المهدية...

كانت مصر ترى أن قضية السودان مرتبطة بها الارتباط كله بل هي جزء منها على حين يرى الإنكليز أن قضية السودان منفصلة كل الانفصال

عن مصر، ولا علاقة لمصر بالسودان، ولا يُهتَمُّها منها سوى مياه نهر النيل.

جمعية اللواء الأبيض:

أسس الملازم علي عبد اللطيف^(١) جمعية أسماها «جمعية اللواء الأبيض» وقد ربطت كفاحها بمصر، وجعلت شعارها علماً رسم عليه نهر النيل من المنبع إلى المصب، وكتب تحته عبارة «إلى الأمام». وقد قامت هذه الجمعية بمظاهرات في عدد من المدن السودانية فقبض على رؤسائها وألقوا في السجن، وقد مات أمين سر الجمعية عبيد حاج الأمين في السجن، وبقي علي عبد اللطيف يُنقل من سجن إلى آخر حتى مات، وقبض على الجمعية في ذي القعدة من عام ١٣٤٢هـ (حزيران ١٩٢٤م). وكانت مظاهرات هذه الجمعية تأييداً لما يحدث في مصر.

كان الأعضاء في المجلس النيابي المصري ينتقدون الحكومة في سكوتهما على ما تتمتع به انكلترا من وضع ممتاز في السودان وليس لمصر شيء من هذا على الرغم من أنها شريكة انكلترا في حكم السودان. كما كان الانتقاد على وضع قيادة الجيش المصري في السودان بأيدي الإنكليز الذين لهم وحدهم حق القيادة بل حق التصرف. وطالب أعضاء المجلس أيضاً بأن تُعرض ميزانية السودان على المجلس النيابي المصري كما كانت تُعرض على الجمعية التشريعية قبل الحرب فإذا جدد بعد الحرب؟ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تردّي الأوضاع والرجوع إلى الخلف. (الواقع كما

(١) ولد علي عبد اللطيف عام ١٣١٠هـ في حلفا، وعمل أبوه جندياً في الجيش المصري، والتحق علي عبد اللطيف بالمدرسة الحربية في الخرطوم وتخرج منها ضابطاً عام ١٣٣٩، وتبين تالفاً للقائد الكتيبة للرابطة في وادي مدني، واختلف مع رئيسه الإنكليزي بسبب التحية، وأحيل إلى الاستبداع، ورجع إلى الخرطوم وكتب مقالاً جريماً، حضرته السودان، وهي الوحيدة يومذاك، فلم يُنشر المقال، وقُدِّم صاحبه للمحاكمة، وحُكِم عليه سجن سنة، وقد سجن.

ذكرنا أنه قبل الحرب كانت مصر والسودان تسمان اسمياً الدولة العثمانية. وكانت توجد خلافة والآن لا تبعية ولا خلافة.)

مظاهرات طلاب المدرسة الحربية:

وفي مطلع عام ١٣٤٢هـ (آب ١٩٢٤م) خرج طلاب المدرسة الحربية في الخرطوم بمظاهرات سياسية تُؤيِّد ما يدور في مصر حول السودان، وعذا الإنكليز هذه المظاهرات تمرداً وخاصةً أنهم لم يتصاعوا لأوامر رؤسائهم من الضباط الإنكليز وهذا في العرف العسكري عيبان ويُقدِّم من يقوم به إلى محكمة عسكرية، وقد أحاط الجيش الإنكليزي بالمدرسة الحربية وقبض على الطلاب فيها، وألقوا في السجن، وفصل بعضهم. ومع أن الطلاب الذين يتخرجون من هذه المدرسة يُقسمون على الولاء والطاعة للملك (ملك مصر) ولكن لا أثر لمصر على الجيش أبداً، ولو كان معظم أفراد من مصر بالذات.

مقتل حاكم عام السودان:

عقد اجتماع في لندن برئاسة رئيس الوزراء البريطاني رمزي مكدونالد وحضره المندوب السامي البريطاني في مصر الجنرال «النتي» وحاكم عام السودان ولي سناك، واتفقوا فيه على أن تخرج مصر من السودان، وتشكّل قوة دفاع سودانية خاصة لا سلطة لمصر عليها ولا تضمّ مصريين.

وأثناء عودة الحاكم العام مرّ من القاهرة، وكان الفدائيون يُفكِّرون باغتيال أمين سره فلما جاء هو اتجهت الأنظار نحوه، واحتفل يوم ٢١ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤م). فأرسلت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى مصر لسحب القوات المصرية من السودان، ودفع ٧٥٠ ألف جنيه كتعويضات لقوة الدفاع السودانية التي سوف تنشأ، ومطالب أخرى^(١)

(١) يرجع إلى هذا الموضوع في الباب الأول من هذا الكتاب - الفصل الأول.

واستقلت بناءً على ذلك وزارة سعد زغلول وشكل أحمد زيور وزارة جديدة قبلت شروط الإنذار كاملةً، وبدأت بتنفيذها.

أخذت السلطات الإنكليزية بإجلاء القوات المصرية غير أن الجنود السودانيين قد تضامنوا مع المصريين وتحركوا لمنع انسحابهم، ويحاول الحاكم العام للسودان «هدلستون» منعهم فيرفضون ويصرّون على أن الأوامر إنما هي من (رفعت) الذي اتصل بالملك لينقل الأوامر منه لا ليصدرها. وأرسل الملك أمراً بطائرة خاصة. ومرت شائعة أن المدفعية تقاوم أمر الإجلاء. فهب الجنود السودانيون وخرجوا بأسلحتهم وذخيرتهم فنصدت لهم القوات الإنكليزية التي تحتل كلية «غوردون» ومنعتهم من التقدم، فأمر الحاكم العام «هدلستون» بإطلاق النار، ودمر أكبر مستشفى آنذاك بالحطوم، ودارت معركة بين السودانيين والقوات الإنكليزية استمرت سبع ساعات فقتل ثلاثة ضباط من الإنكليز وأصيب سبعة عشر من القوات الإنكليزية، غير أن الذخيرة قد نفذت من الجنود السودانيين فألقي القبض عليهم، وقدم أربعة ضباط منهم إلى المحكمة فحكم عليهم بالإعدام، ثم حُفَّت الحكم إلى خمس عشرة سنة سجناً.

وما انتهى شهر جمادى الأولى من عام ١٣٤٣هـ (كانون الأول ١٩٢٤م) حتى تم سحب الضباط والجنود المصريين، وأُخْلِج السودان منهم تماماً، ثم تبع ذلك سحب المدرسين وبعض الموظفين الآخرين. واقترح نائب الحاكم العام إززال العلم المصري من جانب العلم البريطاني في كل أنحاء السودان وإزالة كل صفة قانونية للوجود المصري إذ لا يمكن إنشاء جيش مزدوج الطاعة، لملك مصر وللحاكم العام الإنكليزي، وإن الأسس التي بُني عليها الحكم الثنائي قد أصبحت مزعزة الأركان.

أشاع الإنكليز أن هذه الحركات التي قامت في السودان ليست إلا من دعاية مصرية، وتوجيه ومويسل مصريين، وتأسر هذه الشائعة بعض

السودانيين واعتقدوا أن مصر تُريد أن تفرض سيطرتها على هذا الجزء من وادي النيل بينما يجب أن تكون السودان للسودانيين حسب هذا الشعور الذي طرحه الإنكليز، ولم يُطالب هؤلاء السودانيون السطاء الإنكليز باستلام أهل البلاد للحكم وإحلالهم محل المصريين على أقل تقدير، أو تدريب المواطنين على استلام المناصب الإدارية وإنما اكتفوا بالدعاية الإنكليزية وقد كان لهذا الفريق السوداني من الناس التأييد الكامل من المستعمر وتقديمه على غيره. أما الفريق الذي قام بالحركات، ومن أُنْدِهم، ومن نظر بعين الواقع فقد كان يرى الإذلال الذي يتبعه الإنكليز ضد السودانيين، وما يتصرف الضباط الأجانب من المستعمرين في محاولة احتقارهم للعسكريين المصريين والسودانيين على حد سواء جنوداً وضباطاً لذا رأوا أنه لا بد من ربط مصيرهم بمصر ومقاومة المنسلطين الغريباء بكل ما أوتوا من قوة، وحتى لو كانوا أسياءاً لمصر حسبما تذهي الكلترا فهو أفضل بألف مرة من أن يكونوا تبعاً للإنكليز ويحبون في ذلك وامتنان مدة حياتهم.

(جون مالي) وسياسته:

عُيِّن حاكم عام جديد للسودان خلفاً للحاكم السابق المقنول «لي ستاك» وكان الحاكم الجديد يدعى «جوفري آرثر» لكنه لم يلبث أن اختلف مع المندوب السامي الإنكليزي في مصر «جورج لويد»، كما اختلف مع كبار معاونيه في السودان لذا فقد قدم استقالته ورحل عن البلاد، وعيّن مكانه «جون مالي»، وكانت سياسته تقوم على مقاومة النفوذ المصري، ومراقبة طرق المواصلات بين البلدين، والضغط على المتعلمين، وتطوير الإدارة المحلية وفتحها سلطات واسعة. وتشكّلت في هذه الآونة قوة دفاع سودانية خاصة تدين بالطاعة للحاكم العام، وليس للحكم المصري أي نفوذ عليها، وإن كانت لغقاتها، وهي ٧٥٠ ألف جنيه تدفعها مصر سنوياً تبعاً للإنذار

الذي قبله الحكومة المصرية (وزارة أحمد زبور) بعد مقتل «لي سنك»
حاكم عام السودان الأسبق.

الإدارة:

أصدر الحاكم العام لائحة الإدارة الأهلية حدّد فيها سلطات
واختصاصات زعماء القبائل. إذ كانت الإدارة حسب لائحته تعتمد على
شيوخ ورجال العشائر. وكانت المحاكم الأهلية تتعدى على اختصاص الحاكم
الشرعية وتهدف إلى إزالتها.

وعمل «جون مالي» على تأهيل بعض السودانيين لاستلام الوظائف
الإدارية، غير أن الترشيح لا يكون حسب المؤهلات العلمية، وإنما حسب
التوصيات من زعماء القبائل المتعاونة معهم، ومن رجالات الإنكليز أي من
الذين يعملون بإيعازات خارجية ويقبلون الأفكار الغربية.

وكانت نتيجة هذه السياسة سيئة جداً، إذ غدا الإداريون من الذين
تهمهم مصالحهم ومصالح قبائلهم، ومن الذين يرتبطون بالسياسة الإنكليزية.
وكانت الأحكام القضائية لا تستند على شرع ولا تعتمد على قانون
أو عرف وإنما تصدر حسب نزوات فردية وآراء شخصية وقد تكون
حسب مكانة المحكوم عليه وصلته بالغرباء الإنكليز.

وتراجع مستوى التعليم إذ فقدت عناصر أساسياً بترحيل المدرسين
المصريين، وقد عملت الحكومة على إملاء الفراغ الذي تركوه بمدبري
المدارس الأولية، واستقدام عدد من الشامين النصارى من خريجي الجامعة
الأمريكية في بيروت للتدريس في كلية غوردون.

وهبط المستوى العسكري لدى الضباط إذ أغلقت المدرسة الحربية،
وأصبح الترفيع إلى رتبة الضباط يتم حسب الترشيح والرضا عن سلوك
الجنود في الموضوع للإنكليز.

ووجدت التعرّات القبلية والإقليمية لاعتماد الإدارات على رجال
القبائل.

وبعدت الشقة بين الإدارة والحكم المصري فلم تعد للحاكم العام صفة
الارتباط بالجيش المصري والنسبة لوزير الحربية. وأصبحت القوة السودانية
تدين بالولاء للحاكم العام وليس للملك مصر، وبشكل عام فقد الفرد
الإنكليز بالسيطرة على السودان، ولم يبق من آثار الحكم الثنائي سوى العلم
المصري الذي يُرَقع فوق الدوائر بجانب العلم الإنكليزي.

د - مياه نهر النيل:

كان كثيراً ما يُطالب بعض الزعماء المصريين بنصيب مصر في حكم
السودان الثنائي، ويكون الرد الإنكليزي إن مصر لا يُهتَمُّها من السودان
سوى مياه نهر النيل، وإن بريطانيا تضمن هذا لمصر.

وعندما أقيم مشروع الجزيرة في السودان حُدّدت المساحات التي يمكن
زراعتها، كما حُتّت المدة التي لا يحق للسودان أن تأخذ فيها مياه من نهر
النيل وهي أيام التحاريق وذلك لتصل المياه إلى مصر بشكل منتظم.
ولما قُتل الحاكم العام «لي سنك» كان الإنذار الإنكليزي الذي قدم
المدّوب السامي في مصر الجذال «اللي» إلى حكومة سعد زغلول ينصّ
على بند يتعلق بمياه نهر النيل وهو أن للسودان الحق في زيادة مساحات
الأرض المزروعة كما لها الحق في سحب ما تراه من مياه في أي وقت من
الأوقات، ثم سحب هذا البند من الإنذار إلا أن مصر قد بقيت قلقاً
على موضوع المياه حتى حدثت اتفاقية حول هذا الموضوع بين الطرفين عام
١٩٢٨م (١٩٢٩م).

ظهرت أزمة مالية في العالم عام ١٣٤٨هـ، فانخفضت في السودان نتيجة ذلك أسعار القطن كما رافق ذلك نقص في الإنتاج بسبب انتشار أمراض القطن وغزو الجراد لحقول الذرة، فعملت الحكومة على تخفيض المصروفات فقللت عدد الوظائف وأنقصت رواتب خريجي كلية غوردون، فأحس هؤلاء الخريجون بالعين الذي لحقهم، وهم يشعرون أنهم يعيشون تحت الضغط منذ مقتل الحاكم العام الأسبق «لي ستاك»، و زاد من شعورهم هذا عودة أول بعثة تعليمية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، إذ رجع هؤلاء المتعلمون عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م) ومعهم شيء من حرية الأفكار فبدأ الحديث عن الضغط وما يؤدي إليه، وعن الحرية وما يتفق عنها، وعن العلم وما ينتج عنه، وكل هذا دعا إلى قيام إضراب.

جورج (ستيوارت سايز):

انتهى عهد «جون مائي» وانتهى معه عهد الضغط والظلمة على السودان إذ عين حاكم عام جديد للسودان هو «جورج ستيوارت سايز». أخذ الحاكم الجديد يُعيد شيئاً من الاتصال مع مصر. ودعا لزيارة بعثة اقتصادية مصرية إلى السودان.

وخفّف من الضغط على السكان وكثت الحريات.

وفي الوقت نفسه فقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية إذ انتهت الآفات الزراعية وتحسنت أسعار القطن، وأعاد الرواتب إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، كما فتح الباب من جديد للملء الشواغر في الوظائف. وأخذت الأوضاع تتطوّر وتتقدّم ولو كانت بصورة نسبية.

د - إضراب طلاب كلية غوردون:

عندما اقتطع من رواتب الخريجين أحسن الطلاب أن رواتبهم ستكون ضئيلة عندما يتخرجون، وحرّضهم الطلاب الذين رجعوا من بيروت فأعلنوا إضرابهم عن الدراسة، ولم تُجد محاولات إعادتهم، وتشكّلت لجنة من المتخرجين صنّت عشرة عناصر توسطت بين الحكومة والطلاب، ونجحت في مساعدتها إذ أنقصت الحكومة نسبة تخفيض الرواتب فأصبحت ٢٠٪ بعد أن كانت ٣٠٪، ولو أن ما حصل عليه الطلاب من زيادة كان قليلاً إلا أنه قد أثمر وأصبح سلاحاً عند الكثيرين.

معاهدة ١٣٥٥هـ في مصر:

كانت إيطاليا قد احتلت اريتريا أو كانت من نصيبها عندما تقاسمت الدول الصليبية شرقي إفريقيا عام ١٣٠٦هـ، غير أن إيطاليا أخذت بالتفكير في الحشة وظهرت أطباعها فيها تماماً رغم أن الكنيسة هي المسيطرة على الحكم، وتعدّ الحشة دولة نصرانية رغم أن أكثرية سكانها من المسلمين، ورغم أن الدول الصليبية التي تقاسمت فيها بينها شرقي إفريقيا قد أعطت الحشة جزءاً من هذه القسمة بصفتها دولة نصرانية حيث حصلت على منطقتي (هود، والأوغادين) من الصومال وهما جزءان داخليان من الصومال ويدين أهلها بالإسلام، كما يختلف أبنائها عن الأحياس من حيث الأصول.

وهزمت إيطاليا في معركة عدوة يوم ١٧ رمضان عام ١٣١٣هـ أمام الحشة، غير أنها قد تحصّنت في اريتريا، فلما قام موسوليني وأخذ يُرسل جيوشه خارج إيطاليا تتوسع في المناطق، وتنتشر الذعر والإرهاب بما تقتل

ونستطيع أن نقول، إن قتل الحاكم العام الأسبق «لي ستاك» قد جرّ على السودان مشكلات كثيرة، وحاول الحاكم الجديد «جون مائي» أن يتأثر لسلفه من أهل السودان فصنّ عليهم نعمة بما قام به من تصرفات سيئة بقصد الانتقام والإغاظة ثأراً للحاكم المقتول.

وتُدتر، ومن هذه المناطق كانت ليبيا في غرب مصر والسودان وكانت
الحيثة في شرق السودان.

واستطاعت جيوش إيطاليا أن تتسلط على ليبيا وأن تغدر بالشيخ عمر
المختار، وأن تُخيف الأمنين، كما استطاعت أن تدخل الحيثة، وأن تُسيطر
عليها، واضطر الامبراطور هيلابلاسي أن يخرج من بلاده، ورأت انكلترا
وقد أصبح الحكم الإرهابي (الفاشي) يُجاور مصر والسودان من
الضرورة أن تعقد مُعاهدة مع مصر تضمن عدم اتجاه أنظار بعض المصريين
أو السودانيين إلى ذلك الحكم للتخلص من الإنكليز، ومن هذا المنطلق
كانت معاهدة ٩ جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ (٢٦ آب ١٩٣٦م).

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصّت في أحد بنودها على أن تبقى
السودان شركة بين مصر وانكلترا، ولم يكن لمصر من هذه الشركة كما
سبق أن ذكرنا سوى رفع العلم المصري بجانب العلم الإنكليزي إلا أن
الملاحق لما قد تعرّضت لموضوع السودان وزادت من الأثر المصري، حيث
سمحت بإعادة فصلية من الجيش المصري إلى السودان تحت إشراف الحاكم
عام، وجعلت المساواة بين المصريين والإنكليز في الوظائف عندما لا يتوفّر
لها سودانيون، وكذلك أشارت إلى إقامة خبير اقتصادي مصري في
الخُرطوم، وكما يتساوى المصريون والإنكليز في الوظائف يتساوون أيضاً في
التجارة والهجرة وملكية الأراضي.

ولقد كانت هذه الاتفاقية ذات أهمية بالنسبة إلى انكلترا حتى جرت
في القاهرة وليس في لندن، واشترك فيها ممثلون عن الأحزاب المصرية
جميعها، ولم ينفرد بها حزب واحد، وعندما اتفق الفريقان المتفاوضان على
كل فقراتها سافروا إلى لندن حيث جرت مراسم التوقيع، ووافق عليها
المجلسان النيابيان في كلٍ من القاهرة ولندن.

جورج ستوارت سايمز وسياسته:

لم يرض الحاكم الجديد عما سار عليه سلفه من الضغط على المعلمين، بل
لا بد من أن تكون هناك سياسة تقارب بين السلطة والمعلمين وهذا ما
سار عليه إذ جعل المعلمين يُشاركون في المجالس البلدية في المدن وحاصراً
في الخرطوم، بل رأى أن تكون إمكانية التعليم الجامعي للسودانيين.

الخريريون:

كان نشاط الخريجين يقتصر من الناحية الاحتجاجية على كتابة بعض
المقالات بين الحين والآخر في الصحف، أو إلقاء بعض الكلمات في
المناسبات التي تقوم عادةً في البلدان الإسلامية مثل المولد النبوي والهجرة
و... أو المناقشات في الحلقات الأدبية في البيوت أو الأندية هذا مع
الخوف الشديد من السلطة نتيجة الضغط القائم.

وتأسست دار للثقافة فكانت كمستدي يتبادل فيها المعلمون الآراء،
وربما كانت مشكلة الرواتب أهم دوافع اللقاء والمناقشة لذا تكون جهاز
إداري للعمل الجماهيري من أجل حلّ هذه المشكلة، وتأسست بعض
المننديات والجمعيات الأدبية. وأثناء المناقشات طُرحت في الجمعية الأدبية
بنادي الخريجين بمدينة «واد مدني» فكرة إنشاء جهاز إداري للخريجين،
وانتقلت الفكرة إلى العاصمة أم درمان، وفعلاً نشأت هيئة مؤتمر الخريجين
في ١٢ ذي الحجة ١٣٥٦هـ (١٢ شباط ١٩٣٨م).

ووضعت لهذه الهيئة أهداف، كما وُضع دستور، ومن أجل الحصول
على موافقة السلطة على هذه الهيئة فقد سُحلت بشكلٍ لا تزي فيها
الحكومة أي خطر عليها أو أية صفة سياسية، وقد جاء هذا في خطاب
أمين سرّ الهيئة الذي وجهه إلى أمين السرّ الإداري إذ جاء فيه: إن الهيئة
تهدف إلى العمل في ميدان الإصلاح الاجتماعي والأعمال الخيرية، وليس من
أهدافها إحراج الحكومة أو القيام بنشاطٍ يتعارض مع سياستها، وإن أغلبية

أعضائها من موظفي الحكومة، وهم يشعرون بواجبهم كموظفين، وهم على ثقة من أن الحكومة تُقدّر موقفهم كمجموعة أخذت نصيباً من العلم عليها واجبات يجب أن تقوم بها للمصلحة العامة. وكذلك كان نصّ مقدمة دستور الهيئة في أنها تعمل لخدمة مصالح الخريجين أولاً ومصالح البلاد عامة ثانياً. وقد كان ردّ أمين السر الإداري باسم الحكومة بأنه يُرحّب بقيام هذه الهيئة ما دامت تهدف خدمة البلاد والأعمال الخيرية، ولكن الحكومة لا تعترف بها كهيئة سياسية، وليس لها أن تُمثل غير وجهة نظر أعضائها.

بدأت هيئة مؤتمر الخريجين نشاطها بجمع التبرعات لفتح المدارس الأهلية الابتدائية التي تحتاج إليها البلاد إذ لم يكن في السودان كله سوى عشر مدارس ابتدائية يومذاك. وفي الواقع فإن مؤسسي هيئة مؤتمر الخريجين كان يتوون منذ البداية على جعل هذا المؤتمر هيئة سياسية تتحدث باسم أبناء السودان، ولكن بعد أن تقف على رجلها ويقوى ساعدها، وتُعرف في الأوساط العامة، ويظهر أثرها في المنتديات، وبرز رجالها من خلال العمل الاجتماعي في البداية.

أخذ الخريجون بشكلٍ طبيعي يتصلون ببعض الأعيان والشخصيات المعروفة كأبي عيسى في المجتمع السوداني، وكان من أبرز هذه الشخصيات عبد الرحمن المهدي بن محمد أحد المهدي، وعلي المرغني.

كان عبد الرحمن المهدي صغيراً عندما دخل الإنكليز إلى السودان على رأس الجيش المصري عام ١٣١٦هـ وشهد مصرع إخوته الذين هم أكبر منه برصاص الإنكليز فتولدت في نفسه كراهية الإنكليز وحقده عليهم ولكن ليس بيده شيء. فعندما شبّ انصرف إلى أعماله الخاصة واتجه إلى زراعة القطن فاستفاد من ذلك مادياً وكثر الخبر عنده. وأبدى كرمًا لغيره، وكان يعدّ إليه أناس من جهات كردفان في الغرب من جماعة أنصار أبيه، وتضايق الإنكليز من هذا، وتضايقوا من نجاح زراعة القطن عنده إذ

زادت من موارده فأنتفخ منها، وليس كالإنفاق على الناس طريق إلى الشهرة والظهور، وليست زعامة لبخيل أو مُقتَر، وتضايقوا من وفود جماعات من غربي السودان إليه، وتضايقوا من التفاف الأنصار حوله، فكانت انكلترا لذلك تخشى من تطلعه إلى حركة شبه حركة أبيه، وخاصة أن جذور المهديّة لم يقض عليها، وتحملها بعض الحركات التي قامت تُناوئ. الإنكليز، هذا بالإضافة إلى العاطفة الدينية الموجودة في السودان والتي رسّخت جذورها الحركة المهديّة، ورغب الإنكليز في لفت عبد الرحمن المهدي في ركابهم، ومحاوله إشعاره أن ظهوره كان عن طريقهم، فقد أخذ إلى لندن تأييداً لانكلترا في حربها ضدّ الأتقان والعثمانيين، كما سار مرّة ثانية إلى العاصمة الإنكليزية تبتة بالنصر في الحرب، وكانت الرحلة في المرتين مع أعيان السودان ومشايخهم وهذا هو على رأس الوفد مع السيد علي المرغني، ولكن لم يُخدع بهم وسلوكهم فإن نفسه مليئة منهم إذ هم الذين قضوا على أسرته، وأزالوا الدولة التي أقامها والده، وحطّموا الحكم الإسلامي الذي يعمل له وفوق هذا كله فهم نصاري صليبيون مستعمرون أعداء له ولأمت ولبلده. ومع هذا كانوا يُظهرون له الاحترام ويجذرون منه أشدّ الحذر، وربما زاد الحذر والخوف منه عندما استضاف عام ١٣٥٤هـ الوفد التجاري المصري في الجزيرة، فقدم إليه الوفد، وكان هناك مجرى صغير لفرع من النيل يحول دون وصول عربات الوفد فأشار على أنصاره بردمه فردّم بساعات، وبحناج ردمه إلى مشروع من الدولة يستمرّ عدّة أيام فأحسن الإنكليز بحته من أنصاره وطاعتهم له والذلّ أمامه، فتوجّسوا منه خيفةً، وأصبحوا يحسبون له حساباً.

أما السيد علي المرغني فكان والده محمد عثمان المرغني يُعارض الحركة المهديّة وقد انتقل إلى مصر يوم نجاحها وهناك نشأ وترتّب ولده علي المرغني فكانت له صلات، ولما عاد المصريون والإنكليز إلى السودان رجع

تأييده للديمقراطية ضدّ دول المحور، غير أنه رفض الدعوة إلى تجنيد
السودانيين. وهكذا أخذ الحرييون يتدخلون في الأمور السياسية، إضافة
إلى إذاعة بعض النشرات باسم مؤتمر الحريين في إذاعة أم درمان التي
أنشئت عام ١٣٥٩هـ.

وفي اجتماع الحريين للمرة الثانية عام ١٣٥٨هـ، لم يكن عدد الحضور
كبيراً، وأعيد انتخاب إسماعيل الأزهرى أميناً عاماً للمرة الثانية. واهتم
الحرييون بالتعليم إذ أوصوا بزيادة عدد المدارس، ومنذ عام ١٣٥٨هـ
بدأت استشارة الحريين بالنصح الدراسية للطلاب السودانيين الذين يدرسون
في مصر، وقدم المؤتمر مذكرتين للحكومة إحداها تخصّ المعهد العلمي في
أم درمان، وتطالب الحكومة بزيادة الحصصات له، وإدخال المناهج
الحديثة في الدراسة، واستقدام أساتذة له من الأزهر، وحيناً لو تولى
الأزهر أمر إدارته، واختصت الثانية بالتعليم بشكل عام حيث من
الواجب أن تستهدف السياسة التعليمية: نحو الأمية ورفع مستوى التعليم،
والتربية على روح التعاون. وقد قدّمت المذكورة في جادى الأخرى
١٣٥٨هـ.

وفي الاجتماع الثالث المنتخب حاد توفيق أميناً عاماً، وحدثت خلافات
مع الإدارة البريطانية فاستقال بعض الأعضاء، فانضمت لجنة جديدة تولى
رئاستها إسماعيل الأزهرى.

وعندما انتصر الحلفاء على الإيطاليين في معركة «كرون» في ١٧ صفر
١٣٦٠هـ (١٥ آذار ١٩٤١م)، كما انتصروا في العلمين بقيادة مونتغمري
أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر بوقية للحاكم العام تبدي ارتياحها لهذا
التصر، وتأمّل بأن يعترف الحلفاء بعد تحقيق النصر بحقوق السودان في حق
تقرير المصير وبقية الدول العربية. وانتخبت لجنة جديدة عام ١٣٦١هـ
برئاسة إبراهيم أحمد، وكانت ترى التعاون مع الإدارة البريطانية.

إلى شرقي السودان وأقام في «الحامية» جنوب (كسلا) حيث يُدفن هناك
جده الأعلى صاحب الطريقة الختمية فعمل مُوجهاً دينياً، ولما قصي على
عبدالله التعايشي انتقل السيد علي المرغني إلى أم درمان يعمل موجهاً دينياً
كوالده، ولم يكن الإنكليز يحدرون منه كحذرهم من عبد الرحمن المهدي
إذ لم يسبق أن قضوا على أسرته ليتولّد عنده حقد عليهم، كما لم يُزيلوا
دولة أقالما أحد أسلافه، ولم يكن أبوه سوى مُوجهٍ يلتفت حوله الناس،
بل عارض الحركة المهديّة وانتقل إلى مصر وعاش في كنف السلطة
الإنكليزية هناك حيث تسيطر على الحكم ورجع معهم، لذا كان الإنكليز
يُظهرون له الاحترام، ويعتونه الموجه الديني الأكبر لكافة في عبد الرحمن
المهدي أولاً ومُحاولة تكسبه إلى صفهم ثانياً، وقد سافر إلى لندن على
رأس الوفد في المرتين اللتين سافر بها عبد الرحمن المهدي. وكان السيد علي
المرغني يُبادل الإنكليز احتراماً باحترام.

برز هذان السيدان بين الحريين العالميين مُعتمدين على ماضي أسرتيهما
فبعد الرحمن المهدي قد أقام والده حركة المهديّة ودولتها، ولا يزال لها
أتباع وأنصار وقد حلوا اسم الأنصار وهم أقرب إلى الطريقة الصوفية،
وعلي المرغني كان لوالده وجده أتباع الطريقة الختمية التي آلت إليه
مشيختها. وهدت المناقشة بين الفريقين وكانت انكسرتا تُغذيها لتتمكن من
تفرقة السودانيين وسيطرتها عليهم.

ولمّا بدأ الحرييون يلتقون بهذين السيدين، ويتأثر كل فريق بالسيد
الذي يلتقي معه، بدأت الجذور الحزبية تتكوّن وتظهر تدريجياً، وفي الوقت
نفسه أصبح الإنكليز يتقربون من المثقفين ويحرضون على كسب أو لفّ
من يستطيعون للسير في ركابهم والتحرك في فلكتهم. وأذى الإنشقاق في
الحريين إلى وجود مجموعتين: يتزعم الأولى أحد السيد الفيل، وقد نسبت
مجموعته إليه وتابع علي المرغني، ومحمد علي شوقي ونسبت جماعته إليه، وقد
تابع عبد الرحمن المهدي. ورغم هذا الإنشقاق فإن مؤتمر الحريين قد أعلن

كانت انكلترا بعد ثورة اللواء الأبيض قد عملت على تعميق الخلاف بين الشمال والجنوب، وأخذت تحول دون انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية من الشمال إلى الجنوب، وخاصةً أنها قد عدت بعض قادة تلك الحركة من الجنوب، وقد قامت سياسة انكلترا منذ عام ١٣٤٩ هـ على هذا الأساس، وأصدرت عدة قرارات وقوانين وتبنتها، وعدت فيها الجنوب منطقة مُغلقة في وجه الشمال، وأهم أسس هذه السياسة:

١ - توفير العاملين الذين يحتاجهم الإدارة في الجنوب من غير الناطقين بالعربية.

٢ - استخدام اللغة الانكليزية لغةً أساسيةً في التعامل، إلى جانب اللهجات المحلية.

٣ - حظر هجرة التجار من الشمال إلى الجنوب، وإغلاق الجنوب تماماً في وجه الشمال.

٤ - العودة إلى حياة التقاليد والأعراف.

٥ - منع الزواج المختلط بين الشمال والجنوب.

٦ - إبعاد القبائل ذات الأصول العربية من الجنوب.

ولما بدأت كفة الحرب تأخذ في الارتفاع إلى جانب الحلفاء قدم مؤتمر الخريجين العام مذكرةً تضمُّ المطالب الآتية:

١ - إصدار تصريحٍ مشتركٍ في أقرب فرصةٍ مُمكنةٍ من الحكومتين الإنكليزية والمصرية يمنح السودان بحقوقه الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرةً، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حريةً تامةً، كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاقٍ خاصٍ بين الشعبين المصري والسوداني.

٢ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص ما

لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم.

٣ - تأسيس هيئةٍ تمثيليةٍ من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥ - إلغاء قوانين المناطق المغفولة، ورفع قيود مزاوله التجارة والانتقال داخل الأراضي السودانية عن السودانيين.

٦ - وضع تشريعٍ يُحدّد الجنسية السودانية.

٧ - وقف الهجرة إلى السودان لها عدا ما قرّرته المعاهدة الإنكليزية - المصرية.

٨ - عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

٩ - تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك بـ:

أ - إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤوليةٍ سياسيةٍ في جميع فروع الحكومة.

ب - قصر الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها من غير السودانيين فتُملأ بمقدورٍ محدودٍ الأجل يتدرّب في أثنائها سودانيون لشغلها في نهاية المدة.

١٠ - تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

١١ - وضع قانون يُلزم الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبٍ معقولةٍ من وظائفها للسودانيين.

١٢ - وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد مناهج التعليم بين الشمال والجنوب.

إشاري لشمال السودان. غير أن مؤتمر الخريجين رفض فكرة المجلس
الإشاري، وهذا بفصل العضو الذي يشترك فيه وذلك.

١ - لأنه لم يكن للمجلس المقترح أية سلطة تشريعية.

٢ - لإبعاد الجنوب من المجلس، وقصره عن الشمال فقط.

٣ - لأن غالبية الأعضاء من زعماء العشائر.

٤ - إن ما خصص لمؤتمر الخريجين من أعضاء وهو عضوان لا يمكنها
القيام بأي عمل.

وإن هذا الرأي قد سبب خلافاً آخر في المجلس إذ كان هناك من
يرى المشاركة، وهو فرصة لساهمة المتعلمين لمناقشة قضايا البلاد، والمفصل
من المؤتمر أصحاب هذا الرأي.

المفاوضات بين مصر وانكلترا بعد الحرب الثانية؛

كانت السودان نقطة أساسية في كل المفاوضات التي جرت بين مصر
وانكلترا، وكانت وجهتا نظريتها مختلفة تمام الاختلاف ففي الوقت الذي
كانت مصر تطالب فيه انكلترا بالهلاء عن البلاد كانت تعد السودان جزءاً
منها أو تفرص على ذلك على حين أن انكلترا ترغب في أن تفصل قضية
مصر عن السودان، وترغب في البقاء في السودان وحكمها منفردة، ولا
ترى في قرارة نفسها معاهدة الحكم الثنائي سوى معاهدة صورية تريد منها
أن تستخدم المصريين في تنفيذ مظامها في السودان.

مذكرة النقراشي؛

في مطلع عام ١٣٦٥هـ وفي شهر محرم (كانون الأول ١٩٤٥م) قدمت
الحكومة المصرية مذكرة رسمية إلى انكلترا تتعلق بالهلاء عن مصر،
وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان، ولكن الحكومة البريطانية قد ردت

غير أن الأمين الإداري الإنكليزي (دوغلاس نيوبولد) قد رد على
المذكرة رداً مختصراً، وأعلن رفضها، وأعلنت الإدارة البريطانية أن المؤتمر
بتقديمه هذه المذكرة قد نقض عهد التعاون معها، كما خالف شروط
الاعتراف به.

وأما حيايات الرد فقد كانت مبنية على:

١ - طرحت المذكرة قضايا تتعلق بالوضع السياسي، وهي مسألة تخص
دولتي الحكم الثنائي.

٢ - خالف المؤتمر دستوره وذلك بمحاولة جعل نفسه هيئة سياسية على
الصعيد الوطني، وأذى أنه يُمثل السودانيين.

٣ - إن الحكومة كانت تعي بالرغبة الوطنية المشروعة الخاصة
بالمستثمرين السودانيين لزيادة مساهمتهم في الإدارة وتطوير بلادهم. وهذا
الأمر هو واجب ومسؤولية حكومة السودان وحدها ولا يتخص أي هيئة أو
منظمة سواها.

ولكن الأمين الإداري الإنكليزي حاول رأب الصدع مع اللجنة
التنفيذية للمؤتمر والتقى مع بعض أعضائها، وأرسل لهم خطاباً بأن الحكومة
الإنكليزية لا تقف موقفاً معادياً من المستثمرين السودانيين، وأبدى
استعداده للتعاون. ولكن بعد تبادل المذكرات طلب عدم استمرارها،
وهذا ما وسع شقة الخلاف بين الطرفين، واتجه مؤتمر الخريجين إلى النشاط
التعليمي والتنظيمي، وكان يُمثل المعتدلين إبراهيم أحمد على حين يُمثل
إسماعيل الأزهري الأقل اعتدالاً. وانتخب في عام ١٣٦٢هـ - إسمايل
الأزهري رئيساً للمؤتمر، وانسحب المعتدلون من اللجنة التنفيذية.

هنا المؤتمر الحكومة بالنصر على إيطاليا عام ١٣٦٢هـ، وقال: إنه يأمل
أن تستجيب الحكومة لمطالب السودانيين. وأخذت الحكومة على عاتقها
مشاركة السودانيين في الحكومة المركزية، وأعلنت عن تكوين مجلس

رقاً غير مقبول إذ ادعت أنها لا تزال تتمسك بمعاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، وهذا ما أدى إلى قيام مظاهرات في مصر قمعتها الحكومة، واضطر محمود فهمي النقراشي إلى تقديم استقالة حكومته في ١٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (١٥ شباط ١٩٤٦م)، وسحبت انكلترا مندوبها في مصر اللورد (كيلتون)، واعتمدت مكانه (رونالد كامبل). إلا أن المظاهرات قد استمرت في مصر بل انتقلت إلى السودان حيث تظاهر طلاب كلية غوردون، واتحاد العمال الزراعيين، ومؤتمر الحريين قد أسهم في هذه المظاهرات إسهاماً واضحاً.

مفاوضات صدقي - بيغن:

كثف الملك إسماعيل صدقي بتأليف وزارة مصرية جديدة، وتشكل وفد مصري برئاسة رئيس الوزارة المصرية إسماعيل صدقي، وتألف وفد إنكليزي برئاسة وزير الخارجية (بيغن) من أجل المفاوضات، وقدم الوفد المصري في هذه المفاوضات ملحقاً خاصاً بالسودان جاء فيه: يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر. غير أن المفاوضات لم تتقدم خطوة واحدة نحو الأمام رغم استمرارها مدة طويلة، وهذا ما جعل رئيس الوزراء إسماعيل صدقي يقدم استقالة حكومته في ٣ ذي القعدة ١٣٦٥هـ (٢٨ أيلول ١٩٤٦م). غير أن الملك فاروق رفض الاستقالة وطلب منه الاستمرار في الحكم والسفر إلى لندن لمناقشة المفاوضات، وتم الاستمرار، وتم السفر، وجرت المفاوضات واستمرت شهراً كاملاً (٢٣ ذي القعدة - ٢١ ذي الحجة ١٣٦٥هـ)، وانتهت بالاتفاق على مشروع معاهدة، وبروتوكولين، أحدهما يتعلق بجملة انكلترا عن مصر، ويتعلق الثاني بالسودان وهذا ما يهتّمنا وقد جاء فيه: إن السياسة التي يتعهد الطرفان

الساميان المتعاقدان اتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانين، وتنمية مصالحهم، وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار نظام الحكم للسودان في المستقبل.... وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينها تبقى اتفاقية سنة ١٨٩٩م سارية، وكذلك المادة ١١^١ من معاهدة ١٩٣٦م مع ملحقها^١

(١) نص المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦م وملحقها على ما يلي:

١ - الاحتفاظ بحرية عقد العلاقات جديدة في المستقبل لتعديل الاتفاق ١٩ كانون الثاني و ١٠ تموز ١٨٩٩م - قد اتفق الطرفان المتعاقدان على إن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنيابة من كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات الخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين. والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين.

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم متروكة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء.

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان حالياً من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة والملكية.

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان.

(٢) الملحق بالمادة (١١) هو:

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفترة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون البدء العام الذي يراهيه في المستقبل بالنسبة إلى الاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بحمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر، وإن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه والاتفاقات التي يراه سريانها في السودان تكون من المصنوع للاتفاقات ذات صلة فيها أو -

والفقرات من ١٤ - ١٦^(١) من المحضر المتفق عليه للمعاهدة المذكورة
تالفة.

إنسانية، ومن هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها
بعد. وفي مثل هذه الأحوال تنبع هذه الطريقة لعمل الاتفاق سارياً في السودان وبحري
الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيهما بمصه شخصان
مفوضان في ذلك تلوياً صحيحاً، وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة
موضوع اتفاق بين الحكومتين.

وفي حالة ما إذا أريد أن يعلق عن السودان اتفاق لا يحوي على نص خاص بالانضمام
تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تساؤل واتفاق بين الحكومتين.

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في الاتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتنشرك المملكة
المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء.

ومن التعلق عليه أن الاشتراك السوداني في الاتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكون إلا
بمحل مشترك بحري خصيصاً بالنسبة إلى السودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة
المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا تلقىها لهذا الاتفاق.

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون السودان
المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على
أنه مرغوب فيه لصالح السودان.

(١) الفقرات من ١٤ - ١٦ هي:

١٤ - من التعلق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم
الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً
سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري
مباشرة.

١٥ - من التعلق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه يجب أن يكون
تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاصاً بالضرورة لعدد الوظائف
المناسبة الحالية، ووقت خلوها، ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها. فإن أحكام تلك
الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة.

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت دون مراعاة للجنسية
وذلك بالاختيار تبعاً للعدالة الشخصية.

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض
الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من
الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين.

ولكن يبدو أن كل طرف قد فهم الاتفاقية من خلال وجهة نظره
الخاصة وما استقر في ذهنه، إذ صرح إسماعيل صدقي بعد عودته إلى
القاهرة وأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تفرقت
نهائياً.

وصرح وزير الخارجية البريطانية (بيفن) في مجلس العموم أنه لم يحدث
أي تغيير على حالة السودان القائمة، وكل ما تم لا يعدو أن يكون تأكيداً
لما هو قائم. ثم أكد ذلك بمذكرة سلمت إلى السفير المصري في لندن
بتاريخ ١٢ محرم ١٣٦٦هـ (٦ كانون الأول ١٩٤٦م).

واضطر إسماعيل صدقي بالرد على المذكرة، كما اضطر إلى تقديم
استقالة حكومته في ١٥ محرم أي بعد ثلاثة أيام فقط من تسليم المذكرة
البريطانية إلى السفير المصري. وكلف الملك فاروق محمود فهمي النقراشي
بتشكيل حكومة جديدة.

إن التصريحات البريطانية قد شجعت الحاكم العام في السودان إلى دعم
العناصر التي تدعو إلى انفصال السودان عن مصر، كما أسس خدمة قاضي
قضاة السودان المصري حسن مأمون، ونشطت حركة الحاكم العام بما يتفق
والأهداف الإنكليزية.

مفاوضات النقراشي - كامبل:

قدّمت حكومة محمود فهمي النقراشي في ٢٢ صفر ١٣٦٦هـ (١٥
كانون الثاني ١٩٤٧م) مشروع بروتوكول خاص بالسودان، وقد جاء فيه:

١٦ - من التعلق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن
الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيأمر بالخطر في
أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقسمون فيها
والشكاات اللازمة لهم، وسترسل الحكومة المصرية فوراً مجرد نفاذ المعاهدة طابقت مصرياً
مطلباً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور.

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بقية ضمان رفاحية السودانين وتسمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يدخلوا فوراً في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة وتُشتر فيها السودانين.

وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ م سارية، وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ م مع ملحقها والقرارات من ١٤ - ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها. ولم يستطع الجانبان الاتفاق، لذا فقد قرر مجلس الوزراء المصري في ٣ ربيع الأول ١٣٦٦ هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧ م) قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

سافر وفد سوداني إلى مصر برئاسة إسمايل الأزهري، وضم مختلف الأحزاب السودانية، لكن لم يلبث أن اختلف أعضاؤه ورجع أعضاء حزب الأمة ومن يؤيدهم إلى السودان. كما استطاعت انكلترا أن تزيد الشقاق بين الأطراف السودانية وقد سافر عبد الرحمن المهدي إلى لندن في مطلع عام ١٣٦٦ هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ م) والتقى بسرئيس الوزارة البريطانية (اتلي) وبأعضاء مجلس العموم وزعماء المعارضة وحذر الجميع من مغبة الاتفاق مع مصر لغم السودان إلى التاج المصري.

قضية السودان في مجلس الأمن:

قدمت حكومة محمود فهمي النقراشي مذكرة إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٦٦ هـ (٨ تموز ١٩٤٧ م) عن طريق الأمين العام لميثاق الأمم المتحدة عن طريق السفير المصري في نيويورك محمود حسن وقد جاء فيها: «إن احتلال القوات البريطانية لمصر في سنة ١٨٨٢ م كان غير مشروع، وإن احتلالها للجزء الجنوبي لوادي النيل أي السودان كان تبعاً لذلك، وهذا ما يمكن حكومة المملكة المتحدة من سنة ١٨٩٩ م من أن تفرض على

مصر اشتراكها معها في إدارة السودان، وقد تنفرد بعدئذ بالسلطان، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر عاملاً على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبث الانقسام بين السودانين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مُصطنعة والحض عليها.

وأنه وفقاً للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة - وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم براءة مع حرية المفاوضات - سعت الحكومة المصرية في حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع المملكة المتحدة، لكن أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، وحاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ م، لكنه لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استفدت أغراضها.

بحث مجلس الأمن القضية من ١٨ رمضان المبارك حتى ٢٤ شوال ١٣٦٦ هـ (٥ آب حتى ١٠ أيلول ١٩٤٧ م). وفي يوم ١٨ رمضان عرض رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي القضية أمام مجلس الأمن، ورد عليه رئيس الوفد البريطاني (الكسندر كادوغان) ثم رد عليه النقراشي... وأخيراً امتنع مجلس الأمن عن إصدار قرار بهذا الشأن. ففشلت مصر في بحث الموضوع.

مفاوضات صلاح الدين - بيغن:

أرسل وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين في جادى الأول ١٣٦٩ هـ (آذار ١٩٥٠ م) مذكرة رسمية إلى (أرنست بيغن) وزير خارجية بريطانيا لفتح باب المفاوضات للوصول إلى وضع مستقر يؤدي إلى الاستقلال التام ووحدة وادي النيل، واستجابت بريطانيا لذلك، واستؤنفت المفاوضات في ١٣ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (٢٦ آب ١٩٥٠ م)

واستمرت ما يقرب من عامٍ حيث انتهت بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٧٠هـ
(٢٦ محوز ١٩٥١م).

تقدّمت الحكومة البريطانية ببعض المبادئ لتكون أساساً لمناقشة مسألة
السودان وهي:

١ - بالنظر إلى اعتماد كلٍ من مصر والسودان على مياه نهر النيل،
ولضمان التوسع في كميات المياه التي يمكن الانتفاع بها - يتطلب الأمر أن
يرتبط الشعبان بأوثق علاقات الصداقة.

٢ - الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن تُمكننا الشعب
السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة.

٣ - بسبب الفروق الواسعة بين السُودانيين في الثقافة، والجنس،
والدين، والتطور السياسي - فإن الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل -
يقضي تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودان.

٤ - من أجل ذلك تُوافق الحكومتان على أن تُؤلّف لجنة ثلاثية لمعاونة
السُودانيين على بلوغ الهدف الموضّح في الفقرة الثانية ومساعدتهم على وضع
دستورهم المقبل.

وقد اقترح الوفد المصري على أن تكون مبادئ المناقشة كالتالي:

١ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.
٢ - منح السُودانيين في نطاق الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي.
٣ - انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين، وإنهاء الحكم
القائم حالياً في السودان بعد انتهاء هذين العامين.

٤ - وفي حالة قبول هذه المبادئ، تُوافق الحكومة الملكية المصرية على
تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضّح في الفقرة الثانية.

وطالت المباحثات دون فائدة، وفي الاجتماع الأخير ٢٢ شوال ١٣٦٩هـ
قال وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين رئيس الوفد إلى الوفد
الإنكليزي: «إنني لا أرى بارقة أملٍ تدلّ على إمكانية الاتفاق لأنكم:
١ - تُتكررون حقناً الثالث في وحدة مصر والسودان ٢ - تُدّعون
لأنفسكم - دون حقٍ - مسؤوليات قبل السودان ونحن لا نُقرّم عليها
٣ - تتعلّلون بهذه المسؤوليات لتعقيد الموقف واستمرار الحالة القائمة في
السودان - حيث يتعذر الوصول إلى حلٍ مرضٍ».

واتهم كل طرف الآخر في موضوع تعثر المفاوضات، وكان المصريون
يرون أن المرحلة الانتقالية في السودان للحكم الذاتي تحتاج إلى سنتين على
حين يرى الإنكليز أن هذه المدة تحتاج إلى حصة عشر عاماً على الأقل.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦م:

وفي ٨ محرم ١٣٧١هـ (٨ تشرين الأول ١٩٥١م) ألغت الحكومة
المصرية من جانبها معاهدة ١٩٣٦م، وصدق الملك فاروق على ذلك بعد
أسبوع، وكان القرار قد وافق عليه مجلس الشيوخ ومجلس النواب
بالإجماع.

وصدر قرار آخر بتعديل الدستور، وقد أُنعت المادة ١٥٩ واستعفى
عنها بالنص الآتي: «تجري أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعها -
ومع أن مصر والسودان وطن واحد - فإنه يتفرد نظام الحكم في السودان
بقانونٍ خاص».

وأُنعت المادة ١٦٠ واستعفى عنها - «يُتّفق الملك بملك مصر
والسودان».

وصدر قانون آخر بوضع دستور ونظام خاص بالسودان، ويقضي هذا
القانون بأن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تُعنتل أعضاها

السودان، ويُقَدِّد بعد تصديق الملك عليه. ويكفل هذا الدستور قواعد أساسية أهمها.

١ - إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس أم من مجلسين.

٢ - الفصل بين السلطات الثلاث - التشريعية - التنفيذية - القضائية.

٣ - إنشاء مجلس وزاري من أهل السودان وتكون الوزارة مسؤولة مسؤولية تضامنية لدى الهيئة النيابية.

٤ - تشارك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية بما في ذلك اقتراح القوانين.

٥ - ضمان استقلال السلطة القضائية.

٦ - كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة.

٧ - يحتفظ بالشؤون الخارجية، وشؤون الدفاع، والجيش، والنقد، فينولأها الملك في جميع أنحاء البلاد.

غير أن رئيس الوزراء البريطاني، وستون تشرشل، رفض هذا، وأعلن تمسك حكومته بمعاهدة ١٩٣٦م، واتفاقيتي عام ١٨٩٩م، وأن حكم السودان من مسؤولية الحاكم العام.

وتشكلت في مصر فرق الفدائيين التي لعب فيها الإخوان المسلمون دوراً كبيراً. وحدثت معركة في الإسماعيلية بين قوات الشرطة المصرية والإنكليز بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٢م).

ومع الانقلاب في مصر في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) ورأى الحكام الجدد أن علاج مشكلة السودان كفيل يحمل مشكلة الجلاء عن مصر. لذا قدمت الحكومة في صفر ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢)

مذكورة للحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحق تقرير مصيره. وقد تضمنت المذكرة:

١ - إن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانين في تقرير مصيرهم.

٢ - وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من:

أ - تمكين السودانين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل.

ب - تهية الجوهر المحايد الذي لا بد من توفقه لتقرير المصير.

٣ - تُعد مدة الانتقال تصفية للإدارة الثابتة.

٤ - يُعاون الحاكم العام للسودان في مدة المرحلة الانتقالية لجنة مؤلفة

من خمسة أعضاء: مصري - بريطاني - اثنين من السودان - وعضو هندي أو باكستاني يُعَيِّنه حكومته.

٥ - تُشكل لجنة من ستة أعضاء (ثلاثة من السودان، مصري، بريطاني، أمريكي، هندي أو باكستاني) وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانتخابات.

٦ - تكون الانتخابات مُباشرة في جميع الدوائر باستثناء مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالي النيل.

٧ - تبدأ الانتخابات قبل نهاية عام ١٩٥٢م.

٨ - تُشكل لجنة للسودنة للإسراع في سودنة الإدارة، والشرطة، وقوة دفاع السودان، وغير ذلك من الوظائف الحكومية. وهل هذه اللجنة أن تُتجزر مهمتها في ثلاث سنوات.

٩ - تُوصي الحكومة المصرية بإنشاء منصب وكيل وزارة سوداني يكون حلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء.

٣ - يُمارس الحاكم العام - إبان مرحلة الانتقال - سلطاته بمعاونة لجنة خاصة تُشكل من اثنين من السودان، وعضو مصري، وعضو من بريطانيا، وعضو باكستاني (المادة ٣، ٤).

٤ - الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد (مادة ٥).

٥ - تُشكل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة من السودانيين، وعضو مصري، وعضو من بريطانيا، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة (المادة ٧).

٦ - تُشكل لجنة للسودنة من عضو مصري، وآخر بريطاني، وثلاثة أعضاء سودانيين وعضو أو أكثر من لجنة الخدمات العامة (مادة ٨) وحُدِّدت وظيفة هذه اللجنة في ملحق الاتفاق بإتمام سودنة الإدارة، والشرطة، وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تُؤتقِر على حرية السودانيين عند تقرير المصير. وتُنظر اللجنة في الوظائف غير الضرورية أو الزائدة عن الحاجة التي يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون، وحُدِّد لهذه اللجنة مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام لإنهاء مهمتها.

٧ - تنتهي المرحلة الانتقالية عندما يعرب المجلس النيابي السوداني عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، وحينئذٍ يجب أن تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان، وتنتخب جمعية تأسيسية (المواد ٩، ١٠، ١١).

٨ - مهمة الجمعية التأسيسية: أ - أن تُقرّر مصر السودان كوحدة لا تنجزاً إما بارتباطها بمصر على أية صورة أو الإستقلال التام. ب - تُعدّ دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد.

٩ - تحترم الحكومتان المتعاقدتان قرار الجمعية التأسيسية فهي تتعلق بمستقبل السودان وتقدم كل منها بالتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وقد ألحق بهذا الاتفاق أربعة ملاحق، تتعلق بسلطات لجنة

١٠ - تبدأ مدة المرحلة الانتقالية بتعيين اللجنة المحامية، ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات.

١١ - عند انتهاء المرحلة الانتقالية تُعدّ الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعاً بقانون الانتخاب (جمعية تأسيسية).

١٢ - تسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية سنة واحدة على الأقل.

١٣ - مهمة الجمعية التأسيسية: أ - تقرير مصر السودان. ب - إعداد دستور بما يتماشى مع القرار الذي يُتخذ. ويكون تقرير مصر السودان إما الارتباط بمصر على صورة ما، وإما الاستقلال عن المملكة المتحدة ومصر.

١٤ - تحترم الدولتان القرار الذي تتخذه الجمعية التأسيسية في شأن مصر والسودان، وتتخذ كل من الحكومتين من جانبيها التدابير اللازمة التي تكفل تنفيذ هذا القرار.

مباحثات محمد نجيب - ستفنسون؛

بدأت المباحثات بين الطرفين في رئاسة مجلس الوزراء المصري بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢م)، وانتهت بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٢ شاط ١٩٥٣م). وكان الوفد المصري برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء، وكان الوفد الانكليزي برئاسة (والف ستفنسون) السفير الانكليزي في القاهرة، وأهم بنود هذه الاتفاقية،

١ - حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

٢ - تُعطى مرحلة انتقالية يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وتكون هذه المرحلة تمهيداً لإنهاء الإدارة الانتقالية (المادتان ١، ٢).

الحاكم العام. وسلطات لجنة الانتخابات، وسلطات لجنة السودة، وملحق بعض التعديلات لمشروع قانون الحكم الذاتي وفقاً لهذا الإتفاق.

أصدر الحاكم العام القانون التفصيلي للحكم الذاتي الكامل في السودان بتاريخ ٦ رجب عام ١٣٧٢هـ (٢١ آذار ١٩٥٣م).

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٧٤هـ (١١ كانون الثاني ١٩٥٥م) أتهت لجنة السودة مهمتها وأبلغت حكومة السودان دولتي الحكم الذاتي بقرار الجمعية التأسيسية بالرغبة في مزاولة حق تقرير المصير، وقبلت الدولتان قرار اللجنة.

وفي ٢٤ ربيع الأول عام ١٣٧٥هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٥٥م) حلت قوات الدولتين عن الأراضي السودانية نهائياً. وتركت الحكومة المصرية جميع الأسلحة الثقيلة الخاصة بها إلى السودان.

وفي ٥ جمادى الأولى عام ١٣٧٥هـ (١٩ كانون الأول ١٩٥٥م) أصدر مجلس النواب السوداني قراراً يقضي بأنه بعد جلاء الجيوش عن أرضه استقلالاً له، فلا حاجة إلى إجراء استفتاء لاختيار نوع الحكم.

وأعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية، وأبلغت دولتي الحكم الذاتي بذلك، ودعت لانتخاب جمعية تأسيسية لتضع الدستور النهائي للسودان.

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ (٣١ كانون الأول ١٩٥٥م) أقرّ المجلس النيابي السوداني الدستور وأصبح نافذاً من اليوم التالي أي من مطلع عام ١٩٥٦م.

التطورات الإدارية:

شكل الحاكم العام لجنة خاصة بتاريخ ٢٧ ذي الحجة عام ١٣٦١هـ (٤ كانون الثاني ١٩٤٣م) للدراسة إمكانية تشكيل مجلس استشاري لشمال

السودان، فقامت اللجنة بالمهمة، وأدخل الحاكم بعض التعديلات ثم أصدر قانوناً بإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان بتاريخ رمضان ١٣٦٢هـ (أيلول ١٩٤٣م)، وعده خطوة كمي بشارك السودانيون في الحكومة المركزية.

وكان المجلس يتألف من رئيس هو الحاكم العام، ونائب للرئيس هو الأمين الإداري (دوغلاس نيوبولد) وثمانية وعشرين عضواً (٣ أعضاء من كل إقليم من الأقاليم الشمالية الستة وهي: النيل الأزرق - كسلا - دارفور - كردفان - الخرطوم - الإقليم الشمالي) وعشرة أعضاء يُعيّنون من قبل الحاكم العام.

وقد قاطعت الأحزاب الاتحادية المجلس الاستشاري، وانتقدته، على حين أن حزب الأمة والجهة الاستقلالية كانوا يرون أن التبعية لمصر جريمة.

ودعت الحكومة السودانية في ٢١ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (٢٢ نيسان ١٩٤٦م) لعقد مؤتمر إدارة السودان، ويتم تشكيل هذا المؤتمر من أعضاء بريطانيين يحكم وظائفهم، ومن ممثلين عن المجلس الاستشاري لشمال السودان، وطلب الحاكم العام من الأحزاب الاتحادية ومن مؤتمر الخريجين إرسال ممثلين عنهم غير أنهم رفضوا الاشتراك فيه.

وفي ٩ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (٣١ آذار ١٩٤٧م) قدم رئيس المؤتمر (روبرتسن) للحاكم العام تقريراً شاملاً عن المؤتمر، وما يراه، وكان من أهم ما يراه.

١ - إنشاء جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين يتم انتخابهم، بحيث تضم الجمعية التشريعية ممثلين عن السودان كله شماليه وجنوبيه، وأن تحمل عمل المجلس الاستشاري وقد حدّدت مهمتها بالنشر، والإدارة، والمالية، واقترحت المؤتمر أن يكون عدد أعضاء الجمعية ستين عضواً، وربما

يزيد في المستقبل حتى يصل عدد الأعضاء إلى المائة، وأن يحتفظ بعدد من القاعد يتم تعيين أصحابها عن طريق الحاكم العام.

٢ - إنشاء مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام، ويتألف من اثني عشر عضواً (رئيس وثلاثة أمراء وستة وكلاء وعضوين يُرشحهم الحاكم العام).

ورفع الحاكم صورة من التقرير إلى كل من الحكومتين المصرية والبريطانية، وقد رفضته الحكومة المصرية وأبدت عليها الملاحظات التالية:

١ - إن تشكيل اللجنة التشريعية على هذه الصورة المقترحة لا يفسح المجال لتمثيل السكان تمثيلاً صحيحاً، فهي أقرب إلى التعميم منها إلى الانتخاب، وأن من الواجب وضع قانون للانتخاب يسمح بتمثيل السوڤانيين تمثيلاً صحيحاً.

٢ - إن السلطات التي أعطيت للجمعية التشريعية محدودة بالنسبة إلى السلطات التي حوّلت للحاكم العام ومعاونيه الأربعة الذين يعدّون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي، وهؤلاء كلهم من الإنكليز.

٣ - رأي الجمعية التشريعية لا يخرج على أنه استشاري محض.

٤ - لا يتسنى للجمعية التشريعية النظر في جميع القوانين قبل نفاذها، مع أنها لا تملك إلا الرأي الاستشاري.

٥ - لا يُستأخ الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية الجمعية التشريعية.

٦ - لا تملك الجمعية التشريعية إلا رأياً استشارياً في الميزانية كما هي الحال في بقية القوانين الأخرى.

٧ - لا يملك أعضاء الجمعية التشريعية اقتراح مشروعات قوانين يتقدمون بها إلى الجمعية.

٨ - الحاكم العام له الحق المطلق في التصديق على التشريعات أو رفضها.

٩ - إن معاوي الحاكم العام في المجلس التنفيذي المقترح كلهم من الإنكليز، وقد أعطاهم النظام المقترح السيطرة على المجلس.

١٠ - يلقي النظام المقترح المسؤولية الكاملة على البريطانيين على الرغم من أن الغرض منه تدريب السوڤانيين على الحكم الذاتي.

١١ - لم يُشر النظام إلى الحريات الدستورية، والشخصية، والصحافة.

١٢ - لم يضم المؤتمر الذي أصدر هذه التوصيات عناصر كان من اللازم حضورها حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته بشكلٍ مُرضٍ.

ورفض ذلك حزب الأمة وأنصاره، وكذلك رفضت أكثر الأحزاب الاتحادية غير أن المجلس الإستشاري قد وافق عليه، ومن ثم أصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية ونشر رسمياً في ١٢ شعبان عام ١٣٦٧هـ (١٩ حزيران ١٩٤٨م).

وحدثت مظاهرات صاخبة، ودعت الأحزاب الاتحادية إلى مقاطعة الانتخابات، وزاد الأمر تعقيداً اختلاف وجهات نظر أبناء السوڤان وخاصة الأنصار والاحتية.

وفي ١٤ صفر ١٣٦٨هـ (١٥ كانون الأول ١٩٤٨م) افتتحت الجمعية التشريعية، وكان نصف أعضائها من الجبهة الاستقلالية، وقد استمرت المظاهرات، واعتقل إسمايل الأزهرى. وكان من قانون الجمعية أن تنتخب الجمعية رئيساً لها، ويكون وزيراً، وهو وبالانفاق مع الحاكم العام يُعين الوزراء. ويستطيع الحاكم العام إقالة الوزراء ووكلائهم، وتعيين آخرين مكانهم، وحل الجمعية التشريعية بل له الكلمة الأولى والأخيرة في كل شيء.

الرأسمالية وفي طلبعتها انكلترا وفرنسا أن يبقى لها كيانها وتبقى لها هيمنتها، وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تُنفذ سياستها في بعض الدول وأن تنجح فيها قامت به، وجاء دور مصر وتعني مصر (مصر والسودان) لذا بدأت انكلترا ترسم لنفسها سياسةً جديدةً بعد أن كانت تهم بالدرجة الأولى في فصل السودان عن مصر لاختلاف التطور السياسي بين المنطقتين - حسب مزاعمها السياسية - فإن مصر لا بد من أن تجلو عنها عاجلاً أم آجلاً، فإذا جاء وقت الجلاء ترى أن تتخذ الخطة لتبقى منطقة السودان ضمن دائرة نفوذها، في الوقت الذي ترى فيه مصر أن السودان جزء منها وانكلترا يجب أن تجلو عن الجزأين على أنها جزء واحد.

طلبت الحكومة البريطانية من رجالات الحكم في مصر الذين يُمكنها التعاون معهم أن يوطدوا علاقتهم بالسودانيين لتبقى المنطقتان في دائرة نفوذها ويمكثها الثبات أمام اللعبة أو السياسة الأمريكية، فكان انكلترا أصبحت ترغب في بقاء مصر والسودان معاً على أن تُركّز جهودها فيها لتقوية نفوذها عن طريق أنصارها في الجزأين عامةً.

بدأ الحكم المصري يُفاوض حزب الأمة غير أن المفاوضات لم تلبث أن انقطعت في ١٨ شعبان ١٣٧١هـ، وقامت بعد ذلك بقليل حركة ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م)، وتغيرت السياسة في مصر، وأصبح للولايات المتحدة النفوذ الأول فيها. ورأى الحكم الجديد أن موضوع جلاء انكلترا عن القناة والأراضي المصرية عامة إنما هو مرتبط بموضوع السودان لذا فإن من الأفضل فصل الموضوعين بعضها عن بعض للحصول على الجلاء أولاً، وإذا كان للولايات المتحدة دور في هذا الشأن غير أنها لا تمنع في السيطرة على مصر مرحلياً ثم ترسم خطةً جديدةً لكن كان للحكام الحدد مصلحة فعاتدت المفاوضات مع حزب الأمة والجهة الاستقلالية وتم الاتفاق في ٢٣ محرم ١٣٧٢هـ، ثم اتفقوا مع الأحزاب الاتحادية في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ. كانت سياسة انكلترا من البدء بفصل السودان عن

وفي شهر صفر ١٣٧٠هـ (نشرين الثاني ١٩٥٠م) تقدم الأمين العام الإداري باقتراح جديد يقضي بأن يكون جميع أعضاء الجمعية التشريعية من المنتخبين، وأن يكون جميع أعضاء مجلس الوزراء من السودانيين، وأن يكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام الجمعية التشريعية عن كل الشؤون باستثناء الشؤون الخارجية. وأن يكون للسودان حكم ذاتي، وفي الوقت نفسه يبقى الحاكم العام مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والدفاع ولديه سلطات مُحددة للتدخل في الشؤون السياسية لحفظ الأمن والنظام، ووقف التدهور الاقتصادي، ومراعاة الطوائف الأجنبية بما في ذلك الموظفين الإنكليز.

وفي الشهر نفسه (صفر ١٣٧٠هـ) أصدرت الجمعية التشريعية قراراً بتكوين لجنة الانتخابات، ولم يمض شهر على ذلك حتى وافقت الجمعية على اقتراح بالحكم الذاتي بأغلبية ٣٩ صوتاً ضد ٣٨ عضواً.

غير أن الحاكم قد رفض هذا، وعدّ القرار ضعيفاً إذ أن نتيجة التصويت تدل على أن الانقسام قوي في الجمعية التشريعية، كما أن هذا ليس من اختصاص الجمعية التشريعية.

وفي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (٣٠ شباط ١٩٥٢م) أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الأمين المدني أنه ليس من سياسة حكومة صاحب الجلالة إعداد السودان للحكم الذاتي في العام المقبل فلا بد من مرور مرحلة.

وفي هذه الآونة أخذت السودان تدخل ضمن السياسة الدولية، وذلك لأن الولايات المتحدة أخذت تحل محل شريكها فرنسا وانكلترا في مستعمراتها تارةً بالغزو الاقتصادي وأخرى عن طريق الانقلابات العسكرية لتصبح دول أوروبا الغربية وكل الدول صاحبة النظام الرأسمالي تدور في فلكها كما تدور الدول الشيوعية في فلك الروس لتكون دول المعسكر أكثر ترابطاً في مواجهة دول المعسكر الآخر، وفي الوقت نفسه تريد الدول

مصر واستمرت على ذلك، وكانت سياسة حزب الأمة والجهة الاستقلالية كذلك بل كانوا يعدّون التبعة لمصر جريمة. وكانت سياسة الحكم الجديد في مصر الانتفات إلى مصر لجلاء القوات الإنكليزية وللتسكين لأنفسهم، وهذا ما تفاهموا عليه مع الأحزاب الاتحادية وإن كان الأمر يقتضي عندهم وعند الولايات المتحدة توطيد الصلة مع الأحزاب الاتحادية من أجل المستقبل، ومن أجل إحلال السياسة الأمريكية مكان السياسة الإنكليزية في السودان.

وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ تم الاتفاق بين مصر وانكلترا على منح السودان الحكم الذاتي، وحق تقرير المصير. وكان القرار الذي سبق أن أئتمنا إليه يقضي أن تتشكل لجنة للانتخابات من ثلاثة من السودانيين، وعضو بريطاني، وعضو أمريكي، وعضو هندي.

وجرت الانتخابات التيبية في السودان ودعي المجلس للاجتماع في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٤م) وكان مؤلفاً من الأحزاب الآتية:

الحزب الوطني الاتحادي	وحصل على	٥١	مقعداً
حزب الأمة	وحصل على	٢٢	مقعداً
الحزب الجمهوري الاشتراكي وحصل على	٣	مقاعد	
المستقلون	وحصل على	١١	مقعداً
الحزب الشيوعي	وحصل على	١	مقعد
حزب الأحرار الجنوبيين	وحصل على	٩	مقاعد
		٩٧	مجموع مقاعد
			المجلس التيباني

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ تشكلت أول وزارة سودانية برئاسة

إسماعيل الأزهرى^(١).

وكان مجلس الشيوخ يتألف من ثلاثين عضواً حصل الحزب الوطني الاتحادي على اثنين وعشرين مقعداً في هذا المجلس.

أخذت مصر تُفكّر مجدّ نفوذها إلى السودان لعلها تستطيع ضمّ السودان إليها، وكانت الولايات تحتّ على هذا لتحلّ في محلّ انكلترا في السودان عن طريق مدّ النفوذ المصري الذي يتعاون مع الولايات المتحدة أو هو من صناعتها. وكثّف الرائد صلاح سالم عضو مجلس الثورة المصري بمتابعة أوضاع السودان، وقد عقد اجتماعاً في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ مع حزب الأشقاء الذي انضمت إليه الأحزاب الاتحادية (الأشقاء - الاتحاديون - الأحرار الاتحاديون - وحدة وادي النيل ...). وأسما الحزب الوطني الاتحادي.

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (١ آذار ١٩٥٤م) زار وفد مصري برئاسة محمد نجيب السودان، غير أن حزب الأمة وأنصاره قد تمجّروا، وبدأت هتافات، واصطدموا مع الشرطة، واضطر محمد نجيب للعودة وقطع

(١) كانت الوزارة على الشكل الآتي

- ١ - إسماعيل الأزهرى، رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
- ٢ - مبارك رزوق، وزيراً للتواصلات
- ٣ - خلف الله خالد، وزيراً للدفاع
- ٤ - أمين السيد، وزيراً للصحة
- ٥ - ميرغني حمزة، وزيراً للري والزراعة والحرف
- ٦ - علي عبد الرحمن، وزيراً للتعدل
- ٧ - حماد توفيق، وزيراً للمالية
- ٨ - سالتوبديع، وزيراً للدولة
- ٩ - عال داهي، وزيراً للدولة
- ١٠ - إبراهيم المني، وزيراً للاقتصاد والتجارة
- ١١ - محمد نور الدين، وزيراً للأشغال
- ١٢ - جولين أحمير، وزيراً للدولة

الزيارة، وألقي الاحتفال، وأعلن حزب الأمة أنه لا يقبل أي نوع من التعاون مع مصر، وأتهم يريدون الاستقلال التام، وإذا لم يتم ذلك فستقع أحداث دامية ولن يستقر السودان.

وبدأت العجلة تدور نحو الاستقلال وتدوس على فكرة الاتحاد، فانسحب وزيران من الوزراء من الحزب الوطني الاتحادي وهما: مبرهي حزه، وخلف الله خالد، وسحبوا ثقتهم من إسماعيل الأزهرى، وأسوا حزب الاستقلال الجمهوري مع أحد جنالي في ٩ جمادى الأولى ١٣٧٤هـ بتأييد علي المبرهي.

ثم جرت مصالحة بين زعيم طائفة الأنصار عبد الرحمن المهدي، وعلي المبرهي زعيم طريقة الختمية وأصدرا بياناً في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٥ كانون الأول ١٩٥٥م) أنها يعملان لمصلحة السودان.

كما أعلن عبد الرحمن المهدي أنه من أنصار الاستقلال وذلك بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٧٤ هـ، وما كان من حزب الأمة إلا أن أتد سياسة حزب الاتحاد الوطني وإسماعيل الأزهرى.

وفي آخر يوم من أيام عام ١٣٧٤هـ (١٨ آب ١٩٥٥م) أعلن التمرد في الجنوب، وكان الهدف الحصول على الحكم الذاتي، وأعلنوا أن الجنوب لن يوافق على الاستقلال إن لم يمنح الجنوب الاستقلال الذاتي، وطلبت مصر من الحاكم العام إرسال قواتٍ مصرية وإنكليزية للجنوب للقضاء على التمرد لكنه رفض، وهدأت الأحوال ذاتياً.

وفي ١١ محرم ١٣٧٥هـ قرّر المجلس النيابي السوداني الاستفتاء المباشر، ووجده أفضل وسيلة للتعبير الصحيح عن رغبة الشعب غير أنه لم يلبث أن وجده صعب التحقيق لذا فقد أقلع عنه بعد أن رأى صعوبة إجراء الاستفتاء.

وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ قدم الحاكم العام للسودان استقالته إلى

رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى، وأعلنت الحكومة البريطانية وأبلغت الحكومة المصرية أيضاً أنها لا تريد ترشيح آخر ليحل محل الحاكم العام المستقبل في محاولة للتقرب من السودانين، فكان على السودانين أن يعلنوا استقلال بلدهم من داخل المجلس النيابي، كما على المجلس اختيار رأس الدولة. وانتقلت الأحزاب السودانية على تآليف حكومة من مختلف الأحزاب واتفقت على أن يكون رئيسها إسماعيل الأزهرى، غير أن الوزارة السابقة^(١) قد استمرت في مهمتها حتى شهر رجب حيث تشكلت حكومة قومية.

وفي يوم ٥ جمادى الأولى ١٣٧٥ أعلن الاستقلال في داخل المجلس النيابي فقد وقف النائب عبد الرحمن محمد إبراهيم ديكاً^(٢) وقال: نحن

(١) كانت الحكومة على الشكل الآتي:

- ١ - إسماعيل الأزهرى، رئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
- ٢ - محمد نور الدين، وزير الأشغال.
- ٣ - مبرهي حزه، وزير التربية.
- ٤ - حاد توفيق، وزير المالية.
- ٥ - إبراهيم المفتي، وزير التجارة.
- ٦ - مبارك رزوق، وزير الواصلات.
- ٧ - خلف الله خالد، وزير الدفاع.
- ٨ - محمد أمين السيد، وزير الصحة.
- ٩ - علي عبد الرحمن، وزير العدل.
- ١٠ - بدر الدين البعث، وزير دولة.
- ١١ - سالتينو دبع، وزير دولة.
- ١٢ - يحيى الفضلي، وزير الشؤون الاجتماعية.
- ١٣ - محمد أحمد الرضي، وزير الحكومات المحلية.
- ١٤ - إبراهيم حسن، وزير التعدين.
- ١٥ - حسن عوض الله، وزير الزراعة.
- ١٦ - مدثر علي البوشي، وزير العدل / لاحقاً

(٢)

أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم شعب السودان القومي الباسل أن السودان قد أصبح دولةً مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بذلك فوراً.

وفي ١٨ جادى الأولى ١٣٧٥هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٦م) كان استقلال السودان، وتشكل مجلس السيادة الأول من خمسة أعضاء^(١).

الفصل الثاني الاستقلال

انضمت السودان إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٦ جادى الآخرة ١٣٧٥هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٥٦م) واستمرت حكومة إسماعيل الأزهرى حتى ١ رجب ١٣٧٥هـ حيث أُلِّفَ وزارةً قوميةً سمّت مختلف الأحزاب^(٢). وذلك أن كل الأحزاب قد ابتعدت عن مصر، وتعارفت آراؤها بعضها من بعض بعد أن رأوا أن رجال الثورة قد تنكروا لرئيسهم

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي

- ١ - إسماعيل الأزهرى، رئيس الوزراء، وزير الداخلية، وزير الدفاع.
- ٢ - مبارك رزوق، وزير المواصلات والأشغال.
- ٣ - حماد لوفيق، وزير المالية.
- ٤ - إبراهيم الملقى، وزير التجارة والصناعة.
- ٥ - علي عبد الرحمن، وزير التربية والتعليم.
- ٦ - محمد أمين السيد، وزير الصحة.
- ٧ - سالتسيو ديبغ، وزير دولة.
- ٨ - يحيى الفضلي، وزير الشؤون الأجنبية والتعددين.
- ٩ - محمد أحمد المرغسي، وزير الحكومات المحلية.
- ١٠ - لحضر حمد، وزير الري.
- ١١ - مدثر البوشي، وزير المواصلات.
- ١٢ - حسن عوض الله، وزير دولة.
- ١٣ - فلسمون ماجوك، وزير النقل البكيني.
- ١٤ - جوث ديبغ، وزير الثروة الحيوانية.

(١) تألفت مجلس السيادة من

- ١ - أحمد محمد ياسين.
- ٢ - عبد الفتاح العربي صالح.
- ٣ - أحمد محمد صالح.
- ٤ - منسيو أرو.
- ٥ - الديرويري محمد عثمان.

وهذا ما خلخل للوزارة القومية^(١)، واستقالت حكومة إسماعيل الأزهرى، وتشكلت وزارة الثنائية^(٢) ضمت أحزاب الأمة، والشعب الديمقراطي.

(١) عدل إسماعيل الأزهرى وزارته بعد شهر من تشكيلها وأسست كما يأتي:

- ١ - إسماعيل الأزهرى، رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.
- ٢ - مبارك زروق، وزير الخارجية والعدل.
- ٣ - حمد توفيق، وزير المواصلات.
- ٤ - إبراهيم أحمد، وزير المالية والاقتصاد.
- ٥ - عبد الله خليل، وزير الدفاع.
- ٦ - زيادة أرياب، وزير الشؤون الاجتماعية.
- ٧ - محمد نور الدين، وزير الحكومات المحلية.
- ٨ - مبرهي حمزة، وزير الزراعة والري.
- ٩ - سحابين لونكي، وزير التعليم.
- ١٠ - ستانلوس ياساما، وزير النقل البكاليني.
- ١١ - يوسف العجب، وزير دولة.

(٢) تشكلت الوزارة الثنائية برئاسة عبد الله خليل وكانت كما يأتي:

- ١ - عبد الله خليل، رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
- ٢ - علي عبد الرحمن، وزير الداخلية.
- ٣ - مبرهي حمزة، وزير الزراعة والري.
- ٤ - إبراهيم أحمد، وزير المالية.
- ٥ - محمد أحمد محبوب، وزير الخارجية.
- ٦ - محمد نور الدين، وزير الحكومات المحلية.
- ٧ - زيادة أرياب، وزير العدل والتعليم.
- ٨ - محمد أمين السيد، وزير الصحة.
- ٩ - حمد توفيق، وزير التجارة.
- ١٠ - سحابين لونكي، وزير الأشغال.
- ١١ - تامون حسين توميف، وزير المواصلات.
- ١٢ - يوسف العجب، وزير دولة.
- ١٣ - القرد بيرجوك، وزير التعليم.
- ١٤ - هورون ابوم، وزير الشؤون القومية.
- ١٥ - أمين التوم، وزير دولة.
- ١٦ - محمد أحمد أوسن، وزير الشؤون الاجتماعية.

محمد نجيب الذي كان يُعدّ أو هكذا يعدّه السودانيون على الأقل أنه رمز الوحدة بين مصر والسودان. ثم رأوا تصرف رجال الثورة المصريين تجاه السودان فقد كان الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وفي الوقت نفسه وزير شؤون السودان إذ حرص الحرس الشديد على ايقاع الخلاف أو زيادته بين الأنصار والخصم، وعمل على الاندساس بين صفوف الضباط السودانيين في الجيش وتشكيل مجموعة الضباط الأحرار ليكونوا بيد مصر تتصرف بتوجيههم وتحريكهم حسب مصالحها كلها رأيت ذلك، وقد أنفق الأموال الكثيرة في سبيل تحقيق أغراضه، وكل هذا بمنتهى الأعمال الصيانية المكشوفة والمفضوحة وقد ذهب إلى الجنوب ومن أجل التقرب إلى الشعب حسب رأيه - رقص عازياً مع مجموعة القبائل هناك داخل الأحرار ليرتبطوا به ما دام يُوافقهم ويعدّ نفسه واحداً منهم. والواقع أن هذا كله كان من سياسة الولايات المتحدة التي تريد أن تمدّ نفوذها إلى السودان وتحلّ محلّ انكلترا كما فعلت في مصر، وليكن سفرأها في سياستها هذه أولئك الذين اعتمدتهم في مصر لنقل النفوذ من انكلترا إليها. وما دام الساسة السودانيون قد أدركوا هذا فقد أصبح من البعيد أن يعود النفوذ المصري إلى السودان وكذلك من وراءه ومن يُوجهه على الأقلّ في المرحلة الراهنة بل إن هذا قد سبّب جفوة بين الشعبين الشقيقين المتجاورين. وقبّلت السودان عضواً في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٩ ربيع الثاني ١٣٧٦هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦م).

اتّحد عقد حزب الاستقلال الجمهوري في هذه الأونة وقبل ثلاث سنوات والذي أسسه، مبرهي حمزة وخلفه الله خالد وأحمد جالي، وظهر حزب جديد أطلق عليه حزب الشعب الديمقراطي وكان برئاسة علي عبد الرحمن وزير العدل في وزارة إسماعيل الأزهرى السابقة، كما كان الحزب السابق برئاسة اثنين من وزراء إسماعيل الأزهرى أيضاً وهما كما ذكرنا مبرهي حمزة ووزير الري والزراعة والمعارف وخلفه الله خالد وزير الدفاع.

والأحرار الجنوبيين، وأصبح الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة. وعلى كلِّ فإن هذه الوزارة تلقى تأييد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار قطب الائتلاف، وعلي الميرغني زعيم الطريقة الختمية قطب الائتلاف الثاني، والقبطان هما حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، ولا تختلف هذه الوزارة عن سابقتها إذ كانت مؤيدة أيضاً من الأنصار والختمية وكل ما في الأمر أن الختمية كانت تؤيد إسمايل الأزهري وأصبحت اليوم تؤيد علي عبد الرحمن.

بدأت الشكوك تدور حول مصر وربما كان أهمها سبب السدِّ العالي الذي يُضيق على السودان جزءاً من مياه نهر النيل، وثانيها سبب فكرة القومية العربية التي أخذت مصر تُصدِّرها إلى السودان وإلى بقية البلدان العربية وفي السودان مجموعات لا تنتمي إلى العنصر العربي فهي تُحارب الفكرة أولاً والأحزاب السودانية تريد ودّها للكسب الحزبي أو للظهور بالمظهر الوطني، وهناك نقطة أخرى تنطلق من النقطة الثانية وهي أن القوميين العرب بدأوا يظهرون في السودان، ويعرفون على حقيقتهم، وينمون عن طريق البذخ حيث يمدهم بالمال زكريا محيي الدين الذي غدا وزيراً للدخالية وأسس دولة المخائرات، وهناك مشروع النقطة الرابعة الأمريكية الذي يقضي بتقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى الحكومات التي تحتاجها بغية بناء جهازها الدفاعي، كما أن الرئيس الأمريكي من حقّه أن يُرسل القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عن أي من الحكومات الصديقة في الشرق الأوسط التي تواجه تهديداً مسلحاً من قبل أية دولة أخرى تدور في فلك الشيوعية العالمية، وفي حالة عدم وجود مثل هذا التهديد السافر فيمكن تقديم المساعدات الاقتصادية، وهذا ما حوَّله الكونغرس الأمريكي للرئيس ايزنهاور.

كانت مصر تتلقى المساعدات الاقتصادية والأغذية من الدول العربية كافة ومن بينها أمريكا، ومع هذا فإن مصر تُعلن أن سيرها حسب خطِّ

اشتراكي، وأن هناك عوامل لقاء وارتباط بينها وبين موسكو، كالتالي الذي يشتر نحو اليسار وينتجه نحو اليمين.

وزار (ريشارد نيكسون) نائب الرئيس الأمريكي عدة دول إفريقية ومنها السودان، وجرت محادثات بعد ذلك بين السودان والحكومة الأمريكية، ولعدم معرفة الساسة السودانيين بأساليب الألاعيب السياسية فقد ظنَّ حزب الشعب الديمقراطي أن اللعبة إنما هي إحلال النفوذ الأمريكي في السودان مكان النفوذ المصري الذي هو حليف حزب الشعب الديمقراطي، ولم يدر محمد عبد الرحمن زعيم هذا الحزب أن النفوذ الأمريكي لا يدخل إلى السودان إلا عن طريق مصر، وأن التوجُّه نحو موسكو لم يكن سوى تعبئة على الشعوب التي أخذت تتضابق من التصرفات والمواقف الأمريكية خاصة والعربية عامة في الوقت الذي تكوّن فيه الشيوعية وتمقتها، لذا بدأ محمد عبد الرحمن يضع العراقيل في وجهه حليفه في الحكم حزب الأمة. ولما زار نيكسون السودان خرجت المظاهرات التي دتَّرها حزب الشعب الديمقراطي وأغوان الرئيس المصري جمال عبد الناصر ونذرت المظاهرون بالمواقف الأمريكية، لكن السفير الروسي كان أول رجالات السلك السياسي الذين يستقبلون نائب الرئيس الأمريكي.

وكان الرئيس المصري في غاية السرور وهو يرى الألاعيب تنطلي على حزب الشعب الديمقراطي وبعض رجال السياسة، وخاصةً أنه كان في بداية ارتفاع الخطِّ البياني لشهرته وتزعمه للشارع في كثير من البلدان العربية، ومع هذا فإن الذين يُخالفونه في السودان كثيرون، لذا بدأ بإعطاء الأوامر بالتحرك العسكري الذي عمل له الرائد صلاح سالم وزير شؤون السودان ومن بعده زكريا محيي الدين رئيس الوزارة.

وفي شهر رجب من عام ١٣٧٦ هـ جرت محاولة انقلاب يرثاسة العميد محمود أبو بكر، والتقى عبد الرحمن كبيدة، ويعقوب كبيدة، وعمر خلف

الله، وعضو بايكر، والملازم أول جعفر التميري، وقد أبعد عدد منهم من الخدمة وأحيل بعضهم إلى الاستداع بعد التحقيق والمحاكمة وكان الملازم أول جعفر التميري من الذين أُحيلوا على التقاعد.

وكان الخلاف بين مصر والسودان حول مياه نهر النيل، وحول حلايب والحدود الشمالية، إذ كانت مصر تطلب من السودان التنازل لها عن المناطق الواقعة شمال خط العرض ٢٢° شمالاً، والحلايب بلدة صغيرة تقع على ساحل البحر الأحمر، وقد أثرت هذه القضايا أثناء الاستعداد للانتخابات التيبية وفي الوقت نفسه كان الاستعداد للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا (٣ شعبان ١٣٧٧هـ)، غير أن السودان قد رفض هذا التنازل وأعلن أنه سيحارب في سبيل المحافظة على الحدود الشمالية. وسافر وزير الخارجية السودانية هل رأس وفد إلى القاهرة في ٢٩ رجب، ورفعت القضية إلى مجلس الأمن في ٣ شعبان. والواقع أن القصد من إثارة هذا الخلاف كان هو تأجيل الانتخابات السودانية إلى ما بعد الاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا حيث نثار عاطفة الوحدة و تستفيد منها الأحزاب الاتحادية في السودان المناصرة للرئيس المصري أو تلك الأحزاب التي يستخدمها جمال عبد الناصر للدعاية لنفسه ولتنفيذ مخططاته، وربما استطاعت هذه الأحزاب النجاح والدعوة بالانضمام إلى دولتي الوحدة، وفي الوقت نفسه فإن الأحزاب السودانية الاستقلالية كانت أيضاً تريد الاستفادة من إثارة الرأي العام السوداني ضد مصر لتحقيق الانتصار على خصومها في الانتخابات، كما أنها تخشى آثار الوحدة بين مصر وسوريا.

وجرت الانتخابات السودانية في موعدها المحدد يوم ٨ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ شباط ١٩٥٨م)، واستمر الائتلاف بين أحزاب الحكومة (الأمة - الشعب الديمقراطي) وانفقا أيضاً على عدم التنافس فيما بينها في الدوائر الانتخابية، وتقسيم الدوائر التي زادت على مقاعد المجلس التيباني السابق فيما بينها، وخاصة الانتخابات بصورة غير مشروعة وتختلف كل ما

يسمونه الديمقراطية حيث كان التسبق بينها شه نام.

ظهرت نتيجة الانتخابات للجمعية التأسيسية في ٢٩ شعبان ١٣٧٧هـ. وكانت كالآتي:

حزب الأمة ٦٣ مقعداً

حزب الشعب الديمقراطي ٢٦ مقعداً.

الحزب الوطني الاتحادي ٤٠ مقعداً.

حزب الأحرار الجنوبي ٤٠ مقعداً.

وشكل عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة حكومةً ثلاثية^(١) من حزبه وحزب الشعب الديمقراطي الذي يتسلم زعيمه علي عبد الرحمن وزارة الداخلية، وكانت المعارضة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأحرار الجنوبي. ولم يكن الائتلاف الحكومي وطيد الأركان، وبدت تظهر بوادر

(١) تشكلت الوزارة الائتلافية الجديدة على الشكل الآتي:

١ - عبد الله خليل، رئيس الوزراء، وزير الدفاع.

٢ - مبرهي جزة، وزير الداخلية والري.

٣ - إبراهيم أحمد، وزير المالية.

٤ - علي عبد الرحمن، وزير الزراعة والتجارة.

٥ - محمد أحمد محمود، وزير الخارجية.

٦ - محمد نور الدين، وزير الصحة.

٧ - علي عبد الرحمن، وزير الحكومات المحلية.

٨ - محمد أحمد أبو سن، وزير الشؤون الاجتماعية.

٩ - زهارة أرياب، وزير العدل والتعليم.

١٠ - بوث ديو، وزير الأشغال.

١١ - مأمون حسن شريف، وزير المواصلات.

١٢ - فخرية اربيع، وزير التعليم.

١٣ - أمين التوم، وزير دولة.

١٤ - عبد الله عبد الرحمن، وزير دولة.

١٥ - سائيبو دبع، وزير الثورة الجبهوية.

للتفاهم والتفاه. وجهات النظر بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وبدأت المناورات السياسية والإشاعات تتطلق في الشارع. وتطلب الحكومة المعونة الأمريكية وتهاجم المعارضة ذلك بشدة، وأكثر ما يكون الهجوم من وسائل الإعلام المصرية، بل إن علي عبد الرحمن رغم كونه مُشاركاً في الحكومة فإنه يُشجع أن الولايات المتحدة قد طلبت مقابل المعونة إقامة مطارات حربية في (نيبالا) و(جيبوتي).

وسرت شائعة نشرتها وكالة أنباء رويتر أن عبدالله خليل قد رحب بالإنزال الأمريكي في لبنان لحماية الإنكليزية للأردن. وقد وجهت مصر قد صدرت يقبول عبدالله خليل لبدأ ايزنهاور.

ومقابل هذا فإن علي عبد الرحمن قد رحب بالثورة في العراق، وندد بالإنزال الأمريكي في لبنان وبالحماية الإنكليزية للأردن. وقد وجهت مصر حملة إعلامية شديدة على السودان حتى اضطرت الحكومة إلى الإعلان في ٣ محرم عام ١٣٧٨هـ (١٩ تموز ١٩٥٨م) أن تقصل مصر الجديد (علي خشبة) غير مرغوب فيه لانتهاكه من قبل سلطات الأمن باتصاله بالعناصر المخربة، وأمرته بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة.

سافر أمين سر الحزب الوطني الاتحادي (خضر حمد) إلى مصر في ١٨ صفر ١٣٧٨هـ رغبةً في إعادة التفاهم بين الأحزاب الاتحادية، وطلب الرئيس المصري من إسماعيل الأزهرى عدم الهجوم على علي عبد الرحمن، وجاءت الفرصة المناسبة للمعارضة كسي تتحرك إذ ساءت الأوضاع الاقتصادية، واستطاع الحزب الشيوعي أن يؤثر على اتحاد النقابات التي نظمت المظاهرات المستمرة حتى ٨ ربيع الثاني ١٣٧٨هـ، وبدأت المعارضات بالنقد فأخذ إسماعيل الأزهرى يتهم رئيس الحكومة بالرغبة في ربط السودان في فلك الدول الغربية إذ أخذ أسلحةً بريطانيةً، كما انتقد وزير الداخلية ميرغني حزه، ووجه له التهمة نفسها وبالتفاهم مع الأنظمة

الرجعية، وقام الإخوان المسلمون بمظاهرات في جامعة الخرطوم تضامناً مع الشارع دون أن يكون لهم أية مصلحة في ذلك.

لم يكن من طريق أمام الحكومة إلا أن تمنع تلك اللقاءات السياسية التي كانت تتم، ونقّف في وجه مظاهرات الطلاب في جامعة الخرطوم وأم درمان خوفاً من زيادة تصاعدها.

وأخيراً أعلن حزب الشعب الديمقراطي فكّ الائتلاف القائم مدعياً أن مجموعة من حزب الأمة تفكر جدياً في إعلان الملكية في البلاد وتبوح عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان. وسافر عبدالله خليل رئيس وزراء السودان ووزير الري ميرغني حزه إلى القاهرة للتفاهم مع الرئيس المصري على مياه نهر النيل، كما اتفق الطرفان على أن تدفع مصر مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري كتعويض لأهالي وادي حلفا الذي ستغرق مياه السد العالي بلدتهم وأرضهم.

رجع رئيس الوزراء إلى الخرطوم فوجد أن الجنوب يستعد للتمرد من جديد. وهناك احتمال للتفاهم بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي. وأن الرئيس المصري يسعى للقيام بانقلاب في السودان وقيام حكومة برئاسة إسماعيل الأزهرى، وبشكل ائتلاف بين الحزبين (الاتحادي والشعب الديمقراطي). كما بلغه احتمال التفاهم بين حزبي الأمة والاتحادي لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الأزهرى، وشعر عبدالله خليل أن حزه أيضاً ضده من الخلف، وتوقع أيضاً أن تطرح الثقة بالوزارة في أول اجتماع للمجلس النيابي الذي كان مقرراً أن يكون في ٦ جادى الأول ١٣٧٨هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م) وستحجب الثقة عن حكومته، لذا أجل اجتماع المجلس النيابي إلى ٢٧ جادى الأول ١٣٧٨هـ (٨ كانون الأول ١٩٥٨) بعد أن كان في ٦ جادى الأول أي أنه قد أجله مدة ثلاثة أسابيع ريثما يدرس الموضوع.

استقر رأي عبدالله خليل على تسليم السلطة إلى العسكريين فإنه أفضل له حسب رأى من أن يتسلمها من خصومه السياسيين، ودرس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأمر، وكان من قبل مترددًا، غير أن إلحاح رئيس الوزارة بالسرعة في استلام العسكريين للسلطة وذلك قبل انعقاد اجتماع المجلس النيابي، وأخيرًا تمت موافقة الجيش، وتسلم السلطة اللواء إبراهيم عبود في ٦ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ.

الانقلاب العسكري الأول

٦ جمادى الأولى ١٣٧٨ - ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ
(١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ - ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م)

حلَّ القائد العام الأحزاب كلها وصادر ممتلكاتها، وألقى المجلس النيابي، وعطل الدستور والصحف، كما حلَّ النقابات العمالية، وطالب الشعب بعدم الاشتغال بالأمر السياسي، ووعد بعودة الجيش إلى مراكزه في الوقت المناسب. وشكّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ثلاثة عشر عضوًا^(١)، وسلم سبعة منهم وزارات في الوزارة التي شكّلها، والتي شملت بعض المستقلين.

(١) شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من

- ١ - الفريق إبراهيم عبود: القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- ٢ - اللواء أحمد عبد الوهاب: نائب القائد العام.
- ٣ - اللواء محمد طلعت فريد.
- ٤ - اللواء أحمد عبد الله حامد.
- ٥ - العميد محمد أحمد مروء.
- ٦ - العميد أحمد مجذوب البحاري.
- ٧ - العميد أحمد رضا فريد.
- ٨ - العميد حسن بشير نصير.
- ٩ - العميد محمد نصير عثمان.
- ١٠ - العميد محمد أحمد البيهقي.
- ١١ - العميد محمد أحمد الخواص.
- ١٢ - العميد عوض عبد الرحمن صهيون.
- ١٣ - العميد حسن علي كزار.

أعلنت الوزارة السودانية أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحث من استقلال السودان أو يحدش كرامته، وقد صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية. وقد وافق عبد الرحمن المهدي وعمل المبرغي على الحكومة وأظهرا التأيد، وهذا ما كان له أثره على نفسية الرئيس المصري الذي يصعب عليه أن يرى في دول مجاورة له اتفاقاً بين أهلها دون أن يكون له أي دور تتحرك وخاصة أن الذين أيّدوا من الختمة كان بعضهم من أنصاره. لذا أخذت الشائعات تروج للتفريق بين الطرفين المتناهسين: الأنصار، والختمة، فيشاع أن نائب القائد العام وزير الداخلية اللواء أحمد عبد الوهاب يريد أن يستأثر بالسلطة لصالح حزب الأمة، وأنه على باب الإطاحة بالقائد العام. كما أخذت الدعايات تنشر كوامن النفس الشخصية، وقد اتصل أناس بالضباط أصحاب الرتب العالية، وحرصوهم، كيف يضم

(١) أما الوزارة فكانت على الشكل الآتي:

- ١ - إبراهيم عبود: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
- ٢ - أحمد عبد الوهاب، وزيراً للداخلية، والحكومات المحلية.
- ٣ - محمد طلعت فريد، وزير الاستعلامات والعمل.
- ٤ - أحمد عبد الله حامد، وزير الزراعة.
- ٥ - محمد أحمد حمزة، وزير التجارة.
- ٦ - أحمد محمود البحاري، وزير الحكومات المحلية.
- ٧ - أحمد رضا فريد، وزير المواصلات.
- ٨ - عبد الماجد أحمد، وزير المالية.
- ٩ - أحمد خير، وزير الخارجية.
- ١٠ - زيادة إرباب، وزير التربية والتعليم.
- ١١ - مكّي شا، وزير الري.
- ١٢ - سانتينو ديمغ، وزير القروية الحيوانية.
- كما اشترك في الوزارة في أوقات مختلفة:
- ١٣ - محمد أحمد علي، وزير الصحة.
- ١٤ - أحمد علي الزاكي، تسلّم وزارة الصحة في ٢٠ شباط ١٩٦٢.
- ١٥ - سلطان حسين، تسلّم وزارة المواصلات في ٢٠ شباط ١٩٦٢.
- ١٦ - سامون بحري، تسلّم وزارة المالية ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٢.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئيساً دولتهم؟ وكيف تشمل الوزارة عسكريين أقلّ منهم رتبة؟. وفي الوقت نفسه أطلقت الشائعات أن الحكم يميل إلى الغرب وأنه يحارب الشيوعية ليتحرك أنصارها. ولتضعف الحكومة، وتوضع أمامها العراقيل.

في ٢١ جادى الأول ١٣٧٨ هـ منعت جريدة «الطلعة»، من الصدور، وهي صوت نقابة العمال. فأرسل اتحاد العمال احتجاجاً في ٢٧ جادى الأول، فألقت الحكومة القبض على الشفيح أحمد الشيخ أمين سرّ الاتحاد وعلى ستة من رفاقه. واحتجّ الاتحاد ثانية وبعث برفقة إلى مكتب العمل الدولي في جنيف. وكان من قبل قد أعلن الحزب الشيوعي معارضته للانقلاب.

وفي ٢٢ شعبان أرسل العميد عبد الرحيم شنان قائد القيادة الشمالية في شندي، والعميد محيي الدين أحمد عبدالله سعد قائد القيادة الشرقية في القصارف كنيستين لدخول الخرطوم وهما في طريقها إلى الجنوب بواسطة القطارات. وكانت الكتيبة الشمالية بقيادة العقيد أبو بكر فريد والكتيبة الشرقية بقيادة العقيد إبراهيم رمضان، وقد استطاعت هاتان الكتيبتان بمساعدة القوات القادمة من الجنوب بإمرة المقدم حسن إدريس والرائد أحمد محمد أبو الذهب من احتلال الخرطوم في ٢٢ شعبان وتطبيق القيادة العامة للجيش وإلقاء القبض على اللواء أحمد عبد الوهاب مع اثنين من أعضاء المجلس الأعلى، وحصار منزل الفريق إبراهيم عبود، ثم جاءت قوات إضافية من الشمالية والشرقية للدعم - وللسيطرة على الخرطوم. واضطر القائد العام أن يرضخ للأمر الذي يطالب قادة الحركة وهو تشكيل مجلس أعلى جديد يضمهم ويشمل أيضاً العميد مقبول الأمين الحاج قائد القيادة الوسطى بكوندوفان، وتصحيح موقف الحكومة من الجمهورية العربية المتحدة، ففي مساء ٢٤ شعبان أعلن الفريق إبراهيم عبود قبول استقالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتشكيل مجلس جديد يضم عشرة

من العسكريين بينهم قادة الحركة. ووقع خلاف داخل الوزارة وأصر اللواء أحد عبد الوهاب على تقديم الانقلابيين إلى محكمة عسكرية لتمردهم وإثارة الفتنة والثائعات، وتنازح الموقف داخل الجيش وكادت تحدث اشتباكات، واضطر أحد عبد الوهاب إلى الاستقالة إذ لم يستجب لرأي من آرائه وذلك في ٢٩ شعبان، وهكذا خرج اللواء أحد عبد الوهاب من المجلس ومن الحكومة، ودخل الانقلابيون المجلس وتسلموا مناصب وزارية، إذ أعطي العميد مقبول الأمين الحاج وزارة الداخلية وفي الوقت نفسه تسلّم أمين سر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأعطي العميد عبد الرحيم شتان وزارة الحكومات المحلية، وأعطي العميد محيي الدين أحد عبدالله وزارة المواصلات، وأعيد بعض الضباط إلى الخدمة وكانوا من قبل قد طردوا من الجيش.

بدأ العميد عبد الرحيم شتان يُثير المشكلات داخل المجلس الأعلى، وفي الوزارة ويُسانده أيضاً اللواء محيي الدين عبدالله، وفي ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٧٨هـ تقدمت أربعة سيارات مُدرّعة من القيادة الشرقية بالقضارف إلى الخرطوم لكنها اضطرت إلى العودة، وحاولت قوة من (شندي) أن تتقدم إلى الخرطوم أيضاً للفرص نفسه فاعتقل أفرادها قبل دخولهم المدينة، وكان القصد منها السيطرة على الحكم، وقد سبق ذلك هجوم واضح على اللواء حسن بشر نصر الذي تولّى مسؤولية الجيش بالنيابة عن الفريق إبراهيم عبود، فأنهم أنه يبيل إلى حزب الأمة وإلى الغرب. غير أن باقي أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تضامن بعضهم مع بعض، ووقفوا بحزم، فأصدر المجلس أوامره بالقبض على العميد عبد الرحيم شتان والعميد محيي الدين عبدالله وأنصارهم. وبعد شهر من الحركة قُدم أفرادها إلى المحكمة التي أعلنت أحكامها في ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٩هـ وهي:

حكم العميد عبد الرحيم شتان بالإعدام.

العميد محيي الدين عبدالله بالإعدام
المقدم محمد علي السيد بالسجن المؤبد.
المقدم حسن إدريس بالسجن المؤبد.
المقدم محمود حبيب بالسجن المؤبد.
الرائد أحد محمد أبو الذهب بالسجن المؤبد.
المقدم عبد الحفيظ شتان بالسجن ١٥ عاماً.
النقيب محبوب باكر سوار الذهب بالسجن ١٥ عاماً.
النقيب أسامة المرضي بالسجن عامين.
الملازم أول محمد علي كيلا بالسجن عامين.
الرائد عبد الحفيظ حبيب بالسجن عاماً واحداً.
وطرد من الجيش سبعة عشر ضابطاً منهم:

- ١ - العقيد علي صالح سوار الذهب.
- ٢ - المقدم عبد الخليم شتان.
- ٣ - المقدم عباس أبو نوره.
- ٤ - النقيب عبد الغفار شتان.
- ٥ - النقيب جعفر النمري.
- ٦ - النقيب عبدالله الطاهر بكر.

كما أبعاد اللواء حسن بشر نصر نائب الفريق إبراهيم عبود.
كما صدرت أحكام على أعضاء من الحزب الشيوعي منهم:

عبد الخالق محبوب.
الشيخ الشيخ.
أحمد سليمان.
عز الدين علي عامر.
جوزيف قرتق.

وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ وضعت الحكومة يدها على حركة بقودها رشيد الطاهر بكر المراقب العام للإخوان المسلمين، وقد كان أول رئيس لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم واصطدم مع الشيوعيين في الاتحاد وقد تمكّن من إخراجهم منه. كان أخوه عبدالله قد اشترك في محاولة الانقلاب السابقة وطُرد من الجيش فكان يزور أخاه الرشيد في مكتبه مكتب المحاماة الذي يشترك فيه مع محمد أحمد محبوب، وبمجيء أخيه صار يلتقي مع زملاء أخيه من الضباط فصار في تيارهم، وعرض على الإخوان المسلمين فكرة الانقلاب فرفضوا وحذروه من عاقبة الأمر، كما حذّره محمد أحمد محبوب شريكه في مكتب المحاماة، وحذّره أيضاً علي طلب الله الذي أخبره بأن الحكومة تراقب الحركة. وقبض على رشيد الطاهر بكر، والمقدم علي حامد، والمقدم يعقوب كبيدة.

ورأت الحكومة أن تشدّ في أحكامها كما بُردع الطامعون في السلطة والمتطلّعون إلى الحركات والانقلابات، وشكّلت المحكمة بسرعة وقدم إليها الانقلابيون وخلال أسابيع قليلة صدرت الأحكام، وكانت إعدام خمسة ضباط وهم:

- ١ - المقدم علي حامد.
- ٢ - المقدم يعقوب كبيدة.
- ٣ - الرائد عبد البديع كراز.
- ٤ - النقيب عبد الحميد عبد الماجد.
- ٥ - النقيب الطيار الصادق محمد الحسن.

وصدر الحكم بحق ضابطين بالسجن المؤبد وهما: الرائد عبد الرحمن كبيدة، والملازم محمد محبوب عثمان.

كما صدر الحكم بسجن النقيب عبدالله الطاهر بكر مدة أربعة عشر عاماً، أما أخوه الرشيد الطاهر فقد حكم عليه بسجن خمس سنوات.

وتعرّض للطرد من الخدمة العسكرية والإحالة على الاستبعاد، المقدم أبو بكر فريد، والرائد محمد خير محمد سعيد، والنقيب جعفر النمري، والنقيب محمد الحسن أبو طيارة، والملازم محمد حسن مكي.

وتشكّل وفد من اتحاد جامعة الخرطوم وذهب إلى الصديق المهدي وطلب منه التدخل والضغط على الحكومة حتى لا يُنفذ حكم الإعدام في الضباط غير أنه رفض. فإن إعدامهم يزيد من الثقة على الحكم. ولم يمكنهم من الذهاب إلى علي المرغني إذ أن طريقته مُتهمة على أن لها بدءاً في الحركة. وتقدّمت الأحكام بسرعة.

ومع أن الحكومة قد أرادت إعطاء صبغة لهذه الأحكام ليُردع الناس إلا أنها في الوقت نفسه قد حالت دون إقامة التعزية والنواح على عادة السودانيين وقد صلّى الناس مع اتحاد الطلاب صلاة الغائب على الذين أعدموا وخرج المصلون من جامعة الخرطوم بمظاهرة صاخبة، واعتقل عدد من الطلاب. كما اعتقل الرائد فاروق عثمان حداك.

وكان اتحاد الطلاب^(١) قد تقدّم بمذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يطالبه بعودة الجيش إلى الثكنات العسكرية وذلك في شهر ربيع الأول من عام ١٣٧٩هـ فاعتقلت السلطة اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم.

وطلب الصديق المهدي تشكيل حكومة مدنية للإعداد للانتخابات فلم يُردّ عليه، وتقدّم إسمايل الأزهري يمثل ذلك فلم يُسمع منه، وأعلنت المذكوران.

وبدأ التنظيم والإعداد للإطاحة بالنظام. حيث تشكّلت الجبهة الوطنية

(١) كان رئيس اتحاد الطلاب جعفر الشيخ إريس وهو من الإخوان المسلمين، وطلب بعودة الحياة المدنية أيضاً.

من حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي، وبعض المستقلين.
زار الرئيس المصري جمال عبد الناصر السودان في شهر جمادى الأولى
من عام ١٣٨٠هـ، فأعد له الصديق المهدي استقبالاً شعبياً، كان القصد
إبراز قوة الأنصار وحزبهم حزب الأمة.

وقدم السياسيون مذكرةً تُطالب بتشكيل حكومة مدنيّة وإجراء
الانتخابات وذلك في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٩ تشرين الثاني
١٩٦٠م)، ووقعت هذه المذكرة من حزب الأمة، والوطني الاتحادي،
والشيوعي من غير جدوى^(١)، واستمرّ تقديم المذكرات، واستمرّ الإهمال
لها.

أعيد تنظيم الضباط الأحرار في الجيش، وصدرت بحلتهم السرية الأولى
« صوت القوات المسلحة، وجرى تعديل قانون جامعة الخرطوم فأضرب
الطلاب مدة يومين، وأخيراً وبعد سنتين أُلحقت الجامعة بوزارة التربية
والتعليم، فنقدت المذكرات احتجاجاً على هذه التصرفات، واستقال بعض
أساتذة الجامعة.

وأضرب عمال السكك الحديدية فكانت النتيجة أن حُلّت نقاباتهم.
وجرت مصادمات بين حزب الأمة والشرطة وقتل أحد عشر شخصاً.
أُرسلت برفقة إلى الفريق إبراهيم عبود احتجاجاً على التعذيب لأحد
السجناء السياسيين في مدينة « الأبيض »، وهو حسن أبو حسين من الحزب
الشيوعي.

(١) وقع على المذكرة صديق المهدي، إسماعيل الأزهرى، عبد الله خليل، مبارك رزوق،
محمد أحمد محبوب، محمد أحمد الرضي، عبد الرحمن شاخور، عبد الله عبد الرحمن بقدر
الله، عبد الحائق محبوب، أحمد سليمان فاعلتهم السلطة وأضربوا عن الطعام فأطلق
سراحهم.

بعد الجفوة التي كانت قد وقعت بين مصر والسودان سافر وفد من
السودان ضم ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري فقط دون خبراء، وكان
الوفد برئاسة اللواء محمد طلعت فريد، ووصل الوفد إلى القاهرة بتاريخ ٩
جمادى الأولى ١٣٧٩هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٥٩م)، وبحث الوفد موضوع
توزيع مياه النيل بعد بناء السد العالي، وتمّ الاتفاق على أن تكون حصة
مصر من مياه النهر ٥٥ مليار متر مكعب، ونصيب السودان ١٨ مليار متر
مكعب، وتدفع مصر مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كتعويض لأهالي وادي
حلفا عن منازلهم وأراضيهم على حين أن حكومة عبدالله خليل الأخيرة
كانت قد طلبت ٣٥ مليون جنيه مصري، ثم وجدت أن تكلفة البناء
للسكان المهجرين تصل إلى ٦٠ مليون جنيه. وبعد توقيع الاتفاقية أعلن
الفريق عبود أن الجفوة التي كانت بين مصر قد انتهت. وأصبح الحكم في
السودان بعدها تقدمياً في نظر الرئيس المصري وأهوانه، ولقدت وسائل
الإعلام في البلدين مُشابهة إن لم نقل واحدة. أما نتائج الاتفاقية عند
الشعب في السودان فقد كانت صعبة فلم يجد أهالي مدينة وادي حلفا
أمامهم سوى المظاهرات تعبيراً عن سخطهم، وانتقلت تلك المظاهرات إلى
مدينة عطبرة وإلى بورسودان.

وكان للانفصال بين مصر وسوريا دور في الحركة السودانية إذ شجّع
السكان على الرئيس المصري الذي همّ الانفصال كيانه وحطّ من كبريائه
إذ لم يستطع قبلها حاكم أو شعب عربي أن يخرج عن الرئيس حيث تنزله
وسائل الإعلام الناصرية إلى أسفل سافلين، وتلوكه أسنة الأعداء وتجرحه
أنيابهم.

وجاءت إضرابات الشيوعيين والمخادات العمال، وقامت مظاهرات
الإخوان المسلمين في الجامعة والمعاهد العلمية، وتألّم الموقف بين الشعب
والحكم.

غير أن أشدّ الخطر قد جاء إلى السلطة من الجنوب حيث صنّ كيان

تشريعية أطلق اسم «المجلس المركزي» ويتألف من سبعين عضواً يتم انتخاب بعضهم من قبل الشعب مباشرةً ويتم اختيار بعضهم الآخر. وقد ضم هذا المجلس ستة وأربعين عضواً من أتباع الطريقة الختمية^(١)، كما شمل اثني عشر عضواً من حزب الأمة، ومع أن هذا المجلس كان يتألف بأغلبية أعضائه من هاتين المجموعتين، فإن هاتين المجموعتين أيضاً قد كانتا من العوامل الأساسية في زوال حكم إبراهيم عبود، فكانت البلاد كلها تتألف من هاتين المجموعتين فقط. هذا ويُعدّ الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم.

الغرب واتحاد الكنائس العالمي. لقد كان محافظ المديرية الاستوائية (علي بلدو) وقد فتح معاهد للقرآن الكريم ومدارس للغة العربية، وحرص الحكم على توحيد العطلة الأسبوعية في البلاد، حيث تصحح يوم الجمعة فإن ذلك أفضل من أن تكون يوم الجمعة في الشمال ويوم الأحد في الجنوب، هذا إضافة إلى توحيد المناهج التعليمية إذ تصحح واحدة بين الشمال والجنوب وهنا ثارت نائرة الإرساليات التنصيرية في السودان، وأشاعت في الدول التنصيرية أن جنوبي السودان مُهدّد بالإسلام وذويان ما فيه من نصارى وحثتهم للإسراع وإنقاذ أبناء الصليب، وبدأ التنحيط، فما كان من الحكم السوداني إلا أن طرد ثلاثمائة رجل دين نصرالي من رجال الإرساليات، فبدأ تحريض أبناء الجنوب من خارج البلاد، فنشأ تنظيم عسكري عُرف باسم منظمة «الانبياء» وبدأت بالهجوم على الشكنات العسكرية، والغارات على المراكز الحكومية. وفي الوقت نفسه كانت الفاتيكان تسحث الدول الأوروبية لتحرك وتزيل نظام الحكم القائم في السودان، وتدخل امبراطور الحبشة في الموضوع، وتدخل وزير الخارجية اللبنانية فؤاد حقون الذي هو معتمد بابوية الفاتيكان.

أخذت جماعة الإخوان المسلمين تقيم ندوات علمية في الجامعة، وأصدر الحكم العسكري أمراً بمنع تلك الندوات فلم يُستجب لطلبه وفي ١٥ جادى الآخرة ١٣٧٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) أقيمت ندوة علمية وحاولت السلطة منعها وأطلقت الرصاص وقتل أحد القرشي طه، فعمت المظاهرات، وتقدم أساتذة الجامعة باحتجاجات وقدم بعضهم استقالته وأعلن قضاة المحكمة العليا الاحتجاج أيضاً واستقال بعضهم واضطر الحكم العسكري إلى ترك السلطة إلى المدنيين، ورشح بعض القادة العسكريين سر الختم خليفة لاستلام رئاسة مجلس الوزراء، ووافقت الأحزاب وجبهة الهيئات عليه.

كان الفريق إبراهيم عبود قبل تركه الحكم سنة تقريباً قد أقام مؤسّسة

(١) يُعدّ إبراهيم عبود من أتباع الطريقة الختمية لصلته الوثيقة مع زعيم الطريقة علي المرتضى، ولأنه بالأساس إليها.

١٦- جبهة الهيئات (التقابات والمهنيين).

ووضع الميثاق الوطني الذي ينص على:

- ١ - تصفية الحكم العسكري الحالي.
- ٢ - إطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة.
- ٣ - رفع حالة الطوارئ.
- ٤ - تأمين استقلال القضاء.
- ٥ - تأمين استقلال الجامعة.
- ٦ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- ٧ - تنعج الحكومة الانتقالية سياسةً خارجيةً ضد الاستعمار.
- ٨ - أن تضمّ الوزارة الانتقالية عضواً من كل من الأحزاب التقليدية وهي: حزب الأمة - الوطني الاتحادي - الشعب الديمقراطي - الإخوان المسلمون - الحزب الشيوعي، وسبعة أعضاء من اتحاد التقابات ويكون من بينهم أمين عام اتحاد العمال، ورئيس اتحاد المزارعين، إضافةً إلى عضوين من الجنوب وهذا يكون عدد أعضاء الوزارة الانتقالية أربعة عشر وزيراً دون رئيس الوزارة.

ولما انسحب العسكريون من السلطة، واقترح بعض القادة العسكريين سر الختم خليفة لرئاسة الوزارة ووافقت عليه الأحزاب وجبهة الهيئات. شكل سر الختم خليفة الوزارة^(١)، وظهر أنها وزارة أكثر أعضائها من ذوي

(١) تشكلت الوزارة الانتقالية على الشكل الآتي:

- ١ - سر الختم خليفة، رئيساً للوزارة، وزير الدفاع.
- ٢ - محمد أحمد محبوب، وزيراً للخارجية، الأمة.
- ٣ - مبارك زروق، وزيراً للمالية، الوطني الاتحادي.
- ٤ - أحمد السيد أحمد، وزيراً للثروة الحيوانية، الشعب الديمقراطي.
- ٥ - محمد صالح عمر، وزيراً للثروة الحيوانية، إخوان مسلمون.
- ٦ - أحمد سليمان، وزيراً للزراعة وشمسي.

الحكم المدني الثاني

١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤ - ٩ ربيع الأول ١٣٨٩ هـ
(٢١ تشرين الأول ١٩٦٤ - ٢٥ أيار ١٩٦٩ م)

اجتمعت جهود مختلف الفئات للإطاحة بالحكم العسكري وعُقد مؤتمر اللادة المستديرة الذي ضم:

- ١ - حزب الأمة.
- ٢ - الحزب الوطني الاتحادي.
- ٣ - حزب الشعب الديمقراطي.
- ٤ - حزب الاستقلال الجمهوري.
- ٥ - جبهة الميثاق الإسلامي.
- ٦ - الحزب الجمهوري الاشتراكي.
- ٧ - الحزب الشيوعي.
- ٨ - الحزب الإسلامي الاشتراكي.
- ٩ - حزب السلام الوطني الديمقراطي.
- ١٠ - اتحاد جبال النوبا العام.
- ١١ - حزب مؤتمر البجاة.
- ١٢ - حزب الأحرار الجنوبيين.
- ١٣ - جبهة الجنوب.
- ١٤ - حزب الاتحاد الوطني السوداني (سانو).
- ١٥ - اتحاد الكنائس العالمي.

المبول الشبوعية، فالوزراء الخمسة الذين يُمثلون الأحزاب معروفون وكذا وزراء الجنوب، أما مثلو جبهة الهيئات فلم يكن من المتوقع أن يكونوا على هذه الصورة.

وإذا كانت الجفوة قد زالت بين البلدين الشقيقين المتجاورين مصر والسودان بعد توقيع اتفاقية مياه نهر النيل في ٩ جمادى الأولى ١٣٧٩ هـ ولكنها رجعت الآن من جديد، وتعامل مصر السيطرة على الوضع، وبدأت بمحاولة القيام بانقلاب على يد عدد من الضباط، وقد أعلن من إذاعة أم درمان في اليوم الأول من شهر رجب عام ١٣٨٤ هـ بيان يأسيه هؤلاء الضباط الذين منهم:

- ١ - العميد عمر الحاج موسى
- ٢ - العميد محمد الباقر أحمد
- ٣ - العميد مزمل سليمان خندور
- ٤ - المقدم جعفر التميمي
- ٥ - المقدم فؤاد ماهر فريد
- ٦ - المقدم محمد عبد الحلیم
- ٧ - المقدم أحمد عبد الحلیم
- ٨ - الرائد فيصل حماد توفيق

٩ - الرائد فاروق عثمان حمد الله

١٠ - الرائد عزت منصور دسوقي

١١ - الرائد مصباح الصادق

١٢ - الرائد علاء الدين محمد عثمان

١٣ - النقيب بابكر عبد الرحيم

١٤ - النقيب منير حمد

١٥ - النقيب الرشيد محمد نور الدين

١٦ - الملازم خالد حسن عباس

كما وُزِع تنظيم الضباط الأحرار منشوراً هاجم فيه الحكومة وأتى على الضباط المعتقلين وعدّهم عنوان الحرية ورمز الوطنية، وأنهم قد ساهموا مساهمة فعالة في القضاء على الحكم البائد.

اختلف رئيس الوزراء سر الختم خليفة مع قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود حول هؤلاء الضباط إذ رأى إبراهيم عبود أن يُوزع هؤلاء الضباط في أنحاء البلاد، ويُبعدوا عن العاصمة ما داموا لم يثبتوا التهمة التي ألصقت بهم، فتمّ ذلك وأبعد المقدم جعفر التميمي والرائد فيصل توفيق حماد إلى دارفور، ووُزِع بعضهم في مديريات الجنوب، وتعيين بعضهم ملحقين عسكريين في السفارات السودانية في الخارج.

وفي ١٠ رجب ١٣٨٤ هـ تقدم مائتا ضابطاً بذاكرة تُطالب بتطهير القوات المسلحة فاعترض عليها قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود، وخرجت في اليوم التالي مظاهرات تُطالب بإبعاده فاضطر إلى تقديم استقالته وخرج من الجيش.

وفي ١٤ رجب تشكلت لجنة من بعض الضباط وبعض رجال القانون للعمل على تطهير القوات المسلحة، فكان أول ما عمله إبعاد نائب القائد العام اللواء الطاهر عبد الرحمن مقبول، والسواء عوض عبد الرحمن

- ٧ - خلف الله بابكر، وزيراً للاستعلامات والشؤون الاجتماعية.
- ٨ - عبد الكرم سرفي، وزيراً للتجارة، والصناعة، والتسويق.
- ٩ - الأمين محمد الأمين، وزيراً للصحة.
- ١٠ - الشيخ أحمد الشيخ، وزيراً للشؤون الرثائية.
- ١١ - رحمة الله عبد الله، وزيراً للتربية والتعليم.
- ١٢ - كلثمت أسودو، وزيراً للداخلية.
- ١٣ - أزيوي مولديري، وزيراً للتواصلات.
- ١٤ - حامدين إسماعيل، وزيراً للحكومات المحلية.
- ١٥ - عبد الرحمن العاقب، وزيراً للأشغال والثروة المعدنية.

صغبرون. ثم عملت على طرد عدد من الضباط الآخرين.

وفي ١٨ رجب أصدر مجلس الوزراء قراراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين والمسكرين وكان على رأسهم العميد عبد الرحيم شنان والعميد محيي الدين أحد عبدالله. وهكذا عاد عدد من الضباط المعتقلين والمبعدين، وأبعد عدد من القائمين على رأس عملهم، وأصبح الجيش يعمل بالسياسة تبعاً لتصرفات الحكومة فكان العمل تحريياً أكثر مما يكون نظهيراً وإصلاحاً.

وكان رئيس الوزراء قد وعد في ٢٦ جمادى الآخرة بحل مشكلة الجنوب في بيان وجهه إلى الشعب، كما أعلن العفو العام عن المتطرفين ومن كان قد ناصرهم من الجنوبيين، ودعا إلى عودة كل من غادر البلاد إلى الدول المجاورة قراراً من سياسة البطش والإرهاب التي كانت سائدة أثناء الحكم العسكري. ثم دعا إلى عقد مؤتمر قومي مشترك فيه جميع الأحزاب السودانية الشمالية والجنوبية ويشهده مراقبون من سبع دول إفريقية عربية وغير عربية وذلك للنظر في مشكلة الجنوب برمتها والتشاور في أفضل الوسائل لحلها.

وفي ١٤ شعبان ١٣٨٤ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٦٤م) جرى الانقسام والخلاف على الانتخابات التي ستجرى في البلاد فقدم رئيس الوزراء سر الختم خليفة استقالة حكومته، ولكن عهد إليه ثانية فأجرى تعديلاً وزارياً^(١) في ٢٢ شوال ١٣٨٤ هـ (٢٣ شباط ١٩٦٥م).

(١) شمل التعديل الوزاري.

- ١ - محمد جبارة العوض، وزير دولة
- ٢ - صالح محمود إسماعيل، وزير الاستعلامات والشؤون الإجتماعية
- ٣ - محمد إبراهيم خليل، وزير الحكومات المحلية
- ٤ - علازي بلونوقالي، وزير الأشغال والتعمير
- ٥ - أحمد المهدي، وزير الري

وكان في ٢٩ رجب ١٣٨٤ هـ (٣ كانون الأول ١٩٦٤م) قد تشكل مجلس السيادة الثاني من خمسة أعضاء^(١)، وكانت رئاسته دورية، حيث يتناوب على الرئاسة عضو كل شهر.

وجرت الانتخابات التأسيسية في محرم ١٣٨٥ هـ (أيار ١٩٦٥م) وكانت نتائجها كالتالي:

حصل حزب الأمة على ٧٣ مقعداً.

حصل الحزب الوطني الاتحادي على ٥١ مقعداً.

حصل المستقلون على ١٨ مقعداً

وحصل حزب الشعب الديمقراطي على ٣ مقاعد.

وحصلت جبهة الميثاق الإسلامية على ٣ مقاعد.

وحصل مؤتمر البجاة على ١٠ مقاعد.

وتشكل مجلس السيادة الثالث^(١) في ٢٢ صفر ١٣٨٥ هـ (٢١ حزيران

٦ - الرشيد العاقر، وزير الثورة الحزبية

٧ - بدوي مصطفى، وزير التعليم

٨ - الهادي عابدون، وزير الصحة

وانضم إلى الوزارة في ٣ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ

إبراهيم المنفي، وزيراً للتربية والاقتصاد.

(١) ضم مجلس السيادة الثاني:

١ - التيجاني الناصي

٢ - عبد الحليم محمود

٣ - مبارك الفاضل شداو

٤ - لويحيي أورنوك بوخ

٥ - إبراهيم يوسف سليمان

(٢) ضم مجلس السيادة الثالث:

١ - إسماعيل الأزهرى، اختارته الجمعية التأسيسية رئيساً دائماً لمجلس السيادة في ٩

صفر

٢ - خضر حمد

١٩٦٥م) واختير إسمايل الأزهرى رئيساً دائماً للمجلس.

وعقد في ١٤ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (١٦ آذار ١٩٦٥م) مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب، وقد ضمّ مختلف الأحزاب^(١). وكان ذلك خطوة لرذ الثقة إلى النفوس، وقد عاد عدد من الذين كانوا قد غادروا البلاد، ومنهم ولیم دینغ، أحد أعضاء حزب الاتحاد الوطني السوداني (سانو) الذي حضر وشارك في المؤتمر مُتَمَلِّلاً، ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بين الشمال والجنوب.

فهد إلى محمد أحد محبوب تشكيل حكومية ائتلافية^(٢) إثر الانتخابات وقد ضمت حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والإخوان المسلمين، فتألفت الوزارة^(٣) في ١٤ صفر ١٣٨٥هـ (١٣ حزيران ١٩٦٥م).

وبعد وفاة الصديق المهدي انشقّ حزب الأمة إلى قسمين: قسم ترعّمه الصادق بن الصديق بن عبد الرحمن به المهدي، وآخر ترعّمه هبة الهادي بن عبد الرحمن بن المهدي.

وأما حزب الشعب الديمقراطي فبقي خارج المجلس النيابي، ثم رجع فانضمّ إلى الوطني الاتحادي وأصبح الحزبان يحملان اسم حزب الاتحاد الديمقراطي ويحظى برعاية علي المرغني شيخ الطريقة الختمية.

أما الإخوان المسلمون فقد اختلفوا مع المراقب العام السابق الرشيد الطاهر بكرو، وكان قد خرج من السجن بعد الإطاحة بالحكم العسكري مع من خرج، وترشّح للانتخابات ونجح باسم الإخوان لكن كانت له صلة بالضيابط الأحرار من الإخوان المسلمين في مصر وعلى رأسهم أبو المكارم عبد الهي لذا كان يرى فكرة إنشاء تنظيم عسكري واستلام السلطة عن

- ٣ - عبد الله العاسل المهدي: تولى في ٢٨ محرم ١٣٨٦هـ وخلفه في مجلس السيادة داود الخليفة في ١٩ شوال ١٣٨٥هـ.
 - ٤ - لويجي أورلوك بونغ: استقال من المجلس مباشرة وخلفه غلمون بيجوك في ٧ ربيع الأول ١٣٨٥هـ.
 - ٥ - عبد الخليم محمد: استقال من المجلس وخلفه عبد الرحمن عبدون.
- (١) ضم مؤتمر المائدة المستديرة:
- ١ - حزب الأمة، ومثله الصادق المهدي.
 - ٢ - الوطني الاتحادي، ومثله إسمايل الأزهرى.
 - ٣ - جبهة الشباب الإسلامي، ومثله حسن الترابي.
 - ٤ - حزب الشعب الديمقراطي، ومثله علي عبد الرحمن.
 - ٥ - الحزب الشيوعي، ومثله عبد الحائق محبوب.
 - ٦ - جبهة الجنوب، غوردون مورغان.
 - ٧ - حزب سانو، ولیم دینغ.
- (٢) كان الاتفاق أن لضم حكومة محمد أحد محبوب ٣ وزراء من كل من: حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي، وكنتة الجنوب، ووزيراً من كل من الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي.
- (٣) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
- ١ - محمد أحد محبوب، رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

- ٢ - عبد الرحمن نقد الله، وزيراً للحكومات المحلية.
 - ٣ - محمد أحمد الرضي، وزيراً للتجارة والصناعة والتعاون والتنمية.
 - ٤ - أحمد عبد الرحمن المهدي، وزيراً للداخلية.
 - ٥ - محمد إبراهيم خليل، وزيراً للحرارة والعدل.
 - ٦ - حسن عوض الله، وزيراً للتعليم.
 - ٧ - الشريف حسين القندي، وزيراً للفري.
 - ٨ - محمد الرحمن النور، وزيراً للاستهلاعات والعمل.
 - ٩ - أحمد بخاري، وزيراً للصحة.
 - ١٠ - نصر الدين السيد، وزيراً للمواصلات.
 - ١١ - عبد الحميد الصالح، وزيراً للدولة.
 - ١٢ - عبد الماجد أبو حسيو، وزيراً للأشغال العامة والقوة الحيوان.
 - ١٣ - أميرة هيو، وزيراً للزراعة والغابات والياه الريعية.
 - ١٤ - الفرد وول، وزيراً للدولة.
 - ١٥ - بوث مايو، وزيراً للقوة المدنية.
- لم تكن
- ١٦ - داود عبد اللطيف، وزيراً للاستهلاعات والعمل.

شعبان ١٣٨٥هـ (٨ كانون الأول ١٩٦٥م) بحلّ الحزب ومصادرة أملاكه.

لم يعترف الحزب بقرار الحل ورفع نائبان يمثلان الحزب مذكرة احتجاج إلى المحكمة الدستورية العليا، فأصدر القاضي صلاح حسن قاضي المحكمة العليا حكماً بعدم دستورية الحل. واستمر هذا الموضوع يشغل الرأي العام عدة سنوات وحتى كان انقلاب ٩ ربيع الأول ١٣٨٩هـ (٢٥ أيار ١٩٦٩م) برئاسة العقيد جعفر النميري. فأيدت نقابة المحامين قرار المحكمة الدستورية العليا، ودافعت الحكومة والجمعية التأسيسية عن رأيهما، وحدث خلاف بين القضاة، واستقال رئيس القضاء بابكر عوض الله وانتقل إلى مصر مؤيداً وجهة نظر الشيوعيين، وقد أظهرته وسائل الإعلام المعادية للإسلام حتى غدا في مصاف المحامين عن الحرية التي لا يعرفها الشيوعيون ولم ترد في معاجم أفكارهم.

في هذه الأثناء عقد مؤتمر المائدة المستديرة وجرى الخلاف بين الشمال والجنوب^(١). وفي ١٣ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١ تموز ١٩٦٦م) شكّل الصادق المهدي حكومةً ائتلافية^(٢) من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي،

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب الصراعات الداخلية.

(٢) تألفت حكومة الصادق المهدي على النحو الآتي:

١ - الصادق المهدي، رئيساً للوزراء، ووزيراً للثروة الحيوانية، والمياه الريعية.

٢ - إبراهيم الفقي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.

٣ - حسن عوض الله، وزيراً للتعليم.

٤ - عبد الرحمن نقد الله، وزيراً للدخالية.

٥ - أحمد بخاري، وزيراً للصحة.

٦ - نصر الدين السيد، وزيراً للمواصلات والسياحة.

٧ - الشريف حسين المهدي، وزيراً للحكومات المحلية.

٨ - حوزة سرغي، وزيراً للمالية والاقتصاد.

٩ - جيفرسون بول أوبانجو، وزيراً للزراعة.

١٠ - مأمون سادة، وزيراً للعدل.

طريق الانقلاب، فاختلف مع جماعته فالتصل عنهم، وسار في طريقه، حتى كان في التجمع الناصري، والاتحاد الاشتراكي، وتعاون مع جعفر النميري حيث عرفه يوم التخطيط للانقلاب الذي أسلفنا عنه، إذ كان صديق أخيه عبد الله الطاهر بكر.

وكانت هذه المرحلة مرحلة الصراف الناس من الصراع بين حزبي البلاد التقليديين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي أو بالأحرى بين الأنصار والخصم إلى الصراع بين الإخوان المسلمين والشيوعيين، فالإخوان يعتمدون على عاطفة الشعب الإسلامية ويعتمد الشيوعيون على دقة التنظيم والدعم الخارجي ومناصرة كل الفئات غير الإسلامية الموحدة والصلبية واليهودية. وقد بدأت الأزمة في ندوة عن مشكلة البغاء في معهد المعلمين العالي. فتمرضع المحاضر^(١) إلى قول كارل ماركس بأن البغاء ظاهرة اجتماعية بورجوازية فقام أحد الشيوعيين للرد وتعرض لبسب التوبة وهذا ما أثار الشعب. ووصل الخبر إلى الشارع فتجمهر الناس في مظاهرات عنيفة تطلعت إلى بيت رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهرى مطالبين بحلّ الحزب الشيوعي فأخذته الحمية أيضاً، وأعلن أنه سيقود المظاهرات إن لم تتخذ الجمعية التأسيسية مرسوماً بحلّ هذا الحزب الملحد.

استمرت المظاهرات في شهر رجب ١٣٨٥هـ، وجهتها الجمعية التأسيسية لاتخاذ قرارٍ سريعٍ بحلّ الحزب، كما كان لخطباء المساجد دور وإسهام بتعبئة الشعوب في كل أنحاء البلاد.

وفي اجتماع الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٨٥هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٥م) أصدرت الجمعية التأسيسية تعديلاً للمادة ٤١، ألغت لوجبه عضوية النواب الذين ينتمون للحزب الشيوعي، وصدر قرار في ١٥

(١) كانت الحاضرة السيدة معاذ العالج.

بعد أن سحب المجلس النيابي الثقة من حكومة محمد أحمد محجوب.

وفي ١٦ رمضان ١٣٨٦هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٦٦م) جرت محاولة انقلاب أمداً لها الملازم خالد حسين الكند (ابن أخت عبد الحائق محجوب) وقد استغل تدريبه للجنود لي بداية التحاقهم بالخدمة، وبدأ يتحدث مع الرقباء، ووصلت المعلومات إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي الذي كلف القوات المسلحة بمتابعة المؤامرة، وكان المخطط أن يتألف مجلس القيادة العسكري بعد النجاح من:

- ١ - العقيد جعفر التميري.
- ٢ - المقدم الرشيد محمد نور الدين.
- ٣ - الرائد مصطفى عبادي.
- ٤ - الرائد عثمان أبو شيبة.
- ٥ - الرائد بابكر حسن إسماعيل.
- ٦ - النقيب هاشم العطا.
- ٧ - النقيب الرشيد أبو شامة عبد الحمود.

وتابعت المخابرات العسكرية خيوط المؤامرة وقيل التنفيذ ألقى القبض على المحرّكين لها من الضباط كما قبض على أربعائة من المدنيين على رأسهم عبد الحائق محجوب، والشفيق أحمد الشيخ والنواب الذين طردوا من المجلس النيابي على أنهم من الحزب الشيوعي. وقد وجدت أسلحة في منزل

- ١١ - عز الدين السيد: وزيراً للصناعة والتعدين والتجارة والتموين.
 - ١٢ - أحمد إبراهيم دربح: وزيراً للتعاون والعمل.
 - ١٣ - أرووب بود ابوك: وزيراً للأشغال.
 - ١٤ - أحمد عبد الرحمن الهدي: وزيراً للاستعلامات، والشؤون الاجتماعية، والدفاع.
 - ١٥ - محمد خوجلي: وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية.
- وبعد ما يترك من سنة أشهر قُبض محمد موسى الخلو. وعبر نور الدائم. أعضاء في مجلس الوزراء بدلاً من أحمد عبد الرحمن الهدي، ومحمد خوجلي.

معاوية سورج أمين سر الحزب الشيوعي، ومع هذا فقد خرج الجميع من السجن قبل انتهاء شهر رمضان حيث لم تصل مدة سجنهم إلى أسبوعين.

وشكل محمد أحمد محجوب وزارة^(١) في ٢٢ محرم ١٣٨٧هـ (١ أيار ١٩٦٧م). وحل مجلس السيادة المجلس النيابي وجرت الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية في مطلع عام ١٣٨٨هـ (نيسان ١٩٦٨م). وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

- الحزب الاتحادي الديمقراطي ١٠١ مقعداً.
- حزب الأمة جناح الهادي المهدي ٣٨ مقعداً.
- حزب الأمة جناح الصادق الهدي ٣٥ مقعداً.
- حزب سائو ١٥ مقعداً.
- المستقلون ١٠ مقاعد.

(١) شكلت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - محمد أحمد محجوب: رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية.
- ٢ - حسن عوض الله: وزيراً للداخلية.
- ٣ - يحيى الفسلي: وزيراً للتخطيط والتعليم.
- ٤ - بوته دبو: وزيراً للزراعة.
- ٥ - أحمد السيد أحمد: وزيراً للتجارة والتموين.
- ٦ - هيلاري يانلو لولائي: وزيراً للعمل والتعاون.
- ٧ - الشريف حسن الهدي: وزيراً للمالية والاقتصاد.
- ٨ - نصر الدين السيد: وزيراً للثروة الحيوانية.
- ٩ - عبد الماجد أبو حسو: وزيراً للاستعلامات، والشؤون الاجتماعية، والعدل.
- ١٠ - الفرد وول: وزيراً للأشغال.
- ١١ - حسن محجوب مصطفى: وزيراً للتحكيمات المحلية.
- ١٢ - موهبي حسين زكي الدين: وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية.
- ١٣ - أحمد زين العابدين: وزيراً للصحة.
- ١٤ - محمد زيادة: وزيراً للصناعة والتعدين.
- ١٥ - محمد عبد الحواد: وزيراً للتواصلات، والسياحة.
- ١٦ - آدم أحمد موسى عابدي: وزيراً للدفاع.

أرسلت الحكومة إلى جعفر النميري مهمة تدمير معسكر لمنظمة
(الانيانيا) الجنوبية، فتكّن من القيام بالمهمة بمساعدة المقلين، والدفع
الثقيلة، فسُلّطت الأصواء على هذه المهمة، وعمل الشيوعيون على إبراز
شخصية قائد العملية.

نقل النميري إلى مدرسة المشاة في (جيت) على نلال البحر الأحمر
كقائد ثانٍ للمدرسة.

الإخوان المسلمون ٣ مقاعد.

اتحاد جبال النوبا العام ١ مقعد.

حزب البجاة ١ مقعد.

الجهة الاشتراكية ٢ مقعد.

حزب النيل ١ مقعد.

وفي مطلع شهر صفر ١٣٨٨هـ (أيار ١٩٦٨م) اختار المجلس النيابي
مجلس السيادة من

١ - إسحاق الأزهري.

٢ - خضر حد.

٣ - داود الخليفة عبدالله.

٤ - الفاضل البشري عبدالله.

٥ - جبرفس بياك.

وأمام صراعات الأحزاب بعضها مع بعض، وانقسام بعضها على
بعض، وأمام مشكلة الجنوب التي استعصت على فئات الشمال، والتصدّد
الذي يقوم به بعض الزعماء في الجنوب ويسيطرون على السكان وعلى المنطقة
كل هذا أظهر ضعف الحكم ولا بد من استبداله، وقام جعفر النميري
بحركته.

كان جعفر النميري بعد حركة ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٢١
نشرين الأول ١٩٦٤م) قد أرسل في بعثة إلى أمريكا للحصول على أركان
حرب، ورجع إلى السودان بعد غياب أقل من سنتين، ورتّب إلى رتبة
عقيد، والتحق بالقيادة الشرقية بالقضارف، واتهم بالاشتراك بحركة ١٦
رمضان ١٣٨٦هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٦٦م) التي قام بها الملازم خالد
حسين الكد (أبسن أخت عبد الخالق محبوب الأمين العام للحزب
الشيوعي) غير أن المحكمة قد برّأت ساحة جعفر النميري.

ولي اليوم التالي أعاد إلى الخدمة عددًا من الضباط^(١).

وكان الانقلاب العسكري قد استهدف الجبهة الإسلامية قبل غيرها إذ

- ٦ - مكاري مصطفى، وزيرها للتخطيط.
 - ٧ - يحيى الدين صابر، وزيراً للتربية والتعليم.
 - ٨ - أمين الظاهر الشلي، وزيراً للعدل والنائب العام.
 - ٩ - موريس حذرة، وزيراً للصحة.
 - ١٠ - محمد عبدالله نور، وزيراً للزراعة والغابات.
 - ١١ - محبوب محمد عثمان، وزيراً للإرشاد والإعلام.
 - ١٢ - محمود حسيب، وزيراً للمواصلات.
 - ١٣ - أييل النير، وزيراً للإسكان.
 - ١٤ - سيد أحمد الحاك، وزيراً للأشغال.
 - ١٥ - مصطفى أحمد إبراهيم، وزيراً للزراعة.
 - ١٦ - موسى المبارك، وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
 - ١٧ - طه الطيب حامدون، وزيراً للثروة الحيوانية.
 - ١٨ - فاروق أبو عيسى، وزير دولة لشؤون الرئاسة.
 - ١٩ - جوزيف قرني، وزيراً للتعاون والتجارة.
 - ٢٠ - خلف الله بابكر، وزيراً للإدارة المحلية.
 - ٢١ - طه بعشر، وزيراً للعمل.
 - ٢٢ - خلف الله بابكر، وزيراً للحكومة المحلية.
 - ٢٣ - مرتضى أحمد إبراهيم، وزيراً للزراعة.
- وبقيت وزارات شاهدة:
- (١) في ١٠ ربيع الأول صدر أمر بإعادة الضباط الآتية أسلحتهم:
- ١ - العقيد الطيار يحيى الدين أحمد مبروك.
 - ٢ - العقيد محمد خير عمر.
 - ٣ - المقدم أحمد عبد العظيم عبد الرحمن.
 - ٤ - المقدم عمر محمد حميد.
 - ٥ - الرائد أحمد دوقة فضل موي.
 - ٦ - الرائد فاروق عثمان حمد الله.
 - ٧ - العقيد محمد المبارك.
 - ٨ - الملازم أول خليل أحمد طه.
 - ٩ - الملازم أول النور عبد النور.

الانقلاب العسكري الثاني

٩ ربيع الأول ١٣٨٩ - ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ
(٢٥ أيار ١٩٦٩ - ٦ نيسان ١٩٨٥ م)

قام انقلاب عسكري بزعامة العقيد جعفر محمد النميري، واستولى على الحكم، وأزاح وزارة محمد أحمد محبوب، وشكل مجلساً للشورى^(١)، وحكومة^(٢).

(١) ضم مجلس قيادة الثورة الضباط الآتية أسلحتهم:

- ١ - جعفر محمد النميري، رئيساً لمجلس قيادة الثورة.
 - ٢ - فاروق عثمان حمد الله.
 - ٣ - خالد حسن عباس.
 - ٤ - مأمون عوض أبو زيد.
 - ٥ - أبو القاسم هاشم.
 - ٦ - زين العابدين محمد أحمد عبد الغادر.
 - ٧ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
 - ٨ - هاشم عطا الله.
 - ٩ - بابكر النور عثمان.
- هذا بالإضافة إلى بابكر عوض الله من المدنيين.

(٢) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - بابكر عوض الله، رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للمعارضة.
- ٢ - جعفر محمد النميري، وزيراً للدفاع.
- ٣ - فاروق عثمان حمد الله، وزيراً للمداخلية.
- ٤ - عبد الكريم المرعي، وزيراً للاقتصاد والتجارة.
- ٥ - منصور محبوب، وزيراً للحرثية.

اعتقل أعضائها قبل أن يعتقل أعضاء الحكومة.

وقد جرت تعديلات على هذه الوزارة^(١)، وأعلنت المناصب الشاغرة.

(١) في ٤ ربيع الثاني ١٣٨٩ هـ (١٩ حزيران ١٩٦٩ م) أعني جوزيف قزوق من وزارة

التسوين والشجارة وأسندت مؤقتاً إلى أبيل أمير وزير الإسكان

وعين عمر الحاج موسى وزيراً للدفاع

ومنعور خالد وزيراً للشباب والرياضة.

وعليان أبو القاسم وزيراً للتعاون والتنمية الريفية.

ومبارك سادة وزيراً للإسكان.

جوزيف قزوق وزيراً للدولة لشؤون الجنوب (وقد أحدثت في هذا التاريخ)

محمد عبد الله نور وزيراً للإنتاج والإصلاح الزراعي (أحدثت في هذا التاريخ) وقد

أصبحت إلى وزير الزراعة، والأغذية والموارد الطبيعية.

وفي ١٧ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢٨ تشرين أول ١٩٦٩ م) عين

جعفر محمد العمري رئيساً للوزراء إضافة إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة.

بابكر عوض الله نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ونائب العام.

الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وزيراً للحكم الشعبي المحلي.

أحمد سليمان وزيراً للمالية والاقتصاد.

عمر الحاج موسى وزيراً للثقافة والإعلام.

الرائد هانم عطا وزيراً للتربية الجبروتية.

علي التوم وزيراً للإنتاج والإصلاح الزراعي.

وفي الوقت نفسه فقد أعني من منصبه كل من

عبد الكريم مبرغي وزير المالية والاقتصاد الوطني

محسوت عثمان وزير الثقافة والإعلام

أمين الظاهر الشبلي نائب العام

مكايي مصطفى وزير التخطيط القومي.

وفي ١٨ جادى الأولى ١٣٩٠ هـ (٢١ كانون أول ١٩٧٠ م) أعني من الوزارة كل من

أبيال أمير وزير التسوين والشجارة.

موريس سادة وزير الصحة.

موسى المبارك وزير الصناعة.

عنه بعشر وزير العمل.

محمد عبد الله نور وزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية

سيد أحمد الحناك وزير التشييد والأشغال العامة.

حل الانقلاب عنواناً اشتراكياً، وضمت تحت هذا العنوان عناصر مختلفة،
منها الشيوعية، ومنها الاشتراكية، ومن التي تُنادي بالاشتراكية وتعمل في
الوقت نفسه بخطى رأسمالي وهذه الأخيرة هي العناصر المؤتدة من الحكم في

منصور خالد وزير الشباب والرياضة.

أحمد سليمان وزير المالية والاقتصاد.

وفي الوقت نفسه عين كل من:

جعفر محمد العمري أصيبت وزارة الخارجية إلى مهامه رئيس مجلس قيادة الثورة،

ورئيس مجلس الوزراء.

علي التوم وزيراً للزراعة، والإنتاج الزراعي، والغابات.

عنه بعشر وزيراً للصحة.

أحمد سليمان وزيراً للصناعة.

أبيال أمير وزيراً للتشييد والأشغال العامة.

فاروق أبو عيسى وزيراً للعمل.

الرائد أبو القاسم هاشم أبو القاسم وزيراً للشباب والرياضة.

أبو القاسم محمد إبراهيم مساعد رئيس مجلس الوزراء.

المقدم بابكر التوم وزيراً للتخطيط القومي، مساعد رئيس مجلس الوزراء للاقتصاد

سيد أحمد الحناك وزيراً للمواصلات.

مأمون عوض أبو زيد وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة، ورئيساً لجهاز الأمن القومي

منصور محجوب وزيراً للتجارة، والاقتصاد، والتسوين.

محمد عبد الحليم وزيراً للتجارة.

معاوية إبراهيم وزيراً للخارجية.

وفي ٢٠ جادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٢٢ آب ١٩٧٠ م) عين

فاروق أبو عيسى وزيراً للخارجية إضافة إلى وزارة العمل.

وفي ٢١ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢١ تشرين أول ١٩٧٠ م) عين

الرائد هانم عطا مساعداً لرئيس مجلس الوزراء للتفطع الزراعي إضافة إلى وزارة

الثروة الحيوانية.

وفي ١٨ رمضان ١٣٩٠ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٠ م) أعني من منصبه

المقدم بابكر التوم مساعد رئيس مجلس الوزراء للاقتصاد وزير التخطيط القومي.

الرائد هانم عطا مساعد رئيس مجلس الوزراء للتفطع الزراعي وزير الثروة الحيوانية.

الرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية.

وفي اليوم نفسه نسب

مصر القائم يومذاك والذي يتّصل في جمال عبد الناصر.

بدأت الحركة بتطبيق الاشتراكية في بعض القطاعات، وانقسمت البلاد إلى قسمين، الحكومة وأنصارها من جهة، ووجهة المقاومة الشعبية من جهة أخرى، وقد ضمت هذه المقاومة فئات من حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، ووجهة الميثاق الإسلامي، واختارت لجنة التخطيط لها تألفت من:

١ - الشريف حسين المهدي: رئيساً، من الحزب الوطني الاتحادي.

٢ - عمر نور الدين: نائباً للرئيس، من حزب الأمة.

٣ - عثمان خالد مقوي: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

٤ - محمد صالح عمر: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

٥ - زين العابدين الركابي: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

وابتدأ تدريب أفراد من جبهة المقاومة الشعبية، والعمل للإطاحة بالحكم، وقد يكون العمل مكشوفاً نتيجة طبيعية للحياة القبلية في السودان التي لا يزال لها دورها. وقد طلبت الجبهة الدعم من الهادي المهدي فعرض شروطه للتعاون وهي:

١ - إبعاد الشيوعيين عن الحكم

٢ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

٣ - تحديد مدة المرحلة الانتقالية لعودة الحياة الدستورية.

ومع أن هذه الشروط كان متفقاً عليها إلا أنها قد رُفضت بحجة أن لا تُحل شروط للعمل الوطني، وما دام الاتفاق قائماً على أن الحكم غير شرعي ومرفوض.

بدأت الصدامات بين الحكومة وأنصارها من جهة وبين حركة المقاومة الشعبية من جهة أخرى، وكان أول الصدامات دخول قوات الأمن إلى مسجد عبد الرحمن المهدي الذي يتجمع فيه الأنصار عادةً، فقتل ثلاثون رجلاً من قوات الأمن على حين قُتل ألف من الأنصار (جماعة المهدي)، وقد رفض الهادي زيارة النميري لجزيرة (أبا) ^(١) لأنه لم يُجيب على أسئلته التي وجهها إليه.

تجمعت قوات من جبهة المقاومة الشعبية في جزيرة (أبا)، وقد اذعن

(١) جزيرة أبا تقع في قبيل الأبيض جنوب مدينة الخرطوم بحوالي أربعين كيلومتراً، ويملكها الهادي.

الرئيس جعفر النميري يوم ٢٠ محرم عام ١٣٩٠هـ (٢٧ آذار ١٩٧٠م) أنه قد جرت محاولة لاغتياله بسكين، لذا فقد قامت قوات الحكومة وداهمت جزيرة (أبا) بالدفعية، والمدركات، والطائرات، واشترك الطيران المصري^(١) فقتلت أعداداً كبيرة من قوات الجبهة بل ومن السكان، وقد وصل الرقم عند بعض الجهات إلى ٢٥ ألف قتيل، وفي ليلة ٢٥ محرم أذيع نبأ مقتل المهادي المهدي عند الحدود الشرقية مع دولة الحبشة في محاولته الحرب من البلاد. وكانت القوة العسكرية التي أرسلها النميري إلى جزيرة (أبا) بقيادة العميد أبو الذهب، ومعه قائد حاجية (كوستي) ورفقة ستالة جندي.

وبعد معركة جزيرة (أبا) عمل الشيوعيون في الحكومة على جرّها لتصفية جميع أعدائهم تصفيةً جديدةً، فعمّ القتل في البلاد، وساد جو من الرعب والذعر، فخنق الناس، وظهر إثر ذلك أن الشعب قد استكان، وأن الأمر قد استتب للحكام. ووضعت مكافأة مقدارها خمسة آلاف جنيه لمن يقبض على محمد صالح عمر.

انقسم الشيوعيون في السودان إلى فريقين: أحدهما بزعامة عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني ويرى ضرورة النضال الحزبي بصورة متميزة لتطبيق النظام الشيوعي وإعلان إقامة حكم شيوعي، والثاني بزعامة وزير الصناعة والتعدين أحمد سليمان، وفاروق أبو عيسى وزير الخارجية، ومعاوية عبد الهي إبراهيم وزير العمل، ويرى هذا الفريق ضرورة ركوب الحكم القائم والإفادة منه ريثما ينتهأ الجو المناسب فالشعب في السودان لا يمكن حله الآن على تطبيق النظام الشيوعي إلا إذا أيد القسم الأكبر منه. ولو تم ذلك لاكتشف أمر الشيوعية، وابتعد عنها

(١) كان الطيران المصري الذي اشترك في قصف جزيرة أبا يامرة محمد حسي مبارك الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر العربية

الناس، ولم يقتصر الأمر على السودان بل لكان لذلك صدى عالمي. توسعت شقة الخلاف بين الفريقين الشيوعيين، واستطاع فريق أحد سلها أن ينتصر، وأن يبعد أنصار الفريق الأول عن السلطة وعن مجلس قيادة الثورة، فأرسل المقدم بابكر النور عثمان، والرائد فاروق عثمان حدالله إلى لندن، ونُحّي الرائد هاشم العطا من منصبه، أما عبد الخالق محجوب فقد وضع في البداية تحت الإقامة الجبرية، ثم اختفى، وأخيراً زجّ به في السجن.

ابتدأ جعفر النميري يُهاجم الحزب الشيوعي الجناح المعارض جناح عبد الخالق محجوب، وكان أول هجوم له في البيان الذي ألقاه في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٠هـ (١٢ شباط ١٩٧١م)، وقد أعلن جعفر النميري آنذاك أنه لا مانع لديه من التعاون مع الشيوعيين الوطنيين بشرط خدمة البلاد تحت راية الحكم والاشتراكية والوطنية، واتهم الجناح المعارض له بالعمالة.

وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٣ أيار ١٩٧١م) تخلى الرئيس جعفر النميري كلياً من:

- ١ - بابكر عويض الله: النائب الأول لرئيس الجمهورية، وعمدو المكتب السياسي.
- ٢ - بابكر النور، وأبعد إلى لندن.
- ٣ - فاروق عثمان حدالله، وأبعد إلى لندن.
- ٤ - هاشم العطا.

من المناصب التي يتسلمونها، والترتب التي يحملونها في السودان. وفي ٢٩ ربيع الأول من العام نفسه تم تعيين اللواء أركان حرب محمد الباقر أحمد نائباً للرئيس إضافةً إلى منعه الرسمي كوزير للداخلية. وكانت حكومة السودان قد عزمت على الدخول مع مصر وليبيا في

الاتحاد العربي، ولكن الشيوعيين عارضوا هذا الاتحاد، وخاف عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني أن يُعبد لحزبه تجرّبه مع الحكم المصري أيام جمال عبد الناصر، كما أن ليبيا تُعارض الشيوعية صراحةً وتُحاربها لذا لا بدّ من الوقوف في وجه هذا الاتحاد، ولما كان الحكم عازماً على ذلك لذا فلا بدّ من حركة تحول دون ذلك.

كما أن الجنوبيين يُعارضون هذا الاتحاد إذ يرون أن شخصيتهم تُضيق فيه لذا فقد شدّدوا من هجماتهم بغية إزهاج الحكم، وشلّه، وإظهار المعارضة له، وكذلك فإن الشيوعيين يريدون إرضاء الجنوب للانقياد معهم في الوثنية ومُعاداة الإسلام، ومُعارضة الحكم، كما لم أنصار بينهم، ويرون فيهم سبباً قريباً وقت الأزمات، والحاجة إليهم عند التخطيط لحركتهم ضد السلطة.

الانقلاب الشيوعي:

تحركت بعض القطاعات العسكرية بإمرة الزائد هاشم العطا وسيطرت على الوضع، واعتقلت اللواء جعفر النميري في ٢٦ جادى الأول ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م)، غير أنها لم تستطع السيطرة على الحكم لأكثر من ثلاثة أيام، حيث قامت القطاعات الموالية لجعفر النميري، ودعمها طلبة الكلية العسكرية المصريين في الخرطوم، وبعض القوات المصرية المتمركزة في الجنوب، واستدعى وزير الدفاع في حكومة جعفر النميري اللواء خالد حسن عباس القوات السودانية المرابطة على حدود سيناء ضد إسرائيل، فنقلت إلى السودان، إضافةً إلى الطيران المصري الذي اشترك في المعركة.

انتقل المقدم بابكر النور عثمان، والرائد فاروق عثمان حمدالله من لندن إلى السودان على طائرة بريطانية، وهما من زعماء الانقلاب الذي وقع في السودان غير أن الطائرة قد أُجبرت على الهبوط في بنغازي في ليبيا، وقام الحكم الليبي بتسليمها إلى اللواء جعفر النميري.

تمكن النميري من القيام بحركة مُضادة وإحباط الانقلاب الشيوعي والعودة إلى الحكم في ٢٩ جادى الأول ١٣٩١هـ، وأخذ في المحوم على الذين كانوا وراء الانقلاب الشيوعي وقال: إن الروس هم الذين كانوا وراءه، وتأزّم الموقف بين الدولتين، وقطعت العلاقات السياسية بينها.

وقطعت العلاقات أيضاً مع العراق التي كانت قد أعلنت تأييدها للانقلاب منذ الساعات الأولى، وأرسلت وقدّ على مستوى عالٍ لتسبيق التعاون بين العراق والانقلابيين، غير أن الوفد لم يستطع الوصول إلى السودان حيث احترق مع الطائرة التي كانت تقله إلى الخرطوم أثناء رحلتها.

ويُظن أن بريطانيا كانت مُؤيدةً للحركة في بدايتها، أو أنها استدرجت الانقلابيين للقيام بحركتهم غير المدروسة فلما تم لهم الأمر عملت على تحطيمها، وكان لها دور في الإعلان عن انتقال قادتهم من لندن إلى الخرطوم، وهبوط الطائرة التي نقلهم في بنغازي.

نسب اللواء جعفر النميري كل ما حدث من فوضى، ومن تصرفات قتل وانتقام أثناء حكمه السابق إلى الشيوعيين، وأعلن عن قيام حكم وطني وجهيةً وطنيةً جديدةً في البلاد، وشكّل وزارةً جديدةً^١ في ٢٤

(١) تشكلت الوزارة عن النحو الآتي:

- ١ - جعفر النميري: رئيس للوزارة ووزيراً للتخطيط.
- ٢ - اللواء خالد حسن عباس: وزيراً للدفاع.
- ٣ - منصور خالد: وزيراً للخارجية.
- ٤ - اللواء محمد الناصر أحمد: وزيراً للداخلية، نائباً أولاً لرئيس الجمهورية.
- ٥ - أحمد سليمان: وزيراً للعدل، النائب العام.
- ٦ - عبد الرحمن عبدالله: وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
- ٧ - جعفر محمد بخت: وزيراً للحكومة المحلية.
- ٨ - مبارك سناة: وزيراً للإسكان والمرافق العامة.
- ٩ - فرالد أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للصحة.

شعبان ١٣٩١ هـ - (١٤ تشرين الأول ١٩٧١ م)، وكان قد قام ببعض التعديلات في المناصب الوزارية^(١) في ١١ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٣

١٠ - بشر عادي، وزيراً للمواصلات.

١١ - موسى عوض بلال، وزيراً للتأمين

١٢ - محمد عبد الحليم عبد الرحمن، وزيراً للخزينة

١٣ - إبراهيم منعم منصور، وزيراً للاقتصاد.

١٤ - الرائد زين العابدين أحمد عبد القادر، وزيراً للنقل

١٥ - أحمد عبد الرحمن العالبي، وزيراً للصناعة

١٦ - وديع حشيش، وزيراً للزراعة.

١٧ - عثمان أبو القاسم، وزيراً للتعاون والتنمية الريفية.

١٨ - أحمد محمد الحسن، وزير التعليم العالي.

١٩ - محمد النصري حمزة، وزيراً للإنتاج الحيواني.

٢٠ - يحيى عبد الحجد، وزيراً للري والطاقة الكهربائية.

٢١ - محي الدين صابر، وزيراً للتربية والتعليم.

٢٢ - عمر الحاج موسى، وزيراً للإعلام والثقافة.

٢٣ - المقدم صلاح عبد العال، وزيراً للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.

٢٤ - عون الشريف قاسم، وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية.

٢٥ - أبو القاسم هاشم، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية

٢٦ - موسى الشارك الحسن، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

٢٧ - أييل البير، وزير الدولة لشؤون الجنوب.

كما تضمن التشكيل الوزاري:

١ - اللواء مصطفى عثمان - نائباً لوزير الدفاع.

٢ - فخر الدين محمد - نائباً لوزير الخارجية

٣ - أحمد عبد الحليم - نائباً لوزير الإعلام والثقافة

٤ - نسيبة أحمد الأمين - نائبة لوزير الشباب والرياضة.

٥ - بيلجوات كوات، نائباً لوزير الدولة لشؤون الجنوب.

٦ - مهدي مصطفى الحادي، أمين عام رئاسة الجمهورية بمرتبة وزير

(١) شملت التعديلات تعيين:

منصور خالد، وزيراً للطايرجية.

موسى الشارك، وزيراً للتعليم.

يحيى عبد الحجد، وزيراً للري.

أب ١٩٧١ م)، صممت عدداً من الجناح الشيوعي المعارض للجناح الذي قام بالانقلاب، كما وعد بإنهاء مشكلة الجنوب، وهي أكبر مشكلة واجهت الحكم منذ الاستقلال، وكانت سبباً رئيسياً في زوال معظم الحكومات التي تعاقبت على البلاد.

كان اللواء جعفر التميري قد أعلن بعد تسلمه السلطة إعطاء الحكم الذاتي للجنوب، وقام بتعيين (أييل البير) أحد زعماء الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية، ودخل في المكتب السياسي للتنظيم السياسي الوحيد الموجود في البلاد، وأعلن التميري كذلك عن تعيين ثلاثة محافظين جدد لمديريات الجنوب من أبناء تلك المديريات، ومثل الجنوب في الوزارة عدد من الوزراء، واشترك عدد من الجنوبيين في السلك السياسي السوداني. وبدأ التميري بالاتصال بالدول المجاورة التي تعطف على الجنوبيين، وبالذات الغربية ذات العلاقة، ومجلس الكنائس العالمي، وبالإرساليات التنصيرية التي لا يتم شيء دونها، وأخيراً توالت الاتصالات التي انتهت باتفاقية اديس أبابا في ١٢ صفر ١٣٩٢ هـ (٢٧ آذار ١٩٧٢ م).

زين العابدين محمد أحمد، وزيراً للمواصلات

نوري مادوت، وزيراً للدولة لشؤون الجنوب.

ميرحي النصري حمزة، وزيراً للثروة الحيوانية

لويجي أدوك، نائب وزير

وفي الوقت نفسه عزل:

يحيى مأمون منور، وزير الثروة الحيوانية

معاوية إبراهيم، وزير العمل.

سيد أحمد الجاك، وزير المواصلات.

وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ حيث قُتل:

عبد الرحمن عبد الله، وزيراً للتعمير والتنمية العمرية.

كما سبق أن قُتل:

نور محبوب، وزيراً للثروة الحيوانية والاقتصاد في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (٢١ آذار

١٩٧١ م)

اقترح الجنوبيون تسع دول إفريقية ليكون المؤتمر في إحداها وهي: زائير، أوغندا، كينيا، الحبشة، تانزانيا، تشاد، الكومون، ساحل العاج، إفريقية الوسطى، وأخيراً تم عقد المؤتمر في الحبشة.

وبدأت محاكمة زعماء الانقلاب الشيوعي ومن أتداهم، وقد أعدهم كل من عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني، والمقدم بابكر نور عثمان الذي كان من المقرر أن يصبح رئيس مجلس قيادة الثورة، والرائد هاشم المعطى رأس الحركة والمخطط لها، والرائد فاروق عثمان حمد الله، والمقدم محجوب إبراهيم، والنقيب بشير عبد الرزاق، والملازم أحمد زيادة، والشفيح أحمد الشيخ أمين عام اتحاد نقابات العمال، والدكتور مصطفى خوجلي المرشح لرئاسة الحكومة الانتقالية تم استبدال هذا الحكم بالسجن مدة عشرين سنة.

كان التغيير في المناصب الكبرى وفي الدوائر الرسمية لإمكانية القبض على زمام الأمور والارتباط الدائم برأس البلاط.

- (١) في ٢٤ شعبان ١٣٩١ هـ (١٤ تشرين أول ١٩٧١ م) أممي، نور محجوب من وزارة المالية والاقتصاد وأبو القاسم محمد إبراهيم، من وزارة الداخلية، وأسندت إليه وزارة الصحة وقبض كل من صلاح عبد العال مبروك، وزيراً للشباب والرياضة، موسى مبارك، وزيراً للشؤون رئاسة مجلس الوزراء، بشير حادي، وزيراً للمواصلات، فخر الدين محمد، نائباً لوزير محمد جادين، نائباً لوزير الإسكان، لمينة أحمد الأمين، نائباً لوزير الشباب والرياضة. وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م) قبض مهدي مصطفى الهادي، مستشاراً عاماً لرئاسة الجمهورية، وأعطى أحمد عبد الحليم من منصبه كمنسق لوزير الثقافة والإعلام.

ونصب جعفر النميري رئيساً للجمهورية في ٢٢ شعبان ١٣٩١ هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٧١ م) بعد الانتخابات، وأصبح الحزب السياسي الوحيد المعترف به هو الاتحاد الاشتراكي السوداني. إذ أحس أن يكون الحكم دستورياً، فوضعت قواعد للانتخابات، وأجريت الانتخابات في ١٤ شعبان ١٣٩٢ هـ (٢٢ أيلول ١٩٧٢ م)، وكان من شروط المرشح أن يُبرز شهادة من الاتحاد الاشتراكي السوداني بعدم الاعتراض على ترشيحه، واجتمع المجلس الذي عُرف باسم (مجلس الشعب القومي)، وكان عدد مقاعده مائة وخمسة وعشرين مقعداً، سبعون منها لمئات قوى الشعب العاملة، وهي تنوزع على النحو الآتي:

- وأعطى بيتر جات كوت، منصب مستشار لوزارة الجنوب برتبة وزير بعد أن كان نائباً لوزير الجنوب. وفي ١٧ ذي الحجة ١٣٩١ هـ (٢ شباط ١٩٧٢ م) قبض أبو القاسم هاشم، وزيراً للتخطيط، وأعطى مهدي مصطفى الهادي، برتبة وزير. وفي ٢٤ محرم ١٣٩٢ هـ (٩ آذار ١٩٧٢ م) قبض مهدي مصطفى الهادي، وزير دولة لرئاسة الجمهورية، أبو بكر عثمان محمد صالح، أمين عام لرئاسة الجمهورية برتبة نائب وزير. وفي ٢٤ صفر ١٣٩٢ هـ (٨ نيسان ١٩٧٢ م) قبض: لورنس وول، وزير دولة للشؤون التخطيطية، سر الحتم خليفة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبهاء الدين محمد إدريس، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء، موسى مبارك، وزير الخزانة، صموئيل توبايا، وزير دولة للشؤون الحكم الشعبي المحلي، جعفر محمد علي غيب، وزير الحكم للشعب المحلي، محمود حبيب، نائب وزير الحكم الشعبي المحلي. وفي ٢٦ صفر ١٣٩٢ هـ (٥ نيسان ١٩٧٢ م) قبض: أسيل أكبر، وزير شؤون الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية، وفي ١٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢ هـ (٢٤ تموز ١٩٧٢ م) أسند إلى: بونا طوال، نائب وزير الثقافة والإعلام.

في ٢ رمضان ١٣٩٢هـ (٩ تشرين الأول ١٩٧٢م).

وعين الرئيس السوداني لجنة مركزية للانحياز الاشتراكي لتنظيم السياسي الوحيد في السودان وتتألف من مائتين وستين عضواً، وتضم الوزراء جميعاً. وفي الوقت نفسه قبل استقالة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر من

- ٨ - جعفر محمد علي نبيح، وزيراً للحكومة المحلية.
- ٩ - بشر عبادي، وزيراً للمواصلات.
- ١٠ - إبراهيم منعم منصور، وزيراً للاقتصاد الوطني.
- ١١ - مليكة عوض خلاف، وزيراً للصناعة.
- ١٢ - لورنس وول، وزيراً للتخطيط.
- ١٣ - إبراهيم الباس، وزيراً للخرافة.
- ١٤ - أحمد الأمين حيدة، وزيراً للنقل.
- ١٥ - وديع حبيشي، وزيراً للزراعة.
- ١٦ - يحيى عبد المجيد، وزيراً للري وللغري الكهربائية.
- ١٧ - عبدالله عبد الرحمن، وزيراً للموارد الطبيعية.
- ١٨ - بونا ملوال، وزيراً للإعلام والثقافة.
- ١٩ - صلاح عبد العال منصور، وزيراً للشباب.
- ٢٠ - سر الحتم خليفة، وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ٢١ - عوني الشريف، وزيراً للشؤون الدينية.
- ٢٢ - محمد خير عثمان، وزيراً للتربية والتعليم.
- ٢٣ - مهدي مصطفى الحادي، وزير دولة للشؤون رئاسة الجمهورية.
- ٢٤ - بهاء الدين محمد إدريس، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء.
- ٢٥ - صموئيل لوباني، وزير دولة للشؤون الحكم المحلي.
- ٢٦ - عبد الله الحسن المحقر، وزير التعاون والتنمية الريفية.
- ٢٧ - مصطفى عثمان، نائب وزير النقل.
- ٢٨ - موسى عوض بلال، نائب وزير الصناعة.
- ٢٩ - محمود حادين، نائب وزير الإسكان.
- ٣٠ - نجيسة أحمد الأمين، نائبة وزير الشباب والرياضة.
- ٣١ - أحمد بابكر عيسى، نائب وزير الأمين العام لمجلس الوزراء.
- ٣٢ - عمر الحاج موسى، وزير الإعلام والثقافة.
- ٣٣ - عبد الغلام الحسن، وزير المصادر الوطنية.

- ١٠ - مقاعد اتحاد المزارعين.
- ١٠ - مقاعد اتحاد العمال.
- ٤ - مقاعد الرأسمالية الوطنية.
- ٤ - مقاعد القوات النظامية.
- ٨ - مقاعد الأساتذة الجامعيين.
- ١ - مقعد الأطباء.
- ١ - مقعد المهندسون.
- ٢ - مقعد المهين الزراعية.

٤٠

٣٠ - مقعداً للمنظمات الجماهيرية وهي:

- ١٠ - لجان تطوير القرى.
- ١٠ - اتحاد الشباب.
- ١٠ - اتحاد النساء.

٧٠

كما عين ٣٢ عضواً بينهم ثلاث نساء وبدا أصبح عدد النساء في مجلس الشعب ١٥ امرأة، وأعلن عن استقالة الحكومة، وشكلت حكومة جديدة^(١)

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

- ١ - اللواء جعفر محمد النميري، رئيساً للوزراء، وزيراً للدفاع.
- ٢ - اللواء محمد الباقر أحمد، وزيراً للدخالية.
- ٣ - منصور خالد، وزيراً للخارجية.
- ٤ - أحمد سليمان، وزيراً للعدل، ونائب العام.
- ٥ - عبد الرحمن عبدالله، وزيراً للخدمة العامة.
- ٦ - الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم، وزيراً للصحة.
- ٧ - مبارك سادة، وزيراً للإسكان والمرافق العامة.

وكانت الوزارة السودانية في شهر ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) كما هو مبين أدناه^(٢).

(١) كان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني يضم:

- ١ - جعفر محمد النميري.
 - ٢ - مايكر عوض الله.
 - ٣ - القلدم خالد حسن عباس.
 - ٤ - الرائد مأمون عوض أبو زيد.
 - ٥ - أبو القاسم هاشم.
 - ٦ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
 - ٧ - الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
 - ٨ - أسيل البير.
 - ٩ - يحيى الدين صابر.
 - ١٠ - عثمان أبو القاسم.
 - ١١ - موسى المبارك.
 - ١٢ - مهدي مصطفى الهادي.
 - ١٣ - أحمد عبد الحليم عبد الرحمن.
 - ١٤ - بيتر غانكوت.
 - ١٥ - كامل محبوب.
- والأمين العام، الرائد مأمون عوض أبو زيد.

(٢) الوزارة السودانية:

- ١ - جعفر محمد النميري، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
- ٢ - منصور خالد، ووزيراً للخارجية.
- ٣ - محمد الباقر أحمد، ووزيراً للداخلية.
- ٤ - أحمد سليمان، ووزيراً للتعداد.
- ٥ - لويس دول، ووزيراً للتخطيط.
- ٦ - عبد الرحمن عبد الله، ووزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
- ٧ - جعفر محمد علي نجيب، ووزيراً للحكم المحلي.
- ٨ - مبارك ستادة، ووزيراً للإسكان.
- ٩ - أبو القاسم محمد إبراهيم، ووزيراً للصحة.

وجرى تعديل في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني إذ أصبح كما هو مبين أدناه^(١).

- ١٠ - بشير هادي، ووزيراً للمواصلات.
 - ١١ - إبراهيم الياس، ووزيراً الخزانة.
 - ١٢ - إبراهيم منعم منصور، ووزيراً للاقتصاد.
 - ١٣ - موسى عوض بلال، ووزيراً للصناعة.
 - ١٤ - أحمد الأمين حبيدة، ووزيراً للتغل.
 - ١٥ - وديع حبشي، ووزيراً للزراعة.
 - ١٦ - عبد الله الحسن الحفص، ووزيراً للمصادر الطبيعية.
 - ١٧ - يحيى عبد الجيد، ووزيراً للري والطاقة الكهربائية.
 - ١٨ - محمد خير عثمان، ووزيراً للتعليم.
 - ١٩ - عمر الحاج موسى، ووزيراً للثقافة والإعلام.
 - ٢٠ - صلاح عبد العال مبروك، ووزيراً للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.
 - ٢١ - عون الشريف قاسم، ووزيراً للأوقاف والشؤون الدينية.
 - ٢٢ - سر الهتم خليفة، ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
 - ٢٣ - مهدي مصطفى الهادي، ووزيراً لشؤون الرئاسة.
 - ٢٤ - بهاء الدين إدريس، ووزيراً لشؤون مجلس الوزراء.
 - ٢٥ - صموئيل لوباي، ووزيراً للشؤون المحلية للدولة.
- (١) المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني:

- ١ - جعفر محمد النميري.
- ٢ - محمد الباقر أحمد.
- ٣ - أسيل البير.
- ٤ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
- ٥ - جعفر محمد علي نجيب.
- ٦ - منصور خالد.
- ٧ - بيتر غانكوت.
- ٨ - أحمد عبد الحليم عبد الرحمن.
- ٩ - مهدي مصطفى الهادي.
- ١٠ - لويهي أدوك.
- ١١ - تولي مادوت.
- ١٢ - هيلري لوزالي.

- ١٣- لورنس وول.
- ١٤- جوزيف أودوهو.
- ١٥- عمر الحاج موسى.
- ١٦- إبراهيم منعم منصور.
- ١٧- صلاح عبد العال مبروك.
- ١٨- نقيبة الأحمد الأمين.
- ١٩- الرشيد الطاهر بكر.
- ٢٠- عز الدين السيد.
- ٢١- عبد الله الحسن الحضر.
- ٢٢- وديع حبيشي.
- ٢٣- عبد الرحمن عبد الله.
- ٢٤- بدر الدين سلمان.
- ٢٥- مبارك سادة.

ويُضاف إلى هؤلاء أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي السوداني أما المجلس التنفيذي الأعلى للحزب فيضم أحد عشر عضواً برئاسة آييل أليو، والناطق الرسمي كلينو حسن.

(١)

- ١- أعيد تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
- جعفر محمد النعمي، رئيساً لمجلس الوزراء.
- محمد الباقر أحمد، نائباً للرئيس.
- آييل أليو، نائباً للرئيس ورئيس اللجنة العليا للحزب.
- عوض خلف الله، وزيراً للدفاع.
- منصور خالد، وزيراً للخارجية.
- عبد الله الحسن الحضر، وزيراً للداخلية.
- سرانتم خليفة، وزيراً للتعليم.
- بونا ملوال، وزيراً للثقافة والإعلام.
- عمر الحاج موسى، وزيراً للثقافة والإعلام.
- موسى عوض بلال، وزيراً للصناعة والمعادن.
- مبارك سادة، وزيراً للإنتاج والأشغال العامة.
- زكي مصطفى، وزيراً للعدل، والنائب العام.

وفي ١ جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ (١ تموز ١٩٧٣ م) ردة الرئيس جعفر النعمري الاعتبار لعددٍ من الإخوان المسلمين والشيوعيين.

- أبو القاسم محمد إبراهيم، وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.
 - وديع حبيشي، وزيراً للزراعة والصادر الطبيعية.
 - بشير عادي، وزيراً للنقل والمواصلات.
 - المقدم صلاح عبد العال مبروك، وزيراً لشؤون رئاسة الدولة والشؤون المصرية في السودان.
 - إبراهيم منعم منصور، وزيراً للاقتصاد.
 - يحيى عبد المجيد، وزيراً للري.
 - جعفر محمد علي بحيت، وزيراً للحكم الشعبي المحلي والمرافق العامة.
 - أحمد بابكر عيسى، أمين عام الحكومة بدرجة وزير دولة.
 - حسين محمد علي بليل، أمين عام للدولة للتجارة.
 - عون الشريف قاسم، الأمين العام للمجلس القومي للشؤون الدينية والأوقاف.
 - جمال محمد أحمد، وزيراً للدولة.
 - بهاء الدين محمد إدريس، وزيراً للدولة للشؤون الخاصة.
 - محمد خير عثمان، وزيراً للدولة للتعليم العالي.
 - حسين إدريس، وزيراً للدولة للأبحاث والخدمات.
 - كيال عبد الله عقابوي، وزيراً للدولة للإنتاج الزراعي.
 - يحيى عبد الحيد، وزيراً للدولة لشؤون الري.
 - محمود حبيب، نائب وزير الحكم الشعبي المحلي.
 - الشريف الحاتم، نائب وزير المالية.
 - بشير صالح عيسى، نائب وزير للشباب والرياضة.
 - فاطمة عبد الحمود، نائبة وزير الزراعة الاجتماعية.
 - مصطفى عثمان، نائب وزير النقل والمواصلات.
 - اندريو ويرا، نائب وزير التسوق.
- وجرت بعض التعديلات على الوزارة في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ (١٠ تموز ١٩٧٣ م) حينئذٍ اللواء مصطفى عثمان نائب وزير النقل والمواصلات وزير دولة للتشيد والأشغال العامة مكان مبارك سادة الذي أعفي من منصبه.
- وفي ١ ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (٢٣ نيسان ١٩٧٤ م) حينئذٍ المقدم صلاح عبد العال مبروك وزير دولة لشؤون مصر بالسودان، وقد أنشئت هذه

تم ألقى القبض على ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي^(١)، وكانوا قد اختفوا منذ الانقلاب الشيوعي الفاشل الذي وقع في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م).

وفي بداية العام الجامعي ١٣٩٣هـ أصدر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بياناً بتوقيع أحد عثمان مكّي أعلن فيه أن هذا العام هو عام الحسم مع النظام وحل البيان بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ (١١ تموز ١٩٧٣م). وفي ٣٠ جمادى الآخرة خرج الطلاب بمظاهرة، وخرج كذلك الاتحاد الاشتراكي ووقع صدام بين الطرفين فقتل أحد الشباب وجرح آخرون.

وتضامن مع اتحاد الطلاب كل من نقابة المحامين، ونقابة السكة الحديدية، ونقابات النقل، وتجمع العمال وأعلنوا الإضراب لمدة ثلاثة أيام. وأعلنت حالة الطوارئ. وأغلقت المدارس والجامعات في ٨ شعبان ١٣٩٣هـ (٥ أيلول ١٩٧٣م).

جرت الانتخابات في ربيع الأول ١٣٩٤هـ (نيسان ١٩٧٤م)، وكانت الجمعية الشعبية تتألف من مائتين وخمسين عضواً يُنتخب نصفهم (١٢٥ عضواً) لمدة أربع سنوات، وتقدم الاتحادات المهنية، وتجمع العمال

- وزارة لأول مرة، وكان يتولى وزير دولة للشؤون رئاسة الدولة، وفي الوقت نفسه قُبر مكانه فيصل محمد عبد الرحمن.

وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (١٠ أيار ١٩٧٤م) أُحيل وزير الدفاع الفريق الطيار عوض خلف الله على التقاعد وتولى وزارة الدفاع مكانه الرئيس جعفر محمد النميري.

وفي ٢ رجب ١٣٩٤هـ (٢١ تموز ١٩٧٤م) قُبر.

أبو القاسم محمد إبراهيم، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

الشيخ دفع الله، وزيراً للصحة.

وفي التاريخ نفسه أُعفي يحيى عبد الحميد من وزارة الري.

(١) وهم: علي حربى السيد، والسيد جعفر، وحسين عثمان.

مائة عضو، ويختار الرئيس الخمسة والعشرين عضواً باقياً. وانتخب الجمعية في شهر ربيع الثاني ١٣٩٤هـ. وكانت الوزارة السودانية في شهر جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ (تموز ١٩٧٤م) كما هو مبين أدناه^(١).

(١) ١ - جعفر محمد النميري، رئيس الدولة، رئيس الوزراء.

٢ - محمد الباقر أحمد، النائب الأول للرئيس.

٣ - أييل أنير، الثالث الثاني للرئيس، رئيس المجلس التنفيذي الأعلى حسب السودان.

٤ - منصور خالد، وزير الشؤون الخارجية.

٥ - عوض خلف الله، وزير الدفاع.

٦ - جعفر محمد علي حبت، وزير الحكم المحلي، والتنمية.

٧ - إبراهيم منعم منصور، وزير المالية والاقتصاد الوطني.

٨ - سر الحتم خليفة، وزير التعليم.

٩ - وديع حبيشي، وزير الزراعة والتربية، والصادر الطبيعية.

١٠ - عمر الحاج موسى، وزير الثقافة والإعلام.

١١ - أبو القاسم محمد إبراهيم، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية.

١٢ - بشير عبادي، وزير النقل والمواصلات.

١٣ - وزير موسى عوض بلال، وزير الصناعة والتعدين.

١٤ - عبد الرحمن عبد الله، وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.

١٥ - زاكي مصطفى، وزير العدل والنائب العام.

١٦ - عبد الله الحسن الحضر، وزير الداخلية.

١٧ - وزير صلاح عبد العال مبروك، وزير الشؤون المعرية.

١٨ - إبراهيم حسن غلام، وزير المدقق العام.

١٩ - وزير جمال محمد أحمد، وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٠ - يحيى عبد الحميد، وزير دولة للري.

٢١ - صموئيل لوباني، وزير دولة للحكم المحلي.

٢٢ - بونا ملوال، وزير دولة للإعلام.

٢٣ - حسن محمد علي بليل، وزير دولة للتجارة.

٢٤ - كمال عبد الله عقابوي، وزير دولة للإنتاج الزراعي.

٢٥ - محمد خير عثمان، وزير دولة للتعليم العام.

٢٦ - أحمد بابكر بيلا، وزير دولة لأمانة سر الحكم.

٢٧ - مصطفى عثمان، وزير دولة للعمل والشهد.

وعمّ إضراب الطلاب، واضطرت السلطة إلى الخضوع لشروط الطلاب، واعترفت باتحاد الطلاب القائم. واتحمت الطلاب الإسلاميون في جامعة الخرطوم لقاء للاتحاد الاشتراكي وتوتر الوضع.

والتفت المعارضة من جديد، وأنتت الجبهة الوطنية برئاسة زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، وبدأ التدريب العسكري خارج البلاد في ليبيا، وفي الحبة، وكان شباب الإخوان المسلمين يهشون الشعب داخل البلاد بالمظاهرات وتوزيع المنشورات. وفي الخارج بإذاعة بيانات الجبهة الوطنية.

انقلاب حسن حسين عثمان:

ووقع في ٢٩ شعبان ١٣٩٥ هـ (٥ أيلول ١٩٧٥ م)، وقد نجح في بداية الأمر، وأخرج الانقلابيون السجناء السياسيين من المعتقلات، لكن لم يلبث أن انتهى أمر جماعة الانقلاب، ورجع الرئيس جعفر محمد النميري إلى السلطة.

٢٨ - فاضل محمد عبد الرحمن، وزير دولة لشؤون الرئاسة.

٢٩ - حسين إدريس، وزير دولة للبحوث والخدمات.

٣٠ - بهاء الدين محمد إدريس، وزير دولة للشؤون رئاسة الحكومة.

وتألف المجلس التنفيذي الأعلى للحزب من اثني عشر عضواً برئاسة أسيل البري والأمر العام كليبو حسن وقل عدد أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي الذي خرج منه كل من:

١ - بيتر غانكوت.

٢ - نوي مادوت.

٣ - صلاح عبد العال ميوك.

٤ - نغية الأحمدي الأمين.

٥ - عز الدين السيد.

٦ - وديع حبيشي.

٧ - عبد الله الحسن الحفتر.

٨ - عبد الرحمن عبد الله.

٩ - مبارك سادة.

وانضم إليه فقط عرض خلف الله.

وكان قادة الانقلاب وأعدتهم، وكانوا ثمانية عشر عسكرياً، واتهم الرئيس جعفر النميري الحكومة الليبية بأنها كانت وراء عملية الانقلاب الفاشلة.

انقلاب محمد نور سعد:

ولم يستدر العام حتى وقع انقلاب آخر بقيادة العقيد محمد نور سعد بتاريخ ٥ رجب ١٣٩٦ هـ (٢ تموز ١٩٧٦ م)، وهرب الرئيس جعفر النميري، واحتل الانقلابيون المعسكرات، ومطار الخرطوم، ودار الحائفة، وكان لشباب الإخوان المسلمين دور في احتلال المطار، ودار الحائفة.

واستطاع جعفر النميري أن يعود بعد يومين إلى مقره، وانضمت إليه بعض القاطعات، فقادها وقام بعملية مضادة، ولم يستطع دخول دار الحائفة إلا بصعوبة حيث كان يربط فيها الإخوان المسلمون، وقتل تسعة منهم، ورفضت جماعة الأنصار التي ساهمت في هذه الحركة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين هم في سجن (كوبر)، كما منعوا الإخوان المسلمين والاتحاديين من دخول دار الإذاعة التي سيطروا عليها، لغير أنهم لم يعرفوا إدارة الأجهزة فيها، وربما كان هذا من أسباب فشل هذه الحركة. إذ اختلف القائمون بالحركة بعضهم مع بعض، وعطلوا الإذاعة عن البث. وساعدت مصر الحكومة السودانية إذ سمحت بانتقال ألفاً وخمسة جندى سوداني كانوا يرابطون على قناة السويس إلى جانب إخوانهم المصريين.

وقتل في هذه الحركة ثمانمائة شخص، سبباً منهم من الانقلابيين، وأعدم بعد ذلك ما يقرب من المائة شخص.

وكانت الوزارات تتغير باستمرار وتدخل عليها تعديلات بشكل دائم.

دائم

(١) كانت الوزارة في ٩ صفر عام ١٣٩٦ هـ (١٠ شباط ١٩٧٦ م) على النحو الآتي:

١ - جعفر محمد النميري، رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.

- ٢ - محمد الباقر أحمد: النائب الأول لرئيس الجمهورية، وزيراً للداخلية.
 - ٣ - أبو البكر: نائب الثاني لرئيس الجمهورية، رئيس مجلس الجنوب.
 - ٤ - محبوب مكناوي: وزيراً للخارجية تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - ٥ - خالد حسن عباس: وزيراً للصحة. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - ٦ - يونا مال وال: وزيراً للثقافة والإعلام. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - ٧ - صلاح عبد العال مبروك: وزيراً للشؤون المصرية في السودان.
 - ٨ - منصور خالد: وزيراً للتربية. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ٩ - مأمون بغيرا: وزيراً للتخطيط والاقتصاد الوطني. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ١٠ - أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للزراعة والتغذية والموارد الطبيعية.
 - ١١ - عثمان حسن: وزيراً للأشغال.
 - ١٢ - بدر الدين سليمان: وزيراً للصناعة. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ١٣ - فاطمة عبد الحمود: وزيرة للشؤون الاجتماعية. تسلمت الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
 - ١٤ - عبد الرحمن عبد الله: وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
 - ١٥ - بشير عيادي: وزيراً للشواصحات.
 - ١٦ - مأمون عوض أبو زيد: وزيراً للداخلية. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - ١٧ - يحيى عبد المجيد: وزيراً للثروة والثروة.
 - ١٨ - عبد الله الحسن الحفصا: وزيراً للشؤون الرئاسة. تسلم مهامه في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ١٩ - زين العابدين أحمد محمد عبد القادر: وزيراً للشباب والرياضة. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ٢٠ - عون الشريف قاسم: وزيراً للشؤون الدينية والأوقاف. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - ٢١ - هارون العوض: وزيراً للتجارة والتموين. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - ٢٢ - محمد أحمد كزار وكان: وزيراً للحكم الشعبي المحلي. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
 - خلف الله الرشيد: رئيس المحكمة العليا.
 - زكي عبد الرحمن: النائب العام، ووزيراً للعدل. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
 - إبراهيم حسن غلام: الراعي العام.
- عز الدين حامد: وزير دولة للشؤون الرئاسة. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- فرسيس دبع: وزير دولة للشؤون الخارجية. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- عز الدين الحافظ: وزير دولة للتعليم العام.
- إسماعيل الحاج موسى: وزير دولة للثقافة والإعلام. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- الشريف الحاتم: نائب وزير دولة للخزينة. تسلم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
- بهاء الدين محمد إدريس: وزير دولة برئاسة الحكومة.
- إبراهيم قنديل: وزير دولة للتمويل. تسلم الوزارة في ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ.
- عباس عبد الماجد: وزير دولة للإنتاج الزراعي. تسلم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
- محمد حسيب: وزير دولة حاكم إقليم جنوب كردفان.
- أمين الربيع: وزير دولة حاكم إقليم شمالي كردفان.
- بشير إبراهيم عثمان: وزير دولة للمالية. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- نعيم الدين مصطفى: وزير دولة للتخطيط. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- عثمان هاشم عبد السلام: وزير دولة للاقتصاد. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- محمد توم الشيجاني: وزير دولة للتعليم العالي. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
- مصطفى عثمان: وزير دولة للتشيد والأشغال العامة. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
- أنون داك: وزير دولة للحكم الشعبي المحلي. تسلم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.
- أمين أبو سنية: نائب وزير الصناعة. تسلم الوزارة في ٥ حادي الأول ١٣٩٥ هـ.
- جمال محمد أحمد: وزيراً للخارجية. تسلم الوزارة في ٥ حادي الأول ١٣٩٥ هـ.
- عبد المجيد إمام: وزيراً للعدل، والنائب العام. تسلم الوزارة في ٥ حادي الأول ١٣٩٥ هـ.
- مزمق سليمان غندور: وزيراً للداخلية. تسلم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
- مبارك عثمان رحمة: وزيراً للتجارة والتموين. تسلم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
- أندرو ويو: وزير دولة للشؤون الإدارية برئاسة الجمهورية. تسلم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.
- الشريف الحاتم: وزير دولة للحكم الشعبي المحلي. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- عبد الرحمن عبد الله: وزير دولة للصناعة. تسلم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.
- وكان المجلس الأعلى للجنوب على الشكل الآتي:

- ١٢- عبد الله الحسين الحضر.
- ١٣- عوض خلف الله.
- ١٤- جعفر محمد علي محبت.
- ١٥- هيلري باولو لونغالي.
- ١٦- لورنس وول وول.
- ١٧- منصور خالد.
- ١٨- عمر الحاج موسى.
- ١٩- مأمون بهري.

- ٢٠- عبد الرحمن عبد الله.
- ٢١- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
- ٢٢- خالد حسن حاس.
- ٢٣- مأمون عوض أبو زيد.
- ٢٤- أبو القاسم هاشم.

- وكالات الأمانة تتألف من:
- ١ - جعفر محمد النميري.
 - ٢ - أبو القاسم محمد إبراهيم.

(١) في ١٤ ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ (١٤ نيسان ١٩٧٦ م) عين كل من

محمد الشاذلي عثمان، وزيراً للدولة.

عبد الرحيم مكلي، وزيراً للدولة.

عبد الله الحسن الغض، وزيراً لشؤون مصر في السودان

واستقال في التاريخ نفسه.

صلاح عبد العال مبروك من وزارة شؤون مصر في السودان.

وفي ٣١ جمادى الأولى عين صفيرون زين حفيدون وزيراً لتري.

وفي ٢٥ ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (٢٨ كانون أول ١٩٧٥ م) أهد فيصل عبد الرحمن

عن الوزارة.

وفي ١٣ شعبان ١٣٩٦ هـ (٩ آب ١٩٧٦ م) أهد أبو القاسم محمد إبراهيم عن وزارة

الزراعة والإصلاح الزراعي.

وفي التاريخ نفسه عين:

دفع الله الحاج يوسف، وزيراً للتربية والتعليم.

حسان عبد الواحد، وزيراً للزراعة.

أبيل ثير، رئيساً للمجلس.

غاما حسن، الوزير الإقليمي للزراعة.

كيتو حسن، الأمين العام.

ابركيل كودي، الوزير الإقليمي للتنمية الريفية.

لورنس وول، الوزير الإقليمي للتجارة.

العقيد مسوتيل أوجون، الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات.

هيلري باولو لونغالي، الوزير الإقليمي للتأهية والتنمية.

مادونغ دي قرنت، الوزير الإقليمي للتقافة والإعلام والشباب.

جستيان بانك، الوزير الإقليمي للصحة.

لوياري راسبا، الوزير الإقليمي للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

مرسيس شول، الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.

لورنس لوال لوال، الوزير الإقليمي للتربية.

أوليفر أكينو، الوزير الإقليمي للإسكان والمناطق العامة.

تاتالي ألوك، الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.

وكان رشيد الطاهر بكر الناطق الرسمي باسم الجمعية الشعبية، ورئيسها جعفر محمد علي

محبت. أما في الجنوب فكان هيلري باولو لونغالي الناطق الرسمي على حين أن الأمين

العام هو اسكندر محبت.

وكان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الوحيد في السودان

يتألف من:

١ - جعفر محمد النميري رئيساً.

٢ - محمد الشيخ أحمد نائباً للرئيس.

٣ - أبيل ثير.

٤ - مكايي عوض المكايي.

٥ - أبو القاسم محمد إبراهيم.

٦ - بدر الدين سليمان.

٧ - الرشيد الطاهر بكر.

٨ - فاطمة عبد الحمود.

٩ - أحمد عبد الحليم.

١٠- تاتالي ألوك.

١١- مهدي مصطفى الحادي.

تَرْكَلَف يُقَسِّر بِعَدَمِ الرِّضَا، فَيُعَدُّ عَنِ الْمَسْئُولِيَةِ صَاحِبَهُ.

وفي ٢١ صفر ١٣٩٧ هـ (١٠ شباط ١٩٧٧ م) جرت إعادة لتشكيل الوزارة^(١). وبعد شهرين أُعيد انتخاب الرئيس جعفر محمد العميري رئيساً للدولة.

- علي شمو، وزير دولة للشباب والرياضة.
- الفریق أول بشیر محمد علي، وزيراً للدفاع.
- والشريف الحاتم، وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
- وقعت في ١٦ شباط ١٣٩٦ هـ (١٢ آب ١٩٧٦ م).
- أحد عبد الكريم بدري، وزير دولة للمواصلات.
- وفي ٣ رمضان ١٣٩٦ هـ (٢٨ آب ١٩٧٦ م) عُيِّنَ
- عبد الله الحسن الحفص، وزير شؤون مجلس الوزراء.
- عز الدين الحامد، وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء.
- كانت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - جعفر محمد العميري، رئيساً للوزراء، ورئيس الأهل للقوات المسلحة.
- ٢ - محمد بشير أحمد، النائب الأول للرئيس.
- ٣ - أميل ألي، النائب الثاني، ورئيس المجلس الأهل للمناطق الجنوبية.
- ٤ - منصور خالد، مساعد رئيس الجمهورية للنسيق، ووزيراً للخارجية.
- ٥ - بشير محمد علي، وزيراً للدفاع.
- ٦ - خالد حسن عباس، وزيراً للصحة.
- ٧ - بونا ملوال، وزيراً للثقافة والإعلام.
- ٨ - دفع الحاج يوسف، وزيراً للتعليم.
- ٩ - الشريف الحاتم، وزيراً لهيئة والاقتصاد الوطني.
- ١٠ - عبد الأحد عبد الله، وزيراً للزراعة والمصادر الطبيعية.
- ١١ - عبد الرحمن عبد الله، وزيراً للصناعة والمعادن.
- ١٢ - فاطمة عبد الحمود، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
- ١٣ - كرم الله العوا، وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
- ١٤ - حسن عابدين، وزير دولة للشؤون الرئاسة.
- ١٥ - فرنسيس دبع، وزير دولة للشؤون الخارجية.
- ١٦ - حسن أحمد يوسف، وزير دولة للشؤون التعليم.
- ١٧ - إسمايل الحاج موسى، وزير دولة للشؤون الثقافة والإعلام.

وفي ١١ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ (٦٩ أيار ١٩٧٧ م) جرت تعديلات وزارية واسعة، شملت تغييرات في الحقائب الوزارية، ودخل

- ١٨ - عبد الرحمن مكي، وزير دولة للشؤون الري والغذية والمصادر الطبيعية.
- ١٩ - بشير عبادي، وزير للنقل والمواصلات.
- ٢٠ - عبد الوهاب إبراهيم، وزير دولة للداخلية.
- ٢١ - صفيون الزين صفيون، وزير دولة للري والثقافة الشبابية.
- ٢٢ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، وزير للرياضة والشباب.
- ٢٣ - عون الشريف قاسم، وزير للشؤون الدينية والأوقاف.
- ٢٤ - هارون عوض، وزيراً للتجارة والشؤون.
- ٢٥ - نصر الدين مصطفى، وزيراً للتخطيط.
- ٢٦ - بهاء الدين محمد إدريس، وزيراً للشؤون الخاصة.
- ٢٧ - محمد هاشم عوض، وزيراً للتعاون.
- ٢٨ - مأمون عوض أبو زيد، وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
- ٢٩ - حسن عمر، وزيراً للعقل والنائب العام.
- ٣٠ - عثمان هاشم عبد السلام، وزير دولة للتجارة والاقتصاد الوطني.
- ٣١ - محمد بشير جماع، وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء.
- ٣٢ - عز الدين حامد، وزير دولة للشؤون المصرية في السودان.
- ٣٣ - علي شمو، وزير دولة للشباب والرياضة.
- ٣٤ - أحمد عبد الكريم بدري، وزير دولة للمواصلات والنقل.
- ٣٥ - محمد الشاذلي عثمان، وزير دولة للري.
- ٣٦ - اللواء مصطفى عثمان، وزير دولة للتشبيد والعمران.
- ٣٧ - معاوية أبو بكر، وزير دولة للتشبيد والعمران.
- ٣٨ - أمين أبو سنينة، وزير دولة.

أما المجلس الأعلى للحسابات فبقي أعضاءه كما كانوا عليه في العام الماضي. وأما الجمعية الشعبية فكانت رئيسها مهدي مصطفى العادي، ومركز الناطق الرسمي شامراً، ولي الحساب كان الناطق الرسمي جوشان ملوال والأمين العام توماس كوج ودخل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني بئر حانكوث بشير عبادي وخرج منه فاطمة الحمود.

الوزارة أعضاء جدد ونُتخِ آخرون. فقد أُصِف وزراء للدولة محمد طاهر جند، وحالد الحير، كما دخلت أم سلمى سعيد كاتبة لوزير الشباب والرياضة.

النقاء بين الحكومة والمعارضة

تلقى رئيس الجبهة الوطنية المعارضة للحكومة الصادق الهادي مع ممثلي السلطة بتاريخ ٢١ رجب ١٣٩٧ هـ (٧ تموز ١٩٧٧ م) دون أن يعلم بذلك النقاء. بقية قادة الجبهة آنذاك تم كتم الفصاحة مع الإخوان المسلمين مع بقائهم في صف المعارضة.

وجرت تعديلات على الوزارة إذ عُيّن الرئيس جعفر النميري نائباً له، ووزيراً للخارجية الرشيد طاهر بكر في ٢٧ رمضان ١٣٩٧ هـ (١٠ أيلول ١٩٧٧ م)، وهو من كبار جماعة الإخوان المسلمين سابقاً، إذ كان في معنى المراقب العام لهم في السودان، ثم اعتزلم، وأصبح من أعضاء الاتحاد الاشتراكي المؤيد لرئيس مصر جمال عبد الناصر.

واستمر جعفر النميري في طريقته بالتغييرات الوزارية والتعديلات بشكل مُستمر، وكانت الوزارة في ربيع أول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) تضم عناصر جديدة^(١).

(١) جعفر محمد علي هيت

عوض خلف الله

(١) كانت الحكومة على النحو الآتي:

- ١ - جعفر محمد النميري - رئيس الدولة، رئيس الوزراء، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير المالية
- ٢ - عبد العظيم محمد إبراهيم، نائب الأول للرئيس
- ٣ - أميل خير، رئيس المجلس الأعلى للحبوب، ونائب الرئيس، ووزير الشؤون الخارجية.

وفي هذا العام جرت الانتخابات، وأصبحت الجمعية الشعبية تتألف من ثلاثمائة وأربعة أعضاء، يُنتخب منهم مائتان وأربعة وسبعون عضواً لمدة

- ١ - بلقر محمد علي، وزير الدفاع، ورئيس القوات الشعبية
- ٢ - خالد حسن عباس، وزير الصحة
- ٣ - بونا بطران، وزير الثقافة والإعلام
- ٤ - وقع الله الحاج موسى، وزير التعليم
- ٥ - محمد الله أحمد عبد الله، وزير الزراعة، والثروة، والصيد البحري
- ٦ - معاوية أبو بكر، وزير العمل والتشغيل
- ٧ - بلقر عبادي، وزير الصناعة
- ٨ - فاطمة عبد الحمود، وزيرة الشؤون الاجتماعية
- ٩ - كرم الله الموسى، وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري
- ١٠ - عبد الرحمن عبد الله، وزير المواصلات
- ١١ - عمر محمد الطيب، وزير الأمن الوطني
- ١٢ - يحيى عبد النجيد، وزير الري والطاقة الكهربائية
- ١٣ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، وزير الشباب والرياضة
- ١٤ - شريف قاسم، وزير الشؤون الدينية
- ١٥ - هارون الموسى، وزير التجارة والتسويق
- ١٦ - وزير تعمر الدين مصطفى، وزير التخطيط الوطني
- ١٧ - بهاء الدين محمد إبراهيم، وزير شؤون الرئاسة
- ١٨ - محمد عاتق عوض، وزير التعاون
- ١٩ - مأمون عوض أبو زيد، وزير الطاقة والتعدين
- ٢٠ - حسن عمر أحمد، وزير العدل ونائب العام
- ٢١ - خالد الحير عمر، وزير دولة للشؤون الرئاسة
- ٢٢ - فرانسيس ديبغ، وزير دولة للشؤون الخارجية
- ٢٣ - حسن أحمد يوسف، وزير دولة للتعليم
- ٢٤ - إسمايل الحاج موسى، وزير دولة للثقافة والإعلام
- ٢٥ - محمد الشاذلي عثمان، وزير دولة للزراعة والثروة والصيد البحري
- ٢٦ - عثمان هاتم عبد السلام، وزير دولة للمالية والاقتصاد الوطني
- ٢٧ - عز الدين حامد، وزير دولة لشؤون مصرف السودان
- ٢٨ - علي شمس، وزير دولة للشباب
- ٢٩ - أحمد عبد الكرم بدري، وزير دولة للمواصلات

أربع سنوات، أما الباقي وهو ثلاثون عضواً فإن الرئيس السوداني جعفر محمد النميري يتولى تعيينهم.

أما المجلس الأعلى للشباب فقد تشكل على النحو الآتي:

- ١ - أبيل أثير، رئيساً للمجلس.
 - ٢ - غاما حسن، الوزير الإقليمي للزراعة.
 - ٣ - إيزكيل كودي، الوزير الإقليمي للشباب والتنمية الريفية.
 - ٤ - لورنس وول وول، الوزير الإقليمي للتجارة.
 - ٥ - صموئيل أبو جون، الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات.
 - ٦ - بيتر غانكوث، الوزير الإقليمي للمالية والتنمية.
 - ٧ - مادونغ دي قرتق، الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
 - ٨ - جشيان باك، الوزير الإقليمي للصحة.
 - ٩ - لوباري رامبا، الوزير الإقليمي للشباب والرياضة.
 - ١١ - عيسى كولانغ، الوزير الإقليمي.
 - ١٢ - مريسيس شول، الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.
 - ١٣ - لورنس لوال لوال، الوزير الإقليمي للتربية.
 - ١٤ - أوليفر أكينو، الوزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة.
 - ١٥ - نانالي أوك، الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.
 - ١٦ - هنري بالو، الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.
- أما الجمعية الشعبية فالناطق الرسمي باسمها، أبو القاسم هاشم ورئيسها أمير جمال الدين وأما الجمعية الشعبية للمناطق فالناطق الرسمي باسمها جون أمان ورئيسها توماس كوم ويشمل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني
- ١ - جعفر محمد النميري.
 - ٢ - محمد بشير أحمد.
 - ٣ - أبيل أثير.
 - ٤ - بيتر غانكوث.
 - ٥ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
 - ٦ - خلف الله رشيد.
 - ٧ - الرشيد الطاهر بكر.
 - ٨ - أحمد عبد الحليم.
 - ٩ - بشير محمد علي.
 - ١٠ - مهدي مصطفى الهادي.

أجرى الرئيس جعفر النميري تعديلات وزارية، فكانت الصيغة الوزارية في جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) على النحو المشار إليه أدناه^(١).

- ١١ - بونا ملوال.
 - ١٢ - بشير عبادي.
 - ١٣ - هيلري بالو لوبغالي.
 - ١٤ - لورنس وول.
 - ١٥ - منصور خالد.
 - ١٦ - جوزيف لاهو.
 - ١٧ - محمد هاشم عوض.
 - ١٨ - عبد الرحمن عبد الله.
 - ١٩ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
 - ٢٠ - خالد حسن عباس.
 - ٢١ - مأمون عوض أبو زيد.
 - ٢٢ - أبو القاسم هاشم.
 - ٢٣ - موسى الشارك.
 - ٢٤ - عون الشريف قاسم.
 - ٢٥ - صلاح عبد العال مبروك.
- هذا بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تضم تسعة أعضاء:
- ١ - جعفر محمد النميري، رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
 - ٢ - أبيل أثير، نائب الرئيس.
 - ٣ - جوزيف لاهو، نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية.
 - ٤ - الرشيد طاهر بكر، نائب الرئيس، وزير الشؤون الخارجية.
 - ٥ - عثمان هاشم عبد السلام، وزير المالية والاقتصاد الوطني.
 - ٦ - خالد حسن عباس، وزير الصحة.
 - ٧ - علي شعور، وزير الثقافة والإعلام.
 - ٨ - وقع الله الحاج يوسف، وزير التعليم.
 - ٩ - عبد الله أحمد عبد الله، وزير الزراعة والتغذية والموارد الطبيعية.
 - ١٠ - محمد سيد أحمد عبد الله، وزير التشييد والعمل.
 - ١١ - بشير عبادي، وزير الصناعة.

كان الإخوان المسلمون في هذا الوقت يطالبون بتعديل الدستور، وتقييد السلطات المطلقة للرئيس، وحرية الصحافة، وقد قاطعوا الاستفتاء.

- ١٢- كرم الله العوضي وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.
 - ١٣- أحمد عبد الكريم بدوي وزير المواصلات.
 - ١٤- عمر محمد الطيب وزير الأمن الوطني.
 - ١٥- يحيى عبد المجيد وزير الري والطاقة.
 - ١٦- محمد هاشم عوض وزير التجارة والصناعات.
 - ١٧- نصر الدين مصطفى وزير التخطيط الوطني.
 - ١٨- أبو بكر عثمان محمد صالح وزير الشؤون مجلس الوزراء.
 - ١٩- شريف التهامي وزير الطاقة والتعدين.
 - ٢٠- مصطفى عثمان حسن وزير النقل.
 - ٢١- بهاء الدين محمد إدريس وزير شؤون الرئاسة.
 - ٢٢- مهدي الفضل وزير العدل والنائب العام.
 - ٢٣- خالد الخيم عمر وزير دولة للشؤون الرئاسية.
 - ٢٤- فرانسيس ديبغ وزير دولة للشؤون الخارجية.
 - ٢٥- إسحاق الحاج موسى وزير دولة للثقافة والإعلام.
 - ٢٦- محمد الشاذلي عثمان وزير دولة للزراعة، والتعذية والمصادر الطبيعية.
 - ٢٧- فاروق القبول وزير دولة للمالية والاقتصاد الوطني.
 - ٢٨- عز الدين حامد وزير دولة للشؤون.
 - ٢٩- يوسف ميخائيل وزير دولة مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية.
 - ٣٠- محمد محبوب سليمان وزير دولة مستشاراً صحفياً لرئيس الجمهورية.
 - ٣١- الشيخ بشير الشيخ وزير دولة مستشاراً للشؤون الحكم الشعبي المحلي لدى رئيس الجمهورية.
- تم عتق في ٢٥ رمضان ١٣٩٩ هـ (١٨ آب ١٩٧٩ م).
- حيدر كيسون وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
- أما المجلس الأعلى للجنوب فكان على النحو الآتي:
- ١- جوزيف لاغوا رئيس المجلس.
 - ٢- صموئيل أروبول وزير الإقليمي لإدارة الشرطة والصناعات.
 - ٣- بينامين بول أكونكول وزير الإقليمي للزراعة والثغبات والحيوانات ومصادر السمك.
 - ٤- جوزيف أدومو وزير الإقليمي للصناعات والنسبة الريفية.

الذي جرى لتجديد الولاء لرئيس الجمهورية.

وقام الإخوان بمظاهرات تعلن سحقها على غزو الروس لأفغانستان،

- ٥- إيركيل ماركوي كودي وزير الإقليمي للتجارة والصناعة والصناعات.
 - ٦- جوزيف جيس نومورا وزير الإقليمي للطرق والمواصلات.
 - ٧- لورنس وول وول وزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
 - ٨- سيمون موري وزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
 - ٩- باسيفيكو لوليك وزير الإقليمي للصحة والرعاية الاجتماعية.
 - ١٠- أكونكول أم وزير الإقليمي للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
 - ١١- دانيال كوت مالوث وزير الإقليمي للشباب والرياضة.
 - ١٢- صموئيل غيتوت وزير الإقليمي للسياسة.
 - ١٣- ماترو أوبور أونغ وزير الإقليمي للثروة.
 - ١٤- بارنايا دومو وزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة.
 - ١٥- أرنو لوب وزير الإقليمي للشؤون الرئاسية والمجلس التنفيذي العالي.
 - ١٦- صموئيل لولي وزير الإقليمي للشؤون القانونية.
- وكان رئيس الجمعية الشعبية بندر الدين سليمان وناطق الرسمي باسمها أبو القاسم هاشم. وأما الجمعية الشعبية للمناطق فإن الناطق الرسمي هو كلمنت مورو ورئيسها فيليب أكونكول.
- وأما المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي فكان كما يأتي:
- ١- جعفر محمد التسمري.
 - ٢- محمد البشير أحمد.
 - ٣- أبيل ألبير.
 - ٤- بيتر خانكوت.
 - ٥- أبو القاسم محمد إبراهيم.
 - ٦- خلف الله رشيد.
 - ٧- فرسيد الطاهر بركو.
 - ٨- أحمد عبد الحليم.
 - ٩- عبد الرحمن عبد الله.
 - ١٠- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
 - ١١- خالد حسن عباس.
 - ١٢- مأمون عوض أبو زيد.
 - ١٣- أبو القاسم هاشم.

وأضيف في ربيع الأول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م) إلى الجمعية الشعبية حوالي ١٢٠ - ١٤٠ مقعداً من التظاهرات الأخرى حيث نال حزب

٣ - أبو بكر بن عبد الرحمن

٤ - جوزيف لاغو، نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية.

٥ - الرشيد الطاهر بكر، نائب الرئيس، وزير الشؤون الخارجية.

٦ - بدر الدين سليمان، وزير المالية والاقتصاد الوطني.

٧ - نصر الدين مصطفى، وزير التخطيط الوطني.

٨ - دفع الله الحاج يوسف، وزير التربية والتعليم.

٩ - إسمايل الحاج موسى، وزير الثقافة والإعلام.

١٠ - خالد حسن عباس، وزير الصحة.

١١ - فاروق المقبول، وزير التجارة والتعاون والتنمية.

١٢ - عثمان حرم عبد السلام، وزير الصناعة.

١٣ - عبد الله أحمد عبد الله، وزير الزراعة والتغذية والصادر الطبيعية.

١٤ - محمد سيد أحمد عبد الله، وزير العمل والعمارة.

١٥ - شريف النهامي، وزير الطاقة والتعدين.

١٦ - يحيى عبد المجيد، وزير الري والطاقة الكهربائية.

١٧ - عمر محمد الطيب، وزير الأمن الوطني.

١٨ - بهاء الدين محمد إدريس، وزير شؤون الرئاسة.

١٩ - أحمد سيد حمد، وزير المواصفات.

٢٠ - جلال علي لطفي، وزير الشؤون الاجتماعية.

٢١ - خالد الخير عمر، وزير دولة لشؤون الرئاسة.

٢٢ - أبو بكر عثمان محمد صالح، وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

٢٣ - محمد محبوب، وزير دولة للشؤون الصحية.

٢٤ - بشر الشريف، وزير دولة لشؤون الحكومات المحلية.

٢٥ - عمر الدين حمد، وزير دولة للشؤون المصرية.

٢٦ - عثمان عبد الله الشفيق، وزير دولة للتربية والاقتصاد.

٢٧ - محمد مبرقي مبارك، وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٨ - محمد حسن الحائك عمر الأمين، وزير دولة للزراعة والتغذية والصادر الطبيعية.

٢٩ - محمد حميد كسون، وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

٣٠ - أحمد سالم، وزير دولة للتعاون، والتجارة والتنمية.

أما المجلس الأعلى للشعوب فكان على النحو الآتي:

كما قادوا مظاهرات أخرى تطالب بتطبيق الشريعة إذ قامت ثورة في إيران تدعو إلى ذلك وإن كانت على فكرة الرفض التي لا يعرف العامة شيئاً عنها. وكذلك قاموا بمظاهرات تستنكر زيارة الرئيس المصري أنور السادات لدولة اليهود التي اغتصبت أرض فلسطين وأقامت عليها حكماً لها.

وأخذ الإخوان يُلحّون على تطبيق الشريعة الإسلامية لإنقاذ أوضاع السودان مما هي عليه بعد أن فلتت القوانين الوضعية من رأسالية، واشتراكية، وشيوعية وغيرها في وضع حدٍ للتدهور المستمر^(١).

١٤ - بشر محمد علي

١٥ - مهدي مصطفى الهادي

١٦ - بونا مولوا

١٧ - بشر عبادي

١٨ - هيلري باولونوغي

١٩ - لورنس وول وول

٢٠ - منصور خالد

٢١ - جوزيف لاغو

٢٢ - محمد هاشم عوض

٢٣ - موسى المبارك

٢٤ - عون الشريف فاسم

٢٥ - صلاح عبد العال مبروك

٢٦ - صادق عبد الرحمن الهادي

٢٧ - حسن عبد الله الترابي

٢٨ - أحمد التريحي

٢٩ - كلثوم مبرور

٣٠ - مصطوي أبو

٣١ - بدر الدين سليمان

(١) كانت الدولة والوزارة في ربيع أول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م).

١ - جعفر محمد النعمي، رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء.

٢ - عبد الماجد خليل، نائب الأول للرئيس، وزير الدفاع، القائد الأعلى للقوات

المسلحة.

وكانت السلطة التنفيذية في ربيع الأول ١٤٠١ هـ (كانون الثاني ١٩٨١ م) على النحو الموضح أدناه^(١).

- إسماعيل الحاج موسى.
- عبد الله حمد عبد الله.
- بيتر خانكوت فوال.
- هيرزي لونغلي.
- بيونا ملوال.
- جوزيف لاهو.
- نغيسة أحمد الأمين.

- (١)
- ١ - جعفر محمد العمري: رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء.
 - ٢ - عبد الماجد خليل: نائب الرئيس، وزير الدفاع، القائد الأعلى للسلطة.
 - ٣ - أنيل ألب: نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للحزب.
 - ٤ - بدر الدين سليمان: وزير المالية والاقتصاد الوطني.
 - ٥ - نصر الدين مصطفى: وزير التخطيط الوطني.
 - ٦ - دلف الله الحاج يوسف: وزير التربية والتعليم.
 - ٧ - إسماعيل الحاج موسى: وزير الثقافة والإعلام.
 - ٨ - خالد حسن عباس: وزير الصحة.
 - ٩ - فاروق إبراهيم مقبول: وزير التعاون والتجارة والتنمية.
 - ١٠ - عز الدين حامد: وزير الصناعة.
 - ١١ - عبد الله حمد عبد الله: وزير الزراعة، والتغذية والمصادر الطبيعية.
 - ١٢ - محمد سيد أحمد عبد الله: وزير التشييد والعمل.
 - ١٣ - شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
 - ١٤ - الرياح عبد السلام: وزير الري والثقافة الكهربائية.
 - ١٥ - عمر محمد الطيب: وزير الأمن الوطني.
 - ١٦ - بهاء الدين محمد إدريس: وزير شؤون الرئاسة.
 - ١٧ - أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
 - ١٨ - حسن عبد الله الترابي: وزير العدل ونائب العام.
 - ١٩ - خالد الخبير عمر: وزير دولة للشؤون الرئاسة.
 - ٢٠ - أبو بكر عثمان محمد صالح: وزير دولة للشؤون رئاسة مجلس الوزراء.
 - ٢١ - محمد محمود: وزير دولة للشؤون الصحفية.
 - ٢٢ - بشير الشريف: وزير دولة للشؤون الحكومات المحلية.

الأمة عشرين مقعداً، والحزب الاتحادي الديمقراطي ثلاثين مقعداً، وجماعة الإخوان المسلمين عشرين عضواً، وحوالي ٤٠ - ٦٠ مقعداً للشخصيات ذات النفوذ المحلي، وما بقي وهو ما يقرب من عشرة مقاعد إلى الأحزاب اليسارية الوطنية.

- ١ - جوزيف لاهو: رئيساً للمجلس.
 - ٢ - بيتر خانكوت، الوزير الإقليمي للثروة، والصناعة والتخطيط الاقتصادي.
 - ٣ - جوزيف أوهو: الوزير الإقليمي للخدمة العامة والمصادر البشرية.
 - ٤ - غاتال أوك أولوين: الوزير الإقليمي للإدارة والشؤون القانونية والنسب.
 - ٥ - جوزيف جيمس تومبورا: الوزير الإقليمي للعمل الشعبي، والإسكان، والحرف والمواصلات.
 - ٦ - ياسيفيكو لوليك: الوزير الإقليمي للصحة.
 - ٧ - جوستين بال أروب: الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.
 - ٨ - مارتابا دومو: الوزير الإقليمي للتربية والتعليم.
 - ٩ - مارتين ماجير: الوزير الإقليمي للتعاون والتجارة والتنمية.
 - ١٠ - لورنس دول دول: الوزير الإقليمي لشؤون الوزارة.
 - ١١ - اميروز رنج نيك: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
- وكانت الجمعية الشعبية السودانية برئاسة عون الشريف قاسم، وكان الناطق الرسمي باسمها أبو القاسم هاتم، وأما الجمعية الشعبية للمناطق فترأسها ميخائيل دول، والناطق باسمها يحيى كولانغ.
- أما المكتب السياسي للالاتحاد الاشتراكي السوداني فيتألف من:
- جعفر محمد العمري.
- أنيل ألب.
- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
- خالد حسن عباس.
- عمر محمد الطيب.
- الرشيد ظاهر بكر.
- بدر الدين سليمان.
- مهدي مصطفى الفادي.
- أحمد السيد حمد.
- عون الشريف قاسم.

تشكلت لجنة لتعديل القوانين حتى تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وكانت

- ٢٤- محمد أحمد الحاج، وزير دولة للشؤون المصرية.
 - ٢٥- عبد الرحمن عبد الوهاب، وزير دولة للتأهية والاقتصاد الوطني.
 - ٢٦- محمد مبرغي مبارك، وزير دولة للشؤون الخارجية.
 - ٢٧- محمد حسن الهالك، وزير دولة للزراعة والتغذية والموارد الطبيعية.
 - ٢٨- عمر الأمين، وزير دولة للزراعة والتغذية والموارد الطبيعية.
 - ٢٩- محمد حيدر كسون، وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
 - ٣٠- أحمد سليم، وزير دولة للتعاون والتجارة والتسويق.
 - ٣١- محمد عثمان أبو ساق، وزير دولة للإعلام.
 - ٣٢- مبرغي محمد أحمد، وزير دولة للتخطيط الوطني.
- أما المجلس الأعلى للجنوب فكان على الشكل الآتي:
- ١- أبيل أثير، رئيساً للمجلس.
 - ٢- بيتر غانكوث غوال، نائباً للرئيس، والوزير الإقليمي، للتأهية والصناعة والتخطيط الاقتصادي.
 - ٣- هيلري لوغاري، الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.
 - ٤- جيسى كولانغ، الوزير الإقليمي للطرق والتواصلات والنقل.
 - ٥- جوستين يا أروب، الوزير الإقليمي للتعاون والتنمية.
 - ٦- غاما حسن، الوزير الإقليمي للزراعة والموارد الطبيعية.
 - ٧- آرثر أكونين، الوزير الإقليمي للتجارة والصناعة والتسويق.
 - ٨- نوفي مادوت، الوزير الإقليمي للإسكان والعمل.
 - ٩- مارتين ماسير، الوزير الإقليمي للشؤون القانونية، والتنسيق.
 - ١٠- صموئيل أبوجون، الوزير الإقليمي للتسوية والصيانة.
 - ١١- أندرو وير، الوزير الإقليمي للتعليم.
 - ١٢- دانيال غانغيك، الوزير الإقليمي للشؤون المجلس الأعلى.
 - ١٣- زكريا دينغ، الوزير الإقليمي للصحة.
 - ١٤- جوزيف بوكلو، الوزير الإقليمي للتجارة والإعلام.
 - ١٥- ماثيو مازوك، مستشار رئيس المجلس التنفيذي الأعلى.
- وأما الجمعية الشعبية السودانية فكان المنظم لها عبد الحسد صالح، وكان الناطق الرسمي باسمها الرشيد الطاهر بكر. وأما الجمعية الشعبية للمناطق في جنوب فكان رئيسها سيبون موري، والناطق الرسمي أجلو بيدا.
- أما المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني فكان يتألف من:

السلطة التنفيذية في جمدى الأولى عام ١٤٠٢ هـ (آذار ١٩٨٢ م) على النحو المبين أدناه^(١).

- ١- جعفر محمد النميري، رئيساً.
 - ٢- عبد الماجد خليل أميناً عاماً.
- والأعضاء هم:
- ١- أبيل أثير.
 - ٢- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
 - ٣- خالد حسن عباس.
 - ٤- عمر محمد الطيب.
 - ٥- الرشيد الطاهر بكر.
 - ٦- بدر الدين سليمان.
 - ٧- مهدي مصطفى الهادي.
 - ٨- أحمد السيد حمد.
 - ٩- عون الشريف قاسم.
 - ١٠- حسن عبد الله التزاي.
 - ١١- إسماعيل الحاج موسى.
 - ١٢- عبد الله حمد عبد الله.
 - ١٣- بيتر غانكوث غوال.
 - ١٤- هيلري لوغاري.
 - ١٥- بيونا خلوال.
 - ١٦- جوزيف لاهو.
 - ١٧- لغيبه حمد الأمين.
- (١)
- ١- جعفر محمد النميري، رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الزراعة والري.
 - ٢- عمر محمد الطيب، نائب الرئيس، وزير الأمن الوطني.
 - ٣- أبيل أثير، نائب الرئيس.
 - ٤- إبراهيم منصور، وزير المالية والاقتصاد الوطني.
 - ٥- الشاذي دفع الله، وزير التعليم والتربية.
 - ٦- علي محمد فادي، وزير الصحة.
 - ٧- غاروق إبراهيم مسوك، وزير التعاون والتجارة والتسويق.
 - ٨- محمد الشتر الواسي، وزير الصناعة.
 - ٩- خالد حسن عباس، وزير النقل والتواصلات.

- ١٠- يابكر علي النوم، وزير الشهد والعمل.
- ١١- محمد شريف التهامي، وزير الطاقة والتعدين.
- ١٢- محمد مها، إدريس، وزير مجلس الرئاسة.
- ١٣- خالد الخير عمر، وزير مجلس الرئاسة.
- ١٤- أحمد عبد الرحمن محمد، وزير الشؤون الداخلية.
- ١٥- محمد ميرغني مبارك، وزير الشؤون الخارجية.
- ١٦- أبو بكر محمد عثمان صالح، وزير شؤون مجلس الوزراء.
- ١٧- حيدر محمد كسون، وزير القوى العاملة.
- ١٨- يوسف ميخائيل نجيت، وزير الشؤون القانونية.
- ١٩- شيخ بشير الشيخ، وزير اللامركزية.
- ٢٠- محمد محمود سليمان، وزير الشؤون الصحية.
- ٢١- حسن عبد الله الترابي، وزير العدل والنائب العام.
- ٢٢- بشير إبراهيم عثمان الشاق، وزير دولة للمالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٢٣- عبد الرحمن عبد الوهاب، وزير دولة للمالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٢٤- عثمان عبد الرحمن حكيم، وزير دولة للزراعة.
- ٢٥- صغيرون زين الصغيرون، وزير دولة للري.
- يوسف سليمان، وزير دولة للطاقة والتعدين.
- محمد عثمان أبو ساق، وزير دولة للشؤون الداخلية.
- أحمد سليم أحمد، وزير دولة للتعاون والتجارة والتعاون.
- محمد الحسن أحمد الحاج، وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

الجلس الأعلى للمناطق الجنوبية

- ١ - كاسولا عبد الله وإراس، رئيس المجلس.
- ٢ - أندرو ماركوت، نائب الرئيس، وزير التعاون الإقليمي، والتطور التنظيمي.
- ٣ - جوزيف كوال، الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٤ - لورنس وول، الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٥ - توني مادوت، الوزير الإقليمي للصحة والرعاية الاجتماعية.
- ٦ - صموئيل كينوت، الوزير الإقليمي للسياحة والصناعة.
- ٧ - أوتوان داك، الوزير الإقليمي للطاقة والإعلام.
- ٨ - هيليب أوبايغ أوبوي، الوزير الإقليمي للتربية والتعليم.
- ٩ - ألكسندر نجيب، الوزير الإقليمي لشؤون المجلس التنفيذي الأعلى.

- ١٠- ويلسون ابرماها، الوزير الإقليمي للشؤون القانونية والتنسيق.
- ١١- مانوه نايت، الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.
- ١٢- إرنو لوب، الوزير الإقليمي للصناعة والتعدين.
- ١٣- نيقولا أوبوا، الوزير الإقليمي للإسكان.
- ١٤- صموئيل رينزي، الوزير الإقليمي للخدمة العامة والقوى العاملة.
- ١٥- داريوس بشير، الوزير الإقليمي للنقل والمواصلات أما الجمعية الشعبية فقد أصبحت تضم ١٥١ عضواً منهم:
- ٦٨ ينتخبون لمدة أربع سنوات.
- ٧٠ يقدمهم العمال والاتحادات.
- ١٣ يختارهم الرئيس.

وكان رئيس الجمعية الشعبية بدر الدين سليمان والناطق الرسمي عز الدين السيد. أما الجمعية الشعبية للمناطق الجنوبية والتي اختيرت في جادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (أيار ١٩٨٠ م) في جوبا فقد كان رئيسها سيمون موري، والناطق الرسمي أهلو بوا.

أما الاتحاد الاشتراكي السوداني فقد كانت رئاسته تتألف من:

- ١ - جعفر محمد النميري، رئيساً.
- ٢ - عوض مالك، نائباً للرئيس.
- أما المكتب السياسي فقد شغل:
- ١ - ايل ألجير.
- ٢ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
- ٣ - خالد حسن عباس.
- ٤ - عمر محمد الطيب.
- ٥ - الرشيد الطاهر بكر.
- ٦ - بدر الدين سليمان.
- ٧ - أحمد سيد أحمد.
- ٨ - عون قاسم الشريف.
- ٩ - إسماعيل الحاج موسى.
- ١٠ - حسن عبد الله الترابي.
- ١١ - عبد الرحمن محمد.
- ١٢ - حيد عني شاتن.
- ١٣ - الحاج محمد.

وأصبحت كما هو موضح أدناه^(١). وقد انتهت لجنة تعديل القوانين من

- ١٤- بشر بشارة.
- ١٥- أحمد إبراهيم دبريخ.
- ١٦- عبد الله حد عبد الله.
- ١٧- بيتر خانكوت فوال.
- ١٨- يونا ملوال.
- ١٩- جوزيف لاهو.
- ٢٠- نليسة أحد الأمين.

- (١) ١- جعفر محمد العمري: رئيس الدولة، رئيس الوزارة، وزير الدفاع.
- ٢- عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، وزير الأمن الوطني.
- ٣- جوزيف لاهو: نائب الرئيس.
- ٤- إبراهيم منعم منصور: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٥- عثمان سيد أحمد اسماعيل: وزير التعليم.
- ٦- علي محمد فادي: وزير الصحة.
- ٧- محمد الشير العراجي: وزير الصناعة.
- ٨- خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
- ٩- بابكر علي التوم: وزير التشييد والعميل.
- ١٠- محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
- ١١- عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
- ١٢- بهاء الدين محمد إدريس: وزير في مكتب الرئيس.
- ١٣- خالد الحمر عمر: وزير في مكتب الرئيس.
- ١٤- أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
- ١٥- محمد عثمان أبو سائق: وزير الإعلام والتوجيه الوطني.
- ١٦- محمد مبرخي مبارك: وزير الشؤون الخارجية.
- ١٧- أبو بكر محمد عثمان صالح: وزير في مكتب رئيس مجلس الوزراء.
- ١٨- محمد الحسن أحمد الحاج: وزير في مكتب رئيس مجلس الوزراء.
- ١٩- حيدر محمد كيبسون: وزير شؤون القوى العاملة.
- ٢٠- يوسف ميخائيل هيت: وزير الشؤون القانونية.
- ٢١- شيخ بشر الشيخ: وزير شؤون الامركزية.
- ٢٢- محمد محبوب سلمان: وزير الشؤون الصحفية.
- ٢٣- حسن عبد الله الترامي: وزير العدل ونائب العام.

مهمتها، وأخذ تطبيق الشريعة الإسلامية يُنفَّذ من شهر ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، فأنار ذلك الأمر الأعداء، وكان الأرض قد زلزلت تحت أقدامهم فتحرك اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات النصرانية، والدول الصليبية، وأتباع الأنظمة الوضعية كلها، وإسرائيل، وأصحاب العصيات، وحذّر الرئيس السوداني من مغبة ذلك، فخاف على مركزه، وأخذ يُغيّر رأيه ويُبدّل طريقه إذ استحسب الحياة الدنيا، وكانت السلطة التنفيذية في جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) على النحو الموضح أدناه^(١).

- أما المجلس التنفيذي الأعلى للحزب فقد بقي وكان في ذلك العام على النحو الآتي:
 - ١- جيمس جوزيف تومبورا: رئيس المجلس.
 - ٢- داهول اتول: نائب الرئيس والوزير الإقليمي للشؤون القانونية.
 - ٣- اوتوان داك: الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
 - ٤- فليب أومانع أويوي: الوزير الإقليمي للثروة والتعليم.
 - ٥- أجو ديدبي: الوزير الإقليمي للزراعة والموارد الطبيعية.
 - ٦- نيكاتور مانوك: الوزير الإقليمي للصحة والرحابة الاجتماعية.
 - ٧- ارشجنولو تولوك: الوزير الإقليمي للإسكان.
 - ٨- سفيرينو والي: الوزير الإقليمي للنقل والمواصلات.
 - ٩- فاروق أكاشاه: الوزير الإقليمي للتجارة والإعلام.
 - ١٠- جون وول: الوزير الإقليمي للتنسيق والتطوير التنظيمي.
 - ١١- هاباكوك سوزو: الوزير الإقليمي للتساحة والصيانة والموارد.
 - ١٢- صموئيل رينزي: الوزير الإقليمي للخدمات والقوى العاملة.
 - ١٣- شارلس هوات كالفوني: الوزير الإقليمي للحكومة الامركزية.
 - ١٤- نيقولا أوبيا: الوزير الإقليمي للتجارة والتسويق.
 - ١٥- دانيال ماتويس: الوزير الإقليمي للصناعة والتعدين.
 - ١٦- كورنيلو كوروم: الوزير الإقليمي للتنسيق في الخرطوم.
 - ١٧- فرنسيس وانجوا: الوزير الإقليمي لشؤون المجلس التنفيذي الأعلى.
 - ١٨- باسيفيكو لادولوليك: مستشار الشؤون السياسية.
 - ١٩- هاريس بيتر: مستشار الحكومة الشعبية المحلية.
- (١) جعفر محمد العمري: رئيس الدولة.

أعلن الرئيس جعفر محمد النميري في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (١٠ آذار ١٩٨٥ م) عن اكتشاف مؤامرة ضده من الإخوان المسلمين، فالتقى القس على بعضهم، وأبعد الآخرين، وأعلن تغيير الوزارة^(١). وألغت

عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، وزير الأمن الوطني.
جوزيف لاخو: النائب الثاني للرئيس.
الوزارة:

- ١ - جعفر محمد النمير: رئيس الوزراء، وزير الدفاع.
- ٢ - إبراهيم منعم منصور: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
- ٣ - عثمان سيد أحمد إسمايل: وزير التعليم.
- ٤ - علي محمد فاوي: وزير الصحة.
- ٥ - —: وزير التعاون والتجارة والتنمية.
- ٦ - محمد الشيب الواسي: وزير الصناعة.
- ٧ - خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
- ٨ - أسيل البير: وزير التشييد والعمل.
- ٩ - محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
- ١٠ - عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
- ١١ - بهاء الدين محمد إدريس: وزير في مكتب الرئاسة.
- ١٢ - خالد الخير عمر: وزير في مكتب الرئاسة.
- ١٣ - أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
- ١٤ - محمد خلوي صالحين: وزير التوجيه والإعلام الوطني.
- ١٥ - محمد ميرغني مبارك: وزير الشؤون الخارجية.
- ١٦ - أبو بكر محمد عثمان صالح: وزير في مكتب رئاسة الوزارة.
- ١٧ - محمد الحسن أحمد الحاج: وزير في مكتب رئاسة الوزارة.
- ١٨ - بدر الدين سليمان: وزير العمل والضمان الاجتماعي.
- ١٩ - الرشيد الطاهر بكر: وزير العدل والنائب العام.
- ٢٠ - رأس الدولة:

١٠ - رأس الدولة:

جعفر محمد النميري: رئيس الدولة.
عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، رئيس جهاز أمن الدولة.
جوزيف لاخو: النائب الثاني للرئيس.
الرشيد الطاهر بكر: النائب الثالث للرئيس.

الدولة دعم الغذاء والوقود، فارتفع سعر الخبز بنسبة ٣٣٪، فازداد إحساس الناس بالضيق، وقامت المظاهرات التي كانت تمهيداً للانقلاب الذي قام بتاريخ ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م) أي بعد أقل من شهر من إعلان الرئيس جعفر النميري لاكتشاف مؤامرة من الإخوان المسلمين ضده، ولم يكن ذلك الإعلان سوى وجود مبرر لضرب هذه الجماعة، وقد عمت الغوضى البلاد مدة هذا الشهر وهذا ما دعا الجيش للتحرك والقيام بالانقلاب.

٢ - مجلس الرئاسة:

- جعفر محمد النميري: رئيس مجلس الوزراء.
عبد الرحمن سوار الذهب: وزير الدفاع.
عبد الرحمن عبد الوهاب: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
عثمان سيد أحمد إسمايل: وزير التعليم والقرية.
عبد السلام عيسى: وزير الصحة والرعاية الاجتماعية.
فوزي رحم وصلي: وزير التجارة والصناعة والتعاون.
أبو عورون: وزير الشؤون القانونية.
خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
أسيل البير: وزير التشييد والعمل.
محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
خالد الخير عمر: وزير في مكتب الرئيس.
علي ياسين إبراهيم: وزير الشؤون الداخلية.
علي محمد شمو: وزير الثقافة والإعلام.
عالم عثمان: وزير الشؤون الخارجية.
محمد الحسن أحمد الحاج: وزير شؤون الرئاسة.
فرح حسن: وزير العمل والضمان الاجتماعي.
حسن بشير: وزير الطيران المدني والسياحة.
صعرون زين الصفيون: وزير الري والطاقة الكهربائية.
يوسف محمد عبد الرحمن: وزير الدولة في مجلس الرئاسة.
موصي الحيد: وزير العدل والنائب العام.

نلاحظ مما تقدم أن عهد الرئيس جعفر محمد النميري قد مرّ بأربع مراحل:

١ - التعاون مع الشيوعيين وتسليمهم المناصب الحساسة في الدولة والمراكز العسكرية، وتقديم العناصر الملتحقة غير أنهم لم يصدقوا معه، ولم يقبلوا منه ما دام ليس منهم، ولم يُظهر شيوعيته، ولم يُعلن قيام الدولة الشيوعية في السودان، ولم يرتبط بموسكو، رغم أن الدولة بأيديهم لذا فقد قاموا ضده بانقلاب، ولكنهم فشلوا، وحصلوا على بعض ما اقترفوا.

٢ - التوجّه نحو الرأسمالية، وتقديم العناصر الموالية للغرب والمعروفة بالاتجاه العلماني، غير أن الشعب ضاق ذرعاً بالانتهازيين، وأصحاب المصالح، وعانت الدولة من الفساد، والرشوة.

وأراد سدنة النظام الرأسمالي من الرئيس جعفر محمد النميري أن يسير خطوات أوسع نحو الانغماء بالأحضان، والتتكّر لعقيدته وأمت، وأن يفتح المجال للتصير في الجنوب على نطاق كبير، وأن يعلن استقلال الجنوب لترتفع الإرساليات التصيرية بصورة أرحب رغم أنه أعطى الجنوب المزيد من الحرية وجعل منه إقليماً شبه مستقل ولكن لم يفتح التصرون ومن وراءهم بهذا بل يريدون المزيد...

٣ - التوجّه نحو الإسلام إذ لم يرض عنه سدنة النظام الرأسمالي ولا الإرساليات التصيرية، ولا اتحاد الكنائس العالمي بما أجبره على تركهم والتحرّك تدريجياً نحو الإسلام عدوهم الألد، وربما تحرّك في نفسه الإيمان، وعزّ عليه أن يتخلّى عن عقيدته أو أن يجعل أمة هماً فأخذ يعود إلى انبئائه بعاطفة لا بإيمان صادق، وقد يكون نظر بعين الواقع لوجود أن بلاده لم تكن من الشيوعية إلا الغنال، ولم تحصد من الرأسمالية إلا الشوك، وقد جرب كلاهما وبقيت بلاده فقيرةً بيّسةً متخلّعةً فأراد تجربة الإسلام فانتقل نحو، فأخذت أوضاع البلاد تتحسن وتزدهر، وشعر

السكان بالطمأنينة، وساروا وراء رئيسهم وأبدوه، ولو استمرّ الوضع بتطبيق الإسلام لتقدّمت البلاد، وعاش الناس بأمن ورفاهية.

٤ - طار صواب أعداء الإسلام، وخشوا أن تخرج السودان من أيديهم إلى النهاية، وأن تحذو البلدان الإسلامية حذوها وتطبّق الإسلام، وأن يقبل الناس نحو الإسلام بعد أن أحسّوا بالخير، ويسلم من لم يسلم، وهذا ما يُشكّل خطراً على سدنة الصليبية واليهودية، والبلدان النصرانية كلها، وعلى أصحاب النظريات السياسية والاقتصادية، ورجال الأنظمة الوضعية... لذا فقد حوَقوا الرئيس جعفر محمد النميري من استمراره على هذا السلوك، وحذّروه من بقاءه على هذا التفكير...

خاف النميري وقرر تغيير خطه فأعلن عن اكتشافه مؤامرة من الإخوان المسلمين ضده فبدأ بالتخلّي عنهم، والحرب عليهم، ورجع يلتبس النصر من الغرب ومن الشرق... فأظهروا تأييدهم له، وحياتته من خصومه... وأبطنوا رمية في أماكن المهلات... وتضايق المسلمون أيضاً منه بعد أن رأوا انغماءه في أحضان الأعداء... وخافوا أن يضيعوا ما كسبوه من تطبيق الشريعة وحصلوا عليه من الأمن والطمأنينة وتحسن الأوضاع الاقتصادية...

قامت حركة ضده وأطاحت بنظامه الغريب. وبقي المسلمون يعملون على استمرار تطبيق القوانين الشرعية، وأخذ الأعداء من رأسماليين، وشيوعيين، وعلمايين، وصليبيين، ويهود يُحاربون استمرارية تطبيق تلك القوانين ووجدوا صفوفهم وعملوا على دعم حركة التصرّد في الجنوب للتخلّص من تطبيق الشريعة الإسلامية ووضعوا ثقلهم وراء تلك الحركة الانفصالية، وحلف الدول المجاورة النصرانية، ويدعم ذلك اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التصيرية، والدول النصرانية كافةً من شيوعية ورأسمالية، وإسرائيل، وكل من يسرّ في فلك هذه الدول.

لذا أصبح استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحدّ الفاصل للتفاهم أو الاختلاف في كل حوار أو مناقشة، وتأييد النظام القائم أو محاربه.

ورغم أن الرئيس جعفر محمد النعمري قد جعل من الجنوب إقليماً خاصاً، وجعل له مجلساً تنفيذياً أعلى أشبه ما يكون بحكومة مستقلة فإن جون قرنق بحتمه مسؤولية كل ما حدث إذ يدعي أن جعفر النعمري كان يريد أن يتخلّص من معاهدة وأديس أبابا، عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م). كما يتهمه مجلس المجلس الثباني والتنفيذي للجنوب عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) دون سند دستوري.

الانقلاب العسكري الثالث

١٦ رجب ١٤٠٥ - ١٦ رجب ١٤٠٦ هـ

(٦ نيسان ١٩٨٥ - ٢٦ آذار ١٩٨٦ م)

قام بالانقلاب وزير الدفاع عبد الرحمن سوار الذهب مع عدد من كبار ضباط الجيش الذين شكّلوا المجلس العسكري^(١) الأعلى الذي تحمّل مسؤولية نسيير الحكم، وقد أعلن من البداية أنه لا يريد الاستئثار بالسلطة، وإنما سيسلمها إلى حكومة مدنية بعد مرحلة انتقالية لا تزيد على السنة، وقد وفى بوعدته فعلاً.

عمل المجلس العسكري قبل كل شيء على إنهاء قضية الجنوب، ودعا ما يُسمّى بالحركة الشعبية المتحرّدة إلى صفوف القوى الوطنية التي قامت بالحركة الانقلابية غير أنه لم يجد أية استجابة من قبل المتحرّدين.

وأصدر المجلس العسكري عفواً عاماً، وأمر بوقف إطلاق النار، ووجّه النداءات المتكررة إلى جون قرنق للحضور إلى الخرطوم للتفاهم. غير أن

(١) هم المجلس العسكري

١ - الفريق أول، عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب.

٢ - الفريق نوح الدين عبد الله.

٣ - الفريق يوسف حسين.

٤ - الفريق توفيق خليل.

٥ - اللواء حسن نوح.

التمردين وصف المجلس العسكري برئاسة عبد الرحمن سوار الذهب^(١) أن
(مايو رقم - ٢ -) وأخذ جون قرنق يدعو إلى التمرد، ويحرض السكان
على القيام ضد الحكم العسكري القائم.

كثف قائد الانقلاب العسكري عبد الرحمن سوار الذهب رئيس نقابة
الأطباء دفع الله الجزولي بتشكيل حكومة انتقالية^(٢) لمدة سنة واحدة، تجري
في نهاية مدتها انتخابات الجمعية التأسيسية، وتسلم الحكم للمدنيين.

أرسل رئيس الوزراء دفع الله الجزولي خطاباً إلى جون قرنق زعيم
الحركة الشعبية المتمردة في الجنوب للانضمام إلى صفوف السودانيين
والتفاهم معهم، غير أن جون قرنق شن هجوماً على الحركة العسكرية وعلى
الحكم في بيان أصدر بتاريخ ٢٩ رجب ١٤٠٥ هـ (١٩ نيسان ١٩٨٥ م)

كرداً على خطاب رئيس الوزراء، ثم أصدر بياناً آخر بتاريخ ٨ رمضان
١٤٠٥ هـ (٢٧ أيار ١٩٨٥ م) هاجم فيه الحكام العسكريين الجدد بشكل
أعنف مما جاء في البيان الأول.

وأعلنت الحركة الشعبية المتمردة في الجنوب بتاريخ ١٦ ذي الحجة
١٤٠٥ هـ أنها ستدعو على خطاب رئيس الوزارة دفع الله الجزولي، غير أنها لم
تفعل. وكانت مطالب جون قرنق التي أعلنتها بعد قيام الحركة العسكرية في
١٦ رجب ١٤٠٥ هـ هي إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي اتخذت في
ذي الحجة من عام ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، ووقف إطلاق النار،
ودفع حالة الطوارئ، ووقف إعلان سيادة الشمال على الجنوب.

ولما كانت قضية الجنوب أهم مشكلة تواجه السودان لذا فقد جرت
عدة مبادرات، وكان منها:

مبادرة جوزيف لاغو:

جوزيف لاغو أحد زعماء الجنوب، تسلم الوزارة مرات عدة، وتقلد
منصب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى في الجنوب سنوات عدة. اقترح أن
تترك الحركة الشعبية المتمردة في الجنوب شعار الاشتراكية الذي ترفعه لأنه
غير مقبول سواء أكان في الشمال أم في الجنوب، كما اقترح قيام حكومة
قوية على أساس نسبي بين الشمال والجنوب، وبناء جيش سوداني على
أساس نسبي أيضاً، وإقامة مجلس رأس للدولة مؤلف من خمسة أعضاء
على أن يكون اثنان منهم من أبناء الجنوب.

مبادرة الأساقفة النصارى:

تعد التصراية قضية الجنوب السوداني قضية ذات أهمية بالغة بالنسبة
لها حيث يجري فيها صراع بينها وبين الإسلام على حد رأي مدلتها من
الأساقفة والبطارقة لذا فهم يبتدون أنوفهم في كل موضوع يبل يثيرون

(١) كان عبد الرحمن سوار الذهب صديقاً لجون قرنق. وقل أن يعلن جون قرنق لثورة
يومين كان عند عبد الرحمن سوار الذهب في منزله وقد تناول عنده طعام الغداء.

(٢) تشكلت الحكومة في ٢ شعبان ١٤٠٥ هـ (٢٢ نيسان ١٩٨٥ م) على النحو الآتي:

- ١ - دفع الله الجزولي، رئيساً للوزراء.
- ٢ - صموئيل أرو، نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للري.
- ٣ - إبراهيم طه أبوب، وزيراً للخارجية.
- ٤ - عوض عبد المجيد، وزيراً لمالية، والتخطيط.
- ٥ - سيد أحمد السيد، وزيراً للتجارة، والتعاون، والتنمية.
- ٦ - عبد العزيز عثمان موسى، وزيراً للطاقة، والصناعة، والتعدين.
- ٧ - بيتر جات كوت، وزيراً للثقل والواصلات.
- ٨ - صديق عابدين، وزيراً للزراعة والوارد الطبيعية.
- ٩ - حسين أبو صالح، وزيراً للصحة والرعاية الاجتماعية.
- ١٠ - أوليفر باتال بينو، وزيراً للخدمة العامة والعمل.
- ١١ - اللواء عباس مدني، وزيراً للداخلية.
- ١٢ - أمين مكي مدني، وزيراً للتشبيد والبناء.
- ١٣ - محمد بشير حامد، وزيراً للتثاقفة والإعلام.
- ١٤ - بشير حاج التوم، وزيراً للتعليم.

الشعب والفرصى باستمرار ضد الحكم القائم، ويتحركون باسم الصليبية ويحترسون النصارى في العالم أجمع ودولهم ضد المسلمين ولدعم الجنوب ولو كان دعماً للوثنية.

تقدم الأساقفة بمبادرة منهم باقتراحات في ربيع الثاني من عام ١٤٠٦ هـ (كانون أول ١٩٨٥ م)، ومن هذه الاقتراحات إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المعمول بها، وإيجاد حلول لمشكلات الجنوب.

مبادرة الحكومة:

كان الحكم السوداني قبل هذا، وفي مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م) قد طرح إجراء تجمع وطني يضم جميع القوى الشعبية في السودان ليبحث قضية الجنوب.

مبادرة حزب الأمة والنقابات:

تم اجتماع بين حزب الأمة ممثلاً في إدريس الناب، وبشير عمر علي، وشاركت فيه بعض النقابات وبين الحركة الشعبية المتعددة مبادرة من حزب الأمة، وقد تم الاجتماع في شهر رجب من عام ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، واقترح حزب الأمة تجميد قوانين الشريعة الإسلامية، وقد عُرف هذا الاتفاق باسم «اتفاقية كوكادام».

الحكم المدني الثالث

١٦ رجب ١٤٠٦ - ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ

(٢٦ آذار ١٩٨٦ - ٣٠ حزيران ١٩٨٩ م)

وجرت الانتخابات النيابية في السودان لتشكيل الجمعية التأسيسية في شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) حسب الوعود التي قطعها على نفسه قائد الانقلاب العسكري عبد الرحمن سوار الذهب، واجتمعت الجمعية التأسيسية في ١٦ شعبان ١٤٠٦ هـ (٢٦ نيسان ١٩٨٦ م)، وحاز حزب الأمة على أكثر الأصوات، وتلاه الحزب الاتحادي الديمقراطي فالجبهة الإسلامية، فاختر الصادق المهدي رئيساً للوزارة^(١)، كما تشكل في الوقت

- (١) تشكلت الوزارة يوم الاثنين ٧ رمضان ١٤٠٦ هـ (١٥ أيار ١٩٨٦ م)، وقد ضمت لثانية وزراء من حزب الأمة، وستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وأربعة وزراء من أحزاب الجنوب، وأبعد عن الوزارة الحزب القومي السوداني الذي يرأسه فلييب مبيوش، وكانت الوزارة على النحو الآتي:
- ١ - الصادق المهدي، رئيساً للوزراء، وزيراً للدفاع (الأمة).
 - ٢ - عمر نور الدائم، وزيراً للزراعة. (الأمة).
 - ٣ - آدم موسى مادبو، وزيراً للتجارة. (الأمة).
 - ٤ - مبارك عبد الله العاقل، وزيراً للصناعة. (الأمة).
 - ٥ - بكري أحمد حديد، وزيراً للتربية. (الأمة).
 - ٦ - صلاح الدين عبد السلام خليفة، وزيراً لشؤون مجلس الوزراء. (الأمة).
 - ٧ - بشير عمر علي، وزيراً للتأهيلية. (الأمة).
 - ٨ - عبد الحمود حاج صالح، وزيراً للعدل. (الأمة).
 - ٩ - زين العابدين الشريف المهدي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للخارجية (الاتحادي الديمقراطي).

نفسه مجلس لرياسة الدولة^(١) من خمسة أعضاء يُمثلون الحزبين الرئيسيين وهما: حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إضافة إلى عضو يُمثل الجنوب. وقد شغلت مشكلة الجنوب الحكومة والشعب المدة كلها.

قام الصادق المهدي بزيارة للحبشة، والتقى فيها مع جون قرنق لمدة تسع ساعات يوم ٢٤ شوال من عام ١٤٠٦ هـ (١٦ تموز ١٩٨٦ م)، وأبدى الصادق المهدي وجهة نظره في إعادة النظر في اتفاقية (كوكادام) لأنه لم يُشارك فيها حزبان رئيسيان هما: الاتحادي الديمقراطي، والجهة الإسلامية إضافة إلى أن إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية لا بد لها من إجماع بديل لها قبل إلغائها. غير أن جون قرنق رأى أن الصادق المهدي يريد التهرب من الاتفاق، وأن إعادة النظر في الاتفاقية أو إلغائها لا بد من موافقة كل من حضر الاتفاقية، وحدث خلاف بين الرجلين، وعند قرنق أن الاتصال مع ليبيا ومع الحبشة ليس له من داع لولا الرغبة في العمل على خلق حركته لذا فقد أعلن عن توطين نفسه بحزب طويلاً.

وفي ١١ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (١٦ آب ١٩٨٦ م) أسقطت الحركة الشعبية الجنوبية طائرةً مدنيةً فوق مدينة (ملكال)، بإطلاق صاروخ من نوع سام - ٧ - فأغلقت قناة الحوار.

أما الجهة الإسلامية فقد عارضت اتفاقية (كوكادام)، وأرسلت وفوداً إلى الحبشة، وكينيا، وأوغنده، وانكلترا التقت بمُمثلين عن الحركة الشعبية التي يتزعمها جون قرنق، وطرحت حلاً لقضية الجنوب مُغابراً لاتفاقية كوكادام، وهو ما عُرف بميثاق السودان، ونرى إقامة حكم الحادي في البلاد، وعقد مؤتمر للسلام بدلاً من المؤتمر القومي الدستوري ذلك في شهر جمادى الأولى من عام ١٤٠٧ هـ (مطلع عام ١٩٨٧ م).

ندوة واشنتون:

في ١٧/١٨ جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (١٧/١٦ شباط ١٩٨٧ م) عقد فرانيس دنغ أحد زعماء الجنوب السوداني، وكان وزيراً أيام حكم جعفر النميري ندوةً في مدينة واشنتون في معهد (ودور ويلسون) الدولي للعلماء، وقد رأى رجال الندوة أن قضية الجنوب ليست صراعاً بين المسلمين والنصارى، ولا بين الشمال والجنوب، وإنما نتيجة التخلف القائم في جنوبي السودان، وأنه يمكن اعتماد اتفاقية (كوكادام) منطلقاً لحلّ المشكلات.

وفي ٧ رمضان من عام ١٤٠٧ هـ (٥ أيار ١٩٨٧ م) أسقطت قوات جون قرنق طائرةً سودانيةً أخرى فوق مدينة (ملكال) أيضاً، فلازداد الوضع سوءاً، وخاصةً أنه كان قد أشيع في الشهر الماضي عن محاولة جرت لتغيير نظام الحكم غير أن الصادق المهدي قد نفى ذلك.

وفي ١٦ شوال ١٤٠٧ هـ (١٣ حزيران ١٩٨٧ م) أعلن الشيوعيون عن رأيهم في القضية فاقترحوا إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء

- ١٠- سيد أحمد حسين، وزيراً للداخلية (الحادي ديمقراطي).
- ١١- محمد طاهر جبلاي، وزيراً للإسكان. (الحادي ديمقراطي).
- ١٢- محمد وفيق أحمد، وزيراً للإعلام. (الحادي ديمقراطي).
- ١٣- محمود يوسف أبو حميرة، وزيراً للشعرة. (الحادي ديمقراطي).
- ١٤- حسين أبو صالح، وزيراً للصحة. (الحادي ديمقراطي).
- ١٥- الدواغرا دنغ، وزيراً للحكم المحلي. (جنوب).
- ١٦- جاشو ديلوار، وزيراً للحكم المحلي. (جنوب).
- ١٧- إسمايل أبانكار، وزيراً للقوة الجوية. (جنوب).
- ١٨- وولتر كونيوك، وزيراً للعدل.
- ١٩- خالد باهي، وزيراً للوحدة والسلام.
- ٢٠- سرفينو وافي، وزيراً للاتصالات. (جنوب).

(١) ضم مجلس رئاسة الدولة، أحمد علي ميرغني رئيساً من الحزب الوطني الاتحادي، وإدريس البنا نائباً للرئيس من حزب الأمة، وكل من ميرغني البصري من الوطني الاتحادي، وعمل حسن تاج الدين من حزب الأمة، وباسمليكو لادولغ مثلاً للجنوب.

التعاقبة الدفاع المشترك مع مصر لإعطاء الثقة للحركة الشعبية المنهدة
وزعماء الجنوب كافة.

وفي ذي الحجة من عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) تقدم الرئيس
السيحري (أوباسنغو) بمبادرة منه وبوساطة من فرانسيس دينغ باقتراح لحل
مشكلة الجنوب بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، والاتفاقات العسكرية.
وتحديد جدول أعمال المؤتمر الدستوري.

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) قام وفد من الأحزاب
الإفريقية السودانية بزيارة الحبشة، وأوغنده، وكينيا، والتقى الوفد بممثلين
عن الحركة الشعبية المنهدة وزعماء تلك الدول وتم توقيع ثلاثة موانيق
التزموا فيها بحل الحركة الشعبية والتوقيع على اتفاقية (كوكادام).

وعمل الرئيس الأوغندي (يسوري موسفي) على الوساطة لحل
المشكلة... ولكن الحركة الشعبية قد رفضت المبادرة وكل ما سبق من
مبادرات.

وفي ربيع الثاني من عام ١٤٠٨ هـ (أواخر عام ١٩٨٧ م) قامت قوات
الحركة الشعبية باحتلال الكرمك، وتصدت لها القوات الحكومية وأوقفتها
من التقدم.

وفي جمادى الأولى من عام ١٤٠٨ هـ (مطلع عام ١٩٨٨ م) تم التوقيع
على ميثاق السودان الانتقالي الذي يقضي بتشكيل لجنة من الأحزاب الموقعة
عليه كافة، وتسمى لجنة كلى الأحزاب، وقد شكلت هذه اللجنة لجنة
تسيير برئاسة (باسفيكو لادولغ) عضو مجلس الرئاسة، غير أن حل
حكومة الائتلاف وتشكيل حكومة الوفاق^(١) قد جدد نشاط اللجنة.

(١) تشكلت حكومة الوفاق في ٢٨ رمضان ١٤٠٨ هـ (١٤ أيار ١٩٨٨ م) على النحو
الآتي:

١ - الصادق المهدي، رئيساً للوزراء.

وفي احتفالات ليبيا بالقائع من أيلول (٢٠ محرم ١٤٠٩ هـ) حضر
وفد سوداني إلى طرابلس، وكان برئاسة حسين سليمان أبو صالح وزير

- ١ - العربي أول منقاد عبد الماجد خليل، وزيراً للدفاع.
- ٢ - حسين سليمان أبو صالح، وزيراً للخارجية.
- ٣ - حسن عبد الله القزالي، وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.
- ٤ - فاتح السبحاني، وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية.
- ٥ - بكري أحمد عدلي، وزيراً للطاقة والتعدين.
- ٦ - صلاح الدين عبد السلام خليفة، وزيراً للشؤون رئاسة مجلس الوزراء.
- ٧ - محمود بشير جاج، وزيراً للري والموارد المائية.
- ٨ - شيخ محبوب، وزيراً للتربية والتعليم العالي، والبحث العلمي.
- ٩ - ريتشارد حاكوي، وزيراً للتسويق الاقليمي، وتخطيط الحكم المحلي.
- ١٠ - أوهام محمد موسى، وزيراً للصحة.
- ١١ - عبد الوهاب عثمان، وزيراً للصناعة.
- ١٢ - علي حاج محمد آدم، وزيراً للتجارة الداخلية، والتعاون، والتنمية.
- ١٣ - إسمايل أحمد كمر، وزيراً للثروة الحيوانية.
- ١٤ - والدواغر دينغ، وزيراً للثقل.
- ١٥ - تاج السر مصطفى عبد السلام، وزيراً للاتصالات العامة.
- ١٦ - عثمان عمر علي المعاشي، وزيراً للأشغال العامة، وتخطيط إسكان.
- ١٧ - ماسيور أبور، وزيراً للعمل.
- ١٨ - مبارك عبد الله العاضل المهدي، وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
- ١٩ - عبد الله محمد أحمد حسن، وزيراً للثقافة والإعلام.
- ٢٠ - أحمد عبد الرحمن محمد، وزيراً للرعاية الاجتماعية، وشؤون اللاجئين.
- ٢١ - شيو دي وال، وزيراً للشباب والرياضة.
- ٢٢ - حسن شوا، وزيراً للإغاثة والتأهيل.
- ٢٣ - فضل الله علي فضل الله، وزيراً للخدمة العامة، والإصلاح الإداري.
- ٢٤ - عبد الملك المحلي، وزيراً للشؤون الدينية.
- ٢٥ - أمين بشير قلين، وزيراً للسياسة، والقضاء، والطيران.
- ٢٦ - المحلو بيد، وزيراً رئيساً لمجلس الجنوب
وبدا حستت هذه الوزارة:
- ١ - حشيرة وزراء من حزب الأمة.
- ٢ - ستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي.

الخارجية السوداني، وقد جرت مفاوضات مع المسؤولين في ليبيا لتشكيل
 لجان سودانية - ليبية للإعداد لمشروع الوحدة بين البلدين، وقد صدر
 بيان مشترك بهذا الشأن، إذ أعلن نائب الأمين العام للحزب الاتحادي
 سيد أحمد الحسين أن الحزب يرفض أي شكل من أشكال الوحدة مع
 ليبيا، وذلك للعلاقة التاريخية التي تربط الحزب بمصر والتي أرسى دعائمها
 علي الميرغني راعي الحزب، وإسماعيل الأزهرى مؤسس الحزب ومعظم
 القيادات التقليدية للحزب. هذا مع العلم أن وزير الخارجية السوداني رئيس
 الوفد حسين سلهان أبو صالح هو الذي وقع على البيان المشترك، وهو من
 الحزب الاتحادي نفسه. كما أعلن تاج السر محمد صالح وزير الدولة بوزارة
 الخارجية السودانية وهو من الحزب الاتحادي الديمقراطي نفسه عدم عهده
 أو موافقة على البيان، وأن التوقيع على البيان إنما تم بصفتي حسين سلهان
 أبو صالح الشخصية لا بصفتي الوزارة ولا بصفتي الحزبية، فتمت وزير
 الخارجية بأن التوقيع قد تم بصفتي الحكومية كما أن أعضاء من الحزب قد
 شاركوا في إعداد هذا بيان مُستراً إلى زميله في الوفد وفي الوزارة وفي
 الحزب، وهو أحمد سعد عمر وزير شؤون رئاسة الجمهورية. أما صحافة
 الحزب الاتحادي فكانت تسخر من هذا المشروع.

أما حزب الأمة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء، وهو الحزب الرئيسي
 في الحكم فقد أعلن تأييده للبيان، ومشروع الوحدة، وإن وزير الإعلام
 عبد الله محمد أحمد الذي ينتمي إلى حزب الأمة هو الذي قطع برامج
 الإذاعة وأذاع البيان، كما أن عمر نور الدام وزير المالية والاقتصاد وهو
 من كبار رجالات حزب الأمة قد أعلن صراحةً تأييده وتأييد الحزب
 لمشروع الوحدة، واتهم الحزب الاتحادي بالنهرب من المسؤولية، وقال: إن

٣ - حسة وزراء من الجبهة الإسلامية.

٤ - حسة وزراء من الأحزاب الجنوبية الصغيرة والتي تؤيد رئيس الوزراء.

٥ - وزيراً واحداً يُعْتَل الحزب الوطني السوداني الذي يُعْتَل سكان جنوبه.

الشريف حسين الهندي كان من أكبر المؤيدين لمشروع الوحدة مع ليبيا،
 وقد وقع بياناً بذلك عام ١٣٩٢ هـ، كما شارك يومها بالتوقيع على ذلك
 البيان حزب الأمة ممثلاً بشخصية (عمر نور الدام)، والإخوان المسلمون
 ممثلين بعثمان خالد مضوي.

وأما الجبهة الإسلامية فكان موقفها عادياً ليس فيه شيء من المعارضة
 رغم توقيع اثنين من أعضائها على البيان وهما عثمان خالد مضوي،
 ومهدي إبراهيم، وفي الوقت نفسه ليس في موقفها نوع من الحماة.
 وهذا قد جعل خلافاً في الحكومة حسب انتهاءات أعضائها، وفي الوقت
 نفسه وقع خلاف بين أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي.

وتقدمت الحكومة الجديدة بمبادرة جديدة عن طريق الحيشة (منستو
 مريام)، وقد نصت المبادرة على عقد اجتماع تمهيدي لمناقشة ترتيبات وقف
 إطلاق النار، وتنشيط عمليات الإغاثة للمناطق المتضررة، وموعد، ومكان
 اللقاء للمؤتمر القومي الدستوري، وجدول أعمال المؤتمر، ومناقشة طبيعة
 الدولة أهي مركزية أم اتحادية؟ وموضوع الدين والسياسة، وتوزيع الثروة
 والتنمية العادلة، والمشاركة في الحكم.

وجرت عدة لقاءات بين ممثلين من حزب الأمة ومن الحركة الشعبية
 نوقشت فيها اتفاقية (كوكادام) وإمكانية تعديلها باتفاقية جديدة.

الاتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية:

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) التقى بعض أعضاء الحزب
 الاتحادي الديمقراطي برئاسة سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب،
 نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية مع وفد من حركة جون قرنق،
 وبحثوا موضوع إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت مع مصري ١٧
 جمادى الأخيرة ١٣٩٦ هـ (١٥ حزيران ١٩٧٦ م)، ورأى الحضور

مدينة (واو) بلحظت وكان على متن الطائرة أيضاً عدد من القادة
المسكبين^(١).

إن هذا الحادث أعطى صفة الحداد لتلك الاتفاقية كما أعطى المرور
لمعارضة الجبهة الإسلامية لهذه الاتفاقية.

انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة فأعاد الصادق المهدي
تشكيل الوزارة حيث دخلتها الجبهة الإسلامية^(٢). وبقيت مشكلة الجنوب
شغل السلطة الرئيسي.

(١) اوعت جماعة جون فرنق أن الذين أطلقوا الصاروخ على الطائرة من الذين كانوا داخل
الأحزاب وتم بملء ما تم من التفاق، مع العلم أن عبد الماجد خليل هو الذي كان قد
بعث جون فرنق إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على شهادة الدكتوراه.

(٢) شمل التعديل الوزاري عدداً من الوزارات، وقد تبين بموجبه:

- ١ - حسن عبد الله القراني، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتجارة.
 - ٢ - والدواغوا ديبغ، نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للزراعة والموارد الطبيعية.
 - ٣ - مأمون يوسف، وزيراً للصحة.
 - ٤ - مبارك عبد الله الفاضل المهدي، وزيراً للداخلية.
 - ٥ - عبد الله محمد أحمد، وزيراً للاقتصاد.
 - ٦ - حسن شيخ إدريس، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
 - ٧ - حبيب سرتوب الصو، وزيراً للطاقة والتعدين.
 - ٨ - تاج السر مصطفى، وزيراً للنقل والمواصلات.
 - ٩ - بشير عمر محمد فضل الله، وزيراً للتجارة والإعلام.
 - ١٠ - حافظ الشيخ زاكمي، وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.
- أما باقي الوزارات فلم تحدث فيها تغييرات حيث احتفظت في حقيبتها الوزارية كل من:
- ١١ - الفريق أول عبد الماجد حامد خليل وزيراً للدفاع.
 - ١٢ - عمر نور الدائم، وزيراً للمالية والتخطيط.
 - ١٣ - علي الحاج محمد آدم، وزيراً للتجارة الداخلية.
 - ١٤ - أحمد عبد الرحمن محمد، وزيراً للرعاية الاجتماعية والزكاة.
 - ١٥ - محمود بشير جامع، وزيراً للتسليحة والفضاء.
 - ١٦ - صلاح الدين عبد السلام خليفة، وزيراً للشؤون الرئاسية.
 - ١٧ - رينقارو ماركوي، وزيراً للتنسيق الإقليمي.

ضرورة لقساء الزعيمين زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان
المريغي، وزعيم الحركة الشعبية جون فرنق. بدأت المحادثات في (لندن) ثم
انتقلت إلى (نيروبي) ثم إلى (أديس أبابا) حيث التقي الزعمان، وانفقا في
٩ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٨٨ م) على:

- ١ - تجميد قوانين الشريعة الإسلامية.
- ٢ - إلغاء الاتفاقات العسكرية ومنها معاهدة الدفاع المشترك مع مصر.
- ٣ - وقف إطلاق النار.
- ٤ - رفع حالة الطوارئ.
- ٥ - عقد المؤتمر الدستوري في ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (٣١ كانون أول ١٩٨٨ م).

غير أن الجبهة الإسلامية قد عارضت هذه الاتفاقية بعنف، ولما كانت
الجبهة مشاركة في الحكومة لذا فإن الحكومة لم توافق على هذه الاتفاقية،
وسقطت عندما طُرحت على المجلس الثياني، وهذا ما دعا إلى خروج
الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكم، كما اضطر أعضاء الحزب في مجلس
رئاسة الدولة إلى الاستقالة^(١)، وجاءت هذه الأزمة في الوقت الذي حدثت
فيه زيادة في أسعار السكر الأمر الذي أدى إلى انشقاق في الجبهة الداخلية.

وفي يوم الخميس ١٣ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م)
أي بعد الاتفاقية بثلاثة أيام أُطلقت قوات جون فرنق صاروخاً من نوع
سام - ٧ - على طائرة وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل والقائد العام
للقوات المسلحة السودانية الفريق أول فتحي أحمد علي بعد إقلاعها من

(١) أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في مجلس رئاسة الدولة أحمد علي مريغي رئيس
المجلس، ومريغي الصعدي.

عبر برغن:

عقد ما عرف بجنر «برغن» في النرويج، وقد ضم كل القوى السياسية بالسودان بما فيها حركة «قرنق» وقد هدّد وقد الجبهة الإسلامية فيها إذا طرّح موضوع اتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، ولكن لم يتوصل الحضور إلى نتيجة.

محاولة انقلاب:

جرت محاولة انقلاب أعدّها أنصار الرئيس السوداني السابق جعفر محمد النميري غير أنها فشلت وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون أول ١٩٨٨ م).

مذكرة القوات المسلحة:

تقدّمت القوات المسلحة بمذكرة إلى الحكومة، وطالبتها بتوسعة قاعدة الحكم، وبحث قضية الجنوب بشكلٍ جدي، إمّا بتقديم المال للقوات المسلحة للقضاء على المتمردين، وإمّا بالمفاوضة لإحلال السلام.

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:

شكّل الصادق المهدي حكومةً جديدةً^(١١) في ١٨ شعبان ١٤٠٩ هـ (٢٥ آذار ١٩٨٩ م) لبحث قضية الجنوب بشكلٍ جدي. فتبّت مبادرة

١٨- فضل الله على فضل الله، وزيراً للخدمات العامة، والإصلاح الإداري.

١٩- إسمايل أدكر، وزيراً للقوة الجوية.

(١٠) تشكلت الحكومة ولم يكتمل بعد توزيع المقاطع الوزارية. ودون اشتراك أحزاب الجنوب التي وقد خلاف فيما بينها أدى إلى سحب مرشحها للوزارة. كما حدث خلاف داخل حزب الأمة فأسلدت وزارة الطاقة والتعدين إلى عمر بشر الذي كان قد أصغر وزارة النقل، ومن ثمّ بليت دون وزير. ولام الصادق المهدي باستئصال مجلس رئاسة الدولة بقبول الحكومة حتى يزول الفوض الذي ساء الأجراء الشعبية في الأيام

السلام، وشكّلت لجنة وزارية لهذا الغرض. واجتمعت اللجنة الوزارية مع ممثلين عن الحركة الشعبية وتحدّد يوم ١٧ صفر ١٤١٠ هـ (١٨ أيلول ١٩٨٩ م) موعداً لاجتماع المؤتمر الدستوري.

وعاد الصادق المهدي بعد خمسة أشهر من توقيع اتفاقية الحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي والحركة والشعبية فوافق عليها، وجرّت الجولة الأولى من المباحثات في شهر ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، وتقرر أن تكون الجولة الثانية في ١ ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (٤ تموز ١٩٨٩ م) غير

السابقة. وقد صدرت المراسم الخاصة بتشكيلها من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي مناصفة، وكانت على النحو الآتي:

١- الصادق المهدي، رئيساً لمجلس الوزراء. من حزب الأمة

٢- مبارك عثمان رحمة، وزيراً للدفاع. من حزب الأمة

٣- عمر نور الدام، وزيراً للبلدية والتخطيط. من حزب الأمة

٤- مبارك العاقل المهدي، وزيراً للداخلية. من حزب الأمة

٥- الشيخ محبوب جعفر، وزيراً للتربية والتعليم. من حزب الأمة

٦- بشير عمر، وزيراً للطاقة والتعدين. من حزب الأمة

٧- إسمايل أدكر، وزيراً للإسكان والأشغال. من حزب الأمة

٨- محمود بشر جماع، وزيراً للري والقوى المائية. من حزب الأمة

٩- صلاح الدين عبد السلام خليفة، وزيراً لشؤون الرئاسة. من حزب الأمة

١٠- سيد أحمد الحسين، وزيراً للخارجية. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١١- حسين أبو صالح، وزيراً للإعلام. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٢- أوعاج محمد موسى، وزيراً للرعاية الاجتماعية. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٣- موهبي عبد الرحمن، وزيراً للتجارة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٤- عثمان عمر علي العباسي، وزيراً للصنادق ونائباً عاماً. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٥- إبراهيم عثمان، وزيراً للصناعة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٦- عبد الرحمن أبو الكفل، وزيراً للصحة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٧- عكاشة بابكر، وزيراً للعمل. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

١٨- أبو زيد محمد صالح، وزيراً للخدمة العامة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي

أن حركة الجيش التي قادها العميد عمر حسن أحمد البشير قد أنهت الموضوع.

محاولة انقلاب:

أعلن الصادق المهدي عن محاولة انقلاب وقعت في ١٥ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (١٨ حزيران عام ١٩٨٩ م) بقيادة العميد صلاح الضوي من سلاح المظلات، والعميد علي يوسف، والمقدم محمد أبو سن، وأعلن أنها كانت لصالح الرئيس السوداني السابق جعفر النميري.

الانقلاب العسكري الرابع

في صباح يوم الجمعة ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩ م) وقع الانقلاب العسكري الرابع بقيادة العميد الركن عمر حسن أحمد البشير^(١)، الذي أعلن نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة الجديد^(٢) في

(١) عمر حسن أحمد البشير، ولد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) في قرية جنوب شادي ندمي (حوش ودبالقا) حصل على الثانوية العامة عام ١٣٨٥ هـ، وتحقق بالكيفية العسكرية، وتخرج منها ١٣٨٧ هـ في سلاح المظلات، وينتمي إلى قبيلة (المجطين)، ونال درجة الماجستير في العلوم العسكرية (أركان حرب) من الخرطوم، وانتدب للعمل في وزارة الدفاع في دولة الإمارات العربية عام ١٣٩٩ هـ، ثم عمل في القيادة العامة رئيساً لأركان حرب سلاح المظلات، ثم في اللواء الثامن جنوبي كردفان، ثم في منطقة (باتشو) جنوبي السودان، ولقد فرقته العسكرية لتحرير مدينة (مايوم) من أيدي المتطرفين عام ١٤٠٧ هـ، وله سبعة إخوة ذكور هو أكبرهم. وانتدب إلى القاهرة لحضور دورة تدريبية، وهو في طريقه من جنوبي السودان إلى القاهرة مكث في الخرطوم للراحة عدة أيام وحضر للانقلاب وقاده.

(٢) تألف مجلس قيادة الثورة من:

- ١ - العميد الركن عمر حسن أحمد البشير رئيساً.
- ٢ - العميد الركن الزبير محمد صالح نائباً للرئيس.
- ٣ - العميد الركن التيجاني آدم طاهر عضواً.
- ٤ - العميد الركن فيصل علي أبو صالح الزين عضواً.
- ٥ - العميد الركن عثمان أحمد حسن عثمان عضواً.
- ٦ - العميد الركن إبراهيم ناهل إيدام عضواً.

السودان، وقد أعلن قادة الانقلاب بيانهم باسم الحركة القومية لتصحیح الأوضاع، ثم أطلقوا على أنفسهم «ثورة حزيران»، ثم «ثورة الإنقاذ الوطني»، وقد أعلنت البيانات الإطاحة بحكومة الصادق المهدي، وتعطيل الدستور، وحلّ المجلس النيابي، والأحزاب السياسية، وبمجلس رأس الدولة، وحكومات الأقاليم، وجميع النقابات، ومصادرة أملاك الأحزاب. وألغت رخص الصحف، وحلّت الجمعيات كلها غير الدينية منها ثم عين قائد الانقلاب نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع، وقائداً للقوات المسلحة، وفي اليوم التالي للانقلاب، أعلن العفو العام، وتوقّف إطلاق النار، ونشاط عمليات الإغاثة.

وقع الانقلاب في الوقت الذي كان فيه رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغني في اليونان لقضاء إجازته هناك. كما أن رئيس الوزراء الصادق المهدي كان يستعدّ للسفر إلى ليبيا للقيام بزيارة رسمية، وكان سيخاطب الخرطوم في اليوم التالي للانقلاب.

وفي يوم الاثنين ٧ ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (١٠ تموز ١٩٨٩ م) أي بعد عشرة أيام من وقوع الانقلاب تشكلت الوزارة برئاسة قائد الانقلاب

- ٧ - العميد الركن البحري حسين محمد فراج عضواً.
- ٨ - العميد الركن سليمان محمد سلمان البدوي عضواً.
- ٩ - العميد الركن الطيار فيصل مدني عضواً.
- ١٠ - المقدم الركن محمد الأمين خليفة بونس عضواً.
- ١١ - المقدم الركن بكري حسين صالح عضواً.
- ١٢ - الرائد إبراهيم شمس الدين إبراهيم عضواً.
- ١٣ - العميد دومنيك كاسباتو قبوا وألغت عضواً.
- ١٤ - العميد بيو بيكون دينغ عضواً.
- ١٥ - العميد مارتن ملوال أروب عضواً.
- ١٦ - العميد البحري صلاح الدين محمد أحمد كزار.

العميد عمر حسن البشير^(١)، والذي حلّ بعدها رتبة فريق وفي ١٧، ١٨ محرم ١٤١٠ هـ (١٩ و ٢٠ آب ١٩٨٩ م) كانت جولة المفاوضات الأولى للسلام سافر وقد إلى الحشدة برئاسة العميد محمد الأمين خليفة والتقى بممثليه عن الحركة الشعبية، وتم الاتفاق أن يكون الاتصال مباشراً بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية عن طريق السفارة السودانية في أديس أبابا.

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - الفريق عمر حسن أحمد البشير، رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
- ٢ - العميد الزبير محمد صالح، نائباً لرئيس الوزراء.
- ٣ - المقدم العسب إبراهيم محمد خير، وزيراً لشؤون الرئاسة.
- ٤ - علي سعلوك، وزيراً للخارجية.
- ٥ - العميد فيصل علي أبو صالح، وزيراً للداخلية.
- ٦ - حسن إسمايل البني، وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.
- ٧ - علي محمد شمو، وزيراً للثقافة والإعلام.
- ٨ - سيد علي زكي، وزيراً للتأهية والتخطيط الاقتصادي الوطني.
- ٩ - أحمد علي قنيت، وزيراً للتساحة والموارد الطبيعية.
- ١٠ - عبد الله عتيق نيال، وزيراً للإرشاد والتوجيه.
- ١١ - نائلي بانكي أسبو، وزيراً للحكم المحلي وتنسيق شؤون الأقاليم.
- ١٢ - يعقوب أبو ثورة موسى، وزيراً للري.
- ١٣ - عبد النعم حوجي، وزيراً للطاقة والتعدين.
- ١٤ - محمد عمر عبد الله، وزيراً للصناعة.
- ١٥ - محبوب البدوي محمد، وزيراً للتربية والتعليم.
- ١٦ - محمد الحادي، مأمون الرضي، وزيراً للإسكان والتشييد والمرافق العامة.
- ١٧ - بيلا أورات أدور، وزيراً للإغاثة وشؤون النازحين.
- ١٨ - علي أحمد إبراهيم، وزيراً للنقل والمواصلات.
- ١٩ - جورج كونغا، وزيراً للعمل والتأمينات الاجتماعية.
- ٢٠ - فاروق البشري، وزيراً للتجارة والتعاون والتنمية.
- ٢١ - شاذر السراج، وزيراً للصحة والرعاية الاجتماعية.

وفي الوقت الذي كان الحكم يُفاوض المتمردين كان في الوقت نفسه يستعدّ لمنازلتهم ويتصرّ عليهم، ويُقلّل من دائرة نفوذهم وذلك لأنه رأى تعنتهم، وعدم الرغبة عندهم بالوصول إلى حلٍّ إذ كان وراءهم من نصارى ويهود وعلمانيين من يُشجّعهم لئلا يفوض في أرجاء السودان رغبة منهم في امتداد نفوذ الإرساليات النصرانية لتعمل عملها في شمالي السودان وكل أنحاءه. وإن انتصار الحكم السوداني الجديد على المتمردين قد هزّ كيان الأعداء للمساعدة في دعم الحركة الشعبية في الجنوب ومدّها بما تحتاج إليه مادياً ومعنوياً، وأسّرت الحبشة، وإسرائيل، ونصارى إفريقيا، واتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات النصرانية لتقديم المساعدات والوقوف إلى جانب المتمردين، وتدعم ذلك كله الدول الكبرى وبقية الدول النصرانية التي تعدّ نفسها صاحبة الشأن.

كما أن الاتجاه العام للحكم يميل إلى الإسلام، وهذا ما زاد من حقد الأعداء حتى أن الولايات المتحدة قد قطعت المساعدات التي كانت تُقدّمها للسودان بحجة أن الحكم إسلامي وقد أعلنت هذا بكل صراحةٍ ومن غير خجلٍ، وحيداً لو يدرك المسلمون الذي يتجهون شرقاً أو غرباً إلى ما وراء هذا الإعلان.

وتنتظر الدول الأخرى لتؤدّي دورها تجاه هذا الحكم وبشكلٍ أقوى بما بدأت به الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٣ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١ كانون أول ١٩٨٩ م) جرت مفاوضات أيضاً بين الحكومة السودانية^(١) والحركة الشعبية المتمردة التي

(١) كان وفد الحكومة برئاسة اللواء الطيار عبد الحالق إبراهيم، ويضم في عضويته كلاً من:

- ١ - سعيد السودان في الحبشة علي حمري.
- ٢ - العميد كمال علي مختار.
- ٣ - عبد الباسط سيدرات.
- ٤ - عبد السمح عمر.

بترقبها جون قرنق^(١)، واستمرّت حصة أيام دون الوصول إلى نتيجة. ونبتت الحركة الشعبية المتمردة أخبارها عن طريق إذاعة أديس أبابا التي تُخصّص لها ساعة كل يوم لتذيع أبناء الحوادث الدائرة في الجنوب من وجهة نظرها، وتُوجّه النداءات لأبناء السودان، والدول المجاورة، والنصارى لدعمها، ونبتت اتهاماتها للحكومة السودانية.

ومن المؤسف أن كل من يختلف مع الحكم القائم لأي سبب من الأسباب يتجه نحو المتمردين دون التفكير في شؤون عقيدته أو أمته أو بلاده التي يُحاربها أعداء من الخارج ويدعمون جون قرنق لتؤدّي الدور عنهم، وربما يغضّ المرء الطرف عن إنسانٍ عادي جاهل فيجد له العذر لجهله أما أمثال منصور خال الذي شغل في يوم من الأيام نائب رئيس الدولة وتقلّد عدة وزارات، وعدة مناصب سياسية هامة ثم يلتجئ إلى جون قرنق ويكون رئيس وفده، والرجل الناطق باسمه، وأمثال مبارك عبد

٥ - العميد حسن فضوي.

٦ - عبد الله إدريس.

٧ - غازي صلاح الدين.

٨ - فليط أوبانغ.

٩ - ماثور أوبرور.

١٠ - أندرو كاوانغ.

١١ - أندرو ليك.

١٢ - لاج محمد إبراهيم.

١٣ - فضل السيد أبو قصيبة.

(١) كان وفد الحركة الشعبية المتمردة يضمّ:

١ - منصور خالد.

٢ - ياسر حرمان.

٣ - بنجامين برنابا.

٤ - البحا مالو.

٥ - محمد سعيد بلزعة.

الفصل الثالث الصراعات الداخلية

تزيد مساحة السودان على مليونين ونصف من الكيلومترات المربعة، وهي مساحة كبيرة، إذ تُعدّ السودان أكبر البلدان العربية مساحةً، وكذلك أكبر دول إفريقيا، ومع هذا فلا يزيد عدد سكانها على اثنين وعشرين مليوناً كثيراً، وبذا فالكثافة السكانية قليلة مع إمكانات البلاد الكبيرة.

ويختلف السكان من حيث الأصول، ويتباينون حسب نمط المعيشة، ويفترقون حسب المناطق وأنواع المناخ ومع ذلك فإن هذا لا يُسبب تفرقةً فيما بينهم، وإنما يبدو الاختلاف حسب العقيدة، وهذا هو الواقع والصحيح، وإن كان الأعداء التمثلون في المستعمرين وفي الإرساليات النصرانية هم الذين حاولوا توسعة هذا الخلاف في محاولة لنشر النصرانية بين القبائل الوثنية في الجنوب، وفي محاولة لفصل الجنوب عن الشمال. ومع هذا الذي يجب أن يُدرّكه المسلمون، ويعملوا على توثيق أواصر الصلة فيما بينهم، ويسعوا للوقوف في وجه الأعداء فإن المصالح قد فرقتهم، والأهواء قد شتتتهم، وجاءت الأحزاب السياسية فقسّتهم وجعلتهم فرقاً أمام الأعداء فشغل النبل منهم، ورسم المخططات لإذلالهم.

الله الفاضل المهدي الذي يُعدّ أحد أقطاب حزب الأمة، ذلك الحزب الذي يدعي الاتجاه الإسلامي، وحامي الأنصار، وأن أسرة مبارك من آل المهدي قد حلت لواء الإسلام في سنوات خلت... ومع ذلك فإن مجرد ابتعاده عن السلطة قد جعله يُعادي الحكم الجديد، ويتجه إلى المتطرفين، مع علمه الكامل أن العهد الجديد لا يُحارب هذه الصراوة إلا لما يجعل من أفكار وتوجّه إسلامي.

غير أن الشعب قد انتبه إلى ما لم ينتبه إليه الساسة الكبار فعضد الحكم وشتّر عن الساعد لقتال المرتدين.

الجماعات البشرية:

إن موقع السودان واتساع أرضه قد جعله موطناً لعددٍ من الجماعات البشرية وطريقاً لمرور عددٍ آخر فاستقر على أرضه بعضها ومن أهم هذه الجماعات:

١ - النوبيون:

ويعيشون في شمالي السودان على طولي نهر النيل، ويشكلون ٢,٩٪ من سكان البلاد، ويدينون بالإسلام، ويتكلمون العربية إضافةً إلى لغتهم الخاصة وهم: الدناقلة ويسكنون المناطق الواقعة إلى جنوب مدينة دنقلة، وإلى الشمال منها. وهـ المَحْسُ، شمال المجموعة الأولى، وهـ السُّكُوت، قرب الحدود المصرية. ويعيش الآن نصف هذه المجموعات في المديرية الشمالية أي في مواطنهم الأصلية، على حين قد ارتحل النصف الآخر طلباً للرزق، فأقام نصف المرتحلين في العاصمة الخرطوم، وربعهم في مديرية النيل الأزرق، وأكثر القسم الباقي يعمل في كردفان، وكسلا. ولما تجمعت مياه السد العالي أجزاء من أراضي المَحْس، والسُّكُوت، انتقلوا إلى العمل والاستيطان في مشروع «خشم القرية».

٢ - البجاة:

وينشرون في الشمال الشرقي من السودان بين البحر الأحمر، ونهر النيل، ونهر عطبرة، ويدينون جميعاً بالإسلام، ويُجيدون العربية مع لغتهم الخاصة، ويمتهنون رعي الإبل غالباً ثم الزراعة، ويشكلون ٦٪ من سكان البلاد، وهم أربع مجموعاتٍ رئيسيةٍ إضافةً إلى مجموعاتٍ أخرى وقبائل صغيرة، والمجموعات الكبرى هي: البشاريون، ويُؤلفون ١٠/١ البجاة، وجاعة «أم علي» يعيشون في الشمال الشرقي، وجاعة «أم ناجي» يُقيمون حول عطبرة حتى سهل البطانة. والأمراء، ويُؤلفون ٦/١ البجاة.

ويقيمون شمال الخط الحديدي عطبرة - بور سودان. والمهندوة، ٣/١ البجاة، وينقلون بين «سواكن» و«سَنَار». وبنو عامر، ٦/١ البجاة، ويصلون إلى إريتريا، ويسكنون في منطقة «كسلا» و«القضارف» و«خور بركة».

٣ - العرب:

ويقيمون في المناطق الوسطى، وقد جاءوا في أوقاتٍ مختلفةٍ ومنهم:

أ - المجلبون، ويعيشون على طول مجرى نهر النيل من جنوب دنقلة إلى جنوب أم درمان، وتعيش جماعات منهم على مجرى النيل الأبيض، وأخرى وسط كردفان، وهم مجموعات كثيرة، ويطون متعددة، حتى غدت بطون كثيرة وقبائل لما استقلابها، ويطن أفرادها أنهم لا يرتبطون بغيرهم.

ب - الكواولة: ويقيمون على النيل الأبيض، وشمالي كردفان، ومنهم مجموعة تسكن على النيل الأزرق.

ج - جهنة: ويعيشون في منطقة الجزيرة، وسهل البطانة، ومنهم: رفاعة، والشكرية، والحلاوين، وكنانة، والعوامرة، والخوالدة. كما انتقلت مجموعات منهم إلى غرب نهر النيل، ويعيش معظمهم في منطقة كردفان، ومنهم الكبابيش والبقارة.

الدوئج، ويذهبون الانتساب إلى بني أمية، ويقيمون بجنوب الجزيرة. وهناك الرشايدة، والزبيدية، والعبابدة، والقصرحان، والزغاوة، والبدايات، والموادير. وكلهم من العرب، والعرب في السودان جميعهم من المسلمين.

ويستكون غربي السودان في المنطقة النسوية إليهم «دارفور» وعليهم ملامح الزواج، وإن كانوا يدعون الانتساب إلى العباسيين، وهم عدة مجموعات ويبدو أن بعضها يعود إلى أصل عربي، وربما رجعت إلى بني هلال، وهي الكنجازة، ومجموعات تبدو عليها التقاطع الزيجية مثل «الداجو» و«الميدوب» و«النمام» و«القر» و«المالسيت» وغيرها.

٥ - أهل النوبا:

وهم من الزواج، ويستكون لثلال النوبا إلى الغرب من النيل الأبيض وشمال بحر الجبل، وتمثل هذه القبائل ٤٪ من مجموع سكان السودان، وبدأ الإسلام ينتشر بينهم، واللغة العربية تدخل إلى لسانهم، وحاولت الإرساليات النصرانية البروتستانتية تصغيرهم غير أنها فشلت.

٦ - المجموعة السودانية:

وتعيش في الجنوب الغربي، وتمثل ٣,٥٪ من مجموع السكان، وأبرز قبائل هذه المجموعة: الزاندي الذين لهم لغة مكتوبة، والبونغو، والميتو.

٧ - المجموعة النيلية:

وتعيش في مديرية أهالي النيل، وبحر الغزال، وتمثل ١٧,٥٪ من مجموع السكان، وأشهر قبائلها الدنكا، والنوير، والشلك، والأنوك، واللو، واللانغو، وربما كانت قبيلة الدنكا نصف هذه المجموعة، وتمثل النوير الربع.

٨ - المجموعة النيلية الحامية:

وتعيش في المديرية الاستوائية، وتمثل ١٪ من مجموع السكان، وهي عدد من القبائل مثل: الباري، والمنداري، والكوكو، والمورو وغيرها.

٩ - المصح:

وهم عدد من المجموعات تعيش في الجبال الواقعة جنوبي الجزيرة، ومنها قبائل: البرنا، واليورون.

ويعيش في السودان عدد من الأجانب تبلغ نسبتهم ١٠٪ من مجموع السكان، معظمهم من غربي إفريقية، ويقيمون في بور سودان، وكسلا، والجزيرة، وكردفان ودارفور ويعمل أكثرهم حالة أو في المشروعات الزراعية، وهناك بعض اليمنيين وبعض المصريين وغيرهم.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف الكبير في المجموعات العرقية وتجمعات القومية إلا أنه لم تحدث صراعات على هذه الأسس، وإن كانت تحدث أحياناً خلافات بين القبائل وربما كانت من أصل واحد، على مناطق الرعي، أو رعيّة في توتعة منازل هذه القبائل بعضها على حساب بعض. غير أن الصراعات التي حدثت إنما قامت على أساس العقيدة.

يدين أكثر من ٨٠٪ من السكان بالإسلام، ويشمل العرب، والبيجة، والتوبيون، والقور وجزءاً من أهل النوبا، وقسماً من سكان الجنوب.

ويدين بالنصرانية ما يقرب من ٥٪ فقط يعيش معظمهم في الجزء الجنوبي من البلاد، وقد اعتنقوا النصرانية تحت تأثير الاستعمار والإرساليات النصرانية، ورغم أن هذه النسبة قليلة إلا أن أثرها كبير وذلك بسبب الإمكانيات التي تملكها والتي تمدّها بها الإرساليات، وبسبب الدعم الكبير من قبل الدول الأوروبية عامة، وبسبب انتشار الوثنية في أماكن وجودها الأمر الذي يجعل الوثنيين الضعفاء السطاء الفقراء يتبعون النصراني الأقوياء بالدعم الذي يتلقونه، الماكزين بالمخططات التي ترسمها لهم الإرساليات، الأغنياء بالمساعدات التي تصل إليهم، ويضطر الوثنيون مسابرة النصراني للحصول على الدواء والغذاء والتعليم وكل هذا بيد الإرساليات النصرانية،

الصراع بين الشمال والجنوب:

وهو في الواقع صراع بين الإسلام والنصرانية، وهو ما أوجده الاستعمار وعملت الإرساليات التنصيرية على تحريكه باستمرار. إن الصراع بين العقائد لم يحدث في ديار الإسلام في أي مرحلة من مراحل التاريخ بل عاش أصحاب العقائد الأخرى من أهل الكتاب ومن تبعهم من المجوس في ظل الإسلام حياة كلها طمأنينة وسعادة، محفوظة أسوالمهم، مأسونة أعراسهم، محترمة عقائدهم، محبة دور عبادتهم. وإذا حدث أن وقعت بعض الأحداث البسيطة، وهي لم تقع، ورجعنا نتقصى أسبابها وجدنا جهة خارجية تُغذيها، وقد بدأت تظهر هذه الأحداث بعد الحروب الصليبية إذ احتاز بعض النصارى إلى القزاة المعتدين وبقوا على صلبة بهم بعد اضطرارهم إلى الرحيل. ثم لما ضعف المسلمون وقوي الصليبيون وقاموا بغزوهم الإستعماري بدؤوا يحركون نصارى البلدان التي دخلوها ليكونوا عوناً لهم، وأداةً يُسيرونها، وسيلةً يحكمون بها، وعيوناً لهم على أبناء وطنهم، وجهازاً للحكم مُعداً فها إذا ارتحل الصليبيون عن البلد، يُنفذون تخطيطاتهم عن طريقهم، ويبقون على ارتباطهم، وعملوا على نشر النصرانية تحت هذه الإغراءات وإغراءات منها المال، ومنها الجنس، ومنها التعليم، وتقديم الدواء والغذاء، وأعدوا لذلك الإرساليات التنصيرية لتؤدي هذا الدور على أن هذا من مهمتها الأساسية التي وجدت من أجلها فهي مؤسسات تعليمية، وصحية، واجتماعية ولكنها لم تكن في الواقع سوى مؤسسات صليبية تعمل لدينها وتطمح في بقية العقائد وخاصة الإسلام الذي تعدّه عدوها الأول، استعمارية تعمل بتوجيه دولها لتحمين نفوذها وترسيخ أقدامها في البلدان التي احتلتها، فهي تؤدي دور دولها وتأخذ منها الأعباء السخية، وتنفذ سمومها بدافع حقدتها الصليبي، على حين تدعي الدول الاستعمارية الغازية أنها دول علمانية لا تبتهم بأمر العقائد ولا تُفضل ديناً على آخر، والمجيب عندها سواء، تدعي هذا وقد أوكلت

لذا يتوهم كثير من الناس أن الجنوب نصراني، وربما شاع هذا حتى ثبت في أذهان الناس وخاصة أن أحداث الجنوب التي تتحرك بإمرة النصارى للنسب الذي سبق وذكوت. وتعيش في الشمال أقلية نصرانية في المدن، وهم من الأقباط ويعودون إلى أيام النصرانية الأولى حيث انتشرت في السودان في القرن النصارى الأول، وعاش هؤلاء النصارى بين المسلمين في أمن وأمان. كما يوجد النصارى الارثوذكس وغيرهم من أتباع بقية المذاهب، ويعود بعضهم إلى أصل يوناني، كما يرجع بعضهم إلى بلاد الشام الذين عملوا في الماضي تجاراً والذين سهل الاستعمار قدموهم إلى السودان كما سهل بحيثهم إلى مصر في تلك المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ومن المدن التي يعيش فيها هؤلاء النصارى الخرطوم، بورسودان، كسلا، القضارف، وادي مدني، عطبرة، الأبيض، كوستي.

وتوجد أعداد من اليهود لا يصل عددهم إلى المئات.

وتوجد مجموعة من اليهود الهندوس وتوزع في الخرطوم، وبورسودان، وكسلا، والقضارف.

ويعيش ١٥٪ من مجموع السكان من الوثنيين في جنوبي السودان وجبال النوبا، ورغم هذه النسبة المرتفعة قليلاً إلا أن أثرهم ضعيف بسبب الحياة البدائية التي تعيشها قبائلهم أو الساعطة الغالبة، غير أن وقوعهم تحت تأثير رجال النصرانية الذين تدفعهم الصليبية وتشنهم الإرساليات حقداً قد جعلهم يعدون دائماً ضمن أبناء الجنوب الذين يتحركون حسب الرأي النصارى. ولم يكن الخلاف قائماً قبل مجي الاستعمار. فانتكفروا هي التي أثارت الصراع بين الشمال والجنوب أو بين المسلمين في الشمال وسكان الجنوب من الوثنيين الذين يسرون بالتوجيه النصارى. وذلك بقية جذب الوثنيين إلى النصرانية والتأثير عليهم.

مهمتها إلى رجال الإرساليات المختصين بهذه الأمور فهم أقدر على تنفيذ هذه السياسة. وربما نجد النموذجاً على هذه السياسة بعمل انكلترا في السودان.

طبقت انكلترا سياستها الاستعمارية الصليبية في السودان بعد إعادة احتلاله، وقد مرّت هذه السياسة بثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى:

منذ إعادة الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد اتخذت انكلترا في هذه المرحلة قراراً بعد إعادة الاحتلال بأربع سنوات فصلت فيه الجنوب عن الشمال، وعاملت كل قسم معاملةً تختلف عن معاملة الآخر بحجة أن الجنوب في حاجة إلى المزيد من الوقت والمال والوسائل لتطويره بسبب الحياة البدائية فيه. وكانت الحجة الثانية هي حماية الجنوبيين من تجارة الرقيق التي يمارسها الشمال - حسب دعوها - إذ هي الدولة الوحيدة بالعالم، والتي تحمل وحدها صفة الإنسانية بقص النظر عما يقترف من جرائم في مستعمراتها، وتشرّد شعوباً ومحلّ مكائنها آخرين، ولكن ربما كان لها بعض المبررات وهي أنها قد فقدت هذه الإنسانية فيها بعد وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى إذ وجدت مأسى الحرب وما تقوم به الدول الأخرى فاضطرت إلى مسابقتها فوعدت اليهود بإعطائهم أرض فلسطين وإحلالهم محلّ سكانها الأمنين بشرط أن يرتكبوا أشنع الجرائم ضد المسلمين مع مراعاة حماية النصارى. وكانت النسبة الغالبة على السياسة البريطانية في جنوبي السودان عدم التدخل في شؤون هذا الإقليم إلا بالقدر الذي تُلجبه عليها ضرورات حفظ الأمن، وهيبة الحكم، وتسيير نشاط المُستعمرين، وعدم القيام بأي مشروع من المشروعات الإنشائية بسب الفقر إلا بمقدار ما تقتضيه الضرورات الثلاث: الأمن - الحكم - التنصير. وقد أعطى للمستعمرين حرية العمل النامية بغية إحداث نوع من التحسّن العام في أحوال

السكان واكتساب ولائهم للحكم الإنكليزي بالإضافة إلى كسبهم إلى التصيرية. وذلك لأن تحسّن أحوال السكان لا يتم إلا عن طريق الإرساليات التصيرية لأنها مختصة بالمعرفة التصيرية، والتعليم، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، أما دولة انكلترا العظمى يومذاك فهي غير مستعدة للقيام بمثل هذه المهام أو عاجزة عن ذلك لذلك فقد أطلقت يد الإرساليات التصيرية لتؤدّي عنها هذه الأعمال الجلييلة التي تعمل على تحسّن أوضاع السكان. وكان المنصرون يرون بسبب حاستهم الشديدة لديهم أنه لا بدّ من السعي لتصير سكان البلاد جميعاً من مسلمين وثنيين، شبليين وجوبيين فإن أوضاع السكان لا تتحسّن إلا إذا اعتنقوا التصيرية الديانة الوحيدة للحضارة والمدنية إذ لا يمكن للبشرية أن تنطوّر، وتتحرّس أوضاع أبنائها إلا إذا دانت للتصيرية، ولم يكن كرومسه حاكم السودان الإنكليزي يومذاك يرى هذا الرأي لذلك فقد تعرّض لكثير من الضغوط كي يسمح بذلك. وقسم الجنوب إلى عددٍ من مناطق النفوذ كل منطقة لإحدى الكنائس أو المذاهب التصيرية المختلفة تُمارس فيها نشاطها بحرية كاملة بغية تصير السكان، وفي الوقت نفسه فقد فُتحت بعض المدارس التصيرية في مدينة الخرطوم، وبنيت فيها كنيسة، وبُزّر ذلك بوجود عددٍ من غير المسلمين في المدينة. وكانت الحكومة التساوية تدعم الإرساليات والمدارس الكاثوليكية إضافةً إلى حكومات فرنسا وإيطاليا، على حين تدعم انكلترا الكنائس، والإرساليات، والمدارس الإنجيلية، وعدد من آباء هذه الكنيسة من ذوي النفوذ والجاه في العالم كله. وهكذا مضت الجمعيات التصيرية في مزاولة نشاطها في جنوبي السودان في حيا الحكومة الاستعمارية ومساعدتها مما كان له أعمق الأثر في تعميق هوة الاختلاف بين جزئي السودان.

وتنمذ من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت انكلترا قبل هذه المدة تعدّ مصر والسودان وحدةً ماليةً وإداريةً فلما قامت الحركة في مصر بعد الحرب الأولى صعد انكلترا ولو كانت تمسك خيطها بيدها، إلا أنها خشيت أن يمتدّ لمبدأ تلك الحركة إلى السودان، ولم تستعدّ لها، ولم تُهَيِّئ الرجال الذين يجرّكونها، ويقبضون زمامها بشكلٍ ترتاح إليه كما فعلت في مصر، لذا خافت أن تغتال الأمور من يدها وتسير الحركات على غير هواها ودون رأيها لذا فقد عملت على تغيير سياستها والعمل على فصل مصر عن السودان، والتأكيد على حياة فصل شتالي السودان عن جنوبه وبشكلٍ أوضح وأمن، وتهدف من وراء ذلك إلى عزل جنوبي السودان عن المؤثرات الإسلامية إلى أبعد حدٍّ ممكن، لذلك عملت على أن يكون الموظفون في الجنوب من أبناء المديرية الجنوبية، وإذا دعت الضرورة القصوى إلى موظفين في الجنوب لا تتوفّر في أبنائه فيجب أن يكونوا من أقباط مصر. كما جعلت العطلة الأسبوعية يوم الأحد، وبجئت إنشاء نظام لامركزي في السودان، يستهدف فصل الأقاليم الشمالية الإسلامية عن الإقليم الجنوبي الوثني، وتقرّر بناءً على هذه السياسة أن يجتمع مديرو الجنوب وحدهم منفصلين عن مديري الشمال.

وقد صدر قانون الجوازات عام ١٣٤٠هـ، وكان أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعاليةً لفصل شطري السودان بعضها عن بعض. فقد عدّ هذا القانون المديرية الجنوبية مناطق مغلقة لا يحق للمسلمين مها كانت جنسياتهم دخولها على حين يسمح لرجال الإرساليات النصرانية بصيغها بالألوان التي يرونها. وأدخل بموجب هذا القانون نظام التصاريح الذي يمنع الأجانب من دخول السودان دون إيداع أي سبب لذلك، وخوّل هذا القانون السلطة اعتبار أية منطقة تُربدها مغلقة. وجعل المناطق

المغلقة قسمين: قسم سُمي بالمناطق المغلقة تماماً وقد حرّم دخولها على الأجانب والسودانيين الشماليين تحريماً تاماً، وقسم سمح للمسؤولين بإعطاء تصريح لدخولها لمن يرون ومنع من يرون. وأقيمت منطقة مجرّدة بين الشمال والجنوب كالمناطق التي يدور فيها قتال ضار، وتوقّف فيه القتال بتوسط جهةٍ معينة.

وبعد أن تم طرد الشماليين من الجنوب، والقلاية^(١)، والغرباوين^(٢)، والسندلة^(٣) بدأ تنفيذ المخطط البريطاني بشن الحملات الإرهابية على الذين اعتنقوا الإسلام من الجنوبيين، وتسموا بأسما عربية، وبدأ فصل كل مسلم جنوبي من أي عمل حكومي يتولاه.

وفي الوقت نفسه فقد منع قانون الجوازات أيضاً هجرة الجنوبيين إلى الشمال للعمل خوفاً من المؤثرات الإسلامية عليه، وفي الوقت الذي منع التجار المسلمين شتج التجار اليونانيين والشاميين النصراني بالتجارة مع الجنوب. ولما كانت العلاقات بين جزئي السودان ليست تجارية فقط بل هي اجتهابية ورسمة لذا فقد أبعاد الموظفون الشماليون عن الجنوب أيضاً، غير أن هذا قد أنقص الإداريين، ولم يكن باستطاعة الجنوبيين ملء الشواغر الإدارية الناجمة عن رحيل الشماليين، ولم يكن التدريب كافياً لدى الجنوبيين لذا فقد عملت الحكومة على تشجيع الإرساليات النصرانية وزيادة المعونات لها للقيام بتدريب الجنوبيين على إدارة الأعمال.

وعملت الإدارة البريطانية على نحو اللغة العربية من مناهج التدريس ومن التحدث بها وشجعت اللهجات المحلية واللغة الإنكليزية كلفغةٍ بديلةٍ، كما رغبت في التعصّب القبلي، ومنعت استعمال الكلمات العربية مثل شيخ،

(١) القلاية: هو الاسم الذي يطلق في السودان على كل القادمين إليه من مسلمي حربي إغريقية، واسمه مشتق من قبيلة القولاوي.
(٢) الغرباوين: يقصد بهم سكان حربي السودان أي كردفان ودارفور.
(٣) السندلة: قوم المنطرون من أبناء حرب وأمهات من جنوبي السودان.

وسلطان، واتخذت العبارات المقابلة لها في اللهجات المحلية مثل كلمة «بنغ» عند قبائل الدنكا، وحثت زعماء العشائر وعامة الناس الجنوبيين على المحافظة على أسماهم القبلية، وكانت السلطة ترفض تسجيل أي مواطن جنوبي باسم عربي، وكانت تعطيه رقماً مؤقتاً حتى يبقى حاملاً منه اسماً قبلياً يشبه أسماء الحيوانات. ومن الغريب فعلاً أن نجد مسلماً يتكلم العربية، واسمه اسم نصراني أو وثني، ثم يتقدم بطلب للدراسة في جامعة إسلامية.

وحاربت الإدارة البريطانية صنع الألبسة العربية، وحاولت اتخاذ الأزياء الأجنبية أو الإبقاء على العربي، وربما يتساءل المرء عن هذه الحضارة التي تحرص على الإبقاء على العربي خوفاً من انتشار لباس معروف لدى شعب من الشعوب. فهل العربي خير من اللباس؟ وهل الخوف من هذا الشعب لهذه الدرجة؟ وما السبب في ذلك؟

وفي الوقت الذي ركز فيه التعليم في الشمال ركوداً تاماً اهتمت الحكومة المستعمرة بتعليم أبناء الجنوب على يد الإرساليات النصرانية لتربية الأجيال على كره الإسلام، وتنقيفهم الثقافة الغربية، وجعلهم أعرافاً لسلطانها وخاصة بعد جذبهم إلى ديارها، وكانت تزيد الإعانات إلى هذه الإرساليات بين المدة والأخرى وذلك لمساعدتها في تنفيذ خططها التي تسعى إليها. وكان التعليم في المدارس الابتدائية باللهجات المحلية التي جعلت كتابتها بالحرف اللاتيني، وفي المدارس المتوسطة كانت اللغة الإنكليزية هي السائدة.

ورأت انكلترا أن تضمّ جنوبي السودان إلى شرقي إفريقيا أو إلى أوغندا واعتبارها دولة واحدة وذلك لإبعاد الجنوب الوثني عن الشمال المسلم، ولتحول دون تقدم الإسلام نحو الجنوب، ولتقطع الطريق على الدعاة والتجار المسلمين، وليزيد عدد الوثنيين في الدولة المقترحة وفي الوقت نفسه تقل نسبة المسلمين فيضعف شأنهم ويقل مركزهم، وبدأت

انكلترا تهنيء هذه الخطة فشقت الطرق بين جنوبي السودان وأوغندا، وهي غير موجودة مع شمالي السودان، كما وجهت أبناء جنوبي السودان لإتمام دراستهم في جامعة (ماكويري) الأوغندية التي امتنتها بدلاً من التوجه إلى الخرطوم. وبظهر هذا جلياً بما وصفه الحاكم البريطاني العام للسودان في أواخر عام ١٩٢٩ م (١٣٤٧هـ) بأن سياسة جديدة ستع و تقوم على عدة أسس أهمها:

١ - إلغاء تطبيق القوانين الحديثة واللجوء إلى العرف والتقاليد للتحكم بين أبناء الجنوب.

٢ - العمل على تشجيع اللهجات المحلية، وتثبيت الحياة القبلية بكل مظاهرها وعاداتها وتقاليدها.

٣ - نشر اللغة الإنكليزية، وجعلها لغة رسمية، ولغة التفاهم الرئيسية بين القبائل الجنوبية وجماعة اللغة العربية والأسماء العربية.

٤ - بحارة العادات والتقاليد التي انتقلت من الشمال إلى الجنوب، وتشجيع العربي والإبقاء عليه.

٥ - نقل كل غسباط الإدارة والحكومة المحلية الشماليين من الجنوب. وتحدد ٣١ كانون الأول من عام ١٩٣٠ م (٥ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ) موعداً أقصى لطرد الشماليين بعدما صدر قانون الجوازات الذي تكلمنا عنه عام ١٩٢٢ م (١٣٤٠هـ).

وعمدت الإدارة البريطانية إلى تحقيق مرتبات الجنوبيين بحجة أن الحياة لا تستدعي أجوراً عالية، وأصبح أجر العامل اليومي لا يزيد على ثلاثة قروش فأزداد البؤس نتيجة انخفاض الدخل، وكانت هذه سبيل لتوجه السكان نحو الكنائس والإرساليات النصرانية وطلب المساعدات منها. وتدخلت الكنائس فعلاً وقدمت المساعدات المادية والعينية، فسدت بذلك

النقص الذي نشأ من تخفيض المرتبات، وظهرت للأهالي بمظهر العطوف الرحيم الذي يهتم بالإنسان، ولعل أن تكون هذه المساعدات مجالاً للإقبال على التصارية بعد أن سيطرت الكنائس على العاملين في القطاع الحكومي بالمدن.

٣ - المرحلة الثالثة:

وتتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عهد الاستقلال عام ١٣٧٦هـ، وقد حدثت عدة أمور سياسية جعلت الكتلرا تُعبّر سياستها القائمة في السودان، وأهم هذه الأمور:

أ - تغيّرت السياسة الاستعمارية الصليبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ أصبح مدنة الاستعمار وخاصةً الإنكليزي منه يُفضّلون تسليم الحكم في البلاد المستعمرة إلى رجال من أهل البلاد، فهم يحملون الصفة الوطنية غير أنهم يرتبطون معهم مُقابل تسليمهم السلطة، وهم مُقابل هذا يُنغذون المخططات الاستعمارية الصليبية سواء أكانت سياسية أم إقتصادية أم اجتماعية أم دينية، حيث تكون بلادهم مفتوحة لبضائع المستعمرين السابقة، ويختار المستعمرون من المواد الخام التي تتوفر في البلاد ما يشاءون وهم حرية التنقيب والاستخراج والتصدير حسب المصلحة التي يراها. ولا يرتبطون مع دولة ثانية إلا يعلمهم كما لا يعقدون معاهدة أو حلفاً مع آخرين إلا برأيهم، وللمستعمرين الحق في إنشاء قواعد عسكرية سواء أكانت برية أو بحرية أم جوية وربما كان أكثر من ذلك، وهو الاحتفاظ بعدد من جنود المستعمرين على جزء من أرض الوطن، وتقديم التسهيلات والخدمات المطلوبة وقت الضرورة وخاصةً أيام الحروب، هذا بالإضافة إلى مساعدة مدارس الإرساليات النصرانية وحمايتها وإعطائها استقلاليتها في التربية والمناهج، والحفاظ على الحرية الفردية والدينية ويقصد من وراء هذا المصطلح لا الصورة البراقة التي نعطيها، ولا الناحية الإنسانية التي ربما

تخطر على بال الناس، وإنما القصد منها إعطاء الفرد الحرية الكاملة في الفساد من شرب للخمر، وزنا، وتحرّز من الأخلاق، وحرية التعبير على كل ما هو متعارف عليه أنه غير مسموح به كالأدب السافر ويقصد به غير الأدب والكلام على العقائد والمقدسات... وقبول التصح أي العمل بالإبغاء عن الفئات والتجمّعات فهذه فرقة يمكن التعاون معها والإفادة منها، وتلك رجعية يجب الحذر منها ومراقبتها وضربها بحزم وشدة إن دعا الأمر... وربما كانت هذه الأمور ما يتطلّبها المستعمر من الذين يُؤهلهم لتسلّم السلطة أو يمنحهم الدعم والحماية إذا ساروا عليها، وإذا خالفوا حسب تحفظهم لهم يظنونه بأنفسهم خديعة أو حسب نزوات فردية تحل المستعمرون عنهم فأصبحوا عرضة للتيارات التي قد تعصف بهم أو بالأحرى سيخضعون لنقمة ساداتهم الذي ولّوهم الأمر، وسيؤيلونهم عما تصومهم عليه، والأمر سهل على المستعمرين إذ لديهم أكثر من جواد يبرأهون عليه، وكل منهم مُسرج مُعدّ للوقت اللازم، ولذا يكون الخنوع أكثر والخوف أشدّ على المنصب، والنمك به يؤدي إلى الاستسلام للذي يُخشى منه. ومن يُطاح به يكون عبرةً خلفه فيبقى أكثر طواعيةً وأشدّ خضوعاً، مثل هؤلاء، وعلى هذا النهج رعى المستعمرون لهم أحوالاً قبل أن يرحلوا واستمرّ ذلك بعد ذهابهم.

قدّر المستعمرون أن هذه البلاد نتيجة ظروفها الاقتصادية ستبقى مرتبطةً بالاستعمار الذي خَطَط لهذه السياسة، فالواد الأولية التي تنتجها البلاد لا تجد لها سوقاً إلا في أوروبا، والمصنوعات ليس لها معامل في البلاد لذا، وهي بحاجة إليها، مضطرة إلى أن تشتريها من أوروبا. وبهذه السياسة يُوقر المستعمر على نفسه تكاليف الإدارة، وإيجاد الحماية على حين لم يتغيّر شيء بالنسبة إليه من الناحية الخارجية والاقتصادية بل والاجتماعية، وفي الوقت نفسه فهو ليس بحاجة إلى مقاومة الحركات التي تُطالب بالاستقلال، وليس بحاجة إلى الإعلام للردّ على الدعاية ضدّه والنقمة عليه

فإن ما يُؤيده يُحقِّقه على أيدي أبناء البلاد الذين تقوم عليهم النعمة والحركات والثورات ويستدعيه الأمر إلى الطش والعنف وربما كان هذا من طبعه وسياسته الخاصة المحلية والموجهة، وينظر المستعمر من بعيد ويُرَوِّدُ إنها أحداث داخلية لا تتدخل فيها.

ب - دلت خطلت انكلترا في شرقي إفريقيا على ضعف وعدم وضوح وخاصةً فيما يتعلق بربط جنوبي السودان بشرقي إفريقيا نتيجة الخلاف وعدم التجانس، وما يجب أن يُبدل من جهود وأموالٍ في سبيل رفع المستوى.

ج - النقد الشديد لسياسة الفصل التي تنتهجها انكلترا فقد قدم مؤتمر المحرّبين إلى حكومة السودان عام ١٣٦٠هـ مذكرةً تقضي بإلغاء نظام المناطق المغلقة، ورفع القيود التي كانت مضروبةً على تحركات السودانيين داخل بلادهم، وأرسلت لجنة السودان، التي أنشئت عام ١٣٦٥هـ لجنة فرعيةً لدراسة أوضاع الجنوب، حيث قدمت تقريراً إضافياً بعد زيارتها للجنوب فضحت فيه السياسة البريطانية وانتقدتها أشدّ النقد.

وبناءً على ذلك كله، وبناءً على الصعوبات التي كان يجدها الموظفون الإنكليزيون في الجنوب وخاصةً بالنسبة إلى الأسماء حيث كان للكثير أسماء يُعرفون بها بين أتريابهم وفي القبيلة وهي أسماء عربية بينها هي في السجلات الحكومية أسماء قلبية، وهذا ما يستغرق وقتاً طويلاً للتحقيق من هذا. لذا عقدت الحكومة مؤتمراً في مدينة «جوبا» عام ١٣٦٦هـ برئاسة السكرتير الإداري وعضوية مديري المديرية الجنوبية، ومدير ديوان شؤون الموظفين، وسبعة عشر من أعيان الجنوب بعضهم زعماء العشائر وبعضهم الآخر من خريجي مدارس الإرساليات النصرانية، وستة أعضاء من الشمال، وقرّر المؤتمر رغبة الجنوبيين في الاتحاد مع الشمال في دولة واحدة، وبناءً عليه تقرّر وجوب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة، كما يجب تشجيع التجارة وتحسين المواصلات بين الجزأين، وتوحيد سياسة التعليم.

أخذت انكلترا بمقترحات المؤتمر وغيّرت سياستها السابقة، وربما فكّرت في الإبقاء على السودان موحداً، وتستطيع بما لها من نفوذ في الإقليمين وبما بينها من خلافٍ أن تُثير المشكلات في كل وقت ترى من مصلحتها ذلك، وكثيراً ما يلجأ المستعمرون إلى مثل هذا فقبل أن يرحل المستعمر يُبغى بعض المشكلات الهامة أو الخلافات القائمة بين أجزاء الدولة الواحدة أو مع الدول المجاورة لها. وهكذا كان لانكلترا الأثر الكبير في وجود مشكلة جنوبي السودان وترك جراح عميقة بين الشمال والجنوب لا يمكن علاجها ومعالجتها بسهولة.

وجاء الاستقلال عام ١٣٧٦هـ والسودان موحد غير مجزأ، وإن كانت فكرة التجزئة قائمةً في نفوس عددٍ من أبناء الجنوب، ممن اعتدتهم الدولة المستعمرة من النصارى، ومن رتبهم على هذه الفكرة وعلى كره الشمال المسلم.

اصطلحت الحكومة الوطنية أثناء تطبيق سياستها التعليمية الموحدة بالواقع المرّ الذي أوجده في الجنوب المستعمرون والإرساليات النصرانية، ولذا فقد اهتمت بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما معالجة المشكلة على الصعيد السياسي والدستور فقد أوكل الأمر كله إلى لجنة الدستور القومية التي لم تكن من صلاحياتها بحث هذا الأمر. كما أن أعضاء الجنوب في هذه اللجنة قد انسحوا منها عندما رفضت البحث في طلب تقديماً به قبل الاستقلال لإقامة حكومة اتحادية في المديرية الجنوبية.

تأسس في الجنوب حزب «الاتحاد الوطني السوداني» (ساتو)، وبرأس هذا الحزب (جوزيف أودوهو) وأمين سره (وليم دينغ) ومساعداه (أكري غادين) كما انضم إليه (ساترينو لاهورا)^(١) رئيس حزب الأحرار الجنوبي، وكثير من المتحسين والذين لديهم حماسة زائدة ضدّ الشمال.

(١) قتل ساترينو لاهورا على الحدود الأوغندية عام ١٣٨٧هـ.

ومع استمرار مشكلة الجنوب استمرت الصدامات بين أبناء الشمال وأبناء الحكومة الوطنية وبين أبناء الجنوب الذين قادهم حزب الاتحاد الوطني السوداني، وزادت أعمال التمرد والعصيان.

استمرت مشكلة الجنوب وازدادت تأزماً أيام الحكم العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود إذ ظهرت في الجنوب منظمة عسكرية عُرفت باسم (أنبانيا) ومعناها تعبان الكوبرا السام الأسود، وقد أعلنت في بيان لها أن الصبر قد نفذ، وأن العنف هو الطريق الوحيدة للوصول إلى حل حاسم، ونشطت هذه المنظمة في أعمالها، وأخذت تتلقى المساعدات العسكرية والمادية من جهات دولية متعددة، ولعل أكبر المساعدات كانت تأتي عن طريق الإرساليات التنصيرية.

حاولت الحكومة العسكرية معاجة مشكلة الجنوب غير أنها سلكت حلاً غير مقبول إذ اتخذت أسلوب البطش والإرهاب والقتل دون تمييز مما أذهل مسلمي الجنوب حيث نالهم ما نال غيرهم وأصاب الأمتين ما لحق بالتمردين وهذا ما أجزع عدداً من المسلمين في الجنوب إلى العمل مع الوثنيين ضد تصرف الحكومة غير الصحيح، فقد قُتل عدد من زعماء التجار وكبارهم، واضطر عدد من السكان إلى الهرب خارج الحدود عبر أراضي أوغندا، والحشة، وكينيا، وتشاد.

وإضافة إلى هذا فقد أقدم الحكم العسكري على طرد الإرساليات التنصيرية من الجنوب على أنها أساس المشكلة، ومع أنه تصرف داخلي ومنطقي إلا أنه قد أزعج المستعمرين بشكل كبير فطار صواهم لأنهم يعملون خلف رجال تلك الإرساليات، ومنذ تلك اللحظة تغيرت النظرة للحكم العسكري وبدأت تقوية خصومه وتجميع صفوفهم، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة حيث ضم أحزاب الشمال وأحزاب الجنوب إضافة إلى اتحاد الكنائس العالمي، وجبهة الهيئات التي نعمت التقابلات والهيئات التي

تشكلت إثر ذلك. ونتيجة المقاومة اضطرت الحكم العسكري إلى ترك السلطة وتسلمتها حكومة مدنية برئاسة سر الختم خليفة، ووعد رئيس الوزراء في بيان وجهه إلى الشعب في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤م). أعلن فيه العفو العام عن المتمردين ومن كان قد ناصرهم من الجنوبيين، ودعا إلى عودة كل من غادر البلاد إلى الدول المجاورة لفراراً من سياسة البطش والإرهاب التي كانت سائدة أثناء الحكم العسكري، كما دعا إلى عقد مؤتمر قومي تشترك فيه جميع الأحزاب السودانية الشمالية والجنوبية ويشهده مراقبون من سبع دول إفريقية عربية وغير عربية وذلك للنظر في مشكلة الجنوب برمتها والتشاور في أكثر الوسائل نجاحاً لحلها.

عقد مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم على الصورة التي سُمي بها وذلك في شهر ذي الحجة من عام ١٣٨٤هـ (آذار ١٩٦٥م) فكان خطوة لردّ الثقة إلى النفس، ولتلمس الطريق إلى حلول سياسية وإدارية مرضية من الشمال والجنوب على حدّ سواء، وقد عاد عدد من الذين غادروا البلاد ومنهم (وليم دينغ) أحد زعماء حزب سانو وشارك في مؤتمر المائدة المستديرة، ولكن لم يلبث أن ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب.

قال الجنوبيون: إن مؤتمر جوبا عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) الذي طالب بالوحدة بين الشمال والجنوب لم يكن يمثل إرادة الجنوبيين، كما أذهى أنصاره، وإن اتفاقية ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) كانت بين انكلترا، ومصر، وأحزاب الشمال، ولم يكن أي رأي للجنوبيين فيها، وإن استغلال الشمال للجنوب كان في الماضي والحاضر إذ لم تقم أية مشروعات حيوية في الجنوب. ثم طالبوا باستقلال الجنوب، والسحاب الجيش وقوات الأمن من المديرية الجنوبية، وادّعوا أن الحكومة لا تسيطر على الوضع.

واقترحت أحزاب الجنوب وهي: حزب سانو، وجبهة الجنوب إجراء

استفتاء في مديريات الجنوب تحت إشراف هيئة مستقلة على أن ترفع حالة الطوارئ، ويعود الجيش إلى نكثاته في الشمال، وتتعهد أحزاب الجنوب بالعمل على إنهاء التمرد. ولا شك فإن السحاب الجيش من الجنوب هو تسليم زمام السلطة إلى المتطرفين. وتسرى أحزاب الجنوب أن يكون الاستفتاء على الاحتمالات الآتية:

أ - الاتحاد اللامركزي.

ب - الوحدة المركزية.

ج - الانفصال.

ونكون نتائج الاستفتاء ملزمة للشمال والجنوب على حد سواء. إن الاستفتاء الذي يجري في الجنوب بعد انسحاب الجيش وقوات الأمن سيكون تحت ترتيب وتمهية وضغط المتطرفين، وإن كانت توجد هيئة إشراف مستقلة، بل يمكن لأحزاب الجنوب أن تلعب لعبتها وعلى مرمى من هيئة الإشراف وتدعي بعدئذ ما تريده، ويتم الأمر، وتظهر النتائج، وتأخذ الصفة الشرعية، ولهذا فإن أحزاب الجنوب كانت مطمئنة إلى النتائج حسب ما ترغب.

أما أحزاب الشمال فترى أن حزب ساتو وجهة الجنوب لا يمثلان رأي الجنوبيين وإنما يفرسون أنفسهم على السكان قرضاً والدليل على ذلك أنها قد أصدرت بياناً دعوا فيه لوقف القتال، ولكن لم يستجب لندائها. ومعنى سحب قوات الأمن من الجنوب حسب طلب أحزاب الجنوب إنما معناه تعرض حياة المواطنين هناك للخطر، وخاصة أنه توجد فئات تعيش فساداً في المنطقة دون احترام لأي قانون، وكذلك بالنسبة لسحب الجيش إلى الشمال، فالجيش لكل البلاد وليس لمنطقة دون أخرى. كما لا يصح لجبهات تتمثل في الحكومة بثلاثة وزراء أن تتهمها بأنها لا تسيطر على الوضع ولا على الجيش إلا إن كان هؤلاء الوزراء لا يُعتلون أحداً. وإن كل الأقوال التي تكلمت فيها أحزاب الجنوب لا يفهم منها إلا الرغبة في

تقسيم البلاد، وهذا ما لا يرضاه مواطن. وأن الاستفتاء الآن لا يمكن أن يتم بسبب الأمطار، وسوء المواصلات، وفساد المتطرفين، إضافة إلى أن حق تقرير المصير هو حق للأمة وليس لجزء منها، كما أن الاستفتاء إعلان صريح لقتل المؤتمر. وأن انتخاب عام ١٣٧٣هـ كان مُتَمَلِّئاً للشعب السوداني تمثيلاً صادقاً، حيث تم تحت إشراف لجنة دولية، وأعلن المجلس المنتخب آنذاك استقلال السودان بحدودها الحالية المعروفة وذلك في ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٧٥هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٦م).

ورأت أحزاب الشمال أن أفضل حل هو الحكم الإقليمي حيث اعتقدت أن الحكم المركزي لا يناسب الحال بسبب وجود الخلاف، كما أن الحكم الاتحادي لن يؤدي إلا إلى الانفصال وزيادة أهمال القتال. ورأت هذه الأحزاب الشمالية أن يكون للجنوبيين في الحكومة المركزية نيابة رئاسة الجمهورية وما لا يقل عن ثلاثة وزراء، ونواب حسب السكان.

أصرّ الجنوبيون على الاستفتاء وأضافوا نقطة رابعة يمكن الاستفتاء عليها وهي الحكم المحلي، وبالنتيجة لم يتوصل مؤتمر المائدة المستديرة إلى قرار إجماعي حول شكل الحكم الذي ينبغي تطبيقه في البلاد، إلا أنه قرّر وجوب استبعاد شكلين للحل هما: الانفصال واستمرار الوضع الحالي (الدولة المركزية) لذلك طلب من الأعضاء أن يتقدموا إلى اللجنة بمقترحاتهم حول الوضع الدستوري لمعالجة المشكلة.

وأخيراً تم الاتفاق على الحكم الإقليمي، ووُصِّحت سلطات الحكومة المركزية والإقليمية والمشاركة بينها، إلا أن الخلاف قد عاد فظهر حول تقسيم البلاد إلى أقاليم، ثم أصدرت اللجنة القومية للدستور توصيات حول الحكم الإقليمي وذلك في ١٦ شوال عام ١٣٨٧هـ (١٦ كانون الأول عام ١٩٦٧م). وبينما كانت الحكومة تقوم من جهتها بتنفيذ القرارات كانت الأحوال في الجنوب سيئة وتزداد تعقيداً، حيث كانت أهمال العنف تعرقل

تنفيذ ما يجب عمله لذلك بقيت المشكلة قائمة. وتتهم الحكومة منطلقة (الأنانيا) بالقيام بأعمال الإرهاب، وتديتها، بينما يقول الجنوبيون، إن هذه الأعمال ليست من طرف واحد بل إن جنود الحكومة هم الذين يرتكبون أغلبها.

ويبدو من هذا أن المفاوضات الجنوبيين من حزب (سانو) وجهة الجنوب لا يمثلون أبداً سكان مناطقهم حيث أن أعمال التمرد لا تزال قائمة بل تزداد والمفاوضات مستمرة وأن النداء الذي وجهناه إلى وقف أعمال العنف لم يستمع إليه أحد ولم يلتفت إليه المشاهرون. ثم إن الخلاف إنما هو قائم على أساس شمال وجنوب أو مسلم وغير مسلم بعض النظر عما تعنيه كلمة مسلم، فالإخوان المسلمون والشيوعيون وبقية الأحزاب على اختلافها في الشمال على اتفاق في وجهات النظر وأحزاب الجنوب على اختلافها مع اتحاد الكنائس العالمي على اتفاق في وجهات نظرهم فالمشكلة موضوع انتهاء إلى عقيدة دون النظر إلى الإيمان بها، فالخقد على الشيوعي الذي ينتمي إلى أصل إسلامي كالحخد على أي مسلم آخر مؤمن يدينه مُنْفَعٍ لتعاليمه.

وأثناء أحد الاجتماعات تُلقت أمانة السرّ بريقة من حزب (سانو) بشرقي إفريقيا مضمونها فصل (ولم دينغ) من الحزب وتكليف جبهة الجنوب بتمثيلهم في اللجنة إلا أن (ولم دينغ) ومؤيديه أصروا على أنهم الممثلون الشرعيون لحزب (سانو)، ورغم وصول ممثل جبهة حزب (سانو) من الخارج إلا أن اللجنة قررت الاعتراف بحق حزب (سانو) في داخل البلاد بالتمثيل في اللجنة، وهكذا ظهر الانشقاق في هذا الحزب، وتزعّم (ولم دينغ) جناحاً بينما تزعم الجناح الآخر (جوزيف أودوهو) من خارج البلاد، واستمرت الانشقاقات، وتشكيل الجبهات، ومنها جبهة (أزانيا) للتححر والتي تهدف لإقامة دولة تحمل اسم (أزانيا)^(١) تبلغ

(١) أزابيا اسم لمملكة قديمة قامت في الجنوب

مساحتها ربع مساحة السودان أي ما يقرب من سئائة وخسين ألف كيلومتر مربع، ونصم ٣٧٪ من مجموع سكان السودان. وقد قامت أيضاً بحكومات جنوبية خارج البلاد، منها حكومة جنوبي السودان المؤقتة برئاسة (اكري غادين) وقامت عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، وحلّت مكانها حكومة النيل المؤقتة^(١)، ونافستها حكومة (أنايدي) المؤقتة، وكانت لكل من هذه الحكومات جهات ومصادر لتقديم المساعدات المادية والعسكرية والإعلامية ومن وراء كل هذا الإرساليات التصيرية ومجلس اتحاد الكنائس العالمي.

وظهرت خلال هذه الانشقاقات في القيادة السياسية زعامة الكولونيل (جوزيف لاهو) رئيس منظمة (الأنانيا) الذي قاد العمل السياسي والعسكري للجنوبيين من خارج البلاد.

وعندما استقرّ وضع جعفر النميري في الحكم وعد بإنهاء مشكلة الجنوب، وهي أكبر مشكلة واجهت الحكم منذ الاستقلال، وكانت سبباً رئيسياً في زوال الحكومات التي تعاقبت على البلاد. وكان الرئيس جعفر النميري قد أعلن بعد حركة ٧ ربيع الأول ١٣٨٩هـ (٢٥ أيار ١٩٦٩م) إعطاء الحكم الذاتي للجنوب، وقام بتعيين (أبيل البير) أحد زعماء الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية، ودخل في التنظيم السياسي القائم في البلاد، وأعلن عن تعيين ثلاثة محافظين جدد لمديريات الجنوب من أبناء تلك المديريات، ومثل في الوزارة عدد من الوزراء، واشترك عدد من الجنوبيين في السلك السياسي السوداني، وبدأ الاتصال بالدول المجاورة التي تعطف على الجنوبيين، وبالدول الغربية ذات العلاقة، وبمجلس اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التصيرية التي لا يتر شيء في هذا المجال دونها، وأخيراً نوات

(١) حكومة النيل المؤقتة ألقبها (غورون مارتان)، وقد عرضت اتفاقية أوبس أبابا. أما حكومة (أنايدي) فقد ألقبها الجوال (تالز) بعد فشل انقلابه ضد (غورون مارتان) وحكومته (حكومة النيل المؤقتة)، وكان قد تسلّم رئاسة أركان حكومة (اكري غادين)، وهو يعارض أيضاً اتفاقية أوبس أبابا.

الاتصالات التي انتهت باتفاقية (أديس أبابا) في مطلع عام ١٩٩٢ هـ
(آذار ١٩٧٢ م).

وتقدم الجنوبيون باقتراح نزع دول إفريقية ليكون المؤتمر المقترح فيها،
وهي: زائير، أوغنده، كينيا، الحبشة، تانزانيا، الكاميرون، ساحل العاج،
تشاد، إفريقية الوسطى. ويلاحظ أن ستاً من هذه الدول مجاورة للسودان،
وهي ذات حكومات نصرانية تُعادي الإسلام وإن كان بعضها ذا أكثرية
مسلمة وهي: الحبشة، وتشاد، وتانزانيا، وإفريقية الوسطى، والكاميرون،
وساحل العاج أما أوغنده فكان عبيدي أمين لا يزال يسير في فلك الدول
الأوروبية، ولم ينتج بعد نحو الدول الإسلامية، وكانت مقر الحكومات
الموقرة السودانية الجنوبية، إضافة إلى أنها ترعب في فصل الجنوب السوداني
عن الشمال وترى أنه ربما ينضم إليها كما كانت خطة انكسار الدولة
المتعمرة للمنطقة.

وكانت تشاد تساعد المتمردين وتعمل حكوماتها على إقامة معسكرات
لهم وتقوم على تدريبهم في أرضها، وتحرص على فصل الجنوب السوداني
عن شماليه.

وأما الحبشة فقد كانت يومذاك من أكبر مراكز العداوة للإسلام،
وقاعدة لانطلاق الاستعمار، كما أنها مركز للإرساليات النصرانية ومن هذا
المنطلق فهي تساعد ثوار جنوبي السودان ضد الشمال، ولما كانت السودان
تساعد ثوار اريتريا لذا فإن الحبشة قد اتخذت من مساعدة الجنوب ضعفاً
على الشمال لوقف مساعدة الثورة الايتيرية، وهذا ما حدث بالفعل حيث
توقفت كل مساعدة للثورة الايتيرية بل إن الحدود السودانية قد أغلقت
في وجهها تماماً الأمر الذي جعلها تضعف عما كانت عليه من قبل وكانت
عاصمة الحبشة (أديس أبابا) مركزاً لسوية القضية السودانية. ولكن يجب
أن نؤكد أن مساعدة الحبشة للمتمردين في الجنوب لم تكن ردة فعل
لمساعدة السودان الدائمة للثورة الايتيرية، وإنما كانت مساعدة الحبشة لغوم

على أساس العقيدة ومعاداة الإسلام.

ويجب ألا ننسى دعم اليهود في فلسطين للمتمردين، واتحاد الكنائس
العالمي، ثم هناك سوء المواصلات، وكثرة المستنقعات، والقنال داخل
الغابات، والبيئة التي لم يعتد الشماليون على القتال فيها. كل هذه العوامل
مجتمعة قد ضعفت على الشمال وجعلته يقبل بالشروط التي يفرضها
الجنوبيون. أما الجنوبيون فقد رأوا أن الانفصال مستحيل لأن المنطقة
فقيرة ومعزولة وسط إفريقية، وبعدة عن كل صلة بالبحر الذي يُسهل
ارتباطها ببقية دول العالم، وأن الانضمام إلى إحدى الدول المجاورة أمر
صعب، فقد كانت أوغنده هي الهدف الذي يُسمى إليه غير أنها أصبحت
الآن لا تختلف كثيراً عن الشمال بعد تحوّل الرئيس عبيدي أمين العسكري
والسياسي، إضافة إلى أن انتشار الإسلام في أوغنده وتوسّعه بسرعة يجعل
المستقبل غامضاً بل إن مصلحة التصير والإرساليات النصرانية فصل
أوغنده عن المناطق المسلمة في الشمال بدولة وثنية يكون للتصير فيها دوره
الكبير وقاعدته الخطيرة. كما أن العمل العسكري صعب لتفوق الشمال
عددياً وثقافياً، إضافة إلى سوء المواصلات التي تُعيق الحركة بالنسبة
للقوات المقاتلة.

وإن عدم اتفاق زعماء الجنوب على رأي واحد بالنسبة إلى المستقبل
لعب دوراً، فقد كان مُمثل جبهة الجنوب (أكوري غادين) قد طالب باسم
جبهته التي يتزعمها (أزيوني مندسوري) بالاستقلال للجنوب، وكثّف
(أمبيرو) الوزير في حكومة إبراهيم عبود العسكرية عام ١٣٨٤ بالعمل
لذلك، أما (وليم دينج) مُمثل حزب (سالو) فقد اقترح نظاماً اتحادياً
يُعطي فيه الجنوب صلاحيات واسعة.

هذه العوامل مجتمعة أيضاً جعلت قادة الجنوب يتنازلون عن بعض
الشروط التي كانوا في الماضي يُصرّون عليها، وجعلتهم أكثر مرونة حيث
يرضون عن بعض شروط الشمال.

٥ - تُقدّر القوات المسلّحة في الجنوب باتني عشر ألف جندي، نصفهم من الجنوبيين خلال خمس سنوات.

٦ - يتم التوقيع النهائي على هذا الاتفاق يوم ١١ صفر عام ١٣٩٢هـ (٢٧ آذار ١٩٧٢م)، وهذا التأخير لإمكانية إبلاغ الأوامر للشوار الجنوبيين حيث لا تسمح الظروف الطبيعية بالإبلاغ السريع.

ويمكن أن نقول: إن انكسار المنظمات الكنسية الدولية كان يمكنها إبقاء مشكلة الجنوب السوداني قائمةً تستفيد منها كلها وجدت لها مصلحةً في ذلك هذا فما لو كان سكان الجنوب من المسلمين حيث ترعب دائماً في اقتتال الطرفين، وإجراء فعالية الأسلحة على الجانبين. ولكن العقيدة متباينة، وزيادة القتل في الجنوبيين لا تُوافق عليه أبداً، وإقامة دولةٍ في الجنوب فيه مصلحة للاتحاد الكنائس العالمي وللإستعمار حيث ينتهي حل المشكلة. وقد نتج عن الحل.

١ - وقف القتل في أبناء الجنوب، وتوطينهم، وإعادة المشردين إلى ديارهم.

٢ - إعادة عمل التصحر بشكلٍ جيدٍ وتُنظَر بعد أن ضُغف أثناء تأزم المشكلة.

٣ - إضعاف قوة السودان بعد تجزئته.

٤ - الفصل بين مسلمي أوغنده وشمال السودان بدولةٍ مصطنعةٍ يحتملها التصحر والإستعمار.

٥ - إنهاء مشكلة إريتريا بالضغط على السودان لها إذ فكّر بمساعدة الإريترين، وحصرها بقطع كل طرق المساعدة.

٦ - إضعاف مصادر الثورة في تشاد ضد حكومة الأقلية النصرية، وقد تكررت هذه الثورة ثلاث مراتٍ خلال ستة أعوام، وقادتها من

العقد مؤتمر (أديس أبابا)، ومثل الشمال فيه (أبيل ألبير) نائب رئيس الجمهورية، وهو من مديريات الجنوب، ويرافقه (دافيد كول) أحد قادة الجنوب، وهذا التمثيل معناه موافقة الشمال على ما يُعمله الجنوب إذ كان الخلل كله بيد أهل الجنوب حيث يُمثلون الطرفين المتنازعين، أما رئيس وفد الجنوب فكان (جوزيف لاهو) قائد قوات (الأنبالا)، وحضر المؤتمر مُمثلون عن المنظمات الكنسية، والمنظمات الدولية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وانكساراً، وعدد من الدول الاسكندنافية، والفاتيكان وهذه الجهات كلها كانت وراء المشكلة. ويدل هذا الحشد على أهمية هذه القضية بالنسبة إلى الحضور وخاصةً دول أوروبا النصرية والفاتيكان.

أعدت الحكومة السودانية مؤتمراً لإغاثة وتوطين أهل الجنوب أثناء انعقاد المؤتمر، ورصدت المنظمة الدولية (اليونيسف) ثلاثة ملايين دولار للمساهمة في المشروعات الصحية.

توصل المؤتمر إلى الاتفاق على قيام اتحاد بين الشمال والجنوب، تقوم فيه الحكومة المركزية بكل شؤون الدفاع، والخارجية، والمالية، والتعليم، والمواصلات، كما شمل إصدار قانون بالعموم العام عن الذين شاركوا في التمرد والعصيان، وعملوا ضد السلطة، وتم الاتفاق على

١ - أن تكون اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، وأن تكون اللغة الإنكليزية لغة رئيسية في الجنوب إلى جانب اللغة المحلية الأساسية التي تقضي الإدارة بضرورة استعمالها.

٢ - تصح مديريات الجنوب إقليماً واحداً، ويقصد بمديريات الجنوب، مديريات أعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية بمحدودها التي كانت عليها يوم الاستقلال عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م).

٣ - تكون مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي.

٤ - يكون للإقليم الجنوبي مجلس شرعي وآخر تنفيذي.

المسلمين الذين لهم صلات مع السودان.

وقد عارضت الجبهة الوطنية السودانية، وهي التي تُعارض حكم الرئيس جعفر النميري، هذا الاتفاق، ووزعت بياناً حل توقيع حسين المهدي^(١)، رئيس الجبهة، وعمر نور^(٢)، وعثمان خالد مقضي^(٣) وقالت الجبهة في بيانها: إن هذا الاتفاق سيؤدي حتماً إلى الانفصال التام خاصة وأن مديريات الجنوب قد أصبحت إقليماً واحداً^(٤).

ويعد اتفاقية أديس أبابا فُتحت الحدود بين أوغنده والسودان في ٢٩ ربيع الأول ١٣٩٢هـ (١١ أيار ١٩٧٢م) بعد أن أُغلقت لمدة ثلاثة أعوام كاملة من قبل أوغنده بحجة أن القوات السودانية كانت تلاحق مجموعات من المتمردين داخل أراضيها.

وظنّ الناس أن الأزمة قد فرجت ولو نسبياً غير أنه لم تلت أن ظهرت بوادر أزمة جديدة في مطلع عام ١٤٠٠هـ بين الحكومة المركزية وعدد من السياسيين الجنوبيين بشأن اتجاه الحكومة إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وقد بعث عدد من السياسيين الجنوبيين مذكرةً إلى الرئيس النميري يُحذرونه من مغبة هذا العمل. وردّ النميري بإجراء استفتاء في الجنوب لمعرفة الرأي بهذا الشأن، فالتقسيم الجنوبيون إلى فريقين: أحدهما يُوافق على التقسيم حتى لا تبقى سيطرة قبيلة والدكا، أكبر قبائل الجنوب

(١) حسين المهدي، من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي، وكان وزيراً للمالية في حكومات محمد أحمد محجوب التي قامت حركة ٧ ربيع الأول ١٣٨٩هـ ضدّها.

(٢) عمر نور، من حزب الأمة.

(٣) عثمان خالد مقضي، من الإخوان المسلمين ويمثل جبهة الميثاق الإسلامي.

(٤) حدث خلاف حول تقسيم السودان أثناء انعقاد مؤتمر القادة المستمرة إذ رفض الشمال دمج مديريات الجنوب الثلاث في إقليم واحد.

على المنطقة كلها، ومن أصحاب هذا الرأي، جوزيف لاهو^(١) والفريق الآخر يُعارض التقسيم ويرى فيه تجزئة للجنوب أمام الشمال، ويتزعم هذا الرأي، أبيل أنير^(٢) أحد أبناء والدكا، وفي شهر ربيع الثاني من عام ١٤٠٣هـ قبض الجنوييون على ثلاثة عشر رجلاً معظمهم من التجار ودمجهم قرب حدود أوغنده، وهذا ما سبّب قلقاً في السودان كله إذ أنه بداية حوادث عنيف أو حرب أهلية قادمة عليها البلاد.

وعندما بدأت فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، واشترك المسلمون في السلطة، وإن لم يكونوا الأساسيين فيها، وإنما مُشاركين، اعتبر رؤوس المتمردين، وحركتهم الذين يُساعدونهم ويدعمونهم وعادت عملية الغرض والإرهاب إلى الجنوب، وبدأ وضع الحكومة يتزعم، وأحسن الرئيس النميري بسخونة الوضع وأحبّ أن يركن إلى هوى نفسه، وبدلاً

(١) جوزيف لاهو، ولد في قرية جولي من قرى مدينة جوبا في المديرية الاستوائية عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م). وينتمي لقبيلة الراسدي، ودرس في مدارس الإرساليات الصربية، التي تسع الكلية الإنكليزية، والتحق في الخرطوم بالكلية العسكرية في الخرطوم عام ١٣٧٨هـ وتخرج منها عام ١٣٨٠هـ. وعندما اختير للتدريب في الكلفرا، ذهب ليوزع أهله غير أنه دخل حدود أوغنده والتحق بحركة جنوي السودان عام ١٣٨٣هـ، ثم انضم إلى حزب سانو عام ١٣٨٤هـ. وعندما تسلّم رئاسة الحزب (أكري غادين) خلفاً لجوزيف أودغو تسلّم جوزيف لاهو رئيس الجناح العسكري لمنظمة (الأيانيا)، وعاد الاتفاق إلى التمسك تحت اسم جديد هو (أزيانيا) فعاد جوزيف لاهو عام ١٣٨٦هـ إلى رئاسة الأركان من جديد. وعندما أقام (أكري غادين) حكومة مؤقتة عام ١٣٨٨هـ تسلّم جوزيف لاهو رئاسة أركانها. وظلّ منه (عورون مارانا) استلام رئاسة أركان حكومة التبل الوقتية التي أسسها ولكنه رفض ذلك، وبقي يعمل وحده في منظمة (الأيانيا) حتى مؤتمر (أديس أبابا). ثم حصل رقيباً للمجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي، ثم أقامه النميري من منصبه وسلّمه نيابة رئيس الجمهورية.

(٢) أبيل أنير، أحد أبناء قبيلة الدكا، تسلّم رئاسة حكومة مؤقتة، ونائب لرئيس الجمهورية بعد اتفاقية أديس أبابا.

من أن يثبت ويتخذ الإجراءات اللازمة ضد المتطرفين والمشاغبين ضعف
وجبن، وأزاح الإسلاميين عن مواضعهم ولكن لم يجده ذلك نفعاً فلم يلبث
أن سقط، كما أن تغيير الوضع لم يُهد السودان شيئاً إذ استمر التمرد في
الجنوب.

كان أحد ضباط الجيش السوداني وهو «جون قرنيق» وهو من الجنوب
قد أعلن انفصاله عن الجيش السوداني مع قطعه، وأخذ يقود حركة
المتطرفين من جديد، وأصبح لهم مطلب جديد هو عدم تطبيق الشريعة
الإسلامية ما داموا هم لا يؤمنون بالإسلام هذا بالنسبة إلى الذين يرون
استمرار الاتحاد مع الشمال أي المعتدلين، أما الآخرون فلا يرون بدءاً من
الانفصال.

ومن المؤسف أن فئات من الشمال تؤيد المتطرفين في المطالبة بإلغاء
القوانين الإسلامية التي طُغت، وعدم التفكير في موضوع تطبيق الشريعة
الإسلامية، وتجد هذه الفئات سبباً لحركة التمرد في الجنوب أي أن
الجنوب أصبح يجد له مؤيدين ومناصرين في الشمال.

ومن المؤسف أيضاً أن المسلمين لم يستفيدوا من تحاربهم في الأمصار
الثانية، وابتسهاوا إلى أولئك الذين يؤهلونهم في الكليات العسكرية إلى أنه لا
يركن لغير المسلمين، وإتهم خوفاً من أن يتهموا بالنعصب للدين أو
العصية لإقليم يقبلون أبناء أولئك الأعداء، فإذا ما وصلوا إلى مرحلة
التأهيل والتدريب والقيادة أذاقوا المسلمين الولايات بغض النظر عن انتهاءهم
وتطبيقهم للإسلام فإن كل ما ينتمي إلى الإسلام سيناله غضب أولئك
وحقدهم ولو كان كافراً بالإسلام.

وأنه من المؤسف أيضاً أنه في الوقت الذي يستعد فيه أهل الجنوب
للتمرد والعصيان وبعثوا العدة لذلك فإن أهل الشمال يحتفلون على الحكم
ويقوم الصراع بين الأحزاب سواء على أمور فكرية وربما كان لأهل الحق

منهم عذرهم أم على كسب الشعب إلى جانبهم لتسلم السلطة والانفراد بها
أم لأخذ الحظ الأوفى منها.

الطرق:

انتشرت الطرق الصوفية في السودان لعدم وجود الجهاد في تلك المرحلة
ونتيجة الحمول الذي ينتشر غالباً لدى سكان المناطق الحارة وخاصة الرطبة
منها، فالطرق تؤمن الجانب الروحي لأتباعها مع المحافظة على الكسل الذي
يميل إليه سكان تلك الجهات باسم التواكل أو الزهد والقناعة بالكفاف.
وأول هذه الطرق التي انتشرت في السودان كانت الشاذلية التي تنسب إلى
أبي الحسن الشاذلي^(١)، وقد دخلت إلى السودان عن طريق (محمد أبو دانانة)
وذلك في أواخر القرن التاسع الهجري يوم كان الحكم لا يزال بأيدي
النصارى إذ كانت مملكة «علوة» هي صاحبة السلطة.

ثم دخلت الطريقة القادرية عام ٩٥٢ هـ عن طريق (تاج الدين البهاري)
المتوفى عام ٩٦٠ أي في بداية عهد الفونج، وتنسب هذه الطريقة إلى عبد
القادر الجيلاني^(٢).

ثم جاءت المختصة على يد (محمد عثمان الميرغني)^(٣) في أواخر عهد الفونج

(١) أبو الحسن الشاذلي علي بن محمد بن محمد بن خلف النوري المصري الشاذلي، ولد ونزل
بالقاهرة، من فقهاء المالكية، له عدة تصانيف، ينسب إلى بلدة (شاذلة) بجنس،
حيث بعوه إليها في نسبه، وكانت وفاته عام ٩٣٩ هـ.

(٢) عبد القادر الجيلاني، عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسين، أبو
محمد، يحيى الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلاني، ولد في جيلان وراء طبرستان،
انقل وهو شاب إلى بغداد، وبها توفي عام ٥٦١ هـ، وله عدة كتب، وانتشر الطريقة
القادرية في كثير من الأمصار الإسلامية.

(٣) محمد عثمان الميرغني، ولد بالعالم عام ١٢٠٨ هـ، وتعلم بمكة، وانتقل إلى مصر،
وانتشر بالسودان بدخالية جنوب (كسلا)، وتوفي بالعالم عام ١٢٦٨ هـ، وله
عدة كتب.

الذي انتهى عام ١٢٣٦هـ، ولقيت في السودان ميداناً رحباً لانتشارها. وهناك الطريقة السنابية التي نسب إلى (محمد بن عبد الكرم السمان) وقد دخلت إلى السودان عن طريق أحمد الطيب بن البشير العباسي، وصاحب الطريقة محمد ولد بالمدينة المنورة عام ١١٣٠ وتوفي بها عام ١١٨٩هـ.

وأخيراً جاءت طائفة الأنصار التي وجدت مع الحركة المهديّة على يد محمد بن أحمد المهدي الذي ثار على الأوضاع القائمة في البلاد وما فيها من فساد، وتمكّن من السيطرة على المنطقة، والسحب المصريون من السودان.

ولم يكن هناك صراع حاد بين هذه الطرق، وإنما يلتفت عدد من الناس حول شيخهم، ويعملون على نشر طريقتهم بالاتصالات والزيارات، وليس من أهداف حتى تتضارب مع أهداف الطريقة الأخرى. ومع ذلك فقد انصب ما يمكن أن نسميه صراعاً في الصراع الحزبي القائم إذ كانت الطريقة الختمية تؤيد الحزب الوطني الاتحادي على حين تؤيد طائفة الأنصار حزب الأمة، ويتنازع هذان الحزبان على السلطة، وبضمان أعضاء يلتقون حول واجهاتٍ سياسية.

صراع المجموعات العرقية:

سبق أن ذكرنا أنه توجد عدة مجموعات عرقية في السودان، وإن لم يحدث بينها صراع واضح أو حاد، فإن كل مجموعة قد شكّلت لها حزباً خاصاً بها، فالبيجاة الضووا تحت لواء حزب مؤتمر البيجاة، وشكلت التوبا والحداد جبال النوبا العام، وكان لأهل الجنوب أحزابهم الخاصة بهم.

وتقوم الأحزاب على أساس قبلي أو إقليمي أو قومي عندما يضعف الإيمان في النفوس، وتحل محلّه أفكار أخرى بعيدة عنه كل البعد، أو عندما يغيب الحكم الإسلامي عن الساحة فلم يعد هناك من يعمل للجهاد،

ويشحن النفوس بمزيد من الإيمان، ويتقدّم للشعب حاجاته الأساسية، عندها يفرط عقد الأمة وتتمزق وتتوزع إلى تجمعاتٍ قبلية وإقليمية وقومية، ومن باب الفراغ القائم نحاول أن نتجمع على بعض هذه الأسس الواهية، وقد يكون لها مصالح وأمان تتعارض مع مصالح التجمعات الأخرى فيقع نوع من الخلاف، ومع ذلك فإنه لا يُعدّ صراعاً كما سبق أن ألقينا، وإنما ينصبّ في الصراع الكبير القائم بين الشمال والجنوب فأحزاب الشمال على اختلاف حساباتها وأقاليمها وأصولها لتلحق بعضها مع بعض لتقف في وجه أحزاب الجنوب التي تلحق بعضها مع بعض أيضاً رغم تباین قبائلها وخلافاتها فيما بينها.

الصراع الحزبي:

بدأت الحركات الوطنية تبرز في السودان قبيل الحرب العالمية الثانية، وتعلّ أول ما برز كان مؤتمر الحريين العام الذي ظهر عام ١٣٥٧هـ برئاسة إسماعيل الأزهري، وقامت الحرب وشغل الناس بأحداثها فلما وضعت أوزارها شهد السودان ميلاد الأحزاب السياسية التي كان من أبرزها:

١ - حزب الأشقاء، برئاسة إسماعيل الأزهري ويدعو إلى الاتحاد مع مصر لتكوين جبهة متحدة في وادي النيل يمكنها الوقوف بقوة أمام أعدائها، ويُصدر صحيفة باسم الأشقاء، وقد نشأ هذا الحزب عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) ويُؤيده شيخ الطريقة الختمية علي المرغني. وقد انقسم هذا الحزب عام ١٣٧١هـ إلى جناحين: أحدهما برئاسة إسماعيل الأزهري والأخر برئاسة محمد نور الدين، وقد حل هذا اسم الجبهة الاتحادية.

٢ - حزب الاتحاديين، وظهر أيضاً عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) برئاسة عبدالله مرغني، ويُصدر صحيفة تحمل اسم اللواء، وضمّت مجموعة من المتحمسين فقط، ويرى الاتحاد مع مصر على نظام اللامركزية (الاتحاد).

٣ - حزب الأحرار: ونشأ في العام نفسه الذي نشأت فيه الأحزاب السابقة، ويرى قيام حكومة في السودان مع وجود اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وكان يُصدر صحيفة «الأحرار».

٤ - حزب وحدة وادي النيل: وتأسس عام ١٣٦٤هـ برئاسة الدرديري أحمد إسماعيل، وينادي بوحدة وادي النيل، والخلاص عن مصر والسودان، ويُصدر صحيفة «الحقيقة».

وقد عملت الطريقة الحتمية على تأسيس جبهة وطنية من هذه الأحزاب، فظهر الحزب الوطني الاتحادي، مع استمرارية حزب الأشتقاء، وحزب وحدة وادي النيل، كما أن مصر لها دورها في دمج هذه الأحزاب بعضها مع بعض.

٥ - الحزب الوطني: وظهر عام ١٣٦٣هـ، ويتنادي بتدريب السودانين وتأهيلهم للحكم الذاتي.

٦ - حزب الأمة: وظهر عام ١٣٦٤هـ، وقد رفع شعار «السودان للسودانيين» ويُصدر صحيفة الأمة. وكان برئاسة الصديق بن عبد الرحمن المهدي، وتسلم عبدالله خليل الأمانة العامة. وقد عملت جماعة الأنصار على تأسيس الجبهة الاستقلالية من هذين الحزبين بزعامة حزب الأمة، ولقي ذلك تأييد من عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار.

٧ - الحزب الجمهوري الاشتراكي: وقد ظهر عام ١٣٧١هـ حيث انفصل زعماء من رجال القبائل، وأسسوا هذا الحزب. وكان برئاسة يوسف العجب.

٨ - حزب الشعب الديمقراطي: وقد نشأ برئاسة علي عبد الرحمن بتأييد علي المرغني الذي سحب ثقته من إسماعيل الأزهرى. ولكن سيجود هذان الحزبان للالتقاء بعد مدة.

٩ - الحزب الشيوعي: وقد نشأ عام ١٣٦٥هـ، وبرز في بداية الأمر على شكل مجموعات بين الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر، حيث كانوا يصدرون هناك مجلة «أم درمان»، وكان من بينهم عبد الحالق محجوب، وقد أسسوا أيضاً اتحاد الطلبة السودانيون، ورابطة الطلبة السودانيون، وفي الوقت نفسه كان بعضهم يعمل في صفوف حزب الأمة مثل: عبده ذهب حسين، وعبد الماجد أبو حسيو، وهز الدين علي عامر، ومنهم من يعمل بتحرير جريدتهم «الأمة» أمثال: حديدي، ومحمد أمين حسين. كما تعاون بعضهم الآخر مع إسماعيل الأزهرى أمثال: إبراهيم المفتي. والمهم أن يُحقق لجماعته نصراً عن أي طريقٍ مها كان يخالفه بالرأي بل مها كان ملتزماً في نظره.

وكان يتزعم الحركات الشيوعية في مصر (هنري كوربيل) وهو أحد الإنكليز الذين خدموا في مصر. كما كان في السودان وكيل حريف إنكليزي يدعى «ستوري» أسس حلقة لدراسة الأفكار الماركسية، وقد اتصل مع أحد زعماء العابدين، وحسن محمد الحامد، والطاهر السراج، وجاء المدرس الإنكليزي (دكنسون) فأكمل عمل ستوري وكان أول من نظم حلقة لدراسة الماركسية في السودان ثلاثة من الأرمن قدموا إليها (١٣٣٥ - ١٣٣٨هـ) وهم: (ارتين أركيان) و(بنادروس ساهوتيان) و(أينيس ظهريان) وعندما ذهبوا انتهى التنظيم.

لا شك أن الجهل في الفكر الماركسي والحركة الشيوعية هو الذي جعل السودانيون ينخرطون في صفوف تلك الحركة التي تُخالف عقيدتهم وأفكارهم، كما أن الفقر الذي كان يعصر السكان هو الذي جعل الناس يستهونون الكلام الشيوعي الممسول في تقديم الخدمات لهم والأمال العريضة التي يُؤملها بها، إضافة إلى الدعم غير القليل الذي كانوا يجدونه من الحكومات الشيوعية سواء أكانت موسكو أم بكين أم غيرها والتي تُريد استغلالهم لتمكينهم من السيطرة على المنطقة ثم تقديمها لهم ليحلوا محل

المتعمرين السابقين أو على الأقل لتحريكهم لمصلحتها في سبيل الضغط على المتعمرين أو على الحكام الوطنيين فيها بعد تنفيذ آرائها، أو منظماتها وسياساتها سواء أكانت محلية أم دولية.

وكما حدث في بقية الأحزاب من انشقاقات فقد حدث في الحزب الشيوعي أيضاً إذ فصل عبد الخالق محجوب نصف أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني أثناء غيابهم، كما حدث في الحزب جناح يرتبط بموسكو، ويُؤيد سياستها، ويسر على نهجها، وآخر يُؤيد بكين وينحرف متحافاً في الفكر الماركسي والسياسة العامة.

١٠ - الإخوان المسلمون: وقد ظهوروا عام ١٣٦٦ هـ، انطلاقاً من عقيدة الشعب، وقاموا يدعون إليها، ويحاولون تعليم الناس مبادئ الإسلام، وتوضيح أن الإسلام يشمل مختلف الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية ولا يصح عزل جانب من هذه الجوانب، فالإسلام دين ودولة، ولا يصح أخذ أي منهج يُخالف ذلك، وفي الوقت نفسه لا يصح المناداة بمذهب اقتصادي آخر أو تطبيقه سواء أكان شيعياً أم رأسالياً... وبرز من قادتهم رشيد الطاهر الذي تولّى في السبعينات قيادة العمل. ثم ظهر حسن الترابي الذي عمل على تأسيس جبهة الميثاق الإسلامي لتضم أيضاً غير المنظمين من الإسلاميين إذ كانت هذه الجبهة تعمل ضمن دائرتين تشمل الأولى المنظمين في صفوف الإخوان المسلمين على حين تشمل الثانية الآخرين من الإسلاميين، وكانت تصدر لهم جريدة تعمل باسمهم، وتحمل اسم «الميثاق».

١١ - الحزب الاشتراكي الإسلامي: وقد أسسه مجموعة رفضت الانضمام تحت لواء الإخوان المسلمين، ومنهم: بابكر كزار التور، وميرغني التصري، وعبدالله زكريا، ومحمد يوسف مضي.

هذا بالنسبة إلى أحزاب الشمال. ورغم هذا التعدد فإننا نستطيع أن

نقول: إنها تُصنّف في أربع فئات.

أ - حزب الأمة: ويلقى تأييد جماعة الأنتصار، ويتزعمه آل المهدي، ويعمل عاطفةً دينيةً، وفيه مجموعات قريبة من الصوفية. وتسير معه كل الأحزاب التي كانت ترى الاستقلال عن مصر في بداية الأمر، ثم اندمج أكثرها به.

ب - الحزب الوطني الاتحادي، أو الاتحادي الديمقراطي، ويلقى تأييد الطريقة الختمية وهي طريقة صوفية، ويتزعمه مشايخ الطريقة من آل المرغني، ويُظهر أحياناً عاطفةً دينيةً باردة، لكن تبهم السلطة قبل كل شيء وقد انضوت فيه بقية الأحزاب التي كانت ترى الوحدة مع مصر وذلك قبل الاستقلال.

ج - الإخوان المسلمون: ويعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية، وينادون بذلك، ويُظلمون ضمن جبهة الميثاق، ويتزعمهم حسن الترابي.

د - الحزب الشيوعي: ويعمل على تطبيق الفكر الشيوعي عامةً، ويُنادي بتطبيق المنهج الاقتصادي الخاص بالحزب، ويُحاول جذب العمال إليه والفلاحين والفقراء من الناس ويُمنهم الأماني، ويلقى دعم الحكومات الشيوعية الأجنبية، ويهاجم الأديان عامةً والإسلام خاصة، ويقول عنها إنها خرافات.

وقد كان الصراع قائماً في البداية وخاصةً في المرحلة التي سبقت الاستقلال والمرحلة التي تلتها مباشرةً بين حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية التي تُؤيده في الاستقلالية وبين الحزب الوطني الاتحادي والأحزاب الاتحادية التي تُؤيده في الوحدة مع مصر. ويبدو أن كفة الأحزاب الاستقلالية هي التي نجحت وتم الاستقلال. واستمر ذلك الصراع حتى تم الانقلاب العسكري الأول وحتى نهايته عام ١٣٨٤ هـ.

ثم ظهر في المرحلة الثانية الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي حيث

انتمياً إلى المجموعتين السابقتين، فأصبحت الفئات المتصارعة أربع فئات، وإن أصبح الصراع يحمل الواجهة الفكرية بعد أن كان يحمل الواجهة السياسية والوصول إلى السلطة قبل كل شيء. لقد أصبح الإخوان المسلمون الآن يتأدون بتطبيق الإسلام ويُعارضهم الشيوعيون أشد المعارضة وقد حققوا جانباً مما يتأدون به، وأصبح الصراع يقوم على هذا الجانب المتابعة الخطأ فيه أو لسح ما تم، ويتأرجح حزب الأمة بين التأييد المطلق وبين ما يُسبب (الترويض) في محاولة لتوطيد سلطانه ونفوذه على الدولة أما الحزب الاتحادي فيترنح بين صولفته الباردة ورغبته في بقائه في السلطة والتسكين لأفراذه وهو إلى جانبه الثاني أقرب لذا فهو على غير وفاق مع الإخوان.

ويُنادي الحزب الشيوعي بتطبيق فكره ويُعارضه الإخوان المسلمون أشد المعارضة، وقد نجح في القيام بحركة انقلابية إذ شارك في الحكم، ولكن لم يلبث سلطانه أن انهار وعاد جعفر النميري إلى السلطة وقُدّمت المجموعة الشيوعية الانقلابية إلى المحكمة فأعدم بعضها، وسُجن بعضها الآخر، ومع هذا فقد بقي للحزب الشيوعي قوة ونفوذ لا يستطيع أحد إغفال ذلك، وسيبقى ذلك ما وجد الفقر والجهل وما دامت مشكلة الجنوب إذ يُؤيد مُحركوها الشيوعيين الذين يُعارضون تطبيق الشريعة الإسلامية والتي يعدها نصارى الجنوب مشكلتهم الأولى، وتدعم ذلك الإرساليات التنصيرية التي لا تتوانى أبداً في دعم الحزب الشيوعي ما دام يعارض تطبيق الشريعة ويحارب الإخوان المسلمين وبهذا يلتقي أهداف المسلمين من شيوعيين ورأسماليين في خندق واحد ضد الإسلام وهذا أمر طبيعي. أما حزب الأمة فيعارض الحزب الشيوعي على استنباها حرصاً على مصالحه السياسية. ولا يعرف الحزب الاتحادي أين يضع أقدامه على خجل وإن كان أقرب إلى السكوت منه إلى المعارضة.

إن من يُهاجم الإخوان المسلمين يعمل عليهم مشاركتهم جعفر النميري في السلطة عندما سايرهم في تطبيق الشريعة الإسلامية، ثم تكس على عقبيه،

وقد تم الانقلاب عليه فيعدونهم من أنصار حكم جعفر النميري على حين ألقى بهم في السجون في آخر عهده، ثم يقولون عنهم: إنهم متشددون في دعوتهم وينظرون إلى غيرهم نظرة خاصة.

ومن يُهاجم الشيوعيين يعمل عليهم أنهم لا تهتمهم سوى الشيوعية، وقد قاموا بانقلاب على حكمهم هم شركاء فيه، وأنهم غير وطنيين إذ يعملون بوحى من الخارج سواء أكان ذلك من (موسكو) أو (بكين)، وأن عقيدتهم تُخالف الإسلام فهم مُلحدون مُعملاء.

أما حزب مؤتمر الجاعة فقد تأسس بعد المرحلة التي تكوّنت فيها الأحزاب السودانية، وهو حزب محلي صغير، يعمل لمصلحة تلك الجاعة التي تعيش في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، وتأثير هذا الحزب ضعيف في سياسة البلاد العامة.

وأحزاب الجنوب وهي وإن كانت محلية بل قبلية بالدرجة الأولى إلا أنها ذات تأثير حساس بسبب مشكلة الجنوب، ومن هذه الأحزاب:

١ - حزب الاتحاد الوطني السوداني، ويعرف به - سانو، وكان برئاسة (جوزيف اوردوهو) وانتخب (وليم دينغ) أميناً عاماً له، و(أغري غادين) أميناً مساعداً. ثم انغم إلى الحزب (ساترينو لاهورا) رئيس حزب الأحرار الجنوبي، والذي قتل عام ١٣٨٧هـ على الحدود الأوغندية. وقد حدث انشقاق في الحزب عام ١٣٨٧هـ إذ تزعم (جوزيف اوردوهو) جناحاً، وتزعم (وليم دينغ) جناحاً آخر، وقد تأسس الحزب عام ١٣٨٤هـ.

٢ - حزب اتحاد جبال النوبا العام، وهو حزب محلي يمثل أبناء هذه المنطقة (جبال النوبا) لذا فإن تأثيره في السياسة العامة ضعيف.

٣ - حزب الأحرار الجنوبي، وتأسس عام ١٣٧٣هـ، وحلّ عام ١٣٧٨ هـ. وقد برز فيه (سطلانلاس بياساما) و(بنيامين لولي)، وقد

والإرساليات التصيرية، والتحرير الدائم لهم. وأن عددًا كبيرًا من السكان يضطر لمسايرتهم عصبيةً للقبيلة، وخوفًا منهم لوجودهم تحت حاهم، إضافةً إلى التخويف القبلي الدائم من الشمال، إذ أن وسائل إعلام القبيلة إنما هو بيد رؤسائها من أتباع التصيرية.

وقد ظهرت أحزاب جديدة في الشمال ولي الجنوب ومنها:

الحزب القومي السوداني (عجوش).

حزب الشعب السوداني الإفريقي (سابكو).

حزب البعث العربي (العراقي).

حزب البعث العربي (السوري).

حزب العمل.

حزب التجمع الناصري.

قوى الريف.

التضامن المستقل.

ولكن هذه التكتلات أو الأحزاب أو التجمعات لا تزال صغيرة تعيش على هامش الأحزاب أو المجموعات الكبرى، وإن كان لبعضها وزن في الحياة العامة بسبب الإمكانيات التي تمتد بها بعض الدول الأخرى سواء أكانت عربية أم غير عربية.

أخذ دوره ثم حل محله حزب (سانو).

٤ - جبهة الجنوب: وقامت عام ١٣٨٤ برعاية كليمنت أمبورو، وتتمتع بتأييد واسع في الجنوب.

٥ - حزب الوحدة السوداني: وتأسس عام ١٣٨٤ برئاسة سانتينو دينغ.

٦ - حزب السلام الديمقراطي الوطني.

٧ - حزب النيل.

٨ - الحزب الديمقراطي الجنوبي.

ولا شك فإن تعدد هذه الأحزاب الجنوبية مع تعدد القبائل أيضاً وصراعها بعضها مع بعض، وعدم وضوح الأهداف، والخلاف مع الشمال كل هذه تؤدي إلى الصراعات الحزبية في الجنوب أيضاً، والانقسامات داخل الحزب الواحد، والانشقاقات، وقيام منظمات عسكرية بعضها شديد التطرف وبعضها الآخر أقل تطرفاً، وقيام حكومات مختلفة فيما بينها خارج البلاد، قد نلتقي في بعض النقاط وقد تختلف أحياناً ويقع بينها صراع. فإن حكومة النيل الموقته التي أعقبت حكومة جنوبي السودان التي أسسها (أغري غادين) كانت برئاسة (هوردون مارتان) وقد كانت هذه الحكومة (النيل الموقته) تُعارض اتفاقية (أديس أبابا) أشد المعارضة، وكذلك قامت حكومة (أنابيدي) الموقته التي تُعارض حكومة (النيل الموقته) وقد أسسها الجنرال (تافن) وذلك بعد أن فشل بالانقلاب ضد (هوردون مارتان).

ورغم أن عدد أتباع التصيرية في جنوبي السودان قليل إلا أنهم هم المسيطرون، وهم الذين يُؤسسون الأحزاب، وهم الذين يقودون الحركات، وذلك بسبب الإمكانيات المادية الضخمة التي تقدمها لهم المؤسسات التصيرية.

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥

الباب الأول

جمهورية مصر العربية

- لمحة تاريخية من احتلال انكلترا لمصر حتى إلغاء الخلافة ١١
 الفصل الأول: الملكية أو الاستقلال المقيد ٣٧
 الفصل الثاني: الجمهورية أو الاستقلال ٩٩
 ١ - عهد محمد نجيب ١١٤
 ٢ - عهد جمال عبد الناصر ١٣١
 ٣ - عهد أنور السادات ١٧٤
 ٤ - عهد محمد حسني مبارك ٢١٧
 الفصل الثالث: الصراعات الداخلية ٢٣١
 مراجع الباب الأول ٣١٥

الباب الثاني

السودان

- لمحة تاريخية من احتلال انكلترا للسودان حتى إلغاء الخلافة ٣١٩
 الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال ٣٣٥

المراجع

- الامبريالية والقومية في السودان، مدرن عبد الرحيم، دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧١ م.
 - تاريخ الانتخابات في السودان، محمد إبراهيم طاهر، بنك المعلومات السوداني ١٩٨٦ م.
 - تاريخ الحركة الوطنية في السودان، محمد عمر بشر، الدار السودانية للكتب - الخرطوم ١٤٠٠ هـ.
 - تاريخ السودان الحديث، ضرار صالح ضرار، دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٨ م.
 - تاريخ سودان وادي النيل وعلاقته بمصر، شوقي عطا الجمل، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٠ م.
 - جعفر التمبيري والأحداث الساخنة، عبد الله أبو إمام، السودان عبر القرون، مكى شيكة، دار الثقافة - بيروت ١٩٦٥ م.
 - قضية وحدة وادي النيل، يوفان لبيب رزق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ١٩٧٥ م.
 - وجاء مايو، عامر العقاد، دار الجيل - بيروت ١٩٧٢ م.
 - يقطعة السودان، إبراهيم أحمد العدوي، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٩ م.

٣٧٧	الفصل الثاني : الاستقلال
٣٨٧	الانقلاب العسكري الأول (١٣٧٨ - ١٣٨٤ هـ)
٣٩٨	الحكم المدني الثاني (١٣٨٤ - ١٣٨٩ هـ)
٤١٢	الانقلاب العسكري الثاني (١٣٨٩ - ١٤٠٥ هـ)
٤٦٣	الانقلاب العسكري الثالث (١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ)
٤٦٧	الحكم المدني الثالث (١٤٠٦ - ١٤٠٩ هـ)
٤٧٩	الانقلاب العسكري الرابع (١٤٠٩ -)
٤٨٥	الفصل الثالث : الصراعات الداخلية
٤٨٦	الجهاعات البشيرة
٤٩١	الصراع بين الشمال والجنوب
٥١٥	الطرق
٥١٧	الصراع الحزبي
٥٢٦	مراجع الباب الثاني

www.alkottob.com